تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة

«دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السلف»

بحث مقدم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات
جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد
عفاف بنت حسن بن محمد مختار
المحاضرة بكلية التربية للبنات بالرياض

إشراف
الأستاذ الدكتور: محمد بن عبد الله السهري
الأستاذ في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

لعام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، وإن الشكر له أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، الذي شكره وحمده عبادة واجبة. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠] فإياه أشكر وله أتوجه وأعبد، وأسأله العون والسداد والرشاد للعلم النافع والعمل به إنه سميع قريب مجيب الدعوات، ثم الشكر لمن قضى الله في كتابه بالذل لهما فلم أعطهما حقهما، وأسأل المولى عز وجل أن يرحم والدي رحمة واسعة ويسكنه جنات الفردوس ويجمعنا مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، وأن يحسن أتم الإحسان إلى من أوصاني ربي بها وقصرت، من شقيت لسعادتي وراحتي، من عايشت معي بحثي صفحة بصفحة على الرغم من أنها بعيدة عني بجسدها لم تزل قريبة مني بقلبها وجوارحها، والتي لم يكف لسانها بالدعاء لي آناء الليل وأطراف النهار، ولم تدخر وسعاً في تيسير هذا البحث والسير به قدماً، فجزاها الله عني خير ما جزى والد عن ولده، ثم أتوجه بالشكر لزوجي الكريم أحمد بن محمد البياري الذي تحمل المصاعب وكان بحق نعم المعين على مواصلة بحثي، مع توفير المصادر والمراجع عن طريق السفارات السعودية في خارج المملكة العربية السعودية.

وأتوج شكري بجميل الامتنان والتقدير لأستاذي الكبير ومعلمي الكريم فضيلة الدكتور الأستاذ: محمد بن عبد الله السمهري الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فله أقدم وافر الدعاء، وجزيل الشكر والامتنان على ما أسداه إليّ من جهود مخلصة وإرشادات بناءة قوت عضدي ونورت بصيرتي في مجال البحث

وأعانتني على متابعة مسيرته فجزاه الله خيراً وبوّأه من الجنة غُرفاً.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير وجميل الامتنان لإدارة الكلية ممثلة في عميدتها ووكيلتها ووكيلة الدراسات العليا اللاتي ما فتئن ييسرن الدرب، ويُذللن الصعب على الباحثات في الكلية بخلق نبيل وروح متفانية.

وكذلك الشكر أزجه خالصاً لرئيسة قسم الدراسات الإسلامية التي كانت صدراً رحباً فلها شكري وامتناني وفقها الله وجزاها خيراً، ولا يفوتني توجيه الشكر الجزيل والتقدير الوفير لرئيسات قسم الدراسات الإسلامية في السابق.

كما أشكر أساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسي في المراحل السابقة على ما أولوني من رعاية سابغة وتوجيهات كريمة وملاحظات نافعة، أو استدراكات قيمة، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في هذا العمل، وأخص بالذكر الدكتور: ناصر العقل الذي كان النواة الأولى في هذا البحث، فالشكر لهم موصول غير مقطوع، والتقدير لهم ممدود غير مجذوذ، جزاهم الله الصلاح ونضّر وجوههم وبوأهم من الجنة غرفاً، كما أسأل الله أن يجزل المثوبة لكل من توجه لي بالمساعدة في هذا العمل بإشارة، أو عبارة، أو إعارة كتاب، أو مقابلة أو غير ذلك من أوجه المساعدة.

ولا أنسى تقديم الشكر لخاصتي وأفراد بيتي، فجزى الله أولادي حنان وإيمان وحسن وهتان وريان لما قاموا به، فكانوا خير مساعد لي في تسهيل السبُل وتذليل الصعاب بعد الله عز وعلا، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء، والشكر لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً ومن قبل ومن بعد وله الحمد على ما أنعم وأكرم وتفضل، هذا والله أسأل أن يريني الحق حقاً ويرزقني اتّباعه ويريني الباطل باطلاً ويرزقني اجتنابه، ويجعلني ممن يسمع القول فيتبع أحسنه، وأسأله سبحانه أن يرحم ضعفي، ويجبر كسري، ويغفر زلتي، إنه هو الرحمن الرحيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. . . أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً ﷺ شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وكانت رسالته ﷺ ورسالات الرّسل كلها قائمة على قاعدتين عظيمتين وأصلين كبيرين.

الأولى: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦].

والثانية: ﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وكل دعوة لا ترتكز في غاياتها وأهدافها ومناهجها على هذين الأصلين فهي مخالفة لنهج المرسلين، ولا تعطي ثمارها المرجوة.

فقاعدة ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ تعني تحقيق التوحيد والعقيدة السليمة وطاعة الله تعالى واتباع شرعه.

وقاعدة ﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ تعني تجنب الأهواء والافتراق والبدع وما تؤول إليه من الشرك والكفر والظلم والفسق والإعراض عن دين الله.

وكل الدين جملة وتفصيلاً يدور على هاتين القاعدتين.

ولذا احتوت الدعوة إلى الله تعالى غايتين لا تصح الدّعوة إلا بهما:

١ - تقرير الدين والعقيدة، وتعلمها وتعليمها ونشرها والعمل بها.

٢ - حماية الدين والعقيدة والدفاع عنها وبيان ما يخالفها، وكل ذلك كان منهج القرآن وعليه عمل النبي ﷺ وأصحابه وأئمة السلف وهو سبيل المؤمنين.

فكتاب الله عُني بالتحذير من مناهج الشرك والكفر والبدع والضلالة وعرض شبهاتهم وبيان فسادها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

والسنة كذلك اشتملت على الكثير من ذلك، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»[١].

ثم الصحابة رضي الله عنهم لما ظهرت الأهواء في آخر عهدهم[٢]، تكلموا في بدعها وأشخاصها على سبيل التحذير وإقامة الحجة، والرد عليهم وكشف الباطل وبيان زيف شبهاته وتحصين الأمة منهم.

ثم التابعون وتابعوهم وأئمة السنة كانوا على هذا النهج، فكلما ظهرت البدع والأهواء والفرق زادت عناية السلف بردها ومقاومتها، وتعددت أساليبهم وتنوعت مناهجهم فأنشأوا المصنفات والمؤلفات وتذرعوا بكل ما استطاعوا من الوسائل والسبل الشرعية في ذلك.

فإن التصدي لأهل البدع والأهواء من سنن الهدى ومن مطالب الدين وغاياته ومن أعلى درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن غايات، الدعوة ومقاصدها، ومن هذا المنطلق وبناء على هذا التصور تتضح أهمية البحث في هذا الموضوع «تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة» مع الوقوف عند مواطن العبر واستنباط، الفوائد والتركيز على تناقضهم وترددهم وتلونهم وحيرتهم، وكشف طرقهم وبيان فسادها وزيفها وعوارها، مع توضيح موقف أهل السنة والجماعة وثباتهم كالجبل الأشم لأخذهم بمصدري التشريع: الكتاب والسنة.

أسباب اختيار البحث وأهميته:

١ ـ لما كان لأهل الأهواء انتشار واسع مع انتساب جماعة من العلماء إليهم بدعوى أنهم أهل السنة والجماعة، تحتم على الباحثين دراسة منهجهم في هذا الباب تجلية للحق وإظهاراً له.

---

(١) البخاري، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ (لتتبعن سنن من كان قبلكم)، ١٣/ ٢٥٥، ٢٥٦، ومسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ١٦/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) من الفرق التي ظهرت في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، الخوارج والشيعة والقدرية.

٢ - إظهار مزايا مذهب السلف وخصائصهم السنية.

٣ - بيان خطورة مذاهب أهل الأهواء والبدع.

٤ - اختلاط منهج الحق بالباطل لدى الكثير من الناس.

٥ - وقوع الانحراف عند كثير من الناس في باب الاعتقاد وتأثرهم بمناهج أهل البدع الدخيلة.

٦ - دراسة هذا الموضوع الذي يكثر فيه التفريع، والبحث فيه يحتاج للنظر في مصادر كثيرة.

٧ - إيضاح سيطرة الآراء البشرية على منهج أهل الأهواء والبدع.

٨ - إظهار تناقض أهل الأهواء والبدع في منهجهم فيما يأخذونه ويردونه.

٩ - إن أهل الأهواء والبدع لا زالوا موجودين، وإن مناهجهم لا زالت متبعة وإن تغيرت الأسماء.

١٠ - محاولة الوصول إلى النتائج السيئة التي أفرزها منهج أهل الأهواء البدع.

أهداف البحث:

١ - إبراز منهج أهل السنة والجماعة الثابت.

٢ - توضيح تناقض وتلون أهل الأهواء والبدع في الأصول.

خطوات البحث:

تقع الخطة في مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة وفهارس.

فأما المقدمة ففيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وهدف البحث ومنهجه.

التمهيد: قد اشتمل على الأمور الآتية:

١ - تعريف أهل السنة والجماعة وخصائص مذهبهم.

٢ - تعريف أهل الأهواء.

٣ - تعريف البدع.

٤ - تعريف التناقض.

٥ - تعريف الافتراق.

٦ - الفرق بين الاختلاف والافتراق.

٧ ـ النصوص الواردة في ذم الافتراق والتحذير منه.

٨ ـ تعريف المنهج.

الباب الأول: الخلل والخلط في منهج التلقي ومصادره عند أهل الأهواء والبدع، «عرض ومناقشة» وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة وبيان الخلل والخلط عند أهل الأهواء والبدع وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة «القرآن ـ السنة ـ الإجماع المبني عليهما».

المبحث الثاني: مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع «الرأي ـ العقل ـ الأوهام ـ الظنون ـ الذوق ـ إيحاء الشياطين ـ آراء الرجال ـ الفلسفات ـ الروايات الضعيفة ـ ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني ـ التلقي عن مصادر وهمية مجهولة ـ التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة».

المبحث الثالث: موقف الخوارج ـ الشيعة ـ القدرية ـ المرجئة ـ الجهمية من المصادر الأساسية.

الفصل الثاني: منهج الاستدلال وبيان خلل أهل الأهواء والبدع، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

الباب الثاني: بعض مظاهر التلون والاضطراب عند أهل الأهواء والبدع، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التناقض والاضطراب في الاستدلال، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: إيراد بعض الأدلة، ثم إثبات ما يوجب إبطالها.

المبحث الثاني: تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها.

المبحث الثالث: أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط.

المبحث الرابع: أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع.

الفصل الثاني: تناقض أهل الأهواء والبدع في الأصول، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم.

المبحث الثاني: بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية، ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أسماء الله وصفاته ـ الرؤية ـ عصاة المسلمين ـ الصحابة ـ التعامل مع المخالف.

الباب الثالث: وقوع أهل الأهواء والبدع في نقيض القصد، وفيه فصلان:

الفصل الأول: اختراع البدعة والعمل بضدها، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الخوارج وموقفهم من الأسماء والأحكام[1].

المبحث الثاني: الشيعة وبدعة الغلو في آل البيت وقَضْب السلف.

المبحث الثالث: القدرية وبدعة الغلو في القدر.

المبحث الرابع: المرجئة وبدعة الغلو في الإرجاء.

المبحث الخامس: الجهمية وبدعة الغلو في التنزيه إلى درجة التعطيل.

الفصل الثاني: الخلط في المسائل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجمع بين المتناقضات.

المبحث الثاني: الخلط بين السنة والبدعة.

المبحث الثالث: عدم الاعتماد على اليقين والقطع في قواعد أهل الأهواء والبدع.

المبحث الرابع: تناقضهم في موقفهم من السلف.

الباب الرابع: إقرار أهل الأهواء والبدع بالحيرة والشك، وفيه ثلاث فصول:

الفصل الأول: التنقل وعدم الاستقرار، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عدم الاستقرار على مذهب أو رأي معين.

المبحث الثاني: الحيرة والشك في المقالات.

المبحث الثالث: اعترافهم بالإفلاس في نهاية المطاف.

---

(١) اكتفيت بذكر نماذج لأصول الفرق.

الفصل الثاني: الانحراف عند أهل الأهواء والبدع، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تشبههم باليهود.

المبحث الثاني: تشبههم بالنصارى.

المبحث الثالث: اتهام كل منهم الآخر بأنه ليس على شيء.

الفصل الثالث: إظهار الفرق بين أهل السنة والجماعة مع أهل الأهواء والبدع، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: وسطية أهل السنة والجماعة في نظرتهم للدلائل العقلية.

المبحث الثاني: تجلية سيطرة الدلائل العقلية على أهل الأهواء والبدع.

المبحث الثالث: زعم من يقول بتقريب وجهات النظر بين الفرق، والرد عليه.

المبحث الرابع: استحالة الجمع بين أهل السنة وأهل البدع.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج التي سيصل إليها البحث.

الفهارس العامة:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣ ـ فهرس الأشعار.

٤ ـ فهرس الأعلام.

٥ ـ فهرس الفرق.

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٧ ـ فهرس الموضوعات.

منهج البحث

اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج التالي:

١ - أنقل الأقوال من مصادرها، فقول أهل السنة أنقله من كتب أهل السنة، وقول أهل الأهواء والبدع من كتبهم، إلا إذا تعذر الأمر علي، فقد أنقل ممن قرر في المسألة التي أنا بصددها مقتدية بالسلف الصالح، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله[١]: «وأقوال الخوارج إنا عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف»[٢].

٢ - الاعتماد على أقوال شيخ الإسلام يرحمه الله لكونه «في رأيي» أبرز عالم سني شرح المسائل العقدية، وكان منهجه منهجاً متكاملاً لا يقبل الأخذ بشق وترك الشق الآخر، فهو فكر يقوم على أساس العقيدة الصافية النقية، وهذه حقيقة منهج النبي ﷺ.

٣ - جعل عقيدة أهل السنة بعد عقائد الفرق الضالة، حتى يظهر نقاؤها وما أنعم الله عليها من الخصائص، فنحمد الله على ذلك، والرسول عليه الصلاة والسلام كان آخر الأنبياء، وما ازداد بالتأخير إلا تشريفاً وتكريماً.

٤ - قد أستشهد بالنص نفسه أكثر من مرة، وذلك لضرورة البحث.

٥ - قد أذكر المعلومة أكثر من مرة، وذلك لضرورة البحث.

٦ - مناقشة الأقوال إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وفي بعض الأحوال أشير إلى ذلك إشارة يسيرة في الهامش.

٧ - قد أذكر شيئاً من كلام أهل البدع للاستشهاد به، ولا يدل ذلك على موافقتهم في جميع ما يقولون، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به.

---

(١) انظر ترجمته في صفحة رقم٤.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى - لابن تيمية - مكتبة صبيح، القاهرة ١/ ٣٧.

٨ ـ إذا كان الحديث في أحد الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، إذ المقصود معرفة صحته، وأكثر أحاديث الرسالة منها، أما إذا كانت في غيرها فقد أذكر أكثر من مصدر، ثم أورد كلام أهل العلم قديماً أو حديثاً في الحكم عليه على قدر الاستطاعة.

٩ ـ عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها.

١٠ ـ عزو الحديث يكون بالكتاب والباب والجزء والصفحة، أو رقم الحديث على حسب المصدر المنقول منه.

١١ ـ التعريف بالأعلام على قدر الاستطاعة.

١٢ ـ التعريف بالفرق على قدر الإمكان.

١٣ ـ قمت بشرح ما رأيت الحاجة داعيةً إلى شرحه من الألفاظ الغريبة.

١٤ ـ أذكر بيانات المرجع كاملة مرتبة هكذا: اسم الكتاب ـ اسم المؤلف ـ اسم المحقق أو المصحح أو المعلق أو المقدم إن وجد ـ دار النشر ـ بلد النشر ـ رقم الطبعة ـ تاريخ الطبعة، وإذا لم توجد جميع هذه المعلومات فأكتفي بما وجد على المرجع.

١٥ ـ إذ تكرر ذكر المرجع أقتصر على اسم الكتاب مختصراً، إلا في حالة الالتباس والاشتباه، فقد أضيف بعض المعلومات وعند تغير الطبعة أشير إلى ذلك.

١٦ ـ تذييل البحث بفهارس لتيسير الرجوع إليه وهي:

أ ـ فهرس الآيات القرآنية.

ب ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

ج ـ فهرس الأشعار.

د ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

هـ ـ فهرس الفرق والمذاهب.

و ـ فهرس المصادر والمراجع.

ز ـ فهرس الموضوعات.

التمهيد

يشتمل التمهيد على الأمور الآتية: ـ تعريف أهل السنة والجماعة وخصائص مذهبهم ـ تعريف أهل الأهواء ـ تعريف البدع ـ تِعريف التناقض ـ تعريف الافتراق ـ الفرق بين الاختلاف والافتراق ـ النصوص الواردة في ذم الافتراق والتحذير منه ـ تعريف المنهج.

❁ ❁ ❁

١ ـ تعريف أهل السنة والجماعة وخصائص مذهبهم:

أولاً: تعريف الأهل:

أهل الشيء هم أخص الناس به، يقال في اللغة أهل الرجل أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به، وأهل المذهب من يعتقد به[١].

ثانياً: تعريف السنة:

السنة في اللغة:

الرعاية[٢] والقيام على الشيء، والحكم، والأمر، والنهي، كما جاء في قوله

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤م، ١/ ١٥٠، ١٥١، معجم المقاييس في اللغة، لابن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ص٩٥، الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله وأعده الدكتور: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ سوريا، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢١٠، القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ سوريا، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٢٤٥.

(٢) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ٦/ ٣٩٩ ـ ٤٠١.

تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، ومن معانيها الطريق والسيرة حسنة كانت أو سيئة، وقد جاء تفسيرها في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [الإسراء: ٧٧]. ومن معانيها الاتباع، ويظهر من قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ومن معانيها الابتداء بالأمر سواء كان حسناً أو سيئاً، فيظهر من قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً»[١].

فمعانيها تدور حول الطريقة[٢]، والسيرة، الاتباع، الأمر، النهي، الرعاية، التهذيب.

السُّنَّة في الاصطلاح:

يختلف معنى السنة في الاصطلاح عند كل من المحدثين والأصوليين والفقهاء، وعلماء الوعظ، وأصول الدين، وإن كان الجميع يتفق على أنها سنة النبي ﷺ، وإنما وقع الاختلاف عند التحديد والتفصيل، ومرجع هذا الاختلاف في المعنى الاصطلاحي للسنة، إلى اختلافهم في الأغراض التي يُعنى بها كل فئة من أهل العلم[٣].

السنة عند المحدثين:

هي ما أُثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقيه،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة وأنواعها، ٧/ ١٠٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين المبارك بن محمد الجزري «ابن الأثير»، دار الفكر، لبنان ـ بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ٢/ ٤٠٩، مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ٢/ ٤٥٥.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٣٩٦هـ، ص٤٨، ٤٩.

أو سيرة سواءاً كان قبل البعثة أم بعدها، إذ غرضهم معرفة ما كان عليه النبي ﷺ في أحواله كلها، سواءً أفاد حكماً شرعياً أم لم يفد[1]، فالسنة عند جمهور المحدثين ترادف الخبر وكذا، الحديث[2]، وبعضهم جعل الخبر أعم[3]، والأثر يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع.

السنة عند الأصوليين:

ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من الأدلة الشرعية مما ليس بمتلوٍّ ولا هو معجز، ولا داخل في المعجز، ويدخل في ذلك أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره[4]، حيث إنهم عنوا بمصادر الشريعة، ومناهج استنباط الأحكام، وأخذها من النصوص، فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدراً، أو دليلًا، ولهذا يطلقون عليها اسم الدليل.

السنة عند الفقهاء:

ما ثبت عن الرسول ﷺ من غير افتراض ولا وجوب[5]، يقول الحافظ ابن حجر[6]

---

(١) قواعد التحديث، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية ط عيسى الحلبي ص٦٤، الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ، ص١٠ ـ ٤٨.

(٢) النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح أحمد الجزائري، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص٢ ـ ٤.

(٣) تدريب الراوي، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م، ١/ ٤٢، ٤٣، نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، شرح علي القاري، استنابول، ١٣٢٧هـ، ص١٦، ١٧.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق الشيخ: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١/ ٢٦٩، فواتح الرحموت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت، للشيخ: محب الله ابن عبد الشكور، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ، ٢/ ٩٧.

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الإمام محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٩م، ص٣٣، العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق الدكتور: أحمد بن علي سير المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ١/ ١٦٦.

(٦) الحافظ: هو أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، =

في تعريف السنة عند الفقهاء: «وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يرادف المستحب»[١].

السنة عند السلف:

هي موافقة الكتاب والسنة والصحابة رضي الله عنهم، سواءً في أمور الاعتقادات أو العبادات، فالسنة تطلق عندهم ويراد بها عمل الصحابة ولا سيما عند الاتفاق.

قال الشاطبي[٢] يرحمه الله: «ويطلق - أي لفظ السنة - أيضاً في مقابلة البدعة فيقال: فلان على سنة، إذا عمل وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نصَّ عليه الكتاب أو لا»[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] يرحمه الله: «لفظ السنة في كلام السلف

= المحدث، الأديب، المؤرخ، الشاعر، له مصنفات عديدة، منها فتح الباري، والدرر الكامنة، لسان الميزان، توفي ٨٥٢هـ. انظر البدر الطالع للشوكاني، مطبعة السعادة، ط١٣٤٨هـ، ١/ ٨٧ - ٩٢، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد السخاوي، دار مكتبة الحياة، ص١ - ٣٦، الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ٢٩٨٤م، ١٠/ ١٧٨.

(١) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ: عبد العزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ، ٣/ ٣٤٥.

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، أصولي، حافظ من أئمة المالكية، من مصنفاته: الموافقات في أصول الفقه، والاعتصام، توفي سنة ٧٩٠هـ. انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، ص٤٦، الأعلام ١/ ٥٧، معجم المؤلفين، رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، ١/ ١٨٨.

(٣) الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، شرح الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ٤/ ٣ - ٦.

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن محمد بن تيمية الدمشقي، شيخ الإسلام أبو العباس، ولد سنة ٦٦١هـ، كان المدافع القوي عن العقيدة الإسلامية وتصدى لأهل البدع حتى سجن عدة مرات، إلى أن توفي بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ. انظر فوت الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١/ ٣٤، المنهل الصافي، جمال الدين أبو المحاسن تغري بردي، الأتابكي، تحقيق: أحمد يونس نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، ١/ ٣٣٦، =

يتناول السنة في العبادات والاعتقادات»[1].

وإن كان كثير من علماء السلف خصوا السنة بالاعتقادات[2]. فالسلف في العموم يقصدون بالسنة معنى زائداً على الحديث، فإنهم يريدون بها موافقة الكتاب والسنة والصحابة رضي الله عنهم، سواءً في أمور الاعتقادات أو العبادات وغيرها.

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فسنة الرسول عليه الصلاة والسلام هي الطريقة المحمودة، وهي الأمر الواضح البينّ.

ثالثاً: تعريف الجماعة:

تعريف الجماعة لغة:

من الاجتماع[3] والجمع وهو تأليف المتفرق، فالجماعة تعني الاجتماع وضدها الفرقة، ثم أطلقت الكلمة على أنها اسم لطائفة من الناس يجمعهم غرض واحد.

= النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف تغري بردي مصورة عن طبعة دار الكتب، ٩/ ٢٧١، الكامل في التاريخ، لعز الدين أبي الحسن علي بن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٢/ ١٧١.

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص٧٧.

(٢) من السلف الذين قصروا السنة على الاعتقادات ابن مسعود، أبي بن كعب، أبو الدرداء رضي الله عنهم، والإمام الشافعي، الإمام أحمد، سهل بن عبد الله التُستري، أبو داود السجستاني، ابن أبي عاصم، ابن حاتم الرازي، أبو القاسم الطبراني، الأصبهاني. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسين الطبري اللالكائي، تحقيق الدكتور: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض ط٢، ١/ ١٥٥ - ١٥٦، ١٦٥ - ١٦٦، ١٨٣.

(٣) لسان العرب، ط دار صادر، بيروت - لبنان، ٨/ ٥٣، المعجم الوسيط، تخريج إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، مطابع دار المعارف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ١/ ١٣٥، القاموس المحيط، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٩١٧.

الجماعة في الاصطلاح:

إن كلمات أهل العلم فيها تدور على ستة معان[1].

١ ـ السواد الأعظم من أهل الإسلام[2].

٢ ـ جماعة العلماء المجتهدين[1].

٣ ـ الصحابة على الخصوص[1].

٤ ـ جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر.

٥ ـ جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير[3].

٦ ـ جماعة الحق وأهله[4].

وكل تلك المعاني التي ذكرها أهل العلم لا تعارض بينها، لأن بعض من قال بأحد تلك الأقوال، إذا أراد أن يفسر ما اختاره يفسره بقول يكون قولاً آخر من الأقوال الستة ومن ذلك البربهاري[5] فسر السواد الأعظم بقوله: «الحق وأهله»[6] فالقول الأول يوافق القول السادس، وقال أيضاً: «والأساس الذي بيّنا عليه

---

(١) الاعتصام، للشاطبي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٦، تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار، الدكتور: صالح بن سعد السحيمي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ٢/ ٤٨٢.

(٣) فتح الباري، لابن حجر، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٣/ ١٠٤، ١٠٥، النهاية في غريب الحديث، ٢/ ٤١٩.

(٤) شرح السنة، لأبي محمد بن الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق الدكتور: محمد بن سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٢٢.

(٥) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري الحنبلي، صحب تلاميذ الإمام أحمد، كان شديداً على المبتدعة، وله كتاب شرح السنة، توفي سنة ٣٢٩هـ. انظر طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ٢/ ١٨، سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ١٥/ ٩٠.

(٦) شرح السنة للبربهاري، ص١٢١.

الجماعة، هم أصحاب محمد ﷺ رحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، وهم السواد الأعظم»[1] فعرف الجماعة بالسواد الأعظم، وبأهل الحق، وبالصحابة رضي الله عنهم[1].

رابعاً: معنى أهل السنة والجماعة:

هذا اللفظ أصبح مصطلحاً يطلق ويراد به أحد معنيين:

١ ـ معنى عام يدخل فيه جميع المنتسبين إلى الإسلام عدا الرافضة[2]، فيقال هذا رافضي وهذا سني، وهذا اصطلاح العامة، فهم لا يعرفون ضد السني إلا الرافضي[3].

٢ ـ معنى أخص وأضيق من المعنى العام ويراد به أهل السنة المحضة الخالصة من البدع، ويخرج به سائر أهل الأهواء والبدع الذين خالفوا السلف الصالح كالخوارج[4]،

---

(١) شرح السنة للبربهاري، ص٢٢١.

(٢) الرافضة سميت رافضة لرفضهم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل لرفضهم زيد بن علي رضي الله عنهما، وأجمعت الرافضة على الإمامة، والعصمة، الرجعة، وقالوا بتفضيل علي على سائر الصحابة وإنه الإمام بعد رسول الله ﷺ وغير ذلك من الخرافات والأباطيل. انظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ١/ ٩٠ ـ ١٣٤، التنبيه والرد لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الملطي الشافعي، تحقيق: يمان بن سعد الدين المياديني، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٢٩ ـ ٤٦، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٢٧ ـ ٤٢.

(٣) مجموعة فتاوى شيخ الإسلام، لابن تيمية، جمع عبد الرحمٰن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، مكتبة ابن تيمية، ٣/ ٣٥٦.

(٤) يقال لهذه الطائفة الخوارج، الحرورية، النواصب، الشراة، فالخوارج جمع خارج وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه، وألب عليه، وأول من خرج في الإسلام على أمير هو الأشعث بن قيس الكندي. يقولون: بتكفير الصحابة ومرتكب الكبيرة، ويخلدونه في الآخرة في النار وهي من أول الفرق ظهوراً في الأمة المحمدية. انظر المقالات، ١/ ١٦٧، ١٦٨، الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص١٦، ١٧، ٢٢، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، عبد الله بن أسعد اليافعي، تحقيق الدكتور: =

والجهمية[1]، والمرجئة[2]، والشيعة[3] وغيرهم من أهل البدع، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «وأهل السنة والجماعة بأنهم المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان»[4]. ويقول أيضاً: «أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: القرآن غير مخلوق وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأمور المعرفة عند أهل الحديث والسنة»[5] وبذلك يتضح من قوله رحمه الله أن من خالف شيئاً من ذلك عُد من

= موسى سليمان الدويش، دار البخاري، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ ص٢٢ ـ ٤٦، تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت ـ لبنان، ٥/ ٦٤ ـ ٦٦.

(١) الجهمية: أتباع جهم بن صفوان الذي قال: إن العبد مجبور على فعله لا قدرة له البتة، وإن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط ومن ضلالاته إنكار الأسماء والصفات والقول بفناء الجنة والنار، وإن كلام الله مخلوق. انظر المقالات، ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق، ص٢١١، ٢١٢، الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ، ٤/ ٢٠٤، التبصير في الدين، ص١٠٧، ١٠٨، الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت ١/ ٨٦ ـ ٨٨، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، ٨٩ ـ ٩٣.

(٢) المرجئة: هم الذين أرجئوا العمل عن الإيمان وزعموا أن الإيمان هو المعرفة، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وهم نحو اثنتي عشرة فرقة. انظر المقالات ١/ ٢١٣ ـ ٢٢٨، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، ١/ ١٣٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣ ـ ٩٥، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٢ ـ ١٤١.

(٣) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه، وقدموه على سائر الصحابة، ثم ظهرت السبئية المنتسبون إلى عبد الله بن سبأ، فادعوا إمامة علي بالنص، وقالوا: بالغيبة والرجعة ثم ساقوا الإمامة في ذريته على اختلاف بينهم، ثم صار التشيع ستاراً للفرق الباطنية الملحدة، وهم نحو خمس عشرة فرقة بل تزيد. انظر المقالات ١/ ٦٥، الملل والنحل، ١/ ١٤٦، الفرق بين الفرق، ص٢٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥٩ ـ ٨٣، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٢، ٨٨.

(٤) الفتاوى، ٣/ ٣٧٥.

(٥) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ٢/ ٢٢١.

أصحاب البدع ولم يكن سُنياً[1].

ومما تقدم يمكن أن يقال قولٌ جامعٌ وهو أن أهل السنة والجماعة أو الفرقة الناجية هم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من العلماء المجتهدين السائرين على منهج الكتاب والسنة ومن تبعهم في ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فيكون مدار التعريف على أنها الحق وأهله[2].

أهم خصائص مذهب أهل السنة والجماعة:

اختص مذهب أهل السنة والجماعة بعدة خواص شريفة تتلخص فيما يلي:

١ ـ تقديم الشرع على العقل، مع أن العقل الصحيح لا يعارض النص الصحيح بل هو موافق له.

٢ ـ رفض التأويل الكلامي، فلم يتلوثوا بشيء من أوضار الفرق الضالة وأدناسها، وأثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهباً بين مذهبين وهدى بين ضلالتين[3].

٣ ـ طلب العلم بالمطالب الإلهية عن طريق الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة.

---

(١) إن كثيراً من الفرق الضالة تسمى نفسها باسم أهل السنة، ومنهم الشيعة، المعتزلة، الأشاعرة، الماتريدية، بل نجد أن بعض المؤلفين كمصطفى الشكعة يقول: «وهكذا نجد أن لقب أهل السنة أطلق أول ما أطلق على جماعة الأشاعرة، ومن نحا نحوهم ثم اتسعت دائرته فشملت أصحاب المذاهب والفقهاء من أمثال الشافعي ومالك وأبي حنيفة وابن حنبل والأوزاعي وأهل الرأي والقياس»، وقوله غير صحيح حيث أن هؤلاء الأئمة قد توفوا قبل الأشعري والأشاعرة. انظر تبيين كذب المفتري، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ، ص٤٣، منهاج السنة النبوية، مطبعة المدني، القاهرة، ٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦٦، الفتاوى ٤/ ١٣٧، التآلف بين الفرق الإسلامية، محمد حمزة، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١١٨ ـ ١٢٧.

(٢) تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار، ص٢٧٢.

(٣) نظريات شيخ الإسلام والاجتماع، الكتاب الأول: النظريات، تأليف المستشرق الفرنسي لاوست، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، تقديم الدكتور: مصطفى حلمي، دار الأنصار، ط١، ١٣٩٦هـ، ص٣٢ ـ ٣٧، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة، الدكتور إبراهيم محمد البريكان، دار السنة ـ ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص٤٤، ٤٥، مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ، ص٢٩ ـ ٣١.

٤ - الدخول في الدين كله، والإيمان بالكتاب كله، فيؤمنون بجميع النصوص الواردة في القرآن والسنة.

٥ - الاتباع وترك الابتداع، والاجتماع ونبذ الفرقة والاختلاف في الدين[١].

٦ - الاقتداء والاهتداء بأئمة الهدى العدول، ومجانبة من خالف سبيلهم.

٧ - التوسط: فهم في الاعتقاد وسط بين فِرقِ الغلو وفرق التفريط، وهم في الأعمال والسلوك وسط بين المفرطين والمفرِّطين.

٨ - الحرص على جمع كلمة المسلمين، وإبعاد كل أسباب النزاع بينهم، فلذا لا يتميزون على الأمة في أصول الدين باسم سوى السنة والجماعة، ولا يوالون، ولا يعادون، على رابطة سوى الإسلام والسنة[٢]. والدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وإحياء السنة والقضاء على البدع والمحدثات.

٩ - الإنصاف والعدل، فهم يراعون حق الله تعالى، لا حق النفس أو الطائفة.

١٠ - التوافق في الأحكام والتشابه في المواقف رُغم تباعد الأقطار والأزمان.

١١ - الإحسان والرحمة مع حسن الخلق.

١٢ - النصيحة لله ولكتابه ولرسوله عليه الصلاة والسلام، ولأئمة المسلمين وعامتهم.

١٣ - الاهتمام بأمور المسلمين ونصرتهم وأداء حقوقهم وكف الأذى عنهم، وهناك خصائص عديدة ومديدة لا يستطيع الباحث الإيفاء بها.

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لأبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن القيم، تحقيق وتخريج الدكتور، علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، ٢/٤٢٦ - ٤٢٨.

(٢) الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط١، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ص٧٣، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، دار الفكر، بيروت، ٢/١١٦، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، عبد العزيز المحمد السلمان، ط١١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص٤٩٦ - ٥٠٤.

٢ ـ تعريف أهل الأهواء:

تعريف الهوى لغة:

الأهواء[١] لغة جمع هوى، وهوى يهوي بمعنى سقط، وأهويتهُ إذا ألقيته من فوق. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ﴿٥٣﴾﴾ [النجم] أي أسقطها الله فهوت، وهوى السهم هوياً سقط، وهوت الناقة إذا عدت مسرعة[٢]، وقال اللغويون: الهوى محبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه حتى يصل إلى العشق[٢] لشدة شهوته وميله، لذا يقال استهوته الشياطين أي: ذهبت بهواه وعقله، وقيل استهامته وحيَّرته قال تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فكلمة الهوى أكثر ما تستخدم في الحب المذموم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات]، فلذا سُمي الهوى بالهوى لأنه يهوي بصاحبه[٣]، فلذا يستعمل الهوى مقيداً[٤]، فالهوى في الجملة يدور حول السقوط، الميل عن الحق، الميل إلى رغبة النفس وشهواتها، ومحبة الشيء وغلبته على القلب، استحواذ الشياطين، الحيرة، الضلال، الفجور، الظلم.

الهوى اصطلاحاً:

خلاف الهُدى، فهو ميل النفس إلى ما ترغبه وميل القلب إلى ما يحبه إذا

---

(١) لسان العرب دار الفكر، دار صادر، بيروت ١٥/ ١٧٠ ـ ١٧٣، المعجم الوسيط، قام بإخراجه الدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، ط٢، ٢/ ١٠٠١، ١٠٠٢.

(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص٢٣.

(٣) هذا قول ابن عباس، والشعبي، الحسن البصري، مجاهد. انظر سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، عناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، ١/ ١٠٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ١٣٠، ١٣١.

(٤) كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول تهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهن وتؤي إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك﴾ [الأحزاب: ٥١] قلت ما أرى ربك إلا يسارع في هواك». انظر فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث، بيروت، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء﴾، ٨/ ٤٢٦.

خرج ذلك عن حد الاعتدال، ويكون ذلك في الشهوات والعقائد والآراء والمذاهب، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولهذا كان ممن خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعبّاد يجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث به رسوله ﷺ»(١). ويقول: «والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة»(١).

ويقول الإمام أبو محمد اليمني(٢): «إن أهل البدع والأهواء سمو بهذا الاسم لابتداعهم لأشياء ليست من الشريعة، وهوايتهم لأمور استحسنوها فدعوا الناس إلى الدخول فيها وهي بعيدة من الحق الأنور والشرع الأظهر»(٣).

وأما الإمام الشاطبي فيقول: «إن لفظ أهل الأهواء وعبارة أهل البدع إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط، والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم حتى عُد خلافهم خلافاً، وشبهتهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها، كما نقول في ألقاب الفرق من المعتزلة(٤)

---

(١) الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤٠٩هـ - ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥، الفتاوى، ٣٥/ ٤١٤.

(٢) أبو محمد اليمني من علماء اليمن في القرن السادس الهجري، لم يعرف إلا بكنيته ونسبته، ساهم إسهاماً طيباً في بيان عقائد الفرق الضالة، وخاصة الإسماعيلية، فلم يؤلف أحد من السلف مثله في زمانه ومكانه في هذا الباب مع توخي الصواب والبعد عن الهوى، وكان لقربه منهم وكثرة قراءاته، ومعرفة رموزهم أسباب لمعرفتهم، وفضح معتقداتهم، ولعل هذا السبب الذي أدى به إلى إخفاء اسمه ولقبه، كان راسخ العلم، غزير الاطلاع في شتى فنون المعرفة والعلم. انظر البرهان في معرفة عقائد أهل الإيمان، لأبي الفضل عباس بن منصور التريني السكسكي، تحقيق الدكتور: بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٨٢، ٨٣، الإسماعيلية، لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ط١، ص٧٢٤، اليمن عبر التاريخ، أحمد حسين شرف الدين، ص١٩٦، ١٩٧.

(٣) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليمني، تحقيق محمد بن عبد الله الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ص١٠.

(٤) المعتزلة سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد من رؤسائهم مجلس الحسن البصري لقولهما بأن الفاسق مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، ويجمع المعتزلة=

والقدرية[1] والمرجئة والخوارج والباطنية[2] ومن أشبههم، فإنها ألقاب لمن قام بتلك النحل ما بين مستنبط لها، وناصر لها وذاب عنها، ويرشح ذلك أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] مشعر بإطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذي هو التفريق، وليس إلا المخترع أو من قام مقامه»[3].

فالضابط في التعريف الاصطلاحي لأهل الأهواء هو مخالفة الكتاب والسنة، وهذا ما نوه به شيخ الإسلام يرحمه الله فقال: «البدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء، ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة»[4]. وهذا الضابط دقيق في تمييز أهل الأهواء والبدع، لأن الهوى ضد اتباع النص كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠] فقد جعل الله تعالى في مقابل اتباع أمره اتباع الهوى، ولما كان أهل المتابعة لأوامر الله أهل الموافقة للكتاب والسنة، دل على أن

= القول بنفي الصفات عن الله تعالى، والقول بأن القرآن محدث، وإن الله لا يُرى في الآخرة، وإن الله ليس خالقاً لأفعال العباد، ويسمّون أيضاً بالقدرية، والعدلية، المجوسية، المعطلة، الحرفية، اللفظية، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة. انظر المقالات ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، الفرق بين الفرق، ص٧٨ ـ ١٣٧، التبصير، ص٦٣ ـ ٦٧، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين، ص٣٣ ـ ٣٨، فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٦٩م، ص٢٩٦.

(١) القدرية: هم القائلون بأن العبد يحدث فعل نفسه، وإن أفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال، وكان الأوائل منهم ينكرون علم الله السابق، فلذا كفرهم السلف، لها عدة فرق ومن أشهرها المعتزلة. انظر المقالات ١/ ٢٩٨، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٤٣، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ١/ ١٨٠، ١٨١، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور علي سامي النشار، دار المعارف، ١٩٧٨م ـ ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٤.

(٢) الباطنية: إحدى الفرق المنتسبة إلى الإسلام، أسسها ميمون بن ديصان القداح ومحمد بن الحسين الملقب بدندان، وظهرت في زمن المأمون، سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري من الظواهر مجرى اللب من القشر، وقد تأولوا أصول الدين على الشرك، وإلى رفع الشريعة، وحقيقة مذهبهم أنهم دهرية زنادقة قائلون بقدم العالم، منكرون للرسل والشرائع. انظر التنبيه والرد، ص٢٩ ـ ٤٦، الفرق بين الفرق، ص٢١٣ ـ ٢٣٣، التبصير في الدين، ص١٤٠ ـ ١٥٠.

(٣) الاعتصام، ١/ ١٦٢، ١٦٣. (٤) الفتاوى، ص٣٥/ ٤١٤.

أهل اتباع الهوى أهل المخالفة للكتاب والسنة(١). فلذا نجد أن لفظ الهوى إنما جاء في القرآن على جهة الذم، فالإعراض عما جاء به المرسلون هوى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [البقرة] ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه]، والغفلة عن ذكر الله واتباع شهوات النفس هوى. قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]، فكل من نهى نفسه عن الهوى فقد فاز الفوز المبين. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات] وأما من أعرض عن دين الله أو زاد فيه، أو نقص منه، أو بدل فهو صاحب هوى مبتدع، فأهل الأهواء والبدع سموا بذلك لأنهم قدموا أهواءهم ورجحوا آراءهم وجعلوها مساوية للنصوص الشرعية أو أعلى منها درجة ودلالة، بل ربما جعلوا عقولهم وأذواقهم هي الأساس، والأدلة الشرعية للتعضيد والاستئناس، ومن هنا يظهر أن أهل الأهواء والبدع، مناهجهم وأصولهم وسماتهم قديماً وحديثاً واحدة، وإنما قد تختلف الشعارات والأساليب والوسائل على اختلاف الزمان والمكان، حتى إن أصول الانحراف في جميع الأمم والديانات قديماً قبل الإسلام وبعده متشابهة، يدل لذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع»(٢)، فقوله ﷺ شبراً بشبر وذراعاً بذراع(٢)، يدل على تطابق الوصف وتوافق المناهج، واتفاق أصول الانحراف والضلالة في الأمم كلها(٣)، فيدخل ضمن أهل الأهواء والبدع:

١ ـ أصحاب السيف الخارجين على أئمة المسلمين وجماعتهم، كالخوارج والبغاه المنازعين.

٢ ـ أهل الكلام والبدع والجدل والخصومات، كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والمعتزلة، الجهمية، المشبهة(٤)، ....

(١) انظر الفتاوى، ١٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩٢، ١٩ ـ ٢٠٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٨.

(٣) مناهج الأهواء والافتراق والبدع، الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ص٦.

(٤) المشبهة: هم الذين يشبهون صفات الله بصفات المخلوقين، كقول بعضهم: لله سمع=

المتصوفة[1]، الباطنية، والفلاسفة[2] ومتكلمه الكلابية[3] والكرامية[4] ....

= كسمعي وبصر كبصري، ويمثلونه سبحانه بالمحدثات، ويقيسون صفات الله تعالى على ما ألفوه وشاهدوه من صفات المخلوقين، وبعضهم يزعم أن صورة الله كصورة الآدمي وهو مركب من اليد والرجل والعين ولا حول ولا قوة إلا بالله. انظر المقالات ١/٦٦ - ١٠٤، التنبيه والرد، ص٢٩ - ٤٩، الفرق بين الفرق، ص١٧٠ - ٢٠١، التبصير، ص١١٩ - ١٤٠، الفتاوى ٣/٦.

(١) الصوفية: فرقة تعتبر نفسها من أهل السنة وليسوا منهم، قد خالفوهم في الاعتقاد والأفعال والأقوال، أما الاعتقاد فسلكوا مسلكاً للباطنية الذين قالوا إن للقرآن ظاهراً وباطناً فالظاهر ما يعلمه العامة، والباطن ما يعتقدونه هم، ويعتقدون أن الله حال فيهم وممازج لهم، ويدعون أنهم قد ارتفعت درجتهم عن التعبدات اللازمة للعامة، ولهم شطحات بعيدة عن الدين الإسلامي. انظر البرهان، ص١٠١ - ١٠٥، الأعلام ٢/ ٢٦٠، أضواء على التصوف، د. طلعت غنام، ط عالم الكتب، القاهرة، ص٢٨.

(٢) الفلاسفة: هي الفرقة التي تأخذ من كل ما يعجبها ويروق لها، وعقلاؤهم يوجبون اتباع الأنبياء وشرائعهم، وبعضهم لا يوجب ذلك ولا يحرمه، وسفهاؤهم وسفلتهم يمنعون ذلك، وهم فرقة نظرت في كتب فلاسفة اليونان كأرسطو وأفلاطون الإسكندري، فآمنوا بما فيها من خزعبلات ظناً منهم أن هؤلاء الفلاسفة لا يخطئون، لأنهم يجرون في بحثهم على مقتضى البرهان، ثم حاولوا عبثاً وتملقاً إلى المسلمين، وستراً لزندقتهم أن يوفقوا بين الفلسفة وعقائد الدين فأخذوا يتلاعبون بالنصوص بما يوافق فلسفتهم العفنة، فضلوا وأضلوا، وقد انبرى كثير من العلماء للرد عليهم والكشف عن تلبساتهم ولا سيما ابن تيمية رحمه الله. انظر إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الحديث، القاهرة، ٢/٦١٦ - ٦٢٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢٦، تهافت الفلاسفة، لأبي حامد محمد الغزالي، تقديم وتعليق: الدكتور: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٩ - ١٢٠، تهافت التهافت، لابن رشد، تقديم وتعليق الدكتور: محمد العريبي، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م ص٢٧ - ١٥٤، معالم أصول الدين، فخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م، ص٤١.

(٣) الكلابية: فرقة تنسب إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (بضم الكاف وتشديد اللام) القطان المتوفي سنة ٢٤٠هـ، وله آراء كلامية عرفت عنه منها: أنه ليس لله كلام مسموع وأن جبريل عليه السلام لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله وإنما يعرف ذلك منه بمعنى آخر، وأنه ليس له كلمات ولا في القرآن سور ولا آيات ولا لغة من اللغات بل هو شيء واحد يعبر به عن ذلك، وغير ذلك من الترهات. انظر أصول الدين للبغدادي، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ، ص٨٩ - ١٢٣، الفصل ٤/٢٠٨، البرهان، ص٣٦ - ٣٨.

(٤) الكرامية: أصحاب محمد بن كرام السجستاني، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق=

والأشاعرة[1] والماتريدية[2]، كما يدخل[3] في مسمى الأهواء كل من سار على نهج هذه الفرق وأصولها، أو أحدث مناهج تخالف السنة والجماعة، كأصحاب الاتجاهات الحديثة المنحرفة من قوميين[4] ....

= باللسان دون القلب، وأن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان، وأن الله محل للحوادث وأنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم. انظر المقالات ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٦١ ـ ١٦٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٧ ـ ٨٩، التبصير في الدين، ص١١١ ـ ١١٧، البرهان، ص٣٥ ـ ٣٦.

(١) الأشاعرة: وهم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني، بعد رجوعه عن الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط وينفون عن الله علو الذات ويقولون: إن الإيمان هو التصديق كما هو ظاهر من كتبهم التي من أشهرها الإرشاد للجويني، والمحصل للرازي، والمواقف للأيجي، وهم يوافقون أهل السنة في بعض الأصول. انظر الملل والنحل، تحقيق: كيلاني ١/ ٩٤ ـ ١٠٣، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٢ ـ ١٣٦، مذاهب الإسلاميين، الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، دار العلم، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ١/ ٤٨٧ ـ ٧٤٨.

(٢) الماتريدية: نسبة إلى أبي منصور الماتريدي، وهم فرقة مصدرهم في تلقي الإلهيات والنبوات العقل، ولم يثبتوا إلا ثمان صفات، رأوا أن العقل دل عليها دون غيرها وقد نفوا جميع الصفات الخبرية والاختيارية، ويرون أن الإيمان هو التصديق وبعضهم يضم إليه الإقرار باللسان، ونفوا زيادة الإيمان ونقصانه وحرموا الاستثناء فيه، ويرون أن المعاصي لا أثر لها على أصل الإيمان. انظر الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٦١، التبصير في الدين، ص٩٧ ـ ١١٩، البرهان، ص٣٤ ـ ٤٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣ ـ ٩٥، الماتريدية دراسة وتقويماً، أحمد بن عوض الله بن داخل اللهيبي الحربي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٤٤، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٤.

(٣) مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع، الدكتور ناصر عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، ص٢٤.

(٤) القومية: يراد بها الاعتزاز بالقوم والانتماء إليهم والدفاع عنهم سواء كانوا على حق أو باطل وجعلها بديلاً للرابط الديني، وظهرت القومية في أوربا في أعقاب الاتجاه العلماني، وهي من ضمن مخطط المكايد الخطيرة التي دبرت ضد الإسلام والأمة الإسلامية، فلقد كان المحفل الماسوني وراء دعوة القومية الطورانية في تركيا التي حملها علناً حزب الاتحاد والترقي، وحزب تركيا الفتاة، وكانت لبنان في مقدمة الذين حملوا دعوة القومية العربية على يد النصارى منهم، ثم تبعتهم طوائف أخرى، وكان للجامعة الأمريكية في بيروت دور مهم في ذلك، وبرز من أسماء دعاة القومية العربية ساطع =

وعلمانيين وحداثيين[١]، وغيرهم من الفرق الحديثة التي تظهر بين الحين والآخر، كالقاديانية[٢] والبهائية[٣] ....

= الحصري، زكي الأسواري، ميشيل عفلق، جورج حبش وآخرون. انظر كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة، عبد الرحمٰن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٢٦٠ ـ ٢٦٣، مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، ط٧، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص٥٥٤ ـ ٥٨٩.

(١) الحداثيون: هم الذين ينتسبون إلى مذهب الحداثة ويزعمون أنها حركة لتجديد وتطوير الشعر، وهي في الحقيقة كما عرفها زعماؤهم تعني إحداث تغيير وتجديد في المفاهيم السائدة والمتراكبة عبر الأجيال نتيجة تغيير اجتماعي أو فكري أحدثه اختلاف الزمن، فيعرفها أحد زعمائها الدكتور محمد مصطفى هدارة فيقول: «إنها مذهب أدبي، بل نظرية فكرية لا تستهدف الحركة الإبداعية وحدها بل تدعو إلى التمرد على الواقع بكل جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. انظر تقويم نظرية الحداثة، الدكتور: عدنان علي رضا النحوي، دار النحوي. المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢٤ ـ ٢٦. الحداثة في منظور إيماني للنحوي، دار النحوي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٢٥ ـ ٢٩، الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة، الدكتور محمد خضر عريف، دار القبلة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٩ ـ ٢٠، الحداثة سرطان العصر، الدكتور: عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٣ ـ ٧.

(٢) القاديانية: فرقة تنتسب إلى مؤسسها ميرزا غلام أحمد المولود عام ١٨٧٨م بإقليم البنجاب الباكستاني، وأعلن دعوته رسمياً عام ١٩٠٠م، فادعى أنه نبي مرسل وأن منكر رسالته كافر لا تؤكل ذبيحته ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ثم ادعى أنه المهدي المنتظر وأن الله يوحي إليه وزعم أن عيسى بعث من قبره وهاجر إلى كشمير وتوفي هناك وأنه قد حل فيه هو ومحمد على السواء، فهو بذلك جمع النبوتين، واخترع كتاباً أسماه «الكتاب المبين» وادعى أن أوحي به إليه، وأن الجهاد في سبيل الله قد نسخ، وأنه أصبح بالوسائل السلمية. انظر المذاهب والأفكار المعاصرة، محمد الحسن، دار النشر، طنطا، المنصورة، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٣٨٢ ـ ٣٨٥، المذاهب المعاصرة ومواقف الإسلام منها، الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، ص٢٩٧ ـ ٣٠٠، القاديانية والاستعمار الإنجليزي، عبد الله سلوم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ص٥٨ ـ ٨٢، القاديانية، إحسان إلهي ظهير، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص١ ـ ٣٤.

(٣) البهائية: وهي امتداد لفرقة البابية، يعتقدون بأن زعيمهم ميرزا حسين علي محمد الملقب بالباب وهو الذي خلق كل شيء بكلمته، وعنه ظهرت جميع الأشياء ويعتقدون أن=

والبريلوية[1] ونحوها، فإنها سائرة على أصول الفرق.

٣ ـ تعريف البدع:

تعريف البدع لغة:

البدعة[2] اسم هيئة من الابتداع كالرفعة من الارتفاع، وهي ما أحدث على غير مثال سابق سواءً كان محموداً أو مذموماً، والبدع بكسر الباء: الأمر الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ليست أول من جاء بالوحي من عند الله تعالى وحمل الرسالة إلى الناس، بل قد أُرسل قبلي مبشرون ومنذرون، فلست مبتدعاً «اسم مفعول» لم يتقدمني رسول، ويجوز أن يكون بمعنى مبتدع اسم فاعل فيكون معنى الآية: ما كنت مبتدعاً فيما أقوله وأدعو إليه من الرسالة، ولست مخترعاً لها، بل هي من عند الله، والبدع بكسر الباء

= الحقيقة الإلهية قد حلت في شخصه حلولاً مادياً وجسمانياً، فهم يؤمنون بفكرة الحلول والاتحاد، تلك الفكرة التي زرع بذورها وتعهد أغصانها اليهود قديماً وحديثاً، يقول الباب عن نفسه: «كنت في يوم نوح نوحاً، وفي يوم إبراهيم إبراهيم، وفي يوم موسى موسى، وفي يوم عيسى عيسى، وفي يوم محمد محمداً، كنت في كل ظهور حجة الله على العالمين». وأتباعه يقولون مرة بمهدويته ومرة برسالته، وتارة أنه الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر المذاهب المعاصرة، ص٢٧٣ ـ ٢٧٩، حقيقة البابية والبهائية، الدكتور: محسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٢، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، ص٢٠٧ ـ ٢١٣، البهائية، هاشم عقيل عزوز، دار القبلة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص١١ ـ ٣٢.

(١) البريلوية: نشأت في شبه القارة الهندية الباكستانية في أواخر القرن التاسع عشر نسبة إلى مؤسسها أحمد رضا البريلوي المولود في مدينة بريلي عام ١٨٦٥م، وتوفي عام ١٩٢١م، قيل: إن أسرته شيعية ثم أظهرت السنة تقية، ومن معتقداتهم الاستغاثة والاستعانة بغير الله من أنبياء وصالحين، وإن مفاتيح الكون في يد رسول الله ﷺ وهو مالك الكل، وهو الذي يملك كلمة كن فيكون، وأنه ليس بشراً، بل نور الله وهو حاضر في كل زمان ومكان وناظر لكل شيء، ويقولون بتكفير المسلمين. انظر المذاهب والأفكار المعاصرة، ص١٧١ ـ ١٧٩، البريلوية، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٢) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٨/٦، ٧، الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ، ٣/١٨٣، معجم مقاييس اللغة، ط دار الكتب العلمية، إيران، ١/٢٠٩، القاموس المحيط، ط٢، ١٤٠٧هـ، ٣/٣.

تستعمل في الخير والشر، وفلان بدع في هذا الأمر: أي هو أول من فعله لم يسبقه إليه أحد، فبدع هنا بمعنى مبتدع، ورجل بدع وامرأة بدعة: إذا كان غاية في كل شيء علماً أو شرفاً أو شجاعة، وشيء بدع: أي مُبْتَدَع بفتح الدال، وجمعه أبداع وبدع، والبديع من أسمائه سبحانه وتعالى لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، فيكون بمعنى مبدع، أي من بدع الخلق أي بدأه. والبديع: المبتدع أو المبدع بفتح الدال؛ يقال جئت بأمر بديع أي محدث عجيب لم يعرف من قبل. فمعاني البدعة في اللغة تدور حول معاني البدء، النشأة الأولى، الحدث، الخلق، الاختراع، الجديد، الانقطاع، عدم النظير(١).

البدعة اصطلاحاً:

عرفها شيخ الإسلام: «البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب»(٢)(٣) وقال أيضاً: «فإن البدعة ما لم يشرعه الله من الدين، فكل من دان بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأولاً فيه»(٤)، وقال في تعريفها أيضاً «والبدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء(٥) في المساجد، والذين

---

(١) الكليات، ص٢٩.
(٢) الفتاوى، ٤/١٠٧، ١٠٨.
(٣) إن تعريف ابن تيمية يرحمه الله يوافق تعريف ابن رجب حيث عرف البدعة بقوله: «المراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له من أصل الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة». انظر جامع العلوم والحكم، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٢٦٥.
(٤) الاستقامة لابن تيمية، ١/٤٢.
(٥) يقصد شيخ الإسلام بقوله فرقة الصوفية الذين يجعلون الغناء والسماع له من مقامات التصوف ووسائله في الارتقاء والوصول إلى الله تعالى، بل إن بعض المتصوفة يفضل الغناء وسماعه على تلاوة القرآن. انظر إحياء علوم الدين، الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ٢/١٥٦، المنتقى النفيس من تلبيس إبليس، لابن الجوزي، قلم: علي حسن علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٢٩٠ ـ ٣٠١، الصاعقة المحرقة على المتصوفة الرقصة المتزندقة ـ محمد صفي الدين الحنفي، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٣م، ص٦، ٧.

يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة»[1].

وعرفها الشاطبي بقوله: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله»[2] وعرفها أيضاً بقوله: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»[2].

وعرفها السيوطي[3] بقوله: «البدعة عبارة عن فعلة تصادم الشريعة بالمخالفة أو توجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان»[4].

وعرفها الشيخ محمد بن صالح العثيمين[5] بقوله: «ما أحدث في الدين على

---

(١) الفتاوى، ١١/ ٥٥٥، ١٨/ ٣٤٦.

(٢) الاعتصام للشاطبي، تعريف: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١/ ٣٧.

(٣) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، الإمام، الحافظ، المؤرخ، الأديب، المحدث ولد عام ٨٤٩هـ، حفظ القرآن صغيراً، وجلس للتدريس وهو في السابعة عشرة من عمره، له مصنفات منها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تفسير الجلالين توفي عام ٩١١هـ. انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح بن عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق، بيروت، ٨/ ٥١، إرشاد الفحول، ص٢٥٤، البدر الطالع للشوكاني، مطبعة السعادة، ص٣٢٨، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد السخاوي، مكتبة الحياة، ٤/ ٦٥.

(٤) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور: ذيب بن مصري القحطاني، ١٤٠٩هـ، ص٨٨.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين الوهيبي التميمي، ولد عام ١٣٤٧هـ، حفظ القرآن الكريم صغيراً ثم اتجه إلى طلب العلم فتعلم الخط والحساب والأدب، والفرائض، والفقه، والتوحيد، والتفسير، والحديث، تنقل في عدة وظائف ومهمات ويعمل حالياً عضواً في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وله نشاط كبير في الدعوة إلى الله عز وجل، له عدة مؤلفات منها: مصطلح الحديث، الأصول من علم الأصول، شرح لمعة الاعتقاد، عقيدة أهل السنة والجماعة وغيرها كثير. انظر شرح لمعة الاعتقاد، لابن قدامة المقدسي، تأليف ابن عثيمين، تحقيق: أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٣ ـ ١٦، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر إبراهيم السليمان، دار الوطن، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٧ ـ ١٣.

خلاف ما كان عليه النبي ﷺ من عقيدة أو عمل»[١].

وبذلك يظهر خطأ من عرف البدعة بالبدعة المندوبة والمحرمة كعز الدين بن عبد السلام[٢] الذي عرفها بقوله: «البدعة فعل ما لم يُعهد في عصر رسول الله ﷺ، وهي منقسمة إلى بدعة واجبة وبدعة محرمة وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة وبدعة مباحة»[٣]. فالطريقة عنده في معرفة البدعة، أن تعرض على قواعد الشريعة فإن دخلت في الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة[٤]، فتعريفه لا يؤخذ به لكونه صار عمدة لأهل الأهواء والبدع الذين يرون أن في البدع ما هو حسن ومقبول.

وبتأمل هذه التعريفات تظهر المعالم الرئيسية لحد البدعة الشرعية وهي كما يلي:

١ ـ إن البدعة تكون في الدين فيخرج بذلك ما أُحدث ولم يقصد به الدين، وإنما لتحقيق مصلحة دنيوية كالصناعات والآلات من أجل تحقيق مصالح الناس.

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد، ص٤٠.

(٢) هو عز الدين عبد السلام السلمي الشافعي، كان يسمى سلطان العلماء لقوته في الحق وجرأته، إمام، محدث، أصولي، فقيه، له عدة مؤلفات منها، قواعد الأحكام في الأصول والفتاوى، الإسلام والإيمان. انظر طبقات الشافعية لابن السبكي، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، ٨/٢٠٩، فوات الوفيات ١/٥٩٤، البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ٣ج/٢٣٥، شذرات الذهب ٥/٣٠١.

(٣) قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/١٧٢ ـ ١٧٤.

(٤) إن تعريفه قد أخذ به طائفة من بعده كالزركشي والنووي والهيتمي والسخاوي، ومحمد علوي مالكي، وهي تعاريف باطلة لا أساس لها من الصحة حيث لا يوجد بدعة واجبة ولا مندوبة بل إن البدع كلها محرمة. انظر الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي، أحمد شهاب الدين المكي الهيتمي، دار المعرفة، بيروت، ص١٥٠، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ٢/٣٢٧، المنثور في القواعد، بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: فائق أحمد محمود، الكويت، ١/٢١٧، مفاهيم يجب أن تصحح، محمد علوي المالكي الحسني، الأوقاف والشؤون الإسلامية، دبي، ط١٠، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٠٤ ـ ١١٤.

٢ ـ إن البدعة ليس لها أصل في الشرع يدل عليها، أما ما دلت عليه قواعد الشريعة فليست ببدعة[(١)]، وإن لم ينص الشارع عليه بعينه، كصنع آلات حربية لقتال الكفار والذب عن المسلمين، فهذا ليس بدعة، مع أن الشرع لم ينص على عينه، ولم يستخدم الرسول ﷺ مثل هذه الآلات في قتال الكفار، لكن صناعة مثل هذه الآلات داخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] وهكذا بقية الأفعال، فكل ما له أصل في الشرع فهو من الشرع وليس ببدعة.

٣ ـ إن البدع كلها مذمومة[(١)] فلا يوجد بدعة حسنة كما يزعم محسّنو البدع، لكونها مصادمة للشريعة مضادة لها، فهي مكروهة على كل حال، فلذا جاء تعريفات السلف الصالح بتوضيح هذا الجانب المهم[(٢)].

٤ ـ البدعة في الدين قد تكون بالنقص فيه كما تكون بالزيادة فيه[(٣)]، غير أنه يحتاج إلى تقييد بأن يكون الباعث على النقص هو التدين، أما إذا كان الباعث عليه غير التدين فليس ببدعة[(٤)]، كترك أمر واجب لغير عذر فإنه معصية لا بدعة. فالضابط لأهل البدع أنهم لم يقفوا عند ما وقف عليه الصحابة رضي الله عنهم، بل أخذوا بالشبهات والشهوات، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله «فقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] إشارة إلى اتباع الشهوات، وهو داء العصاة، وقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] إشارة إلى اتباع الشبهات، وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات، وكثيراً ما يجتمعان»[(٥)].

---

(١) قواعد الأحكام، ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٢) الفتاوى، ١١/ ٥٥٥، ١٨/ ٣٤٦، الاستقامة ١/ ٤٢.

(٣) إيثار الحق على الخلق، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٨٤ ـ ٨٨.

(٤) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، الدكتور إبراهيم عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ، ص٩١ ـ ٩٣.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، تحقيق وتعليق الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، مكبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ١/ ١٠٧.

٤ ـ تعريف التناقض:

النقض في اللغة[(١)]:

يقال نقض الشيء نقضاً ونقضاناً: أي كسره وأفسده[(٢)] وحل أجزاءه بعد إحكامه، ونقض البناء هدمه، ويقال انتقض البناء وانتقض الحبل أو الغزل: حل طاقاته، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾ [النحل: ٩٢] ويقال انتقض القوم على السلطان: خرجوا عليه وخلعوا طاعته، ونقض اليمين أو العهد نكثهما، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، وناقض في قوله: تكلم بما يخالف معناه، وغيرّه وخالفه، وعارضه، وتناقض القولان: تخالفا وتعارضا بالنفي والإثبات اختلافاً يلزم أن يكون أحدهما صادق والآخر كاذب، يقال: في كلامه تناقض: أي بعضه يقتضي إبطال بعض.

والمتناقضان في المنطق[(٣)]: ما لا يجتمعان ولا يرتفعان في شيء واحد وحالٍ واحدة، نحو أبيض ولا أبيض، ومن الكلام ما لا يصح أحدهما مع الآخر في شيء واحد وحال واحدة نحو هو كذا أو ليس بكذا، والنقض في الحكم إبطاله إذا كان قد صدر مبنياً على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله، والنقيض في الفلسفة: قضية تعارض دعوى معينة مقابل دعوى.

فالنقض في اللغة يدور حول الكسر، حل الأجزاء، الخسة، الهدم، الإفساد، الخروج على الشيء، الخلع، والنكث، الثقلُ، المخالفة، المعارضة، عدم الاجتماع في وقت واحد، عدم الارتفاع في وقت واحد، الإبطال، الأخذ بالثأر، الوتر للشيء[(٤)].

---

(١) التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٩٠م، ص٢٥٠، ٢٥١، المعجم الوسيط ٢/٩٤٧، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص٣٦٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص٥٠٤.

(٣) التعريفات، ص٢٥٠، ٢٥١، الكليات، ص٣٠٥ ـ ٩١٠، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٣٥٩.

(٤) من المعاني التي تهمني في البحث: حل الأجزاء، الهدم، الإفساد، الخروج على الشي، الخلع، النكث، المخالفة، المعارضة، الإبطال، الوتر للشيء.

النقض اصطلاحاً[1]:

١ ـ هو بيان تخلُّف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل المعلّل الدّال عليه في بعض من الصور، فإن وقع ما يمنع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال يسمى نقضاً إجمالياً، لأن حاصلة يرجع إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجماع، وإن وقع بالمنع المجرَّد أو منع السند يسمى نقضاً تفصيلياً لأنه منع مقدمة معيَّنة، فنقيض كل شيء رفع تلك القضية، فإذا قلنا كل إنسان حيوان بالضرورة فنقيضها أنه ليس كذلك»[1].

٢ ـ تخلف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل المُعَلَّل الدّال عليه في بعض من الصور نقضاً إجمالياً، وإن وقع بالمنع المجرد أو منع السّند سُمي تفصيلياً لأنه منع قضية معينة[2].

٣ ـ وعرفه ابن قدامة المقدسي[3] بأنه إبداء العلة مع تخلف الحكم، أي أن لا تكون العلة مطابقة للحكم[4][5].

---

(١) التعريفات، ص٣١٥.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٢٠٩، ٧٠٩.

(٣) المقدسي: هو موفق الدين أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي، كان ورعاً، زاهداً، تقياً عليه هيبة ووقار، وفيه حلم وتؤدة، كان يفحم الخصوم بالحجج والبراهين، له تصانيف عديدة منها المغني، الكافي، لمعة الاعتقاد، روضة الناظر، مختصر علل الحديث وغيرها. انظر العبر للذهبي، ٥/٧٩، ٨٠، السير، ٢٢/١٦٥ ـ ١٧٣، البداية والنهاية لابن كثير ـ ١٣/٩٩، ١٠٠، شذرات الذهب، ٥/٨٨ ـ ٩٢، العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي ١٩٦٠م، ٥/٧٩، ٨٠.

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر، الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص١٨٣، الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل الأصولي الفقهي، تحقيق الدكتور: فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٣٩، ١٥٨، ١٩٢، ٩٩٩، أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٢هـ، ٢/٢٣٣.

(٥) قد قال بهذا التعريف أيضاً ابن الجوزي. انظر أصول السرخسي، ٢/٢٣٣.

٤ ـ وعرفه الشنقيطي[١] بقوله: «هو إدعاء السائل بطلان المعلل مع إقامته الدليل على دعوى بطلانه، وذلك إما بتخلف المدلول عن الدليل، بمعنى أن الدليل يكون موجوداً والمدلول ليس بموجود، فيكون الدليل جارياً على مدع آخر غير المدعي الذي أقامه عليه المعلل أو بسبب استلزامه المحال»[٢]. وعرفه أيضاً بقوله: «هو وجود الوصف الذي هو العلة مع تخلف حكم العلة عنها»[٣]. وعرفه أيضاً بقوله: «هو اختلاف قضيتين في الكيف، أعني السلب والإيجاب على وجه يلزم منه أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، فإذا صدقتا معاً أو كذبتا معاً فلا تناقض»[٤][٥].

٥ ـ تعريف الافتراق:

الافتراق لغة:

خلاف[٦] الجماعة والاجتماع والجمع، قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي بعد الاجتماع، فالافتراق نقيض الاجتماع، ومنه قول الرسول ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»[٧] أي عن مجلسهما فينفصل

---

(١) الشنقيطي: محمد الأمين محمد المختار الشنقيطي، العلامة الأصولي، المفسر، اللغوي طلب العلم وحفظ القرآن وهو صغير، تنقل من أجل طلب العلم، ودرّس في مختلف علوم الشريعة، توفي سنة ١٣٩٣هـ. انظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين المختار الشنقيطي، بيروت، عالم الكتب، آخر المجلد، ص١٠ لعطية محمد سالم، علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الاعتصام، القاهرة، ص٢٥١ ـ ٢٦١، الشنقيطي ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير في كلية التربية بجدة، سميرة بنت صقر بن حسين آل محمد، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٤ ـ ١٠٤.

(٢)(٣) آداب البحث والمناظرة، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار ابن تيمية، القاهرة، ٢/ ٥٥، ٨٩.

(٤) آداب البحث والمناظرة، ١/ ٦٢.

(٥) إن التناقض يأتي بمعنى التعارض الذي هو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة ولذلك كان السلف يرحمهم الله يقولون لا تعارض بين الأدلة النقلية والعقلية ويقصدون بذلك أي لا تناقض بينها.

(٦) لسان العرب، دار الفكر، دار صادر، بيروت، ١٠/ ٢٩٩، ٣٠٠.

(٧) البخاري كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، ٤/ ٢٤٧، ومسلم كتاب البيوع، باب خيار المجلس للمتبايعين، ١٠/ ١٧٣.

أحدهما عن الآخر، والافتراق: الانقسام، والفرق: الفلق، والفلق، من الشيء إذا انفلق منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣]، والمفارقة المباينة، وفارق الشيء مفارقة وفراقاً باينه، والاسم الفرقة، وتفارق القوم: فارق بعضهم بعضاً، والفرقة: الطائفة من الناس، والفريق أكثر منه، وفِرَقٌ جمع فِرقة، والفِراق: التفريق بين الشيئين والفصل بينهما، والتفرق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق للأبدان، والافتراق في الكلام، يقال فرّقتُ بين الكلامين فافترقا وفرّقت بين الرجلين فافترقا، والتفرق والتفرقة: التبديد والتمزيق، يقال: «فرقه تفريقاً وتفرقة» أي بدده.

وفي الجملة، أن الافتراق[1] في اللغة يدور حول معاني: المفارقة، الانقطاع، التفرق، المفاصلة، الانفصال، الشذوذ، المباينة، الانقسام والتيه، والضياع، والضلال، المقاطعة، التشعب، الخروج عن الجادة وعن الأصل وعن الأكثر وعن الجماعة، التغيير[1].

الافتراق في الاصطلاح:

- يطلق على أمور:

١ - التفرق في الدين والاختلاف[2] فيه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب»[3].

٢ - الافتراق عن جماعة المسلمين وهم عموم أمة الإسلام في عهد الرسول الله والصحابة وهم أهل السنة، ومن كان على هديهم بعد ظهور الافتراق فمن خالف سبيلَهم في أمر[4] يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد، أو

(١) مختار الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الكتاب العربي، ط١٩٦٧م، ص٥٠١.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أهل الجحيم، ١/ ١٢٣، ١٢٤.

(٣) مسلم كتاب فضائل القرآن، باب الزجر من الافتراق في القرآن، ٨/ ٥٧.

(٤) دل ذلك على الافتراق عن مذهب أهل السنة والجماعة يحصل ولو بمخالفة أصل واحد من أصولهم، فما بالك في حالة التعدد؟

الشذوذ عنهم في المناهج، أو الخروج على أئمتهم أو استحلال السيف فيهم فهو مفارق، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام: «من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية يغضب للعصبية ويقاتل للعصبية فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدها فليس مني»[١]. فذكر عليه الصلاة والسلام أصنافاً من المعارضين الخارجين:

١ ـ المفارقون للجماعة[٢].

٢ ـ الخارجون عن الطاعة.

٣ ـ الخارجون عن الأمّة بالسيف.

٤ ـ المقاتلون تحت راية عمية وهو الأمر الأعمى الذي لا يستبين وجهه، ومنه قتال العصبية، والفتنة، والقوميات، والشعارات، والحزبيات ونحوها.

فالخروج عن أهل السنة والجماعة ولو في أصل واحد من أصول الدين الاعتقادية أو العملية المتعلقة بالقطعيات، أو بمصالح الأمة العظمى أو بهما معاً فإنه يعتبر تفرقاً، فالضابط في الافتراق أنه يؤدي إلى الفتن، والتفرق، القتال، البغي، والبدع، وبذلك يتضح أن أهل الافتراق هم أهل الأهواء والبدع.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والبدعة مقرونة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال أهل السنة والجماعة كما يقال: أهل البدعة والفرقة»[٣]، ويقول رحمه الله: «وإنما المقصود هنا التنبيه على وجه تلازمهما: موالاة المفترقين، وإن كان كلاهما فيه بدعة وفرقة»[٣].

٦ ـ الفرق بين الاختلاف والافتراق:

تعريف الاختلاف في اللغة:

تدور مادة خلف في اللغة حول أصول ثلاثة:

---

(١) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ١٢/ ٢٣٨.

(٢) الافتراق مفهومه، أسبابه، الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، دار المسلم، الرياض، ط١، ص٦.

(٣) الاستقامة، ١/ ٤٢.

١ ـ أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه[١]، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢] فالليل يجيء بعد النهار ويقوم مقامه، والنهار يجيء بعد الليل ويقوم مقامه. وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥] أي أمة تجيء بعد أمه وتقوم مقامها.

٢ ـ عكس قدام[٢]، قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومنه التأخر لقصور المنزلة، كما في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٣ ـ التغير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[٣]، أي لتغير رائحة فم الصائم بسبب خلو المعدة عند الله أطيب من ريح المسك.

والأصل الأول هو المقصود هنا، يقال اختلف الناس في كذا، أي مختلفون لأن كل واحد منهم يُنَحِّي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه.

الاختلاف في الاصطلاح:

أُطلِقت[٤] كلمة الاختلاف في اصطلاح التدوين على العلم الذي يبحث في الاختلافات الشرعية الفقهية خاصة؛ واشتهر عندهم بعلم الخلاف وعُرِّف بأنه[٥]: «علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية أو التفصيلية، الذاهب إلى كل منها طائفة من العلماء ثم البحث عنها بحسب الإبرام والنقض».

وعُرِّف أيضاً بأنه: «علم يُعرف من كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية»[٦].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٣، معجم المقاييس في اللغة، ص٣٢٧ ـ ٣٢٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣٢٢، ٣٢٣، الكليات، ص٤١٤، ٤٢٨، ٤٣٥، ٨٠٤.

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ٢/ ٥٦١، ٥٦٢.

(٣) البخاري كتاب الصوم، باب فضل الصوم ٤/ ٨٣، مسلم كتاب الصوم، باب فضل الصيام ٨/ ٢٩.

(٤) مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون، طبعة الشعب، ص٤٢١، ٤٢٢.

(٥) أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، صديق بن حسن القنوجي، إعداد عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨م، ص٢/ ٢٧٨.

(٦) الكليات، ص٧١٠ ـ ٧١١.

ومن التعاريف هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق جواز إبطال باطل[1][2] وعرفه الراغب[3] بقوله: «الخلاف والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الأول في فعله أو حاله»[4].

فالتعريف في الاصطلاح لم يخرج عن المعنى اللغوي، ولكنه جاء خاصاً بالمقاصد الشرعية والفقهية على الخصوص، فالاختلاف يكون في الفقه، والافتراق في العقيدة، ولذا يظهر إدراك الفرق بين الاختلاف والافتراق حيث يجب أن يُعنى به أهل العلم، حيث نجد بعض الدعاة وبعض شباب الصحوة الذين لم يكتمل فقههم في الدين لا يفرقون بين مسائل الخلاف ومسائل الافتراق، ومن هنا قد يرتب بعضهم على مسائل الاختلاف مسائل الافتراق، وهذا خطأ فاحش أصله الجهل بأصول الافتراق، ومتى يكون؟ وكيف يكون؟ ومن الذي يحكم بمفارقة شخص أو جماعة ما[5]؟ ولذا يجب ذكر بعض الفروق بين الاختلاف والافتراق، ومنها:

١ ـ إن الافتراق[6] أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣٢٢.

(٢) لما كان الاختلاف بين الناس في القول يقتضي التنازع استعير لذلك المنازعة والمجادلة والمنطق. انظر التوقيف، ص٣٢٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ، ص٤٥٠، الكليات، ٧١٠ ـ ٧١١.

(٣) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، إمام في اللغة، كان على مذهب الأشاعرة وقيل إنه معتزلي، له مصنفات منها الذريعة إلى مكارم الشريعة، مفردات ألفاظ القرآن، توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر السير، ١٨/ ١٢٠، ١٢١، بغية الوعاة اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ٢/ ٢٩٧، الأعلام ٢/ ٢٧٩.

(٤) المفردات في غريب القرآن، ص١٥٥ ـ ١٥٧.

(٥) الافتراق، الدكتور ناصر العقل، ص٨.

(٦) قد يسمى اختلاف التضاد حيث أن الجمهور قسم الخلاف إلى قسمين:

١ ـ خلاف تنوع وهو ما كانت المخالفة فيه لا تقتضي المنافاة وإبطال أحد القولين للآخر، فيكون كل قول للآخر نوعاً لا ضداً كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم، فزجرهم رسول الله ﷺ وقال: «كلاكما محسن» والحديث أخرجه البخاري في كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة ٥/ ٥٣، ٥٤، =

يصل الخلاف إلى حد الافتراق، وقد لا يصل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراق.

٢ - إن الافتراق غالباً يكون بعد العلم بالبينات كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]

٣ - إن الافتراق يؤدي إلى الهلاك لصاحبه ومن يتبعه كما قال رسول الله ﷺ: «لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» وفي رواية: فأَهلَكُوا[(١)]، بفتح اللام، وفي رواية بضم أوله وكسر اللام، وأما الاختلاف لا يوصل صاحبه إلى التهلكة، لكونه لم يقصد الفرقة وإنما حصل ذلك لسوء فهم، أو تأويل[(٢)]، أو

= وأما القسم الثاني فهذا اختلاف التضاد فيكون القولان متنافيين فيؤدي إلى التفرق. انظر تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ص٣٧، ٣٨.

(١) البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي، ٥/ ٥٣، ٥٤.

(٢) التأويل في اللغة: الرجوع ومنه غليت الماء حتى آل إلى نصفه، وشرعاً يطلق على معنيين: الأول: تفسير الكلام وذلك بيان مراد المتكلم من كلامه سواء وافق الظاهر أو خالفه وهذا معناه عند علماء التفسير، فإذا قال ابن جرير الطبري: تأويل الآية كذا أي تفسيرها. الثاني: حقيقة الكلام الخارجية وذلك بظهور مراد المتكلم في اللسان إلى ما يصدقه من الواقع فحقيقة ما في اليوم الآخر، هي ما يقع من أحداثه، وهذان المعنيان المرادان من التأويل في الكتاب والسنة ففي قوله تعالى: ﴿**وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين**﴾ [يوسف: ٤٤]، المراد التفسير، وفي قوله تعالى: ﴿**يوم يأتي تأويله**﴾ [الأعراف: ٥٣] أي يقع حقيقة ما فيه من الأحداث، ثم إن التأويل اصطلح المتأخرون على تعريفه بأنه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به، وهو بهذا الاعتبار على ثلاثة أنواع:

١ - تأويل صحيح وهو ما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة كتأويل قوله تعالى: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ [الحديد: ٤] بمعية العلم والإحاطة.

٢ - تأويل فاسد: وهو ما لم يقم عليه دليل صحيح، وكان اللفظ يحتمله في غير ما سيق فيه ومنه تأويل الاستواء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ [طه: ٥] بالاستيلاء.

٣ - تأويل من قبيل اللعب وهو ما لم يقم عليه دليل ولو احتمالاً كتأويل ﴿**وكلم الله موسى تكليماً**﴾ [النساء: ١٦٤] أي جرحه بأظافر الحكمة تجريحاً. انظر زاد المسير في=

جهل. قال تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٣] ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].

٤ ـ إن الاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية وقد يؤجر المخطئ، بينما الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حُسن نية، وصاحبه لا يؤجر بل هو مذموم وآثم على كل حال. لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد»(١).

٥ ـ إن من الاختلاف ما لا يصل إلى حد الافتراق ولا التنازع في الدين، يقول الشاطبي «ووجدنا أصحاب رسول الله ﷺ من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين، ولم يتفرقوا ولا صاروا شيعاً لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أذن لهم من اجتهاد في الرأي، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصاً»(٢)، أما الافتراق يؤدي إلى التنازع والقتال والتكفير، ومن ثم دخول النار كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»(٣).

٦ ـ إن كل افتراق اختلاف وليس كل اختلاف افتراق، فكثير من المسائل التي تنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية ولا يجوز الحكم على المخالف فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة.

٧ ـ الافتراق مذموم كله، والاختلاف ليس كله مذموماً.

٨ ـ الاختلاف يعذر صاحبه إذا كان مجتهداً، والافتراق لا يعذر صاحبه، لأنه لا يكون إلا عن اتباع هوى، أو ابتداع، أو تقليد مذموم.

= علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م، ١/٤، الفتاوى ١٧/٣٨٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٦٠، ٤٦٢، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٣٦، ٣٧.

(١) البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، ١٣/٢٨، ومسلم كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، ١٢/١٣.

(٢) الاعتصام، ط دار المعرفة، ١٤٠٢هـ ٢/٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٣) أبو داود، كتاب السنة، باب السنة، ٤/٥ رقم٤٥٩٦، وابن ماجه، باب افتراق الأمم، ٢/١٣٢١، رقم٣٩٩١، الترمذي كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، ٥/٢٥، رقم ٢٦٤٠، وقال: حديث حسن صحيح.

٩ ـ الافتراق إنما يكون في الأصول الاعتقاد والقطعيات التي لا يسع الخلاف فيها والتي تثبت بنص قاطع، أو بإجماع، أما الاختلاف يكون فيما دون الأصول مما يقبل التعدد والرأي.

١٠ ـ إن الافتراق يتعلق به الوعيد وكله شذوذ، أما الاختلاف فليس كذلك.

١١ ـ الافتراق يكون دائماً عن هوى أو بدعة، أما الاختلاف فلا يلزم منه ذلك.

١٢ ـ الاختلاف قد يكون رحمةً، وأهله ناجون إن شاء الله تعالى، والفرقة عذاب، وأهلها متوعدون، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والنزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض إلى شر عظيم من خفاء الحكم»(١).

١٣ ـ إن مسائل الاختلاف قد تكون من الأمور المأذون فيها بالاجتهاد، أما مسائل الافتراق فهي في الأمور التي حذر الشارع من الاقتراب منها.

١٤ ـ إن أهل الافتراق غالباً يعتمدون على المتشابه من الأدلة كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] أما أهل الاختلاف فعادة يكون بسبب عدم فهم الدليل أو غير ذلك.

١٥ ـ إن أهل السنة لا يذمون من اختلف وقصده الاجتهاد وكان معروفاً بالذكر الجميل والثناء الحسن مع العمل الصالح ونصرة السنة والذب عنها، أما المفترق الذي قضى عمره في الصد عن سبيل الله ومحاربة السنة ونشر البدعة فيذمونه ويبدعونه(٢).

الضابط في الافتراق:

يحكم بالمفارقة على كل من خرج عن سبيل أهل السنة والجماعة في أصل مما عدوه من أصول الدين، أو قاعدة من قواعده، أو خالف في فروع كثيرة وجزئيات متعددة مخرجة عن سمة أهل السنة وهديهم؛ كبدع الشعائر والعبادات إذ كثرت(٣)، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله من جعل العادة التي يتقرب بها

---

(١) الفتاوى، ١٤/١٥٩.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء، المكتب الإسلامي، بيروت، ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) الاعتصام، ٢/٢٠٠، ٢٠١، ٢٣٢.

إلى الله بدعة كاتخاذ لبس الصوف عبادة وطريقاً إلى الله(١).

٧ ـ النصوص الواردة في ذم الافتراق والتحذير منه:

إن الله عز وجل(٢) قد أعلمنا اختلاف الأمم الماضية قبلنا وأنهم تفرقوا واختلفوا فتفرقت بهم الطرق حتى صار بهم الاختلاف إلى الافتراء على الله عز وجل والكذب عليه، والتحريف لكتابه، والتعطيل لأحكامه، والتعدي لحدوده، وكل ذلك وجميعه قد قصه الله عز وجل علينا وأوعز فيه إلينا وحذرنا من مواقعته، وخوفنا من ملابسته، ومن الآيات التي وردت في النهي عن الافتراق، والتحذير منه:

١ ـ قوله تعالى(١): ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام](٣) فالصراط المستقيم هو القرآن والإسلام والفطرة التي فطر الله الناس عليها، والسبل هي الأهواء والفرق والبدع مع المحدثات، وهذا تحذير وإخبار ووصف لسبل الضلالة والغوايه، فعلى المسلم أن يتجنبها ويتبع طريق الحق المبين(١).

٢ ـ قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ٦٨] فنهى الله تعالى نبيه ﷺ في هذه الآية الكريمة عن مجالسة الخائضين في آياته وبين أن من جالسهم في وقت خوضهم فيها فهو مثلهم في الإثم بقوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ﴾ [النساء: ١٤٠] وتبين أن من جالسهم ناسياً ثم تذكر فإنه يجب عليه مفارقتهم بقوله: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. فإذا كان مجالسة من يخوض في آيات الله ومن يجالسهم كفر، فما بالك بمن يحرف ويؤول ويجعل الحق باطلاً والباطل حقاً والسنة بدعة والبدعة سنة؟، وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ

---

(١) الفتاوى، ١١/ ٥٥٥.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/ ٢٧٠.

(٣) فسر الرسول ﷺ الصراط بكتاب الله وبالإسلام فقال: «فالصراط المستقيم هو الإسلام.. وعلى رأس الصراط كتاب الله» رواه أحمد في مسنده، ٢٤، ١٨٢، ١٨٣، والترمذي في كتاب الأمثال باب (١)، ٥/ ١٤٤، الحديث رقم، ص٢٨٥٩، وقال: حديث صحيح.

﴿الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [التوبة] فوضحت الآية فساد عملهم وخسرانهم الواضح في الدنيا والآخرة لخوضهم في الأمور التي يجب عليهم أن لا يخوضوا فيها[١].

٣ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ومعنى كانوا شيعاً[٢] أي كانوا متفرقين في دينهم، ويراد به اليهود والنصارى لأن النصارى بعضها يكفر بعضاً وكذلك اليهود يكفر بعضهم بعضاً، وبعضهم يكفر بعضاً «أي اليهود تكفر النصارى والنصارى تكفر اليهود»، ففي الآية حث على أن تكون كلمة المسلمين واحدة وأن لا يتفرقوا في الدين، وأن لا يبتدعوا البدع. وأما قوله: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ يدل على أن من فرق دينه من أهل ملة الإسلام وابتدع البدع فقد صار منهم[٣] وعليه ما على السابقين من العذاب، وهذا نفسه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران] فقد توعد الله المفترقين المختلفين بالعذاب العظيم.

٤ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران] ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [يونس] ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِن بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١٤﴾﴾ [الشورى] ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ [البينة] ففي هذه الآيات نبأ قوم فضلهم الله وعلّمهم[٤]

---

(١) تفسير مجاهد، لمجاهد بن جبير المكي، تحقيق: عبد الرحمٰن الطاهر بن محمد السورني، ط١، ١٣٦٩هـ، ص٢٧٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨م، ص٣٠٨.

(٣) أي صار بعمل التفريق والابتداع منهم. انظر المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/ ٢٧٢.

وبصَّرهم ورفعهم ومنع ذلك آخرين إصرارهم على البغي عليهم والحسد لهم إلى مخالفتهم وعداوتهم ومحاربتهم فاستنكفوا أن يكونوا لأهل الحق تابعين، وبأهل العلم مقتدين، فصاروا أئمة مضلين ورؤساء في الإلحاد متبوعين، رجوعاً عن الحق وطلباً للرئاسة وحباً للاتباع والاعتقاد، فلم يقتصر الشارع على ذكر الآيات التي عاب فيها المختلفين وذم بها العابثين، بل حذرنا الله ربُنا سبحانه وتعالى من الفرقة والاختلاف وأمرنا بلزوم الجماعة والائتلاف[1]، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم] فهل يبقى بعد ذلك أوضح من هذا البرهان أو أشفى من هذا البيان، وقد أعلمنا أنه قد خلق خلقاً للاختلاف والفرق، وحذرنا أن نكون مثلهم واستثنى أهل رحمته لنواظب على طاعته وأوامره، فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود] ونحو هذا في القرآن الكريم كثير يأمر الله تعالى المؤمنين بالجماعة وينهاهم عن الاختلاف والفرقة.

وأما نصوص السنة الدالة على الاجتماع وعدم التفرق فقد بلغت التواتر[2]، فالنبي ﷺ لم يدع شيئاً من الخير إلا دل الأمة عليه، وأرشدها إليه، ولم يدع شيئاً من الشر والأذى إلا وحذر الأمة منه، ونهاها عن سلوك الغواية والضلال والبدع، وأخبر بوقوع الافتراق، واتباع سنن الأمم الهالكة من قبل طوائف من هذه الأمة حتى لا يبقى على السنة إلا طائفة واحدة، وأنذر من سلك سبيل أهل الأهواء. ومن هذه الإرشادات والتحذيرات:

١ ـ قال ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإن من فارق

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/ ٢٧٢.

(٢) تنبيه ذوي العقول السليمة، عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٣٢.

الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام عن عنقه»[1] وقوله: «من جاءكم وأمركم على رجل واحد منكم يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائن ما كان»[2] «أنا فرطكم على الحوض[3] ليرفُعن إلى رجال منكم حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني فأقول: أي رب أصحابي، يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك» وفي رواية: «فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي»[4] فالرسول ﷺ يتوعد من بدَّل وأحدث في الدين ما ليس منه، والافتراق من أخطر أنواع التبديل والإحداث في الدين.

٢ ـ وأخبرنا الرسول ﷺ بمشابهة الأمم السابقة وذم من يفعل ذلك فقال: «لتتبعنَّ سنن من كان قبلكم حذو القذة[5] بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه قالوا يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن[6]؟».

٣ ـ وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون شبراً بشبر وذراعاً بذراع، فقيل: يا رسول الله فارس والروم؟ قال ومن الناس إلا أولئك»[7] فأخبر أنه سيكون في أمته مضاهاة لفارس والروم وهم الأعاجم، وقد نهانا ﷺ عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء، وليس هذا إخبارٌ عن جميع

---

(١) البخاري، كتاب الفتنة، باب سترون بعدي أموراً تنكرونها ١٣/ ٤، مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب الملازمة، ١٢/ ٢٧٩.

(٢) مسلم، كتاب الإمارة، باب من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، ١٢/ ٢٤١.

(٣) من مذهب أهل السنة والجماعة الإيمان بالحوض يكون في عرصة القيامة، يخص الرسول عليه الصلاة والسلام ماءه أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعده أبداً. انظر شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، تحقيق: الألباني، ص٢٥٠، ٢٥٢، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، محمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق الدكتور، عاصم بن عبد الله القريوني، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص١٢٦.

(٤) البخاري، كتاب الفتنة، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا...**﴾، ١٣/ ٣.

(٥) القذة: جمع قذاة وهو ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو وسخ أو غير ذلك. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٣٠.

(٦) سبق تخريجه. صفحة ٨.

(٧) البخاري، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم ١٣/ ٢٥٦.

الأمة، بل قد تواتر[١] عنه أنه لا تزال طائفة من أمته ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة. ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»[٢] وأخبر ﷺ بقوله: «إن الله لا يجمع أمتي» وفي رواية «أمة محمد ﷺ على ضلالة، ويد الله مع الجماعة ومن شذّ شذّ في النار»[٣] وهذا ما حث حذيفة[٤] عليه فقال عليه الصلاة والسلام: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام، قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»[٥] وهذا ما وضحه أيضاً عليه الصلاة والسلام بقوله: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شغف[٦] الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن»[٧] ومن هنا يظهر خطأ قول الاختلاف يُراعى، إذ هو الأحواط فليس ذلك في المسائل التي عُلم فيها القول الصواب الذي قام معه الدليل الذي تجب متابعته، فهذه لا عبرة بالقول

---

(١) جاء ذلك في أحاديث صحيحة مستفيضة عن رسول الله ﷺ أخرجها البخاري ومسلم، وابن ماجه، والحاكم، وأحمد، والترمذي وغيرهم كثير.

(٢) البخاري كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين» ١٣/ ٢٥٠، مسلم كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، ١٣/ ٦٥ ـ ٦٨.

(٣) الترمذي كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم(٢١٦٧)، ٤/ ٤٦٦، وقال هذا حديث غريب من هذا الوجه، وللحديث شواهد في مستدرك الحاكم، ١/ ١١٥، ١١٦، والسنة لابن أبي عاصم الأحاديث رقم(٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥)، ٣٩، ٤١، ٤٢، وصححه السيوطي في الجامع الصغير، ١/ ٢٧٨، رقم ١٨١٨ وقال: حديث حسن.

(٤) أبو عبد الله حذيفة بن حسل بن جابر العبسي، صحابي، كان صاحب سر رسول الله ﷺ، فلم يخبر بالمنافقين أحداً غيره، وهو من الفاتحين الشجعان، له في الحديث ٢٢٥ حديثاً توفي عام ٣٦هـ. انظر السير ٢/ ٣٦١، الأعلام ٢/ ١٧٠، أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، مطبعة الشعب العامرة، مصر، ١/ ٤٦٨.

(٥) البخاري كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، ١٣/ ٣٩، ٣٠، ومسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، ١٢/ ٢٢٦، ٢٢٧.

(٦) شغفة كل شيء: أعلاه وشغفه الجبل بالتحريك، رأسه، والجمع شغَفَ وشِغاف وشغوف وهي رؤوس الجبال. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٤٨١.

(٧) البخاري كتاب الإيمان، باب من الإيمان الفرار من الفتن، ١/ ٥٨.

المخالف فيها، وقد نبه العلماء رحمهم الله على ذلك من خلال الشروط التي ذكروها في الخلاف الذي يراعى وهي الشروط التالية:

١ ـ أن لا يخالف نصاً جلياً، أو إجماعاً، أو قياساً صحيحاً.

٢ ـ أن يقوى مدركه، بحيث لا يعد هفوة.

٣ ـ أن لا توقع مراعاته في خلاف آخر، ويكون الجمع بين الأقوال ممكناً، أما إذا جرت مراعاة الخلاف إلى ترك ما ترجح من الأدلة، فلا مراعاة للخلاف هنا[١].

٨ ـ تعريف المنهج:

المنهج في اللغة:

لفظة المنهج[٢] مأخوذة من النهج وهو الوضوح والاستبانة والاستقامة في الطريق، تقول: نهج الطريق: فعل لازم بمعنى استقام ووضح واستبان، قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، قال ابن عباس[٣] رضي الله عنهما: «سبيلاً وسنة»[٤]

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى ٤/١٢٨ ـ ١٥٠، المنثور في القواعد، للزركشي، تحقيق: تيسير أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، ١٤٠٥هـ، ٢/١٢٧ ـ ١٣٤، الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الفكر، بيروت، ٩٤، ٩٥.

(٢) لسان العرب، ٢/٣٨٣، معجم مقاييس اللغة، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، ٥/٣٦١، مفردات ألفاظ القرآن، ص٥٠٦، ٥٠٧، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٦٦.

(٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وبنو هاشم في الشعب، دعا له الرسول عليه الصلاة والسلام بالعلم والحكمة وتأويل القرآن مع البركة والصلاح، وكان يحبه ويدنيه ويقربه ويشاوره، وكان عمر رضي الله عنه يعده للمعضلات مع اجتهاد عمر وفقهه، مات بالطائف سنة ٨٦هـ وهو ابن سبعين سنة وقيل أربع وسبعين. انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد البر، دار العلوم الحديثة، مصر، ط١، ١٣٢٨هـ، ٢/٣٥٦ ـ ٣٦٠، الإصابة، ٢/٣٣٠، ٣٣١.

(٤) البخاري كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ، بُني الإسلام على خمس ١/٣٩، المطبعة السلفية.

وهو قول[1] ابن كثير[2] رحمه الله، وقال الحافظ ابن حجر يرحمه الله: «المنهاج السبيل أي الطريق الواضح[3]، يقال: الطريق المنهوج أي المسلوك[3]»[4].

معنى المنهج في الإصطلاح:

١ ـ هو[5] القواعد العلمية التي سلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة.

٢ ـ هو الطريق[6] المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة والتي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة، وبعبارة أوجز: هو القانون أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية، وفي أي مجال، ومن ثم تختلف المناهج باختلاف العلوم التي تبحث فيها، فلكل علم منهج يناسبه، مع وجود حد مشترك بين المناهج المختلفة وقد تتعاون.

---

(١) تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرين، دار الشعب، مصر، القاهرة، ٣/ ١٢٠.

(٢) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، من تلاميذ الإمام ابن تيمية، حافظ، مؤرخ، فقيه، رحل في طلب العلم له تصانيف عديدة منها البداية والنهاية، شرح صحيح البخاري، تفسير القرآن الكريم، توفي عام ٧٧٤هـ. انظر طبقات المفسرين، محمد بن علي أحمد الداودي، مكتبة وهبة، مصر، ط/١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، ١/ ١١٠، الأعلام، ١/ ٣٢٠.

(٣) فتح الباري ٣/ ٣٣١، ٤/ ٩٥، التوقيف على مهمات التعاريف، ٦٨١.

(٤) أحسن ما قيل في الفرق بين كلمتي شريعة ومنهاج هو أن الشريعة ما يبتدأ فيه إلى الشيء ومنه يقال شرع في كذا أي ابتدأ فيه، وكذا الشريعة، وهي ما يشرع فيها إلى الماء، أما المنهاج فهو الطريق الواضح السهل. انظر تفسير ابن كثير، طبعة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ٢/ ٦٦، فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مكتبة البابي الحلبي، ط٢، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٢٤م، ٢/ ٤٨.

(٥) مناهج البحث العلمي، عبد الرحمٰن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٣، ص٣.

(٦) العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، حسين عبد الحميد رشوان، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص١٤٣ ـ ١٤٥، منهج البحث العلمي عند العرب، جلال محمد عبد الحميد موسى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٢م، ص٢٧٣، موسوعة العلوم السياسية، تحرير: محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، ص١١٠ ـ ١١٣.

٣ ـ تطلق كلمة المنهج على الطرائق العملية الإجرائية التي يمارسها الباحث في إخراج بحثه كالرجوع إلى المراجع، أو عمل الاستبيان، وجمع المادة العلمية والصياغة والفهرسة. وصارت هذه الكلمة[١] عند المتأخرين تطلق ويراد بها إطلاقاً محدثاً ويقصد بها الخطة المرسومة كمنهج الدراسة ومنهج التعليم، وقد يلاحظ فيها معنى الأساليب والخطوات، فإنه إذا قيل مثلاً منهج الدعوة فالمراد طريقها وأساليبها وخطواتها وأسسها، والذي أعنيه[٢] بالمنهج هنا: هي الطريقة في تلقي الدين وتقريره، والوسائل والأساليب في ذلك، ويشمل ذلك المصادر والطريقة في الاستدلال، والأصول، والطريقة في تقرير العقيدة، ومدى الموافقة من القرآن والسُّنَّة وآثار السلف.

ومن هنا يظهر ويتضح أن المناهج في العلوم مختلفة، فالعلوم[٣] الإسلامية تعتمد على المناهج الإسلامية مع الاستفادة من المناهج الأخرى بشرط موافقتها للدين الإسلامي[٤].

❁ ❁ ❁

---

(١) المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ٢/ ٩٥٧.

(٢) ينبغي أن يلاحظ أن كلمة منهج مطلقة تشمل المسائل العامة في العلم المبحوث عنه وتشمل الأدلة كذلك، ومن أراد أن يقيد ذلك قيده، وقد استعملتها هنا على إطلاقها وعمومها لكون البحث يقتضي ذلك.

(٣) من المناهج المستخدمة في العلوم المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، المقارن، الكمية والكيفية الجدلية، الفرضية المادية الجدلية. انظر تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرزاق، القاهرة، ١٩٤٤م، منهج البحث العلمي عند العرب، ص٢٧٣.

(٤) يوجد عدة مناهج لا تتفق مع أهل السنة والجماعة كالمنهج الأشعري، التلفيقي، الاعتزالي.

الباب الأول

الخلل والخلط في منهج التلقي ومصادره عند أهل الأهواء والبدع «عرض ونقد»

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة وبيان الخلل والخلط عند أهل الأهواء والبدع. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة «القرآن ـ السنة ـ الإجماع المبني عليهما».

المبحث الثاني: مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع «الرأي ـ العقل ـ الأوهام ـ الظنون ـ الذوق ـ إيحاء الشياطين ـ آراء الرجال ـ الفلسفات ـ الروايات الضعيفة ـ ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني ـ التلقي عن مصادر وهمية مجهولة ـ التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة.

المبحث الثالث: موقف الخوارج ـ الشيعة ـ القدرية ـ المرجئة ـ الجهمية من المصادر الأساسية

الفصل الثاني: منهج الاستدلال وبيان خلل أهل الأهواء والبدع وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

الفصل الأول

مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة وبيان الخلل والخلط عند أهل الأهواء والبدع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة «القرآن ـ السنة ـ الإجماع ـ المبني عليهما».

المبحث الثاني: مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع «الرأي ـ العقل ـ الأوهام ـ الظنون ـ الذوق ـ إيحاء الشياطين ـ آراء الرجال ـ الفلسفات ـ الروايات الضعيفة ـ ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني ـ التلقي عن مصادر وهمية مجهولة ـ التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة».

المبحث الثالث: موقف الخوارج ـ الشيعة ـ القدرية ـ المرجئة ـ الجهمية من المصادر الأساسية.

المبحث الأول

مصادر التلقي[1] عند أهل السنة والجماعة

«القرآن - السنة - الإجماع - المبني عليهما»

امتازت مصار أهل السنة والجماعة بخصائص نادرة قلما تجدها في فرق أخرى وهي:

١ - وحدة المصدر[2]: فهم لا يتلقون أمور دينهم إلا من مشكاة النبوة.

٢ - منهج توقيفي: يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنة، لا يردون منها شيئاً، ولا يعارضونها بشيء، ملتزمين قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ۝١﴾ [الحجرات].

٣ - تجنب الجدال والخصومات في الدين، وفي أدلة القرآن والسنة والإجماع[3].

٤ - اتفاق السلف في مسائل العقيدة مع اختلاف الأعصار وتباعد الأمصار.

٥ - الوسطية في المنهج، وقد اكتسبوها من اعتمادهم على الكتاب والسنة من غير غلو ولا تقصير، كما قال إمام السنة أحمد بن حنبل[4] رحمه الله:

---

(١) المراد بمصادر العقيدة هي الطرق التي تستفاد وتستنبط من خلالها العقيدة الإسلامية، وهذه الطرق التي سلكها السلف الصالح في إثبات العقيدة. انظر المدخل لدراسة العقيدة، ص١٧.

(٢) الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ص٧٣، شرح أصول أهل السنة للالكائي، ٤/ ٦٣٤ - ٦٣٦، الأهواء والفرق، ص١٠٤.

(٣) تحريم النظر في كتب الكلام، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٤١، ٤٢.

(٤) أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن حنبل هلال الذهلي الشيباني المرزوي البغدادي، الإمام حقاً وشيخ الإسلام صدقاً، قال قتيبة بن سعيد (أحمد بن حنبل إمامنا ومن لم=

«الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى.. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[1].

المصادر التي يستقي أهل السنة والجماعة منها مسائل الاعتقاد:

إن مصادر[2] التلقي عند أهل السنة والجماعة تنقسم إلى قسمين:

١ ـ مصادر رئيسية: وهي الكتاب والسنة والإجماع، أما القياس فهو وإن كان من جملة أدلة التشريع، إلا أن الفرق بينه وبين هذه المصادر، أن القياس الأصولي لا يصح في مسائل الاعتقاد، ثم إن هذه المصادر يؤخذ الحكم منها مباشرة، أما القياس فإنه إلحاق واقعه لا نص على حكمها بواقعه ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم، فالقياس لا يؤخذ منه الحكم، بل يؤخذ بواسطته الحكم الشرعي؛ فهو مصدر غير مباشر للتلقي.

٢ ـ مصادر ثانوية: وهي العقل الصحيح ـ الفطرة السليمة ـ وهي تابعة للقرآن والسنة فلذا يتضح أن المصادر الأساسية لأهل السنة والجماعة هي القرآن، السنة، الإجماع المبني عليهما[3].

= يرضَ به فهو مبتدع) أحد الأئمة الأعلام، ولد في بغداد ١٦٤هـ، وقد ثبت في وجه فتنة المعتزلة بالقول في خلق القرآن ثبوت الجبال الرواسي حفظ الله به السنة توفي ٢٤١هـ. انظر السير ١١/ ١٧٧، حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٩/ ١٦١، طبقات الحنابلة، لأبي الحسن محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة بيروت، ١/ ٤، فهرست ابن النديم، المطبعة المصرية، ص٣٠٢، الأعلام، ١/ ٢٠٣، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، الإمام ابن الجوزي، دار الآفاق الحديثة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٨٥.

(٢) المصادر وقد تسمى وسائل من حيث هي أداة للوصول إلى المعتقد الصحيح.

(٣) الفتاوى ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧، علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، مكتبة الصفحات الذهبية، الرياض ط١٧، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م، ص٢٢.

المصدر الأول: القرآن:

معنى القرآن في اللغة:

الجمع[(١)] والضم، لجمعه القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد، والآيات والسور بعضها إلى بعض، ولكونه جامعاً لثمرة الكتب، وثمرة جميع العلوم كما قال تعالى: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

معنى القرآن في الاصطلاح:

عرفه السيوطي[(٢)] رحمه الله بقوله: «وأما في العرف فهو الكلام المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، فخرج بالمنزل على محمد ﷺ التوراة والإنجيل وسائر الكتب، وبالإعجاز الأحاديث الربانية القدسية كحديث الصحيحين: «أنا عند ظن عبدي بي»[(٣)] وغيره، وقولنا بسورة منه: هو بيان تدخل ما وقع به الإعجاز، وهو قدر أقل سورة كالكوثر أو ثلاث آيات من غيرها، بخلاف ما دونها، ثم قال: وزاد بعض المتأخرين في الحد، المتعبد بتلاوته، ليخرج المنسوخ من التلاوة»[(٤)].

وبعد أن ظهر الخوض في صفات الله تعالى من قبل المبتدعة احتاج أهل السنة إلى تعريف القرآن تعريفاً يظهرون فيه معتقدهم مخالفين بذلك أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وغيرهم، فعرفوه بقولهم: «إن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية

---

(١) الصحاح، ٦٥/١، لسان العرب، ١٢٨/١، معجم مقاييس اللغة، مكتبة البابي، ط٢٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٩٢م، ٣٦/٥، المفردات، ٤٠١، ٤٠٢، تفسير ابن كثير، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ٦٦/٢، الكليات، ص٧٢٠، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٧٨.

(٢) هو عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الأسيوطي، نسبة إلى بلدة أسيوط، أكمل حفظ القرآن وهو في الثامنة من عمره، له مؤلفات نافعة منها الجامعين في الحديث، والدر المنثور في التفسير، الإتقان في علوم القرآن، توفي عام ٩١١هـ. انظر شذرات الذهب ٥١/٨، إرشاد الفحول، ص٢٥٤، البدر الطالع، ص٣٢٨، الضوء اللامع ٦٥/٤.

(٣) البخاري كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿**ويحذركم الله نفسه**﴾، ٣٢٩/١٣، مسلم كتاب التوبة، باب فضل الذكر والدعاء وحسن الظن بالله تعالى ١١/١٧.

(٤) التحبير في علم التفسير، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم للطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٣٩، ٤٠.

قولاً وأنزله على رسوله وحياً وصدقة المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر»[١].

فأهل السنة والجماعة اعتمدوا على كتاب الله وكلامه ووحيه وجعلوه مصدراً أساسياً وأولياً في استمداد المعتقد وللاستدلال عليه، فلا ترد مسألة في العقيدة ولا غيرها ولها دليل من القرآن الكريم، إلا ويوردونه أولاً ويقدمونه على غيره مبتدئين به، تعظيماً لكلام الله وتعويلاً عليه بالدرجة الأولى واعتماداً عليه لا على أنفسهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

ومما ساعدهم على ذلك، أن الله قد يسر كلامه للفهم، فليس في لفظه ومعناه أي تعقيد لفظي أو معنوي يجعل عباراته غير مفهومة، ولا تراكيبه غير معروفة، ولم يأت بما لا تقبله العقول المستقيمة والأفكار المستنيرة، فلا خلل في أساليبه، ولا غرابة في تعابيره بحيث ينفر منها صاحب الذوق السليم، ومن هنا كان معرفة مقاصده مقدورة لكل البشر لا يختص أحد دون أحد بإدراك معانيه، بل لكل أحد حظ من فهمه وإدراك مراد الله منه، فليس في ألفاظه شيء من الأحاجي والألغاز، ولا شيء من قوالب علوم الكلام حتى تحتاج إلى فك مصطلحاتها ومعرفة طرق نظم أقيستها، وبذلك يظهر زعم وكذب أهل البدع وقولهم بالتعارض بين الأدلة النقلية والعقلية[٢].

إن من عناية السلف بهذا المصدر قد جعلهم يؤسسون علوماً خاصة به؛ كعلم التفسير وعلم القرآن، علم التجويد، علم الناسخ والمنسوخ، علم الأشباه والنظائر القرآنية، وعلم غرائب القرآن الكريم، ووضعوا أموراً وأصولاً وقواعد عامة تعصم الذهن من الخطأ في فهم كتاب الله عز وجل.

المصدر الثاني: السنة:

إن السلف رحمهم الله يجعلون كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق الدكتور: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٥، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ١/ ١٧٢.

(٢) المدخل لدراسة العقيدة، ص١٨.

هو الأصل الذي يعتمد عليه، وإليه يرد ما تنازع الناس فيه، فما وافقهما كان حقاً وما خالفهما كان باطلاً[1]، يقول ابن حزم[2] يرحمه الله: «فلم يسع مسلم يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجباً لطاعة أحد دونهما فهو كافر»[3].

ويقول ابن أبي العز[4] يرحمه الله: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يُحَمِّلَهُ شبهة، أوشكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان[5].

فالسنة عند السلف وحي لا يعارض القرآن أبداً كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم] ويعتقدون أنها محفوظة واجبة الاتباع كالقرآن، كما يعتقدون أنه لا اختلاف بين السنة والقرآن بل كل منهما يُصدق

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١/ ٢٧٧.

(٢) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن يزيد الفارسي الأصل، الفقيه، الحافظ، المتكلم، الوزير الظاهري، صاحب التصانيف منها المحلى، وحجة الوداع، الفصل في الملل والنحل، توفي سنة ٤٥٦هـ. انظر جذوة المقتبس، أبو عبد الله بن فتوح الحميدي، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٥هـ، ص٢٩٠ ـ ٢٩٤، السير، ١٨/ ٨٤، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦ ـ ١١٥٤.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ص٩٩٨.

(٤) علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي علاء الدين، فقيه، ولي القضاء بدمشق ٧٧٦هـ، ودرس في مدارس عدة ومناطق مختلفة، له مؤلفات منها شرح العقيدة الطحاوية، الاتباع، بعض الرسائل والكتب لم يقف عليها. توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر الدرر الكامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ، ٢/ ٨٧، شذرات الذهب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٦/ ٣٢٦، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١/ ٧٢٦، الأعلام، ٥/ ١٢٩.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: التركي وشعيب الأرناؤوط، ١/ ٢٢٨.

الآخر، والسنة مبينة للقرآن ومفصّلة لما أجمل من أحكامه(١) كما قال ابن القيم(٢) يرحمه الله: «ونحن نقول قولاً كلياً نُشهد الله تعالى عليه وملائكته، أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن، ولا يخالف(٣) العقل الصريح، بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله»(٤) فلذا قال رحمه الله: «وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع والهوى على العقل»(٥).

المصدر الثالث: الإجماع:

معنى الإجماع في اللغة:

الإجماع مصدر أجمع فيقال أجمع يجمع إجماعاً فهو مجمع، ويطلق(٦) ويراد به أحد معنيين: العزم المؤكد فيقال: أجمع فلان على السفر إذا عزم عليه، وأحكم النية، قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] أي أعزموا أمركم. وفي الحديث: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»(٧) أي يعزم عليه ويعقد النية، وأما المعنى الثاني: الاتفاق، فيقال أجمع المسلمون على كذا أي

---

(١) الإحكام لابن حزم، ١/٩٨ ـ ١٠٠.

(٢) ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية، الإمام، العلامة، الحافظ، برع في علوم كثيرة ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية مدة طويلة، ولد سنة ٦٩١هـ، توفي سنة ٧٥١هـ. انظر البداية والنهاية، مكتبة المعارف بيروت، ط٥، ١٩٨٣م، ١٤/٢٣٤، ٢٣٥، طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، مراجعة: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٥٥٠.

(٣) هنا يظهر زعم من يقول بتقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي عند التعارض كالمعتزلة وغيرهم. انظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م، ص١٣٩.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم الجوزية، اختصار: محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ٢/٤٤١.

(٥) إغاثة اللهفان ٢/١٦٧.

(٦) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٨/٥٧، ٥٨، القاموس المحيط، المطبعة الأميرية، مصر، ط٣، ١٣٠١هـ، ٣/١٤، التوقيف، ص٢٥٢، الكليات، ص٤٦.

(٧) الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، ١/٢٨٤، رقم٧٣٠، وابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم، رقم ١٤٥٤، وقد صححه الألباني.

اتفقوا عليه، ومنه قوله ﷺ: «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة»[١] أي لا يجعلهم يتفقون على الضلالة.

الإجماع في الاصطلاح:

اختلف الأصوليون في تعريف الإجماع وذلك تبعاً لاختلافهم في شروط تحققه[٢]، ومن هذه التعاريف:

١ ـ الإجماع: اتفاق رأي المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصرٍ ما على حكم شرعي[٣].

٢ ـ الإجماع: هو إجماع جميع المؤمنين[٣].

٣ ـ الإجماع: هو ما يتعين أن جميع أصحاب رسول الله ﷺ عرفوه وقالوا به ولم يختلف[٣] منهم أحد[٤].

٤ ـ هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور[٥].

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٥١.

(٢) كتخصيص الإجماع بطبقة الصحابة، أو عدالة المجمعين، أو التواتر في النقل، أو انقراض عصر المجمعين وغير ذلك من الشروط. انظر حجية الإجماع وموقف العلماء منها، الدكتور محمد محمود فرغلي، مطبعة دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ص٢٦٩، ٢٧٠.

(٣) المستصفى، الغزالي، الطبعة الأميرية، ١/ ١٧٣، منتهى الوصول والأمل في علم الأصول والجدل، جمال الدين أبو عمر عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، مطبعة السعادة، مصر، ص٣٧، الإحكام للآمدي، ط المعارف، ١٣٣٢هـ، ١/ ١٠١، القاموس الفقهي، ص٦٦، الإيضاح لقوانين الاصطلاح، ٢/ ٣.

(٤) ذهبت الظاهرية إلى أن الإجماع لا يصح إلا من أصحاب رسول الله ﷺ، فهو خاص بهم دون سواهم، واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة، وهذا الرأي غير صحيح. انظر الأحكام، لابن حزم، ٤/ ٦٥٩، ٦٦٠، الإحكام، للآمدي، ١/ ١٧٠، ١٧١، المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الحسين الرازي، تحقيق د: طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ٢/ ١، ٤٤، ٤٥.

(٥) غاية الوصول شرح لباب الأصول، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م، ص١٠٧، ١٠٨، الإحكام، الآمدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م، ص١٤٨.

وأرى أن التعريف الرابع هو الراجح والذي قلّت حوله الاعتراضات.

شرح التعريف:

الاتفاق[1]: أي اشتراكهم جميعاً في الرأي، وهذا الاتفاق قيد أخرج الاختلاف بين المجتهدين، أو اتفاق بعضهم دون الآخرين. والمجتهدون: فالاجتهاد قيد أخرج اتفاق العوام أو من لم يبلغ درجة الاجتهاد. أمة محمد ﷺ: هذا قيد أخرج الأمم السابقة والكفار وأهل الأهواء والبدع[2]، فالمراد بالأمة أمة المتابعة. بعد وفاته ﷺ: هو قيد أخرج اتفاقهم في حياته على الصحيح وهو مذهب الجمهور، لأن الإجماع لا يكون في عهده ﷺ، بل الحجة: للكتاب والسنة فقط[3]. في عصر من العصور[4]: المراد به الاتفاق في أي عصر كان، خلافاً لمن خصه بعصر الصحابة. على أمر من الأمور. وهو الحكم الذي يتفق عليه المجتهدون، وهذا التعميم يفيد الأمر الشرعي وغيره، والصحيح هو قصر الإجماع على الأحكام الشرعية إلا أن تكون لغير الشرعية صلة بها[5].

حجية الإجماع:

إن الإجماع عند الجمهور حجة شرعية خلافاً للنظام[6]

---

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع، الشيخ: حسن العطار، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٨هـ ٢/ ٢١٠، حاشية العلامة البناني على شرح الجلال محمد أحمد المحلي على متن جمع الجوامع، لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٢) أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ١/ ٣١٠ - ٣١٢، كشف الأسرار عند أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ٣/ ٢٦١.

(٣) حاشية العطار ٢/ ٢١٢.

(٤) الإحكام، لابن حزم، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٤/ ٦٥٩، الإحكام للآمدي. ١/ ١٧٠.

(٥) الابتهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحمن بن الحسن الأسنوي، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م، ٣/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٦) إبراهيم بن سيار بن هاني البصري، أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة، تبحر في=

والشيعة[1] والخوارج[2]، وإقامة الحجة على حجية الإجماع من الكتاب والسّنة والعقل، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء] فهذه الآيات توجب اتباع سبيل المؤمنين وتثبت الوعيد فيها على المخالفة لهم، فجاء التهديد في قوله تعالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء] فوجه الاستدلال أن الله تعالى جمع بين مشاقة الرسول ﷺ وبين مخالفة المؤمنين

= علوم الفلسفة والكلام، وانفرد بآراء خاصة، وقد تابعته فرقة من المعتزلة سميت النظامية نسبة إليه وكان سيء السيرة، وهو الذي اتخذه الخوارج والروافض والظاهرية قدوة في إنكار الإجماع والقياس، خالط الثنوية والمجوس والفلاسفة وأخذ عنهم الكثير، من آثاره النكت، التوحيد، العالم، الرد على الثنوية، توفي سنة ٢٢١هـ، وقيل ٢٢٣هـ. انظر المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل. أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق الدكتور: محمد جواد مشكور، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٥٩ ـ ٦٢، السير ١٠/٥٤١، ٥٤٢، لسان الميزان، الذهبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ث٢، ١٣٩٠هـ، ١/٦٧، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ، ١/١٤١ ـ ١٤٣، المنتقى من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تعليق: محمد آل موافي، ص٣٧٩.

(١) إن أبا المعالي الجويني ذكر أن أول من باح برد الإجماع هو النظام من المعتزلة، وقد نسب إليه القول بإنكار الإجمَاع طائفة من الأصوليين، لكن حكى الشهرستاني عن النظام أنه لا يقول بحجية الإجماع إلا لاشتماله على قول المعصوم كما قالت الرافضة. انظر مختصر ابن الحاجب وشرحه ٢/٩١، مسلم الثبوت ٢/٢١، كشف الأسرار على أصول البزدوي، علاء الدين عبد العزيز البخاري، ١٣٠٧هـ، ٢/٢٢٧، شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادي على شرح جلال الدين المحلي على الورقات في الأصول، لإمام الحرمين الجويني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩١٩م، ص٧٢، الملل والنحل، ١/٥٧.

(٢) نقل البغدادي والآمدي وغيرهما عن الخوارج إنكار الإجماع ، وذكر محمد بن يوسف أطفيش الحفصي الأباضي عن الإباضية أنه لا يعتبر عندهم إلا إجماع مجتهدي الخوارج وأهل الاستقامة. انظر الفرق بين الفرق، ص٧٠ ـ ٧٥، الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٨٦، نشر البنود عل مراقي السعود، عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المغرب، الرباط، ٢/٨٧، آراء الخوارج الكلامية مع تحقيق كتاب الموجز، لأبي عمار عبد الكافي الأباضي، تحقيق الدكتور: عمار جمعة الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م، ١/٢٢١.

في الوعيد، فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحاً لما جمع بينه وبين المحظور، ومتابعة غير سبيلهم تقع بمخالفة أقوالهم وأفعالهم[1]، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]: «فإذا كان الرب قد جعلهم شهداء، لم يشهدوا بباطل، فإذا شهدوا أن الله أمر بشيء فقد أمر به، وإذا شهدوا أن الله نهى عن شيء فقد نهى عنه»[2] فالله قد جعل قول الشاهد حجة فلا معنى لقبول شهادته إلا لكون قوله حج يجب العمل بمقتضاه، فكان قول الأمة وإجماعها حجة يجب العمل بمقتضاه.

وأما السنة فقد تظاهرت الرواية عن رسول الله ﷺ بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ، بل قد تواتر عنه ﷺ أنه «لا تزال طائفة من أمته ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة»[3] وأخبر ﷺ «أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة»[4] فعلم بخبره الصادق أن في أمته قوماً مستمسكون بهديه الذي هو دين الإسلام، وأفاد بإخباره عليه الصلاة والسلام عصمة الأمة من الضلال، من الخطأ، فلزم أنه يكون قولها موافقاً للحق وهذا يقتضي كونه حجة[5]، ولم يزل الصحابة والتابعون ومن بعده يستدلون بهذه الأحاديث في إثبات الإجماع.

وأما الأدلة من العقل على حجية الإجماع: أنه قد ثبت قطعاً أن نبينا ﷺ خاتم الأنبياء وأن شريعته دائمة إلى قيام الساعة، ثم وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ، لكن أجمعت الأمة على حكمها. فلو قيل إن إجماعهم ليس بحجة وإن الحق قد خرج عنهم، أو إنهم أجمعوا على الخطأ، للزم أن تكون شريعته غير دائمة وهذا يؤدي إلى انقطاعها وعدم بقائها واستمرارها[5].

---

(١) الإبهاج شرح المنهاج، يعلى بن عبد الكافي وولده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ٢/٣٥٣، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، جلال الدين السيوطي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ، ص٢٤، ٢٥.

(٢) الفتاوى ١٩/١٧٧، ١٧٨، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ١/٢٣٤، ٢٤٤، فواتح الرحموت، ٢/٢١٤.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم٥١. (٤) سبق تخريجه صفحة رقم٥١.

(٥) المستصفى، دار صادر، مصر ١/١٧٥، ١٧٦، روضة الناظر وجنة المناظر، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ١/٣٤١، ٣٤٢.

ومن هنا يتضح خطأ من أنكر الإجماع كالخوارج والشيعة[(١)(٢)] والنظامية[(٣)]، وغلا بعضهم وقال: إنه لا يتصور وقوعه فضلاً عن الاحتجاج به، واستندوا في إنكارهم إلى شبهات واهية.

فأهل السنة والجماعة متفقون على حجية الإجماع ولم يعبؤوا بالمخالفين، أما ما نسب إلى الإمام أحمد رحمه الله من القول بإنكار الإجماع والرواية عنه أنه قال: «من ادعى الإجماع فهو كاذب»[(٤)] فقد وجه أهل العلم هذه العبارة عدة توجيهات[(٥)]:

١ ـ أن تقرير الإمام استبعاد أن ينفرد مُدعي الإجماع بالاطلاع عليه دون سواه، إذ لو كان إجماعاً لاطلع عليه غيره معه.

---

(١) الشيعة يشترطون في الإجماع أن يكون الإمام المعصوم من بين المجمعين، وينسب هذا المذهب إلى النظام أيضاً وهو باطل، لأن قول المعصوم وحده حجة قاطعة عندهم ولا يتوقف قبوله على شيء آخر فلا معنى للإجماع، وإنما قصدوا بذلك التلبيس. انظر البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي بن عبد الله بن يوسف المشهور بالجويني، تحقيق الدكتور: عبد العظيم الديب، قطر، ١٣٩٩هـ، ١/ ٦٧٥، ٦٧٦، الملل والنحل، تحقيق: كيلاني، ١/ ٥٧، كشف الأسرار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ٣/ ٢٤٧، حجية الإجماع وموقف العلماء منها.

(٢) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان بن علي بن حسن، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ١/ ١٤٠ ـ ١٤٥.

(٣) النظامية: هم أصحاب إبراهيم بن سيار، المعروف بالنظام سمي بذلك لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة وإن كان المعتزلة يقولون سمي بذلك لأنه كان نظاماً للكلام، يقولون إن الله تعالى لا يقدر على فعل الشر، وإن الناس يقدرون على ذلك، وإن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم ولا على إخراج أحد من الجنة، ويزعمون أن أحداً لم يشاهد النبي ﷺ، وإنما رؤي جسمه، وإن الإجماع يجوز أن يكون على الضلالة، وقالوا إن القرآن ليس بمعجزة، ولهم ضلالات متعددة ومتنوعة. انظر الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٠، ٤١، البرهان، ٥٥، ٥٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٦، ٥٧.

(٤) الإحكام للآمدي، ١/ ١٧٠، فواتح الرحموت، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ، ٢/ ٢١٢.

(٥) فواتح الرحموت، ٢/ ٢١٢، المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية محي الدين أبو البركات شهاب الدين أبو المحاسن، تقي الدين أبو العباس، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ص٣١٥، ٣١٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص١٢٩، مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ٢/ ٥٨٣، ٥٨٤.

٢ ـ إنه كان يقول ذلك في معرض رده على فقهاء المعتزلة الذين يدعون إجماع الناس على مقالاتهم مع قلة معرفتهم بأقوال الصحابة والتابعين(١).

٣ ـ إن الإمام أحمد رحمه الله لا ينكر حجية الإجماع ولكنه يَستبعد حصول العلم به من بعد عصر الصحابة، وذلك لانتشار العلماء في البلاد فالأحوط أن يقال: لا نعلم فيه خلافاً ولذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لكن المعلوم منه ـ أي الإجماع ـ هو ما كان عليه الصحابة، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة»(٢).

٤ ـ أنه قال ذلك على سبيل التورع من ادعاء الإجماع، لجواز أن يكون هناك خلاف لم يبلغه، فالأولى عدم الجزم، ولهذا قال الإمام أحمد: «من ادعى الإجماع فقد كذب، لعلَّ الناس قد اختلفوا» ولكن يقول: لا نعلم الناس اختلفوا»(٣) وهذا ما اختاره شيخ الإسلام يرحمه الله(٤) ولهذا كان الشافعي يرحمه الله يقول: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم احتلفوا»(٥).

فالمصادر الأصلية عند أهل السنة والجماعة هي الكتاب والسنة والإجماع، أما العقل فدليله ليس بقطعي عندهم، بل لا يستقلُّ أبداً به، وهذا ما صوره شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل لكنه ليس مستقلاً بذلك، لكنه غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عُزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ٢/ ٥٨٣. (٢) الفتاوى، ١١/ ٣٤١.

(٣) الفتاوى، ١٩/ ٣٧١.

(٤) الشافعي: هو محمد بن إدريس بن عبد العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن هاشم القرشي عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، قال أبو حاتم الرازي «محمد بن إدريس» صدوق، توفي سنة ٢٠٤هـ. انظر مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أحمد صقر، دار التراث، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، السير ١٠/ ٥، حلية الأولياء، ٩/ ٦٣، معجم المؤلفين، ٩/ ٣٢.

(٥) الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ص٤٥٧، ٤٥٨.

حيوانية، وقد يكون فيها محبة ووجد[1] وذوق[2] كما يحصل للبهيمة، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأحوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم»[3].

❁ ❁ ❁

(١) الوجد: هو فناء البشرية عند غلبة سلطان الحقيقة، يقول الطوسي: إن الوجد مصادفة القلوب لصفاء ذكر كان عنه مفقوداً، وأما التواجد فهو كالتساكر أي من السكر، والتواجد ناتج من الوجد والسكر. ويعرفه ابن الدباغ بقوله: وجود ذات المحبوب وسائر صفاته الحقيقية منطبعة في ذات المحب انطباعاً ثابتاً بحيث لا يمكن زواله ولا يتصور انفصاله، وإذا بلغ المحب إلى هذا الحد فقد ذهب عنه الكسب والاختيار، وهذا يؤدي إلى الاتحاد والحلول والقول بالجبر. انظر الرسالة القشيرية في علم التصوف، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧م، ص١٤٥، عوارف المعارف، عبد القاهر بن عبد الله السهرودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ص٥٠٧، ٥٠٨، مشارق أنوار القلوب ومفاتح أسرار الغيوب، عبد الرحمٰن بن محمد الأنصاري، تحقيق، هـ، ريتر، دار صادر، بيروت، ١٩٥٩م، ص٣٣.

(٢) الذوق: يقصد به عند الصوفية بأنه نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه حتى يفرقون بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب ولا غيره، أو يقولون: هو أخذ العلم مباشرة من الله سبحانه وتعالى ولذا كان يقول البسطامي: «أخذتم علمكم ميتاً عن ميت وأخذناه عن الحي الذي لا يموت» ويزعمون أنهم يحصلون عليه بالمجاهدة والمكابدة والرياضة. انظر الفتوحات المكية، لمحي الدين بن عربي، السفر الأول، ص١٣٩، ١٤٠، فقرة ٦٥، التعرف لمذهب أهل التصوف، أبو بكر محمد الكلاباذي، تقديم وتحقيق، محمود أمين النواوي، المكتبة الأزهرية، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٣٢، إحياء علوم الدين، للغزالي، دار الشعب، القاهرة، ٤/ ٢٥٨٢.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٣٣٨، ٣٣٩.

المبحث الثاني

مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع

إن الطريق الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة تلقي الدين أصولاً وفروعاً من الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما[1]، أما أهل الأهواء والبدع والافتراق فهم خلاف ذلك، فإنهم من حيث المصدر لا يرتضون بالكتاب والسنة، وكل منهم له في ذلك طرائق، فمنهم من يعول على الأوهام والفلسفة ويسميها العقليات كالفرق الكلامية، ومنهم من يعتمد على الأحلام والرؤى والكشف والذوق كالصوفية، ومنهم من يعتمد على الرجال ويزعم لهم القداسة وعلم الغيب كالرافضة والصوفية، ومنهم من يتلقى من مصادر شتى من أهل الكتاب والمجوس[2] والفلاسفة وغيرهم كالباطنية وكثير من فرق أهل الكلام[3] والصوفية

---

(١) قد تقدم بيانه في المبحث السابق.

(٢) المجوس هو القائلون بالنور والظلمة وإن النور مصدر الخير والظلمة مصدر الشر، فأثبتوا إلهين. وهم عدة فرق، ومن عقائدهم عبادة النار والصلاة إلى الشمس، وعدم دفن الموتى في الأرض تعظيماً لها، ولا يغتسلون بالماء تقديساً لها، إلا أن يستعملوا قبله بول البقر ونحوه، ولا يروون قتل الحيوانات ولا ذبحها ويستحلون فروج المحارم، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين، إحداها: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية بيان سبب خلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاج مبدأ الخلاص معاداً. انظر الملل والنحل ١/٣٣، التبصير في الدين، ص١٥٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢٠، تلبيس إبليس، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق الدكتور: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٧٨.

(٣) أهل الكلام: هم كل من تكلم في الله أو في العقيدة الإسلامية بما يخالف الكتاب والسنة وهم الذين ذمهم السلف رحمهم الله، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء، ولم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق، يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه» وعلى هذا يدخل في أهل الكلام كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة=

والرافضة، فلذا كان أهل الأهواء[1] والبدع لا يستمدون دينهم من المصادر المعتمدة، بل تعددت بهم الطرق والوسائل، فمن مصادرهم: الرأى.

المصدر الأول: الرأي:

الرأي في اللغة[2]:

مصدر رأى رأياً مهموز والجمع آراء، بمعنى الاعتقاد والعقل والتدبر والنظر والتأمل.

الرأي اصطلاحاً:

قيل في تعريفه عدة أقوال منها:

١ - هو التفكر في مبادئ الأمور والنظر في عواقبها وعلم ما تؤول إليه من الخطأ والصواب[3].

٢ - هو اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة ظن[4].

٣ - هو استخراج صواب العاقبة[4].

٤ - الرأي عند الأصوليين: استنباط الأحكام الشرعية في ضوء قواعد مقررة[4].

٥ - عرف ابن القيم الرأي بقوله: «ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما يتعارض فيه الإمارات، فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً عنه مما يحس به أنه رأيه، ولا يقال أيضاً للأمر المعقول الذي لا تختلف فيه العقول ولا تتعارض فيه الأمارات أنه رأي، وإن احتاج إلى تفكر وتأمل

= كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة ونحوهم. انظر دره تعارض العقل والنقل، دار الكنوز الأدبية، ١٣٩٩هـ، ١/ ١٧٨، و٧/ ١٨٣، النبوات، لابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص١٥٦، الفتاوى، ٤/ ٩٥.

(١) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١/ ٢٨.

(٢) المفردات، ص٢٠٩، الكليات، ص٧٩، ١٧٥، المعجم الوسيط، ١/ ٣٢٠.

(٣) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، الشيخ محمد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ١/ ٨.

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣٥٤.

كدقائق الحساب ونحوها فدل ذلك على أن الأمور الغيبية لا رأي للإنسان فيها»[1][2].

والرأي المقصود هنا هو أن أهل الأهواء والبدع يقدمون نظر العقل على آثار النبي ﷺ، والقول في الشرع بالاستحسان[3] والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات ورد الفروع بعضها إلى بعض، دون ردها إلى أصولها، وإعمال النظر العقلي مع طرح السنن إما قصداً وإما غلطاً وجهلاً، والرأي إذا عارض السنة فهو بدعة وضلالة[4].

فلذا كان منهج أهل البدع أنهم يعتمدون على آرائهم في تكوين الدليل الذي يريدون أن يعتمدوا عليه في تأصيل قواعدهم، فوقعوا في الانحراف، لكون الإنسان بشر معرض للأخطاء والنقص، والناس في كل زمان ومكان متفاوتون في النزعة، فما يحبه أحدهم قد يبغضه الآخر، وما يراه أحدهم مصلحة قد يراه الآخر مفسدة، ولهذا كله أنزل الله تشريعاً يحقق الخير لهم في كل زمان ومكان، ولم يتركهم لأنفسهم لقُصورهم في تنظيم شؤونهم واختلافهم في نزعاتهم، فاختلاف الآراء ظاهرة طبيعية لاختلاف الأغراض والطبائع، وكل أمر يستقل به البشر يظهر فيه الاختلاف، وهذا ما سلمت منه الشريعة الإسلامية في أصولها عامة، وما حدث

---

(١) إعلام الوقعين ١/ ٥٥.

(٢) قيد ابن القيم يرحمه الله التعريف بقوله: مما يتعارض فيه الإمارات، والصحيح أن الأدلة النقلية والعقلية لا تعارض فيهما، ومن هنا يتضح خطأ اتخاذ الرأي مع وجود الأدلة النقلية.

(٣) الاستحسان: في اللغة عدُّ الشيء حسناً، وفي الاصطلاح: هو عدول المجتهد عن مقتضى قياس جلي إلى مقتضى قياس خفي، أو عند حكم كلي إلى حكم استثنائي لدليل انقدح في عقله رجَّح لديه هذا العدول، فإذا عرضت واقعة ولم يرد نص بحكمها، فللنظر فيها وجهتان مختلفتان: إحداها ظاهرة تقتضي حكماً، والأخرى خفية تقتضي حكماً آخر، وقام بنفس المجتهد دليل رجح وجهة النظر الخفية، فعدل عن وجهة النظر الظاهرة فهذا يُسمى شرعاً الاستحسان، وكذلك إذا كان الحكم كلياً قام بنفس المجتهد دليل يقتضي استثناء جزئية من هذا الحكم الكلي والحكم عليها بحكم آخر، فهذا أيضاً يُسمى شرعاً الاستحسان. انظر علم أصول الفقه للخلاف، دار العلم، الكويت، ط١٤، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص٧٩، ٨٠، أصول الفقه، محمد الخضري بك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٦، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) الاعتصام: تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥.

من الخلاف فإنما هو راجع للبشر، وبذلك يظهر زعم وكذب أهل الأهواء والبدع في جعلهم الرأي من مصادر التشريع الإسلامي، ويتجرؤون فيقولون: إن الصحابة قد استخدموا الرأي وشجعوا عليه، ويأتون بأدلة مثال جمعهم القرآن في مصحف واحد ولم يكن ذلك موجوداً في الكتاب أو السنة، أو ما يدل على ذلك، وأن أبا بكر[1] رضي الله عنه عندما أحس بقرب وفاته اختار عمر بن الخطاب[2] رضي الله عنه ليكون خليفة بعده، ومن الأدلة التي يستدلون بها، أن الإمام أبا حنيفة[3] وهو سلفي كان يرفض السنة ويقبل على الرأي.

وأقوالهم هذه باطلة، لا أساس لها من الصحة، حيث أن الصحابة رضي الله عنهم واجهوا بعد وفاة النبي ﷺ وقائع وأحداثاً ما كان لهم بها عهد في أيام النبي ﷺ، فكان لا بد من معرفة حكم الله فيها، كما أن الحروب التي وقعت وما نتج عنها من قضايا عديدة، ووسائل جديدة تستلزم معرفة حكم الشرع فيها، فاجتهدوا في التعرف على الأحكام والتماس الحكم من كتاب الله، فإن لم يجدوا فيه تحولوا إلى السنة، فإن لم يجدوا تحولوا إلى الرأي، وقضوا بما أداهم إليه اجتهادهم، وكان الاجتهاد في زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما اجتهاداً

---

(١) أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة، أول الخلفاء الراشدين وأول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، ولد بمكة ونشأ سيداً من سادات قريش وعالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياساتها، ثم كانت له في عصر النبوة مواقف عظيمة وكبيرة، دامت خلافته سنتين وثلاثة أشهر، توفي ١٣هـ. انظر أسد الغابة ٣/ ٣٠٩، تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص٢٧، تذكرة الحفاظ، ص٢١١، شذرات الذهب ١/ ٢٧، طبقات ابن سعد، ٣/ ١١٩، العبر، ١/ ١٦، مروج الذهب، ٢/ ٣٠٥.

(٢) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن فرط بن عدي بن كعب بن لؤي القرشي العدوي، أبو حفص، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، أسلم بعد أربعين رجلاً، وكان إسلامه في السنة السادسة وسماه الرسول عليه الصلاة والسلام الفاروق، تولى الخلافة بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وفتحت الفتوح في عهده، قتله أبو لؤلؤة المجوسي سنة ٢٤هـ. انظر أسد الغابة ٤/ ١٤٥ ـ ١٨١، تهذيب التهذيب ١٤/ ٢٢٢، الجرح والتعديل، ١/ ٢٠٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٥ ـ ١٠، طبقات الحفاظ، ص١٣.

(٣) أبو حنيفة: النعمان بن ثابت زوطي التميمي الكوفي، الإمام فقيه الملة عالم العراق، قال ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ، توفي شهيداً سنة ١٥٠هـ. انظر السير ٦/ ٣٩٠، فهرست ابن النديم، ص٢٨٤.

جماعياً، أي يأخذ شكل الشورى والإجماع، والإجماع والشورى لا خلاف فيهما عند السلف[١]، وكان اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم في المسائل التي لا نص فيها[٢]، أما أهل البدع فيتركون النصوص ويأخذون بالرأي وهذا ما لم يفعله أحد من الصحابة، وأما جمع القرآن فقد حصل باتفاق الأمة وإجماعها ولم يخالف في ذلك أحد، والإجماع مصدر من مصادر التشريع عند السلف، وأما اختيار الخليفة، فإن أبا بكر رضي الله عنه قد استشار خيرة الصحابة وأفضلهم[٣] ولم يستقل برأيه، وأما عمر فقد اختار ستة[٤] من أفضل الصحابة منزلة، فلا حجة لأهل البدع والأهواء باستدلالهم بأفعال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فهل وصل هؤلاء إلى منزلتهما[٥] السامية لينزلوا أنفسهم منزلتهما؟ وهما أفضل خلق الله بعد الأنبياء والرسل.

وأما قولهم: إن أبا حنيفة قد رفض السنة، فهذا غير صحيح فقد اشتغل بطلب علم الحديث، وسمعه من شيوخ أجلاء وارتحل في سبيل ذلك، ومع ذلك

---

(١) إعلام الموقعين، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١/ ٣٥ ـ ٥٠.

(٢) هذا يتلائم مع القواعد الفقهية الشرعية، اليقين لا يزول بالشك، لا مساغ للاجتهاد مع وجود النص، ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها، أما أهل البدع فإنهم يتركون النصوص الواضحة ويستخدمون الرأي. انظر الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، للشيخ: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص٥٧ ـ ٨٥، ١٥٩، المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقاء، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م، ٢/ ٦٠٠، ٦٠١، ٦٢٣، ٦٤١، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، محمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية، ص٧٧، ٨٩، ١٢٩، ٢١١.

(٣) الصحابة الذين اختارهم أبو بكر رضي الله عنه للاستشارة: عبد الرحمٰن بن عوف، عثمان بن عفان، سعيد بن زيد، أسيد بن الحضير وغيرهم من الصحابة. انظر تاريخ الخلفاء، للسيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص٨٢.

(٤) الستة هم عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، سعد بن أبي وقاص، عبد الرحمٰن بن عوف، طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام. انظر عقائد الثلاثة والسبعين فرقة ١/ ١٠٤.

(٥) إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا من خير الناس كما قال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم» رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب فضل أصحاب النبي ﷺ، ٧/ ٤، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة في الذين يلونهم ١٥/ ٨٦، ٨٧، فالشهادة للصحابة كلهم بالخيرية في عهدهما فدل ذلك على أفضلية أقوالهم وأفعالهم، واجتهاداتهم.

فهو مقل في رواية الحديث، ولعل السبب في ذلك تشدده[1] في الرواية، فهو لا يرى الرواية إلا لمن يتقن الحفظ، ولانشغاله عن الرواية باستنباط المسائل من الأدلة، كما كان أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل عن الرواية حتى قلت رواياتهم بالنسبة لكثرة أطلاعهم، فالسلف رضوان الله عنهم أجمعين لا يميلون لاستخدام الرأي إلا عند الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها فقد كانوا على هدي رسول الله ﷺ، وسبيلهم هو سبيل المؤمنين وآثارهم هي السنة والطريق المستقيم، يقول الأوزاعي[2] يرحمه الله: «وعليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم»[3].

شبهة والرد عليها:

بعض أهل الأهواء والبدع يحاولون التلبيس والتضليل فيقولون: إن أهل السنة والجماعة قد وقعوا في التناقض؛ فمرة يمدحون[4] الرأي ومرة يذمونه[5].

---

(١) إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله له أقوال وآراء في الحديث وأصوله، تدل على مدى اهتمامه بالحديث وعلومه مثال رأيه في المبتدع، المستور، الاحتجاج بالمرسل. انظر الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تقديم: محمد التيجاني، ط دار التراث العربي، ص٢٠٣، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٣٧٠، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم العراقي، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص١٨٥.

(٢) أبو عمرو عبد الرحمٰن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي، عالم وإمام أهل الشام، كان صاحب سنة واتباع وقد عرف بالزهد والخشوع، كان كبير الشأن من أفضل أهل زمانه، وهو من التابعين، ولد سنة ٨٨هـ، وتوفي ١٥٧هـ. انظر الجرح والتعديل، ١/ ٨٤ ـ ٢١٩، الحلية ٦/ ١٣٥ ـ ١٤٨، تذكرة الحفاظ، ١/ ١٧٨ ـ ١٨٣، السير، ٧/ ١٠٧ ـ ١٣٤.

(٣) رواه الذهبي في تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٤١، ١٦٠، ٤٩٠، والآجري في الشريعة، ص٥٨.

(٤) من الذين مدحوا الرأي من السلف وكانوا يقولون به: عبد الله بن عباس، سعيد بن المسيب، عروة بن الزبير، سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عكرمة مولى ابن عباس، عطاء بن أبي رباح، وذلك لوجود قضايا جديدة لا بد من الفتوى فيها بالشروط التي وضعها السلف.

(٥) من السلف الذين ذموا الرأي: عبد الله بن مسعود، عمر بن الخطاب، معاوية بن قرة، عمر بن عبد العزيز، الشافعي، ابن قتيبة. انظر الفرقان بين الحق والباطل ضمن الفتاوى ٣/ ١٤٧، الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٤، صون المنطق، السيوطي، تعليق: علي سامي النشار، ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م، ص١٥، ٢٣، ٣٠، ٣٣.

الرد عليهم:

إن السلف الذين مدحوا الرأي قصدوا بذلك الرأي الذي يكون عن نظر في الأدلة والاجتهاد في فهمها، وأما الذين ذموه فأرادوا الرأي المذموم الباطل بأنواعه، كالرأي المخالف للنص أو الكلام في الدين بالخرص والتخمين والظن من غير تبصر بالنصوص وتفهم لها، لاستنباط الأحكام منها، أو الرأي الذي يتضمن تعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة، أو الذي يميل مع الهوى فيما يستحدث من بدع، أو القول في شرائع الدين وأمثال ذلك[(١)]، وهذا ما وضحه عبد الله بن مسعود[(٢)] رضي الله عنه بقوله: «إنا نقتدي ولا نبتدي ونتبع ولا نبتدع ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[(٣)].

المصدر الثاني: العقل:

إن أهل البدع يجعلون الأدلة العقلية عمدتهم في الاستدلال ويتكلفون في ذلك، وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله عند ما ذكر الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين وانتهكوا بها حرمة القرآن ومحوا بها رسوم الإيمان، فذكر الطاغوت الرابع بقوله: «إذا تعارض العقل ونصوص الوحي أخذنا العقل ولم نلتفت إلى الوحي»[(٤)].

العقل في اللغة:

الحجر[(٥)] والنهى والدية، وأصل العقل الإمساك، والاستمساك والمنع، يقال

---

(١) نقض المنطق لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة سليمان الصنيع، مكتبة السنة المحمدية، ص٢٤، درء تعارض العقل والنقل، طبعة جامعة الإمام، ص١، ١٤٠١هـ، ١٥٦/٤.

(٢) عبد الله بن مسعود: أبو عبد الرحمن بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن فاد بن مخزوم بن فزار المكي المهاجري البدري، صحابي من كبار الصحابة فضلاً وقرباً من رسول الله ﷺ، هاجر الهجرتين وشاهد المشاهد كلها، ولي قضاء الكوفة وبيت مالها في خلافة عمر رضي الله عنه، ثم رجع إلى المدينة وتوفي بها سنة ٣٢هـ. انظر الإصابة، ٣٦٨/٢، السير، ٤٦١/١، الأعلام، ١٣٧/٤.

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة، ٨٦/١.

(٤) الصواعق المرسلة، ٦٣٢/٢.

(٥) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٤٥٨/١١، ٤٥٩، الصحاح، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٧٦٩/٥.

عقل الدواء بطنه أي أمسكه، وعقل البعير: أي شده بحبل، ومن معانيه الملجأ والحصن والعلم، فتبين أن الأصل اللغوي لكلمة عقل يرجع إلى الحجر[1]، المنع، الإمساك، العلم، والإدراك.

العقل في الاصطلاح:

عُرِّف العقل في الاصطلاح بتعريفات عدة منها:

١ - القوة المتهيئة[2] لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة عقل، وكل موضع ذم الله فيه الكفار بعدم العقل فإشارة إلى الثاني دون الأول نحو: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة] وكل موضع رفع التكليف عن العبد لعدم العقل فإشارة إلى الأول.

٢ - الغريزة التي تميز الإنسان عن البهائم، وهي الإدراك والتمييز، وهذه مناط التكليف الشرعي[3].

٣ - العلوم الضرورية[4].

٤ - العلوم النظرية التي تحصل بالنظر والاستدلال بالمقاييس العقلية[5].

٥ - العمل بمستوى العلم، وهو المعنى الشرعي المقتضي للمدح[6].

٦ - وعرفه شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن اسم العقل عند المسلمين وجمهور

---

(١) مفردات القرآن ص٣٤٢، تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ، ٨/ ٢٥.

(٢) المفردات، ص٣٤١، ٣٤٢، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٢١، الكليات، ص٦١٨، ٦١٩.

(٣) إحياء علوم الدين، ١/ ٨١، ٨٢، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص٢٢ - ٢٤.

(٤) كتاب الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: نزيه حماد، مؤسسة الزغبي للطباعة، بيروت، حمص، ط١، ١٣٩٢هد ١٩٧٣م، ص٣١.

(٥) الذريعة إلى مكارم الشريعة، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص٩٣، ٩٤، الفقيه والمتفقه، للبغدادي، دار إحياء السنة النبوية، مصر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ٢/ ٢٠.

(٦) الذريعة إلى مكارم الشريعة، ص٩٣، ٩٤، الفقيه والمتفقه، ٢/ ٢٠.

العقلاء إنما هو صفة وهو الذي يسمى عرضاً[1] قائماً[2] بالعاقل وعلى هذا دل القرآن في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨] ونحو ذلك مما يدل على أن العقل مصدر عقل يعقل عقلاً، وإذا كان كذلك فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم، بل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به والعمل بالعلم، ولهذا قال أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾[3] [الحج: ٤٦] ثم يقول رحمه الله: «وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار»[3].

وبذلك صار تعريفه رحمه الله أفضل التعريفات لأنه بين مفهومه في خطاب الشارع ووضح المعنى الاصطلاحي، ولهذا يقول أيضاً عن العقل بأنه «صفة قائمة بنفس الإنسان التي تعقل، وأما من البدن فهو متعلق بالقلب، لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾[3][4] [الحج: ٤٦].

---

(١) الصحيح أن العقل لا يوصف بأنه جوهر قائم بنفسه خلافاً للفلاسفة ومن شايعهم من المتكلمين، بل إن العقل صفة أو عرض عند من يتكلم بالجوهر، والعرض يقوم بالعاقل، وكونه صفة يمنع كونه أول المخلوقات لأن الصفة لا تقوم بنفسها. انظر كتاب الحدود، ص٢٥، الإنصاف، ص٢٢ ـ ٢٤، التمهيد ص٣٥.

(٢) العرض: هو ما لا يقوم بذاته كاللون والحركة والسكون والاجتماع والافتراق والاتصال والانفصال. انظر الدليل القويم، الحافظ العبدري، بيروت، ١٣٩٧هـ، ص١٤، ١٥.

(٣) الفتاوى، ٩/ ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٣.

(٤) من خلال تعريف شيخ الإسلام يتضح أن العقل هو العلم والعمل، فدل ذلك على خطأ أهل البدع حيث أنهم يفصلون بينهما فيعتمدون على العمل بعقولهم مع ترك جانب العلم اليقيني الذي جاء عن طريق الكتاب والسنة، ولذلك جاء عن السلف رحمهم الله قولهم العقل نوعان: «عقل أعين بالتوفيق، وعقل كيد بالخذلان، فالعقل الذي أعين بالتوفيق يدعو صاحبه إلى موافقة أمر الله المفترض الطاعة والانقياد لحكمه والتسليم لما جاء عنه، والعقل الذي كيد يطلب بتعمقه الوصول إلى علم ما استأثر الله بعلمه وحجب أسرار الخلق عن فهمه، حكمة منه بالغة، ليعرفوا عجزهم عن درك غيبه ويسلموا لأمره طائعين» انظر الحجة في بيان المحجة، ص١٨٧.

موقف أهل الأهواء والبدع من العقل:

إن أهل الأهواء والبدع قد تفاوتوا في موقفهم من العقل تفاوتاً عظيماً، فمنهم من لا يقول بمحسوس ولا معقول وهم السوفسطائية(١)، ومنهم من يقول بالمحسوس ولا يقول بالمعقول وهم الطبيعية(٢)، ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول ولا يقول بحدود وأحكام وهم الفلاسفة الدهرية(٣)، ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول والحدود والأحكام ولا يقول بالشريعة والإسلام وهم الصابئة، ومنهم من يقول بهذه كلها، وبشريعة ما وإسلام، ولا يقول بشريعة محمد ﷺ وهم المجوس واليهود والنصارى، ومنهم من يقول بهذه كلها وهم

---

(١) السوفسطائية والسوفسطائيون: مدرسون متنقلون، وجُدوا في القرن الخامس وأوائل القرن الرابع قبل الميلاد في اليونان، وكان مركزهم أثينا، وأصبح السوفسطائي عنواناً على المغالطة والجدل العقيم واللعب بالألفاظ وإخفاء الحقيقة مع تعمد النصر على الخصم. انظر الموسوعة الفلسفية، الدكتور عبد المنعم الحنفي، دار ابن زيدون، مكتبة سيد متبولي، ط٧، ص٢٤٩، ٢٥٠، موسوعة العلوم السياسية، ص٢٨٩ ـ ٢٩١.

(٢) الطبائعيون نسبة إلى الطبائع (فرقة يعبدون الطبائع الأربع أي الحرارة، البرودة، الرطوبة، اليبوسة، لأنها عندهم أصل الوجود، إذ العالم مركب منها، وهم فريق من الفلاسفة القدامى قالوا إن النفس الإنسانية هي اعتدال في المزاج فحسب، فإذا مات الإنسان عدمت النفس، وإعادة المعدوم عندهم محال فجحدوا الآخرة والجنة والنار، والحشر والنشر، والقيامة والحساب، وهذه نزعة مادية قديمة وهي اليوم متمثلة في المذاهب الإلحادية التي تجعل من الطبيعة إلهاً لهذا الكون. انظر الملل والنحل، تحقيق كيلاني، ٢/ ٢٠١ ـ ٢٢٨، الموسوعة الفلسفية، ص٢٧٨، الوجود الحق، الدكتور: حسن هويدي، المكتب الإسلامي، ط٤ ص٣٧، ٣٨، الاتجاهات الفكرية المعاصرة، الدكتور: جمعة الخولي، ط١، ١٤٠٧هـ، ص٤٨.

(٣) الدهرية نسبة إلى الدهر، قد عطلوا المخلوقات عن خالقها وقالوا ما حكاه الله عنهم، ﴿**وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر**﴾ [الجاثية: ٢٤] فهم ينكرون الربوبية، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى ويقولون: هذا مستحيل في العقول، ويقولون بقدم العالم وينكرون الثواب والعقاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام، وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق وينسبون الأمور إلى الدهر، وينكرون المعاد والجزاء والحساب وهم فرقتان، فرقة قالت: إن الخالق لما خلق الأفلاك متحركة لم يقدر على ضبطها، وفرقة قالت إن الأشياء ليس لها أول. انظر الفصل في الملل والنحل، ١/ ٢٤٧، الملل والنحل، ٢/ ٦١، البرهان، ص٨٨، إغاثة الملهوف، ٢/ ٦١٢.

المسلمون[١]، أهل السنة والجماعة الذين توسطوا في موقفهم من العقل فأعطوه ما أعطاه الله إياه من الثناء على أرباب العقول والحث على النظر والتفكر والاعتبار واستخدام العقل وذم التقليد دون دليل مع محاربة الشعوذة والخرافة، بل علق الشارع التكليف بالعقل، وجاءت الشريعة الإسلامية وجعلته من الضروريات الخمس التي جاء الدين بحفظها، فلم يجعلوه الإله المعبود ولم ينقصوه حقه.

فأهل السنة والجماعة وسط في فِرق الأمة الإسلامية بين طرفين في قضية العقل:

١ ـ الطرف الأول: المتكلمون أتباع المنطق اليوناني عمدتهم تحكيم العقل ابتداءً[٢] وانتهاءً[٢] في جميع المسائل العقدية بمعزل عن النقل، واعتبار النظر أو القصد إلى النظر أو الشك أوّل واجب على المكلف وليس الإيمان الذي هو مقتضى الشرع والفطرة والعقل الصريح، فغلا هؤلاء في العقل وقدموه على النقل وجعلوا النقل تابعاً لا متبوعاً[٣]، فما وافق عقولهم من النصوص قبلوه، وما خالف عقولهم ردوه[٤] أو حرفوه.

---

(١) الملل والنحل، تحقيق كيلاني، ٢/ ٤، ٥.

(٢) إن بعض المتكلمين يذكر أحاديث لا تصح في تعظيم العقل وبيان منزلته كحديث: «لما خلق الله العقل قال: له أقبل فأقبل ثم قا له أدبر فأدبر، فقال: ما خلقت خلقاً أكرم علي منك، بك آخذ وبك أعطي»، و«إن الرجل ليكون من أهل الصلاة والجهاد وما يجزى إلا على قدر عقله»، وقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله وتلميذه ابن القيم وضع تلك الأحاديث واستشهدا برأي الدارقطني الذي ذهب إلى أن الأحاديث المتصلة بالعقل كلها وبصِيَغِها المختلفة لا يثبت منها شيء، ويتعجب شيخ الإسلام من هؤلاء الذين استهدفوا الجمع بين الشريعة الإلهية والفلسفة اليونانية لأنهم لم يجعلوا عمدتهم في مذاهبهم على هذه الأحاديث الثابت وضعها فحسب، وإنما غيروا صيغتها وعدلوا فيها فأصبح (أول ما خلق الله العقل، فقال له أقبل) وجعلوا هذا حجة وموافقاً لما يقوله الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو من قولهم أول الصادرات عن واجب الوجود هو العقل الأول، وقد تتبع العلماء أحاديث العقل فوجدوها كلها لا أساس لها. انظر تاريخ بغداد، البغدادي، ٨/ ٣٦٠، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ، ص٦٦، ٦٧.

(٣) الملل والنحل، ٢/ ٤، ٥، ١١٩.

(٤) رد أهل الكلام كثيراً من الأحاديث التي لا توافق عقولهم مع كونها أحاديث صحيحة كحديث نزول عيسى عليه السلام وأحاديث الدجال والجساسة، وحديث موسى عليه=

٢ ـ الطرف الثاني: الخرافيون[١] والطبائعيون الذين اتخذوا دينهم هزواً ولعباً من المتصوفة، ألغوا عقولهم واستهوتهم الشياطين بالوساوس والإيحاءات الباطلة فاعتمدوا على ما يسمونه الكشف والذوق والوجد وغيرها من المقامات والأحوال، ونحّوا الشرع والعقل جانباً، ومن هنا يظهر سلامة[٢] موقف أهل السنة والجماعة من العقل واستخدامه حيث إن العقل عندهم يمكن أن يستقل بمعرفة قضايا العقيدة على وجه الإجمال[٣]، لا على وجه التفصيل، ولا سيما فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته وأفعاله، فهذا لا يمكن أن تستقل العقول بمعرفته وإدراكه على التفصيل، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشريع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال بناءً على القاعدة السلفية، إلى الرجوع إلى النصوص في 'الإثبات لا ينفي إثبات العقل لها، بل هو موافق للسمع»[٤].

المصدر الثالث: الأوهام:

إن أهل الأهواء والبدع قد تفرقت بهم السبل في مصادر تلقي الدين فجعلوا

= السلام وملك الموت، ومس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام، وسحر النبي ﷺ، وشق صدر النبي ﷺ وإخراج حظ الشيطان منه، وإسلام شيطان النبي ﷺ، والمعراج، ووقوع الذباب في الإناء وغيرها كثير. انظر تأويل مختلف الحديث، ص٩٧ ـ ١٨٨، أساس التقديس، ص١٠٣، مشكلات الأحاديث، لجماعة من نوابغ العلماء، تصحيح: زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، القاهرة، ص١٦٧ ـ ١٧٥.

(١) الخرافيون: هم أهل التجهيل المفوضة، يحجبون العقل عن المعرفة تماماً. يقول شيخ الإسلام: «هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية فلا يجعلون عند الرسول ﷺ وأمته في باب معرفة الله لا علوماً عقلية ولا سمعية وهم قد شاركوا الملاحدة في هذه من وجوه متعددة» انظر الفتاوى، ٥/ ٣٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: التركي والأرناؤوط ١/ ٦.

(٣) يظهر هنا زعم أهل الكلام من أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، وليسوا أهل نظر واستدلال، فأهل السنة ينكرون ما يزعمه أهل الكلام من الأدلة العقلية المخالفة للكتاب والسنة. انظر النبوات، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص٦٧، ٦٨.

(٤) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ٨٨، شرح حديث النزول، لشيخ الإسلام، المكتب الإسلامي، ط/ ٤، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، ص١٤٤، مختصر الصواعق المرسلة، تحقيق: أحمد الموصلي، ط رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١/ ١٥٦.

الأوهام من مصادر الدين عندهم، وما ذاك إلا لأنهم أعرضوا عن المنهج الحق فضلوا وأضلوا.

تعريف الأوهام لغةً: جمع[1] وهم وهو الخطأ، السهو، الغلط، الريبة، الشك، الإدراك الجزئي، التصحيف، التحريف، التخييل، الظن الفاسد[2].

تعريف الأوهام اصطلاحاً:

١ - هي الطرف المرجوح أو مرجوح طرفي المتردد فيه[1].

٢ - إذا كان أحد الطرفين راجحاً والآخر مرجوحاً، فالمرجوح يسمى وهماً[2].

٣ - الوهميات: هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى، والقياس المركب منها يسمى سفسطة[2].

٤ - هي تجويز أمرين أحدهما أضعف من الآخر[3].

ومن خلال التعاريف يتضح أن الوهم لا يعتمد عليه.

ومن أمثلة الأوهام التي يعتمد عليها أهل الأهواء: الرؤى[4] والمنامات:

تعريف الرؤى في اللغة:

تختص بالمنام، ورؤية: بالعين، ورؤيا بالقلب[4].

الرؤى في الاصطلاح:

المنامات الشيطانية التي تخالف دلالتها الحق الواضح[4].

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على أهوائهم وشهواتهم فيتسلط عليهم

---

(١) الكليات، ص٢٥٨، ٩٤٣، القاموس الفقهي، ص٣٩١.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٧٣٥، الكليات، ٢٠٩، ٥٢٨، ٩٤٣، التعريفات، ص٢٧٦.

(٣) غمر عيون البصائر، حاشية الحموي، أحمد بن محمد على أشباه ابن نجيم، دار الطباعة، استنابول، ١٢٩٠هـ - ١/ ٨٤.

(٤) انظر التعريفات، ط البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ، ص٩٥، ١٦٢، ٢٢٣، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص١٤، ٢١، ٢٢، الكليات، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥.

الشيطان في اليقظة والمنام. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١] فيعتقدون في المنامات أنها وسيلة من وسائل مصادر العقيدة الإسلامية. يقول ابن العربي[(١)]: «وإن نظرنا إليه - أي إلى النوم - من حيث أنه انقطاع عن عالم التصرف الأدنى مع الآدميين، والإكباب على الدنيا ومعانيها، وإنه إقبال على الملائكة المقربين، وتفريغ القلب لإدراك الحقائق بطريقة الأمثال والاطلاع على ما يكون غداً رأينا أنه حياة صحيحة»[(٢)] وهذا ما يقول به الغزالي[(٣)] فيزعم أن النوم من خواص النبوة فيقول «وقد قرّب الله تعالى ذلك على خلقه بأن أعطاهم أنموذجاً من خاصية النبوة وهو النوم، إذا النائم يدرك ما سيكون من الغيب إما صريحاً، وإما كسوة مثال يكشف عنه التعبير»[(٤)] ثم يعقب بقوله إن هذه الأمور تحصل من الله تعالى «إنها لا تدرك إلا بإلهام إلهي وتوفيق من جهة لله تعالى»[(٥)].

«وأكثر من يعتمد على المنامات والرؤى الصوفية، فيعولون عليها فيزعمون الاستمداد من رؤية الله سبحانه وتعالى أو رؤية النبي ﷺ أو شيوخهم، فيعتمدون على ذلك في تفسير القرآن الكريم والتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة

---

(١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي الفقيه، المحدث، المفسر الأديب، المؤرخ، المتكلم، الحافظ، القاضي، برع في فنون عديدة وكان فصيحاً ثاقب الذهن، له مؤلفات منها الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، الوصول إلى معرفة الأصول، أحكام القرآن، الأحكام الصغرى، وغيرها، توفي سنة ٥٤٣هـ. انظر تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٩٤، طبقات الحفاظ، ص٤٦٨، السير، ٢٠/ ٢٠٤، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٢٨، ٢٢٩، شذرات الذهب، ٤/ ١٤١، ١٤٢، الأعلام، ١/ ٢٣، شجرة النور الزكية، ص١٣٦ - ١٤٠.

(٢) قانون التأويل، لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي المعافري الأشبيلي، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٢٦٥.

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي، فيلسوف متصوف، له نحو مئتي مصنف منها إحياء علوم الدين، المضنون به على غير أهله، والمعارف العقلية، توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر السير، ١٩/ ٣٣٢، الأعلام، ٧/ ٢٢.

(٤) المنقذ من الضلال، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، المركز التقني المعاصر، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٧٣.

(٥) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للغزالي، مكتبة الجندي، مصر، ص١٣٠.

والأمور الفقيهة والأحكام الشرعية ومعرفة الراجح من المرجوح[(١)]، يقول الشاطبي: «وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها فيقولون: رأينا فلاناً؛ الرجل الصالح فقال لنا: اتركوا كذا واعملوا كذا، ويتفق مثل هذا كثيراً للمترسمين برسم التصوف، وربما قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في النوم وقال لي كذا وأمرني بكذا فيعمل بها ويترك بها، فيعمل بها معرضاً عن الحدود[(٢)] الموضوعة في الشريعة»[(٣)].

ويعتمد الصوفية في اعتقادهم هذا على قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي»[(٤)]، فالحديث بلفظه يدل على أن العبد قد يرى الرسول عليه الصلاة والسلام في المنام لا أن يأخذ منه الأحكام والمعتقدات، لأن الدين قد كمل قبل وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام فلقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣].

وأما قولهم برؤية الله عياناً فهو كذب محض، فلقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»[(٥)] فالصحيح أن العبد

---

(١) الفتوحات المكية لابن عربي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م، ٤/ ٢٧ ـ ٢٨، تنبيه المغترين، عبد الوهاب بن أحمد الأنصاري الشعراني، تعليق: عبد الجليل عطار، دار البشائر، ط١، ص١٩٦، ١٩٧، الرسالة القشيرية، تحقيق الدكتور: عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، مطبعة حسان، القاهرة، ١/ ٢٤١ ـ ٢٥٠، التعرف على مذهب التصوف، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٥٥، ١٢٧، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٣، مكاشفة القلوب، للغزالي، تعريف الدكتور: محمد رشيد القباني، مراجعة: بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤. ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٣١ ـ ٣٣.

(٢) قد أخذ الأشاعرة والماتريدية بهذا المصدر، ويزعمون رؤية الرسول عليه الصلاة والسلام والأخذ منه أو رؤية نبي من الأنبياء حتى يؤصلوا أصلاً من أصولهم المعتمدة، يقول الجويني وهو من أشهر علماء الأشاعرة: رأيت إبراهيم عليه الصلاة والسلام في المنام، فأهويت لأن أقبل رجليه فمنعني من ذلك تكريماً لي، فاستدبرت فقبلت عقبيه، فأولته الرفعة والبركة تبقى في عقبي، ثم قلت: يا خليل الله، ما تقول في علم الكلام؟ فقال: يُدفع به الشبه والأباطيل. انظر تبيين كذب المفتري، الكتاب العربي، بيروت، ص٣٥٧.

(٣) الاعتصام، مطبعة السعادة، ١/ ٢٦٠.

(٤) البخاري كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، ١٢/ ٣٨٣.

(٥) مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ١٨/ ٥٣ ـ ٥٦.

لا يرى الله في الدنيا أبداً. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإن كان عندهم أن المرئي بالعين هو الله فهذا كفر صريح باتفاق المسلمين، بل قد ثبت.. أن النبي ﷺ قال: «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»[(١)(٢)].

ومن الأوهام التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدع: التفويض.

التفويض في اللغة:

الرد إلى الشي والتحكم فيه والتوكيل، وجعل الأمر إلى غيرك، التساوي، الاختلاط، الاشتراك، المساواة، المجاراة، التفرق، الخوض، السيلان[(٣)].

التفويض في الاصطلاح[(٤)]:

المراد به عند أهل البدع صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى بأن يقال: الله أعلم بمراده، أو يقولون: تجرى النصوص على ظاهرها وتُحمل على ظاهرها، ولا يعلم

---

(١) الفتاوى، ٢/ ٧٩، ٨٠.

(٢) من الأمور التي يزعم الصوفية الأخذ منها مباشرة شخصية الخضر، حيث يسندون الشريعة والحقائق إليه باعتباره أدرك زمن النبي ﷺ ولقيه، ويلفقون لذلك أحاديثاً موضوعة كحديث «إن الخضر في البحر واليسع في البر»، «يجتمع في كل يوم عرفة جبريل وميكائيل وإسرافيل والخضر» يقول ابن القيم يرحمه الله: «الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب لا يصح في حياته حديث واحد» انظر البداية والنهاية ١/ ٣٠٨ ـ ٣١١، المنار المنيف، تحقيق أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٦٧، رؤية الله، أبو محمد عبد الرحمٰن النحاس، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار المعراج، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص٨١ ـ ٨٤.

(٣) الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ، ٣/ ١٠٩٩، تاج العروس، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٠٦هـ، ٥/ ٧١، المفردات، ص٣٨٧، ٣٨٨، النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٧٩.

(٤) لم أحصل على تعريف التفويض في الشرع أو في الاصطلاح، بل إن النصوص الشرعية التي جاء فيها لفظ التفويض اقتصرت على الاستعمالات اللغوية كقول الله تعالى: «وأفوض أمري إلى الله»، وكحديث الرسول عليه الصلاة والسلام المتفق عليه: «وفوضت أمري إليك» أي رددته إليك وجعلتك الحاكم فيه، رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ١/ ٢٨٤، ومسلم كتاب الذكر، باب الدعاء عند النوم، ١٧/ ٣٢، ٣٣.

تأويلها إلا الله. وهنا يظهر التناقض عندهم؛ فمرة يقولون عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، ومرة يقولون: تحمل على ظاهرها[1].

إن القول بالتفويض[2] يؤدي إلى الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة أهل التجهيل لقولهم: إن نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا ندري ما أراد الله ورسوله ﷺ منها، ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وحقيقة قولهم إن الأنبياء وأتباعهم جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات والأحاديث[3]، وبذلك يظهر زعم أهل البدع[4] بأن مذهب أهل السنة والجماعة هو التفويض، فالصحيح أن أهل الأهواء والبدع قرروا أن أسماء الله وصفاته من المتشابه المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فقالوا إن بيان معاني الأسماء والصفات من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فظهرت هذه الشبهة المركبة من هاتين المقدمتين الفاسدتين[5].

---

(١) تظهر العلاقة بين التفويض والأوهام حيث إن التفويض هو الوقوع في الخطأ والشك، الريبة، الغلط هو نفسه معنى الأوهام.

(٢) ذكر الأشعري والبغدادي أن المفوضة فرقة من فرق الرافضة تزعم أن الله تعالى خلق محمداً ثم فوَّض إليه خلق العالم وتدبيره فهو الذي خلق العالم دون الله، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي بن أبي طالب فهو المدبر الثاني، فسموا مفوضة لقولهم بتفويض الأمر إلى النبي ﷺ، وعلي، وليست هي المرادة بالمبحث هنا. انظر المقالات، ١/ ٨٨، الفرق بين الفرق، ص١٩١.

(٣) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٢٢، ٣/ ٩٢٠، درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ١٥، ١٦.

(٤) أهل الأهواء والبدع يقولون بالقاعدة الثابتة عندهم:

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوض ورم تنزيها

يقول إبراهيم اللقاني وما أشبه ذلك من المتشابهات فللعلماء في ذلك مذهبان، فمذهب الخلف التأويل، ومذهب السلف التفويض، وهذا زعم وافتراء منه. انظر هداية المريد إلى جوهرة التوحيد، إبراهيم اللقاني. تحقيق: حازم محيي الدين ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٤٨.

(٥) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد ـ لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم العربي، حلب، ط١، ١٤١١هـ، ص١١٨، هداية المريد، ص٤٨.

وكان أبو منصور الماتريدي[1] من أوائل القائلين بالتفويض، وهذا ما قرره بأن النصوص لا تحمل على ظواهرها بل يجب أن تفهم على المعنى الذي يفهمونه هم من النصوص، فقال: «إن الخطاب قد لا يوجب المراد والفهم على ظاهر المخرج ولكن على مخرج الحكمة والمعنى»[2] فجعلوا النصوص من الكتاب والسنة لعبة تحت أيديهم يؤولون ما يشاءون ويفوضون ما يشاءون، فما وافق معقولاتهم من الأدلة أقروه على ظاهره وحملوه على حقيقته واحتجوا به، وما عارضها قالوا: يجب فيه التفويض أو التأويل بصرف النص عن ظاهره.

وبذلك يتضح موقف أهل السنة والجماعة أنهم يؤمنون[3] بإثبات الصفات حقيقة لله تعالى كما قال الأوزاعي يرحمه الله: «كنا والتابعون متوافرون نقول:

---

(١) أبو منصور الماتريدي: هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، أصله من ماتريد من أعمال سمرقند، كان رأس المدرسة الماتريدية التي سميت باسمه، متكلم أصولي له مصنفات منها: التوحيد، تأويلات أهل السنة وغيرها كثير توفي سنة ٣٣٣هـ. انظر مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زادة، دار الكتب الحديثة، ٢/ ٨٦، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى عبد الله (حاجي خليفة)، بيروت، ١/ ٢٦٢، الفوائد البهية، ص١٩٥، الأعلام ٧/ ٢٤٢، معجم المؤلفين، ١١/ ٣٠٠.

(٢) الماتريدي يناقض نفسه فمرة يؤول بعض النصوص ويجزم بتأويله إياها أي يقطع بأن تأويله هو المراد من اللفظ كتأويله لقوله تعالى: ﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾ [النساء: ١٤٢] وقوله ﴿ومكروا ومكر الله﴾ [آل عمران: ٥٤] ويلجأ إلى التفويض في بعض النصوص مرة أخرى. انظر تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق الدكتور: إبراهيم عوضين والسيد عوضين، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ١/ ٤٩ ـ ٥٢.

(٣) إن ما حصل من بعض علماء السلف بالقول بالتفويض كأبي يعلى وابن الجوزي لا يعتمد عليه، حيث إن شيخ الإسلام قد وضح الأسباب لقولهما بالتفويض حيث أنهما جاء في كتبهما أحاديث موضوعة ولذلك اعتقدوا التفويض فيها، أما الراجح عند أهل السنة والجماعة علم المعنى وفهم المراد منه وتفسيره على ذلك، وأما نفس الحقيقة والكيفية المخبر عنها فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٦] قالوا: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: الاستواء معلوم والكيف مجهول ومن الله البيان وعلى الرسول ﷺ البلاغ وعلينا الإيمان. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٥/ ٢٣٧، الفتاوى، ٥/ ٤٠٠، ٤٠١، التدمرية، تحقيق الدكتور، محمد عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٤٣ ـ ٩٩.

إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات»[١] ونقل ابن عبد البر[٢] إجماع أهل السنة والجماعة على ذلك فقال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز»[٣] وقال الإمام أحمد رحمه الله: «ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت ولا نردها»[٤].

فمذهب السلف أنهم يثبتون ما أثبته الشارع الحكيم لنفسه مع اعتمادهم على القواعد الصحيحة ومنها «أن ذاته سبحانه حقيقية لا تشبه الذوات، فهي متصفة بصفات حقيقية لا تشبه الصفات، وكما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية كذلك إثبات الصفات». وأقوال الأئمة كثيرة يصعب حصرها[٥].

ومن الأوهام التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدع: التأويل:

التأويل لغة:

الرجوع[٦] والمآل، العاقبة، العود، المصير، التفسير، البيان، القلب.

---

(١) البيهقي في الأسماء والصفات، ص٤٠٨، الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام، تقديم: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، القاهرة ص٤٣، وقال ابن تيمية إسناده حسن.

(٢) ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري، ولد لقرطبة ٣٦٨هـ، حافظ المغرب، مالكي المذهب إلا أنه يخالف مالكاً في بعض المسائل حيث يتبع الدليل حيث كان، جمع فنوناً عديدة وبرز في علوم كثيرة في الحديث والفقه والتاريخ والأدب، ومن مؤلفاته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، الإنباه على قبائل الرواة، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، جامع بيان العلم وفضله وغيرها، توفي سنة ٤٦٣. انظر تذكرة الحفاظ، ٣/ ١١٢٨، ا لسير، ١٨/ ١٥٣، العبر في خبر من غبر، ٣/ ٢٥٥، شذرات الذهب، ٣/ ٣١٤.

(٣) التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر. تحقيق: مجموعة من الباحثين وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الرباط، ١٣٩٤هـ، ٧/ ١٤٥.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ١٦٤.

(٥) انظر كتاب الرد على الجهمية والمعطلة، للإمام أحمد، ص١١٢ ـ ١٥٠، الرد على الجهمية، للإمام الحافظ ابن مندة، تحقيق الدكتور: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٣٥ ـ ٩٤، الفتوى الحموية، ص١٧ ـ ٢٠.

(٦) تهذيب اللغة، ٥/ ٤٥٨، مقاييس اللغة، ١/ ١٥٩، الصحاح، ٤/ ١٦٢٨، لسان العرب، ١١/ ٣٢، المفردات، ص٣١ ـ ٣٣، القاموس المحيط، ٣/ ٣٣١.

التأويل اصطلاحاً:

هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات[١]، وهم بهذا الاعتبار يأخذون الأدلة من الكتاب والسنة ويؤولونها، وإن لم يقم عندهم دليل يستدلون به، فهو تأويل[٢] من قبيل اللعب والتهاون بالنصوص الشرعية، ولهذا أطلق الشيخ محمد الشنقيطي على هذا القسم: «أنه يسمى في اصطلاح أهل الأصول لعباً لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ من غير دليل ولا مستند، والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهرة المتبادر إلا بدليل يجب الرجوع إليه»[٣].

أما أهل الأهواء الذين استخدموا التأويل فهم يقرون بأنفسهم بأنه لا قطع ولا برهان فيه فيقول أهل البدع: التأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع»[٤] ويقول الغزالي: «التأويل: عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل على الظاهر»[٥] فهم الذين يعتمدون على التأويل ويجعلونه أهم مصادرهم يقرون بأنفسهم أنه أمر محتمل غير مقطوع به، بل يغلب عليه الظن والشك، وما هذا إلا من الأدلة على تناقضهم وعدم استقرارهم[٦]. وبذلك يتضح أن التأويل عند أهل الأهواء والبدع هو عين التحريف.

---

(١) التدمرية، ص٩١ ـ ٩٦، نقض المنطق، ص٥٧ ـ ٥٨، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ١٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٥/ ٢٣٤.

(٢) منهج دراسات لآيات الأسماء والصفات، محمد الأمين الشنقيطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠١هـ، ص١٨، ١٩.

(٣) منهج دراسات لآيات الأسماء، ص١٨. ١٩.

(٤) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، دار الفكر، لبنان، ٢/ ١٧٣.

(٥) المستصفى، ١/ ٣٨٧.

(٦) إن أهل البدع يعلمون علم اليقين أن التأويل لا يعتمد على القرآن والسنة، ولا الإجماع ولا الفقه، فقد ورد عن بعض رؤوس الجهمية أنه قال: (ليس شيء أنقض لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظاهر، ثم صرِّفوه بالتأويل، ويقال أنه قال: إذا احتجوا عليكم بالحديث فغالطوهم بالتكذيب، وإذا احتجوا بالآيات فغالطوهم بالتأويل) انظر درء التعارض، ط دار الكنوز، ٥/ ٢١٧، ٢١٨.

شبهة والرد عليها:

يزعم أهل الأهواء والبدع بأن أهل السنة والجماعة قاموا بالتأويل ثم ذموا من قام به، والصحيح أن التأويل عند السلف بخلافه عند أهل الأهواء والبدع، حيث إن المراد بالتأويل عند أهل السنة والجماعة تفسير الكلام وبيان معناه[1]، أو هو نفس المراد بالكلام[1] كما كان يقول ابن جرير[2] يرحمه الله: «وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير»[3] وبذلك يتضح كذب وافتراء من نسب التأويل إلى الإمام أحمد كالرازي[4] والغزالي[5] وغيرهما[5]، وقد وضح ذلك شيخ الإسلام أتم الوضوح بقوله يرحمه الله: «فهذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه»[6]، وقال أيضاً: «أنه نقله عن مجهول لا يعرف، وذلك المجهول أرسله إرسالاً عن أحمد، ولا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه أن هذا كذب مفترى عليه»[6].

---

(١) الفتاوى، ١٣/٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) ابن جرير: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، ولد في طبرستان سنة ٢٢٤هـ، الإمام، الحافظ، المفسر، الفقيه، له عدة مؤلفات منها جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أخبار الرسل والملوك، اختلاف الفقهاء، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر الأعلام ـ ٦/٦٩، تذكرة الحفاظ، ١٢/٣٥١، طبقات الشافعية، ٢/١٣٥ ـ ١٤٠، السير، ١٤/٢٦٧.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود وأحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ٦/٢٠٤.

(٤) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، فخر الدين الرازي ولد سنة ٥٤٤هـ فقيهاً أصولياً عالماً، رياضياً، فيلسوفاً، كان إماماً في الفلسفة وعلم الكلام يقال له ابن خطيب الري، وكانت له مدرسة يُدرس فيها، ويُعد من أهم رؤساء الأشاعرة توفي سنة ٦٠٦هـ ومن مؤلفاته: مفاتيح الغيب في التفسير، لوامع البينات في شرح أسماء الله والصفات، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، معالم أصول الدين وغيرها. انظر الأعلام ٦/٣١٣، الوفيات، ١/٤٧٤، لسان الميزان، ٤/٤٣٦.

(٥) أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص١٠٦ ـ ١٠٨، قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص١٣٥.

(٦) الفتاوى، ٥/٣٩٨، نقض التأسيس، ٣/١٠٠.

المصدر الرابع : الظنون :

تعريف الظن لغة:

العلم بغير[(١)] يقين، وقد يأتي بمعنى اليقين، الإدراك، عدم الثقة، التوقع، الشك.

تعريف الظن اصطلاحاً:

١ - هو إدراك الذهن للشيء مع ترجيحه[(٢)].

٢ - هو أخذ طرفي الشك بصفة الرجحان[(٣)].

٣ - إن وُجد الظن محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وُجد مذموماً متوعداً عليه بالعذاب فهو الشك، وإن كل ظن يتصل به أن المخففة فهو شك نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢] وكل ظن يتصل به أن المشددة فهو يقين كقوله تعالى: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾﴾[(٢)] [الحاقة].

والمراد به هنا الطرف المذموم حيث أن أهل الأهواء والبدع يظنون الظن السيء ويعتبرونه مصدراً من مصادرهم الأساسية، فيتبعون الظن والهوى ويعرضون عما جاءت به الرسل والشرائع، وهذه[(٤)] القاعدة قاعدة كلية لجميع أنواع البدع والمخالفات والضلالات لا يخرج عنها شيء من ذلك. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأضل الضلال اتباع الظن والهوى، كما قال تعالى في حق من ذمهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣] وقال في حق نبيه ﷺ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم] فنزهه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم، فالضال هو الذي لا يعلم الحق[(٥)] والغاوي الذي يتبع هواه»[(٦)]

---

(١) المقاييس في اللغة، ص٦٣٩، ٦٤٠، المفردات، ص٣١٦، التوقيف، ٤٩٢، الكليات، ص٦٧، ٥٢٨.

(٢) الكليات، ص٥٨٨.

(٣) الكليات، ص٦٧، ٥٢٨.

(٤) المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، الإمام محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: يوسف بن محمد السعيد، دار المؤيد، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١/ ٢٥٧.

(٥) دل كلام شيخ الإسلام على أن الضال هو الظان غير المتيقن.

(٦) الفتاوى، ٣/ ٣٨٤.

ومنشئ الضلالة لا يخلو إما أن يكون عالماً أو جاهلاً، فإذا كان عالماً فهو متبع هواه، وإن كان جاهلاً فهو متبع الظن[1]، ولذا حذر الله سبحانه وتعالى من اتباعه، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فأهل البدع يعتمدون في العقائد على ما تمليه عليهم عقولهم من القواعد والنظريات وغير ذلك من الأمور المبنية على الظن[2] وجعلها حجة في دين الله وقولاً فصلاً محكماً[3]، ويعرضون عما أتاهم الله من نصوص الوحيين ويردون ما لا يوافق أهواءهم وبدعهم التي ابتدعوها، مع أن نصوص الشرع واضحة لا التباس فيها ولا ظن.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «إن الكلام في الدين نوعان: أمر وخبر؛ فما عارض الأمر كان من باب الهوى الذي يأمر به الشيطان والنفس، وما عارض الخبر كان من باب الظن والخرص الذي هو أكذب الحديث، وهؤلاء لا تجدهم إلا وقد جمعوا بين الأمرين، فهم في الإرادات تابعون لأهوائهم، وفي الاعتقادات تابعون لظنونهم، قال تعالى: ﴿أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣][4].

وبذلك يظهر موقف أهل السنة والجماعة من الظن والتخمين، فهم لا يسلمون إلا لوحي الله سبحانه وتعالى، ولا يتبعون إلا ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام.

---

(١) الاعتصام، ط دار المعرفة، ١/٢٣١ ـ ٢٣٦، أعلام الموقعين، ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٩، الفتاوى، ٣/٥٩ ـ ٦٣.

(٢) من الصور المبنية على الظن الاعتماد على تقليد الشيوخ والسابقين، الاعتماد على الأقيسة الباطلة وترك الأقيسة الصحيحة، اتباع المتشابه من الأدلة وذلك بحمل النصوص المحكمة على المتشابه، أو جعل المحكم من المتشابه، التفريق بين المنزل فيأخذون ببعض النصوص التي توافق أهواءهم ويتركون النظر فيما عداها.

(٣) إن الظن قد يصل عند بعض أهل الأهواء حتى يعتبره يقيناً لا شك فيه ولا التباس، فيزعم الغزالي أن العشق الإلهي سبباً للمكاشفات والمشاهدات ورؤية الملائكة يقظة وأرواح الأنبياء والاقتباس منهم، وأن ذلك يحصل عن طريق الخلوة والذكر الجماعي والسماع وغير ذلك من البدع المبنية على الهوى والظن. انظر أعلام الموقعين، ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٩، الاعتصام، ط دار المعرفة، ١/٢٢١، ٢٢٢، المنقذ من الضلال، ص٦٩، ٧٠، ابن تيمية والصوفية، محمد أحمد ربيعة، سُوهام توفيق المصري، مكتبة الإيمان، المكتب الإسلامي، طرابلس، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص٩٩ ـ ١١٨.

(٤) أعلام الموقعين ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٩.

المصدر الخامس: الذوق:

الذوق في اللغة:

وجود الطعم في الفم(١)، وأصله فيما يقلُّ تناوله دون ما يكثر، فإن ما يكثر يقال له الأكل، يقال ذقت الشيء: جرَّبته، ويطلق الذوق على المعرفة(٢) ولذة المباشرة(٣).

الذوق اصطلاحاً:

١ - عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره(٤).

٢ - عرفه ابن عربي(٤): بأنه أول التجليات الإلهية(٥).

٣ - هو تلقي الأرواح للأسرار الطاهرة من الكرامات وخوارق العادات(٦)(٧).

---

(١) إن الذوق لا يختص بحاسة الفم في لغة القرآن ولا في لغة العرب فقد قال تعالى: **﴿ذوقوا عذاب الحريق﴾** [الأنفال: ٥٠] وقال: **﴿فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾** [آل عمران: ١٠٦]. انظر مدارج السالكين، لابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٨٦/٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث، ٢٣٧/٣، التعريفات، ص١١٢، الكليات، ص٤٦٢، المعجم الوسيط، ٣١٨/١.

(٣) كما جاء في الحديث المتفق عليه: «حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» البخاري، كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث ٢٩٦/٩ - ٣٠٢، ومسلم كتاب النكاح، باب نكاح المحلل ٢/١٠ - ٥.

(٤) محي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي الأندلسي، لقب بمحي الدين، الشيخ الأكبر سلطان العارفين بالصوفية والتصوف، دخل الحياة الصوفية في سن الحادية والعشرين، وكان يختار من طرق التصوف أضيقها ومن الرياضيات أشدها، فاقت مؤلفاته على أربعمائة مؤلف أشهرها الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، توفي بسوريا ٦٣٨هـ. انظر طبقات الأولياء، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري الملقن، تعقيب: نور الدين شريبة، دار المعرفة، بيروت ط٢، ١٩٨٦م ص٤٦٩، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، ١٥٦/١٣، شذرات الذهب، ٢٠٢/٥، النجوم الزاهرة، ٣٩٩/٦.

(٥) التعرف لمذهب أهل التصوف، ص١٢٥ - ١٣٦، ١٧٦، الفتوحات المكية، ص١٣٩، ١٤٠، فقرة ٦٥.

(٦) معجم مصطلحات الصوفية، الدكتور: عبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص١٠٤.

(٧) هذه التعريفات لأهل البدع.

فأهل البدع يزعمون أنهم عن طريق الذوق أو التذوق في معرفة الله يستطيعون الإطلاع على اللوح المحفوظ ومعرفة مقادير الخلائق حسبما هو مدون فيه، ومعرفة ما سيكون في المستقبل وكشف ما في ضمائر الناس واعتقاداتهم وما تخفيه صدورهم، فيذهب أبو حامد الغزالي إلى أنه بإمكان الإنسان أن يدرك حقيقة النبوة وخاصيتها عن طريق التذوق، فيكون إيمانه لا عن تسامع وتخابر بل بالإحساس بها، والشعور الفعلي بحقيقتها(١)، وعن طريق القول بالذوق يمكن عندهم التفسير الخاص من غير ضابط ولا رابط(٢) ويمكن تأويل كل نص وكل حديث ليتمشى مع ما قرروه، ويجعلونه حاكماً لا محكوماً عليه، كما يقول ابن القيم يرحمه الله: «فهؤلاء الاتحادية(٣) وهم أكفر الخلق يحتجون بالذوق والوجد على كفرهم وإلحادهم... ويقول القائل: ثبت عندنا بالكشف والذوق ما يناقض صريح العقل»(٤) ثم يفعلون مايفعلون ويقولون ما يقولون ويحيلون ذلك إلى الذوق ويزعمون أن ذلك لا يفهمه إلا من سلك طريقهم، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهؤلاء يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة كما يسمون ما يشهدون من القدر حقيقة، وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقيد صاحبه بأمر الشارع ونهيه، ولكن بما يراه، ويذوقه ويجده ونحو ذلك»(٥) فظهر بطلان الاحتجاج بالذوق والتذوق، حيث لو كان الذوق والاحتجاج به صحيحاً لاحتج كل مبطل على باطله، فالملحد يذوق طعم الإلحاد، والرافضي يذوق طعم الرفض، وهكذا

---

(١) المنقذ من الضلال، ص٦٧ ـ ٧١.

(٢) الصوفية نشأتها وتطورها، محمد العبده، طارق عبد الحليم، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، ص٣٥، ٣٦.

(٣) الاتحادية هم الذين يقولون باتحاد الذات الإلهية بالذات الإنسانية دون حلول فيها، وهو يتسع ليشمل من هم أقل درجة من الأنبياء والأولياء، أما الحلولية فيزعمون أن الله يحل في أجساد بعض الخاصة كالأنبياء والأولياء، مما يكسبهم بعض الصفات الإلهية. انظر المواقف، محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري، تصحيح: آرثر يوحنا أربري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ص٥، الرسالة القشيرية، ط حسان، ١/٢٢٥ ـ ٢٦٨، التعرف لمذهب أهل التصوف، ص١٢٧ ـ ١٥٦، الفلسفة الصوفية في الإسلام، عبد القادر محمود، دار الفكر العربي، ١٩٦٦م، ص٣٩٨، معجم مصطلحات الصوفية، ص٨٢، التصوف في الميزان، الدكتور: مصطفى غلوش، دار النهضة، القاهرة، ص٦٧.

(٤) مدارج السالكين، ٣/٤٤٢. (٥) الفتاوى، ١٠/١٦٩.

تنقلب الموازين وتتغير الحقائق ويسمى تعذيب البدن جوعاً، والقصور عن الكسب توكلاً، والحلال حراماً، والحرام حلالاً.

الذوق عند أهل السنة والجماعة:

إن السلف يقولون بالذوق المحمدي الذي جاء على لسان الرسول عليه الصلاة والسلام حيث ذكر الذوق والوجد(١) وعلقه بالإيمان، وأخبر بأن للإيمان طعماً وأن القلب يذوقه كما يذوق الفم طعم الطعام والشراب فقال: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً(٢)...»، «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يُلقى في النار»(٣) والمقصود به عندهم أن ذوق حلاوة الإيمان والإحسان أمر يجده القلب، تكون نسبته إليه كنسبة ذوق حلاوة الطعام إلى الفم، فللإيمان طعم وحلاوة يتعلق بها ذوق ووجد فتزول الشبه والشكوك عن القلب.

يقول ابن القيم يرحمه الله: سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدّس الله روحه يقول: «إذا لم تجد للعمل حلاوة في قلبك وانشراحاً فاتهمه، فإن الرب تعالى شكور، يعني أنه لا بد أن يثيب العامل على عمله في الدنيا من حلاوة يجدها في قلبه وقوة انشراح وقرّه عين، فحيث لم يجد ذلك فعمله مدخول(٤).

ومن هنا يظهر الفرق بين الذوق المحمدي عند السلف وبين الذوق(٥) عند

---

(١) يقول ابن القيم يرحمه الله: وليس المراد بوجد حلاوة الإيمان الوجد الذي هو لهيب القلب، فإن ذلك مصدر وجد بالشيء وجداً، وإنما هو من الوجود الذي هو الثبوت، فمصدر هذا الفعل، الوجود والوجدان، فوجد الشيء يجيده وجداناً إذا حصل له وثبت كما يجد الفاقد الشيء الذي بعد منه، ومنه قوله تعالى: ﴿ووجد الله عنده﴾ [النور: ٣٩] ﴿ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً﴾ [النساء: ١١٠] ﴿إنا وجدناه صابراً﴾ [ص: ٤٤]، فهذا كله من الوجود والثبوت وكذلك قوله ﷺ: «وجد حلاوة الإيمان»، مدارج السالكين، ٣/٨٩.

(٢) مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً فهو مؤمن، ٣/٢.

(٣) البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ١/١٥١.

(٤) مدارج السالكين، ٢/٦٨.

(٥) إن الصوفية تزعم بأن العلوم لا تتجلى إلا في أربعة أصناف من المشروبات: اللبن، =

المبتدعة[1].

المصدر السادس: إيحاء الشياطين:

تعريف الإيحاء في اللغة:

إلقاء علم في خفاء، الإشارة السريعة، الكتاب، المكتوب، التعب، الإلهام، الرسالة، الصوت، الإفهام[2].

الوحي اصطلاحاً:

الإعلام[3] بالشرع كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١][3].

والمراد به هنا عند أهل الأهواء والبدع: إن أهل البدع والأهواء تستحوذ عليهم الشياطين وتتمثل لهم بأشخاص أو مخلوقات أخرى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهؤلاء تأتيهم أرواح[4] تخاطبهم وتتمثل لهم وهي جن وشياطين

= الماء، العسل، الخمر، ويتجرأ ابن عربي فيقول: إن العسل يتجلى فيه علم كل شيء يصح أن يعلم، ويفترى على الله ورسوله عليه الصلاة والسلام ويستدل بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام المتفق عليه (وبينما أنا نائم أوتيت بقدح لبن فشربت حتى لأرى الريَّ يخرج في أظفاري ثم أعطيت فضلي عُمر بن الخطاب، قالوا فما أولته يا رسول الله؟ قال العلم) أخرجه البخاري كتاب العلم، باب فضل العلم، ١/ ١٨٠، ومسلم كتاب الفضائل باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٩، ١٦٠.

(١) إن الحديث الذي يستدل به ابن عربي لا علاقة له بالذوق المزعوم عندهم ولقد وضّح ابن حجر تعبير الرؤيا بقوله ووجه التعبير بذلك: اشتراك اللبن والعلم في كثرة النفع وكونهما سبباً للصلاح، فاللبن للغذاء البدني، والعلم للغذاء المعنوي، ولذا فإن شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم قد فنّدا قضية التذوق والتجلي ووضحا الحق فيهما والباطل. انظر الفتوحات المكية، ٢/ ٥٤٩، ٥٥٠، فتح الباري، ٧/ ٤٦، والفتاوى، ٢/ ٤٠٠، مدارج السالكين، ٣/ ٢٤٩، ٣/ ١٩١.

(٢)(٣) مقاييس اللغة، ٦/ ٩٣، ٣/ ١٩١ ـ ٢٤٩، النهاية في غريب الحديث، ٥/ ١٦٣، القاموس المحيط، ص١٧٢٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٧٣١، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص٣٧٥.

(٤) هذا ما يدعيه بعض أهل البدع من الاتصال بالرسول عليه الصلاة والسلام ورؤيته، والأخذ منه، أو من الخضر عليه السلام، بل بالارتقاء إلى سدرة المنتهى والكرسي والعرش والتلقي من الله مباشرة. انظر كشف الحجاب، الشعراني، ص٢٣٠.

فيظنونها ملائكة، كالأرواح التي تخاطب من يعبد الكواكبَ والأصنام، وكان أول من ظهر من هؤلاء في الإسلام المختار بن أبي عبيد(١) الذي أخبر النبي ﷺ بقوله: «سيكون في ثقيف كذاب ومبير»(٢) وكان الكذاب المختار بن أبي عبيد»(٣)(٤)، فالشيطان قد يوحي للعبد بأمور غيبية كما يحصل للسحرة والكهنة(٥) كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] وذلك الوسواس المشار إليه بقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾﴾ [الناس: ٤] وهذا ما وضحه شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: «إن من الناس من يرى شيئاً في الهواء(٦) وفوقه نور أو يسمع من يخاطبه ويقول له: أنا ربك، فإذا كان من

(١) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو بن عمير بن عوف الثقفي، أسلم أبوه في حياة النبي ﷺ ولم يره ولهذا لم يذكره أكثر الناس في الصحابة، زعم المختار بأن الله يوحي إليه وينزل عليه الملائكة، كان ناصبياً متعصباً، ثم تحول إلى شيعي غال، وزعم أنه ينتصر لآل البيت ولذلك التفت عليه جماعات كثيرة من الشيعة، قتله مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ وعمره ٦٧ سنة. انظر البداية والنهاية، ١٨/٢٨٧ - ٢٩١، تاريخ الطبري، ٣/ ٤٧٦ - ٤٩٦، الكامل، ٣/٣٧٨ - ٣٨٦.

(٢) مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها، ١٦/٩٨ - ١٠٠.

(٣) الفتاوى، ١/ ١٧٢، ١١/ ١٨٩.

(٤) جاء على لسان أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قولها للحجاج أن رسول الله ﷺ حدثنا أن في ثقيف كذاباً ومبيراً، فأما الكذاب فرأيناه وأما المبير فلا أخالك إلا إياه، ومعناه أظنك المبير أي المهلك، وقولها في الكذاب فرأيناه تعني به المختار بن أبي عبيد الثقفي، كان شديد الكذب ومن أقبحه أنه أدعى أن جبريل عليه السلام كان يأتيه. انظر صحيح مسلم للنووي، ١٦/ ١٠٠.

(٥) كقصة ابن صياد، لما أضمر له النبي ﷺ في نفسه سورة الدخان فلما سأله رسول الله ﷺ عما خبأه له؟ قال ابن صياد: الدخ فقال له رسول الله ﷺ أخسأ فلن تعدو قدرك، الحديث رواه مسلم في كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد، ١٨/ ٤٦ - ٤٩.

(٦) يقول الكفوي: الوحي المنسوب إلى الشيطان هو بمعنى الإلقاء، والواردات إن لم تكن مأمونة العاقبة ولم يحصل بعدها توجه تام إلى الحق ولذة مرغبة في العبادات فهي شيطانية، وإن كانت أموراً متعلقة بأمور الدنيا مثل إحضار الشيء الغائب، كإحضار الفواكه الصيفية في الشتاء، وطي المكان والزمان، والنفوذ من الجدار من غير انشقاق على ما يشاهده أصحاب الدعوة وأمثال ذلك مما هو غير معتبر عند أهل الله فهو جاني. انظر الكليات، ص٦٩٢.

أهل المعرفة علم أنه شيطان، فزجره واستعاذ بالله منه فيزول»[١].

فإيحاء الشياطين عند أهل البدع من الإلهام[٢]، والإسراءات[٣]، والمعاريج[٣]، والاتصال[٤]، والهاتف[٤]، والسماع[٤] كلها تنافي الحق والدين الصحيح. ولهذا يقول ابن القيم يرحمه الله: «فمن أين للمخاطب أن هذا الخطاب رحماني أو ملكي؟ بأي برهان؟ أو بأي دليل؟ والشيطان يقذف في النفس وحيه، ويلقي في السمع خطابه، فيقول المغرور المخدوع: قيل لي وخوطبت، صدقت لكن الشأن في القائل لك والمخاطب»[٥] وبذلك يتضح موقف أهل السنة من هذا المصدر الشيطاني، فهم يعتمدون على وحي الكتاب والسنة، ولا يعتمدون على هذه الخرافات الباطلة، فهم يعلمون أن الصحابة وهم أولياء الله وأحب الخلق إلى الله تعالى، وأعرف به ممن سواهم وأفضلهم له عبادة لم يدّعوا هذا النوع من الكشف أو الوحي المناهض لوحي الأنبياء الناسخ[٦] لما نزل عليهم بل كانوا يبكون[٧] انقطاع الوحي بعد موته ﷺ، ولو كان شيء من ذلك يحصل لهم لما

---

(١) الفتاوى ١/ ١٧٢، ١١/ ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٨٩، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٥٩.

(٢) الإلهام عند أهل البدع إن الله يكشف لوليه، فيكون الملهم هو الذي ينكشف له في باطن قلبه من جهة الداخل، لا من جهة المحسوسات الخارجية، فتكون شهادة قلبه مقدمة على القرآن والسنة ويستدلون بقوله تعالى: ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾ [الشمس: ٨]. انظر إحياء علوم الدين، ٣/ ٢٤، الرسالة القشيرية، ط حسان، ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٨.

(٣) يقصدون بذلك العروج إلى الملكوت الأعلى والاتصال بالأنبياء والملائكة. يقول أبو يزيد البسطامي: «عرج بروحي فخرقت الملكوت، فما مررت بروح نبي إلا سلمت عليه، وأقرأتها السلام، غير روح محمد ﷺ، فإنه كان حول روحه ألف حجاب من نور». انظر الفتوحات المكية ٣/ ٣٤٢، ٣٤٣، كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان، الشعراني، تحقيق: محمد عبد الله عبد الرزاق، ، مطبعة الحجازي، القاهرة، ط١، ١٣٤٧هـ، ص٥٢.

(٤) يقصدون بالاتصال والهاتف والسماع: أن يرى العبد ذاته متصلة بالموجود الأحدي وألا يتقيد بوجود نفسه وأن يسمع مباشرة من الله، يقول الغزالي بأنه لفظ منظوم يقرع السمع لمن صفا قلبه في اليقظة. انظر إحياء علوم الدين ٢/ ٢٦٨، معجم مصطلحات الصوفية، ص١٠.

(٥) مدارج السالكين، ١/ ٧١.

(٦) أبو حامد الغزالي والتصوف، عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٩هـ، ص١٧٠.

(٧) لما توفي رسول الله ﷺ قال أبو بكر رضي الله عنه لعمر: انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها كما كان رسول الله ﷺ يزورها، فلما انتهيا إليها بكت، فقالا لها: ما يبكيك؟ ما عند الله=

بكوا عليه، إذا يستحيل أن يكون بكاؤهم على شيء لم يفقدونه. فلم يثبت عن خير هذه الأمة بعد نبيها أن أحداً منهم، ادعى مجيء الملائكة إليه وأخذه الأحكام وشرائع الإسلام عنها.

المصدر السابع: آراء الرجال:

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على رجالهم وشيوخهم ويقدسون آراءهم ويعظمونها.

معنى التقديس في اللغة:

الطهر، والقدوس فعول من القدس وهو الطهارة، والقدوس اسم من أسماء الله تعالى ومعناه الطاهر أو المبارك المنزه عن النقائص[1].

التقديس في الاصطلاح:

الطهارة الدائمة التي لا يلحقها نجس باطن ولا رجس ظاهر[2]، والمراد بها هنا من تقديس الرجل أي رفعه فوق منزلته التي أنزله الله إياها، معتقداً أن له من القداسة الذاتية[3]، أو المكتسبة ما يستوجب الخضوع له والإذعان لأوامره دون

= خير لرسوله، فقالت: ما أبكي ألا أكون أعلم أن ما عند الله خير لرسوله ﷺ ولكن أبكي أن الوحي قد انقطع من السماء، فهيجتهما على البكاء فجعل يبكيان معها. الحديث أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أم أيمن رضي الله عنها، ١٦/٩، ١٠.

(١) المفردات، ص٣٩٦، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٧٥، القاموس المحيط، ص٧٢٨، المعجم الوسيط، ٢/٧١٩.

(٢) الكليات، ص٥٧٥.

(٣) الشيعة تعتقد بعصمة أئمتها وكذلك الإسماعيلية وسائر فرق الباطنية، وعند الصوفية اعتقاد الولاية لفلان وأنه أعظم من الأنبياء أو مساو لهم، ولا يحق للمريد أن يعترض أو يرفض أمر الشيخ، حتى قالوا ليكن المريد بين يدي شيخه كالميت بين يدي الغاسل، «وأصحاب البدع الكلامية يجعلون كلام أساتذتهم وقواعدهم الفلسفية من المسلمات التي لا يصح الاعتراض عليها فضلاً عن نقضها أو رفضها». انظر اقتضاء الصراط المستقيم، ص٥٨٣ ـ ٥٨٥، ٦٠٦ ـ ٦٨٠، ٦٩٤، الاعتصام، ١/٧٦، ٢٥٨، ٢٦٠، الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة محمد بن عبد الرحمٰن، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠١هـ، ص٨٤، درء التعارض، جامعة الإمام، ط١، ١٣٩٩هـ، ٥/ ٣٣٦ ـ ٣٥٩، الفتاوى، ١٠/٢٦٦ ـ ٢٦٨، ١٩/ ٢٧٢، الفتاوى الحديثية، ص٢٠٥.

عرضها على الكتاب والسنة مع التوجه إليه حياً أو ميّتاً، بأنواع العبادات التي لا يجوز التوجه بها لغير الله.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة وأشباه الرافضة من الغالين في بعض المشايخ. ومن يعتقدون أنه من الأولياء[(١)]، فالرافضة تزعم أن الاثنى عشر[(٢)] معصومون من الخطأ والذنب، ويرون هذا من أصول دينهم. والغالية من المشائخ، يقولون إن الولي[(٢)] محفوظ والنبي معصوم، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب!![(٢)]؟ وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة[(٣)]

---

(١) إن المفهوم الشرعي لكلمة ولي الله تتجلى واضحاً في قوله تعالى: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] قال ابن جرير يرحمه الله: «الصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الولي أعني ولي الله هو من كان بالصفة التي وصف الله بها، وهو الذي آمن واتقى، كما قال تعالى ﴿الذين آمنوا وكانوا يتقون﴾ [يونس: ٦٣] وبهذا يتضح المراد من الولي عند أهل السنة والجماعة وهو مخالف للمعنى المراد عند أهل البدع. انظر جامع البيان، ١٥/١١٨.

(٢) يعتقد الشيعة أن أقوال أئمتهم الاثني عشر كأقوال الله ورسوله ﷺ، وذلك لأن الإمامة عندهم استمرار للنبوة، فمن ضروريات مذهبهم وأركان دينهم وفحواه عندهم أن رسول الله ﷺ قد بلغ جزءاً من الشريعة وكتم الباقي وأودعه الإمام علياً فأظهر علي منه جزءاً في حياته وعند موته أودعه الحسن وهكذا كل إمام يظهر منه جزءاً حسب الحاجة ثم يعهد بالباقي لمن يليه، ولذلك يقول المجلسي وهو من أعيان الشيعة: «اعلم أن الإمامية رضي الله عنهم على عصمة الأئمة من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه وتعالى» وبذلك خالفوا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يجوزون الخطأ والسهو على الأنبياء والرسل، فالشيعة تجعل الأئمة أفضل حتى من الرسل. انظر الأصول من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تعليق علي القفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ، ٢/٢٧١، ٢٧٢، بحار الأنوار، للمجلسي، طبعة إيران، ص٢٥ ـ ٢١١، كشف الأسرار، الخميني. تقديم الدكتور: محمد علي الخطيب، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٧٥، ١٧٦، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، عبد الله فياض، مؤسسة الأعلمي، بيروت ط٢، ١٣٩٥هـ، ص١٤٥.

(٣) يقول الخميني: «فإن للإمام مقاماً محموداً، ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً فجعلهم الله بعرشه محدقين». انظر الحكومة=

النبي ﷺ، وأفضل، وإن زاد الأمر[١] جعلوا له نوعاً من الإلهية، وكل هذا من الجاهلية[٢] المضاهية للضلالات النصرانية»[٣].

وبذلك يظهر مذهب السلف النقي من الضلالات والبدع ومشابهة اليهود والنصارى، فهم ليس عندهم في الإسلام تحديد للولاية بالنسبة إلى شخص أو طائفة أو نسب، اللهم إلا ما نص عليه الكتاب العزيز كما في صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام الذين آووه ووالوه ونصروه، وتعرضوا للإضطهاد والتعذيب من أجل نصرة دين الله، أو نصت عليه السنة المطهرة كما في العشرة المبشرين بالجنة وكل من انطبقت عليه هذه الصفات وتحقق فيه الإيمان والتقوى بعد هؤلاء فهو ولي لله بينه وبين ربه، ولا يحق له أن يطلق لقب الولاية على نفسه، ولا أن يرمي من لم يطلقها عليه بالتقصير في حقه[٤].

المصدر الثامن: الفلسفات:

يزعم أهل الأهواء والبدع أن العلوم الإلهية غامضة خفية، ولا يمكن معرفتها إلا عن طريق المنطق والفلسفة لذلك كانت من مصادرهم في التلقي[٥].

تعريف الفلسفة في اللغة:

الفلسفة كلمة دخلية على اللغة العربية إذ هي مأخوذة من كلمة يونانية[٦]

= الإسلامية، روح الله الخميني، ١٣٨٩هـ ص٥٢.

(١) إن بعض فرق الشيعة تقول بألوهية علي كالشريعية والنميرية والسبئية وغيرها، وهو قول يتنصل منه أكثر الشيعة، لكنه يظل قول المؤسس الأول للشيعة الرافضة عبد الله بن سبأ الذي وضع مبادئ التشيع والرفض. انظر التنبيه والرد، ص١٦٧، الملل والنحل، تحقيق الوكيل، الحلبي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م، ١/ ١٧٤، البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر المقدسي، مؤسسة الخانجي، مصر، ٥/ ١٢٥.

(٢) إن تعظيم المشائخ منتشر الآن عند القبورية، القاديانية، الدروز، النصيرية، البريولية. انظر المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية ١/ ١٨٥، ٢١٦، ٢٤٥، ٣٥٧، ٣٩٠.

(٣) الفتاوى، ١١/ ٦٧.

(٤) جامع البيان ١٥/ ١١٨، ولاية الله والطريق إليها، إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٩هـ، ص١١١.

(٥) تهافت الفلاسفة، تحقيق الدكتور: سليمان دنيا، دار المعارف ط٦، ص٨٤.

(٦) يتضح أن الفلسفة مصدر دخيل على الإسلام والمسلمين حيث إن مصدرها اليونان.

وتبعاً لنشأتها في بلاد اليونان، هي فيلوسوفيا، وهي كلمة تتكون من مقطعين الأول «فيلو» ومعناه حب أو محبة أو رغبة، والثاني «سوفيا» ومعناه الحكمة[1].

الفلسفة في الاصطلاح:

تعددت تعريفات الفلسفة تعدداً كثيراً حتى قيل إنه لا يمكن أن تحد بتعريف، ومع ذلك لقد عُرِّفت بأنها:

١ ـ استكمال النفس البشرية بمعرفة حقائق الموجودات على ما هي عليه، على قدر الطاقة البشرية، أي التماس العلم بطبيعة الموجودات بما هي كذلك عن طريق النظر العقلي[1].

٢ ـ البحث عن طبائع الأشياء وحقائق الموجودات[2].

٣ ـ بذل الجهد في سبيل المعرفة الخالصة أيا كانت هذه المعرفة سواء طبيعية، أو رياضية أو غير ذلك[3].

فالفسلفة تبحث عن الحقيقية، سواء كانت حقيقة دينية، أو غير دينية، فهي بحث عن الحقيقة، وأما علم الكلام فهو يدافع عن الحقيقة الدينية فقط عندهم، فأهل الأهواء والبدع يعتمدون على الكلام[4] والفلسفة في تلقي الدين ويعتمدون

---

(١) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور: مصطفى شاهين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، إسلام آباد، باكستان، ص١٦، ٢٤.

(٢) الفلسفة الإسلامية دراسة ونقد، الدكتور: عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ، ص٢٨.

(٣) آراء نقدية في مشكلات الدين والفلسفة والمنطق، الدكتور: مهدي فضل الله، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ. ص١١٤.

(٤) يدّعي بعض أهل البدع أن الإمام أبا حنيفة سمى علم الكلام بالفقه الأكبر، وأنه حث المسلمين على طلب الكلام، والصحيح أن هذا كان شأن الإمام في أول حياته حيث نشأ في بيئة يغلب عليها الجدل وقد وضح المسألة بنفسه قائلاً: «وكنت أعد الكلام أفضل العلوم وكنت أقول هذا الكلام في أصل الدين، فراجعت نفسي بعدما مضى لي فيه عمر ورجعنا إلى ما كان عليه السلف» فأصبح معتمداً على الأدلة النقلية بخلاف علم الكلام المبني على الأدلة العقلية حيث عرفه ابن خلدون بقوله: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة والمنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة». انظر مناقب أبي حنيفة، الإمام: موفق أحمد المكي، دار الكتاب العربي، ص٥٣، ٥٤، مقدمة ابن خلدون، المكتبة التجارية الكبرى، ص٤٥٨، =

عليهما في تقريره. يقول ابن حجر: «وقد توسع ممن تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانية بكلام اليونان وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مستكرها، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل»[(١)]. ولذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولهذا نجد المعتزلة[(٢)] والمرجئة[(٢)] والرافضة وغيرهم من أهل البدع... لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضاً»[(٣)].

فوضح شيخ الإسلام يرحمه الله[(٤)] أن اعتبار الفلسفة مصدر من مصادر التلقي هي طريقة الملاحدة والمبتدعة، فلذا تضافر كلام السلف يرحمهم الله على الحث على لزوم القرآن والسنة والتحذير من البدع والكلام المذموم، والمتتبع كلامهم يجد أن أقوالهم قد تظافرت واستفاضت في ذم الكلام وأهله، اتباعاً لكلام الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، فقد قال تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ

= الفرق الكلامية الإسلامية، الدكتور: علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٤، ١٥.

(١) فتح الباري، ١٣/٢٥٣.

(٢) بلغ من تأثر المعتزلة بالفلسفة وعلم الكلام أن قال الجاحظ: «وأي شيء أعظم من شيء لولا مكانه لم يثبت للرب ربوبيته، ولا لنبي حجة، ولم يفصل بين حجة وشبهة وبين الدليل وما يتخيل في صورة الدليل، وبه يعرف الجماعة من الفرقة والسنة من البدعة»، ويقول ابن رشد عن الفلسفة أنها الحكمة والبرهان. انظر رسائل الجاحظ، لأبي عثمان الجاحظ، شرح الدكتور: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص٥٤، تهافت التهافت لابن رشد، ص١٢، الفتاوى، ١٠/١٦٩، ١٧٢، ٢٨٨، ١٦/ ٤٤٠، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٢٧١. ٢٧٣. ٢٧٥، ٢٧٦، ٥/٣٤٨، ٣٥٦، الاستقامة، ١/٢٥١ ـ ٢٥٣.

(٣) الفتاوى، ٧/١١٩.

(٤) يوضح شيخ الإسلام مدى تغلغل الفلسفة عند بعض المفكرين الذين ينتسبون إلى الإسلام فيقول: «ثم أنه كان في هذا الزمان المتأخر فيلسوف يعرف بابن سينا ملأ الدنيا تأليف في علوم الفلسفة وكان ينتمي إلى الشرع، ويتحلى بحلية المسلمين وأداته قوته في علم الفلسفة، إلى أن تلطف جهده في رد أصول العقائد إلى علم الفلسفة وتم له من ذلك ما لم يتم لغيره من الفلاسفة» شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، دار الكتب الحديثة، ص١٣٣.

﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤] ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥] وقال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[(١)]، «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»[(٢)]. ولذا حذر أئمة السلف من الكلام والخوض فيه، فقال الحسن البصري[(٣)] يرحمه الله، ولا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم»[(٤)]، وقال الإمام أحمد: «إياكم والخوض والجدال والمراء، فإنه لا يفلح من أحب الكلام وكل من أحدث كلاماً لم يكن آخر أمره إلا إلى بدعة»[(٥)] ويقول ابن عبد البر يرحمه الله: «وتناظر القوم وتجادلوا في الفقه ونهوا عن الجدال في الاعتقاد لأنه يؤول إلى الانسلاخ من الدين»[(٦)(٧)]، وقد توالى ذم السلف لأهل الكلام ونحوهم عبر القرون، وفي كل عصر، فالحق الذي لا غبار حوله أن نصوص السلف في ذم الفلسفة والكلام وأهله أكثر من أن تذكر، ولعل فيما ذكرته كفاية لبيان موقفهم من ذلك.

---

(١) البخاري كتاب المظالم، باب قوله: «وهو ألد الخصام» ٥/ ٨٠، مسلم كتاب القضاء والشهادات، باب في الألد الخصم، ١٢/ ١٠.
(٢) سبق تخريجه صفحة رقم ٤٠.
(٣) الحسن البصري: الحسن بن أبي الحسن واسمه أبي الحسن يسار، بالتحتانية والمهملة البصري الأنصاري، ثقة، فقيه، فاضل، مولى زيد بن ثابت، سيد التابعين في زمانه بالبصرة، حافظ علامة من بحور العلم، كبير الشأن، روى له الجماعة مات سنة ١١٠هـ. انظر التقريب، ص٦٩، السير، ٤/ ٥٦٣. تذكرة الحفاظ، ١/ ٧١، تهذيب التهذيب، ٢/ ٢٦٣.
(٤) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٤٤٤، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٣٣.
(٥) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٥٣٩، والإمام أحمد في الزهد، دار الكتاب العربي، ص٢٣٧.
(٦) جامع بيان العلم وفضله، المكتبة الكبرى، ٢/ ٤٤٤، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٣٣.
(٧) يتضح من كلام ابن عبد البر يرحمه الله أن السلف لم يذموا جنس الكلام، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله عليه الصلاة والسلام، بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة والعقل، ومن ذلك ما أدخل في العقيدة من الدلائل والمسائل المبتدعة والتي لم تأت في الكتاب والسنة ولا تكلم بها الصحابة والتابعون، سواء كانت هذه المسائل معدودة في مباحث علم الكلام، أو المنطق أو الفلسفة، فالجميع عندهم يطلق عليه كلام مذموم. انظر الفتاوى ١٣/ ١٤٧، الصواعق المرسلة، طبعة دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ٤/ ١٢٧٤.

المصدر التاسع: الروايات الضعيفة أو الآثار الضعيفة:

معنى الأثر لغة:

بقية الشيء، حصول ما يدل على وجود الشيء، النتيجة، العلامة، الرواية، التفضل[(١)]، النقل[(٢)].

الأثر اصطلاحاً:

الخبر والأثر عند المحدثين: مرادفان للحديث يراد بهما المرفوع أو المرفوع والموقوف معاً، وبعضهم يطلقهما على الموقوف، وقيل الخبر هو الموفوع، والأثر هو الموقوف.

وأما الحديث اصطلاحاً:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وأحواله حتى في الحركات والسكنات، وفي اليقظة والمنام، وكذلك قراره وصفاته.

تعريف الضعيف لغة: وهن القوى حساً أو معنى، وقيل بالضم في البدن، وبالفتح في العقل والرأي، والمراد بالضعف هنا الضعف المعنوي[(٣)].

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه[(٤)].

والحديث الحسن هو: خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ مع خفة الضبط[(٤)].

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على الكذب، ولذلك يكثر استدلالهم بالمكذوبات والآثار الضعيفة، وما لا أصل له، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية فإن الذي وضع الرفض كان زنديقاً[(٥)]

---

(١) المفردات، ص٩، ١٠، التوقيف، ص٣٣، ٣٤، التعريفات، ص٨، الكليات، ص٤٠.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مطبعة العاصمة، القاهرة، ١/ ٩، علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب ١٣٨٩هـ، ص٤٢، التقريب، للإمام النووي، دار الكتب الحديثة، ط١، ١٣٨١هـ، ص١٠٩، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، مكتبة جدة، ١٤٠٦هـ ص٧.

(٣) المفردات، ص٢٩٥، ٢٩٦، التوقيف، ص٤٧٣، التعريفات، ص١٤٣، الكليات، ٥٣٩، ٥٧٥، ٥٧٩.

(٤) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، دار القبس، دمشق، بيروت، ص٢٣.

(٥) الزنديق بالكسر: الذي يبطن الكفر ويظهر الإيمان، وهذه الكلمة معربة وأصلها (زن=

ابتدأ تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب، كالذين ذكرهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون، وكذلك الجمهية ليس معهم على نفي الصفات وعلو الله على العرش ونحو ذلك نص أصلاً ولا حديث ولا أثر عن الصحاب،ة بل الذي ابتدأ ذلك لم يكن قصده اتباع الأنبياء»(١).

فاعتماد أهل الأهواء والبدع على الروايات الضعيفة أو الموضوعة(٢) أمر ظاهر(٣)(٤)

= دين) أو (زندكرد) وجمعها زنادقة وزناديق أي الذين يقولون ببقاء الدهر، ويطلق الغزالي كلمة زنديق على من ينكر وجود الله، وقد ظهرت هذه الكلمة أول ما ظهرت في العراق نحو ١٢٥هـ عند قتل الجعد بن درهم. انظر ترتيب القاموس المحيط، طاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م، ٢/ ٤٤٧، المعجم الوسيط، ١/ ٤٠٣، موسوعة العلم السياسية، ص١٤٥ ـ ١٤٧.

(١) الفتاوى، ص١٧، ٤٤٥، ٤٤٦.

(٢) الحديث الموضوع: يستعمل الوضع في اللغة، الحط من الشيء، الميل، النقص، الإسقاط، الاختلاف، الإلصاق، فيكون معناه الحديث المنحط أو المسقط أو المختلق أو الملصق، واصطلاحاً الحديث المختلق الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأ، وخصه بعضهم بالعمد دون الخطأ. انظر معجم مقاييس اللغة، مطبعة الحلبي، ٦/ ١١٧، القاموس المحيط ٣/ ٩٣، فتح المغيث ١/ ٢٣٤، تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي الشافعي، تحقيق: الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة، ١/ ٥.

(٣) إن معظم الفرق تضع الحديث لتؤيد مذهبها، فالمشبهة من الشيعة وضعت الأحاديث مثل: «رأيت ربي يوم النحر على جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس»، وهو حديث موضوع لا أصل له. انظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملا علي القاري، تحقيق الدكتور: محمد لطفي الصباغ برقم٢٠٩، واللآلئ ١/ ٢٨ ـ ٣١، والقدرية توضع الأحاديث لتقرير قواعدها، ومن الأحاديث التي وضعتها حديث: «إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً فينادي مناد من تحت العرش ألا من برأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة»، والجبرية وضعت أيضاً الأحاديث كحديث: «إن الله أوجب القدر خيره وشره وضره ونفعه وحلوه ومره، وإن الله لو لم يشاء أن يعصى ما خلق إبليس». وأما المرجئة لتؤيد قولها في الإيمان وضعت أحاديثاً ومنها قال رسول الله ﷺ: «الإيمان ثابت مثبت في القلب كالجبال الرواسي وزيادته كفر ونقصانه كفر». انظر الموضوعات الكبرى، عبد الرحمٰن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، ط١، ١/ ١٣١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، تنزيه الشريعة، ٢/ ١٣.

(٤) أن أهل البدع يقولون الحديث ويؤدي ذلك إلى نشره بين العامة كحديث «ما وسعني سمائي ولا أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن»، فهذا الحديث يعتقد العامة بصحته=

ويبالغ بعضهم فيجعل من الأثر الضعيف دليلاً لا يصل إليه[1] أدنى شك، بل قد يحارب دليلاً[2] صحيحاً بآخر لا أصل له، ويجعلون من الروايات التي لا أصل لها ولا سند مصدراً للأحكام الشرعية[1] والأمور الفقهية[3]، ومعرفة الراجح من

= مع أنه لا أصل له وهو من طامات الغزالي في إحيائه ٣/ ١٥، حيث نسبه إلى الله مباشرة وهو كذلك في قوت القلوب لأبي طالب المكي، والرسالة القشيرية، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي ٧/ ٢٣٤، وقال شيخ الإسلام يرحمه الله في الفتاوى ١٨/ ١٢٢ و٣٧٦: «الحمد لله هذا ما ذكره من الإسرائيليات ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ» وأقره على ذلك البخاري في المقاصد الحسنة، ص٩٩٠، والسيوطي في الذيل على الموضوعات، ص٢٠٣، وابن عراق في تنزيه الشريعة، ١/ ١٤٨، والقاري في المصنوع، ص٢٩٣، ومن الأحاديث المشهورة والمنتشرة بين الناس على أنها أحاديث صحيحة حديث «القلب بيت الرب» يقول ابن تيمية يرحمه الله في الفتاوى، ١٨/ ١٢٢، و٣٧٦: «وما يروى القلب بيت الرب هذا هو جنس الأول «أي من الإسرائيليات» فإن القلب بيت الإيمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته وهذان الحديثان يؤديان إلى الحلول وهو كفر مخالف لصريح القرآن وصحيح السنة وإجماع السلف».

(١) إن الشيعة تضع الحديث ثم ترويه عن أئمتهم ويعدون مروياتهم في قسم المتواتر الذي لا يقبل الشك. انظر الاستبصار في الحديث عن الجبر والاختيار، محمد حسن الطوسي، دار الكتب العلمية، طهران، ١٣٩٠هـ، ص٣، ٤.

(٢) من الأحاديث التي ردها أهل البدع مع كونها أحاديث صحيحة أخذ العهد على ذرية آدم عليه السلام، استقبال القبلة ببول أو غائط، خير ا لقرون، غسل اليدين عند الاستيقاظ من النوم، نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، أحاديث الدجال والجساسة، موسى عليه السلام وملك الموت، عدم مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام، سحر النبي ﷺ، وقوع الذباب في الإناء وغيرها كثير. انظر تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، دار الإشراق، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص٩٧، ١٣٠، ١٥٢، ٢٧٢، ٣٣٣، كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض بن موسى، دار الكتب العلمية، ٢/ ١٨٠ - ١٨٣، أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة التأليف، مصر، ط١، ١٣٣٧هـ - ١٩٥٨م، ص١٩٩ - ٢٥١، مشكلات الأحاديث، مكتبة المتنبي، مطبعة الإمام، القاهرة، ص١٦٧، ١٦٨ - ١٨١، ١٨٢.

(٣) إن الصوفية تزعم أن الرسول عليه الصلاة والسلام يأتيهم ويصحح لهم الروايات كما يزعم محمد بن سعدون التميمي: «أنه صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة، ثم نام فرأى النبي ﷺ فقال: يا سول الله: إن مالكاً والليث اختلفا في الضحى، فمالك يقول ثنتا عشرة ركعة والليث يقول ثمانية، فضرب ﷺ بين وركي وقال مالك: هو الصواب ثلاث مرات» فانظر إلى هذا الهراء المحض الذي لا يقبله العقل ولا الشرع. انظر جامع كرامات الأولياء، ١/ ١٠٥، طبقات الشعراني، ص٦١.

المسائل التي وقع الخلاف[1] فيها بين الأئمة فكان لذلك المصدر أخطر الآثار على العقيدة الإسلامية لاشتهار الرواية الضعيفة عند العامة واعتقادهم بصحتها وسلامتها من الأخطاء[2].

شبهة والرد عليها:

يحتج بعض أهل الأهواء والبدع بنقولات بعض أئمة من السلف كالسبكي[3][4] والسيوطي لتصحيح وتضعيف الآثار عن الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث أنهما يزعمان بحياة الرسول عليه الصلاة والسلام وإمكانية التلقي منه عليه الصلاة والسلام، فيقول السبكي: «فليس في العقل ما يمنع من إثبات الحياة الحقيقية لهم، وأما الإدراكات كالعلم والسماع، فلا شك أن ذلك ثابت»[5] ويقول السيوطي: «فكيف يستنكر مفارقة النبي ﷺ لقبره، فإن النبي ﷺ إذا كان حاجاً[6]،

---

(١) إن حكم وقوع الطلاق بالثلاث ووقوعه بلفظ واحد، وحكم القروء، والماء المتغير وحكمه في الوضوء، وحكم لعب الشطرنج والنرد وغيرها من الأحكام جاء الوضاعون ووضعوا أحاديثاً فيها توافق أهواءهم وآراءهم. انظر طبقات الشعراني الصغرى، ص٦١؛ جامع كرامات الأولياء، ١/١٠٥، لطائف المنن، ص١٦١.

(٢) إن الصوفية يروون أن رؤيته ﷺ مناماً من أهم وسائل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها، ويرى ابن عربي أنه قد ينفي بواسطتها ما هو ثابت بطريقة النقل فيقول: هذا هو الفرقان عند أهل الله بين الأمرين حين رؤيتهم له ﷺ في كشفهم فيصحح لهم من الأخبار ما ضعف عندهم بالنقل، وقد ينفون من الأخبار ما ثبت عندنا بالنقل. انظر الفتوحات المكية ٤/٢٨.

(٣) السُبكي: هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُبكي، أبو الحسن من فقهاء الشافعية، ولد في سُبك من أعمال المنوفية بمصر سنة ٦٨٣، وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام وولي قضاءها سنة ٧٣٩هـ، ثم اعتل فعاد إلى القاهرة، وهو من متعصبة الأشعرية ومروجي القبورية، وكتابه شفاء السقام أصدق برهان على ذلك، وهو من أشد الناس عداوة لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، وقد ألف كتباً في الرد عليهما ملأها بالسباب والشتائم، ومن كتبه الابتهاج في شرح المنهاج، الاعتبار ببقاء الجنة والنار. توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر الأعلام ٤/٣٠٢، الدرر الكامنة ٣/١٣٤ ـ ١٤٢، طبقات الشافعية ٦/١٤٦ ـ ٢٢٦.

(٤) اتضح من الترجمة له بأنه لا يعد من علماء أئمة أهل السنة والجماعة.

(٥) شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام، علي بن عبد الكافي السبكي، القاهرة، ص١٥٩.

(٦) اعتماداً على حديث الرسول عليه الصلاة والسلام في شأن موسى «وكأني أنظر أليه إذا انحدر في الوادي يلبي» رواه البخاري في كتاب الحج ـ باب التلبية إذا انحدر في الوادي=

وإذا كان مصلياً[1] بجسده في السماء فليس مدفوناً في القبر فحصل من مجموع هذه النقول والأحاديث أن النبي ﷺ حي بجسده وروحه، وأنه يتصرف ويسير حيث شاء في أقطار الأرض وفي الملكوت، وهو بهيئته التي كان عليها قبل وفاته ولم يتبدل منه شيء»[2][3].

الرد عليهم:

١ ـ إن قولهم يؤدي إلى رد النصوص الصريحة من القرآن الكريم الذي يقول الله فيه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر] ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

٢ ـ إن الرسول عليه الصلاة والسلام قد غُسلَ وكُفِّن أمام الأمة فكيف يُقال بعدم موته.

٣ ـ إنه قد حصلت أمور عديدة للصحابة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فلم يقل قائل يمكننا الرجوع إليه.

٤ ـ إن الرسول عليه الصلاة والسلام لو كان حياً فالواجب أخذ الدين منه مباشرة وهذا لم يقل به مسلم عاقل.

٥ ـ إن الأمور التي جاءت في الأحاديث قد تكون خاصة بالأنبياء أو من معجزات الرسل والأنبياء، والمسلم لا يستطيع معرفة جميع الأمور، فيجب عدم الخوض فيها.

٦ ـ إن حياة الرسول عليه الصلاة والسلام بعد وفاته مخالفة لحياته قبل الوفاة، حيث إن الحياة البرزخية غيب من الغيوب، فالرسول عليه الصلاة والسلام

= ٦/ ٣٨٨، ومسلم كتاب الإيمان، باب بدء الوحي ـ باب الإسراء برسول الله ﷺ وفرض الصلوات ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

(١) اعتماداً على حديث موسى في قبره ورؤية النبي ﷺ له وهو قائم يصلي في قبره، رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل موسى، ١٥/ ١٣٣.

(٢) تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك، للسيوطي، ٢/ ٤٨٦.

(٣) إن القول بحياة الرسول عليه الصلاة والسلام جعلت الكثير من الأشاعرة والماتريدية والصوفية يشتطون في هذا الأمر حتى وصلوا إلى الشرك المخرج من الملة.

في قبره لا يعلم بحقيقته إلا الله سبحانه وتعالى.

٧ ـ لو كان القول كما يدعون، لما كان لبقاء النبي ﷺ في قبره معنى، ولترتب على ذلك أحكامه من الرسالة والنبوة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يتبع ذلك، فهم إذا أرادوا تنزيه الرسول عليه الصلاة والسلام من الموت فوقعوا في نقيض قصدهم إذا وصفوه بالتفريط، وفي ذلك يقول ابن القيم يرحمه الله:

لو كان حياً في الضريح حياته ... قبل الممات بغير ما فرقان

وما كان تحت الأرض بل من فوقها ... والله هذي سنة الرحمن

أتراه تحت الأرض حياً ثم لا ... يفتيهم بشرائع الإيمان

ويريح أمته من الآراء والخـ ... ـلف العظيم وسائر البهتان(١)

موقف أهل السنة والجماعة من الروايات الضعيفة:

إن الحديث الضعيف كان مثار اختلاف كبير بين العلماء في قبوله ورده، وهذا الاختلاف وإن تناول الأحكام والفضائل والتفسير والمغازي والسير وغيرها، فإنه لا يتناول العقيدة الإسلامية(٢) كمعرفة الله تعالى وتوحيده وأسمائه وصفاته وجزائه وقضائه وقدره، إذ لا قائل به في ذلك، ولذا فإن الراجح عند أهل السنة والجماعة ومن قواعدهم الثابتة أن الكذب يتناول أخبار العامد والساهي عن الشيء خلاف ما هو عليه، مع تعظيم تحريم الكذب عليه ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وأنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب، إلا إن استحله، وهذا هو المشهور من مذاهب العلماء، ولا فرق عندهم في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ، وغير ذلك فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع، خلافاً للكرامية الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين

---

(١) شرح القصيدة النونية، المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن القيم، شرح الدكتور، محمد خليل هراس، دار الفاروق، مصر، ٢/٦.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ٢/ ٤٧٠، مجلة البحوث الإسلامية، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، العدد٤١، عام ١٤١٥هـ، ص٣٢٩ ـ ٣٦٥.

ينسبون أنفسهم إلى الزهد، أو ينسبهم جهلة مثلهم، وشبهة زعمهم أن هذا كذب له ﷺ لا كذب عليه، وهذا الذي انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة، ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط اللائقة بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة الفاسدة[١].

المصدر العاشر: ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني:

تعريف الكشف لغة:

الارتفاع والظهور، البروز[٢].

الكشف اصطلاحاً:

هو الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً[٣].

والمراد به هنا أن أهل البدع يزعمون إدراك العوالم العلوية والسفلية عياناً كرؤية الملائكة والأنبياء والإطلاع على اللوح المحفوظ ومعرفة المعتقدات والأحكام، ويقدمونه على ما جاء في القرآن والسنة[٤]، ولذلك يعرفه الغزالي بقوله: «إنه نور يقذفه الله في القلب لا يحصل بالدليل والبرهان، وإنما يهجم على القلب فيغمره من حيث لا يدري؛ وقد يسمى إلهاماً وقد يُسمّى وحياً حسب وسيلة توصيل المعلوم»[٥].

ويزعم أهل الأهواء والبدع أن الكشف يحصل للعبد بعد المجاهدة والرياضة

---

(١) فتح الباري، ١/ ١٦١، تصحيح الأخطاء والأوهام الواقعة في فهم أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، رائد صبري ابن أبي علفة، رمادي للنشر، الرياض، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٦٩، ٧٠.

(٢) التعريفات، ص١٩٣، المفردات، ص٤٣٢، التوقيف، ص٦٠٤، لسان العرب، ٩/ ٣٠٠، معجم مقاييس اللغة، ٥/ ١٨١، ١٨٢.

(٣) التوقيف، ص٦٠٤، معجم مصطلحات الصوفية، ص٢٢٥.

(٤) يقول النفري وهو أحد شيوخ الصوفية (اعلم أني إذا تعرفت عليك لم أقبل من السنة إلا ما جاء به تعرفي، لأنك من أهل مخاطبتي، تسمع مني وتعلم أنك تسمع مني وترى الأشياء كلها مني) انظر المواقف والمخاطبات، محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري، تصحيح: آرثر يوحنا أربري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ص٢٢، ٢٣.

(٥) الإحياء، ٣/ ١٧.

القاسية، وهذه الأمور قد استقوها من نظريات وطقوس النصرانية(١) خاصة وبالذات الرهبان منهم، وأما الكشف والاتصال بالله عز وجل فهي مأخذوة من الفلاسفة اليونان(٢)، ويكفي ذلك بطلاناً لهذا المصدر الذي بنى عليه أهل البدع أموراً وأموراً تخالف الكتاب والسنة.

موقف أهل السنة والجماعة من الكشف:

إن القول بالكشف والأخذ عن الله مباشرة بدون دليل ولا برهان أمر لا يقبله العقل والفطرة، لذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: «بأن كشف الأنبياء أعظم وأتم من كشف غيرهم، وأنهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته، لا بما يعرف الناس بعقولهم أنه ممتنع. فيخبرون بمجازات العقول لا بمحالات العقول، ويمتنع أن يكون في أخبار الرسول ما يناقض صريح العقول»(٣).

وبذلك يظهر موقف السلف من الكشف البدعي الذي يزعم به أهل الأهواء ويستمدون منه أحكام الدين. أمّا الكشف الذي يحصل للأولياء والصالحين فإنهم لا ينكرونه. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات»(٤) لكنه مع ذلك يحذر الولي من الاعتماد على الكشف والإلهام وما يُلقى في القلب، بل عليه أن يعرض كل ذلك على ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، فإن لم يجد تعارضاً قبله وإلا فعليه أن يرفضه. ويقول يرحمه الله: «فالمحدث(٥) الملهم المكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة، فإن وافق ذلك صدَّق ما ورد عليه، وإن خالف لم يلتفت إليه»(٦)، فهناك

(١) الفتاوى، ٢/٢٢٨.
(٢) نشأة الفكر الفلسفي، علي سامي النشار، ص١٨٦.
(٣) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٨٩.
(٤) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٥٠ ـ ٥٢، الفتاوى، ١١/٣١٣.
(٥) إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس مُحدَّثون، فإن يك في أمتي منهم أحد فعمر» فقد ثبت بالصحيح أنه محدث في هذه الأمة، ومع هذا فكان رضي الله عنه يفعل ما هو الواجب عليه فيعرض ما يقع له على ما جاء به الرسول ﷺ، فتارة يوافقه فيكون ذلك من فضائل عمر، كما نزل القرآن بموافقته، وتارة يخالفه فيرجع عن ذلك، الحديث أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل عمر بن الخطاب، ١٥/١١٦، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٥٢، ٥٣.
(٦) الفتاوى ٢٤/٣٧٧.

فرق بين الكشف السني والكشف البدعي، يقول ابن القيم يرحمه الله: والمكاشفة الصحيحة علوم يحدثها الرب سبحانه وتعالى في قلب العبد ويطلعه بها على أمور تخفى على غيره، وقد يواليها وقد يمسكها عنه بالغفلة عنها ويواريها عنه بالغين الذي يغشى قلبه وهو أرق الحجب، أو بالغيم وهو أغلظ منه، أو بالران وهو أشدها، ثم يذكر يرحمه الله الحجب التي تمنع من الكشف السني فذكر عشرة أصناف فقال: «... الثالث حجاب البدعة القولية، كحجاب أهل الأهواء والمقالات الفاسدة على اختلافها، الرابع: حجاب البدعة العملية كحجاب أهل السلوك المبتدعين في طريقهم وسلوكهم»[(١)].

٢ ـ العلم اللدني: أو العلم الوهبي:

العلم في اللغة:

العلامة ـ الأمارة ـ المعرفة ـ الإدراك ـ اليقين[(٢)].

العلم في الاصطلاح:

١ ـ هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، أو هو حصول صورة الشيء في العقل[(٣)].

٢ ـ هو إدراك الشيء على ما هو عليه، أو زوال الخفاء من المعلوم[(٣)].

٣ ـ صفة راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات، ووصول النفس إلى معنى الشيء[(٣)].

معنى اللدني لغة: الابتداء ـ الانتهاء[(٤)].

معنى الدني اصطلاحاً: هو إيصال الشيء إلى الغير بما ينفعه سواءً كان مالاً أو غيره[(٤)].

---

(١) مدارج السالكين، ٣/ ٢٢١.

(٢) التعريفات، ص١٩٠، ١٩١، المفردات، ص٣٤٣، ٣٤٤، الكليات، ص٦٢٤، ٦٢٥، المعجم الوسيط، ٢/ ٦٢٤.

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٢٣، ٥٣٤، التعريفات، ص١٩٠ ـ ١٩٢، الكليات، ص٦١٠ ـ ٦١٦.

(٤) الكليات، ص٣٩٠ ـ ٨٠١، الرسالة اللدنية، الغزالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا، القاهرة، ١١٢ ـ ١١٨.

معنى الهبة لغة: الإيصال ـ المنفعة[1].

معنى الهبة في الاصطلاح: تمليك المال بلا اكتساب عوض في الحال[2].

معنى العلم اللدني أو الوهبي:

١ ـ هو العلم الذي لا واسطة فيه بين النفس وبين الله وإنما هو كالضوء من سراح الغيب يقع على قلب صافٍ فارغ لطيف[3].

٢ ـ هو نور يقذفه الله في الصدر وهو مفتاح أكثر المعارف، وهذه المعرفة هي العلم اليقيني الذي تنكشف فيه العلوم انكشافاً، لا يبقى معه ريب ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم وهو نتيجة العلم والعمل[4].

فأهل الأهواء والبدع يزعمون أنهم يتلقون هذا العلم الرباني مباشرة، فلذا فهو علم لا شك فيه فيقدمون قول الولي الذي وهبه الله ـ كما يزعمون ـ العلم الوهبي على قول الرسول عليه الصلاة والسلام. يقول أو يزيد البسامي:[5] «خضنا بحراً وقفت الأنبياء بساحله»[6].

موقف أهل السنة والجماعة من العلم اللدني:

إن المعرفة في حدودها المعقولة التي ذكرتها النصوص القرآنية والأحاديث

---

(١) الكليات، ص٩٦٠.

(٢) طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، ، نجم الدين بن حفص النسفي، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٢١، القاموس الفقهي، ص٣٩٠، ٣٩١.

(٣) أهل البدع يسمون هذا المصدر بعدة أسماء العلم الرباني، العلم اللدني، علم الأسرار، المشاهدة، البصيرة، المعاينة، المعرفة الإشراقية، العلم اليقيني. انظر الإشارات والتنبيهات، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص٣، النمط الثامن، ص١٠٩، المنقذ من الضلال، ٦٨ ـ ٧٢.

(٤) كيمياء السعادة، الغزالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا، القاهرة، ص١٢٨.

(٥) أبو يزيد البسطامي: طيفور بن عيسى بن آدم من الصوفية، والغالين في التصوف، كان جده مجوسياً فأسلم، وكان أبو يزيد أول من استخدم لفظ الفناء بمعناه الصوفي الذي يقصد منه الاتحاد، وقد أثرت عنه كلمات كثيرة في هذا المعنى والباب، شهد عليه بالزندقة مراراً وطردوه من بلده، توفي سنة ٢٦١هـ، وقيل ٢٦٤هـ. انظر وفيات الأعيان، ٢/ ٣٥١، الفتاوى، ٢/ ٣٦٣، و١٣/ ٢٥٧، الموسوعة العربية الميسرة، إشراف: محمد شفيق غربال، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٦٥م، ص٨٧.

(٦) الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، عالم الفكر، ص٢٦١.

النبوية بمعنى الإلهام الحق الذي يقذفه الله في قلوب عباده المؤمنين حتى يتبين لهم الصواب أقروا به، ولا يوافقون على من أنكره لقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾﴾ [القصص] فالوحي الذي تحدثت عنه الآية ليس وحياً مباشراً وإنما هو الإلقاء في الروع أو الإلهام[١]. ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ولقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلَّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن[٢] يكن في أمتي منهم أحد فعمر»[٣] وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه[٤]، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»[٥] وفي رواية «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي»[٥]. فقد أخبر سبحانه أنه يسمع بالحق ويبصر به. فهذه الأدلة وغيرها تثبت أن المعرفة بمعناها الشرعي أمر ممكن عقلاً ونقلاً، وأن هذه المعرفة ليست مقصورة على الأنبياء والمرسلين، ولكن يوجبون عرض هذه الهواجس على الكتاب والسنة؛ فإن حدثت المطابقة، فالإتباع يكون لهما، لا لغيرهما، أما إذا تحققت المجافاة والتناقض فإن من الضروري رفض هذه المعرفة ما دامت مجانبة للمصادر الأساسية للإسلام.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٢٠، ٢١، ٥٦، ٦٦، ٧٣، ٩٠، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق الفقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ص١٧٣، تربيتنا الروحية، سعيد حوى، دار الكتب العربية، بيروت، دمشق، ١٩٧٩م، ص٢٠٠ ـ ٢٠٦.

(٢) يوضح الحديث أنه لا يوجد إلهام في الأمة المحمدية إلا في شخص عمر رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١١٤.

(٤) المراد بالولي في الحديث العالم بالله المواظب على طاعته المخلص في عبادته، وليس كما يقول الاتحاديون: إن الحق هو عين العبد، «وحدة الوجود» ويحتجون بهذا الحديث. وبحديث مجيء جبريل في صورة دحية الكلبي، وقالوا فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر فالله أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلي تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر فتح الباري، ١١/ ٢٨٩.

(٥) البخاري كتاب الرقاق، باب التواضع، ١١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ومن كيده أنه يحسن إلى أرباب التخلي والزهد والرياضة العمل بهاجسهم وواقعهم دون تحكم أمر الشارع، ويقولون: القلب إذا كان محفوظاً مع الله كانت هواجسه وظواهره معصومة من الخطأ، وهذا من أبلغ كيد العدو فيهم»(١).

المصدر الحادي عشر: التلقي عن مصادر وهمية مجهولة:

إن أهل الأهواء والبدع تقوم أصولهم على التخرصات(٢) والأوهام والخيالات، ويطلقون عليها أصول الدين، مع أن أصول الدين حقاً ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، ومن تلك التخرصات التلقي عن الخضر. وقد استفاضت الأخبار وتواترت عند الصوفية بلقائه والأخذ عنه. يقول الإمام النووي(٣): «وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه، ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تحصر وأشهر من أن يستر»(٤) فاعتقادهم هذا مشهور مستفيض ومروي عنهم في الكتب المشهورة التي رواها العلماء الثقات(٥)، ويعتمدون في ذلك على أحاديث موضوعة لا أساس لها من الصحة(٦).

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، ٩/ ٧٠ ـ ٧٧، إغاثة اللهفان، ص١٤٣.

(٢) التخرصات: الكذب والباطل، الافتراء، الظن. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣١٠، ٣١١، المعجم الوجيز ص١٩١، القاموس المحيط، ص٧٩٥، ٩٧٦.

(٣) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحوراني النووي الشافعي، علامة بالفقه والحديث. من تصانيفه: شرح صحيح مسلم، رياض الصالحين، الأذكار، الأربعين، الإرشاد في علوم الحديث، التقريب، وغيرها. توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر الأعلام ٨/ ١٤٩، البداية والنهاية ٣/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) صحيح مسلم، ١٥/ ١٣٦.

(٥) نزهة العيون النواظر وتحفة القلوب الحواضر في حكايات الصالحين والأولياء والأكابر، عبد الله بن أسعد اليافعي، القاهرة، ص٤٧٩.

(٦) بعض الأحاديث الواردة في حياة الخضر إن الخضر «في البحر واليسع في البر» وهذا حديث واه الإسناد كما نص على ذلك علماء الحديث، «يتلقى الخضر والياس في كل عام في الموسم» حكم عليه علماء الحديث بأنه كذب موضوع. انظر المطالب العالية لابن حجر، ٣/ ٢٧٨، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص٦٣، الموضوعات، ١/ ١٩٧، البداية والنهاية، ١/ ٣١١ ـ ٣١٥، المنار المنيف، ص٦٧.

موقف أهل السنة والجماعة من الخضر:

ذهب جمهور أهل العلم على أن الخضر قد مات وأجمع عليه المحققون[1]، وهذا ما يدل عليه الكتاب والسنة، وأما الأحاديث التي استدل بها أهل الأهواء والبدع فهي روايات واهية لا يقوم بمثلها الحجة في الدين[2]، يقول ابن القيم يرحمه الله: «الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد»[3] فهم ينفون حياته، ويؤكدون على أنه لم يدرك زمن النبوة، ولا أنه رأى الرسول عليه الصلاة والسلام، وبالتالي ينفون التلقي عنه، لأن القول بحياته والتلقي عنه يؤدي إلى إبطال الشريعة والدين من أساسه.

ومن المصادر الوهمية المجهولة الإسراءات والمعاريج:

معنى الإسراء لغة:

أي السير ليلاً[4].

المعارج لغة:

الإقامة على الشيء ـ الميل عن الشيء ـ الارتفاع والصعود[5].

الإسراءات والمعاريج اصطلاحاً: إنه إسراء روحاني للأولياء إلى السماء بمثابة المنام يراه الإنسان، ولكل منهم مقام معلوم لا يتعداه[6]، وأما المعراج: هو عروج الروح واختراقها الملكوت[6].

---

(١) من الذين قالوا بموت الخضر البخاري، إبراهيم الحربي، ابن الجوزي، القاضي أبو يعلى، القاضي أبو بكر بن العربي، أبو حيان الأندلسي، ابن تيمية، وابن القيم، ابن حجر، محمد الشنقيطي. انظر الموضوعات، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١/ ٢٠٠، المنار، لابن القيم ط٢، ١٤٠٢هـ، ص٦٧، الزهر النضر في نبأ الخضر، للحافظ ابن حجر، تحقيق: مجدي إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ١٤٠٧هـ ص٣١ ـ ٣٦. روح المعاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١٥/ ٣٢١، منهاج السنة النبوية، ط جامعة الإمام، ١/ ٨٧ ـ ٩٩.

(٢) البداية والنهاية، ١/ ٣١١ ـ ٣١٥. (٣) المنار المنيف، ص٦٧.

(٤) لسان العرب، ١٤/ ٨٢١، المفردات، ص٢٣١.

(٥) لسان العرب، ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢، المفردات، ٣٢٩، ٣٣٠، التوقيف على مهمات التعاريف، ٥١١، ٥١٢، القاموس المحيط، ص٢٥٣.

(٦) كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان، ص٥٧، الفتوحات المكية، ٢/ ٣٤٢، ٣٤٣، الرسالة اللدنية، ص١١٥.

فالمقصود به عندهم؛ أن الولي تصعد روحه إلى السماء فيكشف له حجاب المعرفة، وكل مكان يكشف له فيه الحجاب، يحصل فيه المقصود، فمنهم من يحصل له ذلك بين السماء والأرض، ومنهم من يحصل له ذلك في سماء الدنيا، ومنهم من ترقى روحه إلى سدرة المنتهى إلى الكرسي والعرش، ومن هنا يظهر زعم الشيعة والصوفية والقبورية وقولهم بإسراء وعروج الولي إلى الله تعالى ومجالسته ومكالمته وحلوله سبحانه وتعالى فيه وغير ذلك من التخرصات، فهم يزعمون أن الولي يصعد إلى ربه سبحانه وتعالى بالبدن والروح ولذلك قال القاضي عياض[1] يرحمه الله: «من ادعى مجالسة الله تعالى والعروج إليه، ومكالمته، أو حلوله في أحد الأشخاص فقد كفر»[2].

فأهل البدع الذين يعتقدون في الإسراءات والمعاريج معتمدون على حد زعمهم أن المعجزات للرسل والأنبياء، والكرامات للأولياء ويتجرؤون بالاستدلال بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»[3] فيقولون إن الرسول عليه الصلاة والسلام ورث لنا الكرامات والولاية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على جهلهم، فالمراد بقوله عليه الصلاة والسلام بالإرث المال، فأين المال من الإسراء والمعراج، ومن الذي يؤيد قولهم بأنهم هم الذين يعنيهم الرسول عليه الصلاة والسلام، وأما قولهم بالكرامة[4] والمعجزة،

---

(١) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي أبو الفضل، أحد علماء المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، لقي كثيراً من علماء بلده وأخذ عنه العديد، ولد في سبتة ٤٧٦هـ وتولى القضاء فيها، من مؤلفاته الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، توفي سنة ٥٤٤هـ بمراكش.
انظر سير أعلام النبلاء، ٢/ ٢١٢ ـ ٢١٨، وفيات الأعيان، ١٣/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٤٠، ١٤١، طبقات الشافعية، ص٤٦١، ٤٦٢.

(٢) الشفا، تركيا، ١٣١٢هـ ـ ٢/ ٢٦٨.

(٣) البخاري، كتاب الفضائل، باب فضائل الصحابة، ٧/ ٧٧، ومسلم كتاب الجهاد، باب حكم الفيء، ١٢/ ٧٦.

(٤) الكرامة لغة: ضد اللؤم، الخير الكثير، الجود، العطاء، واصطلاحاً، أمر خارق للعادة يظهره الله عز وجل على أيدي أوليائه. انظر الصحاح ص٢٠١٩، لسان العرب، ١٢/ ٥١٠، أصول الدين، استانبول، ط١، ص١٧٤.

فالمعجزة أو الآية تكون للرسل والأنبياء، أما الكرامة فهي تظهر لولي الله لتقواه وورعه[(١)] لا[(٢)] كما يعتقدون هم بالولاية البدعية الضالة[(٣)].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين فلا تبلغ كرامات أحد قط إلى مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، لكن قد يشاركونهم في بعضها كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم»[(٤)].

موقف أهل السنة والجماعة من الإسراءات والمعاريج:

إن أهل السنة والجماعة يعتقدون بأن الإسراء والمعراج الذي حصل للرسول عليه الصلاة والسلام آية ممن الآيات العظيمة التي أعطاها الله لرسوله عليه الصلاة والسلام، وهي خاصة به ولا تُعطى لغيره، أما القول بصعود الأولياء والأخذ من الله مباشرة ودخول الجنة فهذه أمور لا يقبلها الشرع والعقل. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «وأما الإيمان بالرسل فقد ادعوا أن خاتم الأولياء أعلم بالله من خاتم الأنبياء، وأن خاتم الأنبياء هو وسائر الأنبياء يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، وهذا مناقض للعقل والدين.. فإنه من المعلوم بالعقل أن المتأخر يستفيد من المتقدم دون العكس، ومن المعلوم في الدين أن أفضل الأولياء

---

(١) إن الولي عند الصوفية والشيعة وبعض الأشاعرة المتصوفة له الحق في الجلوس إلى الله تعالى والقرب منه عن طريق الإسراء والمعراج المزعوم، والشيء الذي يدعو للغرابة تناقضهم في هذا الأمر، فابن عربي مع أقواله المتعددة عن هذا المصدر، إلا أن شيخ الإسلام يرحمه الله يقول عن ابن عربي إنه يقول: إن إسراء النبي ﷺ عبارة عن نوع من الكشف العلمي في خيال النبي ﷺ وذلك نظير ما حصل مع موسى، فحاصل الإسراء عنده أنه خطاب نفسي فهو المتكلم وهو المجيب، فكيف يزعمون أن الإسراء مصدر للتلقي من الله سبحانه وتعالى للعقيدة والشريعة مع أنه من نفس الوقت خيال من نفس المتكلم، فما ذلك إلا تناقض بين في القول والمعتقد. انظر الصفدية، لابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١٤٠٦هـ، ١/١٣٥ ـ ١٨٧.

(٢) من التناقض البين عند الصوفية أنهم يزعمون أن الولي يتلقى من الملائكة، مع قولهم أن الملك مجرد خيال يتخيله النبي أو الولي.

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٩/١٤، ١٩، ٢٣.

(٤) النبوات، لابن تيمية، دار الفكر، بيروت، ص٤، ٥، الفتاوى، ٣/١٥٦.

يستفيدون من الأنبياء»[١] ويوضح يرحمه الله أن ما يسمعه هؤلاء المبتدعة ليس هو كلام الله ولا كلام ملائكته، فيقول يرحمه الله: «نحن لا ننكر أن النفس يحصل لها نوع من الكشف إمّا يقظة وإما مناماً بسبب قلة علاقتها مع البدن وإما برياضة أو بغيرها، وهذا هو الكشف النفساني، لكن قد ثبت أيضاً بالدلائل العقلية مع الشرعية وجود الجن وأنها تخبر الناس بأخبار غائبة عنهم كما للكهان المصروعين وغيرهم، والناس يسمعون من المصروع من أنواع الكلام والأخبار عن الغائبات واللغة الغريبة التي يعلمون باضطرار أنها ليست في قوة ذلك الإنسان»[١] فدل ذلك على أن ما يسمعون من كلام قد يكون من قبيل هذا الصنف.

فلذا فإن الإسراءات البدعية والتلقي من الله والجلوس معه أمور تنافي التوحيد بجميع أقسامه: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

وهناك أمور أخرى وهمية مجهولة يزعم أهل البدع الأخذ بها، وجميعها يرفضها الشرع والعقل[٢].

المصدر الثاني عشر: التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة:

إن هذا المصدر لا تكاد توجد فرقة افترقت عن الأمة المحمدية أو عن مذهب أهل السنة والجماعة، إلا واستقت من هذا المصدر، فهو مصدر أصيل لمعظم الفرق الضالة، حيث إنه بعد توسع الفتوحات الإسلامية ودخول الناس في دين الله أفواجاً من سائر الأديان والنحل، أدى ذلك إلى اختلاط المسلمين بغيرهم من أصحاب الديانات السابقة كاليهودية والنصرانية والمجوسية، ولعل أبرز مثل يصور هذا الأثر ما حصل على يد عبد الله بن سبأ اليهودي[٣] من الفتن والبدع التي

---

(١) الصفدية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١/ ١٨٧ ـ ٢٤٧.

(٢) من الأمور المجهولة التي يزعم أهل البدع الأخذ منها الإلهام، الفراسة، الهواتف، وغيرها. انظر مدارج السالكين، طبعة دار الفكر، بيروت، ٣/ ٤٣١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٨٢، الفتاوى، ١٠/ ٤٧٣، ٤٧٤ ـ ٤٧٦، ٤٧٧.

(٣) عبد الله بن سبأ: رأس الطائفة السبئية من اليمن كان يهودياً ثم أظهر الإسلام، وأصله من اليمن، ثم رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، دخل دمشق فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر وجهر ببدعته. من معتقداته الباطلة القول برجعة النبي ﷺ، وإن علياً إله وإنه موجود في السحاب وإن الرعد صوته. انظر ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٦، لسان الميزان، ٣/ ٢٨٩، الأعلام، ٤/ ٢٢٠.

خاض الناس فيها وما زال أتباعه إلى الآن، فلا تكاد تظهر فرقة أو مذهب إلا ويأخذ من الأمم السابقة من قريب أو بعيد بطريق مباشر أو غير مباشر، وليس أدل على ذلك من أن أوائل الفرق التي ظهرت في الأمة الإسلامية كانت مقولاتها معتمدة على الأمم الهالكة، فأول الفرق التي ظهرت:

الخوارج، الشيعة، القدرية، المرجئة، الجهمية، لو حاولنا توضيح أثر هذا المصدر على هذه الفرق وأصولها لوجدناه واضحاً بيناً.

١ ـ الخوارج[(١)]:

تتلخص بدعها الأولى في:

١ ـ التكفير بالمعصية «الكبيرة» ولذلك كفروا علي بن أبي طالب[(٢)] ومعاوية بن أبي سفيان[(٣)].

٢ ـ الخروج على إمام المسلمين وجماعتهم واستحلال قتالهم.

والمدقق في تاريخ اليهود يجد أن تلك الصفتين متأصلة فيهم حيث كانوا يحتقرون غيرهم وينظرون إليهم بعين الازدراء، مع القيام بقتلهم واستحلال دماء غيرهم، فأما الافتخار والاعتزاز بالنفس فلقد قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣] ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة: ١٨] وأما القتل واستحلال الدماء فلقد قال تعالى

---

(١) راجع الحاشية رقم (٢) في الصفحة السابقة.

(٢) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلاماً، ولد قبل البعثة بعشرة سنين، تربى في حجر الرسول ﷺ وزوّجه ابنته فاطمة رضي الله عنها، شهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وكان اللواء في يده في أكثرها، نسب الرافضة له مناقب موضوعة، كان الخليفة الرابع ودخل مع معاوية في خلاف وحروب قتل سنة ٤٠هـ. انظر الميزان، ١/ ٤٥٠، البداية والنهاية، ٧/ ٣٣٤، الإصابة، ٢/٥٠٧ ـ ٥١٠، التهذيب، ٢/ ١٧٦، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٣) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ولد قبل البعثة بخمس سنين، من كُتاب الوحي، كان فصيحاً حليماً وقوراً، ولاه عمر الشام بعد أخيه يزيد، وبقي على ذلك خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهم حتى آلت إليه الخلافة عام الجماعة، مات سنة ٦٠هـ. انظر الإصابة، ٣/ ٤١٢ ـ ٤١٤.

فيهم: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

وأما الخروج على غيرهم فقال تعالى فيهم: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ٨٥] وهذا هو موقف الخوارج[1] أخذوا بنصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، ولم يكتفوا بذلك بل حرفوا نصوص الوعيد عن معانيها فكانوا بذلك تابعين لهم كما قال تعالى: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة] إلا أن الفرق بين اليهود والخوارج أن اليهود يحرفون النصوص بعد أن يضبطوا المعنى ويفهموه، أما الخوارج فقد اشتبه الأمر عليهم، وهذا ما وضحه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[2].

٢ ـ الشيعة:

إن أهم أصولها الأولية تتركز في:

١ ـ القول بإمامة علي نصاً[3].

٢ ـ القول بعصمة علي وأئمة البيت.

٣ ـ القول برجعة علي رضي الله عنه.

٤ ـ بدعة القول بألوهية علي رضي الله عنه[4]، وعلمه علوم وأسرار الدين، ومن

---

(١) المعتزلة أيضاً أخذت بنصوص الوعيد وتركت نصوص الوعد.

(٢) مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه، ٧/١٦٦.

(٣) يقول الكشي وهو إمام من أئمة الشيعة: «ذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي مثل ذلك» أي دعوى كون علي وصي محمد عليه الصلاة والسلام اختراع يهودي. انظر تنقيح المقال في أحوال الرجال، عبد الله المامقاني، طهران، ٢/١٨٤.

(٤) من فرق الشيعة الذين قالوا بألوهية علي. السبئية، المغيرية، البيانية، الجناحية، المنصورية، الخطابية، والحلولية. انظر الفرق بين الفرق، ص١٩٣ ـ ٢٠٠، البرهان، ص٦٩ ـ ٨٥.

ثم تفضيله على غيره، ثم تبعها سب الصحابة أو بعضهم، والمتتبع لهذه الأصول يجد أن روافدها من الديانات السابقة والأمم الهالكة.

١ ـ فالقول بإمامة علي قد أُخذ من اليهود، فالشيعة تقول: لا تصلح الإمامة إلا في علي وأئمة البيت، واليهود يقولون: لا يصلح الملك إلا في آل داود[١].

٢ ـ وأما القول بعصمة علي وأئمة البيت قد كانت هذه النعرة موجودة أيضاً عند اليهود، حيث كانوا ينظرون إلى أنفسهم نظرة خاصة وأنهم شعب الله المختار الذي فضله الله على جميع المخلوقات، بل وصل الغلو بهم أن جعلوا عُزَيْزاً هو الإله، وأما المشابهة للنصارى في هذه المسألة، فالنصارى غلوا في عيسى حتى جعلوه إلهاً يعبد، والشعية غلت في علي حتى أعطته سمات الألوهية.

٣ ـ أما قول الشيعة برجعة علي فهو نفس قول اليهود: «لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيف من السماء»[٢] وأما الشيعة فقالت: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الإمام[٣]. يقول ابن حزم: «سار هؤلاء الشيعة في سبيل اليهود القائلين إن إلياس عليه السلام، وفنخاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم»[٤][٥].

وأما القول بألوهية علي وعلمه بأسرار الدين فهو نفسه قول النصارى باتحاد اللاهوت بالناسوت[٦]، وأما علم علي المزعوم فيزعمون ذلك عن طريق التناسخ

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٤.

(٢) جمهور الشيعة يقولون بأن المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأنه لم يمت. انظر الفصل ٤/ ١٨١.

(٣) تفسير مجمع البيان، أبو علي الطبرسي، ط بيروت، ٤/ ٢٣٤، ٢٣٥، المقالات والفرق، سعد بن عبد الله الأشعري القمي، تعليق محمد جواد مشكور، طهران، ١٩٦٣م، ص٢، فرق الشيعة، الحسين بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٢٠٤هـ، ص٢.

(٤) الفصل، ٤/ ١٨٠.

(٥) إن الصوفية وكثير من الأشاعرة والماتريدية يقولون بحياة الأولياء.

(٦) مختصر التحفة الاثني عشرية، شاه عبد العزيز الإمام ولي الله أحمد عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ، ص١٠.

وهو انتقال الروح بعد الموت من بدن إلى آخر. وهذه النظرية كان يقول بها الهنود واليونان القدماء(١).

وأما الشيعة وبغضهم لصحابة رسول الله ﷺ، فهذا عينه ما كان يفعله اليهود مع حواريي عيسى عليه الصلاة والسلام، وأما حصرهم الملك والخلافة في علي وآل البيت فهي عقيدة من عقائد المجوس الذين يدينون بالملك والوراثة في آل البيت المالك(٢)، والملوك عندهم مقدسون تجري فيهم الدماء الإلهية والملك عندهم بالوراثة(٣)، وهذه الفكرة جعلتهم لا يعرفون معنى انتخاب الخليفة أو اختياره، فأخذ الشيعة منهم هذا الاعتقاد فرأوا أن أحق الناس بالخلافة علي، وأن انتقالها إلى غيره شذوذ عن القاعدة المقدسة، فحملوا المسؤولية جميع الصحابة وكفَّروا معظمهم.

القدرية:

كان قول القدرية مركباً من أمرين:

١ ـ إنكار علم الله السابق بالحوادث(٤).

٢ ـ إن العبد هو الذي أوجد فعل نفسه.

---

(١) انظر المعجم الفلسفي، ص٥٥، التعريفات، ص٩٣.

(٢) يوضح علي سامي النشار هذا الاعتقاد فيقول: مما أكد الأمر عند المسلمين من أهل الفرس على انتقال الخلافة في علي وأبنائه، أن المسلمين عندما فتحوا الفرس تزوج الحسين بن علي رضي الله عنه ابنة يزدجرد أحد ملوك إيران، فولدت له علياً بن الحسين، فلذا رأى الفرس في أولادها من الحسين أنهم وارثون للملك القديم لكون الدم المقدس يجري في عروقهم. انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف ط٧، ١٩٧٨م، ٢/١١١.

(٣) فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٩٦٩م، ص٢٢٧، وجاء دور المجوس والأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، الدكتور: عبد الله محمد الغريب، ١٤٠٢هـ، ص٥٧، ٥٨.

(٤) إن القدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدرة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهذا المذهب هو الذي تبنته القدرية وجعلته أصلاً من أصولها التي قام عليها كيان الاعتزال. انظر تأويل مختلف الحديث، ص٤، تاريخ الجهمية والمعتزلة، جمال الدين القاسمي، مطبعة المنار، مصر، ط١، ١٣٣١هـ، ص٥٤.

وأول من أظهر القول بالقدر هو معبد الجهني[(١)]، وقد أخذه عن رجل نصراني أسلم ثم رجع إلى نصرانيته مرة أخرى، قال الأوزاعي يرحمه الله: «أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن[(٢)] كان نصرانياً فأسلم ثم تنصّر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان[(٣)] من معبد»[(٤)]. وقال الإمام مسلم[(٥)] «وأول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني»[(٦)].

ويظهر من هنا أن بدعة القدر أصلها وأساسها مأخوذ من النصرانية، وقد تطورت القدرية بعد ذلك وأصبحت تسمى بالمعتزلة وقالت بالأصول الخمسة، وهي: التوحيد ـ العدل ـ المنزلة بين المنزليتين ـ الوعد والوعيد ـ الأمر بالمعروف والنهي عن لمنكر، وكان غيلان الدمشقي من أهم رؤساء المعتزلة وهو قد أخذ أقواله من معبد، ومعبد أخذها من سوسن النصراني، ولو دقق الناظر في أصول المعتزلة الخمسة لوجد المنبع لها الأمم السابقة، وليس أدل على ذلك من أن النظام وهو من أشهر شيوخ المعتزلة عاشر في شبابه قوماً من الثنوية[(٧)]،

---

(١) معبد الجهني: بضم الجيم نسبة إلى جهينة، معبد بن عبد الله بن عكيم أو عويم وقيل عويمر، ضال مبتدع، هو أول من تكلم في القدر بطريقة بدعية، قد نهى الحسن البصري الناس عن مجالسته مات مقتولاً سنة ٨٠هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٤/ ١٤١، تهذيب التهذيب، ١٠/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(٢) اختلف في اسم هذا النصراني فقيل سوسن وقيل سنوسويه، قيل سنهويه وقيل غير ذلك ولم أجد أحداً ترجم له. انظر الطبقات لابن سعد، دار صادر، بيروت، ٧/ ٢٦٤.

(٣) هو غيلان بن مسلم الدمشقي القبطي، اختلف في اسم أبيه، درس على الحسن بن محمد بن الحنفية في المدينة، قال الذهبي (ضال مسكين) كان مبشراً حقيقياً بمذهب العدل الذي صار من أصول المعتزلة فيما بعد، كان مالك قد نهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبد العزيز بعد أن استتابه، ناظره الأوزاعي وأفتى بقتله وقتل. انظر ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٢٨، الفهرست، ص١٣١، الأعلام، ٥/ ٣٢٠، لسان الميزان، ٤/ ٣٢٤.

(٤) رواه اللالكائي، ٤/ ٧٥٠ رقم ١٣٩٨، والآجري في الشريعة، ص٢٤٢، وابن بطة في الإنابة، ٢/ ٤١٤، ٤١٥.

(٥) مسلم: هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري صاحب الصحيح إمام، محدث، فقيه، حافظ، عالم، مصنف، قال الحافظ أبو علي النيسابوري ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم، توفي ٢٦١هـ. انظر السير، ١٢/ ٢٥٧، التقريب، ص٣٣٥.

(٦) صحيح مسلم ١/ ١٥٣.

(٧) الثنوية: يقولون بقدم الأصليين، وإن النور والظلمة أزليان، ويزعمون أنه ثم إلهين وخالقين، خالق للخير والنور والضياء، وخالق للشر والظلمة والبلاء، يقولون إن الله لم=

والسمنية[1] والفلاسفة القائلين بتكافؤ الأدلة، ولم يكن ذلك معروفاً عند المسلمين.

٤ ـ المرجئة:

إن أصول العقائد المجمع عليها عند المرجئه هي[2]:

١ ـ الإيمان قول وتصديق، وذهب جمهورهم إلى أن الإيمان هو التصديق فقط، وأن الإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية.

٢ ـ لا يضر مع الإيمان معصية[2] كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

٣ ـ إنكار الأسماء والصفات.

٤ ـ القول بفناء الجنة والنار.

٥ ـ القول بخلق القرآن[2].

فالأصل الأول عندهم وهو تأخير العمل عن مسمى الإيمان جاء عن طريق غيلان الدمشقي[3]، حيث أنه كان يقول عن الإيمان: «إن الإيمان هو الاقرار باللسان وهو التصديق، وإن المعرفة بالله فعل الله تعالى وليست من الإيمان»[3].

= يخلق الظلمة والبلاء والهوام والسباع وهم أربع فرق: المانوية، الديصانية، المرقونية، المزدكية. انظر التنبيه والرد، ص١٠٦ ـ ١١٠، الفرق بين الفرق، ص٢٠١، ٢٠٢، التبصير في الدين، ص١٣٥، ١٣٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢١ ـ ١٢٣.

(١) السمنية: هم بعض فلاسفة الهند وهم يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات، يقولون بالتناسخ وقدم العالم وإبطال النظر والاستدلال، أنكروا المعاد والبعث بعد الموت. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٠٣، التبصير في الدين، ص١٤٩.

(٢) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٧٣.

(٣) هنا يظهر خطأ ابن سعد في قوله إن أول من تكلم في الإرجاء وكتب فيه هو الحسن بن محمد بن الحنفية المتوفي عام ٩٩هـ، والصحيح ما ذكره ابن حجر يرحمه الله بعد اطلاعه على كتاب الحسن فقال :المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيب أهل السنة المتعلق بالإيمان، حيث وضح أن ملخص الكتاب الأمر بتقوى الله مع الموعظة والوصية وموالاة أبي بكر وعمر، مع إرجاء من جاء بعدهما ونكل أمرهم إلى الله، ويظهر أيضاً خطأ الشهرستاني في قوله بأن أول من قال بالإرجاء جماعة منهم الحسن بن الحنفية وسعيد بن جبير، حيث إن سعيد بن جبير كان ممن يذم الإرجاء ويمقته حتى أنه ذكرت المرجئة له فقال: إنهم يهود أهل القبلة أو صابئة هذه الأمة لمشابهتهم اليهود حين قالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة. انظر تهذيب التهذيب، ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، الطبقات، ٥/ ٣٢٨، الفتاوى، ٧/ ٣٩٤، ٣٩٥.

وكان غيلان شديد الارتباط بالنصارى. يقول ابن قتيبة[1] يرحمه الله: «إن غيلان الدمشقي أكبر داعية إلى القدر بعد معبد الجهني، كان قبطياً ولذا يدعونه غيلان القبطي، وفي ذلك إشارة إلى أصله المسيحي»[2] وكان من رؤوس فرقة المرجئة عبد الله بن كلاب[3] وكان نصرانياً. وكذلك بشر المريسي[4] والحسين بن محمد بن النجار[5]، فرؤوس فرقة المرجئة كانوا من اليهود والنصارى، فلذلك يظهر أثر الديانات الأخرى عليها، وأما الأصول الأخرى للمرجئة فهي نفسها أقوال

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وقيل المروزي النحوي اللغوي، كان فاضلاً ثقة سكن بغداد وحدث بها عن إسحاق بن راهويه وجماعة من المحدثين، له عدة مؤلفات منها المعارف، أدب الكاتب، غريب القرآن، عيون الأخبار، مشكل القرآن. مات سنة ٢٧٦هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ٣٢ ـ ٤١، ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٠٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣١ ـ ٦٣٣، وفيات الأعيان، ٣/ ٣٢ ـ ٤١.

(٢) المعارف لابن قتيبة، القاهرة، ١٣٠٠هـ ـ ١٨٨٢م، ص١٦٦ ـ ٢٠٧.

(٣) عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أحد المتكلمين في أيام المأمون، قيل إنه سمي ابن كلاب لأنه كان يخطف الذي يناظره، قيل إنه كان نصرانياً من أهل البصرة وزعم الإسلام، ويرجح الذهبي وابن تيمية عدم صدق هذا القول حيث أنه كان شديداً على المعتزلة يرد بدعهم ويدحض حججهم فاتهموه بذلك حتى يشككوا فيه وفي أقواله، كان يقول إنه ليس لله كلام مسموع وإن جبريل عليه السلام لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله، وإن الذي أنزل على الأنبياء حكاية كلام الله، له مؤلفات منها الصفات، خلق الأفعال، الرد على المعتزلة، توفي سنة ٢٤١هـ. انظر لسان الميزان، ٣/ ٢٩٠، ٣٩١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٧٩، البرهان، ص٣٦، ٣٧، الفتاوى ١٢/ ١٦٥، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور: عبد الرحمٰن بن صالح بن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ١/ ٤٣٨ ـ ٤٥٢.

(٤) بشر بن غياث أبو عبد الرحمٰن المريسي العدوي بالولاء، كان من أصحاب الرأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي، إلا أنه اشتغل بعلم الكلام، جد في القول بخلق القرآن وناظر عليه واحتج له ودعا إليه، حُكي عنه أقوال شنيعة، كفره أهل العلم بسببها، منها القول بخلق القرآن وتعطيل صفات الله ورده للأحاديث الثابتة، كان والده يهودياً صباغاً بالكوفة هلك سنة ٢١٨هـ. انظر تاريخ بغداد، ٧/ ٥٦ ـ ٦٧، الميزان، ١/ ٣٢٢، الأعلام، ٢/ ٢٧، ٢٨.

(٥) هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار الرازي، أبو عبد الله رأس الفرقة النجارية من أهل قم، له مناظرات مع النظام، وهو من متكلمة الجبرية، له كتب منها العدل في الكلام، المخلوق، إثبات الرسل، الإرجاء وغيرها. انظر الأعلام، ٢/ ٢٧٦، الفرق بين الفرق، ص١٥٥ ـ ١٥٨.

الجهم[1] بن صفوان، وقد تبناها الجهم من الجعد بن درهم[2]، والجعد تبنى هذه الأقوال من اليهود[3] والمجوس.

٥ ـ الجهمية:

إن أهم أصول الجهمية:

١ ـ تبني الجهم آراء الجعد بن درهم والتي هي نفي صفات الله عز وجل، والقول بخلق القرآن ثم زاد عليها بدعاً أخرى[4].

٢ ـ القول بالجبر[5] حيث زعم أن الإنسان لا يقدر علي شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور على أفعاله.

---

(١) الجهم: هو أبو محرز الراسبي رأس الضلالة ورأس الجهمية الكاتب، المتكلم، نشأ بالكوفة وكان رجلاً فصيحاً ولم يكن له نفاذ في العلم، فاتصل ببعض الزنادقة فبلغوا به إلى أن أنكر صفات الله، لأن الله فيما زعموا له لا ينبغي أن يوصف بصفات يوصف بها خلقه، ثم ذهب إلى أن الإنسان مجبور على أفعاله، وقد قتله سلم بن الأحوز سنة ١٢٨هـ. انظر السير، ٦/ ٢٦، الأعلام، ٢/ ١٤١.

(٢) الجعد بن درهم من الموالي أصله من خراسان، مبتدع، له أخبار في الزندقة، أخذ عنه مروان بن محمد، لما ولي الجزيرة أيام هشام بن عبد الملك ونسب إليه، هو أول من قال بخلق القرآن وأنكر أن يكون الله قد تكلم به على الحقيقة، وأنكر أن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلاً، قتله خالد بن عبد الله القسري يوم النحر سنة ١٢٤هـ. انظر السير، ٥/ ٤٣٣، الميزان، ١/ ٣٩٩، البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠، لسان الميزان، ٢/ ١٠٥.

(٣) روى ابن كثير عن ابن عساكر أن الجعد أخذ مقالته عن بيان بن سمعان وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم زوج ابنته، وأخذها لبيد بن أعصم الذي سحر رسول الله ﷺ عن يهودي باليمن، وأخذ من الجعد الجهم بن صفوان، وذكر شيخ الإسلام هذه الرواية أيضاً. انظر البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠، الفتوى الحموية الكبرى، ص٢٤١.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي ١/ ٣٠، ٣١، الفتاوى، ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٥) الجبر: بفتح الجيم وسكون الباء فمعناه إسناد ما يفعله الشخص من أعمال إلى الله عز وجل، وأن العبد لا قدره له البتة على الفعل وإنما هو مجبور على فعلته وحركته في الفعل بمثابة حركة النباتات والحيوانات والجمادات، ولفظ الجبر ليس له أصل في الكتاب والسنة ولذلك كره السلف أن يقال جبر أو أن يقال لا جبر، يقول الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة فأهاب أن أقول ذلك ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل فهذا يعرف في القرآن والحديث. انظر شرح اعتقاد أهل السنة، ٢/ ٧٠٠، شرح الطحاوية ط المكتب الإسلامي، ص٥٢٢.

٣ ـ القول بأن الإيمان هو المعرفة حيث زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط.

٤ ـ القول بفناء الجنة والنار حيث زعم أنهما تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما، إذا لا يتصور على حسب زعمه حركات لا تتناهى.

٥ ـ القول بأن علم الله حادث، حيث زعم أنه لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه(١).

فنفي الصفات قد أخذها الجهم من الجعد ومن الفلاسفة، والسمنية، وذلك أن الجهم كان فصيح اللسان ولم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم فكلم السمنية، فقالوا له: صف لنا ربك عز وجل الذي تعبده، فدخل البيت ولم يخرج ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو منه شيء، وروى الإمام أحمد يرحمه الله مناظرة وقعت بين الجهم والسمنية في إثبات الله عز وجل انتهى فيها الجهم إلى أن شبه الله فيها بالروح التي لا ترى ولا تحس ولا تسمع(٢).

ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الجعد بن درهم قيل أنه من أهل حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة.. فكان الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشرك وعلماؤهم هم الفلاسفة... ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: إنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منها... فيكون الجعد قد أخذها من الصابئة والفلاسفة»(٣) وكان الجهم قد أخذ بمعتقدات الجعد.

وأما القول بالجبر فقد قاله المشركون من العرب قبله، قال تعالى: ﴿وَقَالَ

---

(١) على الرغم من أقوال الجهم الشنيعة التي كفر السلف من يقول بها فإن جمال الدين القاسمي يحاول الدفاع عنه بقوله: إن جهماً كان من أحرص الناس على إقامة كتاب الله وسنة نبيه ﷺ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن قتله إنما كان لأمر سياسي وذلك لخروجه في وجه بني أمية ولم يكن قتله لأمر ديني يوجب ذلك. وهذا غير صحيح ومجرد زعم منه. انظر تاريخ الجهمية والمعتزلة، الشيخ جمال الدين القاسمي، ص١٤ ـ ١٨.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، تحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار اللواء، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٤٤، ٤٥.

(٣) الفتاوى، ٥/ ٢١، ٢٢، الملل والنحل، ٢/ ١١١.

ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ [النحل] فيخبر الله تعالى عن اغترار المشركين بما هم فيه من الإشراك محتجين بالقدر، فمضمون كلامهم أنه لو كان تعالى كارهاً لما فعلنا لأنكره علينا بالعقوبة ولما مكننا منه(١).

وأما القول بأن الإيمان هو المعرفة فقد قالت بهذا القول المرجئة قبله، والمرجئة قد أخذت أقوالها من النصارى واليهود.

وأما القول بفناء الجنة والنار فمصدره الإسماعيلية(٢) والباطنية وأهل الكلام واليهود. يقول ابن أبي(٣) العز يرحمه الله عن الجهم بن صفوان: «وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة وليس له سلفاً قط لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين ولا من أهل السنة... وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، وهو عمدة أهل الكلام المذموم»(٤)، وأهل الكلام المذموم عامتهم لا يرون قطعية شيء من دلالة الكتاب والسنة بل دلالتها كلها عندهم ظنية، فالمتكلمون قد أخذوا

---

(١) تفسير القرآن العظيم، دار السلام، دار الفيحاء، الرياض، دمشق، ٢/٦٢٦.

(٢) الإسماعيلية: هم المنسوبون إلى محمد بن إسماعيل وهو ابن جعفر الصادق، يقولون بالتفسير الباطني، وإن الله عز وجل اختص بالعلم علي بن أبي طالب، ويقولون بكفر من خالف علياً، ويقولون بإمامة الاثني عشر، ويصلون الخمس ويظهرون التنسك والتأله والتهجد والورع ولهم سجدات وصفرة في الوجوه وعمش في العيون من طول البكاء وتأوه على المقتول بكربلاء الحسين بن علي ورهطه رضي الله عنهم ويدفعون زكواتهم وصدقاتهم إلى أئمتهم، ويعتقدون بالعدل والتوحيد والوعيد وإحباط الحسنات من السيئات. انظر الفرق بين الفرق، ص٤٢، الملل والنحل، ١/١٩١، مقالات الإسلاميين، ١/١٠٠، ١٠١، البرهان، ص٨١ ـ ٨٥.

(٣) محمد بن علي بن أبي العز الحنفي ولد سنة ٧٣١هـ وكان عالماً زاهداً، وقد ولي القضاء بدمشق ومصر، اشتغل بالعلوم، وكان ماهراً في دروسه وفتاويه، استفاد من ابن تيمية كثيراً وكان ينقل عنه دون التصريح باسمه حتى تعم الفائدة، فلم يكن متعصباً لمذهبه فقط بل يأخذ الحق حيث يكون، توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر الدرر الكامنة، ٣/١٩٣، شذرات الذهب، ٦/٣٢٦.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص٤٢٠.

علومهم ومصطلحاتهم من الفلاسفة والمناطقة[1] الذين يرجعون في أصولهم إلى المجوس والنصارى واليهود.

وأما القول بأن علم الله حادث فقد اقتبسه الجهم من معبد، ومعبد أخذه من سوسن النصراني، فدل ذلك على مدى تأثر كبار الفرق وأخذهم من الأمم الهالكة، فما بالك بمن جاء بعدها؟.

❀ ❀ ❀

---

(١) عرف ابن سينا المنطق بقوله الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً، هذا باعتبار الرسم، وعرفه أيضاً أنه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة إلى الاعتقاد الحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله، هذا باعتبار فائدته وثمرته، فانظر إلى مدى ثقتهم بالمنطق وجعله الآلة العاصمة من الخطأ. انظر النجاة، لابن سينا، تقديم: محي الدين صبري الكردي، مطبعة السعادة، مصر، ط ٢، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٢٨م ص٣.

المبحث الثالث

موقف الفرق الآتية من المصادر الأساسية

الخوارج ـ الشيعة ـ القدرية ـ المرجئة ـ الجهمية

أولاً: الخوارج:

موقف الخوارج من القرآن الكريم:

إن الخوارج يعظمون القرآن ويطلبون إتباعه ويقولون بحجيته، ولكن عند التحقيق تجدهم لا يطبقون ما فيه. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة»[(١)] فهم قد أقروا بالقرآن وحجيته ولم يفهموه على حقيقته وفق ما فهمه السلف الصالح ومن هنا جاء ضلالهم في إتباعهم للقرآن، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «صاروا يتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير معرفة بمعناه ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن»[(١)] فيتضح أن موقفهم عدم الاحتجاج الصحيح به وهذا مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[(٢)] فوضح الحديث أنهم يقرؤون القرآن ولكن لا يطبقون ما فيه.

موقف الخوارج من السنة:

إن الخوارج كفروا بعض الصحابة رضي الله عنهم بسبب التحكيم، وكفروا

---

(١) الفتاوى، ١٣/٢٠٨، رسالة الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الرسائل الكبرى، مطبعة صبيح، ١٣٨٥هـ، ١/١٥٦،

(٢) سبق تخريجه في صفحة رقم/ ١٢٤.

مرتكب الكبيرة من المسلمين، وكفروا كل من خالفهم ولم ينضم لمعسكرهم على اختلاف بينهم في درجة الكفر (كفر شرك أو كفر نعمة)، وزعموا أن دار مخالفيهم دار كفر يجوز فيها قتل الأطفال والنساء، فالصحابة في زعمهم قد وقعوا في الشرك بعد الاشتراك في الفتنة، فلذا لا يصح أخذ علم الدين عنهم وبذلك ردوا الأحاديث التي رويت عن جمهور الصحابة لقبولهم التحكيم أو الرضى به، أو اتباع أئمة الجور على حسب زعمهم، وبذلك فقد الصحابة عدالتهم وثقتهم في نقل علم الدين عندهم[1]. فلم تكن السنة عندهم مصدراً معتمداً يُحتج به.

موقف الخوارج من الإجماع[1]:

إن الخوارج يعتبرون إجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفتنة، وأما ما بعدها فقالوا: الحجة في إجماع طائفتهم لا غير، لأن العبرة بقول المؤمنين ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم.

ثانياً: الشيعة[2]:

موقف الشيعة من القرآن الكريم:

من المعروف عند الشيعة القول بتحريف القرآن بالزيادة فيه والنقصان، ولذلك لم يعتبروه حجة، والشواهد على ذلك من مصنفاتهم الموثوقة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في الكافي منسوباً إلى جعفر الصادق[3] أنه قال: «إن عندنا لمصحف فاطمة[4] عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة، مصحف فاطمة فيه مثل

(١) التنبيه والرد، ص٦٢ ـ ٩٧، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٨، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٦٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٩ ـ ٥٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ص٢١ ـ ٤٢، البرهان، ٢٠ ـ ٣٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٢٢ ـ ٤٦.

(٢) إن الشيعة يحاولون نفي قولهم بالتحريف في القرآن، وهذا من باب التقية التي هي أصل من أصولهم.

(٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بجعفر الصادق، ولد سنة ٨٣هـ، ورأى بعض الصحابة رضي الله عنهم، وقد زعمت الرافضة أنه أحد أئمتهم الاثني عشر وتكلموا على لسانه بالقبيح بما يوافق نحلتهم، وكان هو يمقتهم ويفضح أسرارهم توفي سنة ١٤٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ٦/ ٥٥٥، ٢٧٠، وفيات الأعيان، ١/ ٣٢٧، ٣٢٨، شذرات الذهب، ١/ ٢٢٠، الجرح والتعديل، ٢/ ٤١٧، الأعلام، ٢/ ١٢٦.

(٤) فاطمة الزهراء: بنت إمام المتقين رسول الله ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن=

قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد»[1] فهم يزعمون أن القرآن لم يجمع كما أنزل إلا عن طريق أئمتهم.

روي عن عن جابر[2] أنه قال: «سمعت أبا جعفر الباقر[3] عليه السلام يقول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده»[4] فلذا لا يعتبر القرآن عند الشيعة مرجعاً يُعتمد عليه.

موقف الشيعة من السنة:

إن موقف الشيعة من السنة يرتبط بموقفهم من الصحابة بعد مبايعتهم للخليفة الأول رضي الله عنهم، إذ أن الشيعة تعتقد أن الله ختم النبوة بمحمد عليه الصلاة والسلام ورد أمر الأمة إلى الأئمة من أهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، وتفويض أمر الخلق إلى الأئمة إلى يوم القيامة، فلذلك عندما بايع الصحابة الخليفة

= هاشم ﷺ، أصغر بنات النبي ﷺ، كان مولدها قبل البعثة بقليل، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه سنة ثنتين من الهجرة فولدت له الحسن والحسين رضي الله عنهما، كانت أحب بنات الرسول عليه الصلاة والسلام له، توفيت سنة ١١من الهجرة. انظر الإصابة، ٤/ ٣٧٧ ـ ٣٨٠، أسد الغابة، ٤/ ٢٠ ـ ٤٢.

(١) رواه الكليني في الكافي، شرح محمد صالح المازنداني، تعليق: أبو الحسن الشعراني، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٤هـ ـ ٥/ ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

(٢) جابر: هو جابر بن يزيد بن الحارث الجُعفي، أبو عبد الله الكوفي من الرافضة، من أكذب الناس، كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا، من الرواة المشهورين عند الشيعة، وهم مختلفون في توثيقه، تركه المحدثون من أهل السنة والجماعة لكذبه. انظر تقريب التهذيب، ص١٣٧، الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧، ٤٩٨، الكاشف في من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ١/ ١٢٢.

(٣) أبو جعفر: هو محمد بن علي بن الحسين بن علي، المعروف بالباقر ولد سنة ٥٧هـ في حياة عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما، روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام مرسلاً، والباقر من أئمة الشيعة الاثنى عشر وهو منهم براء، سُمي بالباقر، من بقر العلم أي شقه فعرف أصله وخفاياه، تعده الإمامية الإمام الخامس من أئمة الشيعة الاثني عشر، مات سنة ١١٤هـ. انظر السير، ٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٩، شذرات الذهب، ١/ ١٤٩، الجرح والتعديل، ٨/ ٢٦، البداية والنهاية، ١٩/ ٣٢١ ـ ٣٢٤.

(٤) الكافي: ٥/ ٣٦٠.

الأول نظرت الشيعة إليهم بالازدراء ووسمتهم بالكفر[1]، فكانت النتيجة هو فقد الثقة في نقلهم[2] وعدم أخذ السنة عن طرقهم.

الإجماع عند الشيعة:

إن الشيعة لا تعتبر بإجماع الأمة إلا إذا كان موافقاً لقول أئمتهم، فالعبرة لقول أئمتهم، أو إمامهم وذلك ما جاء على ألسنة الشيعة أنفسهم حيث يقول سيد مرتضى[3] موضحاً السبب في حجية الإجماع[4]: «لأنا نعلل كون الإجماع حجة بأن العلة فيه اشتماله على قول معصوم قد علم الله سبحانه أنه لا يفعل القبيح وأنه لو انفرد لكان قوله الحجة، وإنما نعني بأن قول الجماعة التي فيها قوله وموافق لها حجة لأجل قوله، لا لشيء يرجع إلى الاجتماع معهم ولا يتعلق بهم»[5]، وبذلك يتضح موقفهم من الإجماع، فهم ينفونه ولا يثبتونه، وأما إذا وافقوا عليه فموافقتهم تكون للإمام وعصمته لا لمجرد إجماع المسلمين.

---

(١) تزعم الجارودية من فرق الشيعة على أن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على كون علي بعده إماماً، ولكن الصحابة نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا، وأما الكاملية منهم فزعمت أنهم كفروا بتركهم بيعة علي وكفر علي بتركه قتالهم، فانظر إلى التناقض عندهم. انظر الملل والنحل، ١/٢ ـ ٢١، التنبيه والرد، ص٣٥، الفرق بين الفرق، ص٢٢ ـ ٣٦، ٣٧، التبصير في الدين، ص٢٧، ٢٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٤٥٣، البرهان، ص٦٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٣.

(٢) المعتدلون من الشيعة يقبلون السنة إذا جاءت عن طريق من شايع علياً إذا عاضدها أقوال أئمتهم. يقول النعمان بن منصور: «إن الذي يجب قبوله وتعلمه ونقله من العلم ما جاء عن الأئمة من آل محمد ﷺ لا ما يؤخذ من المنسوبين إلى العلم من العامة والمحدثين والمبتدعين» انظر دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليهم أفضل السلام، نعمان بن محمد المعروف بابن حيون، دار المعارف، القاهرة، ١/٨٤.

(٣) سيد مرتضى علم الهدى: هو علي بن الحسين الموسوي من أئمة الرافضة، يلقب بعدة ألقاب: المرتضى، ذو المجدين، ولد سنة ٣٥٥هـ، وكان يأخذ بمذهب المعتزلة، له عدة مصنفات منها الشافي في الإمامة، الانتصار، المسائل،انظر الأعلام، ٤/٢٧٨، ٢٧٩، وفيات الأعيان، ٣/٣١٣ ـ ٣١٧، لسان الميزان، ٤/٢٢٣، ٢٢٥، ميزان الاعتدال، ٣/١٢٤.

(٤) أوائل المقالات، ص١٥٣.

(٥) الذريعة إلى أصول الشريعة، سيد مرتضى، تحقيق الدكتور: أبو القاسم كرجي، طهران، ١٣٤٦هـ، ٢/٦٠٥.

ثالثاً: القدرية «المعتزلة»:

موقف القدرية من القرآن الكريم:

إن القرآن عند القدرية من جملة الدلائل، ولكنهم يروون الحكم القاطع والدلالة الصحيحة في العقل لأنه هو الذي يوصل إلى برد اليقين والنتائج الصحيحة على حد زعمهم، يقول الجاحظ[1]: «وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل»[2] ولهذا عندهم[3] أنواع الدلالات أربع: حجة العقل ـ الكتاب ـ السنة ـ الإجماع، فالقدرية يقدمون العقل على القرآن والسنة، وهذا دليل على قناعتهم بأن الاعتماد على العقل أقوى وأولى من الاعتماد على الشرع الذي لا تفيد نصوصه عندهم يقيناً ولا علماً جازماً، فهم يمجدون العقل ويعتقدون إنما توصل الناس إلى معرفة الله وإدراك حكمته بالعقل حتى أن إبراهيم النظام يقول: «وإن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار»[4] فحمَّلوا العقل معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع، ومن هنا يظهر مدى مكانة القرآن عندهم، فإذا كان العقل هو المصدر المؤله فماذا يعني عندهم القرآن إذن؟ إلا الظن وعدم اليقين.

موقف القدرية من السنة:

إن النسة النبوية عند المعتزلة أحد الأدلة الشرعية على أن تكون خاضعة للعقل، فهو الذي يستحسن ما يراه حسناً ويستقبح ما يراه قبيحاً[5]، والمعروف

---

(١) الجاحظ عمرو بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ البصري المعتزلي، متبحر ذو فنون عديدة، كان بحراً في علمه، عاش على ما يزيد على تسعين سنة، أخذ عن القاضي أبي يوسف، كان ماجناً قليل الدين وقد اغتر أتباعه بحسن بيانه ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله من تسميتهم إياه إنساناً، له مصنفات منها: حيل اللصوص، غش الصناعات، النواميس، الفتيا، توفي سنة ٢٥٥هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ١٤٠ ـ ١٤٤، السير، ١١/ ٥٢٦ ـ ٥٣٠، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٤٧، لسان الميزان، ٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

(٢) رسالة التربيع والتدوير، الجاحظ، تحقيق: شارل بلات، دمشق ص١٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. تحقيق الدكتور، عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص٨٨.

(٤) تأويل مختلف الحديث، بيروت، ١٩٩٣م، ص٤٣.

(٥) الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٠، ٤١، البرهان، ص٥٥، ٥٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٦، ٥٧.

عنهم إنكارهم لكثير من مرويات الصحابة والتابعين لاعتقادهم بفسق بعضهم، بل يتشدّد بعضهم ويجوِّز احتمال الكذب في السنة بنوعيها المتواتر والآحاد، وعلى ذلك لا يصح العمل بموجبها ولا القيام بمقتضاها. يقول النظام «والخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها يجوز أن يقع كذباً»(١) فإذا جاز الكذب عندهم في الخبر المتواتر، فجوازه في الآحاد أولى عندهم، إلا أن معظم القدرية ترد خبر الآحاد دون المتواتر إلا إذا عارض قواعدهم وأصولهم يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والمعتزلة أيضاً تفسق من الصحابة والتابعين طوائف وتطعن في كثير منهم، وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم»(٢).

موقف القدرية من الإجماع:

إن المعتزلة بجميع فرقها ترد الإجماع، وأما ما روي عنهم بقبوله فهو من باب التمويه(٣) والتضليل، فالقاضي عبد الجبار(٤) يقر بحجة الإجماع، ولكن الإجماع عنده بخلاف إجماع أهل السنة والجماعة وهو ما أجمعت عليه الأمة، بل الإجماع عنده لا يرتبط بالعدد بقدر ما يرتبط بطاعة الله، فهو عنده ينطبق حتى على الفرد الواحد(٥)، مع أن الحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى دليل أن الواحد لا يمكن أن يكون إجماعاً، فالإجماع عنده والحجة تكون بقول الإمام المعصوم عنده ولا بد أن يكون من المعتزلة أنفسهم، فهنا يظهر تداخل الشيعة والمعتزلة مع بعضها البعض، فإن موقف المعتزلة من الإجماع في غاية الوضوح حيث إن النظام كان أول من رد الإجماع في الأمة، وجوّز إجماع الأمة في جميع الأعصار على

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٠٣، ١٠٤، الملل والنحل، ١/ ٦٧، ٧٢، ٧٤.
(٢) الفتاوى، ٤/ ١٥٤.
(٣) فضائل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص٦٨٦.
(٤) هو القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد آبادي، تلقبه المعتزلة قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه، كان شافعياً على مذهب الأشاعرة ثم تحول إلى الاعتزال، له مؤلفات تشكل أهمية كبرى في الفكر الاعتزالي منها: تثبت دلائل النبوة، العمد، المغني، تنزيه القرآن عن المطاعن، شرح الأصول الخمسة. انظر تاريخ بغداد، ١١/ ١١٣ ـ ١١٥، ميزان الاعتدال، ٢/ ٩١، طبقات الشافعية ٣/ ٢١٩، ٢٢٠، معجم المؤلفين، ٥/ ٧٨، لسان الميزان، ٣/ ٣٨٦ ـ ٤١٣.
(٥) فضل الاعتزال ص١٨٦، ويقصد بطاعة الله أنفسهم فقط.

الخطأ، وفي الواقع هو الذي وقع في الخطأ وليس إجماع المسلمين، فقد خالف إجماع الأمة في كثير من الأمور[١].

رابعاً: المرجئة:

موقف المرجئة من القرآن الكريم:

إن المرجئة تقدم العقل على النص؛ فعندهم العقل أساس لمعرفة العقيدة[٢]، فهو يعولون على معقولاتهم ويعرضون عن نصوص الكتاب والسنة، أو يجعلونها تابعة خاضعة لما ظنوه معقولاً، وجعلوا العقل أساس المنهج وقاعدته التي ينطلق منها، وذلك دفعهم إلى أن يعدوا العقل أساساً لفهم النصوص الشرعية ففسروها على حسب ما يفهمه العقل، وحكموه في كل شيء، فعندما يجدون من الأدلة ما يعارض معقولاتهم يجعلون العقل هو الفيصل فيها، فيؤولون النصوص التي لا تتفق مع ما يتوصلون إليه بآرائهم وعقولهم حتى صار التأويل طريقاً ومنهجاً لهم.
يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وإن المتكلمين يعتنقون الآراء التي يذهبون إليها بعقولهم ثم ينظرون في كتاب الله، فإذا وجدوه ينقض ما قاسوا ويبطل ما أسسوا، طلبوا له التأويلات المستكرهة والمخارج البعيدة، وجعلوه عويصاً وألغازاً، وإن كانوا لم يقدروا من تلك الحيل على ما يصح في النظر ولا في اللغة[٣].

موقف المرجئة من السنة:

يرون أن الخبر المتواتر يفيد العلم واليقين، أما الأحاديث الأحادية فإنها ظنية لا تُرفع إلى درجة اليقين[٤]، وفي الحقيقة إن موقفهم حتى مع الأحاديث المتواترة ليس ثابتاً، فعندهم وجوب عدم معارضة النص للعقل فلو صدف وخالف النص العقل أو الأصول المؤسسة عندهم فعند ذلك يلجؤون إلى التأويل ولي النصوص حتى يصلون إلى ما يريدون.

---

(١) انظر تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٨، ١٩.
(٢) تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، الدكتور: عاطف العراقي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٣م، ص٣٨.
(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٥.
(٤) الصواعق المرسلة، ٣/١٠٣٦، ١٠٣٧.

موقف المرجئة من الإجماع:

إن المرجئة توافق على الإجماع بشرط ألا يتناقض ذلك مع أصولها وأسسها[(١)].

خامساً: الجهمية:

موقف الجهمية من القرآن الكريم:

إن موقف الجهمية هو نفس موقف المرجئة من تقديم العقل على النقل، وجعل العقل هو الأساس والمعتمد، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وتزعم الجهمية ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته وأنه مستوٍ على العرش»[(٢)].

موقف الجهمية من السنة:

إن المتواتر يفيد اليقين، أما الأحاديث الأحادية فهي ظنية لا تفيد العلم مطلقاً، وموقفهم يتضح فيه التناقض حيث يردون حتى المتواتر، إذا لم يوافق قواعدهم[(٣)].

موقف الجهمية من الإجماع:

إن كثيراً من أهل السنة والجماعة قد أجمعوا على تكفير المعطلة الجهمية وبذلك يستحيل أن تأخذ الجهمية بإجماع المسلمين[(٤)].

❁ ❁ ❁

---

(١) الصواعق المرسلة ٣/١٠٣٦ ـ ١٠١٧.

(٢) قاعدة في المعجزات والكرامات ضمن مجموعة الرسائل والمسائل ص١٨، ١٩.

(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد بن حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٧هـ، ص٤٤١.

(٤) إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية، عدة رسائل، تحقيق: عبد العزيز عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

الفصل الثاني

منهج الاستدلال وبيان خلل أهل الأهواء والبدع

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

المبحث الأول

منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

إن المنهج الحق هو منهج أهل السنة والجماعة لكونه يقوم على أسس وقواعد متينة، ومن تلك الأسس والقواعد:

الأساس الأول: تحكيم الكتاب والسنة الصحيحة.

إنّ منهج أهل السنة والجماعة يقوم على تحكيم الكتاب والسنة الصحيحة في كل قضية من قضايا العقيدة، والاعتصام بهما، وحصر التلقي في أحكام الدين فيهما، وأن لا يردا ولا يعارضا بشيء من التأويل أو القياس أو الرأي أو العقل(١)، متمسكين بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء]. فالرد إلى الله أي إلى كتابه، والردّ إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ما دام حياً، فإذا مات فإلى سنته، فمن لم ير هذا اختل إيمانه لقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، لذا فإن السلف لا ينفكون عن قول الرسول عليه الصلاة والسلام «فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»(٢) فهم رضوان الله عليهم يتبعون ولا يبتدعون، فكانوا من الناجين من الضلالات والخرافات لاعتمادهم على مصادر الوحي اليقيني لا على الهوى، والظن، والتأويل، أو القياس والعقل، فهم يحتجون بالقرآن والسنة ولا يفرقون بينهما خلافاً لأهل البدع.

---

(١) الفتاوى، ٣/١٥٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ١٣/٢٣، ٢٩، ٦/٦٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٦/٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٥.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/٢١٧، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/٧٣، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ٥/٢٤٩ ـ ٤٥١.

الأساس الثاني: وجوب الرجوع عند الاختلاف والتنازع إلى الكتاب والسنة:

إن أهل السنة والجماعة يراعون قواعد الاستدلال فيوفقون بين المتشابه[1] والمحكم، والوعد والوعيد، والنفي والإثبات، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والمتواتر[2] والآحاد[3]، فكلاهما يفيد اليقين عندهم، فالسلف يجمعون بين أطراف الأدلة بأن يرجعوا إلى القرآن كله وإلى السنة كلها قبل تقرير أي حكم أو مسألة، لذا نراهم سالمين من الوقوع[4] في الخطأ والزلل، بخلاف باقي الفرق الذين يأخذون ببعض النصوص ويتركون البعض الآخر، فمثلاً نصوص الوعد والوعيد قد جمع السلف بينها، بينما نجد الخوارج والعتزلة أخذوا بنصوص الوعيد وتركوا الوعد فكفّروا مرتكب الكبيرة وأخرجوه من الإيمان، والمرجئة أخذت بالوعد وتركت الوعيد فجعلت الفساق والأولياء في درجة واحدة، والجهمية عندما أخذت بنصوص النفي عطلت الباري عن الأسماء والصفات، والمشبهة عندهما أخذت بنصوص الإثبات وأهملت النفي جعلت الخالق كالمخلوق، وهكذا تجد هذا الداء عند جميع الفرق والمذاهب المخالفة لمنهج السلف القويم.

الأساس الثالث: الاعتماد على تفسير النصوص بالمأثور:

إن أهل السنة والجماعة يعتمدون على تفسير القرآن والسنة بالمأثور من أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأقوال الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، لأنهم عاشروا التنزيل وفهموه، وعنهم أخذ التابعون بإحسان، فهم يسيرون على هذا

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص٥١٥، ٥١٦، التمهيد لابن عبد البر، ٧/ ١٣٨.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، اختصار الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) إن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين إذا جُزم بصدقه جزماً لا يبقى معه شك. انظر مختصر الصواعق المرسلة، ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٤) الحجة في بيان المحجة، الأصبهاني، تحقيق الدكتور: محمد ربيع المدخلي، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ٢/ ٧١، الإيمان، لابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢١٠ ـ ٢١٨، الفتاوى، ٨/ ٢٧٠، ٢٧١، ١١/ ٦٤٦ ـ ٦٤٩، مدارج السالكين، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤.

النهج القويم ويبتعدون عن الضلال المبين، لعلمهم أن محمداً ﷺ تركهم عى المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك[١]، والمحجة البيضاء تتضح بتفسير القرآن بالقرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان كما شهد لهم الله عز وجل والرسول عليه الصلاة والسلام، فقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال الرسول عليه الصلاة والسلام «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم إن بعدهم قوماً يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن»[٢] فوضح الحديث أفضلية السابقين عن اللاحقين والمتقدمين عن المتأخرين، فلذلك عض السلف بالنواجذ على أقوالهم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «مذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف.. فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم ﷺ ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة»[٣].

الأساس الرابع: عدم استخدام قياس الشاهد على الغائب:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون بالغيب ويستسلمون له[٤] حتى يتمثل فيهم التُقى والهدى الذي وصف الله به عباده المؤمنين بقوله: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة] فالغيب[٥] من خصائصه لا يعلمه إلا الله فهو له سبحانه وتعالى، فلذا كان البحث عنه عند غيره نوع من العبث وتضييع للوقت، ومدُعيه لا

(١) السنة لابن أبي عاصم. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ٢٦/١، وقال الألباني: حديث صحيح.

(٢) البخاري كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، ١٩٧/٥، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله عنهم، ٨٤/١٦، ٨٥.

(٣) منهاج السنة، طبعة بولاق، ٢٥٦/١.

(٤) المدخل لدراسة العقيدة، البريكان، ص٤٩.

(٥) لا يعني ذلك أن قضايا العقيدة كلها غيبية أو غيب لا تدركه الحواس والعقول، حيث إن الغيب أنواع: مقيد ونسبي، ومطلق، فالمقيد: هو ما أذن الله كوناً وقدراً بكشفه سواء لعموم الناس أو لبعضهم، أما الغيب النسبي: هو ما كان غيبياً بالنسبة لبعض الناس دون غيرهم، وأما الغيب المطلق: هو ما لا يسع أحد العلم به لانقطاع أسباب العلم به، وهو لله سبحانه وتعالى. انظر المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٥٥.

شك في كذبه، واعتقاد علم الغيب[1] لغير الله كفر مخرج عن ملة الإسلام، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] يقول الشاطبي يرحمه الله: «إن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب»[2]، أما أهل البدع فيقيسون الغائب على الشاهد مع أن القاعدة الشرعية أن الله له المثل الأعلى من كل شيء فلا يقاس بغيره ولا يقاس به غيره»[3].

وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فوقعوا في الأخطاء الجسيمة حيث قالوا في الصفات بمقاييس عقلية، ومن ذلك قولهم: «إن الجسم لا يخلو من الأعراض[4] التي هي الصفات وإن ما لا يخلو من الصفات فهو محدث، لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة ولأجلها التزم جهم التعطيل وفناء الجنة والنار، ومن ذلك قولهم إن اليد والعين والوجه[5] جوارح وأعضاء، والله منزه عن الأعضاء والجوارح، وعليه فليس لله يد ولا عين ولا وجه، فردوا ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ بالأقيسة العقلية[6]، فلذا كان منهج السلف عدم استخدام الأقيسة العقلية في العقيدة[7]. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب

---

(١) من هنا يُعلم كذب الكهنة والعرافين والرمالين وغيرهم من يدعي علم بعض المغيبات، وأما ما يقع موافقاً للقدر من أخبارهم فهو ما استُرق من السمع من السماء، لا لأنهم يعلمون الغيب.

(٢) الاعتصام، ٢/٣١٨.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/٢٩.

(٤) الأعراض: جمع عرض ومعناه لغة: الظهور والبروز، قال الجوهري عرض له أمر كذا يعرض: أي ظهر، وعرضت عليه أمر كذا: أي أظهرته وأبرزته إليه، وعند المتكلمين: العرض ضد الجوهر لأن الجوهر ما يقوم بذاته، ولا يفتقر إلى غيره ليقوم به، فالجسم جوهر يقوم بذاته، وأما اللون فهو عرض لأنه لا قيام له إلا بالجسم. انظر الصحاح، ٣/١٠٨٢، أصول الدين للبغدادي، طبعة دار الكتاب، ١٤٠٠هـ، ص٣٧.

(٥) إن مذهب أهل السنة والجماعة إثبات اليد والعين والوجه لله سبحانه وتعالى كما جاءت في الكتاب والسنة بدون تأويل ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف. انظر قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، ص٦٤، ٦٥.

(٦) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ٤/٣٩.

(٧) الفتاوى، ٧/٣٩٢.

رسول الله ﷺ والاقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة.. وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، وإنما هو الاتباع وترك الهوى»[1].

الأساس الخامس: مجانبة السلف للمصطلحات البدعية:

إن السلف رحمهم الله يتورعون عن استخدام الألفاظ المحدثة لكونها من مقالات الفلاسفة والمبتدعين، لذا يقول الإمام مالك[2] يرحمه الله: «من طلب الدين بالكلام تزندق»[3] ولأن الألفاظ المجملة المبتدعة تحتمل معاني متعددة ويكون فيها اشتباه والتباس كما قال ابن القيم يرحمه الله عنها: «فبما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علماً ما فيها من الباطل، لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها، فإن البدعة لو كانت باطلاً محضاً لما قبلت، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها، ولو كانت حقاً محضاً لم تكن بدعة وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل على حق وباطل ويلتبس فيها الحق بالباطل كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة] فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر»[4].

ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله أيضاً: «فإن هؤلاء عبروا عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر، فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفياً باطلاً، نفاه الشرع والعقل، وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في

---

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، إدارة الطباعة، القاهرة، ط١، ص١٩.

(٢) الإمام مالك: هو أبو عبد الله، مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، ولد في المدينة ما بين ٩٠ - ٩٧هـ، والأرجح ٩٣هـ، كان متحرياً في تلقي العلم وسماع الحديث والفتوى، من شيوخه: ربيعة الرأي والزهري ونافع مولى ابن عمر، ينسب إليه المذهب المالكي، وله مؤلفات: الموطأ، رسالة في القدر، الرد على القدرية، كتاب المناسك توفي سنة ١٧٩هـ، ودفن بالبقيع وعمره ٨٦ سنة. انظر الجرح والتعديل، ١/ ٢٨، السير، ٨/ ١٣٠ - ١٣٥.

(٣) الإبانة الكبرى، ٢/ ٥٣٨.

(٤) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٢٥ - ٩٢٧.

لغة العرب على باطل، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل، فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا: إنه لم يفهم مرادنا، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهه... وكثير من أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث معان، وهو: واحد في ذاته لا قسيم له، أو لا جزء له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ، وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول، وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أُمر به يتضمن الحق الذي في هذا الكلام وزيادة أخرى، فهذا من الكلام الذي لُبس فيه الحق بالباطل وكتم الحق»[1]، فلذا كان منهج أهل السنة والجماعة ترك استخدام الألفاظ المجملة مع مجانبة الجدال والخصومات لأهل البدع[2]، وقد جاء على ألسنة أهل السنة أقوال عديدة في التحذير من مجالسة أهل الأهواء والبدع ومناقشتهم، ومنها على سبيل المثال قول الإمام أحمد يرحمه الله: «فالله الله معشر المسلمين ألا يحملن أحداً منكم حسن ظنه بنفسه وما عهد من معرفته بصحة مذهبه، على المخاطرة بدينه في مجالسة أهل الأهواء، فيقول: أداخله لأناظره أو لاستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب وأحرق منه للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم، فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة وخفي المكر، ودقيق الكفر، حتى صبوا إليهم»[3].

وأما ما جاء على ألسنة بعض السلف من استخدام المصطلحات البدعية فإن ذلك كان لضرورة الرد على الخصم بنفس الأسلوب الذي يستدل به الخصم في إثبات مذهبه واعتقاده، وهذا خاص في الرد فقط، أما النقل من الكتاب والسنة فهو الأصل في إثبات المعتقد والإيمان، ولقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله هذه النقطة بقوله: «فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ كما تسلكه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، دار الكنوز، ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٦.
(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ٣/ ٤٧١، ٤٧٢.
(٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، تحقيق: عبد الإله بن سليمان بن سالم الأحمدي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ٢/ ٣٩٨ ـ ٤١٤.

المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة[1] وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإن لم يكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفاً من التشبه بهم في الثياب، وأما إذا كان الكلام مع من قد يتقيد بالشريعة فإنه يقال له: إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة وفي كل منهما تلبيس وإيهام، فلا بد من الاستفسار والاستفصال، أو الامتناع عن إطلاق كلا الأمرين في النفي والإثبات»[2].

فكلامه رحمه الله واضح؛ فليس المقصود بناء العقيدة باستخدام اصطلاحاتهم، وإنما المقصود الرد على المخالفين حيث لا يمكن الرد إلا بهذا الأسلوب، وأما إذا تيقن السلف من معاني الاصطلاحات وأنها لا تنافي الدين الصحيح فيمكن استخدامها أيضاً عند الحاجة كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة لمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة»[3]، وبهذا نفند شبهة أهل الأهواء الذين يفترون على أهل السنة والجماعة بقوله: إنهم يناهضون ممن يستخدم هذه المصطلحات ثم يستخدمونها.

الأساس السادس: عدم اعتقاد التعارض بين النقل والعقل:

إن الذي عليه أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح دائماً موافق للنقل

---

(١) العلة: لغة أمر يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف. والعلة عند الأصوليين: المعرف للحكم، أو المؤثر الأول بذاته بإذن الله، والعلة عند الصوفيين: تنبيه الحق لعبده بسبب وبغير سبب، والعلة عند المتكلمين، ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان: الأولى ما تقوم به الماهية من أجزائها وتسمى علة الماهية، الثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقدمة بأجزائها بالوجوب الخارجي، وتسمى علة الوجوب. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٢٢، ٥٢٣، الكليات، ص٥٩٩ ـ ٦٥٦.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، مطبعة دار الكتب، ١/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٣٠٦.

الصحيح لا يخالفه قط، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحيرات العقول ولا تخبر بمحالات العقول[١]، فعند توهم التعارض يقدمون الشرع، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل، فإن الشرع ثابت كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمنا بعقولنا أم لم نعلمه، فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به... ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً»[٢]. وقال أيضاً: «فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، ليس موقوفاً على وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحق من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم، تابع له ليس مؤثراً فيه»[٣]. فلذلك يعلم أهل السنة والجماعة أن القول بمعارضة العقل للنقل هو قول محدث مبتدع، لم يكن معروفاً في القرون المفضلة، إنما حدث في أواخر عصر التابعين حيث ابتدعه علماء الكلام الذين تأثروا بالفلاسفة الذين لا يؤمنون بما جاءت به الرسل أصلاً[٣].

الأساس السابع: رفضهم التأويل المذموم:

إن أهل السنة والجماعة يرفضون التأويل المذموم[٤] الذي هو في حقيقته

---

(١) درء تعارض العقل، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ٥/٢٩٧، الفتاوى، ١٧/ ٤٤٣، ٤٤٤.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٨٩.

(٣) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٨٨، ٥/٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) الصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة لابن القيم، تحقيق الدكتور: أحمد بن عطية الزهراني والدكتور، علي بن ناصر الفقيهي، المملكة العربية السعودية، ١/٧٧ - ٩٣، التأويل خطورته وآثاره، الدكتور: عمر الأشقر، دار النفائس، عمان - الأردن، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتماله المرجوح، حيث إن القاعدة عندهم أن الأصل في الكلام دلالته على مراد المتكلم، فعندهم مراد المتكلم، إنما يكون في نفسه ولا يعرف إلا بالألفاظ الدالة عليه والأصل في كلامه وألفاظه أن يكون دالاً على ما في نفسه من المعاني، وليس لهم طريق لمعرفة مراده غير كلامه وألفاظه، ولهذا إذا أراد المتكلم بيان ما في نفسه وكان المخاطب يمكنه إدراك مراده بإحساسه أو عقله بأن تكون المعاني المراد بيانها مشهودة عند المخاطب أو معقولة له، لم يحتج المخاطب إلا إلى معرفة لغة المتكلم، ألفاظها وتراكيبها[1]، فلذا كان الأخذ بالقرآن والسنة مع تأويل النصوص وصرفها عن معانيها الحقيقية بتأويلات فاسدة ليس من منهج السلف، بل إنه منهج أهل البدع والكلام والجدل الذين وضعوا لأنفسهم منهجاً يسيرون عليه، وهو في الحقيقة تحريف للنصوص عن ظاهرها وتحميلها ما لا تُحمل، وذلك من القواعد الأساسية عندهم.

وكل نص أوهم التشبيها أوّله أو فوِّض ورم تنزيها[2]

ولذا نجد أن أهل السنة والجماعة لا يقعون في الأخطاء بعكس أهل البدع والأهواء. يقول ابن رجب[3] يرحمه الله: «فأما الدخول على ذلك في كلام المتكلمين أو الفلاسفة فشر محض وقل من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ في بعض أوضارهم[4]، كما قال أحمد: لا يخلو من نظر في الكلام أن يتجهم، وكان هو وغيره من أئمة السلف يحذرون من أهل الكلام، وإن ذبوا عن السنة»[5] فالتحذير من أهل الكلام يشمل أيضاً التحذير من طريقتهم وهو أخذهم بالتأويل والتحريف.

---

(١) الفتاوى، ٥/ ٣٤٦، ٣٤٧، الصواعق المرسلة، ١/ ٢٠٢.

(٢) جوهرة التوحيد، ص٩١.

(٣) الحافظ عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب، وسمي رجباً لأنه ولد فيه، ولقبه زين الدين، الحافظ، العمدة، المحدث، الفقيه، الزاهد، القدوة، ولد سنة ٧٠٦هـ وقيل ٧٣٦هـ، له عدة مؤلفات منها أحكام الخواتم وما يتعلق بها، اختيار الأولى في شرح اختصار الملأ الأعلى، استنشاق نسيم الأنس من نفحات رياض القدس، جامع العلوم والحكم، توفي سنة ٧٩٥هـ. انظر الدرر الكامنة، ٤/٤٢٨، ٤٢٩، شذرات الذهب، ص٣٤٠، الأعلام، ٣/ ٢٩٥، معجم المؤلفين، ٥/ ١١٨.

(٤) الوضر: الدرن والدنس والجمع أوضار. انظر الصحاح، ٢/ ٨٤٦، ترتيب القاموس، ٤/ ٥٦٢.

(٥) فضل علم السلف على علم الخلف، عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، إدارة الطباعة المنيرية، ط ٣، ١٤٠٤هـ، ص٣٢، ٣٣.

الأساس الثامن: عناية السلف بالأسانيد وثقه الرجال وعدالتهم:

إن أهل السنة والجماعة يعتبرون أن الحجة لا تقوم إلا بالسنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بنقل العدول ولذلك اعتنى أئمة أهل السنة والجماعة بالحديث النبوي لحد لا يستطيع أن يصف الإنسان ما قاموا به من جهد عظيم، ومنها على وجه المثال لا الحصر:

١ - الحرص على تبليغ سنة الرسول عليه الصلاة والسلام في الآفاق.

٢ - الاهتمام بطلبة السنة وتقديرهم.

٣ - التثبت في قبول السنة، حتى إن بعض الصحابة لم يقبل من السنة إلا ما قام عليها شاهد عدل.

٤ - حرص علماء الأمة في سائر عصورها على جمع السنة والتثبت في قبولها.

٥ - التثبت في أحوال نقلة الحديث ومعرفة أحوالهم.

٦ - تدوين علم الجرح والتعديل[١].

٧ - التأليف والجمع لعلل الحديث والكلام عليها.

٨ - التأليف لتمييز الحديث المقبول من المردود.

٩ - تدوين القواعد التي يُعرف بها ما يقبل أو يرد من الحديث.

١٠ - تدوين تراجم الرواة وبحث ما يتعلق بهم من مبهمات الأسماء مختلفها والكنى والمقدم والمؤخر والأقران[١].

فلذا فإن السنة النبوية التي بين أيدينا في جوامعها قد بلغت على أيدي علماء الأمة من الإتقان والحفظ والعناية ما يدل على أنها باقية كما هي، كما سُمعت من رسول الله ﷺ، فكان اهتمام السلف بالأسانيد من أعظم الأسباب لحفظها وعدم التشكيك فيها. يقول الإمام مالك يرحمه الله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٢]. فلذا فإن أهل السنة والجماعة يتميزون بشدة الانتقاء والتحري والانتقاد للرجال وحالهم، وهذا معناه التحقق من حال الراوي والكشف الدقيق عمن يؤخذ عنه الحديث. . .

(١) المدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية، ص٢٥، ٢٦.

(٢) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، عن مالك وابن المبارك وغيرهما، ص٤٠٣ - ٤١٦، وابن عبد البر في الانتقاء ص١٦.

ومن ذلك أن لا يكون مبتدعاً[1] أو صاحب هوى لأنه ذلك جرحاً في عقيدته وهذا يوجب رد الرواية عند العلماء، فالسلف لا يأخذون الحديث من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ، ولا من سفيه، ولا من شيخ له فضل وصلاح عبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث[2]، فكل هذه الأمور توضح وتظهر مدى تحري أهل السنة والجماعة واهتمامهم بالسنة وعلومها والتجرد والأمانة في نقلها، فلم يوجد أناس مثلهم في الأمة يحتذون حذوهم في أي علم من العلوم.

وهناك أسس يعتمد عليها أهل السنة ولا يتجاوزونها حيث يعتقدون أن هذه الشريعة هي دين الحق الذي ارتضاه لخلقه إلى يوم القيامة، فهي خاتمة الشرائع لا تنسخ بشريعة بعدها، كما أن محمداً ﷺ هو خاتم الأنبياء، وهذا يقتضي أن تكون هذه الشريعة مكتملة وافية بما يحتاجة الناس في حياتهم ومعادهم، فلذا فهم يردون كل ما خالف الدين والشريعة، ويسدون ذرائع الإحداث في الدين مع الأمر

(١) الرواية عن أهل البدع: اختلف العلماء في ذلك إلى أقوال بحسب نوع البدعة، يقول ابن حجر يرحمه الله: «أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها ويفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل يرد مطلقاً، وقيل يُقبل مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية، أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، والرأي الثالث هو أرجح الأقوال وهو ما ذهب إليه أكثر السلف».
انظر مقدمة فتح الباري ص١٣٥، الكفاية في علم الرواية للخطيب، ص١٩٤، علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٠٣، ١٠٤، الاقتراح، لابن دقيق العيد، ص٥٨، ٥٩، الموعظة للذهبي، ص٨٥، ٨٦، اختصار علوم الحديث لابن كثير على شرحه المسمى الباعث الحثيث، لأحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٩٥ ـ ١٠١، الإيمان لابن تيمية، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص٣٦٩، منهاج السنة، طبعة الإمام، ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) التمهيد لابن عبد البر، ١/ ٦٨، الانتقاء، ١٦، ١٧.

بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن خلال عرض منهج السلف يتضح أن منهجهم يقوم على اليقين والعلم الشرعي والسلامة من الخلط والاضطراب، حيث إن قواعدهم ثابتة راسخة ثبوت الجبال الراسيات[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر كتاب منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين، هشام إسماعيل الصيني، المنتدى الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ، وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة، عبد القادر عبد العزيز، دار الإخلاء، الدمام، ط١، ١٤١٢هـ.

المبحث الثاني

منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع

إن منهج الاستدلال عنه أهل الأهواء والبدع يقوم على الأسس التالية:

الأساس الأول: عدم حصر الاستدلال على الدليل الشرعي:

إن أهل الأهواء والبدع لا يحصرون الاستدلال على الدليل الشرعي في العقيدة الإسلامية، وهي توقيفية، فإنهم يستدلون بالعقليات والأوهام[1]، الظنون، الذوق، إيحاء الشياطين، آراء الرجال، الفلسفات، الروايات الضعيفة وما لا أصل له، وغير ذلك من المصادر المحرفه، فكل فرقة من الفرق الضالة تؤصل أقوالها وقواعدها بطريقتها الخاصة وأهوائها الفاسدة، يقول ابن القيم يرحمه الله: «وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما تتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأوّلوه وما يخالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه، ولما أصلت الرافضة عداوة الصحابة ردّوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه، ولمّا أصّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحداً ولا يرى بالأبصار ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه ولا له صفة تقوم به، أولوا كل ما خالف ما أصلوه، ولما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال العباد ولم يقدرها عليهم أولوا كل من خالف أصولهم، ولما أصلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبداً، أولوا كل ما خالف نصوصهم، ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم، ولما أصلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل»[2].

---

(١) هذا الأمر تتميز به جميع الفرق الضالة حيث يطعنون بالأدلة الشرعية ويزعمون أن أوهامهم ومعقولاتهم قطعية. انظر أساس التقديس للرازي، ص١٨٢.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان به، فلما حدث في الأمة من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق شيعاً، صار عمدتهم في الباطن ليس على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول ﷺ وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه؟ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتها، ولا يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن وليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه من الاحتجاج بها»[١] فكل فرقة من الفرق لا تألو جهداً في الإعراض عن نصوص الوحي والاستبدال بما يحلو لها من الأدلة السابقة.

الأساس الثاني: عدم مراعاة قواعد الاستدلال:

إن أهل الأهواء والبدع يتميزون عادة بالجهل وعدم التمييز بين قواعد الاستدلال، فلا يفرقون بني المحكم والمتشابه، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والنفي والإثبات، فلذا يجعلون عقولهم القاصرة هي الفارق بين هذه الأمور يقول الإمام أبو محمد اليمني واصفاً أهل البدع وطريقتهم في الاستدلال بالنصوص: «ووهموا به على أهل السنة والجماعة من أقاويلهم الفاسدة وتأويلاتهم الباردة تلبيساً منهم على حائر فكر ضعيف لب ليتبعهم، حتى استغروا كثيراً ممن جهل أمرهم، وشككوا عليهم دينهم، بما ألقوا إليهم من مشكل القرآن على غير إشكاله ومتشابهه على ظاهره، وظاهره على متشابهة، وضربوا عليهم القرآن بعضه ببعض، واحتجوا بالمنسوخ على أنه محكم، وبالناسخ على أنه منسوخ، وبالعام على أنه خاص، والخاص على أنه عام، وبآخر الآية دون أولها، وبأولها دون آخرها، ومعنى آية على آية غيرها، وبغيرها على معناها بجوابها، وتركوا سببها وتسببها، وتركوا جوابها، ولم ينظروا لا ما يفتح القرآن ولا ما يختمه، ولا ما يورده ولا ما يصدره، وادعوا في متشابهه ما أدعاه[٢] المؤمنون في محكمه، وفي

---

(١) الفتاوى، ١٣/٥٨، ٥٩.

(٢) من الأولى عدم استخدام كلمة الادعاء مع أهل السنة والجماعة، لأن الادّعاء غالباً يكون في الكذب.

محكمه ما أدعوه في متشابهه يحرفون الكلم عن مواضعه، ونسوا حظاً مما ذكروا به، وقربوا إليهم ما بعد، وبعدوا عليهم ما قرب، وقبحوا لهم ما حسن، وحسنوا لهم ما قبح، وحرموا عليهم ما أبيح، وأباحوا لهم ما حرم عليهم، واخترعوا لهم في ذلك الأدلة الفاسدة والقياسات الباردة واتبعوا ﴿أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧][١].

وهذا نفسه ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، يريد بذلك أن لا يحكم بما يدل عليه العام والمطلق قبل النظر فيما يخصه ويقيده، ولا يعمل بالقياس قبل النظر في دلالة النصوص هل تدفعه، فإن أكثر خطأ الناس تمسكهم بما يظنونه من دلالة اللفظ والقياس، فالأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثاً يطمئن القلب إليه، وإلا أخطأ من لم يفعل ذلك، وهذا هو الواقع في المتمسكين بالظواهر والأقيسة، ولهذا جعل الأقيسة والاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي ﷺ وأصحابه طريق أهل البدع»[٢] وهذا ما وضحه أهل البدع أنفسهم، يقول القاضي عبد الجبار: «يجب أن يرتب المحكم والمتشابه جميعاً على أدلة العقول»[٣] فأهل البدع يجعلون ما يبتدعون من الألفاظ والمعاني هي الأصل المعقول المحكم الذي يجب اعتقاده والبناء عليه ثم ينظرون في الكتاب والسنة فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه وإلا يقولون: هذه الألفاظ المتشابهة المشكلة، فجعلوا بدعهم المتشابهة أصلاً محكماً، وجعلوا المحكم من كلام الله ورسوله فرعاً متشابهاً مشكلاً[٤]، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن مدى تناقضهم واضطرابهم في الاستدلال: «ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول: إنها لا تعلم بالعقل، يقول نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل، عنده بعقله، فإنها عنده محكمة بينة، وكذلك يقول من

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٤، ٥.
(٢) الفتاوى، ٧/ ٣٩٢.
(٣) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق الدكتور، عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة، ص٧.
(٤) تفسير سورة الإخلاص، لابن تيمية، ضمن الفتاوى، ١٧/٣٠٦، ٣٠٧، درء التعارض، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٧، ٢٧٥،

ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة، ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً، دون ما يثبت أسماءه الحسنى، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة، ومنكر معاد الأبدان وما وصف به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً، ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلاً، دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد، والخائض في القدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد بل ونصوص الأمر والنهي مشكلة»[1].

فانظر إلى مدى تناقض الفرقة الواحدة منهم فيما تأخذه وترده، فما بالك بالفرق الضالة كلها. فضلوا في المنهج والطريق حيث إن المنهج الصحيح الإيمان المطلق بما جاء عن الله ورسوله ﷺ، وهذا الإيمان غير موقوف على فهم المعنى وإدراكه، لأن عقول البشر قاصرة عن إدراك جميع المعاني والإحاطة بها. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن ما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه»[2] فموقف أهل البدع يعلوه الاضطراب في القواعد المتفق عليها عند الأمة، وليس ذلك بغريب، فإن غرضهم الأصلي هو تقديم الهوى والعقل لإثبات ما يريدونه من الأصول.

الأساس الثالث: رد مالاً يوافق أصولهم وأهواءهم من نصوص الشرع:

إن لأهل الأهواء والبدع طريقتين في رد النصوص الشرعية:

طريقة التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل فهم نوعان[3]:

أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

١ ـ أهل الوهم والتخييل يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر، وعن الجنة والنار، بل وعن الملائكة بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله جسم عظيم، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر، لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويتخيلون أن

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/١٦، ١٧.
(٢) الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى، ٣/٤١.
(٣) الفتوى الحموية، لابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، ص٣٦، ٣٧.

الأمر هكذا، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريقة، وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة والإسماعيلية.

٢ ـ وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب الاستعارات وهذه طريقة المتكلمين من المعتزلة والكلابية والكرامية والشيعة وغيرها.

وأما طريقة التجهيل[1]: فهؤلاء أهل التعطيل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

وجميع طرقهم تدل على التناقض والاضطراب، فأهل الوهم والتخييل يجعلون الأنبياء والرسل كاذبين[2] مع كونهم معصومين منه، وأما أهل التحريف فجعلوا الحق هو ما تقوله عقولهم القاصرة، فمفهوم المخالفة أن الأنبياء والرسل بخلافهم، مع إن الحقيقة أن الله عز وجل يختار رسله من خيرة القوم وأفضلهم، وأما طريقة أهل التجهيل فوصفوا أنفسهم بالعلم والمعرفة وجعلوا الأنبياء بخلافهم، فأين زعمهم في اتباع الرسول عليه الصلاة والسلام وكل فريق يصفه بصفة تقلل من شأنه عليه الصلاة والسلام؟ وحقيقة الأمر عندهم هو اتباع أصولهم وقواعدهم، وهذا ما قرره رأس من رؤوسهم بشر المريسي فيقول: «إذا احتجوا

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى، ط المدني، ص٣٦ ـ ٣٨.

(٢) يقول شيخ الإسلام عنهم «وإن كذبوه في كلمة واحدة، أوشكوا في صدقه فيها، امتنع مع ذلك أن يقروا بأنه رسول الله، وإذا لم يقروا بأنه رسول الله، كان احتجاجهم، بما قاله، كاحتجابهم بسائر ما يقوله من ليس من الأنبياء بل من الكذابين، أو من المشكوك في صدقهم». انظر الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق وتعليق الدكتور: علي بن حسن بن ناصر، والدكتور: عبد العزيز إبراهيم العسكر، والدكتور: حمدان محمد الحمدان، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ١/ ١٤٠.

عليكم بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب(١)»(٢).

الأساس الرابع: عدم الاعتماد على تفسير الصحابة والسلف:

إن أهل الأهواء والبدع لا يتحرون أقوال الصحابة والتابعين في تفسير النصوص والآثار، وليس لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم، فهم كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو ما يظنونه من الإجماع(٣) وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف ألبتة، فلا يعتمدون على سنة ولا إجماع السلف وآثارهم، وإنا يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والسنة والآثار فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه»(٤).

---

(١) الصواعق المرسلة، ١٠٣٨/٣.

(٢) من الفرق التي بالغت في رد السنة النبوية فرقة القرآنيين فقد بالغوا في الانحراف فقالوا: «إن العمل بالسنة والنزول عند أحكام النبي ﷺ الواردة في الحديث شرك، وقد أجمعوا على إنكار المعجزة التي هي خرق العادة على يد الرسول ﷺ وأمته من بعده ما عدا معجزة القرآن» مع إن المسلمين من السلف وغيرهم لم يختلفوا في صدور خوارق العادات من النبي ﷺ، ومن جملتها القرآن الكريم، وقد أوصلها بعضهم إلى ما يزيد على ألف خارق. انظر الجواب الصحيح، ٣٩٩/١، القرآنيون، خادم حسين بخش، مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٢٩٥ - ٣٦٣.

(٣) إن بعض أهل الأهواء والبدع ينسبون أقوالهم للسلف ويزعمون حصول الإجماع عليها مثال قول البغدادي: «اتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض» مع إن أهل السنة يبدعون من قال هذا القول، وقال: «واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام» وهذا بدعة عند أهل السنة والجماعة، وقال: «وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها، ولم يجمعوا على ذلك في الحقيقة، وقد حكى إجماعات كثيرة في أمور ينهى السلف عن الخوض فيها ابتداء، فضلاً عن أن يجمعوا عليها. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٤٨ - ٢٨٠، مختصر الصواعق المرسلة، ١٣٦/١ - ١٣٩.

(٤) الفتاوى، ٢٤/١٣، ٢٥، والإيمان، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص١١٤.

ولذا كانت أقوالهم وأصولهم وقواعدهم متضاربة متناحرة لعدم اعتمادهم على اليقين، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالاً»[1] فهم قد تركوا كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام الذي فيه الشفاء والهدى فابتعدوا عن المنهج القويم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وما ينبغي أن يُعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة إذ عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلا الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»[2] ويقول أيضاً: «وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لها، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم ويقولون تفسير القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بلغتهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما مكنهم من التفسيرات المتضمنة بتحريف الكلم عن مواضعه»[3] ولا غرو في ذلك وإمامهم النظام القائل «إن جهة العقل قد تنسخ الأخبار»[4].

الأساس الخامس: الخوض فيما نهى الله عنه، والاستدلال بقياس الغائب على الشاهد:

إن أهل الأهواء والبدع يخوضون فيما نهى الله عنه من نصوص القدر والصفات والسمعيات ونحوها إبتغاءَ للفتنة، ومن أهم أسس منهجهم المراء والجدال والكلام المذموم، مع التجرؤ فيه على أصول الدين ومسائل العقيدة كالكلام في ذات الله وأسمائه وصفاته، والقدر وأمور الآخرة كعذاب القبرة ونعيمه والجنة والنار وغير ذلك من الأمور الغيبية التي لا يجوز الخوض فيها بالعقل والهوى والرأي، لأن ذلك من شأنه أن يقود صاحبه إلى تكذيب القرآن والسنة ومخالفتهما، والخوض والمجادلة بالباطل، وإلى عدم الثبوت على دين، بل يكون الشك والارتياب والتنقل من دين إلى دين والوقوع في العداوة والبغضاء في القلوب. وهذا من منهج أهل الأهواء والبدع[5]، ومن أصولهم الواضحة في منهج

---

(١) الفتاوى، ١٣/ ٢٤، ٢٥، والإيمان، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص١١٤.

(٢) الفتاوى، ٧/ ٢٨٨.

(٣) الفتاوى، ١٧/ ٣٥٥.

(٤) تأويل مختلف الحديث، ط دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص٣٢.

(٥) تبيين كذب المفترى، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص٣٣٣ ـ ٣٥٢.

الاستدلال استخدام قياس الغائب على الشاهد، وهذا منهج منحرف ومعارض لمنهج أهل السنة وللقرآن والسنة، وخاصة أنهم يستعملونه في السمعيات والأسماء والصفات[(١)]، وهذا ما أخبر به الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[(٢)]، «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»[(٣)] فثمرة خوضهم في الدين والتجرء على الغيبيات هو إتباع الهوى والميل عن الحق وتحكيم الرأي والعقل مع نبذ النصوص الشرعية حتى تمثل فيهم قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «يكون أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلبُ بصاحبه فلا يبقى منه مفصل إلا دخله»[(٤)].

يقول الشاطبي في تشبيه الهوى بداء الكلب: «وبيان ذلك أن داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإن أصل الكَلَب واقع بالكلبِ، ثم إذا عض ذلك الكلب أحداً صار مثله، ولم يقدر على الانفصال منه في الغالب إلا بالهلكة، فكذلك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه وإشكاله فقلما يسلم من طائلته، بل إما أن يقع في مذهبه ويصير من شيعته، وإما أن ينبت في قلبه شكاً»[(٥)] وهذا واضح عند أهل الأهواء والبدع حيث لا يستطيعون الانفلات من بدعهم وأهوائهم مع وقوعهم في الحيرة والشك وعدم الثبات.

الأساس السادس: قيام منهجهم على المراء والجدل:

إن أهل الأهواء والبدع يقوم منهجهم على الجدال بالباطل لقولهم بوجوب[(٦)] النظر والاستدلال العقلي، وهذا يجعلهم يلزمون كل مسلم بتعلم علم المنطق حتى يستطيع إقامة البراهين على وجود الله تعالى، ومعنى ذلك أن من لم يتعلم علم المنطق يكون عاجزاً عن إثبات وجود ربه وصحة عقيدته، فلذلك يقولون إن علم

---

(١) التمهيد للباقلاني، ص٣٢، نهاية الإقدام للشهرستاني، ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٠٦. (٣) سبق تخريجه صفحة رقم٤٠.

(٤) رواه أحمد ٤/ ١٠٢، وأبو دا ود، ٤/ ١٩٨، وابن أبي عاصم في السنة، وصححه الألباني، في الجامع الصحيح، ١/ ٧، ٨.

(٥) الاعتصام، دار عمر بن الخطاب، الإسكندرية، ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٦) استحسان الخوض في علم الكلام، لأبي الحسن الأشعري، دار المعارف، الهند، ط٢، ١٣٤٤هـ، بحر الكلام، لأبي المعين النسفي، مطبعة الكردي، القاهرة، ١٩١١م، ص٤ ـ ١٣، النبوات ص٧٦، إغاثة اللهفان، ١/ ١٢٧.

المنطق هو معيار العلم وقانون الإسلام[١] فعندهم أن العلوم اليقينية هي أعلى المطالب والاطلاع على دقائقها والإحاطة بكنه حقائقها لا يمكن إلا بالعلم الموسوم بالمنطق، إذ به يعرف صحتها من سقمها وغثها من سمينها، فلذلك فإن من لا يعرف المنطق لا يستطيع أن يقرأ كتب العقائد عندهم ولا يستطيع أن يفهم عقيدته بدون هذا العلم، فيكون بدونه عامياً مقلداً لا يفقه أصول دينه، وإذا أراد أن يعرف عقيدته من خلال تلك الكتب بدون تعلمه للمنطق فإن ذلك قد يُفضي به إلى الكفر، ويجزمون بأنه لا ينتفع بكلام الله وكلام رسوله ﷺ إلا المجتهد[٢]، وأنه يحرم على غيره أن يطلب الهدى من كلام الله وكلام رسوله ﷺ وكلام أصحابه، وبهذا المنهج القائم أساساً على المنطق اليوناني الذي يقول عنه شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد»[٣]، أخذ أهل البدع يقررون أصول الدين فضلوا وأضلوا واختلفوا وتفرقوا، بدل من أن يؤصلوا ويجتمعوا كما يزعمون.

يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وقد كان يجب على ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر ألا يختلفوا، فما بالهم أكثر الناس اختلافاً، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين، ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم.. ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صفات الله تعالى وفي قدرته وفي نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى»[٤]: ولذلك قام منهجهم على المراء والجدال والخصام وعدم الاستقرار.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ومن حيله ومكايده الكلام الباطل والآراء المتهافته، والخيالات المتناقضة، التي هي زبالة الأذهان ونحاتة الأفكار، والزبد الذي يقذف به القلوب المظلمة المتحيرة التي تعدل الحق بالباطل، والخطأ بالصواب، وقد تقاذفت بها أمواج الشبهات، ورانت عليها غيوم الخيالات، فمركبها القيل والقال والشك والتشكيك وكثرة الجدال، ليس لها حاصل من اليقين

---

(١) معيار العلم، لأبي حامد الغزالي، دار الأندلس، بيروت ط٣، ١٩٨٤م، ص٢٦ ـ ٢٨.

(٢) المجتهد عندهم هو من يعلم المنطق والجدل. انظر الدرر السنية في الأجوبة النجدية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، ط٥، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ١/ ٤٦.

(٣) الرد على المنطقيين، ص٣.

(٤) تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٦، ١٧.

يعول عليه، ولا معتقد مطابق للحق يرجع إليه، يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، فقد اتخذوا لأجل ذلك القرآن مهجوراً، وقالوا من عند أنفسهم فقالوا منكراً من القول وزوراً، فهم في شكهم يعمهون، وفي حيرتهم يترددون، فنبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، واتبعوا ما تلته الشياطين على ألسنة أسلافهم من أهل الضلال فهم إليه يحاكمون، وبه يتخاصمون، فارقوا الدليل واتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل»[1].

الأساس السابع: عدم الاهتمام بالإسناد وعدالة الرجال:

إن أهل الأهواء والبدع على عكس أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، فأهل البدع يعتمدون كثيراً على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوبة على رسول الله ﷺ لعدم التمييز عندهم في ذلك، ويردون الأحاديث الصحيحة[2] لأنهم يعتمدون على أهوائهم وشهواتهم ويجعلون كلام الفلاسفة[3] أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولادها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما أصطلحوا عليه فهو عامي وتطاولوا في اعتمادهم على الفلسفة ورجالهم حتى ادخلوا المذهب الغنوصي[4] وجعلوه فوق العقل والنقل، مع أن حقيقة مذهبهم يؤدي إلى الكفر بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر[5]، فردوا النصوص الثابتة من القرآن والسنة

---

(١) إغاثة اللهفان، دار الحديث، القاهرة، ١/ ١٢٧.

(٢) أهل البدع يردون الأحاديث الصحيحة من خبر الآحاد لزعمهم أنها لا تفيد العلم مطلقاً وإنما تفيد الظن فحسب، سواء حفت به القرائن أم لا، وإلى هذا ذهب المعتزلة والخوارج وقال به الأشاعرة وجماعة من أهل الأصول. انظر تمهيد الأوائل، ص٤٤١، أصول الدين، ص٢٢، مشكل الحديث، لابن فورك، ص٥، أساس التقديس، ص٢١٥.

(٣) فتح الباري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣/ ٢٥٣، إغاثة اللهفان، ٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٢.

(٤) المذهب الغنوصي: يطلق عليه الغنوسيس كلمة يونانية الأصل معناها المعرفة، ثم أخذت بعد ذلك معنى آخر اصطلاحياً وهو التوصل بنوع من الكشف إلى المعارف العليا وتذوق تلك المعارف تذوقاً مباشراً بأن يلقى في النفس، فلا يستند على الاستدلال أو البراهين العقلية. انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ١/ ١٨٦، ١٨٧.

(٥) إغاثة اللهفان، ٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٢.

فالمعتزلة ردت حديث احتجاج آدم وموسى[1]، لقولهم بأن العبد يخلق أفعاله وهذا الحديث يناقضهم ويخذل قولهم فردوه، كذلك رد الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة[2]، وكما ردت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، وكما ردت المعطلة[3] أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق، فوقعوا في الانحراف وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله «وكل من أصل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها فكذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول، فهو أصلهم الذي عليه يعولون وجنتهم التي إليها يرجعون»[4] فلذا كان منهج أهل البدع بخلاف منهج السلف الذي وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله «إن الأحاديث الضعيفة والموضوعة المكذوبة على النبي ﷺ فلا يجوز الاحتجاج بها، بل ولا تجوز روايتها أصلاً إلا لبيان حالتها، وإنما ينبغي الاعراض عنها لأن العقيدة لا تثبت بالأحاديث الضعيفة فضلاً عن الموضوعة، وإن من أعظم أسباب الضلالة والانحراف عن السنة والعقيدة الصحيحة الاحتجاج بالأحاديث والأخبار الضعيفة والمكذوبة وبناء الاعتقاد عليها وبخاصة فيما يتعلق بمباحث الألوهية والصفات ونحوها»[5].

الأساس الثامن: اعتقادهم التعارض بين النقل والعقل:

من المعلوم أن السلف لا يخوضون في المسائل الاعتقادية وخاصة الغيبية

---

(١) البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، ٧/ ٢١٤، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ١٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص٤٦ ـ ٤٨.

(٣) المعطلة: هم الذين يجحدون صفات الله سبحانه، وينكرون قيامها بذاته وينفون ما دلت عليه من صفات الكمال، وبعضهم ينفي الأسماء والصفات كالجهمية، وبعضهم يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة، وبعضهم يثبت بعض الصفات وينفي بعضها كالأشاعرة والماتريدية. انظر مقالات الإسلاميين، ١/ ١٩٩، التبصير، ص١٠٧ ـ ١٠٩، الملل والنحل، ص١٤٢، الفصل، ٣/ ٧.

(٤) شفاء العليل، ١/ ٤٨.

(٥) الوصية الكبرى، لابن تيمية، تحقيق: عثمان ضميرية ومحمد النمر، مكتبة الصديق، الطائف، ص٧٠ ـ ٨٣.

التي لا مجال للعقل فيها، فجعلوا للعقل حداً لا يتجاوزه فمثلاً عند المرور بآيات الصفات لله عز وجل فاستعمالهم العقل هنا هو محاولة استحضار عظمة الله المتصف بهذه الصفات، والتجاوز هو محاولة معرفة كيفية هذه الصفة مما قد ينتج عنه تشبيه لله بخلقه أو تعطيل ذلك بحجة أن ذلك يعني التشبيه، وأهل البدع يعملون عقولهم في هذا التجاوز، فضلوا عن الطريق الصحيح فأصبحوا بين محرف لها أو منكر لها بالكلية والسبب هو جعل العقل وحده هو الحكم فيما لا يمكن إدراكه مع فصله عن الكتاب والسنة فحصل الشك والضلال والانحراف لأصحابه عن المنهج القويم وتبع ذلك التكذيب بمسائل عظيمة من أمور العقيدة، فتقديمهم العقل جعلهم يشعرون بالتعارض والتناقض بين النقل والعقل، فوضعوا قاعدة لهذا المنهج الفاسد وهي قولهم: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر والقواطع العقلية، أو نحو ذلك من العبارات فإما أن يجمع بينهما وهو محال[1]، لأنه جمع بين النقيضين، وأما أن يردا جميعاً، وإما أن يقدم السمع وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض، وأما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما[2]، وبفعلهم هذا وقعوا في الضلال بدلاً من الهدى، وفي الظلام بدلاً من النور، والشك بدلاً من اليقين، والتكذيب بدلاً من التصديق ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن كان له خبرة بحقيقة هذا الباب تبين له أن جميع المقدمات العقلية التي ترجع إليها براهين المعارضين للنصوص النبوية إنما ترجع إلى تقليد منهم لأسلافهم، لا ما يعلم بضرورة العقل، ولا إلى نظره، فهم يعارضون ما قامت الأدلة العقلية على أنه لا يجب تصديقه، بل قد علم جواز الخطأ عليه وعلم وقوع الخطأ منه فيما هو دون الإلهيات فضلاً عن الإلهيات التي يتعين خطأ من خالف الرسل فيها بالأدلة المجملة المفصلة... وهكذا أيضاً عامة ما يحتجون به من الأدلة العقلية إذا وصلت معهم فيها إلى آخر كلامهم وما يجيبون

(١) المحال: هو الممتنع الذي ليس بشيء. انظر التمهيد للباقلاني، ص٣٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ٤.

به معارضاً لهم، وجدت كلامهم في ذلك يدل على نقيض قولهم، وأن ما يذكرونه من المناظرات العقلية هو على قول أهل الإثبات أدل منه على قولهم»[1].

فقولهم بتعارض النقل والعقل تمَّ لهم لاستمرائهم البدع والذنوب، ويوضح ذلك ابن القيم يرحمه الله: «أن هذه الشبهة لا تقوم ولا تتم إلا بعد ارتكاب أربعة أمور هي: «لبس الحق بالباطل، كتمان الحق، والتكذيب به والتصديق بالباطل فإن معارضة الوحي بالعقل هو منهج إبليس عليه لعنة الله، وهو منهج أتباعه من بعده، فالذين حكموا العقل والمنطق هم أتباع مقلودون لا يمكن أن يخرجوا عن مناهج أساتذتهم ومعلميهم. . . . فهم أبوا أن يتبعوا كتاب الله ويقلدوا محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، ورضوا أن يقلدوا الصابئة والمشركين والفلاسفة والملحدين»[2].

ومن قواعدهم وأصولهم: استخدام الألفاظ البدعية المنحرفة وتفريقهم بين النصوص الثابتة[3] عن الرسول عليه الصلاة والسلام، فالمدقق في أهل الأهواء والبدع لا يجد لهم ميزاناً واضحاً ولا منهجاً ثابتاً[4] تقوم عليه قواعدهم وأصولهم، فلذلك يتعرضون للتناقض والاضطراب بخلاف أهل السنة والجماعة.

❁ ❁ ❁

---

(١) ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص٥١ ـ ٥٦.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٩٨، ٩٩.

(٣) قد بلغت الجرأة ببعض أهل الأهواء والبدع كفرقة النظامية والهذلية من المعتزلة أن يعتقدوا جواز الكذب في الخبر المتواتر. انظر المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، أحمد بن يحيى المرتضى، ط دار المعرفة الجامعية، ص١٥٤ ـ ١٥٨، الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٦.

(٤) لأن أهل البدع لا يرون قطعية شيء من دلالة الكتاب والسنة وبالتالي أدلتهم مبنية على الشك والظن وما بني عليها فهو مثلها. انظر درء التعارض، ط دار الكنوز، ٧/ ٢٧٥.

الباب الثاني

بعض مظاهر التلون والاضطراب عند أهل الأهواء والبدع

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التناقض والاضطراب في الاستدلال،
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: إيراد بعض الأدلة ثم إثبات ما يوجب إبطالها.

المبحث الثاني: تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها.

المبحث الثالث: أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط.

المبحث الرابع: أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع.

الفصل الثاني: تناقض أهل الأهواء والبدع في الأصول،
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم.

المبحث الثاني: بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.
أسماء الله وصفاته ـ الرؤية ـ عصاة المسلمين ـ الصحابة ـ التعامل مع المخالف.

الفصل الأول

التناقض والاضطراب في الاستدلال

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: إيراد بعض الأدلة ثم إثبات ما يوجب إبطالها.

المبحث الثاني: تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها.

المبحث الثالث: أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط.

المبحث الرابع: أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع.

المبحث الأول

إيراد بعض الأدلة ثم إيراد ما يوجب إبطالها

إن من أصول أهل الأهواء والبدع إثبات بعض الأدلة والإقرار بها ابتداء[1]، ثم الإتيان بما يوجب إبطالها وردها في نهاية الأمر، وهذا نجده في معظم الفرق لكونها جانبت الحق في الأصول والمنهج، فهم وإن سلموا بدلالة النصوص فإنما يستدلون بما يتفق مع آرائهم وأهوائهم، ولو طبق هذا الأمر على الفرق جميعها لوجدته ظاهراً واضحاً.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا ما تبين به تناقضهم حيث أثبتو الأدلة السمعية ثم قالوا ما يوجب إبطالها، وحيث أثبتوا الأدلة العقلية، ثم قالوا ما يوجب تناقضها، فإن[2] العقل يعلم به صحة الأدلة السمعية، فمتى بطلت بطل العقل الدال على صحة السمع والدليل مستلزم للمدلول، ومتى انتفى اللازم انتفى ملزومه الذي هو الدليل فيبطل العقل»[3] ولو حاول القارئ أن يتبع هذا لأمر عند الفرق الأصلية والأساسية لوجده واضحاً بيناً.

أولاً: الخوارج:

١ ـ إن الخوارج في مسألة التحكيم استدلوا بأدلة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] وعند تنفيذ أحكام الله ردوها وقالوا: إنا لا نحكم الرجال، وفي الحقيقة هم يحكمون بالكفر والفسق والضلالة والظلم

---

(١) الفتاوى، ٤/ ٩٥.

(٢) بناء على قاعدتهم الكلية من تقديم العقل على النقل عند التعارض.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ١٨١، ١٨٢.

كحكمهم على الصحابة[1] رضي الله عنهم بالكفر والفسق والخلود في النار، وعندما حاول معهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فلما وصل إليهم رحبوا به وأكرموه وقالوا: ما حاجتك يا ابن عباس؟ قال جئتكم من عند صهر رسول الله ﷺ وابن عمه[2] وأعلمنا بربه وسنة نبيه، ومن المهاجرين والأنصار، فقالوا له: يا ابن عباس إنا آتينا ذنباً حين حكمنا الرجال في دين الله تعالى، فإن تاب كما تبنا ونهض بمجاهدة عدونا رجعنا إليه، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: أنشدكم بالله إلا ما صدقتكم أنفسكم، أما علمتم أن الله تعالى أمر بتحكيم الرجال في أرنب تساوي ربع درهم تصادُ في الحرم فقال عز من قائل: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٥٩] وكذا في شقاق الرجل وامرأته بقوله: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥] فقالوا: اللهم نعم. فهم في البداية قالوا بتحكيم أمر الله ثم قالوا لا نحكم الرجال: ثم أقروا بالأدلة مع ابن عباس ثم ردوها مرة أخرى.

٢ ـ إن الخوارج يزعمون الاستدلال بأدلة القرآن الكريم في أحكامهم ومع ذلك أخطؤوا في تكفير المسلمين بالذنوب، حيث إن الناس عندهم قسمان: مؤمن لا ذنب له، وكافر لا حسنة له، ويستدلون على تقسيمهم بالأدلة من القرآن الكريم، والأدلة نفسها من القرآن الكريم تقسم الناس إلى ثلاثة أقسام: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر].

٣ ـ هم يستدلون على تحكيم أوامر الله عز وجل بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] والله عز وجل أمرنا وحكم علينا بطاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، وهم مع استدلالهم بهذه الأدلة على وجوب تحكيم أوامر الله، إلا أنهم ردوها بالفعل فخرجوا على الأمير وحاربوه وقاتلوه.

---

(١) من الصحابة الذين كفرهم الخوارج عثمان وعلي وطلحة والزبير وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وغيرهم.

(٢) انظر تاريخ الطبري، ٥/ ٧٢ ـ ٩٣، الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ط دار صادر، ٢/ ٣٣٤، البداية والنهاية، ط ٥، ١٩٨٣م، ٧/ ٢٩١ ـ ٣٠٦.

٤ ـ يستدلون بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٥] فيقولون بوجوب عداء المشركين والكفار، وعند التطبيق والعمل فإنهم يقربون المشركين ويحسنون إليهم ويعطفون عليهم، وهذا ما فعلوه عياناً بياناً عند خروجهم إلى النهروان[١] حيث لقوا مسلماً ونصرانياً فقتلوا المسلم، وأطلقوا النصراني ووصوا به خيراً فأثبتوا الأدلة السمعية ثم قاموا بردها.

٥ ـ إن من أحكام الله سبحانه وتعالى علينا أن نسلم قلوبنا من الغل والحقد[٢] على صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم يستدلون بأدلة القرآن على وجوب تحكيم أوامر الله ثم قاموا بضد الأدلة، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر] والخوارج عندما لقوا عبد الله بن خباب بن الأرت[٣] صاحب رسول الله ﷺ وفي عنقه مصحف ومعه جارية، وهي حامل، قالوا؛ إن هذا الذي في عنقك يأمرنا بقتلك، فقال: أحيوا ما أحيا القرآن وأميتوا ما أمات القرآن، ثم سألوه عن أبي بكر وباقي الخلفاء فأثنى عليهم فقالوا له: إنك لست تتبع الهدى، فأخذوه وقربوه إلى شاطئ النهر فذبحوه، وقتلوا جاريته، وهذه الأمور التي قاموا بها كلها تؤدي إلى رد وإبطال الأدلة التي استدلوا بها في بداية الأمر[٤].

٦ ـ أجمع الخوارج[٥] على أن من أتى كبيرة مما توعد الله تعالى عليها بالعذاب فهو كافر، ومن نظر إلى امرأة أجنبية أو قبلها فهو مشرك، واستدلوا بكفر

---

(١) النهروان بكسر النون وفتحها بلدة ما بين بغداد وواسط. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي، ط دار إحياء التراث العربي، ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) عقيدة أهل الأثر، ص٩١.

(٣) عبد الله بن خباب بن الأرت التميمي، سُبي ثم بيع في مكة، ولاؤه لخزاعة، قتله الخوارج عام٣٧هـ، فقاتلهم علي رضي الله عنه لذلك. انظر الكاشف، الحافظ الذهبي، ط دار الكتب العلمية، ٢/ ٧٤.

(٤) الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م، ٣/ ١٦٦.

(٥) هذا مجمع عليه عندهم إلا فرقة النجدات فلا تقول بتكفير مرتكب الكبيرة. انظر المقالات ١/ ١٦٧، ١٦٨، الفرق بين الفرق، ٤٩، ٥٠، البرهان، ص١٩.

إبليس حيث أنه لم يرتكب إلا معصية واحدة أُمر بالسجود لآدم فامتنع فهو مخلد في النار[1] ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ومن السنة يستدلون بقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه»[2]، «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[3]، «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»[4] فهم يستدلون بالأدلة القرآنية على تحريم القتل ومعصية الله عز وجل ثم يردون الأدلة نفسها فيقومون بقتل المؤمنين وسرقة أموالهم ونهبها واستحلال المحارم والنساء، ويستدلون بالسنة على تحريم إطلاق ألفاظ الكفر والفسق والظلم على المسلمين، ثم يردون ما استدلوا به بتكفيرهم المؤمنين والمسلمين، وهذا رد صريح لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصول مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة[5] وغير ذلك»[6] وفي هذا رد صريح للقرآن أيضاً لأن الله أمرنا في القرآن الكريم بوجوب اتباع السنة، فموقفهم هنا من الأدلة إثباتها ثم ردها بالفعل أو القول لهو من أكبر مظاهر التناقض عندهم، بل هو عين التناقض.

---

(١) الملل والنحل، ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٢) البخاري كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل، ١٠/ ٤٢٣، مسلم الإيمان، باب حال إيمان من قال لأخيه المسلم كافر، ٢/ ٤٩.

(٣) البخاري كتاب الفتن، باب من حمل علينا السلاح فليس منا، ١٢/ ١٢.

(٤) البخاري كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب...﴾، ١٠/ ٢٤، مسلم كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، ٢/ ٤١، ٤٢.

(٥) إن عقوبة الزنا عند الخوارج للمحصن والبكر مائة جلدة، وهذا إنكار صريح للسنة الثابتة، وأما حد السرقة عندهم فيكون بالقطع من المنكب في القليل والكثير دون اعتبار شرط الحرز في السرقة، ولا يلتفتون لما ثبت في السنة من أن يكون القطع من الرسغ، وأن يكون المال المسروق يساوي ربع دينار فأكثر، وأن يأخذه السارق من الحرز المعد لحفظه. انظر الملل والنحل، ١/ ١٦٤، الفصل، ٤/ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٨.

(٦) رسالة الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، مطبعة صبيح، ١/ ١٥٦.

ثانياً: الشيعة:

١ ـ إن الشيعة يستدلون بالدليل ويقرون به ثم بعد ذلك يوردون ما يوجب رد الاستدلال، ومن ذلك: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فيقولون في تفسيرها: يعني إن أشركت في الولاية غيره، أو أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك، ويزعمون[١] أن سبب نزول هذه الآية: إن الله عز وجل أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم علياً للناس علماً فاندس له معاذ بن جبل[٢] فقال له: أشرك[٣] في ولايته أبي بكر وعمر[٤] حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك، فلما أنزل الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] شكا رسول الله ﷺ إلى جبرائيل، فقال: إن الناس يكذبوني ولا يقبلون مني فأنزل الله عز وجل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] وهم في نفس الوقت يزعمون أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نص على ولاية عليّ، فانظر أولاً يقررون أن الله عز وجل حذر الرسول عليه الصلاة والسلام من إشراك غير علي في الولاية، ثم يزعمون أن معاذاً اندس للرسول عليه الصلاة والسلام وأنه مال إلى رأيه ولم يبلغ الناس بأمر ولاية علي، ثم يقولون إنه ﷺ نص على ولايته، فتدبر موقفهم من الاستدلال بالأدلة ثم ردها من جميع الجوانب، وهذا نوع من أنواع التناقض الواضح الظاهر عندهم.

٢ ـ إن الشيعة يزعمون أن أئمتهم يقولون: «إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل[٤] الجنة[٥]، بل

---

(١) أصول الكافي، ١/٤٢٧.

(٢) معاذ بن جبل: أبو عبد الرحمٰن، معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي، الإمام المقدم في علم الحلال والحرام وكان رضي الله عنه أبيض الوجه، براق الثنايا، شهد المشاهد كلها وشهد بدراً وهو ابن إحدى وعشرين سنة، وأمره الرسول عليه الصلاة والسلام على اليمن ومناقبه كثيرة جداً. كانت وفاته بالطاعون في الشام سنة ١٧هـ وعاش أربعاً وثلاثين سنة. انظر الإصابة، ٦/١٠٦، ١٠٧.

(٣) في زعمهم هذا يوصفون الرسول عليه الصلاة والسلام بالخوف والوجل والتردد في تبليغ الأوامر، مع أن الرسل معصومون في مسألة التبليغ.

(٤) أصول الكافي، ١/٤٣٧.

(٥) لازم قولهم: إن علياً أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام، وإن الصحابة مشركون=

ويتجرؤون ويقولون: إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: لو أن عبداً جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبياً ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي ولاية أهل بيتي»[١] فهنا يزعمون كذباً وافتراءً على الرسول عليه الصلاة والسلام ويجعلونه يفضل الولاية على عمل سبعين نبياً وحاشاه ﷺ من ذلك، ثم يأتي في رواياتهم ما يرد ما قالوا آنفاً كما جاء في كتبهم الموثوقة. قال علي بن أبي طالب: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لما نزلت ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى: ٢٣] قال جبرائيل: يا محمد إن لكل دين أصلاً ودعامة وفرعاً وبنياناً، وإن أصل الدين ودعامته قول لا إله إلا الله، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه[٢]، فهذا النص يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية ومعرفتها، ويصرح بأن محبة أهل البيت هي الفرع وهي مشروطة بمن وافق الحق، فاستدلوا بأدلة ثم قاموا بردها ونقضها.

٣ ـ إن الأئمة الشيعة يفسرون قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾ [غافر: ١٢] بأن لعلي الولاية وأن لا يشرك معه أحد، ومع ذلك حصل من الناس إشراك في الولاية لعلي[٣] وغيره، ثم تأتي الرواية على ألسنة أئمتهم بالاستدلال بنفس الآية بأن المقصود بها الله سبحانه وتعالى ومن قال بأنه علي فهو مشرك[٤]، فردوا ما استدلوا به أولاً، فيظهر التناقض وعدم الثبات على الموقف بخلاف أهل السنة والجماعة الذين يقفون موقفاً راسخاً لا يتزلزل، فخير هذه الأمة بعد النبي عليه الصلاة والسلام عندهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان[٥] ثم علي.

= كافرون بجعلهم الخلافة لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وإن علياً مشرك أيضاً لموافقته بخلافة غيره، وإن الولاية هي سبب دخول الجنة وليست الشهادتان، وهذا رد صريح للقرآن الكريم والسنة النبوية.

(١) بحار الأنوار الجامعة لدرر الأخبار للأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٧/ ١٧٢.

(٢) بحار الأنوار، ٢٣/ ٢٤٧.

(٣) بحار الأنوار، ٢٣/ ٣٦٤، أصول الكافي، ١/ ٤٢١.

(٤) أصول الكافي، ١/ ٤٢٧.

(٥) عثمان بن عفان أمير المؤمنين ذو النورين وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، جمع الناس على مصحف واحد، كان ينفق ماله في سبيل الله، ثالث الخلفاء الراشدين، استشهد سنة ٣٥هـ، وعمره ٨٢سنة. انظر مشاهير علماء الأمصار، ص٥، تذكرة الحفاظ، ١/ ٨، =

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقد توافر عن علي من نحو ثمانين وجهاً «أنه قال: على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر» رواه البخاري[(١)] وغيره»[(٢)(٣)].

٤ ـ إن الشيعة تجعل الإمامة ركن الدين المتين ويستدلون بأدلة من القرآن الكريم يؤولونها على حسب أفهامهم القاصرة ويضعون الأحاديث المكذوبة على الرسول عليه الصلاة والسلام ليجعلوا الخلافة في علي وأولاده وذريته، ثم يردوا ما استدلوا به من الأدلة فيقولون: بأن الإمامة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ابتداءً ثم أولاد الحسين[(٤)] دون أولاد الحسن[(٥)] رضي الله عنهم بسبب[(٦)] تخلفه عن تسلم

= مروج الذهب، ٢/ ٢٤٠، ٢٤١.

(١) البخاري: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، نسبة إلى بخارى، البلد المعروف بما وراء النهر، صاحب الصحيح، إمام الدنيا في فقه الحديث، قال عن نفسه: خرجت كتابي هذا من زهاء ستمائة ألف حديث وما وضعت فيه حديثاً إلا وصليت ركعتين وصنفته في ست عشرة سنة، وعدد أحاديثه بدون المتكرر أربعة آلاف حديث كما قال النووي، وقال الحافظ ابن حجر عدد ما فيه بدون المكرر والموقوف والمعلق، ٢٧٦٠ حديثاً، مات سنة ٢٥٦هـ. انظر تاريخ بغداد، ٢/ ٤، الأنساب، ٢/ ١٠٠، الكاشف للذهبي، ٢/ ١٩، التقريب، ص٢٠٩، معجم البلدان، ١/ ٣٥٣.

(٢) البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، ٧/ ٤٦.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١١، ١٢.

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، ولد سنة أربع من الهجرة، وشهد الجمل وصفين مع أبيه، وقاتل معه الخوارج وبقي معه حتى قُتل، ثم رجع المدينة وبقي فيها حتى أرسل إليه أهل العراق بيعتهم بعد موت معاوية فخرج إليهم وكان من أمر مقتله، ذكر البخاري أن الحسين قُتل بكربلاء ودفن حيث قتل. انظر الإصابة، ١/ ٣٣٢، ٣٣٣، فتح الباري، ٧/ ٩٤، ٩٥، الفتاوى، ٤/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

(٥) الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي سبط رسول الله ﷺ وريحانته ولد سنة ثلاث من الهجرة، قال عنه رسول الله ﷺ وأخيه الحسين (هما ريحانتاي من الدنيا) وقال عنه خاصة (وإن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين) كان أشبه الناس بالرسول عليه الصلاة والسلام، تنازل بالخلافة لمعاوية حقناً لدماء المسلمين، توفي سنة ٤٩هـ. انظر الإصابة ١/ ٣٣٠، البداية والنهاية، ٨/ ٤٦، فتح الباري، ٧/ ٩٤، ٩٥.

(٦) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٨٩.

الإمامة وإعطائها لمعاوية بن أبي سفيان، فيستدلون بالأدلة العديدة على أمر ما، ثم ينقضون ويردون ما استدلوا به.

٥ - يزعم الشيعة أن الطواف بأضرحة الأئمة أفضل من الحج والعمرة إلى بيت الله الحرام، فيكذبون على الأئمة وينسبون الكذب إليهم ويقولوهم ما لم يقولوا به مثال «قبِّل جوانب القبر»[١] «إلا أن تطوف حول مشاهدكم»[١] «وإن الرضا[٢] كان يطوف بقبر رسول الله ﷺ»[١] فهنا يوردون الأدلة على ألسنة أئمتهم ثم يقومون بردها على ألسنة الأئمة أيضاً كقول أئمتهم: «لا تشرب وأنت قائم ولا تطف بقبر، فإن من فعل ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[٣] وهذا المعنى أقرت به كثير من الشيعة ورووه على لسان علي بن أبي طالب أنه قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال: لا تدع صورة إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته»[٤] وفي رواية أخرى: «بعثني رسول الله ﷺ في هدم القبور وكسر الصور»[٤][٥].

ثالثاً: القدرية «المعتزلة»:

إن المعتزلة تستدل بأدلة سمعية ثم تقول بردها، أو بما يوجب ردها، ومن ذلك:

١ - إنهم استدلوا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] على أن القرآن مخلوق[٦] فقالوا: الآية تفيد العموم وبما أن القرآن شيء فإنه داخل في عموم كل، فيكون مخلوقاً إذ لا دلالة توجب إخراج القرآن من هذا العموم فيجب

---

(١) بحار الأنوار: ١٠٠/١٢٦.

(٢) علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق أبو الحسن، الملقب بالرضا، ثامن الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، من أجلة أهل البيت وفضلائهم، فكر المأمون أن يتخلى له عن الخلافة فأبى، فجعله ولي العهد من بعده، ولكنه توفي في زمن المأمون في طوس سنة ٢٠٣هـ. انظر تاريخ الطبري، ٨/٥٦، البداية والنهاية، ١٠/٢٦١، الأعلام، ٥/١٧٨.

(٣) بحار الأنوار، ١٠٠/١٢٦.

(٤) فروع الكافي، ٢/٢٢٦، ٢٢٧.

(٥) جاء في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، ٧/٣٦، قال علي بن أبي طالب لأبي الهياج الأسدي رضي الله عنهما: (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله؟ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته).

(٦) الملل والنحل، ١/٤٥، الفرق بين الفرق، ص٧٩، فتح الباري، ١٧/٢٣١، منهاج السنة، مكتبة دار العروبة، ٢/١٦٩.

دخوله فيه، فهم وإن أثبتوها من جانب ردوها من جانب آخر، حيث أنهم يخرجون أفعال العباد كلها[1] من عموم (كل) ويزعمون أنها غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد، فأخرجوها من عموم (كل) في حين أنها شيء من الأشياء، وأدخلوا كلام الله تعالى في عمومها مع أنه صفة من صفاته تعالى.

٢ ـ يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] بأن المراد بالرسول هو العقل الذي يدرك الصالح من الطالح والحسن[2] من القبيح[2]، ويستدلون بالدليل العقلي فيقول القاضي عبد الجبار: «ومعلوم أن الملاحدة يعرفون قبح الظلم وإن لم يعرفوا النهي والناهي، فدل ذلك أن الملاحدة كالبراهمه[3] مثلاً ونفاة الشرائع فضلاً عن الموحدة أدركوا الحسن والقبيح ولا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ١/١١٧.

(٢) الحسن: بضم الحاء وسكون السين هو الجمال، وجمعه محاسن على غير قياس، والحسن بفتح الحاء والسين: هو ما حسن من كل شيء، والحسن على ثلاثة أضرب: مستحسن من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحس، وأما الحسن في الاصطلاح فقد عرفه القاضي عبد الجبار (والحسن ما يوجد مختصاً لغرض، وتنتفي وجوه القبح عنه، ومن حقه إذا علمه القادر أن يقع). والقبيح: بالضم ضد الحسن والقبيح ما قبح من كل شيء، ومن معاني القبح: التنحي يقال: قبحه الله أي نحاه عن الخير فهو مقبوح، والقبيح في الاصطلاح: قال القاضي عبد الجبار: «هو ما يقع على وجه يقتضي في فاعله قبل أن يفعله أنه ليس له فعله إذا علم حاله». انظر القاموس المحيط، ٤/٢١٣، ٢١٤، تاج العروس، ٩/١٧٥، ٢/٢٠١، المغني، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٧/٢٤٧، المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١/٥٥، ٥٦، نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، ص٣٧١، الملل والنحل، ١/٥٢، ٥٣.

(٣) البراهمة: هم قوم من أهل الهند ينتسبون إلى رجل منهم يقال له براهم، وقيل سموا براهمة لإقرارهم بالله تعالى وتكذيبهم بالوسائط وهم الرسل إلا إبراهيم عليه السلام فإنهم يقولون برسالته فسموا بذلك براهمة. وهم سبعة أصناف، وهم أيضاً على أقسام وأول قسم منهم أصحاب البددة ومعنى (البُدّ) عندهم شخص في هذا العالم لا يولد ولا ينكح ولا يُطعم ولا يشرب ولا يهرم ولا يموت، وأول بد ظهر في العالم بزعمهم اسمه (شاكمين) وتفسيره، السيد الشريف، ومنهم أصحاب الفكرة: وهم الذين يعظمون الفكر ويقولون: هو المتوسط بين المحسوس والمعقول، ومنهم أصحاب التناسخ الذين يقولون بتناسخ الأرواح. انظر الملل والنحل، ٢/١٥٧، ١٥٨، التبصير في الدين، ص١٥٠ ـ ١٥٣، البرهان، ص٨٧، ٨٨.

مستند لهم إلا محض العقل، وهذا يدل على أن إدراك الحسن والقبيح في الأشياء فطرة مغروزة في جميع الناس[1] ثم يردون هذا الاستدلال بقولهم: «لا يجوز أن يقول الله تعالى للرسول ﷺ أو للعالم: احكم بما شئت معللين ذلك «إن الشرائع إنما يتقيد الله بها لكونها مصالح والإنسان قد يختار الصلاح وقد يختار الفساد فلو أباح الله تعالى للإنسان الحكم بما يختاره لكان فيه إباحة الحكم بما لا يأمن من كونه فساداً»[2] فهم في البداية بالغوا في تعظيم العقل وأنه السبب في إدراك الحسن والقبيح، ولذا فإنه يترتب عليه العذاب والثواب ثم نقضوا ما قالوه في البداية، بل الأمر الذي في غاية الغرابة أنه ورد عنهم: «أن الله يجوز أن يفوض للرسول أو للعالم الحكم بما شاء فيقول: «احكم بما شئت فإنك لا تحكم إلا بالحق ولا تقول إلا الصدق» فنقضوا وردوا ما قرروه في البداية[2][3].

٣ ـ ومن الأمثلة أن المعتزلة تجعل العقل إلهاً لا يخطيء وتقدمه على النصوص السمعية، يقول أبو علي الجبائي[4]: «وإن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل ورد مؤكداً لما في العقول، فأما أن يكون دليلاً بنفسه يمن الاستدلال به فمحال»[5] وهذا نفسه ما قال به القاضي عبد الجبار في معرض حديثه عن ترتيب الأدلة فقال: «أولها دلالة العقل، لأن العقل به يميز بين الحسن

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٤٨٤.

(٢) المسودة في أصول الفقه لابن تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص٥٤، المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٢/٣٢٩، المغني، ١٧/١٢٣.

(٣) القائل هو موسى بن عمران من علماء المعتزلة وهم يقولون بقوله.

(٤) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي، ينسب إلى جبي من نواحي البصرة، كان من أئمة المعتزلة المشهورين، ورئيس علماء طائفة أهل الكلام في عصره وإليه تنسب الطائفة الجبائية، له مقالات وآراء انفرد بها، كفره السلف عليها، له مؤلفات منها: كتاب الأصول، التعديل والتجوير، التفسير الكبير، وغيرها، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر وفيات الأعيان، ٤/٢٦٧ ـ ٢٦٩، السير، ١٤/١٨٣، ١٨٤، البداية والنهاية، ١١/١٢٥، شذرات الذهب، ٢/٢٤١، الأعلام، ٦/٢٥٦.

(٥) المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية، ص٢٥٣.

والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة وكذلك السنة والإجماع»[1] ثم يقولون: بعد ذلك: إن المجتهد والمخطئ يستحق الإثم والعقاب[2]، فكيف يزعمون أن العقل مُمجد ومعظم، وأن له منزلة فوق منزلة الكتاب والسنة ثم يحصل الخطأ عن طريق عقل المجتهد؟ فردوا الأدلة السابقة بقولهم اللاحق، وهنا يظهر التناقض والاختلاف عندهم.

ومن مظاهر رد الأدلة والأقوال في هذه المسألة، إن المعتزلة ترى أنه يجوز للمجتهد الاكتفاء بترجيح مذهب على مذهب من غير تمسك بدليل[3]، لأن أصحاب رسول الله ﷺ يكتفون في تفاوضهم ومناقشتهم بآرائهم دون أن يضعوا أو يرجحوا أدلة مستقلة، ولازم قولهم لمز الصحابة ووصفهم بالأهواء دون الاعتماد على الأدلة الشرعية، وقولهم هذا يرد أيضاً ما قالوه في تعظيم العقل وأنه السبب الأول والدليل المنزه، ثم هنا يرمون بالعقل عرض الحائط، حتى يجعلوا العامي يقوم بمسائل الاجتهاد لأنه لا يحتاج إلى دليل. مع أن بشر المريسي وهو رأس من رؤوس المعتزلة ينقل قولهم فيقول عن الاجتهاد وأدلته: «وأن دليل الحكم واحد يجب الوصول إليه وما غيره من الأدلة فاسدة لا تقبل، وأن عليه دليلاً يلزم كل أحد المصير إليه والنظر فيه والوصول إلى القول الذي هو الحق به، وأن من قصر في ذلك فلم يصل إليه، ولم يقل به فإنه مخطئ ويختلف خطؤه، فربما كان كبيراً وربما كان صغيراً»[2].

وهذا الأقوال تجمع بين المتناقضات الواضحة في المعتقد والقول والفعل. والصحيح الذي عليه أهل السنة والجماعة بالنسبة للعقل وارتباطه بالثواب والعقاب هو إثبات الحسن والقبح عقلاً مع نفي التعذيب إلا بعد بعثة الرسول، فالحسن والقبح العقلي لا يستلزم التعذيب، وإنما يستلزمه مخالفة المرسلين. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم إن القبيح ثابت للعقل في

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الدار التونسية، ص١٣٩.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٣/٢ - ٥٠.

(٣) يظهر هنا أيضاً التناقض عندهم فهم ينتقصون الصحابة ويصفونهم بأبشع الصفات ثم يزعمون الاعتماد بأفعالهم وأقوالهم. انظر، التنبيه والرد، ص٤٩ - ٥٢، الفرق بين الفرق، ص٧٨ - ١٣٧، التبصير في الدين، ص٦٣ - ٩٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٣٣ - ٤٩، البرهان، ص٥١ - ٦٣.

نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة»[1].

وأما مذهب السلف في المجتهد المخطئ فالإثم مرفوع عنه إذا اجتهد في أحكام الفروع التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع، وأنه مأجور على ذلك لما بذله من جهد واستفراغ وسع في سبيل الوصول إلى الحق في المسألة، وهذا ثابت بنصوص الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[2]، فدلت النصوص على أنه لا يكلف ما تعجز عنه النفس، وعلى أنه لا يؤاخذ المخطئ في اجتهاده، فالمجتهد إذا اجتهد واستدل وبذل وسعه واتقى الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع له مستحق للثواب، ولا يعاقبه الله البته لأن كل من استفرغ وسعه استحق الثواب[3].

٤ ـ ومن الأمثلة: أن القدرية تستدل على القول بخلق القرآن من القرآن نفسه بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ثم تزعم أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله، وأنه الخالق لكل شيء والقادر على كل شيء. يقول القاضي عبد الجبار: «وإن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن لأن صحة السمع موقوفة عليها، لأنا ما لم نعلم القديم تعالى عدلاً حكيماً لا نعلم صحة السمع، وما لم نعلم أنه غني لا تجوز عليه الحاجة لا نعلمه عدلاً، وما لم نعلم أنه ليس بجسم[4] لا نعلمه غنياً. فكيف يمكن

---

(١) الرد على المنطقيين، لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط٣، ١٣٩٨م ـ ١٩٧٨م، ص٤٢١، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، تحقيق: حسان عبد المنان الطيبي، عصام فارس الجرستاني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ٢/ ٦٤.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم٤٥.

(٣) الفتاوى، ١٩/ ٢١٦، ٢١٧.

(٤) بالنسبة لإطلاق لفظ الجسم إثباتاً ونفياً على الله سبحانه وتعالى، فإن السلف كرهوا أن ترد البدعة ببدعة وكانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله عز وجل من صفاته وأفعاله وأسمائه ولا يأتون بلفظ مبتدع في النفي أو الإثبات. انظر شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي، ط٧، ١٤١٢هـ، منهاج السنة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤٠٩هـ ـ ٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٣.

الاستدلال بالسمع على هذه المسألة وهل هذا إلا استدلال بالفرع على الأصل»[1] مع أن الصحيح أن الأدلة السمعية مقدمة على الأدلة العقلية، وهي الأصل للتعريف بجميع الأدلة. يقول ابن القيم يرحمه الله: «إن التعريف بالأدلة اللفظيه أصل للتعريف بالأدلة. العقلية، فمن لم يكن له سبيل إلى العلم بمدلول هذه لم يكن له سبيل إلى العلم بمدلول تلك، بل العلم بمدلول الأدلة اللفظية أسبق فأنه يوجد في أول تمييز الإنسان، وحينئذ فالقدح في حصول العلم بمدلول الأدلة اللفظية قدح في حصول العلم بمدلول الأدلة العقلية بل هي أصل العلم بها، فإذا بطل الأصل بطل فرعه»[2].

٥ ـ ومن أمثلة إيراد الأدلة ثم ردها عند المعتزلة موقفهم من الأحاديث المتواترة؛ فهم يقولون عنها أنها تفيد العلم والقطع، فالقاضي عبد الجبار في تقسيمه للأخبار قال إن منها «ما يعلم صدقه اضطراراً كالأخبار المتواترة»[3] ثم يأتي نفسه ويقول: «على أن أصحاب الكبائر يُفعل بهم ما يستحقونه وأنه تعالى لا يغفر لهم إلا بالتوبه والإنابة»[4] وعند ذكره لحديث الرؤية «وسترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»[5] قال: «إن هذا الخبر يتضمن الجبر والتشبيه فيجب أن نقطع على كذبه على النبي ﷺ وأنه لم يقله وإن قاله فإنه قاله حكاية عن قوم»[6] فهم في البداية يجعلون الأحاديث المتواترة يقينية لا تحتاج دليلاً لإثباتها ثم يردون نفس الأدلة المتواترة في الشفاعة والرؤية فجمعوا بين التناقض والشك والتردد وعدم الثبات في المعتقد والقول والفعل، والصحيح الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الرؤية ثابتة لأهل الجنة، يرون الله سبحانه وتعالى عياناً بأبصارهم كما يرون الشمس صحواً، ليس دونها حجاب، وكما يرون القمر ليلة البدر، ويعتقدون بخروج أقوام من أهل الكبائر من النار بشفاعة النبي ﷺ وقد نصوا على أن أحاديث

---

(١) شرح الأصول الخمسة / ٢٢٦.

(٢) الصواعق المرسلة ٢/٦٤٣، الأربعين في أصول الدين ـ للرازي / ٤٢٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة / ٧٦٨.

(٤) شرح الأصول الخمسة / ٦٧٨، مقالات الإسلاميين ـ ٢/١٦٦، نهاية الإقدام / ٤٧٠.

(٥) البخاري كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى ووجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ـ ١٣/ ٣٦٠.

(٦) شرح الأصول الخمسة / ٢٦٨، الملل والنحل ـ ١/٥٦.

الشفاعة والرؤية[1] متواترة[2].

٦ ـ ومن الأمثلة إن المعتزلة تزعم أن مرتكب الكبيرة كافر، ويستدلون بأدلة من القرآن والسنة كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[3] ثم يقولون عنه إنه في منزلة بين المنزلتين وهو أصل من الأصول التي تتفق عليه كل فرق المعتزلة، ويوضح واصل بن عطاء[4] هذا الأصل فيسمي مرتكب الكبيرة فاسقاً على أساس أنه لا يستحق أنه يسمى بالاسم الشريف الذي هو الإيمان والإسلام، ولا بالكفر، ومن سماه مؤمناً أو كافراً فإنما سماه بذلك وهو لا يملك الدليل، وعليه فالأولى به أن يسمى بالفسق، وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين[5] فردوا ما استدلوا به في بداية الأمر بأن مرتكب الكبيرة كافر، بل والأدهى والأمر تقرير واصل من أن من سماه كافراً فإنما سماه بذلك وهو لا يملك الدليل، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات والاختلافات في المسألة الواحدة والأصل الواحد، فما بالك بالمسائل المتعددة والمختلفة؟ والصحيح عند السلف أن مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار إذا مات موحداً.

---

(١) الفتاوى ١٦/١٨، شرح العقيدة الطحاوية ٢٩٠/١، شرح الأصول الخمسة، ص٦٧٨، نهاية الإقدام، ص٤٧٠.

(٢) انظر أحاديث الرؤية في صحيح البخاري وصحيح مسلم، تفسير ابن كثير، ٣٠٣/٣، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم مكتبة المدني، المملكة العربية السعودية، جدة، ص٢٥.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم، ١٧٨.

(٤) واصل بن عطاء، أبو حذيفة أبو الجعد ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ، وارتحل إلى البصرة وأقام بها، وهو مؤسس فرقة المعتزلة، كانت له قدرة بيانية بحيث أنه كان يلتغ بالراء فيجعلها غيناً فكان يتجنب حرف الراء، لقب بالغزال لتردده على سوق الغزل، تنسب إليه فرقة الواصلية من المعتزلة، له مؤلفات منها أصناف المرجئة، المنزلة بين المنزلتين، معاني في القرآن وغيرها، توفي سنة ١٣١هـ. انظر وفيات الأعيان، ٢٢٤/٢ ـ ٢٢٦، ميزان الاعتدال، ٣٢٩/٤، فوات الوفيات، ٣١٧/٢، لسان الميزان، ٢١٤/٦، ٢١٥.

(٥) فضل الاعتزال، ص١٧، فجر الإسلام، ص٢٩٧.

رابعاً: المرجئة:

إن المرجئة كبقية الفرق تستدل بالأدلة التي تتمشى مع مذهبها، وتغفل الأدلة الأخرى؛ فالمرجئة تأخذ بنصوص الوعد وتهمل نصوص الوعيد، والمعتزلة والخوارج على عكس ذلك. ثم تقول بما يرد الأدلة التي استدلت بها.

١ - استدلالهم بقوله ﷺ: «من غشنا فليس منا»[(١)(٢)] «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب أو دعا بدعوة الجاهلية»[(٣)] «من حمل علينا السلاح فليس منا»[(٤)] فهم يستدلون بمثل هذه الأدلة على قولهم إن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم وإن برهم وفاجرهم في الإيمان سواء، فإيمان الملائكة والرسل والأنبياء والناس جميعاً واحد لا تفاوت فيه وأن العمل غير داخل في مسمى الإيمان، فإن الإيمان عند المرجئة على ثلاثة أقوال.

القول الأول: إن الإيمان هو المعرفة فقط وهو قول مرجئة الجهمية.

القول الثاني إن الإيمان هو الإقرار باللسان، وهو قول مرجئة الكراميه.

والقول الثالث: إن الإيمان هو التصديق فقط، وهو قول جمهور المرجئة.

وذهب بعضهم إلى أن الإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية[(٥)]، وهؤلاء معرفون بمرجئة الماتريدية، فلذا فإن المرجئة يفسرون قوله عليه الصلاة والسلام «ليس منا» بأن معناه ليس مثلنا أي بزعمهم يقولون: إن الرسول ﷺ أخبرنا بأن من قام بمثل هذه الأعمال كضرب الخدود وشق الجيوب والغش في المعاملات يكون بفعله ليس كالأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، فمفهوم المخالفة عندهم أن من لم

---

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا، ١/ ٩٩.

(٢) وهنا يظهر تناقض المرجئة فهم يجعلون خبر الآحاد لا يفيد اليقين في الأمور العقدية ثم يستخدمونه في نفس الأمر.

(٣) البخاري كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، ٣/ ١٢٧، مسلم كتاب الإيمان، باب ضرب الخدود، ١/ ٩٩.

(٤) البخاري كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ، (من حمل علينا السلاح فليس منا) ١٣/ ٢٣، ومسلم كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ ومن غشنا فليس منا، ١٢/ ٩٩.

(٥) انظر المقالات، ١/ ٢١٣ - ٢٢٥، الفرق بين الفرق، ص١٥١ - ١٧٠، المسائل والرسائل، ١/ ٦٩، الفتاوى، ٧/ ٥٠٥، ٥٠٦، الإيمان، لابن تيمية، ص١٢٦.

يقم بهذه الأمور فهو مثل الأنبياء والرسل تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً[1]، فهم يستدلون بهذه الأدلة، على أن إيمان الناس وإيمان الملائكة والرسل كإيمان باقي البشر، ثم يزعمون أن العمل ليس داخلاً في مسمى الإيمان والأدلة التي يستدلون بها تثبت أن العمل داخلٌ في مسمى الإيمان، وأن من قام بهذه الأعمال ينقص إيمانه، ومن أطاع وتجنب هذه الذنوب فإن إيمانه يزيد ويتضاعف فهنا يظهر التناقض عندهم في الاستدلال بالأدلة ثم القول واعتقاد بما يوجب ردها ونقضها والشك فيها.

والصحيح عند أهل السنة والجماعة أن العمل داخل في مسمى الإيمان وأن الأنبياء والرسل أفضل الخلق عند الله عز وجل، وأن الصحابة[2] رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء والرسل وأن العبد مهما فعل لا يستطيع أن يساويهم في الفضل والمكانة، فما بالك بمساواة الرسل والأنبياء والملائكة، فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[3]، «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد[4] أحدهم ولا نصيفه»[5].

٢ ـ ومن الأمثلة أن فرقة الكلابية أصحاب عبد الله بن كلاب يقولون: ليس لله كلام مسموع وإن جبريل لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله عليهم السلام، وإنما هو إلهام ألهمه ذلك من غير كلام[6]، فيزعمون أن كلام الله تعالى معنى قائم بذاته إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً. ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ

---

(١) الشريعة للآجري، ص١١٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٤/ ٨٣٢، شرح السنة، للبغوي، ١/ ٣٨، الإيمان، لابن تيمية، ص١٩٧.

(٢) المسائل والرسائل، ١/ ٣٩٨. (٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٤٧.

(٤) المُد: بضم الميم في الأصل ربع الصاع وإنما قدره به، لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة وهو رطل وثلث بالعراقي عند الشافعي وأهل الحجاز، ورطلان عند أبي حنيفة وأهل العراق، والنصيف: هو النصف كالعشير في العشر. انظر النهاية لابن الأثير، ٤/ ٣٠٨، ٥/ ٦٥.

(٥) البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ (لو كنت متخذاً خليلاً)، ٧/ ٢٦، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة، ١٦/ ٩٢، ٩٣.

(٦) البرهان، ص٣٦، الفتاوى، ١٢/ ١٦٥.

ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [النحل] فبعد استدلالهم بعدم سماع كلام الله عز وجل، يقولون إن الولي يمكنه أن يسمع كلام الله ويسمع منه وأن يخاطبه ويجالسه، فردوا ما استدلوا به في أول الأمر، وكذلك الأشاعرة من المرجئة يقولون: إن كلام الله كلام نفسي قائم بالذات ليس متعلق بالمشيئة والإرادة وعلى أنه ليس بحرف ولا صوت وأنه معنى واحد لا يتعدد[1]، ثم يقولون: إن الولي يستطيع أن يكلم الله ويسمع منه بدون واسطة.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله وهو يعرض مذهب الأشاعرة: «ثم هؤلاء جوزوا كرامات الصالحين ولم يذكروا بين جنسها وجنس كرامات الأنبياء فرقاً بل صرح أئمتهم أن كل ما خُرق لنبي يجوز أن يُخرق للأولياء حتى معراج محمد ﷺ، وفرق البحر لموسى عليه السلام وناقة صالح عليه السلام وغير ذلك»[2] فردوا ما استدلوا به من أن كلام الله غير مسموع، فقالوا أولاً: إن كلامه غير مسموع، ثم قالوا: إن الأولياء يسمعونه متى شاءوا، فدل ذلك أيضاً على إثبات أن الله يتكلم بالمشيئة والاختيار بعكس ما تقول الأشاعرة في البداية بأن كلامه لا يتعلق بالمشيئة والإرادة، فردوا بالقول الثاني القول الأول.

والصحيح عند السلف أن الله يتكلم بصوت مسموع[3].

٣ ـ ومن الأمثلة أن الأشاعرة من المرجئة تستدل على إثبات رؤية الله في الآخرة بأدلة من القرآن والنسة كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل، ثم تلا هذه الآية ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»[4] [يونس: ٢٦] ويقول، أبو الحسن الأشعري[5]: «ولما قرب الله النظر بذكر الوجه

---

(١) التمهيد للباقلاني، ص٢٨٤، الإرشاد للجويني، ص١١.

(٢) النبوات، ص٣ ـ ٥.

(٣) الفتاوى، ٦/ ٥٣٣.

(٤) مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، ٣/ ١٧، ١٨.

(٥) أبو الحسن الأشعري أبو علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، كان إماماً متكلماً، تبحر في كلام الاعتزال أول حياته وبرع فيه ثم تركه وذمه وصنف في الرد عليه، قضى=

أراد نظر العينين اللتين في الوجه كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] فذكر الوجه وإنما أراد تقلب عينيه نحو السماء ينظر نزول الملك عليه، بصرف الله له عن قبلة بيت المقدس إلى الكعبة، وعلى هذا فإن الآية الكريمة من المعنى الأخير وهو المعاينة بالأبصار»[١]، ثم بعد ذلك يقول الأشاعرة إن الله يُرى في الآخرة لا في جهة، فلازم قولهم نفي الرؤية وبالتالي رد الأدلة التي استدلوا بها في البداية على إثباتها فجمعوا بين التردد والشك والتناقض في الأقوال والمعتقدات.

خامساً: الجهمية:

إن الجهمية فرقة كباقي الفرق تورد الدليل وتثبته وتحتج به ثم تقوم بأمور تؤدي إلى رده وإبطاله، ومن ذلك استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] على أن الله تعالى في جميع الأمكنة تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً[٢]، ثم بعد ذلك يقولون إن الله تعالى ليس في السماء ولا على العرش ولا على السموات ولا في الأرض ولا داخل العالم ولا خارج العالم ولا بائن عن خلقه ولا متصل بهم، لأن في زعمهم أن جميع هذه الأشياء صفات الأجسام، والله تعالى منزه عن الجسم، فهنا بقولهم الأول أثبتوا بالدليل على قولهم أن الله في جميع الأمكنة ثم قالوا قولاً ردوا به الدليل والقول الأول، وفسروا[٣] الأدلة الواردة

= فترة على مذهب الكلابية بعد رجوعه عن الاعتزال، ويقال إنه في آخر حياته ترك الكلام وذمه ورجع إلى مذهب السلف الصالح وأعلن تمسكه به وتخليه عما قبله. من آخر مؤلفاته على مذهب السلف الإبانة عن أصول الديانة، يقول عنه شيخ الإسلام (كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملة، فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك)، توفي سنة ٣٢٤هـ. انظر السير، ١٥/ ٨٥، تاريخ بغداد، ١١/ ٣٤٧، الفتاوى، ١٢/ ٢٠٥.

(١) الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، تقديم الشيخ: حماد بن محمد الأنصاري، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٠هـ، ص٦٥.

(٢) مناظرات أئمة السلف، أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٤١ ـ ٥٧، الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٧.

(٣) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ـ الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، عناية: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، =

على إثبات صفة العلو لله سبحانه وتعالى كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فيزعمون أن المراد في السماء ملكه وسلطانه مع أنهم في البداية استدلوا بآية في غاية الوضوح ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فالأية بمنطوقها توضح أن الله في العلو، وهم قد قالوا في بداية أمرهم إن الله في جميع الأمكنة، والعلو مكان من الأمكنة، ثم ردوا ما استدلوا به ونفوا صفة العلو لله سبحانه وتعالى.

٢ ـ ومن الأمثلة أن الجهمية يقولون لا يقوم بذات الله فعل من الأفعال، لأن الفعل حادث وليس محلاً للحوادث مع أن أصلٌ من أصولهم القول بالجبر وأن الإنسان مجبور على فعله، ويستدلون بأدلة من القرآن كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات] ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر] ومن السنة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»(١) فجعلوا الله هو الفاعل الحقيقي لكل شيء، ومع ذلك يقولون لا يقوم بذاته فعل لأن الفعل حادث وليس محلاً للحوادث، وما هذا إلا للشك والتردد وعدم اليقين في مواقفهم، ومن الغريب في هذه المسألة أيضاً أنهم يقولون إن الله ليس محلاً للحوادث، ثم يقولون إن علم الله حادث حصل بعد أن لم يكن حادث، وكذلك بالنسبة لقدرة الله سبحانه وتعالى(٢). فردوا أقوالهم وأدلتهم الأولى.

والصحيح أن العبد فاعل للعمل مختار له ولا منافاة بين فعل العبد وفعل الرب، وأما صفاته فهي سبحانه ثابته له لا بداية لها كما يزعمون(٢).

٣ ـ ومن الأدلة التي يستدلون بها حديث آدم وموسى، وهو قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «احتج آدم وموسى عند ربهما فحج آدم موسى، فقال موسى

= ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٤٣، التعليقات على متن لمعة الاعتقاد، الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الجبرين، عناية وترتيب: أبو أنس علي بن حسين أبو لوز، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٧٨، ٧٩.

(١) مسلم كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، ١٦/٢٠٤.

(٢) البرهان، ص٣٥، عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، ص٩٠ ـ ٩٦.

أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وأسكنك في جنته ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض. قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجياً، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاماً، قال آدم: هل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى. قال: نعم، قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ قال رسول الله ﷺ: فحج آدم موسى»[١].

فالجهمية[٢] تستدل بهذا الحديث على أن العبد مجبور على فعله وأنه كالريشه في مهب الريح، ومع كونهم استدلوا بهذا النص النبوي إلا أنهم يردون معظم ما فيه، فأول الحديث يوضح أن المحاجة حصلت عند الرب في العلو وهم ينفون العلو، والألفاظ الواردة في الحديث من خلق الله لآدم ونفخ الروح فيه وأمر الملائكة بالسجود له وإسكانه الجنة واصطفاء الله لموسى وتكليمه وإعطائه الألواح وكتابة التوراة بيده سبحانه، جميع هذه الصفات والأفعال لا يثبتونها لله سبحانه وتعالى. فهم القائلون: ليس كمثله شيء من الأشياء وهو تحت الأرضين السبع كما هو على العرش ولا يخلو منه مكان ولا يكون في مكان دون مكان ولم يتكلم ولا يتكلم ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف بصفة ولا يفعل فعلاً. فهنا يظهر التناقض؛ فهم يستدلون بالحديث على أمر ما، ثم يردونه، وما ذاك إلا لاتباع الشهوات والاهواء والابتعاد عن الحق المبين. قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] فالحديث ليس فيه حجة للجبرية ولا الصوفية[٣]، وإنما الوجه الصحيح فيه كما قال ابن القيم يرحمه الله: «إن آدم احتج

---

(١) البخاري في القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله ١١/٤٢٨، ومسلم في القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ١٦/٢٠٠ ـ ٢٠٤، والمحاجة هي المجادلة والمخاصمة، يقال ما حججت أي جادلت فغلبت. انظر النهاية في غريب الحديث ١/٣٤١.

(٢) إن المعتزلة قد ردت هذا الحديث حيث إن أبا علي الجبائي يقول، «لو صح لبطلت نبوات الأنبياء، فإن القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي، فإن العاصي بترك الأمر أو فعل النهي إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه» انظر شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/٤٩.

(٣) الصوفية تستدل بهذا الحديث على شهود الحكم لله وجريانه على الخلق وتفرد الرب سبحانه بربوبيته وأن العبد لا يتحرك ذرة إلا بمشيئته وعلمه وأنه لا راد لقضائه وقدره، =

بالقدر على المصيبة وقال: إن هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدره قبل خلقي، والقدر يحتج به في المصائب دون المعايب، أي تلومني على مصيبة قُدرت علي وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة، وقد يوجه بأمر آخر هو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع ويضر في موضع آخر، فينفع إذا احتجَّ به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يبطل شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة»[١].

فالاستدلال بالأدلة ثم ردها دأب أهل الأهواء والبدع لاتباع الشهوات والأهواء، وهذا ما وضحه سبحانه وتعالى مع أهل الأهواء السابقين، فقال سبحانه على لسان فرعون حين كان يزعم أنه الإله والرب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، ومع ادعائه للألوهية والربوبية ينقض قوله ويطلب من هامان أن يبني له صرحاً حتى يصل إلى إله موسى، مع زعمه السابق بتوحده في الألوهية. قال تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨] ففي البداية يقول بنفي الألوهية عن غيره وعلمه بذلك ثم يقول: يظن أن موسى كاذب، ومن المعلوم أن الأمر الواحد إما أن يكون يقيناً أو ظناً، أما أن يشتركا معاً فهذا عين التناقض الذي لا يُقبل، وما أوقعهم في هذا التناقض إلا أنه يبنون أمرهم على أقوال محتملة تحتمل معاني متعددة ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى والإجمال في اللفظ ما يؤدي إلى الاشتباه والالتباس.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان هو حق من أحدهما وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح ويكون مراده باطل. فأصل ضلال بني آدم في الألفاظ المجمله والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب»[٢].

= حتى يصلوا إلى القول بأن العبد مقهور مربوب لا حيلة له ولا قوة، فيسقطون جميع التكاليف عنهم. انظر شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/ ٤٩.

(١) شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/ ٥٦، ٥٧.

(٢) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٧، مناظرات أئمة السلف، ص٢١ ـ ٢٦.

فالرد للأدلة سمة من سمات أهل الأهواء يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولم يزل أهل الكلام المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة كما ردوا أحاديث الرؤية وأحاديث علو الله على خلقه وأحاديث صفاته القائمة به وأحاديث الشفاعة، وأحاديث نزوله إلى سمائه ونزوله إلى الأرض للفصل بين عباده، وأحاديث تكلمه بالوحي كلاماً يسمعه من شاء من خلقه حقيقة، إلى أمثال ذلك، وكما ردت الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها، وكما ردت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، وكما ردت المعطلة أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق، وكل من أصل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عنه مواضعها»[1][2].

❁ ❁ ❁

---

(١) الرد على الجهمية، الإمام أحمد بن حنبل، ص١٠٤، الرد على الجهمية، الإمام ابن منده، ص٢٤.

(٢) شفاء العليل، ط السوادي، جدة، ١/٤٦ ـ ٤٨.

المبحث الثاني
تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها

إن أهل الأهواء والبدع يخترعون قواعد مظنونة ثم يقولون بلوازمها ويعتقدون صحتها وأنها من القطعيات التي لا تقبل الجدال، فلا بد في البداية من تعريف القاعدة واللازم.

القاعدة في اللغة:

الأساس[١] يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧] وتأتي القاعدة بمعنى الأصول، أساطين البناء التي تعمده، وما يعقد عليه الشيء أي يستقر ويثبت.

القاعدة اصطلاحاً[٢]:

عُرفت القاعدة في الاصطلاح بعدة تعريفات منها:

١ ـ الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات يفهم أحكامها منها.

٢ ـ حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه[٣].

٣ ـ حكم ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف به أحكام الجزئيات[٤].

٤ ـ حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته[٥][٦].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ٥/١٠٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٦٩، التعريفات للجرجاني، ص١٧٧، المفردات، ص٦١٧، الكليات، ص٧٠٢ ـ ٧٢٨.

(٢) الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، ٢/١٠.

(٣) مختصر قواعد العلائي، ١/٥.

(٤) منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، أبو سعيد الخادمي، مطبعة محرم أفندي البسنوي، ١٣٠٣هـ، ص٣٠٥.

(٥) المدخل الفقهي العام ٢/٩٤٦.

(٦) استخدمت في المبحث كلمة قاعدة بدلاً من أصل، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب=

تعريف اللازم لغة:

التبعية[1]، عدم المفارقة. يقال: لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره، فيمتنع وجود الملزوم بدون اللازم، فلازم الشيء: أي أن أحدهما علة الآخر، فيظهر أن اللازم هو ما لا يثبت الحكم مع عدمه، وملزوم الحكم ما يستلزم وجوده الحكم.

تعريف اللازم اصطلاحاً:

له عدة تعريفات، منها:

١ ـ ما يمنع[2] انفكاكه عن الشيء.

٢ ـ اللازم عند المتكلمين: كون الحكم مقتضياً لحكم آخر بأن يكون إذا وجد المقتضي وجد المقتضى وقت وجوده.

٣ ـ اللازم عند المنطقيين[2]: عبارة عن امتناع الانفكاك عن الشيء وما يمتنع[3] انفكاكه عن الشيء يسمى لازماً وذلك الشيء ملزوماً، والتلازم: عبارة عن عدم الانفكاك من الجانبين، والاستلزام عن عدمه من جانب واحد، وعدم الاستلزام من الجانبين عبارة عن الانفكاك بينهما.

فأهل الأهواء والبدع يؤصلون قواعد لمذهبهم ثم يلزمون أنفسهم بأمور أخرى فيزداد الضلال عندهم ويكبر، فيحاولون إصلاح ما أفسدوه فيقعون في فساد أكبر.

أولاً: الخوارج والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

نجد أن القاعدة الأولى التي وضعها الخوارج وخرجوا بها على علي بن أبي

= شتى فيمكن الاستدلال بالفروع، حيث إن أهل البدع يقررون في الفروع قواعد ثم يقولون بلوازمها.

(١) المصباح المنير، ص٦٦٩، المفردات، ص٦٧٩، التعريفات، ص١٩٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٩٥٢ ـ ١٠٣١، الكليات، ص٧٩٥، ٧٩٦.

(٢) شرح الكوكب المنير، ٤/ ٢٠٤، الكليات، ص٧٩٥، ٧٩٦، كشاف اصطلاحات الفنون، ص١٣٠٤.

(٣) المانع: ما يلزم من وجوده انتفاء الحكم. انظر الإيضاح لقوانين الاصطلاح، لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمٰن بن الجوزي، تحقيق وتعليق الدكتور: فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٣٨.

طالب والأمة هي قاعدة «لا حكم إلا لله»[1]. فاعتقدوا أن علياً لم يحكِّم حكم الله، وحكَّم الرجال، وبناءً على هذه القاعدة التزموا بلوازم باطلة هي:

١ - القول بتكفير علي لأنه حكَّم الرجال، وعندهم أن من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر في الآخرة، حلال[2] الدم في الدنيا، ومن ثم وجوب خلعه وعدم طاعته بل وتجرأ الأمر بهم إلى وجوب قتله.

٢ - كفروا كل من وافق على التحكيم بينه وبني معاوية رضي الله عنهما، فصرحوا بكفر معاوية أيضاً، وكفروا أبا موسى الأشعري[3] وعمرو بن العاص[4] وكل من وافق على هذا التحكيم، فوصل التكفير إلى الصحابة الذين هم خيرة خلق الله بعد الأنبياء والرسل.

٣ - بعد أن كفروا الصحابة والأمة استحلوا أموالهم ونسائهم وقتالهم، ففرقوا الأمة بأفعالهم وقواعدهم، وألبوا الناس على عدم طاعة الخليفة. وكل من هذه اللوازم في غاية الفساد، بل كل لازم من اللوازم السابقة أدى إلى أمور في غاية البطلان.

اللازم الأول: القول بتكفير علي رضي الله عنه:

إن الخوارج[5] اعتقدت بخطأ التحكيم الذي قام به علي رضي الله عنه واتفق عليه المسلمون فقالوا: أتحكمون في دين الله الرجال؟ فلا حكم إلا لله، فحكموا

---

(١) تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري، ٥/ ٧٢، الفتاوى، ١٩/ ٨٩ - ٩٢، تلبيس إبليس، ص٩١، ٩٢.

(٢) المقالات، ١/ ١٦٧، البدء والتاريخ، مصر، ٥/ ١٣٥، الأجوبة الشوكانية، ص٥٠.

(٣) أبو موسى الأشعري: عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار، أبو موسى الأشعري، مشهور باسمه وكنيته معاً، قدم المدينة بعد خيبر، من كبار الصحابة وفقهائهم، كان حسن الصوت بالقرآن حتى قال الرسول عليه الصلاة والسلام عنه: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»، وهو أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما مات سنة ٤٢هـ. انظر الإصابة، ٢/ ٣٥١ - ٣٥٢، تقريب التهذيب، ١/ ٤٤١.

(٤) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي السهمي أمير مصر، يكنى أبا عبد الله وأبا محمد، أسلم قبل الفتح في صفر سنة ثمان، وقيل بين الحديبية وخيبر، وكان الرسول ﷺ بعد إسلامه يقربه ويدنيه لمعرفته وشجاعته، كان أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ولاه معاوية مصر حتى مات سنة ٤٣هـ. انظر الإصابة، ٣/ ٢، ٣، السير، ٤/ ٣٤، ٣٥.

(٥) تاريخ الرسل والملوك، ٥/ ٧٢، الفتاوى، ١٩/ ٨٩ - ٩٢، تلبيس إبليس، ص٩١، ٩٢.

بكفر علي رضي الله عنه وعدم طاعته والخروج عليه واستحلال قتله، فكّفروا الشخص المعين دون مراعاة الضوابط الشرعية في تكفيره، وتحكّموا في الأسماء والأحكام مع أن هذه المسألة حق من حقوق الله سبحانه وتعالى فهو الذي يعلم المؤمن من الكافر، والصالح من الطالح، والحسن من القبيح، وبعد أن قالوا بكفر علي رضي الله عنه خرجوا على جماعة المسلمين وعن طاعة ولي الأمر التي هي من أهم أصول أهل السنة والجماعة، فقد قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[١] وهم بخروجهم على الإمام يخلعونه من البيعة فيلزمهم الموت على الجاهلية. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»[٢] وأمر عليه الصلاة والسلام بطاعتهم وعدم الخروج عليهم إلا في حالة واحدة فقال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»[٣] ومن أين للخوارج الأدلة أو البراهين على كفر علي أو غيره؟ ولكن مع ذلك أصروا على تكفيره ومن ثم خلعه والخروج عليه ثم قتله عبد الرحمن بن ملجم[٤] فأصبح عندهم من الأتقياء الأوفياء لقيامه بذلك العمل[٥]، فتركوا حكم الله واتبعوا تحكيم قواعدهم وأصولهم.

---

(١) مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، ١٣/٢٣٨.

(٢) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٢/٢٢٨.

(٣) البخاري كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها، ٩/٤٧، مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٢/٢٢٨.

(٤) عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي الحميري أدرك الجاهلية، وهاجر في خلافة عمر، وقرأ على معاذ بن جبل فكان من القراء وأهل الفقه والعبادة، شهد فتح مصر، وكان من شيعة علي رضي الله عنه وشهد معه صفين ثم خرج عليه، فاتفق مع البرك وعمرو بن بكر على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص في ليلة واحدة في ١٧ رمضان، وتعهد ابن ملجم بقتل علي فقصد الكوفة واستعان برجل يدعى شبيباً الأشجعي، فكمنا لعلي رضي الله عنه خلف الباب الذي يخرج منه لصلاة الفجر، فلما خرج ضربه شبيب فأخطأه، فضربه ابن ملجم فأصاب مقدم رأسه فتوفي رضي الله عنه متأثراً بالجرح، وقبض من بالمسجد على ابن ملجم فقتل في سنة ٤٠هـ. انظر العبر، ١/٣٣، الأعلام، ٤/١١٤، ١١٥.

(٥) بلغ من تعظيم عبد الرحمٰن بن ملجم عند الخوارج أن أنشد عمران بن حطان وهو من شعراء الخوارج فيه شعراً قائلاً: =

اللازم الثاني: كفروا معاوية والحكمين وكل من وافق على هذه المسألة:

إن الخوارج لزمهم هذا الأمر الباطل لخروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه التحكيم حيث كرهوا الحكم والتحكيم ومن ثم كفروا الحكمين ومن وافقهما، فضلوا في هذا الأمر وزلت أقدامهم وتكلموا فيها بما لا يرضي الله عز وجل ولا رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا يليق بأفضل الناس بعد الأنبياء والرسل عليهم السلام وهم الصحابة[1] رضوان الله تعالى عليهم جميعاً، الذين اختارهم الله لصحبة خاتم رسله، وأفضل أنبيائه، الذين بلغوا في الفضل مبلغاً لا يصل إليه من بعدهم، فقد قال فيهم رسول الله ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2] ومن هنا يتضح أن كل ما تناقلته كتب التاريخ من اتهام أبي موسى[3] الأشعري رضي الله عنه بالغفلة كذب وافتراء يبطله ما عرف عنه من علم وفضل وفهم وما كلفه به رسول الله ﷺ من أعمال، إضافة إلى شرف الصحبة، ومن اتهام عمرو بن العاص رضي الله عنه بالمكر والخداع كذب وفرية عظيمة لا

= يا ضربة من تقي ما أراد بها ... إلا ليبلغ من ذي العرش رضواناً
إني لأذكر حسناه فأحسبه ... أوفى البرية عند الله ميزاناً

انظر الأعلام ٥/ ٧٠.

(١) يقول الإمام الشوكاني، «وأما عدالتهم رضي الله عنهم فمسلمة عند جميع أهل السنة الذين رأينا كلامهم... وأما الرافضة والخوارج وأهل البدع فلا عبرة بكلامهم ولا يعد خلافهم خلافاً، وإنما هو شذوذ وميل عن الصراط المستقيم». انظر الأجوبة الشوكانية عن الأسئلة الحفظية، ص٥٠.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٠.

(٣) لقد ضلت في أمر التحكيم أفهام كثير من الناس، ومرجع ذلك في الغالب تلك الأخطاء المنكرة والمغالطات الكبيرة التي دخلت أو أُدخلت في قضية التحكيم ومنها:
١ ـ إهمال معرفة السبب الصحيح للحرب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وأن السبب الحقيقي فيها المطالبة بالاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه.
٢ ـ إغفال حقيقة ما اتفق عليه الحكمان أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، رضي الله عنهما.
٣ ـ اتهام عمرو بن العاص رضي الله عنه بالكذب والخداع والاحتيال وحاشاه عن ذلك.
٤ ـ اتهام أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بالغفلة والفشل وحاشاه عن ذلك.
٥ ـ عدم المعرفة والأمانة في نقل حقيقة ما حصل مع دخول كثير من الأكاذيب والمغالطات من أهل البدع. انظر العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، ط المكتبة العلمية، ص١٦٠ ـ ١٦٧.

تليق به وبالصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، والصحيح الثابت عنه الورع ومحاسبة النفس ما يبطل اتهام الكاذبين.

فالخوارج بغلوهم وجفائهم وسوء فهمهم للقرآن وقعوا في مخالفته ومخالفة السنة النبوية التي قد شهدت لطائفة من أصحاب رسول الله ﷺ بالجنة، وأكثرهم يدخل فيمن رضي الله عنهم ممن بايع تحت الشجرة. قال تعالى: ﴿۞ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح]، ومنهم من شهد بدراً، ومن شهدها فلا يلحقه الخزي والسوء والعذاب كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[1] فأين غابت عقول هؤلاء أو كيف عميت أبصارهم حتى ضلوا هذا الضلال المبين؟، فهم مع قولهم: بأنه يجب تحكيم كتاب الله وتحكيم حكم الله كانوا أبعد ما يكونون عنه، حيث إن الله حكم بحكمه العظيم تفضيل الصحابة وتكريمهم وعدم النيل منهم، فالمتأمل في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ليدرك دونما أدنى مواربة المنزلة السامية الرفيعة والمكانة الجلية التي يتبوّؤها أصحاب رسول الله ﷺ، ومع ذلك فقد قامت الخوارج بنقيض كلام الله، وحكمه سبحانه وتعالى فوقعوا في التناقض البين.

اللازم الثالث: مفارقة جماعة المسلمين واستحلال أموالهم ودمائهم وأعراضهم:

بعد أن اعتقد الخوارج خطأ التحكيم وما حصل معه اشتطوا في الأمر فكفّروا جميع الأمة لموافقتها على مسألة التحكيم، فردوا حكم الله عز وجل القائل في كتابه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران] وقد

---

(١) البخاري كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً، ٧/٢٤٣، ٢٤٤، مسلم كتاب فضائل الصحابة، فضائل حاطب بن أبي بلتعة وأهل بدر، ١٦/٥٥، ٥٦.

فسرها السلف[١] بقولهم تبيض وجوه أهل السنة والائتلاف وتسود وجوه أهل البدعة والاختلاف، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام] والآية وإن كانت في شأن اليهود والنصارى[٢] إلا أنها تشمل أهل البدع. يقول ابن كثير يرحمه الله: «والظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفاً له، فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق فمن اختلف فيه وكانوا شيعاً، أي فرقاً كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات فإن الله تعالى قد برأ رسول الله ﷺ مما هم فيه»[٣] فيلزمهم براءة الرسول عليه الصلاة والسلام.

وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت رايه عُميّة[٤] يغضب لعصبية أو يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتل، فقتله جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولستُ منه»[٥] فالحديث ينوه عن أمور من فعلها فإن النبي ﷺ بريء منه، والخوارج قد قاموا بجميعها فهم قد خرجوا عن طاعة الإمام ومن ثم خلعوا بيعته وإمامته، وفارقوا جماعة المسلمين، ودعوا إلى التعصيب إلى فرقتهم ومعتقداتهم، وقاتلوا المسلمين ولم يفوا بحقوقهم وأموالهم وأعراضهم، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الخوارج كفروا مرتكب[٦] الكبيرة من المسلمين وكفروا كل من

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٠٢، الشريعة للآجري، ص١٨، السنة لأبي عاصم، ١/٧، ٣٣، ٣٥.

(٢) أخبر شيخ الإسلام بأن الذين فرقوا دينهم واختلفوا هم اليهود والنصارى. انظر اقتضاء الصراط المستقيم، ١/٨٨.

(٣) تفسير ابن كثير، ط دار السلام، دار الفيحاء، الرياض، دمشق، ٢/٢١٩.

(٤) عُمية: هي بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان، والميم مكسورة مشددة والياء مشددة أيضاً، قالوا هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، وبذلك قال النووي وأحمد والجمهور. انظر شرح صحيح مسلم، ١٢/٢٣٨.

(٥) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ١٢/٢٣٨.

(٦) اختلف العلماء رحمهم الله في تعريف الكبيرة على أقوال كثيرة. يقول ابن القيم رحمه الله: «وأما الكبائر فاختلف السلف فيها اختلافاً لا يرجع إلى تباين وتضاد وأقوالهم=

خالفهم ولم ينضم إلى معسكرهم، فقالوا بأنهم كفار مخلدون في النار وأحكامهم في الدنيا أحكام الكفار وديارهم دار كفر ودارهم دار إيمان، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم وقتالهم»[1]، ويقول أيضاً: «والخوارج هم أول من كفر المسلمين، يكفرون بالذنوب ويكفرون من خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله»[1].

فلزمهم براءة الرسول عليه الصلاة والسلام منهم ووصفهم بالجاهلية، فهم في البداية قالوا بالقاعدة الأصلية لهم «لا حكم إلا لله» وعند العمل ردوا حكم الله في جميع الأمور السابقة في طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، وفي الحكم على العباد، مع أنه لا يعلم الخفايا إلا الله، وفي تكفيرهم كل من وافق على التحكيم وفي مفارقتهم للأمة وقتلهم المسلمين ونهب أموالهم واستباحة أعراض نسائهم، وهذه الأمور جميعها محرمة باتفاق المسلمين، ومذهب أهل السنة والجماعة يوجب طاعة ولي الأمر ما لم يؤمر بمعصية كما قال عليه الصلاة والسلام «ما لم تروا منهم كفراً بواحاً»[2]، «عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك»[3] «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[4] وأنه لا يصح الحكم على العباد بالكفر والإيمان إلا بشروط وضوابط معينة مع التحرز واليقين، ووجوب محبة الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين واعتبارهم أفضل الخلق بعد الرسل والأنبياء والكف عما حصل بينهم[5]، وعدم قتل المسلم إلا بالحق كما قال

= متقاربة، وأولى الأقوال بالصواب كما ذكرها ابن جرير، «الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب»، وقد قال بهذا القول ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن والضحاك وهو الذي رجحه شيخ الإسلام رحمه الله». انظر مدارج السالكين، تحقيق: الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٧، شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ط٤، ص٤١٧، ٤١٨، الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد محمد الهيثمي، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٥ ـ ١٠.

(١) الفتاوى، ٣/ ٢٨٩.
(٢) سبق تخريجه صفحة رقم/ ٢٠٠.
(٣) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٣/ ٢٢٤.
(٤) البخاري كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام، ١٣/ ١٠٥.
(٥) عقيدة السلف أصحاب الحديث، الصابوني، ص١٠٧، البداية والنهاية، ٧/ ٢٥٣ ـ ٢٧٨، العواصم من القواصم، ص١٧١، ١٧٢، منهاج السنة، مكتبة الرياض، ٢/ ٢١٩، ٢٢٠، الأجوبة الشوكانية، ص٥٠.

الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة»[١] وتحريم أعراض وأموال المسلمين كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام»[٢] فظهر المذهب الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة من المذهب الباطل الذي تنادي به الخوارج مع زعمهم تحكيم كتاب الله عز وجل وأين هم في الحقيقة من هذا التحكيم[٣]. فهم قد وضعوا قواعد باطلة فألزموا أنفسهم بأمور فاسدة.

ثانياً: الشيعة: والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

- للشيعة آراء وقواعد عقدية كثيرة ومن أهمها عندهم، والتي كان لها أثر هام في تباعدهم عن هدي الكتاب والسنة وطريقة أهل الحق، ومنها على سبيل المثال:

١ - القول بأحقية علي وآل البيت رضي الله عنهم بالإمامة وإنها كانت بنص من النبي ﷺ[٤].

٢ - دعواهم العصمة للأئمة والأولياء.

٣ - تدينهم بالتقية.

٤ - الاعتقاد بأن القرآن الكريم الموجود بأيدي المسلمين ناقص ومحرف.

---

(١) البخاري، كتاب الديات، باب قوله تعالى: ﴿إن النفس بالنفس﴾، ١٢/ ٢٠، مسلم، كتاب القسامة باب ما يباح به دم المسلم، ١١/ ١٦٤.

(٢) البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ، «رب مبلغ أوعى من سامع»، ١/ ١٤٥، ١٤٦، ومسلم كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض، ١١/١٦٧، ١٦٨.

(٣) يوجد الآن فرقة التكفير والهجرة تنادي بنفس مبادئ الخوارج السابقة فيزعمون أنهم المسلمون وأهل الحق وغيرهم ضلال فسقه وكفرة، وهذا ما يقوله سعيد حوى إن جماعته هي أقرب الجماعات للحق والصواب، وهو نفسه ما يدعيه شكري مصطفى من أن جماعته هي الجماعة المسلمة فقط. انظر كتاب الإكفار والتشهير، عبد الله محمد الجوعي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين ص٢١، الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو، محمد سرور زين العابدين، دار الأرقم ١٤٠٧هـ، ص٣١٤.

(٤) التنبيه والرد ص٢٥، ٣٩، ١٤٨، ١٥٥، المقالات، ١/ ٦٦ - ١٠٥، التبصير في الدين، ٢٧ - ٤٢، البرهان، ص٦٦ - ٨٥، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٢ - ٨٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٨٤ - ٨٩.

٥ ـ القول بالبداء على الله تعالى.

ولهم اعتقادات وآراء أخرى مثل دعوى الرجعة والمهدية، والقول بالتناسخ والحلول، وغير ذلك من الآراء الواضح سقوطها وبطلانها[(١)].

اللوازم الباطلة لتلك المعتقدات:

١ ـ القول بأحقية علي وآل البيت بالإمامة وأنها كانت نصاً من النبي ﷺ؛ فألزموا أنفسهم البراءة من أبي بكر وعمر ومن الصحابة الذين قاموا بالبيعة، ومن الأمصار الإسلامية وأهلها، فهم يجعلون من لم يؤمن بالأئمة أشد كفراً من اليهود والنصارى على حسب زعمهم، فيقولون: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد ﷺ»[(٢)] ومع عملية التبرؤ هذه أنكروا صحة خلافة الصديق رضي الله عنه، وإنكارها[(٣)] يستلزم تفسيق من بايعه واعتقد أن خلافته حق، وقد بايعه الصحابة رضي الله عنهم ومعهم أهل البيت كعلي، وقد اعتقدها حقاً جمهور الأمة، واعتقاد تفسيقهم يخالف قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] إذ أي خير في أمة يخالف أصحاب نبيها إياه ويظلمون أهل بيته بغصب أجل المناصب ويؤذيه بإيذائهم ويعتقد جمهورها الباطل حقاً، سبحانك هذا افتراء عظيم؟ ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله فقد كفر، والأحاديث الواردة في صحة خلافة الصديق، وبإجماع الصحابة وجمهور الأمة على الحق أكثر من أن تُحصر، ومن الأمثلة على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن أمن الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»[(٤)].

---

(١) انظر الحاشية رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٢) عقائد الصدوق أو دين الإمامية، ابن بابويه القُمي، إيران، ط ١٣٢٠هـ، ص١١١، بحار الأنوار، إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ص٢٧ ـ ٦٢، هوية التشيع، الدكتور: أحمد الوائلي، دار الكتب للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٤٢ ـ ١٤٤.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة، الشيخ: محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الدكتور: ناصر بن سعد الرشيد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٠٢هـ، ص٨.

(٤) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ١٥/ ١٥٠، ١٥١.

«لا يبقين في المسجد خوخة[1] إلا سُدت إلا خوخة أبي بكر»[2]، «إن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئاً فأمرها أن ترجع إليه فقالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت فلم أجدك قال: فإن لم تجديني فأتي أبا بكر»[3]، «إن عمرو بن العاص سأل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أي الناس أحب إليه قال: عائشة[4]، قلت ومن الرجال؟ قال: أبوها، قلت ثم من؟ قال: عمر»[5] وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «ادعي لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً فإني أخاف أن يتمنى متمنٍّ ويقول قائل أنا أولى[6] ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[7] فالحديث فيه دلالة ظاهرة على فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأخبار بما سيقع في المستقبل بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام وأن المسلمين يأبون عقد الخلافة لغيره، وفيه إشارة إلى أنه سيقع نزاع، ووقع كل ذلك بالفعل، فدل ذلك على بطلان قول الشيعة، وأن من أصرح الأدلة التي توضح كذب الشيعة وافترائهم بوصية الرسول عليه الصلاة والسلام لعلي بالإمامة ما رواه عبد الله بن عباس

---

(١) الخوخة: طاقة في المسجد أو في الجدار تفتح لأجل الضوء ولا يشترط علوها، وحيث تكون سفلى يمكن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلى مكان مطلوب. انظر فتح الباري، ٧/ ١١.

(٢) البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول الرسول عليه الصلاة والسلام، «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر»، ٧/ ١٠، ١١.

(٣) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٤.

(٤) عائشة رضي الله عنها: أم عبد الله حبيبة رسول الله ﷺ، بنت خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كانت من أكبر فقهاء الصحابة حيث كانوا يرجعون إليها، بنى بها الرسول عليه الصلاة والسلام في شوال بعد وقعة بدر، ونزلت الآيات في تبرئتها مما رماها به أهل الإفك، عاشت خمساً وستين سنة وحدث عنها جماعة من الصحابة والتابعين، توفيت سنة ٥٧هـ، أو ٥٨هـ. انظر تذكرة الحفاظ، ١/ ٢٧ ـ ٢٩، السير، ٢/ ١٣٥، الأعلام، ٣/ ٢٤٠.

(٥) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٣.

(٦) أنا أولى: أي أحق والخلافة لي. انظر شرح صحيح مسلم، ١٥/ ١٥٥.

(٧) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٥.

رضي الله عنهما قائلاً: «وضع عمر بن الخطاب على سريره فتكنفه(١) الناس يدعون ويثنون عليه قبل أن يرفع وأنا منهم فلم يرعني(٢) إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي فالتفت إليه فإذا هو علي فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحب إليَّ أن ألقي الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وذاك أني كنت أكثر أسمَعُ رسول الله ﷺ يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا و أبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو أو لأظن أن يجعلك الله معهما»(٣) فالحديث يدل على بطلان قول الشيعة، فهنا علي رضي الله عنه يقر بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ويثني عليهما أفضل الثناء، فأين قولهم بأحقية علي بالخلافة وأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نص عليها.

ومن الأدلة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون وعليهم قُمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره. قالوا: ماذا أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين»(٤) وفي رواية: «رأيت قدحاً أتيت به فيه لبن فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب. قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال العلم»(٤) فالحديث بنص الرسول عليه الصلاة والسلام يوضح مدى علم وتقوى وورع عمر رضي الله عنه، فأين الشيعة من كلامه عليه الصلاة والسلام، يقول الإمام النووي: «القميص في النوم معناه الدين وجره يدل على بقاء آثاره الجميلة وسنته الحسنة في المسلمين بعد وفاته ليُقتدى به، وأما تفسير اللبن بالعلم فلاشتراكهما في كثرة النفع وفي أنهما سبب الصلاح، فاللبن غذاء الأطفال وسبب صلاحهم وقوت للأبدان بعد ذلك، والعلم سبب لصلاح الآخرة والدنيا»(٥).

---

(١) فتكنفه الناس: أي أحاطوا به والسرير هنا النعش. انظر النهاية في غريب الحديث، ٤/ ٢٠٥.

(٢) فلم يرعني: بفتح الياء وضم الراء ومعناها لم يفجأني إلا ذلك. انظر شرح صحيح مسلم، ١٥/ ١٥٨.

(٣) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٨.

(٤) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٩، ١٦٠.

(٥) انظر شرح صحيح مسلم، ١٥/ ١٦٠.

ومن الأدلة؛ قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «دخلت الجنة فرأيت فيها داراً أو قصراً فقلت: لمن هذا؟ فقالوا لعمر بن الخطاب، فأردت أن أدخل فذكرت غيرتك فبكى عُمر وقال: أي رسول الله أو عليك يُغار؟»[1] فهل يبقى للشيعة بعد ذلك إلا أن يلتقموا الحجر. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب[2] يرحمه الله: «ومن نسب جمهور أصحابه ﷺ إلى الفسق والظلم وجعل اجتماعهم على الباطل فقد ازدرى بالنبي ﷺ، وازدراؤه كفر، ما أضيع صنيع قوم يعتقدون في جمهور النبي ﷺ الفسق والعصيان والطغيان مع أن بديهة العقل تدل على أن الله تعالى لا يختار لصحبة صَفيه ونصرة دينه إلا الأصفياء من خلقه، والنقل المتواتر يؤيد ذلك، فلو كان في هؤلاء القوم خير لما تكلموا في صحب النبي ﷺ وأنصار دينه إلا بخير، لكن الله أشقاهم فخذلهم بالتكلم في أنصار الدين، وكل ميسر لما خلق له»[3] فتمثل فيهم قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب] لذا قال الإمام مالك يرحمه الله: «والذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس له سهم أو نصيب في الإسلام»[4]. وعندما سئل الإمام أحمد رحمه الله عن رجل شتم رجلاً من أصحاب

---

(١) مسلم فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٦٣، ١٦٤.

(٢) محمد بن عبد الوهاب: هو الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد، ويرجع نسبه إلى معد بن عدنان، ولد سنة ١١١٥هـ في العيينة من بلاد نجد، ونشأ في بيت علم ودين، فقد كان أبوه عبد الوهاب قاضي العيينة وفقيهها، اتهمه أهل الزيغ والضلال بفساد المعتقد، له عدة مؤلفات منها: كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، كشف الشبهات، الأصول الثلاثة وغيرها توفي سنة ١٢٠٦هـ. انظر عنوان المجد في تاريخ نجد، لابن بشر، مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ٨٩ ـ ٩٦، علماء نجد خلال ستة قرون، عبد الله بن عبد الرحمٰن البسام، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٨هـ، ١/ ٢٥ ـ ٤٨، الإمام محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه، مسعود الندوي، ترجمة: عبد العليم البستوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة ص٨، ٩.

(٤) السنة للخلال ص٤٩٣، أصول السنة، الإمام محمد بن عبد الله بن زمنين الأندلسي، تحقيق: محمد هارون، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، رقم ١٩١، الإبانة الصغرى، لابن بطة، طبعة المكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص١٦٢، وإسناده صحيح.

النبي ﷺ فقال: «ما أراه على الإسلام»[1] فلزمتهم تلك اللوازم نتيجة بعدهم عن الهدي المبين والصراط المستقيم، وظهر من الأدلة الواضحة كذبهم وزعمهم بأن الصحابة رضي الله عنهم قد حرفوا القرآن.

٢ ـ قولهم بالعصمة للأولياء والأئمة[2]:

إن الشيعة تجعل من الأئمة أمراً في منتهى الغرابة، فهم الذين اختصوا بمعرفة[3] القرآن وهم الذين ينسخون القرآن، ويقيدون مطلقه، ويخصصون عامه، وهي عندهم أصل قبول الأعمال[3]، لا هداية للناس إلا بالأئمة[4]، والاستعانة بهم واجبة فهم الذين يحللون ويحرمون، وإن الدنيا والآخرة كلها للإمام[5]، ولا إجماع إلا بقولهم أو بقول واحد منهم، ولعل أصل هذه المقولة جاءت[6] من عبد الله بن سبأ الذي قال: «إن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي»[7] فلذا جاء من بعده فقالوا: «إنما على الناس أن يقرؤوا القرآن فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا»[8] وهذا نفسه ما تقول به الباطنية الذين يزعمون أن للقرآن ظاهراً يعلمه العامة وباطناً يعلمه الخاصة، فالشيعة تزعم أن الرسول ﷺ لم يبين القرآن إلا لعلي رضي الله عنه، فلذا فهو الوارث للعلم[9]، ومن ثم هو ورثه للأئمة بعده. فلازم قولهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبلغ ما أنزل إليه مع أن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾

---

(١) السنة للخلال ص٤٩٣، الصواعق المحرقة ص٢١٠.
(٢) أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، محمد بن النعمان المفيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص٩، ١٠.
(٣) أصول الكافي ١/١٩٢، ٤٣٧.
(٤) بحار الأنوار ٢٣/١٠٣، ٢٦٠، ٣١٩، ٣٣٤.
(٥) أصول الكافي ١/٤٠٧ ـ ٤١٠، أوائل المقالات ص١٣، فرق الشيعة للنوبختي، ط كربلاء، ص٧٤، الإرشاد للمفيد، ط إيران ص٢٨٥.
(٦) الفتاوى ١/١٧٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام ٧/٣٩٧، ٤٨٦.
(٧) أحوال الرجال ص٣٨.
(٨) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: عبد الرحيم الشيرازي، إحياء التراث العربي، بيروت، ١٨/١٣٦، البرهان في تفسير القرآن، هاشم بن سليمان البحراني، ط طهران، ١/١٨.
(٩) وسائل الشيعة ١٨/١٣١.

[النحل: ٤٤] ولم يقم بأمر الله عز وجل وحاشاه من ذلك، فهو قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده، فعلم بالضرورة أن الصحابة رضي الله عنهم هم الأوائل الذين حازوا شرف تلقي هذا القرآن وعلومه، ونقلوه من ثم إلى الأجيال كافة، وعلى بن أبي طالب نفسه قد نفى أن يكون قد خصه رسول الله ﷺ بعلم دون الناس[١]، ومن الثابت عن الرسول عليه الصلاة السلام أنه كان يحث على نشر العلم وتبليغه للقريب والبعيد، فقال عليه الصلاة والسلام: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»[٢]، ويبلغ الشاهد الغائب»[٣] «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[٤] فقولهم مردود لأنه زعم يحتاج إلى دليل وأنى لهم به؟ وزعمهم هذا يؤدي إلى الإعراض عن تدبر القرآن وفهم معانيه والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩] ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [محمد: ٢٤] والواقع يكذب دعواهم، فقد اشتهر كثير من الصحابة بتفسير القرآن.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة؛ يروي عن عمر. . . . وغير واحد، من المهاجرين والأنصار وروايته عن علي قليلة جداً ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف[٥] وغيرهم. . . وما يعرف

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة. ١/ ٢٢٥، ٤/ ٢٤.
(٢) البخاري كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ، «رب مبلغ أوعى من سامع». ١/ ١٢٨.
(٣) البخاري كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، ١/ ١٦٠.
(٤) أحمد، ٥/ ١٨٣، أبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ٤/ ٦٨، ٦٩، وابن ماجه، المقدمة، باب من بلغ علماً، ١/ ٨٤، الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ٥/ ٣٣، ٣٤، وقد ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١/ ٦٨٩، ٦٩٠.
(٥) عبد الرحمٰن بن عوف بن الحارث القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى الذين أخبر عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه توفي وهو راض عنهم، هاجر الهجرتين وشهد بدراً وسائر المشاهد، وكان اسمه قبل الإسلام عبد الكعبة وقيل عبد عمرو، مات سنة ٣٢هـ، ودفن بالبقيع. انظر الإصابة ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠.

بأيدي المسلمين تفسير ثابت من علي، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي فيها عن علي قليل جداً وما ينقل عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر»[1].

«وأما قولهم بأن الأئمة ينسخون القرآن ويقيدون[2] مطلقه ويخصصون عمومه، وأن حديث كل واحد منهم هو قول الله عز وجل ولا اختلاف فيه كما لا اختلاف في قول الله سبحانه وتعالى، فما ألزمهم هذا الإلزام إلا لزعمهم بأن الأئمة ينسخون الشرائع وتهبط عليهم الملائكة وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ويوحى إليهم[3]، لاعتقادهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام أودع الشريع عند علي وأخرج علي ما يحتاجه في عصره، ثم أودع ما بقي لمن بعده وهكذا، فالأئمة عندهم لهم حق التحليل والتحريم[4] وأنهم قد أخذوا هذا الحق بنص[5] القرآن: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[6] [الحشر: ٧] وما هذا إلا افتراء وكذب. ثم تمادوا فيه فقالوا: للقرآن معان باطنه تخالف الظاهر، والباطن لا يعلمه إلا الأئمة، وبذلك قسموا القرآن إلى قسمين، كل مدح وثناء فهو لهم يخصصهم، وكل قدح وعيب فهو سمة للصحابة والتابعين. والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تأويلهم لقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦] بأن المراد بالشيطان هو عمر بن الخطاب

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ٤/ ١٥٥.
(٢) شرح جامع محمد صالح المازنداني، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٤هـ ـ ٢/ ٢٧٢.
(٣) المقالات، ١/ ٨٨.
(٤) أصول الكافي، ١/ ١٨٨، أوائل المقالات، جامعة الإمام، ٣٥ ـ ٤٣.
(٥) الشيعة تقول إن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أعطى العلم والتشريع لعلي، وإن القرآن وعلمه لا يعلمه إلا علي ويصرون على تحريف القرآن مع أن علي نفسه يقول: «وكتاب الله بين أظهركم ناطق لا يعي لسانه وبيت لا تهدم أركانه وعز لا تهزم أعوانه»، ويقول عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «أرسله على حين فترة من الرسل وتنازع من الألسن فقفى به الرسل، وختم به الوحي، فجاهد في الله المدبرين عنه والعادلين به» فكيف يجمع القول بين قول علي عن نفسه وبين أقوالهم التي يزعمون فيها أن علياً مختص بعلم القرآن؟ انظر نهج البلاغة، لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، تنسيق الشريف الرضي، شرح محمد عبده، مؤسسة المعارف، بيروت، ص٣٣٦. والصحيح أن هذا الكتاب ليس لعلي رضي الله عنه إنما نسبته الشيعة إليه كذباً وافتراءاً.
(٦) أصول الكافي، ١/ ١٨٨.

رضي الله عنه، مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام ينافح عنه ويكذّب افترائهم بقوله: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك»[1] وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، يقولون: بأن المراد بالشيطان عمر، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] فيزعمون أن الكافر هو عمر بن الخطاب، والظهير علي رضي الله عنه، فجعلوا علياً هو الرب سبحانه وتعالى، قاله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[2] [الزمر: ٦٩] فيدّعون أن الأرض تضيء بنور الإمام، فرب الأرض عندهم هو الإمام.

ويفترون على جعفر الصادق رضي الله عنه أنه قال: «نحن خزان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن حجة الله البالغة على من دون السماء وفوق الأرض»[3]. فيجعلون للإمام منزلة تعلو الرسل والأنبياء، وأقوالهم هذه تستلزم أن كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لم يكمل بهما التشريع، وأن رسول الله ﷺ لم يبلغ ما أنزل إليه من ربه وإنما كتم بعضه وأسره لعلي، وذلك مناهض لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فيلزمهم رد القرآن والسنة والقول بعدم عصمة الرسول عليه الصلاة والسلام وتفضيل الأولياء على الرسل والأنبياء، بل جعلهم أرباباً مع الله عز وجل، ورد توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، أي رد الشريعة بأكملها فهل يوجد بعد ذلك شك في نسبة الإيمان إلى هؤلاء؟.

٣ ـ وأما قولهم بالتقية: فإن التقية بمعناها الحقيقي عند الشيعة هي الزندقة والنفاق مع الكذب[4]، فيقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم كما قال تعالى في وصف المنافقين: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ① ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ

(١) البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر رضي الله عنه، ٧/ ٣٦، ٤٧، مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٦٤، ١٦٥.
(٢) تفسير القُمي، علي بن إبراهيم القمي، تعليق: طيب الموسوي الجزائري، ط٢، ١٣٨٧هـ ـ ٢/ ١١٥، ٢٥٣.
(٣) أصول الكافي، ١/ ١٦٥، وسائل الشيعة، ط٦، طهران، ٢٠/ ٣٩، ٣٢٣.
(٤) عن طريق قولهم بالتقية التزموا بالكذب والتمويه في معظم معتقداتهم.

﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝﴾ [المنافقون] فالتقية عندهم ركن من أركان الدين وأنه يجب حتى على الأنبياء والرسل ويوردون الأدلة الكاذبة والموضوعة على الأئمة ليستشهدوا لهذا الركن المتين عندهم.

ومن الأمثلة على ذلك يقولون إن جعفر الصادق قال: «إياكم أن تعملوا عملاً يعيرونا به، فإن ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً، ولا تكونوا عليه شيناً، صلوا في عشائرهم، وعودوا مرضاهم واشهدوا جنائزهم، فلا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم، والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء» قيل له: وما الخبء؟ قال «التقية»(١) «رحم الله عبداً اجتز مودة الناس إلى نفسه فحدثهم بما يعرفون وترك ما ينكرون»(٢) «إن تسعة أعشار الدين في التقيه ولا دين لمن لا تقية له»(٢) «وأي شيء أقر لعيني من التقية، وإن التقية جنة المؤمن»(٣) «ويزعمون أن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: «لولا التقية ما عرف ولينا من عدونا»(٣).

ولا غرو في ذلك فالشيعة أساس دينهم يقوم على الكذب والخداع، وكل ما يعتقدونه ليس لهم فيه أدلة نقلية، بل عمدتهم في ذلك النفاق والكذب، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل خبرة وعلم بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة كما أنهم أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بن يحيى(٤) وهشام بن محمد بن السائب(٥) وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل

---

(١) الأصول من الكافي، ط إيران، ٢/٢١٨.
(٢) الخصال لابن بابويه القمي، ط إيران، ١/٢٥.
(٣) الكافي، ٢/٢١٧، ٢٢٠.
(٤) لوط يحيى بن يحيى أبو مخنف، من أهل الكوفة، إخباري تالف لا يوثق به ولا بكلامه، هو من أخف رواتهم وطأة، ومع ذلك قال فيه ابن عدي، «شيعي محترق صاحب أخبارهم». له عدة تصانيف منها الردة، الجمل، صفين، وغيرها، توفي سنة ١٥٧هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٣/٤١٩، ٤٢٠، الأعلام، ٦/١٠٠، ١١١، الرجال للنجاشي، ص٢٤٥.
(٥) هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر، كان صاحب سمر ونسب، ولم يحدث=

العلم، مع أن أمثال هؤلاء هم من أجل من يعتمدون عليه في النقل، إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء ممن يذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال»[1].

وكل صاحب عقل لبيب يدرك اللوازم الباطلة للقول بالتقية لأنها في حقيقتها لب النفاق والكذب، فلا يظهر المؤمن من الكافر ولا الصالح من الطالح ولا الصادق من الكاذب، ولا الرسول من الكاهن، وتضيع أصول الإسلام وفروعه، حيث تُلزم الشيعة العبد أن يستخدم التقية في كل شيء فهو مع اليهودي يصبح يهودياً ومع النصراني يكون نصرانياً، ومع المجوسي يصير مجوسياً وهلم جرا... ثم يزعمون بعد ذلك بأنهم هم المؤمنون ويصفون غيرهم بالردة والنفاق وهم أولى بها، فهم كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «فهم في ذلك كما قيل: رمتني بدائها وانسلت، إذ ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم، ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم»[2].

٤ ـ وأما قولهم بالبداء على الله عز وجل: فإن من أصول مذهب الشيعة عقيدة القول بالبداء والمراد بها عندهم الظهور بعد الخفاء، أي أن الله عز وجل قد ظهر له أمر بعد ما كان خافياً عليه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. يقول محمد بن المفيد[3] عن عقيدة البداء على الله واتفاق الإمامية عليها: «واتفقوا على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس»[4].

= عنه أحد إلا الشيعة، كان مرجعاً في الأخبار والأنساب التي لا صلة لها بالدين، قال الدارقطني: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، مات سنة ٢٠٤هـ. انظر الجرح والتعديل، ٧/ ٢٧٠، ٢٧١، الرجال للنجاشي، ص٣٣٩، ٣٤٠.

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٨٥، ٥٩.

(٢) منهاج السنة، جامعة الإمام، ١/ ٦٨، ٦٩.

(٣) محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد البغدادي، كان من أجل مشايخ الشيعة، ورئيسهم وأستاذهم الأول، استفاد المتأخرون منه كثيراً، قال الخطيب البغدادي: كان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه، وله من المؤلفات ما يقرب من مئتي مصنف، توفي سنة ٤١٣هـ. انظر تاريخ بغداد ٣/ ٢٣١، شذرات الذهب، ٣/ ١٩٩، ٢٠٠.

(٤) أوائل المقالات، ط جامعة الإمام ص١٣.

فالبداء معناها لا يطلق إلا على معنيين: هو الظهور، أو الانتقال والتحول من عزم إلى عزم بحصول العلم أو الظن بشيء بعدما لم يكن حاصلاً، وهذا ما وضحه كلام الله عز وجل في كتابه الكريم فقال تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧] ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الزمر] ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الجاثية: ٣٣] ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢] والبداء بهذا المعنى لا يجوز إطلاقه في حق الباري عز وجل لاستلزامه حدوث العلم وتجدده، مما دلت الأدلة القاطعة على نفيه عنه تعالى، فيؤدي قولهم إلى نفي القضاء والقدر، وهذا نفسه ما تقوله الشيعة، فيزعمون أن جعفر الصادق قال: «كان القتل قد كُتب على إسماعيل مرتين فسأل إبراهيم عليه السلام الله في دفعه فدفعه ثم قرأ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ﴾ [الأنعام: ٢]»[(١)] ويزعمون أنه قال عن قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد][(١)]. أنه قال: «وهل يمحي إلا ما كان ثابتاً»[(١)] فأقوالهم ومعتقداتهم من أساسها باطلة وما بُني عليها فهو باطل، حيث إن القرآن الكريم والسنة النبوية ترد معتقداتهم الفاسدة، ومن هنا يظهر صحة مذهب السلف الصالح نحو معتقدات الشيعة الباطلة، فالصحيح عند السلف، أن الله عز جل لم يأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالنص على الخلافة لعلي، وأن علياً ليس هو الإمام الأول ولا الخليفة المنصوص عليه، مع بيان فضله[(٢)] ومكانته[(٣)] من الرسول عليه الصلاة والسلام، وأن العصمة لا تكون إلا للأنبياء والرسل، مع تحريم التقية المقصود بها عند الشيعة.

أما التقية التي أباحها الشارع الحكيم للمسلم فإنها تقدر بقدرها حيث إن الضرورات تبيح المحظورات، وإن كلام الله سالم من التحريف ومن الزيادة والنقصان وهو الآن موجود بين دفتي المصحف كما أُنزل على رسوله عليه[(٢)] الصلاة والسلام، ويحرمون القول بالبداء على الله عز وجل لأن الكتاب والسنة

---

(١) تصحيح الاعتقاد، ص٦٨.

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص٢٦، ٢٨، ٣٠، ١٠١.

(٣) السنة، للإمام عبد الله بن حنبل الشيباني، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد سعيد القحطاني، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ١/ ٣٨٠.

يؤكدان على نفي كل صفة نقص عن الله تعالى مع إثبات صفة العلم الثابتة له سبحانه وتعالى كما قال عز من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وبذلك يظهر فساد قواعدهم وأصولهم فما بالك بفروعهم؟، مع إلزامهم بأمور فاسدة ضالة.

ثالثاً: القدرية الأوائل والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

من المعروف أن أول من نطق بالقدر سوسن النصراني كما اتضح من قبل، يقول الإمام الأوزاعي يرحمه الله: «أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن وكان نصرانياً فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد»[(١)] فهؤلاء هم أوتاد القدرية الأوائل ومذهبهم في القدر يدور على أمرين[(١)]:

١ - نفي علم الله سبحانه وتعالى بالأشياء قبل وقوعها.

٢ - نفي خلقه لأفعال العباد وأنها ليست واقعة بقدره[(٢)].

فلازم قولهم نفي جميع مراتب القضاء والقدر وهي علم الرب سبحانه بالأشياء قبل وقوعها وكتابته لها قبل كونها، ومشيئته لها، وخلقه إياها، ونفي الجنة والنار والحساب والعقاب وأسماء الله وصفاته، بل ورد الشريعة بأكملها والنصوص التي جاءت في القرآن والسنة. ومن المعلوم أن من نفى القضاء والقدر أو نفى مرتبة من مراتبه بعد البيان والتوضيح فهو كافر كما جاءت الرواية عن أحد كبار الصحابة رضي الله عنه وله منزلة سامية، عندما سئل عن أقوام يزعمون أنه لا قدر وأن الأمر أنف[(٣)] فقال عبد الله بن عمر[(٤)] رضي الله عنه: «إني بريء منهم وأنهم براء مني، ثم أقسم بالله لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»[(٥)] وجاءت الروايات العديدة عن الإمام أحمد رحمه الله بتكفير القدرية وقتلهم، يقول

---

(١) المسائل والرسائل ١/١٤١، ١٤٢. (٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤/٧٤٩.

(٣) أنف أي مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله، وإنما يعلمه بعد وقوعه. انظر شرح النووي ١/١٥٦، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/٢٤، ٢٥.

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، كانت هجرته قبل هجرة أبيه، وأول مشاهده الخندق، كان من المكثرين بالرواية عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وكان يقتدي به في كل أمره، توفي عام ٧٤هـ. انظر أسد الغابة ٣/٢٢٧، الأعلام، ٤/١٨٠.

(٥) مسلم كتاب الإيمان، باب بيان الإسلام والإيمان، ١/٣٦.

الإمام أحمد يرحمه الله: «القدري الذي يقول إن الله لم يعلم الشيء حتى يكون، هذا كافر»[1] «إذا جحد العلم كفر»[1] «يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه»[1] ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقول أولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم»[2] اعتماداً[3] على قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «رب وماذ أكتب؟ قال اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة... ومن مات على غير هذا فليس مني»[4].

وأما قولهم بأن الله لا يخلق أفعال العباد، وأنها ليست واقعة بقدره فلازمه نفي قدرة الله تعالى على عباده مع نفي المشيئة له سبحانه وتعالى، وأن يوصف تعالى بالعجز والضعف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومن المعلوم أن صفات الخلق والمشيئته والقدرة ثابتة له سبحانه وتعالى ومن نفى صفة ثابتة له فقد كفر يقول الإمام ابن القيم يرحمه الله: «ومن المعلوم أن من نفى عن الله الصفات الثابتة له بعد قيام الحجة عليه فهو كافر»[5].

القدرية الأواخر (المعتزلة):

من المعلوم أن جميع المعتزلة قد اتفقوا على أصول خمسة جعلوها أساساً مهماً لمذهبهم الاعتزالي وهذه الأصول هي[6]:

التوحيد ـ العدل ـ الوعد والوعيد ـ المنزلة بين المنزلتين ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[7].

---

(١) المسائل والرسائل، ١/ ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

(٢) الإيمان لابن تيمية، ط دار الفكر، ٣٦٩.

(٣) من الذين كفروا القدرية الأوائل ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، عمر بن عبد العزيز، ونافع بن مالك، رجاء بن حيوة، الأوزاعي، عبيد الله بن الحسن العنبري، سعيد بن جبير، الشعبي، المازني. انظر أصول اعتقاد أهل السنة، ٤/ ٧٠٦، ٧٠٧.

(٤) أبو داود في السنة، باب القدر، رقم الحديث٤٧٠٠، وسنده صحيح، والترمذي في القدر، باب ١٧، حديث رقم٢١٥٦، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث، ١/ ٤٧، وصححه أيضاً في الجامع برقم٢٠١٢.

(٥) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩.

(٦) التنبيه والرد، ١٧٦، المقالات، ١/ ٢٣٥، الفرق بين الفرق، ص٧٨، التبصير، ص٦٣، فرق اعتقادات المسلمين والمشركين، ص٣٣ ـ ٣٨، البرهان، ص٥١ ـ ٦٣، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٩ ـ ٧٠.

(٧) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٩، ٢٩٩، ٦٠٩، ٦٩٥، ٧٣٩.

فالأصل الأول عندهم هو التوحيد، ولازمه نفي صفات الله سبحانه وتعالى. يقول القاضي عبد الجبار وهو يعرف التوحيد لغة واصطلاحاً: «والأصل فيه أن التوحيد في أصل اللغة عبارة عما به يصير الشيء واحداً، كما أن التحريك عبارة عما به يصير الشيء متحركاً، والتسويد، عبارة عما به يصير الشيء أسوداً، ثم يستعمل في الخبر عن كون الشيء واحداً لما لم يكن الخبر صدقاً إلا وهو واحد، فصار ذلك كالإثبات فإنه في أصل اللغة عبارة عن الإيجاب، وأما في اصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً، لأن لو علم ولم يقر، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحداً»(١) يريد أن يصل بتعريفه إلى نفي الصفات عن الله عز وجل، ومن الأدلة على أن المراد من التوحيد عندهم هو نفي الصفات قول واصل بن عطاء مؤسس مذهب الاعتزال «إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين»(٢) فهو ينفي الصفات معتقداً أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك عنده، وقد اتفقت الأمة على تكفير من نفى أسماء الله وصفاته، فالصحيح الثابت أن نفي الصفات هو الكفر(٣) وليس إثباتها كما يزعم واصل والمعتزلة، ولا يتوقف الأمر على النفي بل يلزمهم أموراً أخرى في أصلهم الأول، حيث إن أبا الهذيل(٤) يقول: «الله عالم بعلم هو هو، وقادر بقدرة هي هو، وحي بحياة هي هو، وكذلك في سائر الصفات»(٥) فلازم قوله أن يكون علم الله هو قدرته وقدرة الله هي علمه وعند ذلك يكون المعلوم لله تعالى مقدوراً له أيضاً وهذا يوجب كون ذاته مقدوراً له، كما كانت

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨. (٢) الملل والنحل، ١/ ٥١، ٨٤.

(٣) طبقات الحنابلة، ٢/ ٢٩، شرح أصول اعتقاد السنة، ١/ ١٧٨.

(٤) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله العلاف، ولد في البصرة سنة ١٣١هـ وقيل ١٣٥، كان يلقب بالعلاف لأن داره كانت بالبصرة في العلافين، وهو من شيوخ المعتزلة ومقرر طريقتهم، لم يُدرك في أهل الجدل مثله، اعتبره الشهرستاني شيخ الاعتزال ومقدم الطريقة والمناظر عليها، أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل تلميذ واصل بن عطاء، كان له اطلاع كبير على الفلسفة، ألف المردار والجبائي وجعفر بن حرب من المعتزلة كتباً وضحوا فيها فضائح أبي الهذيل وتكفيره توفي سنة ٢٣٥هـ. انظر تاريخ، بغداد ٣/ ١٦٦، وفيات الأعيان، ١/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨، الأعلام، ٧/ ٣٥٥، معجم المؤلفين، ١٢/ ٩١، ٩٢.

(٥) المقالات ١/ ٢٥٥.

معلوماً له، ولهذا رد عليه البغدادي[1] بقوله: إذا كان علم الله هو الله وقدرته هي هو، كان الله علماً وقدرة، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون عالماً قادراً لأن العلم لا يكون عالماً والقدرة لا تكون قادرة، ثم يلزم أن يكون علم الله هو قدرته، وبالعكس، وعند ذلك يكون المعلوم لله تعالى مقدوراً له أيضاً، وهذا يوجب كون ذاته مقدوراً له كما كانت معلوماً له، فانقطع أبو الهذيل في هذا لا إلزام»[2] ومن اللوازم الباطلة في أصلهم الأول عند المعمريه[3] من المعتزلة أنهم يقولون: إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض من لون، أو طعم، أو رائحة، أو حياة، أو موت، أو سمع، أو بصر، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام، ويزعمون أن الله إنما خلق الأجسام، ثم أن الأجسام أحدثت الأرض باعتبار أن كل ما سبق من حياة وموت وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ما هو إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم بطبعه، وزعموا أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير، بل أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده فلازم أقوالهم السابقة تكذيبهم لله عز وجل الذي وصف نفسه بأنه يحيي ويميت، وإنكار لصفات الله تعالى الأزلية ومنها صفة الكلام لأن القرآن عندهم فعل الجسم الذي حل فيه وليس هو فعلاً لله تعالى ولا صفة له، وعند نفي صفة الكلام ينتفي الأمر

(١) البغدادي: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي الشافعي، الأشعري من أكبر تلاميذ أبي إسحاق الإسفرائيني، له تصانيف في النظر والعقليات، منها أصول الدين، الفرق بين الفرق وغيرها، توفي سنة ٤٢٩هـ. انظر تبيين كذب المفتري، ص٢٥٣، ٢٥٤، طبقات الشافعية، ٥/ ١٣٦ ـ ١٤٨، السير ١٧/ ٥٧٢، ٥٧٣.

(٢) أصول الدين، للبغدادي، ط استانبول، ١٩٢٨م، ص٩١، ٩٢.

(٣) المعمرية: فرقة من فرق المعتزلة، من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول بنفي الصفات ونفي القدر خيره وشره عن الله تعالى، فقالوا: إن كل نوع من الأعراض في كل جسم لا يتناهى أبداً في العدد، ولذا تمادوا بالقول إلى حدوث أعراض لا نهاية لها، ثم ألزمهم ذلك إلى القول بأن الجسم أقدر من الله تعالى لأن الله عندهم ما خلق غير الأجسام وهي محصورة عندهم، والجسم يفعل ما لا نهاية له من الأعراض، ومن يخلق ما لا نهاية له من الأعراض ينبغي أن يكن أقدر ممن لا يخلق إلا متناهياً في العدد، وتسمى هذه الفرقة بأصحاب المعاني وذلك أن كل شيء عندهم يتحرك. ويسكن لمعنى فيه وانفردوا بالقول: بأن الله لم يخلق موتاً ولا حياة وإنما الجسم يفعله. انظر الفرق بين الفرق، ص١١٠ ـ ١١٤، التبصير في الدين، ص٧٣ ـ ٧٥، الملل والنحل ١/ ٦٦، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٣٤٩.

والنهي، وبذلك يؤدي قوله إلى رفع الأحكام الشرعية، وأما قولهم بحوادث لا نهاية فهذا يوجب ويستلزم وجود حوادث لا يحصيها الله تعالى وذلك معاندٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

وأما قولهم بحدوث أعراض لا نهاية لها يستلزم القول بأن الجسم أقدر من الله تعالى، لأن الله عندهم ما خلق غير الأجسام وهي محصورة، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض، ومن خلق ما لا نهاية ينبغي له بأن يكون أقدر ممن لا يخلق إلا متناهياً في العدد، والقول بأن شيئاً من مخلوقات الله تعالى أقدر منه يؤدي إلى الخروج من الملة[1]، وقد ألزموا أنفسهم ذلك.

ومن اللوازم الباطلة عند المعتزلة في أصلهم الأول قول أبي هاشم[2] في صفات الله عز وجل حيث إنه لم يستعمل كلمة الصفات وإنما قال عنها: إنها أحوال فقال: «إذا قلنا إن الله عالم؟ أثبتنا لله حالة خاصة هي العلم، وهي وراء كونه ذاتاً، وإذا قلنا: إن الله قادر أثبتنا لله حالة خاصة هي القدرة وهي وراء كونه ذاتاً، وهكذا في سائر الصفات، ويأتي فوق هذه الأحوال حال أخرى عامة توجبها كلها مع قوله إن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها، وإن هذه الأحوال لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة ولا قديمة ولا محدثة ولكنها توجد مع الذات وتعرف بعلاقتها بها فقط، وتعليل كونها لا موجودة ولا معدومة عنده أنه كان يرى أن المعدوم شيء

(١) الفصل، ٥/ ٤٧، ٤٨، الفرق بين الفرق، ١١٠ ـ ١١٤.

(٢) أبو هاشم: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو هاشم، شيخ المعتزلة وإليه تنسب فرقة البهشمية منهم، وقيل المهمشية بالميم بدل الباء، أخذ عن والده، وكان كثير السؤال والمناقشة له حتى تأذى منه وخالفه في عدد من المسائل، وهو صاحب الأحوال المعروفة بأحوال أبي هاشم وهي إثباته لصفات لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة. إلى آخر تناقضاته التي كفره بها المعتزلة فضلاً عن غيرهم، له مؤلفات منها: الجامع الكبير، العرض، المسائل العسكرية، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر الأعلام، ١٥/ ٦٣، الفرق بين الفرق، ص١٣٧ ـ ١٥٠، الملل والنحل، ١/ ٧٥، العبر، ٢/ ١٢، طبقات المعتزلة، لابن سعد. تحقيق الدكتور، محمد منصور، ط الجامعة الإسلامية، ص٩٤ ـ ٩٦.

فإذا قال: إن الأحوال موجودة أو معدومة أثبتها أشياءاً أو ذواتاً»[1] ومن لوازم قوله في الأحوال أن صفات الله تكون مخلوقة، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، يقول ابن حزم رحمه الله: «إن قالوا إنها معقولة كانوا قد أثبتوا لها معاني وحقائق من أجلها عقلت فهي موجودة لأن المعدوم ليس معقولاً ويقال لهم: هل الأحوال في اللغة وفي المعقول إلا صفات لذي حال؟ وهل الحال في اللغة إلا بمعنى التحول من صفة إلى أخرى؟ يقال هذه حال فلان اليوم وكيف كانت حالك بالأمس، فإذا كان الأمر هكذا ولا بد فهذه الأحوال موجودة حقاً مخلوقة ولا بد، فظهر فساد قولهم أنها غير مخلوقة»[2]، ثم قال: ونقول لهم: قلتم أنها لا حق ولا باطل وكل ذي حس سليم يعلم أن كل ما لم يكن حقاً فهو باطل، وما لم يكن باطلاً فهو حق، هذا الذي لا يعقل غيره قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢] وقال تعالى: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] وهذا كله معلوم بالضرورة ولا يعقل غيره»[2].

ومن اللوازم الباطلة في الأصل الأول عندهم أن البغداديين من المعتزلة يؤولون صفة السمع والبصر بالعلم، فيلزمهم بذلك تسوية الله تعالى بالأعمى الذي يعلم أن السماء زرقاء ولا يراها، والأصم الذي يعلم أن في السماء أصواتاً ولا يسمعها، ولا شك أن تسوية الله تعالى بالأعمى والأصم تنقص له سبحانه وتعالى وهو باطل فما يؤدي إليه مثله في البطلان، ولهذا كان أفضل من وضح لوازمهم الفاسدة وبين عوارها الإمام ابن القيم يرحمه الله فقال: «وسميتم الصفات أعراضاً وقلتم الرب منزه عن قيام الأعراض به، وسميتم حكمته عرضاً، وقلتم أنه منزه عن الأعراض، وسميتم كلامه بمشيئته ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء... وسميتم شؤون ربوبيته التي هو كل يوم في شأن منها حوادث، وقلتم الرب منزه عن حلول الحوادث، وحقيقة هذا التنزيه أنه منزه عن الوجود، وعن الإلهية، وعن الربوبية وعن الملك، وعن كونه فعالاً لما يريد، بل عن الحياة والقيومية، ولا يتقرر كونه رباً للعالمين وإلهاً للعباد إلا بالتنزيه عن هذا التنزيه،

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٣٧ ـ ١٥٠، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٣٦، المغني في أبواب العدل، دار الثقافة، دار الكتب ط ١، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م، ٦/ ٣.

(٢) الفصل، ٥/ ٥١، ٥٢، ٥٣، الفرق بين الفرق، ص١٤٥، ١٤٦، نهاية الإقدام في علم الكلام، مكتبة المثنى، بغداد، ص١٣٤.

والإجلال عن هذا الإجلال، فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة»[١].

الأصل الثاني: العدل ولوازمه:

ويراد به عندهم أن أفعال الله تعالى كلها حسنة وأنه لا يفعل ولا يخل بما هو واجب[٢] عليه حتى ينفوا عن الله خلقه لأفعال البشر تنزيهاً له كما يزعمون، يقول القاضي عبد الجبار: «وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان الله تعالى خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»[١] ولازم قوله وصف الله بالعجز، وعدم المقدرة والمشيئة، وأن يكون المخلوق أقدر من الخالق، يقول الإمام ابن القيم يرحمه الله: «وهذا الدليل مردود؛ لأنه يلزم منه تعطيل مشيئة الله تعالى في أفعال العباد، فليس لله مشيئة نافذة في أفعالهم، بل لهم المشيئة المطلقة في كل تصرف يريدونه، وهذا يعني نفي القدرة عن الله تعالى، وإثبات العجز له، بحيث لا يقدر على هداية الضال وإضلال المهتدي، وبذلك يكون العبد أقدر على فعل نفسه من ربه تعالى عن ذلك علواً كبيراً»[٣] ويقول أيضاً رحمه الله موضحاً قواعدهم ولوازمهم الباطلة قائلاً: «ولفظ العدل جعلته المعتزلة اسماً لإنكار قدرة الله تعالى على أفعال عباده، وخلقه لها ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل، وجعل سلفهم اخراجها عن تقدم علمه وكتابته من العدل، وسموا أنفسهم العدلية»[٤] ويلزمهم في هذا الأصل تشبيه الخالق بالمخلوق في مسألة المعاوضة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهل في ذلك، وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما منَّ به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه ليس من باب المعاوضة ولا من باب ما أوجبه غيره عليه فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك»[٥].

---

(١) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٣٤٥.

(٣) شفاء العليل، مكتبة دار التراث، القاهرة، ص١٠٨.

(٤) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٩.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الفقي، السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م، ص٤٠٩، ٤١٠.

وفي الأصل الثاني عندهم يقولون بأقوال تابعة له، فيوجبون على الله فعل الأصلح. يقول القاضي عبد الجبار: «وأنه إذا كلف المكلف وأتى بما كُلف على الوجه الذي كلف، فإنه يثيبه لا محالة، وأنه سبحانه إذا آلم وأسقم، فأنما فعله لصلاحه ومنافعه وإلا كان مخلاً بواجب»[١] ويقول النظام: «إن الله لا يقدر على أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم، ولا يقدر أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأن نعيمهم صلاح لهم، ونقصان ما فيه صلاحهم ظلم لهم»[٢] فلازم قولهم أنهم هم أقوى وأقدر من الله عز وجل حيث أنهم هم الذين يوجبون ذلك عليه سبحانه وتعالى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إنه كتب على نفسه الرحمة وحرم الظلم على نفسه، لا أن العبد مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير»[٣] ويقول أيضاً: «المعتزلة يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه فهم مشبهة[٤] الأفعال»[٥]، ومن لوازم قولهم بهذا الأصل أن يكون في سلطان الله عز وجل الكفر والعصيان وهو لا يريدهما، وأراد أن يؤمن الخلق أجمعون، فلم يؤمنوا فيكون على أصلهم هذا أن أكثر ما شاء الله تعالى أن يكون لم يكن وأكثر ما شاء الله أن لا يكون كان، وهذا جحود لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، مع كون وصف الله تعالى بالعجز وعدم الإرادة وهي صفات نقص، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، حيث إنه سبحانه وتعالى لا يوصف إلا بصفات الكمال[٦].

وفي الأصل الثاني عندهم يقولون بمسألة وجود اللطف على الله ويريدون

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٣.

(٢) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م، ص٢١، ٢٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: الفقي، ص٤٠٩، ٤١٠.

(٤) هنا يظهر التناقض عندهم؛ فهم يزعمون البعد عن التشبيه وقد قاموا به فجعلوا الخالق كالمخلوق.

(٥) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض، الرياض، ١/١٦٦.

(٦) الإبانة عن أصول الديانة، ط ١٩٧٥م، ص١٦٣، شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/١٢٥ ـ ١٤٥.

بذلك. هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح[1]، أو ما يكون عنده أقرب إما إلى اختيار الواجب أو ترك القبيح، ومعنى ذلك أن المعتزلة ترى أن الله تعالى خلق الإنسان وكلفه ومكنَّه من الفعل بأن أعطاه القدرة التامة على القيام بأعماله، وأنه سبحانه لم يتركه بدون عناية وتوفيق، وبذلك يوجبون على الله سبحانه وتعالى أن يسهل الأمور للمكلف؛ حتى يقوم بما افترضه الله عليه. يقول القاضي عبد الجبار: «أعلم أنه تعالى إذا كلف فلا بد من أن يُجنب المكلف من كل ما يكون مفسدة له في التكليف حتى يكون مزيحاً لعلته ولو لم يفعل تعالى ذلك لكان بمنزلة ألا يفعل اللطف في قبح التكليف»[2] ويقول أيضاً: «والدليل على صحة ما اخترناه من المذهب هو أنه تعالى إذ كلف المكلف وكان غرضه بذلك تعريضه إلى درجة الثواب، وعلم أن في مقدوره ما لو فعله لاختار عنده الواجب واجتنب القبيح، فلا بد من أن يفعل به ذلك الفعل وإلا عاد بالنقص، وصار الحال فيه كالحال في أحدنا إذا أراد من بعض أصدقائه أن يجيبه إلى طعام قد اتخذه وعلم من حاله أنه لا يجيبه إلا إذا بعث إليه بعض أعزته من ولد وغيره، فإنه يجب عليه أن يبعث إليه، حتى إذا لم يفعل عاد بالنقص على غرضه، كذا هنا»[3] ولازم قولهم باللطف على الله أن يكون الناس كلهم مؤمنين، فلما لم يكن ذلك دل على أنه ليس بواجب، ولأن الواجب على الله محال، لاستحالة موجب فوقه يوجب عليه شيئاً، فهم قد قاسوا الغائب على الشاهد مع الفارق، لأن المخلوق يجوز في حقه الوجوب بعكس الخالق، فلا، فإذاً القياس باطل وبذلك يبطل قولهم أنه يجب على الله أن يفعل اللطف أو الصلاح والأصلح[4][5]. وتحت أصلهم الثاني وقولهم بالصلاح والأصلح واللطف أوجبوا على الله بعثة الرسل لكونها من الأمور الحسنة، والتي يجب على الله أن يفعلها حتى يكون عادلاً على زعمهم، يقول القاضي عبد الجبار: «إن البعثة متى حسنت وجبت على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محاله»[6]. ويقوله: «يجب

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٣١٣. (٢) متشابه القرآن، ص٧٢٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٢١.

(٤) مدارج السالكين، ١/ ٩٤، ٤١٤، الإبانة عن أصول الديانة، ص١٨٣.

(٥) يظهر هنا التناقض عندهم بتشبيه الخالق بالمخلوق مع فرارهم منه.

(٦) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٤.

على كل حال بعثه الرسل، لأنه[1] لا فرق بين أن يحتاج إليها في الشروط التي لا تتم العبادات إلا بها أو في نفس العبادات»[2] وأقوالهم مجانبة للحق والصواب، فمذهب أهل السنة والجماعة أنه لا يجب على الله تعالى فعل الأصلح في خلقه، وإذا لم يجب عليه ذلك لم يقف أمره على المصلحة لأنها غير واجبة عليه أصلاً، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وذهب جمهور العلماء إلى أنه تعالى إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله، وأن إرسال الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض لمعصيته»[3]، ومن هنا يظهر موقف السلف من بعثه الرسل فهم يرون أن بعثة الرسل منّة من الله وفضل على العباد ليبلغوهم أمره ونهيه ووعده ووعيده مع بيان أن ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والآخرة، لا أنها واجبة عليه سبحانه وتعالى[4].

الأصل الثالث: الوعد والوعيد ولوازمه:

المراد بحقيقة الوعد: هو الخبر المتضمن إيصال النفع إلى الغير أو دفع الضرر عنه في المستقبل سواء كان حسناً مستحقاً أم لا، يقال: إن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وقد يقال وعدهم بالتفضل مع أنه غير مستحق، وأما حقيقة الوعيد والمراد به: هو كل خبر يتضمن إيصال الضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل، ولا فرق بين أن يكون حسناً مستحقاً، وبين أن لا يكون كذلك، يقال: إن الله توعد العصاة بالعقاب، وقد يقال توعد السلطان الغير بإتلاف نفسه على أنه لا يستحق، فالمقصود بالوعد والوعيد عند المعتزلة: أن الله وعد المطيعين أن يثيبهم الجنة، وأوعد العصاة النار، وأنه يفعل ذلك لا محالة، فلا خلف لوعده ولا وعيده، وأن من دخل النار فهو خالد فيها، فلا يُخرج منها أحد ممن دخل فيها، وينكرون الشفاعة في أهل الكبائر[5]، فلذلك يوجبون على الله تعالى أن يفعل ما وعد به، وما توعد عليه فيجب عليه إثابة الطائع ومعاقبة العاصي، وإلا لزم الخلف والكذب في وعده، ووعيده، ولزم منه فساد التدبير، يقول القاضي

---

(١) يظهر التناقض عندهم فهم يقولون إن العبد يستطيع أن يعبد الله بعقله من دون حاجة للرسل، وهنا يقولون بوجوب إرسالهم.

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ١٥/٢٨.

(٣) منهاج السنة، ط مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، ١/ ٣٢٥.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، ص٤٠٩.

(٥) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤، ١٣٥.

عبد الجبار «وأما علوم الوعد والوعيد، فهو أنه يعلم أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب»[1] ويقول أيضاً: «والمخالف في هذا الباب إما أن يخالف في أصل الوعد والوعيد، وقال: إن الله تعالى ما وعد ولا توعد، وهذا على الحقيقة خلاف في نبوة محمد ﷺ، لأنا نعلم من دينه ضرورة أنه وعد وتوعد، أو يقول: إنه تعالى وعد وتوعد ولكن يجوز أن يخلف في وعيده، فالكلام عليه أن يقال: إن الخُلف في حق الله تعالى كذب لما تقدم، والكذب قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح لعلمه بقبحه ولغناه عنه، وإلى هذا أشار تعالى بقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٢٩﴾ [ق: ٢٩]»[2] يقول أيضاً: «وأما الوعيد الوارد عن الله تعالى فإنه ليس بمقصور تناوله على الكفار دون الفساق ولا على الكفر دون الفسق على حد ما حُكي عن بعض المرجئة[3] من أن الفاسق ليس بمعني بآيات الوعيد قطعاً وذلك بأن آيات الوعيد واردة بلفظة تتناول الفسقة كتناولها للكفرة»[4] ويقول يحيى بن الحسين[5]: «ثم يجب أن يعلم أنه وعده ووعيده حق، من أطاعه أدخله الجنَّة، ومن عصاه أدخله النار أبد الأبدين، لا ما يقول الجاهلون[3] من خروج المعذَّبين من العذاب المهين إلى دار المتقين ومحل المؤمنين وفي ذلك ما يقول رب العالمين: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧، ١٢٢] ويقول: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [المائدة: ٣٧] ففي كل ذلك يخبر أنه من دخل النار فهو مقيم فيها غير خارج منها»[6].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤، ١٣٥، ٦١٤. متشابه القرآن، ٢/٦٢٦.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤ ـ ١٣٦، ٦١٤، متشابه القرآن، ٢/٦٢٦.

(٣) يلمز السلف بقول المرجئة مع أن الصحيح أن أهل السنة والجماعة يحاربون المرجئة وأقوالهم، ومن لمز المعتزلة للسلف وصفهم بالجهل أيضاً.

(٤) المحيط بالتكليف، جمع الحسن بن أحمد بن متنويه، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، السفر التاسع والعشرون، ٤٢٠ ـ ٤٢٣.

(٥) يحيى بن الحسين أبي القاسم الرسي، يلقب بالهادي إلى الحق، من أئمة الزيدية، تأثر بالمعتزلة كثيراً وناضل كثيراً من أجلهم، له مؤلفات كثيرة في الدفاع عنهم توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر الأعلام، ٨/٤٤١.

(٦) رسائل العدل والتوحيد، تأليف: الحسن البصري، القاضي عبد الجبار، القاسم الرئيس، الشريف المرتضى، يحيى بن الحسين، تحقيق الدكتور، محمد عمارة، دار الشروق، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ٢/٦٧.

فلازم قولهم أنهم يوجبون على الله أموراً وليس من حق أحد أن يوجب شيئاً على الله، وإلى رد النصوص النقليه التي تنص على مغفرة الله سبحانه وتعالى وعفوه عن المسيء، وإلى إحباط[1] العمل، ورد الشفاعة، وتكفير المؤمنين، وكلها لوازم فاسدة باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، والصحيح أن المعتزلة لم يجمعوا بين النصوص ولم يفهموا الأدلة النقلية حق الفهم، فهم يقولون: لو لم نقل بإنفاذ الوعد والوعيد لا تصف الله بالكذب والخلف، فنقول لهم: إن الخلف والكذب يحصل إذا لم يعذِّب جميع العصاة، وأهل السنة لا يقولون ذلك، وإنما يقولون: إنهم تحت المشيئة فبعضهم يعذِّب، ويغفر للآخريين، فهم يقولون بالوعيد المجمل ومقتضاه أنه لا بد أن يُدخل بعض أهل الكبائر النار لورود النصوص في ذلك ثم يخرجون منها، مثل حديث «يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال حبة خردل من إيمان»[2] ويقال لهم إن إخلاف الوعيد لا يُذم، بل يُمدحُ الله تعالى به حيث يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه إخلاف الوعد والفرق بينهما، أن الوعيد حقه، فإخلافه عفو وهبة، وإسقاط ذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه أوجبه على نفسه والله لا يخلف الميعاد»[3] يقول الأيجي[4]: «وإن الثواب فضلٌ وعد به فيفي به من غير وجوب لأن الخلف في الوعد نقص تعالى الله عنه، والعقاب عدل فله أن يتصرف فيه وله العفو عنه، لأنه فضل ولا يعًد الخلف

(١) إن فرقة البهشمية أصحاب أبي هاشم بن الجبائي قالت: إن من أذنب ذنوباً كثيرة وتاب منها إلا ذنباً واحداً فإن توبته لا تقبل منه حتى يتوب من جميعها، وهذا مخالف للشرع حيث إن الإحباط عند السلف: الاعتقاد بأن للسيئات ما يوجب رفع عقابها وللحسنات ما يبطل ثوابها، لكن ليس يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يحبط الحسنات إلا الردة. انظر الفرق بين الفرق، ص١٩٠، الملل والنحل ١/٨٢، طبقات المعتزلة، ص٩٤ ـ ٩٦.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ١/١٠٣، ١٠٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب الشفاعة وأدنى أهل الجنة منزلة ٣/٥٩.

(٣) مدارج السالكين، ١/٣٩٦.

(٤) الأيجي: هو عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين الأيجي، عالم بالأصول العربية من أهل إيج بفارس، ولي القضاء فترة، وجرت له محنة فمات مسجوناً، له مصنفات منها: المواقف، شرح مختصر الحاجب وغيرها، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر الدرر الكاخنة، ٢/٣٢٢، طبقات السبكي، ٦/١٠٨، الأعلام، ٣/٢٩٥، طبقات الشافعية، ١٠/٤٦.

في الوعيد نقصاً عند العقلاء»[1] ويقول البغدادي أيضاً: «فأما أصحاب الذنوب من المسلمين إذا ماتوا قبل التوبة فمنهم من يغفر الله عز وجل له قبل تعذيب أهل النار، ومنهم من يعذبه في النار مدة ثم يغفر له ويرده إلى الجنة برحمته»[1] وبذلك يظهر مذهب السلف الصالح وتوسطه السليم حيث يرون جواز خلف الوعيد من الله تعالى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن أهل السنة قالوا يجوز أن يعفو الله عن المذنب وأن يخرج أهل الكبائر من النار، فلا يخلد فيها من أهل التوحيد أحداً»[2].

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين:

هذه المسألة قد أجمعت عليها جميع فرق المعتزلة وامتازت به دون غيرهم من أهل البدع، فسائر بدعهم قد قالها غيرهم[3]، ويقصدون بهذا الأصل عندهم أن مرتكب الكبيرة لا يستحق أن يطلق عليه اسم الإيمان والإسلام، لأن في اطلاق ذلك تشريفاً له وهو ليس أهلاً لهذا التشريف؛ بسبب إعراضه وعصيانه، ولا يستحق أيضاً أن يطلق عليه اسم الكفر والنفاق لأن أحكام الكفار والمنافقين لا تجرى عليه، فإذا انتفى عنه اسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق استحق أن يسمى فاسقاً، يقول القاضي عبد الجبار في ذلك: «صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه، هو سبب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن بل له منزلة بينهما»[4][5] «ولازم قولهم في هذا الأصل

---

(١) أصول الدين للبغدادي، ص٢٤٢، المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت، ص٣٧٨، التمهيد للباقلاني، تحقيق: مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٥٣م، ص٣٩٨ ـ ٤٠٤.

(٢) منهاج السنة، ط مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م، ٣٢٨/١.

(٣) النبوات، تصحيح الفقي، مطبعة السنة، مصر، ص١٣٤.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص٦٩٧، التبصير في الدين، للطبري، تحقيق: علي عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص١٧٨، المنية والأمل، ط دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٦.

(٥) مع اتفاق جميع فرق المعتزلة على أن مرتكب الكبيرة لا يستحق أن يطلق عليه اسم=

الفاسد تكفير المسلمين، والخروج عليهم، ومعاداتهم، والنيل منهم، ورد النصوص من الكتاب والسنة، ورد الشفاعة لأصحاب الكبائر، مع إطلاق الفسق على المؤمن، والتدخل في أمور تختص بالله سبحانه وتعالى، وكلها أمور باطلة حيث إن المذهب الحق لأهل السنة أن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بفسقه هو تحت المشيئة إن شاء غفر له وإن شاء عذبه سبحانه وتعالى[1].

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إن المراد بحقيقة الأمر والنهي عندهم: إن الأمر هو قول القائل لمن دونه في الرتبة افعل، والنهي: هو قول القائل لمن دونه لا تفعل، وأما المراد بالمعروف: فهو كل فعل عرف فاعله حسنه أو دل عليه، وأما المنكر فهو كل فعل عرف فاعله قبحه أو دل عليه، يقول القاضي عبد الجبار: «فاعلم أنه لا خلاف في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما الخلاف في أن ذلك هل يعلم عقلاً أو لا يعلم إلا سمعا»[2] ويقول: «والذي يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة السمع الكتاب والسنة والإجماع»[2] وبناءً على أصلهم الخامس لزمهم لوازم ومنها استخدام السيف مع المخالف وإزهاق الأرواح، وسفك الدماء، والخروج على السلطان المخالف لأصولهم ولو كان من أتقى الأتقياء.

يقول أبو الحسن الأشعري: «أجمعت المعتزلة إلا الأصم[3] على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك»[4] وجميع هذه الأمور باطلة حيث إن الشرع نهى عن حمل السلاح على

= الإيمان، إلا أنهم مع ذلك اختلفوا هل يُسمى الفاسق مؤمناً أم لا على ثلاثة أقوال. انظر المقالات، ١/ ٣٣٥.

(١) عقيدة السلف، للصابوني، ص٧٦، ٨٦، ٩٦، ١٠٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٢.

(٣) هو عبد الرحمٰن بن كيسان الأصم من شيوخ معتزلة البصرة، مشهوراً بالفصاحة والبلاغة، كان يُخطئ علياً رضي الله عنه في توليه الخلافة وحروبه مع معاوية ويرى أن معاوية مصيب في بعض أفعاله لا كلها، له عدة مؤلفات منها: خلق القرآن، التوحيد، وغيرها توفي سنة ٢٠٠هـ. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص٥٢، الفهرست، ص٢١٤.

(٤) المقالات، ١/ ٣٣٧.

المسلمين وقتالهم، قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[(١)] وكقوله عليه الصلاة والسلام «من حمل علينا السلاح فليس منا»[(٢)] «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع، فقالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة»[(٣)] وقد يكون من أهم اللوازم في هذا الأصل إنه يلزمهم بنقض أهم أصل من أصولهم وهو المنزلة بين المنزلتين، فهم في أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يوجبون قتال صاحب الكبيرة، وفي أصل المنزلة بين المنزلتين يقولون: إن صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، لا كافر ولا مؤمن وعللوا عدم إطلاق الكفر عليه لأنه يعامل معاملة المسلم ومن معاملته أن لا يقتل كما يقتل الكافر، وقد فند باطلهم الإمام ابن القيم يرحمه الله قائلاً: «يتضح أن مرتكب الكبيرة فاسق إلا أنه ليس بكافر، وأنتم معشر المعتزلة تقولون: إن مرتكب الكبيرة ليس كافراً لما معه من الإيمان بالله ورسوله، بل في منزلة بين منزلتين فكيف تجعلون قتاله مثل قتال الكافر»[(٤)] فيظهر التناقض عندهم ويلزمهم من أصولهم السابقه أنهم يخلدون هم أنفسهم في النار فهم يقولون إن مرتكب الكبيرة مخلد في النار ويوجبون إنفاذ الوعيد على الله وهم قد قاموا عند تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقتل والذبح واستحلال أموال المسلمين وأعراضهم فيكون حكمهم على أنفسهم أنهم خالدون في النار، فهم في الحقيقة لم يقوموا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنما قاموا باتباع الهوى والشهوة، فهم يختلفون عن أهل السنة والجماعة في أن المنكر عند المعتزلة قسم واحد وهو الوجوب، أما عند السلف فهو واجب ومندوب على حسب المصالح، ويتفق المعتزلة مع أهل السنة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وإلى تقسيم المعروف إلى واجب ومندوب[(٥)].

---

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً، ٢/ ٥٥، ٥٦.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٨٩.

(٣) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء وترك قتالهم ما صلوا، ١٢/ ٣٢٢.

(٤) مدارج السالكين، ١/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٥) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لابن تيمية، ص١١ ـ ١٧، الحسبة، لابن تيمية، دمشق، مكتبة البيان، ١٩٦٧م، ص٦٨.

رابعاً: المرجئة والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

إن أهم أصول المرجئة حالياً هو مذهبهم في الإيمان حيث يقولون(١): إن الإيمان هو مُجرد المعرفة والتصديق، وإن قول اللسان ليس جزءً من الإيمان داخلاً فيه، ولا شرطاً خارجاً عنه وإنما هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية على المرء فمن كان مؤمناً بقلبه ولم ينطق الشهادة بلسانه دون عذر فهو ناج عند الله وإن أجريت عليه أحكام الكافرين في الدنيا(٢)، وقد استقر المذهب الإرجائي في فرقتي الأشاعرة والماتريدية، حيث جعلا الإيمان هو التصديق، يقول الأشعري عن الإيمان: «هو التصديق بالله وعلى ذلك إجماع اللغة التي نزل بها القرآن.. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾(٣) [يوسف: ١٧] ويقول النسفي(٤): «الإيمان معروف أنه عند أهل اللسان التصديق لا غير» ويقول أيضاً: «هو التصديق بالقلب، هو حقيقة الإيمان الواجب على العبد حقاً لله تعالى، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله تعالى، فمن أتى بهذا التصديق فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار، إقرار يحتاج إليه، ليقف عليه الخلق فيُجروا عليه أحكام الإسلام»(٥) ويحاول أن يدلل على قوله فيقول: «ويدل عليه لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله صحوة ومات قبل الزّوال يكون من أهل الجنة، ولو كان العمل من الإيمان لا يكون من أهل الجنة، لأنه لم يوجد منه ذلك»(٥) وبناءً على

---

(١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد غرابة، مجموع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص١٢٣، التمهيد، للباقلاني، تحقيق: مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ص٣٤٦، ٣٤٧، التمهيد في أصول الدين، أبو المعين النسفي، تحقيق: عبد الحي قابيل، دار الثقافة، القاهرة ١٤٠٧هـ، ص٩٩.

(٢) هنا يظهر التناقض؛ فالمؤمن مؤمن في الدنيا والآخرة، والكافر كافر في الدنيا والآخرة. وليس كما يزعمون أنه تُجرى عليه في الدنيا أحكام الكافرين.

(٣) اللمع، ص١٢٣.

(٤) النسفي: أبو المعين النسفي: هو ميمون بن محمد بن معتمد بن مكحول المكحولي النسفي، نسبة إلى نسف وهي مدينة بين جيحون وسمرقند، يعتبر من أكبر من قام بنصرة المذهب الماتريدي، له عدة مؤلفات منها: تبصرة الأدلة، بحر الكلام، التمهيد، مات سنة ٥٠٨هـ. انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبد القادر القرشي، تحقيق، د. عبد الفتاح الحلو، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط١٣٩٨هـ، ٥٢٧/٣، العبر ٦/٣، الفوائد البهية، ص١٢٠، ١٢١.

(٥) التمهيد في أصول الدين، ص٩٩، ١٠٠، شرح العقائد النسفية، نجم الدين عمر النسفي=

تعريفهم للإيمان أصبح يلزمهم لوازم عديدة، فهم عندما عرفوا الإيمان بأنه مجرد المعرفة أو التصديق حصروا الكفر بالجهل والتكذيب، فردوا النصوص الصريحة الناطقة التي تخالف قولهم فقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝﴾ [النمل: ١٤] فالآية الأولى نفت عنهم التكذيب وأثبتت الجحود فدل على أنه نوع من أنواع الكفر، يقول السُبكي: «والتكفير حكم شرعي سببه جحد الربوبية أو الوحدانية أو الرسالة، أو قول، أو فعل حكم الشارع بأنه كفر وإن لم يكن جحداً»[1] فالمرجئة لم يفرقوا بين الكفر الأكبر والأصغر حيث جعلوا سب الله والرسول عليه الصلاة والسلام، والسجود لغير الله، والاستخفاف بالشرع، علامات على تكذيب القلب، ويقولون نحكم بالظاهر ويجوز أن يكون في الباطن مؤمناً، يقول التفتازاني[2] «إن هاهنا مطلبين، الأول إن الإقرار ليس جزءاً من الإيمان، والثاني أنه أي الإيمان التصديق لا غير»[3] ثم يقول: «إن السجود للصنم بالاختيار يدل بظاهره على أنه ليس يصدق، ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم إيمانه، حتى علم أنه لم يسجد له على سبيل التعظيم بل سجد له وقلبه مطمئن بالإيمان ما لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وإن أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر»[3] ويقول الأيجي: «وقلنا هو دليل عدم التصديق أي سجوده لها يدل بظاهره على أنه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر، ولذلك حكمنا بعدم إيمانه، لا لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الإيمان، حتى

= التفتازاني، الهند، ص١١٩ ـ ١٢٣، بحر الكلام في علم التوحيد، للنسفي ١٣٤٠هـ، ص٣٩.

(١) فتاوي السبكي، للسُبكي، دار المعرفة، بيروت، ٢/ ٥٨٦.

(٢) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، كان متعمقاً في الفلسفة والمنطق، كان على المذهب الماتريدي الحنفي، أدخل على الماتريدية الكثير من الأفكار الفلسفية، له عدة مصنفات منها شرح المقاصد في علم الكلام، مات سنة ٧٩٣هـ. انظر الدرر الكامنة، ٤/ ٣٥٠، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ص٣٩١، شذرات الذهب، ٦/ ٣٢، الأعلام، ٧/ ٢١٩.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام، مسعود عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط ١١، ١٤٠٩هـ، ٥/ ٢٢٥، شرح العقائد النسفية، ص٤٢٧، المواقف، ص٣٨٧.

لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم، واعتقاد الإلهية بل سجد لها، وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وإن أجري عليه حكم الكافر في الظاهر[١]، ويقول البغدادي: «والسجود للشمس أو للصنم وما جرى مجرى ذلك من علامات الكفر، وإن لم يكن في نفسه كفراً إذا لم يضافه عقد القلب على الكفر ومن فعل ذلك أجرينا عليه حكم أهل الكفر وإن لم نعلم كفره باطناً»[٢] فهنا بقولهم خالفوا الإجماع مع أن التفتازاني والبغدادي أقرا بالإجماع ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله موجهاً كلامه لمن يقول بقول المرجئة: «قال أحمد فيلزمه أن يقول إذا أقرّ، ثم شد الزنار[٣] على وسطه وصلى للصليب، وأتى الكنائس والبيع وعمل الكبائر كلها إلا أنه في ذلك مقر بالله فيلزمه أن يكون عنده مؤمناً، وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه»[٤] فبقولهم جعلوا الكفر المخرج من الملة ليس بكفر، وضربوا بنصوص القرآن والسنة عرض الحائط، وقدموا اللغة على الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة، ولهذا رد شيخ الإسلام يرحمه الله عليهم ردوداً لا يستطيعون الوقوف أمامها، ومن اللوازم الباطلة لقولهم جعلهم الكفر ينحصر في التكذيب فقط وهذا مناف[٥] للحق، فالكفر يحصل بالمعادة والبغض والمخالفة والعناد والكبر، يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي[٦]: «وحد الكفر الجامع لجميع أجناسه، وأنواعه، وأفراده، هو جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه، كما أن الإيمان اعتقاد ما جاء به الرسول والتزامه جملة وتفصيلاً، فالإيمان والكفر ضدان متى ثبت أحدهما ثبوتاً

---

(١) شرح المواقف، الشريف الجرجاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ٣/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) أصول الدين للبغدادي، ص٢٦٦.

(٣) الزنار: جمعه زنانير وهي الحصى الصغار إذا هبت عليها الريح سمعت لها صوتاً. انظر معجم قياس اللغة، ٣/ ٢٨، معجم المقاييس في اللغة ص٤٦١، ٤٦٢.

(٤) الإيمان، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ، ص٣٨٤.

(٥) إيثار الحق على الخلق، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤١٨ ـ ٤٢٨، المحلى لابن حزم، تصحيح: حسن زيدان طلبة، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة، ١٣/ ٤٩٨.

(٦) هو عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي التميمي، من كبار علماء نجد المعاصرين، ولد بعنيزة عام ١٣٠٧هـ، اشتغل بالتدريس، وناضل عن العقيدة السلفية، له مؤلفات عديدة، توفي بعنيزة عام ١٣٧٦هـ. انظر علماء نجد، ٢/ ٤٢٢، الأعلام، ٣/ ٣٤٠.

كاملاً انتفى الآخر»[١].

ومن اللوازم الباطلة التي تلزمهم عند زعمهم أن الإيمان باق على معناه اللغوي، أن الألفاظ الأخرى كالإسلام والإحسان والتقوى والبر والصلاة والحج والزكاة والصوم[٢] تبقى على معانيها في اللغة، حيث لا فرق بينهم، ويؤدي ذلك إلى ضياع الأحكام والفرائض، بل إلى القضاء على الدين الإسلامي من أساسه، ومما يلزمهم من قولهم إن الإيمان باق على معناه في اللغة، أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبين ولم يوضح المراد من كلام الله عز وجل، وذلك مناف للتبليغ، ويكون قد قصر في رسالته فحاشاه أن يتصف عليه الصلاة والسلام بذلك، فهو قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وشهد الله عز وجل له بذلك فقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ومن لوازم قولهم إن الإقرار ليس بجزء منه وإنما شرط لإجراء الأحكام الدنيوية عدم وجوب النطق بالشهادتين لذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله «وإن من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه، فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا ولا في الآخرة... فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم إنتفاء الإيمان القلبي التام»[٣].

ومن لوازم قولهم بإخراج العمل عن مسمى الإيمان التهاون بالذنوب والمعاصي والآثام، فضمرت العقيدة في النفوس، على توالي العصور، ثم بدأ الانسلاخ من أركان هذا الدين رويداً رويداً، فعُطلت الأحكام الشرعية، وتهاون الناس في الصلاة والصيام والحج والزكاة، حتى تحولت الشهادة نفسها إلى ألفاظ مجردة، وعندما أُفرغت لا إله إلا الله من محتواها الحقيقي ساد الفساد في التصور، وذلك كله يؤدي إلى فساد العقيدة وإلى تفريغ كلمة التوحيد من محتواها الكامل، فتصبح العبادات عبارة عن حركات لا معنى لها[٤]، فيصير الإنسان مؤمناً

---

(١) الإرشاد إلى معرفة الأحكام، عبد الرحمٰن السعدي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ، ص٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) بذلك يتشابهون مع الباطنية الذين يستخدمون بعض الألفاظ في اللغة لتأكيد أصولهم.

(٣) الإيمان الأوسط، لابن تيمية، ط مكتبة الفرقان، ص٩٥، الصارم المسلول، لابن تيمية، عالم الكتب، بيروت، ص٥١٦، ٥٢٧.

(٤) واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة، جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ، ص١٦٥، ١٦٦.

كامل الإيمان، ولو لم يركع لله ركعة، ولو لم يعمل في الإسلام خيراً، حتى أن كثيراً من الأشعرية والماتريدية صرحوا بنفي أن تكون شهادة أن لا إله إلا الله داخلة في الإيمان، يقول البغدادي: «أما الإقرار وهو كلمة الشهادة، والعمل الذي هو فعل المأمورات وترك المنهيات، فليس من الإيمان ولا يكون تاركها كافراً، فإن كان تاركاً للإقرار كان مؤمناً عند الله فحسب، وإن كان تاركاً للعمل كان مؤمناً عند الله وفي أحكام الدنيا أيضاً»[(١)] فإذا كانت الشهادتان وهما الركن الأول من أركان الإسلام لا تعني عندهم شيئاً فما بالك بالأركان الأخرى؟ يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، ولم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء ويهدم المسجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذه كلها معاص لا تنافي الإيمان في قلبه، وقالوا إنما تثبت له في الدنيا أحكام الكفار، لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار... وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام «المرجئة» وقد كفر السلف من يقول بهذا القول»[(٢)].

ومن اللوازم لقولهم إن الإيمان هو التصديق صار عندهم من استغاث بالأموات والأولياء والصالحين، وذبح لهم وقرب لهم القرابين من المؤمنين الصالحين، وهذه الأمور منافية للتوحيد الذي جاء به الرسل والأنبياء قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] وبفعلهم هذا يعدلون غير الله بالله سبحانه وتعالى، ويصرفون خالص حقه لغيره، فشبهوا المخلوق بالخالق في خصائص الألوهية من ملك الضر والنفع والعطاء والمنع الذي يوجب تعلق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل وأنواع العبادة كلها لله وحده، فمن علق شيئاً من ذلك لمخلوق فقد شبهه بالخالق[(٣)].

---

(١) أصول الدين، بيروت، ط٢، ص٢٦٨.

(٢) الإيمان، ط المكتب الإسلامي، ط٣، ص١٦٥.

(٣) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الوهاب، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ص١١٥.

ومن لوازمهم الباطلة بقولهم إنه لا يضر مع الإيمان ذنب، إلزام الله بإدخال كل مؤمن على زعمهم الجنة، وهم يقولون إن الإيمان هو التصديق، فبذلك يجب على الله أن يدخل اليهود والنصارى ومن شاكلهم الجنة، لأنهم كانوا مصدقين وهذا يؤدي إلى مسخ الدين الإسلامي بأكمله.

فالصحيح الثابت أن الإيمان قول وعمل وإقرار وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

خامساً: الجهمية والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

إن أهم أصول الجهمية هي:

١ - نفي الصفات والأسماء(١).

٢ - القول بالإرجاء، أي أن الإيمان هو المعرفة فقط(٢).

٣ - القول بالجبر(٢).

٤ - القول بفناء الجنة والنار بناءً على أصلهم الذي اعتقدوه، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، وهو عمدة أهل الكلام الذين استدلوا على حدوث الأجسام وحدوث ما لم يخل من الحوادث بها، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم(٣).

٥ - القول بخلق القرآن.

فالأصل الأول عندهم: إنهم يصفون الله عز وجل بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ويزعمون أنهم يذّبون عن الدين، وينزهون الرب عما لا يليق به، وتنزيههم هو التعطيل بعينه بل الإنكار بذاته، فقولهم يستلزم التعطيل وغاية

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ١/٦٣، ١٥١، ٣٤٤، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص١٤ - ٤٠.

(٢) الملل والنحل، ١/٨٦ - ٨٨، هنا يظهر التناقض عندهم، فهم ينفون الصفات عن الله عز وجل ثم يقولون هو الذي يجبر العبد على الفعل، فدل ذلك على أن الله فاعل وقادر وخالق، فكيف يجتمع النقيضان؟.

(٣) إن بعض أئمة الإسلام قد كفروا الجهمية لقولهم بهذا القول ومنهم الإمام عبد الله بن أحمد، والأثرم والبخاري. انظر الفرق بين الفرق، ص٢١١، التبصير في الدين، ص١٠٨.

التمثيل، مع زعمهم أنهم أبعد ما يكونون عن التمثيل، فحاصل قولهم يؤدي إلى تمثيله بالممتنعات والمعدومات والجمادات، وهذا يستلزم نفي الذات الإلهية ومن ثم نفي الدين والشريعة بأكملها، فلا دين ولا عبادة ولا جنة ولا نار، فلازم قولهم تعطيل أنواع التوحيد كلها، تعطيل الرب عن الخلق والرزق والإحياء والإماتة، ومن ثم تعطيل توحيد الربوبية فلا رب ولا مربوب ولا خالق ولا مخلوق، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته غني عما سواه، قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو العدم»[1] وإذا كان الرب معدوماً فلا إله ولا صفات مع زعمهم أنهم يستخدمون العقل فأين العقل من وصفهم الرب سبحانه وتعالى بالممتنع، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله «وذلك أنه علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم، غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من مُحدث والممكن لا بد له من موجد كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور] فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تقيد أن لهم خالقاً يخلقهم»[2]، ومن اللوازم التي تلزمهم رد نصوص الكتاب والسنة الدالة على وصف الله سبحانه وتعالى بصفات وأسماء عديدة.

ومن أقوال الجهمية في الأصل الأول: إن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله ﷺ كان كافراً، وكان من المشبهة، ثم يستدل الجهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] على الحلول والاتحاد فيلزمه بقوله وشهادته على نفسه وصف نفسه بالكفر، حيث إنه قد وصف الله عز وجل بأمر جاء في الكتاب، وهو نفسه يقول إن الله في كل مكان، فلزمه أن يكون الله شيئاً مع قوله واستدلاله من القرآن الكريم أيضاً أن الله ليس بشيء فيقول: إن الله ليس بشيء، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ثم يناقض نفسه أيضاً ويقول: «عندنا

---

(١) الفتاوى، ٣/٨، التدمرية ص١٦، ١٧.

(٢) الفتاوى، ٣/٩، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص٢٠.

لا يخلو منه شيء»[1] «هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء»[1] أفليس الهواء شيئاً؟ وهذا عين التناقض في القول والمعتقد، ويلزمه من قوله: إن الله في كل شيء أن يكون الله في الكنائس والقاذورات والقبور والأماكن التي لا يحب العبد أن يكون فيها، فما بالك برب الأرباب رب الأرض والسموات كما قال الإمام أحمد يرحمه الله: «قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظمة الرب شيء، فقالوا أي مكان؟ فقلنا: أجسامكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ليس فيها من عظمة الرب شيء، وقد أخبرنا أنه في السماء فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾»[2] [الملك: ١٦].

وأما الأصل الثاني وهو القول بالأرجاء، فيلزمهم ما يلزم المرجئة، وأما الأصل الثالث وهو القول بالجبر فلازم قولهم إن العبد محل لإرادة حدثت فيه جبراً، وأفعاله كحركات الدمى التي تتحرك فيظن الناظر أنها تتحرك من تلقاء نفسها، وإنما تحركها خيوط ممتدة من السماء، فالعبد وفعله مخلوقان لله، وهو محل للطاعة والمعصية فقط، وليس فاعلاً لها، فالعبد وفعله عطاء من الله، وحيث إنه هو محله فإن الله يثيب عليه عند الطاعة ويحاسبه عند السيئة، فلازم قولهم إن الله يحب المعاصي والذنوب والآثام ويقوم بها لأنه هو الفاعل الحقيقي لا العبد، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويلزمهم من قولهم بالجبر وصف الله بالظلم، حيث أنه سبحانه يفعل المعاصي ثم يعاقب عليها العبد الذي يقوم بها وهو لا حيلة له، ومن لوازم قولهم بالجبر عدم الفائدة من إرسال الرسل وإنزال الكتب وبيان طريق الخير من الشر، حيث إنهم يزعمون أن العبد لا حيلة له ولا اختيار وأن الفاعل الحقيقي هو الله، فكأن الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب من غير حكمة ولا هدف، وهذا لا يقول به عاقل.

وأما الأصل الرابع وقولهم بفناء الجنة والنار[3]، فإن هذا الأصل فالجهم قد قاله لأصله الذي اعتقده وهو: امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث فهو يرى أن

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد، ص٤٥.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد، ص١٣٥.

(٣) الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، لابن تيمية، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور، محمد بن عبد الله السمهري، دار بلنسية الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٤٦ - ٤٩.

ما يمنع من وجود ما لا يتناهى بمنعه في المستقبل، كما يمنعه في الماضي، فيلزمه على ذلك أن يكون الدائم ممتنعاً على الرب سبحانه وتعالى في المستقبل كما كان ممتنعاً في الماضي، فيكون مضمون كلامه أن الله عاجزٌ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فإن عنده يجب انقضاء[1] فعل الله وانقطاعه ويمتنع عنده دوامه أزلاً، ويجب عنده أن يكون لم يزل فاعلاً في الماضي ولا في الأبد إذا افنيت الجنة والنار، وحقيقة قوله إنه لم يزل قادراً، ثم صار قادراً ثم يصير غير قادر، لاعتقاده بأن ما كان له بداية، وجب أن يكون له نهاية[2]، ولازم قوله تشبيه الخالق بالمخلوق مع زعمه أنه أبعد الناس عن التمثيل، فهنا، وصفه بالقدرة ثم عدمها ثم بالقدرة وهذا ما يتصف به المخلوق، فأين التنزيه المزعوم؟ والصحيح الذي عليه أهل السنة أن الجنة والنار باقيتان، يقول الإمام أحمد: «ويذبح الموت بين الجنة والنار»[3] فيخلد أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، يقول الرسول عليه الصلاة والسلام «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح فينادي مناد يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾[4] [مريم: ٣٩].

وأما الأصل الخامس عندهم وهو قولهم: بخلق القرآن فيلزمهم الكفر بالله سبحانه وتعالى القائل في كتابه ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾﴾ [المدثر: ٢٥ ـ ٢٧] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾﴾ [الفرقان: ٤] ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴿٨﴾﴾ [ص: ٧ ـ ٨] فقد وضحت الآيات كفر من يزعم أنه من قول المخلوق، وقول المخلوق مخلوق فيكون قولهم موافق لقول الجهمية فيلزم الجهمية الكفر بالله لقولهم بخلق القرآن،

(١) ينفون الصفات عن الله وهنا يثبتون الفعل له والقدرة، وهي صفات، فيظهر التناقض عندهم.

(٢) راجع الحاشية رقم (٣) في الصفحة السابقة.

(٣) المسائل والرسائل، للإمام أحمد، ٢/ ٢٢٨.

(٤) البخاري في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ١١/ ٣٥٠، ومسلم كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، ١٧/ ١٨٠.

ولذلك اشتهر عن السلف تكفير من قال بخلق[1] القرآن فالصحيح أن القرآن كلام الله عز وجل لفظاً ومعنى، والله سبحانه وتعالى يوضح أنه منزل غير مخلوق فقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «دلالة على أمور: منها بطلان قول من يقول: إن كلام الله مخلوق خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجهمية»[2] ويقول أيضاً يرحمه الله: «وأقول في القرآن ما جاءت به آياته فهو الكريم المنزل»[2].

فقولهم باطل، ويؤدي إلى باطل وأصولهم كلها مبنية على الأوهام والضلالات، فلا يؤخذ بها أبداً[2]. ولقد ذكر ابن القيم يرحمه الله عدداً من اللوازم الباطلة التي تلزم الجهمية وتؤدي بهم إلى الخروج من الدين الإسلامي إذا أصروا على هذه المعتقدات الفاسدة[3].

❁ ❁ ❁

(١) انظر المسائل والرسائل، ١/ ٢٢٥، السنة، للإمام عبد الله، ١/ ١٦٢ ـ ١٦٥.

(٢) اللآلئ البهية في شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية، للعلامة: أحمد بن عبد الله المرداوي الحنبلي، تعليق الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان الفوزان، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ص٤٦، ٤٧، الفتاوى ١٢/ ١١٧، ١١٨.

(٣) الصواعق المرسلة، ١/ ٣١٤ ـ ٣١٦.

المبحث الثالث

أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط

إن دأب أهل الأهواء والبدع الغلوا وهذا ما أخبرنا به سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في شأن اليهود والنصارى والمشركين فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣٠ ـ ٣١] ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح]، واستمر هذا الغلو في أهل البدع والأهواء الذين ظهروا في الإسلام كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية، ولا تجد فرقة من الفرق أو مذهباً من المذاهب الضالة إلا والغلو سمة من سماتهم البارزة.

تعريف الإفراط والتفريط في اللغة:

الإفراط لغة التقدم والسباق، أما التفريط فيعني التقصير التضييع[(١)].

الإفراط اصطلاحاً:

هو التجاوز عن الحد ويقابله التفريط[(٢)].

الغلو لغة هو مجاوزة الحد يقال فلان غلا في الدين غلواً: تشدد وتصلب حتى جاوز الحد[(٣)]، فالتطرف والغلو بمعنى واحد وإن كان لفظ الغلو قد ورد في

---

(١) المفردات، ص٣٧٦، ٣٧٧. (٢) الكليات، ص١٥٥.

(٣) المفردات، ٣٦٤، ٣٦٥.

النصوص الشرعية[١]، قال الرسول عليه الصلاة والسلام «إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[٢].

الغلو شرعاً:

هو مجاوزة الحد بأن يُزاد في الشيء على حمده أو ذمه على ما يستحق، يقول ابن حجر يرحمه الله: الغلو هو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد»[٣] والمراد بالحد هو النص الشرعي من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ولو أردنا أن نطبق الغلو على الفرق لوجدنا الأمثلة العديدة على ذلك:

١ ـ التفريط والإفراط عند الخوارج:

إن الخوارج قد غلو في حق الله وحق رسوله عليه الصلاة والسلام وحق الصحابة رضي الله عنهم، وفي حق ولي الأمر، بل وفي حق الأمة بأكملها.

فأما تفريطهم في حق الله عز وجل فيتمثل في تضيع أحكامه سبحانه وتعالى، وعدم تحكيم الأحكام الشرعية، فأعطوا لأنفسهم حقاً في التكفير والتفسيق والتبديع والتضليل، فأطلقوا على الأشخاص الأسماء[٤] والأحكام[٤] مع أنها حق من حقوق الله تعالى، فاشتطوا في ذلك بأن جعلوا المسلم كافراً مخلداً في النار لا يخرج منها أبداً، مع أن هذه الأمور جميعها لا يعلمها ولا يحكم فيها إلا الله عز وجل، وغلوا وردوا أحكاماً جاءت في القرآن الكريم فنفوا رؤية الله في الآخرة، وقالوا بخلق القرآن، واختلفوا في مسائل القضاء والقدر إلى ثلاث فرق، مؤيدة للقدرية، ومؤيدة للجبرية، وموافقة لمذهب أهل السنة والجماعة، وأنكروا وجود

---

(١) انظر الآيات في أول الصفحة السابقة.

(٢) أحمد، ١/ ٢١٥، النسائي كتاب الحج، أبواب الرمي والتقاط الحصى، ٢/ ٤٣٥، وابن ماجه كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، ٢/١٠٠٨، وصححه الألباني في الجامع الصغير بحديث رقم٢٦٨٠.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الدكتور: ناصر العقل، ١/ ٢٨٩، فتح الباري، المطبعة السلفية، القاهرة ط١، ١٣٨٠هـ ـ ١٣/٢٧٨.

(٤) المراد بالأسماء: أسماء الدين مثل مؤمن، مسلم، كافر، وفاسق، والأحكام، أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة أي أحكام أصحاب هذه الأسماء. انظر الفتاوى، ١٣/ ٣٨، شرح العقيدة الواسطية، الدكتور صالح بن فوزان عبد الله الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص١٢٦.

الجنة، والنار قبل يوم القيامة، وأنكروا عذاب القبر[1]، والشفاعة[2]، والميزان والصفات الثابتة له، وأنكروا الصراط والصفات الثابتة له[3]، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتأويل القرآن على حسب أهوائهم كقصِر بعضهم الصلاة على ركعة واحدة في الصباح، وواحدة في المساء، وأجاز بعضهم نكاح المحارم كبنات البنين[4] وبنات البنات وبنات بني الأخوة، وبعضهم زاد فأنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن لاشتمالها على حد زعمهم على ذكر العشق والحب والشغف[5]، والقرآن ليس محله ذلك، فهنا غلو وجاوزوا الحد المشروع، ومع ذلك فرطوا في حق الله عز وجل وفي حق القرآن الكريم؛ فلم يتدبروا الأوامر والنواهي والمستحبات والمكروهات ولا غرو في ذلك، فقد أخبر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام بقوله: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[6] وأما غلوهم في الرسول عليه الصلاة والسلام: ـ فقد ردوا السنة المحمدية التي لا توافق القرآن الكريم، وبذلك خالفوا قوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) فرقة الأباضية لا تنكر عذاب القبر.

(٢) فرقة الأباضية تثبت الشفاعة للمتقين فقط، وهنا يظهر التناقض حيث أن المتقي لا يحتاج إلى الشفاعة، بل أن الله أعد له جنة عرضها السموات والأرض.

(٣) انظر المقالات، ١/١٦٧ ـ ٢١١، التنبيه والرد، ص٦٢ ـ ٦٨، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٥، التبصير، ص٤٥ ـ ٦٣، اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩ ـ ٥٩، البرهان، ١٧/ ٣٠، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٢١ ـ ٤٢، ٢٩٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٢٥ ـ ٤٦، إسلام بلا مذاهب، مطبعة البابي الحلبي، ط٥، ١٣٩٦هـ، ص١٤٧ ـ ١٦٥.

(٤) الميمونية من الخوارج قالت بهذا القول وهي فرقة تابعة لرجل من العجاردة كان اسمه ميموناً، يقولون بقول القدرية والمعتزلة في الإرادة والقدر والاستطاعة، ويزعمون أن أطفال المشركين في الجنة، وأن علي وطلحة والزبير وعائشة وعثمان رضي الله عنهم كفرة، ويقولون بتكفير أصحاب الذنوب، أباحوا نكاح بنات الأولاد من الأجداد، وبنات أولاد الأخوة والأخوات، لأن هؤلاء لم يذكروا في القرآن، مع زعمهم بأن سورة يوسف ليست من القرآن. انظر الملل والنحل، ١/١٢٩، الفرق بين الفرق، ص٢١١، ٢١٢، البرهان، ص٢٧، ٢٨.

(٥) الشغف: اسم من أسماء المحبة، والشغاف هو غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب، وهو الحب المستولي على القلب، يقال: شغفه الحب: أي أحرق قلبه مع لذة يجدها. انظر المفردات، ص٢٦٢، لسان العرب، ط دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ٧/١٤٦، ١٤٧، الكليات، ص٣٩٨، المدارج، ط دار الكتاب العربي، ٣/ ٣٠.

(٦) مسلم كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة، ٧/ ١٦٢.

وسنته، وزعموا زعماً باطلاً بأن الله سيرسل رسولاً من العجم فينسخ شريعة محمد[1] ﷺ، فأي إهانة بعد ذلك لرسول الله ﷺ الذي يصرح صراحة لا يدنو منها أدنى شك بأنه آخر الرسل، ويأتي هؤلاء فيردوا أقواله عليه الصلاة والسلام وينسخوا شريعته وقرآنه وعقيدته؟ مع زعمهم بتحكيم أوامر الله عز وجل فأين هذا التحكيم المزعوم؟ وآذوا رسول الله عليه الصلاة والسلام في صحابته الكرام الذي حث الأمة المحمدية على محبتهم ورفع شأنهم فقال: «لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2] فجاء هؤلاء وكفروهم ولم يبلغ الحد عند الصحابة وإنما كفروا علياً بن أبي طالب رضي الله عنهم ابن عم الرسول عليه الصلاة والسلام ومن آل بيته والمقربين إليه وأول الصبيان إسلاماً، ثم قاموا بقتله زاعمين التقرب بذلك لله سبحانه وتعالى، وتجرأ بهم الأمر إلى القول بعدم وجوب الإمامة[3]، وإلى جواز كون الإمام من غير قريش[4] وفي ذلك رد صريح لقول الرسول عليه الصلاة والسلام وحصره الإمامة في قريش بقوله: «الأئمة من قريش»[5]، وأما غلوهم وإفراطهم في هذا الجانب

---

(١) إن فرقة الزيدية من الخوارج تقول بهذا القول، وهم أصحاب يزيد بن أنيسة الخارجي وليس هو المحدث وإنما اتفق الاسمان، يقولون بإيمان اليهود والنصارى بل وإنهم أولياء لله تعالى، فانظر إلى هذا التناقض عندهم، يكفرون بالذنب ثم يقولون بإيمان الكفرة من اليهود والنصارى، زعموا بأن شريعة الإسلام تنسخ بشريعة نبي من العجم يأتي بدين من الصابئين وبقرآن غير هذا القرآن. انظر الفرق بين الفرق، ص٢١١، البرهان، ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين، ١/٣٨، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٦، ٤٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٠.

(٣) إن النجدات من الخوارج قالت: لا يلزم الناس فرض الإمامة إنما عليهم أن يتعاطوا الحق فيما بينهم فخالفوا إجماع الأمة، والنجدات هم أتباع نجدة بن عامر الحنفي، خرج من جبال عمان فقتل الأطفال وسبى النساء وأراق الدماء واستحل الفروج والأموال وكفر السلف والخلف، كانوا يقولون بكفر من خالفهم وقعد عن نصرتهم، وإن من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك، وفي المقابل يقتلون ويزنون ويسرقون فما ذاك إلا عين التناقض في الأقوال والأفعال والمعتقدات، ومع ذلك يتبجحون في التناقض ويقولون: إن من زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليها فهو مسلم إذا كان من موافقيهم. انظر المقالات، ١/١٧٤، التنبيه والرد، ص٦٧، الفرق بين الفرق، ص٥٨، ٦١، التبصير في الدين، ص٥٢، اعتقادات فرق المسلمين، ٥٠، ٥١.

(٤) الملل والنحل، ١/١٥٧ ـ ١٩٥.

(٥) مسلم في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، ١٢/١٩٩ ـ ٢٠٤.

فيتمثل بطاعة شيوخهم ورجالهم الذين يخترعون البدع والضلالات، فكانوا متناقضين، حيث إن الواجب عليهم الاقتداء بالصحابة الأفاضل لا بأصحاب البدع والضلالات؟ فغلوا في الجانبين.

وأما غلوهم في حق ولي الأمر: فقد خالفوا الإمام وخرجوا عليه وكفروه وحاربوه وأدخلوا الأمة في حروب لا أساس لها من الصحة وقُتل فيها من قُتل من أفاضل البشر حتى انتهى الأمر بهم بقتل الخليفة علي رضي الله عنه، ولم يكتفوا بذلك بل استمر معهم الجحود والنكران والخروج على الخلفاء والأئمة حتى في عهد الدولة الأموية والعباسية، فلم يسلم منهم أحد، وما زالو إلى الآن ينظرون[(١)] إلى الأمة نظرة احتقار وازدراء، وأنهم هم أهل الحق والإيمان وأما غيرهم من الناس والحكام فهم كفرة يستحقون القتل والخروج عليهم، وهذا ما يحصل من بعض الشباب الذين ينتسبون للإسلام قولاً لا عملاً، كجماعة التكفير والهجرة[(٢)] وجماعة الكهف، وأما غلوهم على الأمة فإن المدقق في فرقة الخوارج في هذه المسألة يجدهم قد بالغوا مبالغة مقيته في موقفهم من عامة المسلمين حيث إنهم

---

(١) تقول الإباضية عن نفسها وهي من فرق الخوارج الحالية، «وكل من يتهم الإباضية بالزيغ والضلال، فهو ممن فرقوا دينهم، وكانوا شيعاً، ومن الظالمين الجهال»، والإباضية فرقة تنتسب إلى إباض بن عمرو من الكوفة، قتلوا الناس وسبوا الذرية وذبحوا الأطفال وكفروا الأمة وأفسدوا في العباد والبلاد، وافترقت الأباضية إلى فرق منها: النفاثية، الخلفية، الحسينية، السكاكية، الفرثية. انظر التنبيه والرد، ص٦٧، الفرق بين الفرق، ص٥٠ ـ ٧١، التبصير، ص٥٧، الإباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، سلطنة عمان، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ١/٦، ٢/٨ ـ ٣٥.

(٢) جماعة التكفير والهجرة: هذه الفرقة تمثل اتجاهاً عاماً يمكن أن يتلخص تحت عنوان الغلو في التكفير ويسمون أنفسهم بعدة أسماء منها: جماعة التكفير، جماعة الكهف، جماعة الهجرة ويختلفون مع بعضهم البعض في أسباب التكفير وموجباته، فمنهم من يكفر مرتكب الكبيرة وعلى نحو ما كان عليه الخوارج، ومنهم من يقول: أنا لا أكفر مرتكب الكبيرة بل المصر عليها، ومنهم من يقول: إن جماهير الناس الذين ينتسبون إلى الإسلام ويسمون المسلمين اليوم ليسوا مسلمين، وعلى حد زعمهم يصبح العالم الإسلامي كله كافراً. انظر ظاهرة الغلو في التكفير، الدكتور، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، الدكتور: القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص٥٤، ٥٥، ظاهرة التكفير، عبد الفتاح شاهين، دار الإسراء، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٨ ـ ١٠.

يجمعون على أن مخالفهم يستحق السيف والقتل، ولم يسلم منهم حتى أطفال المسلمين، مع زعمهم تحكيم أوامر الله عز وجل، والصحيح أن الشرع منع من قتل الأطفال والنساء سواء كانوا من المسلمين أو من المشركين، إلا أن يكون ذلك في بيات لا يتميز فيه الأطفال والنساء فلا بأس من قتلهم إذا وقع من دون عمد[1]، فهم في الحقيقة يقومون بما أخبر به عليه أفضل الصلاة والسلام من قتل المسلمين وترك الكفار حيث قال عليه الصلاة والسلام «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[2] ويوضح شيخ الإسلام موقفهم من الأمة فيقول: «إنهم يكفرون بالذنب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار كفر[3]، ودارهم هي دار الإيمان[3] وكذلك يقول جمهور الرافضة وجمهور المعتزلة والجهمية»[4]، ومن هنا ظهرت بدعة تقسيم الدور، فهم بعد اعتقادهم واستحقاقهم السيف أصبح من أصول الآزارقه[5] المميزة لهم: أن كل كبيرة كفر وأن الدار دار كفر يعنون دار مخالفيهم، وأن مرتكب الكبيرة يخلد في النار أبداً، وأن من أقام في دار الكفر فكافر لا يسعه الخروج، يقول نافع بن الأزرق[6] «إن المسلم لا يحق له أن يقيم بين ديار المخالفين وإن أقام فهو كافر

---

(١) انظر فتح القدير، ٥/٩٨، جامع البيان، ٢٧/ ٢٥، طريق الهجرتين، ص٣٨٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم ٢٤٤.

(٣) بلغ الغلو بهم حتى جعلوا الأطفال في حكم الآباء المخالفين فاستباحوا قتلهم وقال بذلك الأزارقة والخمرية والخلفية والحمزية أتباع عمرو بن أكرك وكانوا في الأصل تابعين للعجاردة ثم انفصلوا عنهم، يقولون بتكفير القعدة ممن خالفهم ومع ذلك يقولون بموالاتهم، يقولون بالقدر والاستطاعة بقول القدرية يحرقون الغنائم ويعقرون دواب مخالفيهم، وأما الخلفية فهم أتباع خلف الذي قاتل حمزة الخارجي والخليفة، وكان خلف هذا من أتباع ميمون القدري ثم تاب ورجع عن أقواله إلى مذهب أهل السنة والجماعة في باب القدر والمشيئة والاستطاعة، لا يرون القتال إلا مع إمام منهم، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم في النار. انظر التنبيه، ص٦٨، الفرق بين الفرق، ٦٥، ٦٦، التبصير في الدين، ص٥٥، ٥٦.

(٤) الفتاوى، ص١٩/ ٧٣.

(٥) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، الدكتور: سفر الحوالي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، عام ١٤٠٥هـ، ص٢١٥، ٢١٦.

(٦) نافع بن الأزرق بن حنيفة، أبو راشد، خرج بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير سنة ٦٥هـ واشتدت شوكته وكثرت جموعه فبعث إليه عبد الله بن الحارث، مسلم بن عبس بن=

حلال الدم والمال»[1] فهم بغلوهم قد كفّروا الأمة بأكملها لاعتقادهم بأنهم مخالفين لهم ولكونهم لا يسلم أحدٌ منهم من القيام بالذنوب والمعاصي وصاحب المعصية عندهم كافر فنفوا العلاقة بين المسلمين والألفة التي أوجبها الله عليهم، مع أنه سبحانه وتعالى قد أثبتها حتى في حالة القتل قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فخاطب الله سبحانه وتعالى الجميع باسم الإيمان مع أن منهم من وجب عليه القصاص لارتكابه القتل فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٧٨] وأثبت سبحانه وتعالى الأخوة بين القاتل وبين ولي المقتول أو ولي الدم فقال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] وهي الأخوة الإيمانية، وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار»[2] فسماها مسلمين مع التوعد بالنار، وقد بوب الإمام البخاري يرحمه الله لهذا الحديث في كتاب الإيمان فدل ذلك على إيمان أو إسلام القاتل والمقتول بعكس ما يقوله الخوارج[3] فهم متناقضون يكفرون المسلم بالذنب الواحد ويقومون بعشرات الذنوب من القتل والنهب والسرقة وهتك الأعراض والحرمات وأكل أموال اليتامى بعد قتل آبائهم وغير ذلك كثير، ويغمضون أعينهم ويختمون قلوبهم عن تدبر أحكام الله المشتملة على تحريم هذه الأمور ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء: ١٠] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام من انتهب نهبة[4] ذات شرف[5] يرفع

= ربيعة على رأس جيش كثيف، فاشتد بينهم القتال حتى قتل نافع بن الأزرق في جمادى الآخرة. انظر خطط المقريزي أحمد بن علي المقريزي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٣٥٤، مقالات الإسلاميين، ١/١٦٨ ـ ١٧٤، الملل والنحل، ١/١٦١، ١٦٢، الفرق بين الفرق، ص٥٦ ـ ٥٨.

(١) انظر المقالات، ١/ ١٦٨ـ١٧٤، الملل والنحل، ١/ ١٦١، ١٦٢، الفرق بين الفرق، ص٥٦ـ٥٨.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما»، ١/ ٧٢، ومسلم كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفهما، ١٨/ ١١.

(٣) فتح الباري، ١/ ٧٢.

(٤) النهبة من النهب وهو الغارة والسلب، أي لا يختلس شيئاً له قيمة غالية. انظر النهاية ٤/ ١٩٦.

(٥) ذات شرف: أي ذات قدرة وقيمة ورفعة يرفع الناس أبصارهم للنظر إليها. النهاية ٢/ ٢١٤.

المسلمون إليه أنظارهم فليس بمسلم»[1] «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[2] فهم يستدلون بأمثال هذه الأدلة أدلة الوعيد[3] على تكفير مرتكب الذنب من غيرهم دون أنفسهم وما هذا إلا عين التناقض، فهم قد غلوا في التشديد على أفراد الأمة وأعطوا لأنفسهم الحق في ارتكاب جميع المعاصي والذنوب فجمعوا بين الإفراط والتفريط.

٢ ـ التفريط والإفراط عند الشيعة:

إن الشيعة من الفرق الضالة التي فرطت وغلت في حدود الله عز وجل، وحد رسول الله عليه الصلاة والسلام، وحد ولي الأمر، وحد الأمة بأكملها، فأما تفريطهم في حق الله عز وجل فقد وصفوا الله بالجهل والظن وعدم العلم عن طريق قولهم بعقيدة البداء على الله عز وجل حيث إنها أصلٌ من أصولهم، يقول المفيد: «قول الإمامية في البداء طريقه السمع دون العقل، وقد جاءت الأخبار به عن أئمة الهدى عليهم السلام والأصل في البداء الظهور»[4] ويزعمون كذباً وزوراً أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد روى روايات عديدة عن عقيدة البداء وفي الحقيقة لم يرو الرسول عليه الصلاة والسلام شيئاً منها وإنما وضعوها هم من تلقاء أنفسهم، ومن تلك الروايات الموضوعة إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «إن الله أوحى إلى نبي من أنبيائه أن أخبر فلاناً أني متوفيه إلى كذا وكذا فأتاه ذلك النبي فأخبره، فدعا الله الملكُ وهو على سريره حتى سقط من السرير وقال: يا رب عجلني حتى يشب طفلي ويقضي أمري، فأوحى الله عز وجل إلى ذلك النبي أن أئت الملك فأعلمه أني قد أنسئت في أجله، وزدت في عمره إلى خمس عشرة سنة، فقال ذلك النبي عليه السلام: يا رب، إنك لتعلم أني لم أكذب قط،

---

(١) البخاري كتاب الأشربة، باب قوله تعالى: «إنما الخمر والميسر والأنصاب»، ١٠/٣٠، ومسلم كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، ١/٧٦.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨.

(٣) إن الوعيد يكون في الشر والوعد يكون في الخير، والمراد بالوعيد النصوص المتضمنة إيصال الحساب والعذاب لأهل المعاصي والذنوب. انظر مجمل اللغة، ٤/٩٣١، شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤.

(٤) شرح عقائد الصدوق، محمد بن النعمان المفيد، صححه الحاج عباسقلي وجدي، تبريز، ط٢، ١٣٧١هـ، ص٢٤.

فأوحى الله عز وجل إليه إنك عبد مأمور فأبلغه ذلك والله لا يسأل عما يفعل»[١] ويبدو رائحة الوضع من نص الحديث، فإن الثابت في القرآن والسنة أن العبد لا يعلم لحظة الأجل بل هي من الأمور الغيبية التي اختص الله بها، وإن الله عز وجل لا يخبر أحداً بموته قبل الموت إلا الأنبياء والرسل فقط كما أخبرت عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة»[٢] ويوضح الحديث بأن النبي المذكور فيه لم يصدق الخبر من الله فعارضه بقوله إني لم أكذب قط، وهل يليق بنبي من الأنبياء أن يتهم الله عز وجل بصفة الكذب؟ وهم خير خلق الله عز وجل، فالشيعة فرطوا في حق الله بمسألة البداء واتهموه سبحانه بالظلم؛ حيث جعل أصحاب رسوله عليه الصلاة والسلام من الخائنين الكفرة فلم يحفظوا عهده ولا وصيته فكيف يليق بهم أن يكونوا صحابته، واتهموا الله بعدم قدرته على حفظ القرآن، حيث تمكن منه الصحابة بالتحريف والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان، يقول المفيد: «اتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، واتفقوا على إطلاق البداء في وصف الله تعالى، واتفقوا على أن أئمة[٣] الضلال خالفوا في كثير من تحريف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ»[٤] ومع غلوهم في وصف الصحابة بالردة والكذب والنفاق جعلوا عليًا والأئمة من آل البيت هم العارفون للقرآن الكريم الحافظون له، ويفترون ويكذبون على الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قال لعلي: سمعت الله عز وجل يقول: «علي بن أبي طالب حجتي على خلقي، ونوري في بلادي وأخي على عملي، لا أُدخل النار من عرفه وإن عصاني ولا أدخل الجنة من أنكره وإن أطاعني»[٥] فصرفوا الطاعة والعبودية لعلي وجعلوا الإيمان والوصول إلى الجنة بمحبته، وأما النار فسبب دخولها عدم معرفته، ويا ليت الأمر توقف عند ذلك بل عبدوا الأئمة من دون الله

---

(١) عيون أخبار الرضا، لابن بابويه القمي، ط طهران، إيران، ١/١٨١، ١٨٢.

(٢) مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، ١٥/٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) يقصد بأئمة الضلال الصحابة رضي الله عنهم.

(٤) أوائل المقالات، ص١٣.

(٥) البرهان في تفسير القرآن، ص١٣.

عز وجل فهناك عشرات الآلاف من الشيعة تزور مراقد الأئمة كل يوم وفي آناء الليل[1][2]. وأطراف النهار، يقفون ويقرؤون أمام قبر من قبور الأئمة عبارات مطولة اسمها الزيارة تجمع بين طياتها مدحاً للأئمة والثناء عليهم والتنديد بأعدائهم[3] وطلب الاستعانة منهم ومد العون[4]، حيث يعتقدون فيهم أنهم يعلمون المغيبات، والاطلاع على اللوح المحفوظ، وإحياء الموتى، وانفلاق البحر، والمشي على الماء وانقلاب الأعيان كانقلاب الخمر عسلاً أو سمناً، وانزواء الأرض بحيث يصل أحدهم من بلد إلى آخر في لحظة واحدة، فهم يزعمون[5] أن الولي يصل إلى درجة رفيعة بحيث يحل الله في الولي أو الإمام فيكون مظهراً من مظاهر الله تعالى أو يكون الولي عين الله تعالى فحينئذ يكون طلب المدد والاستغاثة به في الحقيقة طلب من الله تعالى، ويتشبثون لإثبات زعمهم بالحديث القدسي «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه وما زال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها»[6] فهم قد قالوا[7] هذا القول الباطل لا استناداً على الحديث القدسي، ولكن لعقيدتهم

---

(١) الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، عبد الرؤوف بن علي المناوي، تحقيق: محمود حسن ربيع الأزهري، ط الأنوار، مصر، ١/ ١١ ـ ١٣، جامع كرامات الأولياء، النبهاني، ط دار الفكر، بيروت، ١/ ٣٠، مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ص٣٧٨ ـ ٣٩٨.

(٢) يزعم الكوثري أن أهل السنة والجماعة يحاولون تكفير الأمة كلها فيقول: فإنا نرى طائفة الحشوية يحاولون إكفار الأمة جمعاء. المقالات، ص٣٧٨.

(٣) عند زيارة قبور الأئمة يرددون مزاعم ومطاعن عن الصحابة رضي الله عنهم توصفهم بالكفر والنفاق مع وجوب البراءة منهم ولعنهم، يقول التستري (كما جاء موسى للهداية وهدى خلقاً كثيراً من بني إسرائيل وغيرهم فارتدوا في أيام حياته ولم يبق منهم أحد على إيمانه سوى هاورن، كذلك جاء محمد ﷺ وهدى خلقاً كثيراً، لكنهم بعد وفاته ارتدوا على أعقابهم). انظر إحقاق الحق، نور الله التستري، النجف، العراق، ١٢٧٣هـ، ص٣١٦، حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبد الله شبر، دار الكتاب الإسلامي، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م، ١/ ٢١٨، ٢١٩.

(٤) الشيعة والتصحيح، الدكتور: موسى الموسوي، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٩١ ـ ٩٨.

(٥) الفتاوى، ٢/ ٢٢٥ ـ ٣٧١.

(٦) سبق تخريجه صفحة رقم١١٧.

(٧) التنبيه والرد، ص٢٩.

السابقة التي نادى بها اليهودي عبد الله بن سبأ الذي زعم أن علياً هو الإله بعينه، حيث قال لعلي عليه السلام: أنت أنت، فقال علي: ومن أنا؟ قال الخالق الباري فاستتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم ناراً ضخمة وأحرقهم وقال مرتجزاً:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً

ومع ذلك يزعمون أن علياً رضي الله عنه قد صرح بذلك على الملأ معلناً بعقيدة الحلول والتناسخ، واتصاف الأئمة بأوصاف الله فقال: «إن الله سبحانه قد تكلم بكلمة فصارت نوراً فخلق منه نور النبي ونوري ونور الأئمة وتكلم أخرى فصارت روحاً فأسكنها في ذلك النور وذلك النور مع تلك الروح ركبها في أبداننا معاشر الأئمة، فنحن الروح المصطفاة ونحن الكلمات التامات ونحن حجة الله الكاملة على الخلق، فنحن كنا نوراً أخضر حيث لا شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار ولا مخلوق ولا مخلوقات... فأخذ الله لنا العهد من أرواح الأنبياء على الإيمان بنا وعلى نصرتنا، وهذا معنى قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١]»[١] فهم لم يكتفوا بالحلول والتناسخ، بل شطحوا شطحات بعيدة المدى فوصفوا الله بأنه على صورة إنسان من دم ولحم، وأن له جسماً طويلاً عريضاً عميقاً وأنه سبعة[٢] أشبار، وقد زعموا أنه كسبيكة الفضة وكاللؤلؤة المستديرة، بل جعلوا الجبل أعظم من الإله سبحانه وتعالى، فهل يوجد تفريط بعد ذلك في حق الله عز وجل أكثر من ذلك، حيث وصفوه بالجهل، والظلم، وعدم العلم، وعدم المعرفة، وعدم القدرة، مع مساواته لخلقه يحل

---

(١) الأنوار النعمانية، نعمت الله الجزائري، ط تبريز، ٢/٩٩، ١٠٠.

(٢) إن أول الفرق الإسلامية التي قالت بالتشبيه هي فرقة الهشامية تنتسب إلى هشام بن الحكم الرافضي وهشام بن سالم الجواليقي، يقولون: إن الله تعالى لحم ودم على صورة الإنسان تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإن الأمة ارتدت بعد رسول الله ﷺ إلا شيعتهم، وإن الله جسم طويل عريض عميق نور ساطع له قدر من الأقدار كالسبيكة الصافية يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد، وأحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر هشام بن الحكم، ويزعمون أن الإله على صورة إنسان، وأن نصفه الأعلى مجوف ونصفه الأسفل مصمت، وأن له شعرة سوداء وقلباً تنبع منه الحكمة. انظر التنبيه والرد، ص٣٦ ـ ٣٨، المقالات، ١/٨٢، الفرق بين الفرق، ١٧٠ ـ ١٧٥، التبصير في الدين، ٤١ ـ ٤٣، البرهان، ص٧٢.

فيهم، بل ويبلغ سوء الأدب بهم أن جعلوا الجبال أعظم منه سبحانه وتعالى[1]، وفي المقابل يجعلون الأئمة علماء مُنزهين عن الأخطاء والعيوب بيدهم ملكوت السموات والأرض وينسبون هذه المعتقدات زوراً إلى علي رضي الله عنه وأنه هو الذي صرح بها قائلاً: «يعني يعبدونني ولا يتقون من أحد. . لا أنا صاحب الرجعات وصاحب الصولات وصاحب الانتقامات وصاحب الدولة العجيبة أنا حصن الحديد وأنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا أمين الله على علمه وصندوق سره وحجابه وصراطه وميزانه وكلمته، أنا أسماء الله الحسنى وأمثاله العليا وآياته الكبرى، أنا صاحب الجنة والنار أسكن أهل الجنة في جنتهم وأهل النار في نارهم، وأنا الذي أزوج أهل الجنة وإليّ مرجع هذا الخلق في القيامة، وعليّ حسابهم»[2]، فانظر إلى هذا التفريط في حق الله عز وجل والإفراط في حق أئمتهم فما ذاك إلا عين التناقض جعلوا الحق باطلاً والباطل حقاً، والخالق مخلوقاً، والمخلوق خالقاً.

وأما غلوهم في حق الرسول عليه الصلاة والسلام فقد جعلوه جاهلاً لا يعرف حقيقة أصحابه حيث إنهم خدعوه بعد مماته كما يزعمون، وزعموا أنه لم يُكمل الشريعة المنوط بها لأنهم على حسب معتقداتهم أنه لم يبلغ إلا جزءً يسيراً وأعطى الباقي لعلي وعلي يعطي من خلفه وهلم جرا، فوصفوه بعدم الأمانة في مسألة الرسالة والتبليغ، وتجاوز بهم الحد بأن جعلوا الولي أو الإمام أفضل من النبي والرسول، فعندهم الأولياء يستطيعون الإحياء والإماتة والنفع والضرر، ولا يلحق الخلق شيئاً إلا بواسطتهم وطريقتهم[3]، وأنهم قسماء الله بين الجنة والنار وأن الملائكة والروح والرسل أقرت لهم بما أقرت للرسول عليه الصلاة والسلام، وعندهم علم المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب[4]، ويصل بهم درجة الافتراء على الرسول عليه الصلاة والسلام أنه لم يعلم القرآن المنزل عليه ولم يجمعه ولم يحفظه، يقول الكليني[5] «والقرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث

---

(١) هذا القول قالت به فرقة الهشامية. انظر المراجع السابقة صفحة رقم١٩٩.

(٢) الأنوار النعمانية، ٢/٩٩، ١٠٠، ويظهر هنا مشابهتهم للنصارى.

(٣) الأصول من الكافي، ط إيران، ١/١٩٦، ١٩٧.

(٤) الأنوار النعمانية، ٢/٩٩، ١٠٠.

(٥) الكليني: هو محمد بن يعقوب الكليني من أكابر علماء الإمامية الشيعة، يعد من أكابر=

مزات القرآن الموجود بين أيدينا وما فيه حرف واحد منه»[1] «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية، وكما هو معلوم أن عدد آيات القرآن الكريم تعادل تقريباً ثلث ما ذكر»[2] «وما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من عبده عليهم السلام»[2] «وما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء»[3] «فانظر إلى تفريطهم في حق الله القائل»: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٧ - ١٨] فزعموا أن الله كاذب حيث إنه لم يجمع القرآن إلا علي والأئمة على حد افترائهم، وغلوا في جانب الأئمة فجعلوا القرآن لهم وفيهم فقط، ويصفون الرسول عليه الصلاة والسلام بالخوف والكذب فيقولون عنه: «إنه ما تزوج عائشة وحفصة[4] رضي الله عنهما إلا تقية من أبويهما»[3] فالتقية التي يراها الشيعة لا يجوز اعتقادها في الإسلام لأي فرد كان لأنها قائمة على الكذب والخداع فما بالك بجوازها على خير خلق الله وأفضلهم؟

وأما تفريطهم في حق ولي الأمر فحدث ولا حرج، فقد قالوا عن الخليفة الأول أبي بكر الصديق إنه ظلم علياً وأخذ الخلافة منه غصباً وما بايعه علي إلا اتقاءاً على نفسه وخوفاً منه وهو أحق بها، لكنه قُهر على ذلك ويستدلون على

= الأئمة عندهم، عالماً، متعمقاً، محدثاً، ثقة عندهم، اتفقت الشيعة على تفضيل كتابه الكافي والأخذ منه والثقة بخبره، وأخذ الأحكام منه، فهو يعد عندهم بمنزلة كتاب صحيح البخاري عندنا، توفي سنة ٣٢٩هـ. انظر لؤلؤة البحرين، يوسف أحمد البحراني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، دار النعمان، النجف، ص٣٨٧، رجال النجاشي، مكتبة الدواري، ط ١٣٩٨هـ، ص٢٦٦.

(١) أصول الكافي، ١/ ٤٥٧.

(٢) أصول الكافي، ٤/ ٤٣٣، ٤٥٦.

(٣) أصول الكافي، ١/ ٤٤١، ٤٤٢.

(٤) حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، تزوجت الصحابي خنيس بن حذافة القرشي صاحب الهجرتين، شهد بدراً وأُحداً ثم مات بعدها، ثم تزوجها الرسول عليه الصلاة والسلام، صوامة قوامة، وعندما انتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى اختيرت من بين أمهات المؤمنين لتحفظ أول مصحف خطي للقرآن الكريم، وكانت الوصية على تركة أبيها بعد موته، توفيت رضي الله عنها في عهد معاوية. انظر الطبقات، ٨/ ٨٢، الإصابة ٨/ ٥١، الاستيعاب، ٤/ ١٨١١.

هرائهم هذا بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم بويع «وليتكم ولست بخيركم»[١] فيقولون أفليس هذا دليلاً على أنه دونهم، وأن علياً رضي الله عنهم خير منه؟ لأن أبا بكر أقر بذلك على نفسه، ويؤكدون على زعمهم هذا بقول عمر رضي الله عنه: «كانت بيعة أبي بكر فلته قد وقانا الله شرها»[٢] فيقولون: أي أن الخلافة كانت خدعة[٣]، وهذه الأقوال جميعها غير صحيحة حيث لو أن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على خلافة علي، لما تأخر علي رضي الله عنه عن تنفيذ أمر الله وأمر رسوله عليه الصلاة والسلام وهو يعلم جرم مخالفة أمر الله القائل في كتابه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦] فلو كان علي كما يقولون لكان مستحقاً للضلال والعذاب وحاشاه أن يتصف بذلك، فهنا قد وقعوا أيضاً في نقيض قصدهم حيث أرادوا تكريمه فوصفوه بالضلال واستحقاق العذاب، وأما قول أبي بكر رضي الله عنه: «وليتكم ولست بخيركم» فلم يقلل من نفسه ويحقرها، وإنما كان مراده إظهار التواضع لله عز وجل والاستنان بسنة الرسول عليه الصلاة والسلام القائل: «أنا أحق بالشك من أبي إبراهيم»[٤] مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام أفضل الرسل عند الله عز وجل ومع ذلك قالها تواضعاً فأي خطأ على من استن بنبيه ﷺ، وأما ما زعموه عن عمر ومقولته رضي الله عنه، فقد وضحها شيخ الإسلام يرحمه الله «والجواب أن لفظ الحديث، قال فيه عمر رضي الله عنه: «فلا يغتر امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت، ألا وأنها قد كانت كذلك ولكن وقى الله شرها وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، ومعناه أن بيعة أبي بكر، بودر إليها من غير تريث ولا انتظار، لكونه كان متعيناً لهذا الأمر، كما قال عمر: ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، وكان ظهور فضيلة أبي بكر على من سواه وتقديم رسول الله ﷺ على سائر الصحابة أمراً ظاهراً معلوماً، فكانت دلالة النصوص على

---

(١) البداية والنهاية، ٧/ ٢٤٥ ـ ٢٥١، ١٢/ ١٧١، ١٧٢.
(٢) البخاري، كتاب المحاربين، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، ١٢/ ١٢٠ ـ ١٢٦.
(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ١١٨.
(٤) البخاري كتاب الأنبياء، باب قوله: «ونبئهم عن ضيف إبراهيم»، ٦/ ٣١٨، ٣١٩.

تعينه تغني عن مشاورة وانتظار وتريث بخلاف غيره، فإنه لا تجوز مبايعته إلا بعد المشاورة والانتظار والتريث، فمن بايع غير أبي بكر من غير انتظار وتشاور لم يكن له ذلك وهذا قد جاء مفسراً في حديث عمر هذا في خطبته المشهورة الثابتة في الصحيح التي خطب مرجعه من الحج آخر عمره»[١].

وعند التحقيق يظهر مدى ظلمهم للخليفة الأول الذي اختاره الله لصحبة نبيه عليه الصلاة السلام، وبالتالي يظهر مدى غلوهم في وصفه بالكذب والنفاق والردة، وكل أقوالهم باطلة فاسدة وما أدى إليها فاسد أيضاً، فيظهر بالتالي افترائهم على عمر[٢] وعثمان وعلي والصحابة والأمة بأكملها الذين قالوا عنها إنها كفرت وارتدت بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، فهذه الأمور تدل على مدى إفراطهم وتفريطهم وغلوهم المجحف الذي لم يتركوا أحداً إلا وتكلموا فيه، تكلموا في الله سبحانه ورسوله عليه الصلاة والسلام والصحابة والأمة بأكملها وكل كلامهم ليس له أساس من الصحة، وما أجمل قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيهم: «فانظر إلى سخافة رأي هؤلاء الأغبياء، يختلقون ما يرده بديهة العقل وصراحة النقل، وقولهم هذا مستلزم تكذيب ما ثبت قطعاً في الآيات والأحاديث... لكن سلب الله عقولهم وخذلهم في الوقيعة في خلص أوليائه لشقاوة سبقت لهم»[٣].

٣ ـ التفريط والإفراط عند القدرية (المعتزلة):

إن فرقة القدرية كباقي الفرق الضالة التي غلت وبالغت في الحدود المشروعة فغلوا وفرطوا في حق الله وحق رسوله عليه الصلاة والسلام، وحق الصحابة، وحق ولي الأمر، وفي الأمة بأكملها.

أما تفريطهم في حق الله عز وجل فذلك عن طريق نفي الصفات عن الله عز وجل التي أثبتها الله عز وجل لنفسه وأثبتها له رسوله عليه الصلاة والسلام، وهذا

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/١١٨.

(٢) من أهم الأمور التي تؤكد على مدى طاعة علي لأبي بكر رضي الله عنهما أن علياً تزوج أم محمد بن الحنفية وهي خولة بنت جعفر بن قيس من سبايا حرب الردة من بني حنيفة فدل ذلك على موافقته على أعمال الخليفة رضي الله عنهما، ومما يلقم الشيعة الحجر تزويج علي ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب في خلافته، فكيف يزوج ابنته على رجل كافر مرتد كما يزعمون. انظر البداية والنهاية، ٧/ ٣٤٤.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة، ص٣٢.

هو الأصل الأول عند القدرية ويزعمون أنه هو التوحيد المطلوب من العباد ويقصدون بذلك أن الله تعالى واحد لا ثاني له في القدم والإلهية، ولا شريك له فيما يثبت له أو ينفي عنه من الصفات(١)، وبذلك يعطلون الله سبحانه وتعالى عن جميع ما يستحقه في هذا الأصل، ويظهر مدى تفريطهم في التوحيد الذي به يسعد الإنسان ويشقى، فالتوحيد عندهم يخالف التوحيد الذي يدين به أهل السنة والجماعة، ومع ذلك يعتقدون أنفسهم أنهم على الحق ومن خالفهم فهو من أهل الباطل، يقول الجاحظ: «وإن كانوا قد أجمعوا على انتحال اسمه فليس كل من انتحل اسم التوحيد موحداً إذا جعل الواحد ذا أجزاء(٢)، وشبهه بشيء ذي أجزاء»(٣)(٤) فانظر هنا إلى سوء أدبه مع الله ثم مع الموحدين من خلق الله، فالله عز وجل في كتابه يجعل الموحد من آمن بتوحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، ويأتي الجاحظ فيزعم أن من أثبت الأسماء والصّفات فهو غير موحد له سبحانه وتعالى، فما هذا إلا إفك مبين، ويقول ابن المرتضي(٥) المعتزلي «وأما ما أجمعوا(٦) عليه فقد أجمعت المعتزلة على أن للعالم محدثاً(٧)، قديماً، قادراً،

---

(١) المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري المعتزلي، تحقيق: معن زيادة، والدكتور، رضوان السيد، ط١، ١٩٧٩م، ص٣٢٣.

(٢) يلمز أهل السنة والجماعة بالتشبيه وفي الحقيقة هم براء منه.

(٣) رسائل الجاحظ، ص٢٢٩.

(٤) هنا يلمز السلف بالكذب فهو يزعم أنهم قد انتحلوا اسم التوحيد، ويصفهم أيضاً بالتشبيه، وفي الحقيقة أنهم هم المشبهة.

(٥) أحمد بن يحيى بن المرتضى الملقب بالمهدي لدين الله، زيدي المذهب، معتزلي المعتقد، اعتمد على كتب الحاكم الجشمي الكلامية اعتماداً كلياً حتى لا تكاد تلمح أدنى اختلاف بين آرائهما، لذلك كان من أشهر شيوخ المعتزلة، له مصنفات منها البحر الزخار، المنية والأمل في شرح الملل والنحل، توفي سنة ٨٤٠هـ. انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ١/ ٢٢٤، البدر الطالع، ١/ ١٢٢، الأعلام، ١/ ٢٦٩.

(٦) يزعم هنا إجماع الأمة وهو عين الكذب حيث إن أهل السنة يبدعون من يتكلم بهذه الأقوال.

(٧) يقرر هنا أن الله محدث أي يحيي ويميت ويرزق ويوجد، فهل من هذا شأنه يتصف بهذه الصفات أم لا؟

عالماً، حياً، لا لمعان[1]، ليس بجسم[2] ولا عرض[3] ولا جوهر[4] غنياً واحداً لا يدرك بحاسة»[5] فهم لم يكتفوا بمجرد التعطيل لصفات الله عز وجل، بل أولوا الصفات بتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان، ومن ذلك تأويلهم لصفة السمع والبصر بمعنى الحياة، فيقولون سميع بصير بمعنى أنه حي لا آفة به تمنعه من إدراك المسموع والمرئي[6]، فهم يعتقدون أن الحي إذا كان سليماً سمي سميعاً بصيراً، وفي الوقت نفسه تجد طائفة منهم يزعمون أن الله لا يسمع ولا يبصر شيئاً على الحقيقة، ويتأولون صفة السمع والبصر على معنى العلم بالمسموعات والمرئيات فهل يوجد غلو أكثر من هذا الغلو والإفراط في حق الله عز وجل مع زعمهم التنزيه والتوحيد؟ فهم قد جعلوه لا يسمع ولا يبصر مع أن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فيكونون بقولهم بعدم سمع الله وبصره هم أعرف بالله من نفسه، أو أن الله عز وجل كاذب في وصفه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومن تفريطهم في حق الله أنهم يجمعون على أن كلام الله مخلوق، يقول القاضي عبد الجبار: «أما مذهبنا فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وهو مخلوق محدث»[7]، ويقول ابن منتويه[8] «وقد أطلق مشايخنا كلهم على القرآن أنه

---

(١) أي أنهم يثبتون أن الله سبحانه قادر، عالم، حي، لكنها أسماء مجردة لا تدل على صفات.

(٢) الجسم عند المتكلمين مركب من أجزاء متناهية لا تتجزأ بالعقل ولا بالوهم وتسمى تلك الأجزاء جواهر فردة تتألف منها الأجسام المتماثلة لا تتمايز إلا بالأعراض، والجسم عند الأشعري هو الجوهر المنقسم، والجوهر الذي لا ينقسم يسمى جوهر فرد وجزء لا يتجزأ فليس للجوهر عنده قسم آخر، وأما المعتزلة فالمقسم في جهة يسمى خط وفي جهتين يسمى سطح وفي ثلاث جهات يسمى جسم. الكليات، ص٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) الأعراض: العرض بفتحتين عبارة عن معنى زائد على الذات أي ذات الجوهر، الكليات، ص٦٣٤.

(٤) الجوهر: هو ما لا مادة له، ويطلق على كل متحيز، الكليات، ٣٣٠ ـ ٣٤٥.

(٥) المنية والأمل، تحقيق وتعليق الدكتور، عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٣.

(٦) فرقة الجبائية من المعتزلة تقول بهذا القول. انظر شرح الأصول الخمسة، ص٤٢٨.

(٧) شرح الأصول الخمسة، ص٥٢٨.

(٨) ابن منتويه: أبو محمد الحسن بن أحمد بن منتويه، صاحب القاضي عبد الجبار وقد=

مخلوق»[1] «فانظر إلى قمة التناقض عندهم، ففي أصلهم الأول ينفون التوحيد عمن يصف الله بشيء مما يتصف به خلقه، ثم هم هنا يطلقون على كلامه سبحانه بأنه مخلوق فوقعوا فيما فروا منه وهذا هو عين التناقض. ويلزمهم بقولهم إن كلام الله مخلوق أن تكون جميع صفاته مخلوقة فيكونون شاهدين على أنفسهم بعدم التوحيد، وبعدم اليقين في أصولهم والتذبذب في موقفهم، يقول أبو الحسين الخياط[2] «إن الله تعالى لو كان عالماً بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديماً أو محدثاً، ولا يمكن أن يكون قديماً لأن هذا يوجب وجود اثنين قديمين، وهو قول فاسد، ولا يمكن أن يكون علماً محدثاً، لأنه لو كان كذلك يكون قد أحدثه الله إما في نفسه أو في غيره، أو لا في محل، فإن كان أحدثه الله في نفسه أصبح محلاً للحوادث، وما كان محلاً للحوادث فهو حادث وهو محال»[3] فهم بقولهم قد أقروا بالمحال حيث جعل الله محلاً للحوادث مع كون هذا الأمر من المحال!! فما هذا إلا عين الإفراط في حق الله عز وجل، واشتط الأمر بهم حتى أوجبوا على الله أموراً لم يوجبها سبحانه وتعالى على نفسه. فكأن كلمتهم مقدمة على كلام الله عز وجل وأمره، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إذ يلزم أن يكون هناك موجباً فوق الله أوجب عليه شيئاً، ولا موجب عليه سبحانه وتعالى، ويلزم أيضاً من قولهم أن لا يكون الله سبحانه وتعالى فاعلاً مختاراً، وهو باطل بالأدلة النقلية والعقلية الدالة على تصرفه المطلق فيما شاء»[4] وفي المقابل هم الذين يختارون ويأمرون وينهون

= أخذ عنه كثير من الآراء، عده ابن المرتضى ضمن الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة وهم أصحاب القاضي عبد الجبار وممن أخذوا عنه، وذكر أيضاً أن له كتباً مشهورة كالمحيط في أصول الدين، والتذكرة في لطيف الكلام. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص١٠٠، طبقات الشافعية الكبرى، ٣/ ٢١٩، الأعلام، ص٤٧، تاريخ الأدب العربي، ط مكتبة برلين، ص٣٤٣، ٣٤٤.

(١) المحيط بالتكليف، ط القاهرة، ص٣٣١.

(٢) الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، أستاذ الكعبي، مشارك القدرية في ضلالاتها، وانفرد عنها بقوله بأن المعدوم جسم، وقد تبرأ منه الكعبي، كان ممن ينكر حجية الآحاد، له عدة كتب منها الانتصار الذي خصصه للرد على ابن الراوندي، وكان يُعد من رجال الطبقة الثامنة. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة، ص١٧٥، تاريخ بغداد، ١١/ ٨٧، الفرق بين الفرق، ص١٣٢، التبصير في الدين، ص٨٤.

(٣) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص٨٢، ٨٣.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: الفقي، ٤٠٩، ٤١٠.

ويوجبون على الله عز وجل إدخال الطائع الجنة وإدخال العاصي النار، وأن يفعل الصلاح والأصلح لعباده وأن يرسل إليهم الرسل وكأنّ الله عز وجل مخلوق من المخلوقات وهم السادة الذي يتحكمون فيه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويبلغ بهم التطرف إلى أن جعلوا أنفسهم خالقين لأعمالهم وأفعالهم فلذلك كانوا مجوس هذه الأمة. يقول القاضي عبد الجبار: «اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم»[1] فيزعمون أن من يقول: إن الله خالق لفعل العبد ثم يعذبه لكان واجب قوله إن الله جائر وظالم، والصحيح أن الله عز وجل هو الذي خلق فعل العبد، فيصل بهم الغلو إلى وصف الله سبحانه وتعالى بالظلم، والحقيقة أن كون الله عز وجل خالقاً لها لا يوجب أن يتصف بما خلق في العبد من ظلم وطاعة ومعصية، لأن هذه الصفات لمن قامت به ولمن قام بها، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وتحقيق الكلام أن يقال: فعل العبد خلق الله عز وجل وكسب للعبد»[2] فالله سبحانه وتعالى أعطى للعبد فعلاً وكسباً وأضاف الخلق إليه سبحانه فالكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بالنفع والضرر كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[2]» [البقرة: ٢٨٦]، فالمعتزلة فرطوا في حق الله فنفوا عنه صفاته سبحانه وتعالى، ونفوا قدرته ومشيئته وسلطانه على العباد، وضاهوا الخلق بالخالق[3]، وأوجبوا عليه سبحانه وتعالى أموراً ما أنزل الله بها من سلطان ووصفوه بالظلم وعدم الكلام، وفي المقابل ألَّهوا العقل وجعلوه إلهاً لا يخطى ولا يزل فجمعوا بين الإفراط والتفريط.

وأما تفريطهم في حق الرسول عليه الصلاة السلام، فإنهم قدموا عقولهم وأهواءهم على سنة الرسول عليه الصلاة والسلام وأقواله وأفعاله وزعموا، معارضة

---

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٨/ ٣.

(٢) الفتاوى، ٨/ ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٣.

(٣) إن القاضي عبد الجبار يزعم أن المعتزلة أجمعت على أن أفعال العباد مخلوقة من جهتهم، والصحيح أن ضرار بن عمرو الكوفي وحفص الفرد قد وافقا أهل السنة والجماعة، في أن أفعال العباد مخلوقة منهم، ومعمر بن عباد والجاحظ قالا: إن أفعال العباد من فعل الطبيعة أي اضطرارية كفعل النار للإحراق والثلج للتبريد، وهي إنما نسبت إلى فاعلها مجازاً لظهورها منهم، وإن العباد ليس لهم إلا الإرادة. فجمعت المعتزلة بين المتناقضات في مسألة واحدة. انظر الفصل، ٤/ ١٩٢، الملل والنحل، ١/ ٩٠، ٩١، الفرق بين الفرق، ص١٦٠، التبصير في الدين، ص٧٣، ٧٤.

السنة للعقل فكأن عقولهم أهدى وأفضل من عقل الرسول عليه الصلاة والسلام الذي لا ينطق عن الهوى، وهو الذي قد زكى الله سمعه ولسانه، وبصره وفؤاده، فقال عز من قائل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤] ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم: ١٢ ـ ١٣] ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النجم: ١٧ ـ ١٨] وزكَّاه كله فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]، ويأتي هؤلاء المعتزلة فيصفون أقواله وأفعاله بمناقضة العقل، فكأن إدراكهم أفضل من إدراكه وعلمهم أفضل من علمه، ولا غرو في ذلك فهم يزعمون أن الخلف أعلم من السلف، فيترتب على هذا أن ترك الناس من غير إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، حيث إنهم ما استفادوا منها إلا معارضة العقل ولم يأخذوا منها يقيناً ولا علماً بما يجب لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، وإنما يستفاد من عقولهم وآرائهم[(١)]!! ولم يكتفوا في تفريطهم بحق الرسول عليه الصلاة والسلام بهذا، بل جعلوا الرسول عليه الصلاة والسلام لم يوضح الحق في هذا الشأن العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان حيث لم يرشد الأمة للمراد من معاني الآيات والأحاديث ثم جاء أفراخ اليونان والفلاسفة كما سماهم شيخ الإسلام يرحمه الله يرشدون الأمة عن الأمور التي جهلها الرسول عليه الصلاة والسلام أو كتمها عنهم وفي كلا الأمرين سوء أدب وإساءة ظن به عليه الصلاة والسلام، وبلغت الجرأة بهم إلى وصف الرسالات والنبوات بالقبح يقول القاضي عبد الجبار: «إن البعثة من حسنت وجبت على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محالة»[(٢)] وإذا علم أن صلاحنا يتعلق بهذه الشرعيات، فلا بد من أن يعرفناها، لكي لا يكون مخلاً بما هو واجب عليه، ومن العدل أن لا يخل بما هو واجب عليه»[(٣)] ثم يقولون إن الأفعال قد ثبت قبحها والعقاب عليها عقلاً كما ثبت حسنها والثواب عليها عقلاً قبل ورود الشرع فلازم قولهم إن البعثة لا تجب فتكون قبيحة بشهادتهم وبقولهم ويترتب على ذلك وصف الله بالقبح والإخلال، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإلى وصف الرسول عليه الصلاة والسلام بالقبح فانظر إلى مدى غلوهم وقلة أدبهم مع الرسول عليه الصلاة والسلام الذي أمرنا الله عز وجل أن يكون قدوتنا الدائمة.

---

(١) الصواعق المرسلة، ١/٣١٤ ـ ٣١٦. (٢) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٣.

وأما تفريطهم في حق الصحابة رضي الله عنهم فحدث ولا حرج، من التبديع والتفسيق والتضليل وعدم العدالة[1]، فرئيسهم الأول واصل بن عطاء يقول عن علي وطلحة[2] رضي الله عنهما لو شهدا في شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة، وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة، وأما عمرو بن عبيد[3] فيقول: إن شهادة طلحة والزبير غير مقبولة بوجه ما[4]، فانظر إلى مدى التجرؤ وقلة الأدب مع صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام الذين شُهد لهم بالجنة والرضى من الله سبحانه وتعالى فيأتي هؤلاء ويقولون بنقيض قوله سبحانه وتعالى فيزعمون كفرهم وتخليدهم في النار، فلا أدري من الذي يستحق أن ترد شهادته هل المسلم الطائع المنقاد لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، أم هم؟ ولعلهم يدخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

وأما تفريطهم في حق ولاة الأمور فهم لا يطيعون إلا من يكون على شاكلتهم ويعتقد معتقدهم وأصولهم، ويخرجون ويحاربون من يخالفهم، ويقومون

---

(١) يقول عمرو بن عبيد: والله لو أن علياً وعثمان وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته، وقال عن سمرة بن جندب رضي الله عنه: ما تصنع بسمرة قبح الله سمرة. انظر تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٢/١٧٦ ـ ١٧٨. فهل يعقل بعد ذلك أنهم متبعون للصحابة رضي الله عنهم؟

(٢) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، شهد أحداً وأبلى بلاءً حسناً ووقى رسول الله ﷺ بنفسه، رماه مروان بن الحكم يوم الجمل بسهم فمات سنة ٣٦هـ. انظر الإصابة، ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢، اللآلئ البهية في شرح لامية شيخ الإسلام، ص٣٨، ٣٩.

(٣) عمرو بن عبيد بن أبو عثمان ولد في بلخ سنة ٨٠هـ، كان جده من سبي كابل من جبال السند، كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدثين والزاهدين، درس على الحسن البصري، قال ابن قتيبة: «كان يرى القدر ويدعو إليه، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا المعتزلة»، وقال الذهبي: «صحب الحسن ثم خالفه واعتزل حلقته فلذا قيل المعتزلي» قال ابن معين، «لا يكتب حديثه»، وقال النسائي: «متروك الحديث، كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث من البدع»، توفي سنة ١٤٤هـ. انظر مروج الذهب، ٣/ ٣٠٣، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠، التهذيب، ٨/ ٧٠ ـ ٧٥، المعارف، ص٤٨٢، ٤٨٣.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٨٣، التبصير، ص٦٨، ٦٩.

بكل الطرق حتى يجعلوا الإمام أو الخليفة[1] ينقاد لمعتقدهم، وهذا ما فعلوه مع الخليفة المأمون[2] الذي كان صاحب همة وولع بالمعرفة، وحدث باعتناقه لأفكار المعتزلة بلاء عظيم على الإسلام وعلماء السنة وقد عُرفت تلك الفترة بمحنة القول بخلق القرآن، وقد قُتل فيها من قُتل وحبُس من حُبس وجُلد من جُلد[3] حتى رفع الله هذه المحنة، وعاد الأمر إلى أهل السنة، وأُعلن مذهب أهل السنة في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق منه بدء وإليه يعود[4] وإن فكرة وجوب انصياع ولي الأمر لمعتقد أهل الأهوء والبدع أصبحت فكرة سائدة الآن حيث يعتقدون أن جماعتهم هي الجماعة المسلمة وأما غيرهم من أفراد الأمة فكفرة يستحقون النار، وما تلك الفكرة والعقيدة السائدة عند بعض الشباب إلا معتقد معتزلي المبدأ والأصول وإن كان يصاغ في قوالب مزخرفه، فتراهم ينظرون إلى ولي الأمر بنظرة الإزدراء والاستكبار والمعاداة!! بل قد تتعاون تلك الجماعة مع الشيطان والطاغوت لأذية ولي الأمر المسلم والتشهير به، وليس له ذنب إلا أنه لم ينضم إلى حزبهم، فهم يرفعون شأن من كان في حزبهم ولو كان من الفاسقين ويعادون من كان من

---

(١) الحيدة والاعتذار، لعبد العزيز بن يحيى الكناني، تحقيق الدكتور: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص٢٢، ٢٣.

(٢) المأمون: هو الخليفة أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور العباسي، قال الذهبي: كان كلامه في القرآن سنة اثنتي عشرة ومئتين فأنكر الناس ذلك واضطربوا، ولم ينل مقصوده ففتر إلى وقت، وقال في موضع آخر: أما مسألة القرآن فما رجع عنها وهم على امتحان العلماء في سنة ثماني عشرة ومئتين وشدد عليهم فأخذه الله. انظر تاريخ بغداد، ١٠/ ١٨٣، السير، ١٠/ ٢٧٢، البداية والنهاية، ١٠/ ٢٤٤، تاريخ الخلفاء، ص٣٠٦.

(٣) قال أبو الحسن ابن المنادي: حدَّثنا جدي، قال: ضُربَ أبو عبد الله في دار المعتصم مُعلقاً بينه وبين الأرض مقدار قبضة، وإنما قُطع الضرب عنه لأنه غُشي عليه فذهب عقله، واصفرّ واسترخى، ففزع لذلك المعتصم، وقال: حلو القيود عنه، واحملوه إلى منزله، أي الدار التي كان محبوساً فيها، وقال أحد الجلادين الذين كانوا يجلدونه: «لقد أبطل أحمد بن حنبل الشطار، والله لقد ضربته ضرباً لو أبرك لي بعيراً فضربته ذلك الضرب لنقبتُ عن جوفه!» وقال آخر: «لو ضربتُ تلك السياط فيلاً لهدته». انظر طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى الحنبلي، مطبقة السنة المحمدية، ١/ ٤٣.

(٤) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ط دار السعادة، ١٣٤٩هـ/ ٣١٦، ٣٣٢، ٣٣٥، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، للعُليمي، مطبعة المدني، ١٣٨٣هـ - ١/ ٣٤.

غيرهم ولو كان من الصالحين[١][٢].

وأما تفريط المعتزلة مع الأمة فهم قد يصلوا إلى تكفير الأمة بأكملها كما يزعمون أنهم هم الموحدون وأما غيرهم فهم ضُلَّال فسقة، وحكموا على مرتكب الذنب بالمنزلة بين المنزلتين وفي الآخرة بالخلود في النار، والجميع يعلم أن كل ابن آدم معرض للخطيئة والذنب.

٤ ـ التفريط والإفراط عند المرجئة:

إن المرجئة من الفرق الضالة التي وقعت بين الإفراط والتفريط حالهم كحال الفرق السابقة التي فرطت في حق الله وحق رسوله عليه الصلاة والسلام وحق الصحابة وحق ولي الأمر وحق الأمة.

أما التفريط في حق الله عز وجل فيتمثل في عدم طاعة الله عز وجل وعدم القيام بأحكامه وشريعته سبحانه وتعالى وذلك عن طريق إخراج العمل عن مسمى الإيمان، ولذلك كان الإرجاء من أخطر الأفكار على العقيدة الإسلامية حيث جعل الكثير يعتقدون أن التصديق القلبي المجرد من قول اللسان وعمل الأركان هو النجاة من العذاب في الآخرة، فأصبح معنى الصلاة والزكاة والصيام والحج عندهم أركاناً للإسلام بمعنى اعتقاد وجوبها والإقرار بها وإن لم يعمل من ذلك شيئاً، فالمرجئة تعتقد أن العمل خارج عن مسمى الإيمان وبذلك يصبح الإنسان مؤمناً كامل الإيمان ولو لم يركع لله ركعة ولم يعمل في الإسلام خيراً قط، وقد بلغ بهم الغلو إلى أن جعلوا الشهادتين شرطاً لإجراء أحكام الدنيا على المكلف فحسب مع كونها الركن الأول من أركان الإسلام فما بالك بالأركان الأخرى[٣]، فضاعت

---

(١) الحيدة، ص١٦.

(٢) انظر ظاهرة التكفير شبهات وردود، عبد الفتاح شاهين، دار الإسراء، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو، دار الأرقم، بيرمنجهام، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، التكفير والهجرة وجهاً لوجه، رجب مدكور، تحقيق الدكتور: علي جريشة، مكتبة الدين، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، من قضايا الصحوة، الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، الواقع المؤلم بين المعالجة المرتجلة والتأصيل الصحيح، عدنان محمد آل عرعور، مؤسسة قرطبة، الجيزة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، عبد السلام بن برجس أبو عبد الكريم، المملكة العربية السعودية.

(٣) انظر ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، المقدمة.

أركان الإسلام التي بها يصبح العبد مسلماً ناجياً في الدنيا والآخرة، وأدى ذلك إلى رد نصوص القرآن والسنة، مع استمراء الذنوب والمعاصي والآثام والتجرؤ على حق الله الخالص، فصرفوا أنواع العبادات من الدعاء[١] والاستعانة والاستغاثة والذبح وغيرها للأولياء والصالحين[٢]، ثم يشتطون في ذلك زاعمين أن هذا الكافر مثل النبي والملك الكريم وأن الله يجازي الجميع بالجنة، مع أن المشركين في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام كانوا يقرون أنه رسول الله وأنه مرسل من عنده ويعرفون ذلك ويتعبدون بإشراك الصالحين في دعاء الله وعبادته يريدون شفاعتهم عند الله لظنهم أن الله يحب ذلك، وأن الصالحين يحبونه، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فما الفرق بين ما يفعله المشركون في السابق والمرجئة الآن؟ إن عملهم واحد وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أن من فعل فعلهم فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، فلذا فإن كل ما يحدث من بعض الجهلة من التبرك بذوات الصالحين أو بآثارهم، أو تقبيلهم، أو التبرك بما انفصل منهم كالشعر والريق والعرق، وشرب ماء الوضوء، أو التمسح به أو الاحتفاظ بملابسهم وأدواتهم فهو عين الشرك إذا اعتقد الفاعل النفع والخير بما يتبرك به، ونجد بعض المرجئة يزعم أن لهم سنداً من فعل الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته كما جاء في السنة «خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة[٣] إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين، وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم»[٤] «أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى ونحر، ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس»[٥]

---

(١) الرد على البكري، لابن تيمية، الدار العلمية، دلهي، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص٥٦.

(٢) الفتاوى، ٢٧/ ١٧٠، اقتضاء الصراط المستقيم، ط١٤٠٤هـ، ٢/ ٨٤٢.

(٣) الهاجرة: اشتداد الحر نصف النهار، لأن الناس يستكنون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا. انظر النهاية، ٥/ ٣٤٦.

(٤) البخاري كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ٦/ ٤٤٦.

(٥) مسلم كتاب الحج، باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن، ٩/ ٥٢، ٥٣.

والصحيح أن التبرك كان خاصاً بالرسول عليه الصلاة والسلام ولا يقاس غيره به، فلم يؤثر عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه حث على التبرك بغيره من الصحابة مع كونهم خير خلق الله بعد الأنبياء والرسل، ولم يؤثر أيضاً عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم فعلوا مثل ذلك أو حثوا عليه، يقول ابن رجب يرحمه الله: «وكذلك التبرك بالآثار، فإنما كان يفعله الصحابة مع النبي ﷺ ولم يكونوا يفعلونه مع بعضهم... ولا يفعله التابعون مع الصحابة مع علو قدرهم فدل على أن هذا لا يفعل إلا مع النبي ﷺ»[1] فالمرجئة مع تفريطهم في حق الله وصرف خالص حقوقه لغيره من الأولياء والصالحين، يقولون: إن من سب الله أو قتل الرسول يجوز أن يكون مؤمناً في الباطن، ولا يكون كافراً قط إلا إذا انتفى العلم الباطني من قلبه، فهذا زعم باطل مردود حيث أن سب الله عز وجل يُعد من أبشع وأشنع أنواع المكفرات القولية التي تناقض الإيمان وأصله، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن السب، «فهو إهانة واستخفاف، والانقياد للأمر إكرام وإعزاز ومحال أن يهين القلب من قد انقاد له وخضع، واستسلم أو يستخف به فإذا حصل في القلب استخفاف واستهانة، امتنع أن يكون فيه انقياد أو استسلام، فلا يكون فيه إيمان، وهذا بعينه كفر إبليس، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولاً ولكن لم ينقد للأمر»[2] ويقول أيضاً يرحمه الله «والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقيق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في أبي بكر وعمر وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون هذا مؤمن تام الإيمان فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار»[3] فالمرجئة من الأشاعرة والماتريدية يزعمون أنهم أهل السنة والجماعة ويفرطون في حق الله بنفي بعض الصفات الثابتة له والاستهانة بأحكامه وشرعه، ورد الأحكام

(١) الحكم الجدير بالإذاعة من قول النبي ﷺ، «بعثت بين يدي الساعة»، لابن رجب، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ، ص٥٥.

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٥١٩.

(٣) الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٧م، ص١٧٩.

الشرعية، ومساواة المؤمن الطائع بالعاصي الفاسق، فيستلزم قولهم عدم عدل الله عز وجل، إذ كيف يساوي بين الضدين وفي ذلك تنقيص لله عز وجل، وصرف أنواع العبادات لغير الله مع تجويز سب الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، أو بالصحيح تضييع شعائر الدين كلها فأين السنة والجماعة من هؤلاء، وفي المقابل يغالون في تعظيم رجالهم وشيوخهم ولا يقبلون أي كلمة فيهم، فما هذا إلا للتناقض في المعتقد والقول والفعل.

وأما تفريطهم في حق الرسول عليه الصلاة والسلام فيتمثل في ردهم لأخبار الآحاد وقبول الأحاديث المتواترة، يقول الرازي أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز»[1] مع أن الواجب على المسلم الحق الأخذ بالسنة دون تفريق بين الآحاد والمتواتر ما دامت ثبت ورودها عن الرسول عليه الصلاة والسلام، فأدى ذلك إلى تهوين السنة في النفوس مع أن الواجب العض عليها بالنواجذ، وفي المقابل جعلوا الأدلة العقلية المبنية على الشهوات والأهواء يقينية لا تقبل الشك والظن، فجمعوا بين التفريط والإفراط، ولم يكتفوا بذلك بل جعلوا الأولياء أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام لاعتقادهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام يأتيه الوحي من عند الله، أما الولي فيأخذ مباشرة من الله سبحانه وتعالى، تعالى الله عن كذبهم وافترائهم، يقول ابن عربي لامزاً لأهل السنة والجماعة: «علماء الرسوم يأخذون عن السلف إلى يوم القيامة، والأولياء يأخذون من الله ألقاه في صدورهم رحمة منه وعناية سبقت لهم من ربهم»[2] واشتط بهم الغلو حتى جعلوا العاصي الزاني شارب الخمر كالنبي عليه الصلاة والسلام، مع كونه عليه الصلاة والسلام من أفضل الرسل والأنبياء، قال الرسول الصلاة والسلام: «فضلت على الأنبياء بست ولا أقول فخراً بعثت إلى الأحمر والأسود، وجُعلت لي الأرض طهوراً وأُحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، ونصرت بالرعب فهو يسير أمامي

---

(١) أساس التقديس، مطبعة الحلبي، ١٣٥٤هـ، ص١٦٨، ومن التناقض عند الأشاعرة أنهم يجوزون الاحتجاج بالآحاد في أسماء الله، أفليس أسماء الله من الأمور التي يُعرف بها الواحد؟ فجمعوا بين المتناقضات في مسألة واحدة. انظر تحفة المريد، إبراهيم محمد الباجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٩٠.

(٢) فصوص الحكم، لابن عربي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٣٠، هذه هي الصوفية، عبد الرحمٰن الوكيل، دار الكتب العلمية، ص١٢٩، ١٣٠.

وختم بي النبيون»[1] ولم يكتفوا بهذا الحد بل جوزوا قتل الرسول عليه الصلاة والسلام وسبه، فزعموا أن من قتل الرسول عليه الصلاة والسلام لا يكون كافراً بقتله، يقول القاضي عياض «دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة على تعظيم الرسول عليه الصلاة والسلام وتوقيره وإكرامه، ومن ثم حرم الله تعالى أذاه في كتابه، وأجمعت الأمة على قتل منتقصه من المسلمين وسابه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾﴾ [الأحزاب: ٥٧][2] ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلا له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل»[3] فإذا كان سب الرسول عليه الصلاة والسلام كفراً يخرج من الملة فما بالك بقتله كما يزعمون؟[4].

وأما تفريطهم في حق الصحابة رضي الله عنهم فيتمثل في ردهم[5] للأخبار التي جاءت عن طريقهم، فيزعمون أن أقوالهم وأخبارهم مظنونة لعدم عصمتهم واحتمال وقوع الكذب والخطأ منهم، ويطعنون في الصحابة رضي الله عنهم ويقللون من شأنهم زاعمين أن الصحابة أنفسهم طعنوا في بعضهم البعض ولم يقبلوا من بعضهم البعض، فكيف يقبل الآخرون بروايتهم، وقولهم كذب واضح فالصحابة لم يطعن أحد منهم في الآخر أو يتهم بعضهم بعضاً حتى في حالة الحروب كان كل واحد منهم يلتمس العذر لأخيه، ولكن قد تحصل أمور أو أقوال يظن بعض الصحابة أن هناك ما يعارضها من نصوص القرآن أو السنة، وهذا لا يسمى طعناً وإنما مشاورة وأخذ بالآراء!! ويصل من درجة استخفاف المرجئة بالصحابة أنهم يزعمون أنهم ساذجون جاهلون لا يفرقون بين الحديث الصحيح

---

(١) البخاري في كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ نُصرت بالرعب مسيرة شهر ٦/٩٦، ومسلم: المساجد ومواضع الصلاة، فاتحة الكتاب، ٥/٣، ٤.

(٢) الشفا ٢/٩٢٦، ٩٢٧، الصارم المسلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٥١.

(٣) الصارم المسلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٥١.

(٤) هناك عدد من الأئمة الذين هتكوا أستار المرجئة، كإبراهيم النخعي، سفيان الثوري، الإمام أحمد، إسحاق بن راهويه. انظر السنة، لابن الخلال، تحقيق الدكتور: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ص٥٦٢ - ٥٧٩.

(٥) أساس التقديس، ط الحلبي، ص٢١٦ - ٢١٩.

والحديث الموضوع يقول الرازي: «أنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة، واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها، بل قبلوها»[1] ثم يزدادون جرأة فيصفون الصحابة بالميل عن الحق والطريق المستقيم فيتهمونهم بأنهم يخرجون الروايات بأقل العلل وفي المقابل يتعللون بأمور لا أساس لها من الصحة فلا يقبلون رواية المائل إلى علي أو المائل إلى القدر[1]، ويعتبرون ذلك عيباً فيهم والصحيح أنهم يستشهدون بما هو ضدهم لا لهم، فهذا الأمر يدل على مدى تحرز الصحابة في قبول الرواية والتحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام، حتى تُنقى السنة من أي شائبة كانت، ثم يشتطون في التصريح بوصف الصحابة بالكذب والافتراء على الرسول عليه الصلاة والسلام يقول الرازي: «إن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ ما كتبوها عن لفظ الرسول، بل سمعوا شيئاً في مجلس، ثم أنهم رووا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو كثير، ومن سمع شيئاً في مجلس مرة واحدة، ثم رواه بعد العشرين والثلاثين، لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها، وهذا كالمعلوم بالضرورة، وإذا كان الأمر كذلك كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ، ليس من ألفاظ الرسول ﷺ بل ليس ذلك إلا من ألفاظ الراوي[1]، فانظر إلى مدى التفريط في حق الصحابة رضي الله عنهم مع زعم المرجئة بمحبتهم وموالاتهم، وفي المقابل رجالهم وزعماؤهم منزهون عن الأخطاء والهفوات والزلات!! ولم يكتفوا بهذا التفريط والتقليل من شأن صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، بل جعلوا العاصي المذنب السارق الزاني كأبي بكر الصديق الذي ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام فضائله ومحاسنه العديدة!! فأي محبة تلك التي يزعمونها للصحابة رضي الله عنهم؟ وأما تفريطهم في ولاة الأمور فيعتقدون بوجوب حاكم للدولة يعتقد بما يعتقدون من الأمور والمعتقدات والأصول وأما من يخالفهم فهو كافر مباح العرض والدم ويطلقون على أنفسهم الجماعة الإسلامية ويحرشون الرعاع والعامة على الحكام المسلمين، وينالون من أعراضهم ويهونون من شأنهم، ويقللون من مكانتهم ويخوضون في المسائل الكبرى والقضايا الخطيرة ومصالح الأمة التي لا يبث فيها إلا العلماء المعتبرون والراسخون، وأهل الحل والعقد في

(١) أساس التقديس، ط الحلبي، ص٢١٨.

الأمة مثل تكفير الأعيان والهيئات والحكام والخوض في البيعة[1] والخروج ونحو ذلك، زاعمين أنهم يقضون على الشرك والمشركين[2]، وكأن الشرك لا يكون إلا في الحكم فقط، وفي المقابل يجتمعون مع بعضهم بأي طريقة وبأي هدف فيقبلون القبوري والمبتدع والضال من أجل تكوين الجماعة المسلمة على حد زعمهم في سبيل إشاعة الحكم الإسلامي، فانظر إلى هذا التناقض كيف يستطيع المشرك والقبوري والمبتدع والضال أن ينشيء «دولة مسلمة وحاكماً مسلماً؟»[3].

وأما تفريطهم في حق الأمة فيزعم الأشاعرة والماتريدية الآن أنهم هم أهل الحق وأهل السنة والجماعة، وهذا ما زعمه السابقون قبلهم، يقول البغدادي: «والأشاعرة هم أهل السنة والجماعة فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة... كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته وعدله، وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوة والإمامة، وفي أحكام العقبى، وفي سائر أصوال الدين... وهم الفرقة الناجية»[4] وعند التفصيل لهذه الأصول ذكر معتقدات الأشاعرة فأكد على أن المقصود بالفرقة الناجية عنده هم الأشاعرة[4]، والماتريدية متقاربة كثيراً من الأشاعرة حتى صار كل واحد منهم يطلق اسم أهل السنة والجماعة على الطائفتين، يقول السبُكي: «تفحصت كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خالف فيها ثلاث عشرة مسألة، منها معنوي ست مسائل والباقي لفظي وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيراً ولا تبديعاً... ولي قصيدة نونية، جمعت فيها هذه المسائل وضممت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع

(١) من قضايا الصحوة، ص١٠٣، الحكم بغير ما أنزل الله، ٢/ ٦ ـ ٢٠.

(٢) إن المرجئة في هذه المسألة بين طرفي نقيض، إما التشدد في اختيار الحاكم الذي يزعمون هم أنه المناسب للحكم لشروط وقيود معينة يضعونها له، أو التهاون في اختياره فقد يكون فاسقاً قبورياً حيث إنهم لا يفرقون بين الصالح والطالح، فالجميع عندهم مؤمنون.

(٣) القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ، حمود بن عبد الله بن حمود التويجري، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م/ ٢٢، ٢٣، ١٢٦، ٢٤٨، ٣١٧، الحكم بغير ما أنزل الله، ٢/ ١٤ ـ ٢٠.

(٤) الفرق بين الفرق. ص١٩، ٢٤٨.

تصويب بعضهم بعضاً في أصل العقيدة ودعواهم أنهم أجمعين على السنة»[1] فالمقصود من كلامهم أن غيرهم ممن يخالفهم ليس على الحق والصواب وهذا ما يقرره زعماؤهم أمثال الرازي، فيقول: «فعمدة مذهب الحنابلة[2] أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح، صرحوا بأنا نثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق، فأثبتوا لله تعالى وجهاً على خلاف وجوه الخلق ويداً على خلاف أيدي الخلق، ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما لا يقبله الخيال والوهم»[3] فانظر إلى مدى تجهيل أهل السنة والجماعة عندهم ولمزهم بالحنابلة وتمسكهم بأي خبر، وجاء الرازي بكلمة خبر منكرة للتقليل من شأن الخبر، وجعله مبنياً على الوهم، ثم ختم كلامه بأن إثبات الوجه واليد لله أمر لا يقبله حتى الخيال والوهم، مع أن الثابت والصحيح بل واليقين يثبت أن لله وجهاً ويداً[4] قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمـن: ٢٦ ـ ٢٧] ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٢٥] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] فإذا لم يبقوا لأهل السنة والجماعة حتى الخيال والوهم فماذا تركوا لهم؟

٥ ـ التفريط والإفراط عند الجهمية:

إن جميع الفرق الضالة عن الحق تقع في الإفراط والتفريط ومن هؤلاء الجهمية، فقد غلت في أمور وفرطت في أُخر، فرطت في حق الله ورسوله عليه

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناجي، عبد الفتاح الحلو، ط١، ١٩٨٣هـ، ٣/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) الرازي هنا يلمز الحنابلة مع انتسابه لأبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن الأشعري نفسه يقول: «فإن قال قائل: قد أنكرتم قول الجهمية والقدرية، والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي بها ندين: التمسك بكتاب الله وسنة نبينا وبما روي عن الصحابة والتابعين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون ولما خالف قوله مخالفون». فانظر إلى التناقض عندهم فينتسب إلى الأشعري ويخالفه في مصدر التلقي. انظر الإبانة في تحقيق أصول الديانة، تحقيق الدكتورة، فوقية حسين، ص٢٠، ٢١.

(٣) أساس التقديس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص٢١.

(٤) الرد على الجهمية، لابن مندة، ص٦٨، ٧٤، ٩٤.

الصلاة والسلام، وفي الصحابة، وفي حق ولي الأمر، وفي الأمة المحمدية.

أما تفريطها في حق الله عز وجل فإنهم نفوا ما أثبته الله عز وجل لنفسه من الأسماء والصفات فأدى إلى التعطيل عن المعاني وجحد الحقائق، حيث يزعمون أنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني، وهذا مناقض لتوحيد الأسماء والصفات وإلحاد في أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى، يقول ابن القيم يرحمه الله: «والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه مادته ل ـ ح ـ د»[(١)] فغلوهم في التنزيه أوصلهم إلى مشابهة المشركين يقول ابن القيم يرحمه الله: «تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم أنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم والمريد ويقولون: لا حياة له، ولا سمع له، ولا بصر له، ولا كلام، ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين، فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها، فكلاهما ملحد في أسمائه»[(٢)] ففرطوا في أسمائه وصفاته حتى أدى بهم هذا التفريط إلى سوء الظن بالله عز وجل وهو من أكبر الذنوب التي يستحق بها العبد غضب الله ولعنته سبحانه وتعالى، يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولم يجئ في القرآن وعيد أعظم من وعيد من ظن به ظن السوء قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝٦﴾ [الفتح: ٦] وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٢٣﴾ [فصلت: ٢٢ ـ ٢٣] فهؤلاء ظنوا أنه لا يعلم بعض الجزئيات فكيف بمن ظن أنه لا علم له ولا سمع لا بصر، ولا تكلم ولا يتكلم»[(٣)] وتمادى بهم الغلو حتى وقعوا في التشبيه والتمثيل بالجمادات بل

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم، مكتبة القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١/١٩٠ ـ ١٩٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، دار الفكر، ٢/١١٠، ١١١، بدائع الفوائد، ١/١٩١، ١٩٢.

(٣) الصواعق المرسلة، ٤/١٣٥٦، ١٣٥٧، . مدراج السالكين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٥هـ، ٣/٣٤٧، شرح النونية، لابن القيم، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ٢/٣٠٧.

والمعدومات والممنوعات وإلى رد الدين من أساسه يقول ابن القيم يرحمه الله: «فالجهمية والمعتزلة تزعم أن ذاته لا تُحب ووجهه لا يرى، ولا يلتذ بالنظر إليه ولا تشتاق القلوب إليه فهم في الحقيقة منكرون الإلهية»[1] مع أن الصحيح الثابت إثبات المحبة لله من الله للمخلوق مع إثبات المحبة من المخلوق للخالق يقول تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣١)﴾ [آل عمران: ٣١] فأثبتت الآية المحبة من الطرفين، وأيضاً ثبت بالقرآن[2] والسنة رؤية[2] الله في الآخرة، وجاء في السنة إثبات الشوق لله عز وجل، فهم يبدءون بالتفريط في المسألة ثم يزداد بهم الأمر عتواً ونفوراً فهم عندما يزعمون أن الله لا سمع له ولا بصر ولا كلام يجعلون أنفسهم أعلم بالله من نفسه فيلزمهم وصف الله بالجهل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويتمادى بهم الغي فيقولون بمسألة الحلول والاتحاد فيجعلون الله سبحانه وتعالى مخالطاً للقاذورات والأوساخ تعالى الله عن جهلهم وغلوهم، وهنا يقعون مما فروا منه وهو التشبيه يقول ابن القيم يرحمه الله: «والاتحادية أدهى وأمر فإنهم رفعوا القواعد من الأصل، وقالوا ما ثم وجود خالق ووجود مخلوق، بل الخلق المشبه هو عين الحق المنزه، كل ذلك من عين واحدة بل هو العين الواحدة»[1] ففرطوا غاية التفريط في الله وأسمائه وصفاته وأفعاله ودينه، وغلوا في رجالهم وشيوخهم فأثبتوا لهم النفع والضرر والسعادة والشقاء فيتمسحون بالقبور والأضرحة فما ذاك إلا للجمع بني المتناقضات والمتضادات، التي وقعوا فيها لابتعادهم عن المنهج السوي والنور القوي قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٧٥].

وأما تفريطهم في حق الرسول عليه الصلاة والسلام فوصفه بالجهل وعدم العلم أو كتمان العلم، وجميعها من أكبر الكبائر ومن أعظم الذنوب، فهم يجعلون أنفسهم أعلم بالله وبأسمائه وصفاته من الرسول عليه الصلاة والسلام حيث يقولون إن مراد الله كذا كذا، فبذلك صاروا أعلم من الرسول الأمين، ولم يكتفوا بذلك حتى جعلوا الولي أعظم من النبي حالهم كحال المرجئة، ثم ازداد الأمر بهم فردوا سنته بحجة قبول المتواتر دون الآحاد، فأدى ذلك إلى احتقار سنته عليه الصلاة والسلام.

---

(١) مدارج السالكين، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٣/ ٤٢٩.

(٢) الرد على الجهمية، للإمام الحافظ ابن منده، ١٩٩٤م، ص٤١، ٦٨، ٧٤.

وهل يوجد تفريط في حق الرسول عليه الصلاة والسلام أكثر من رد سنته وأقواله وأفعاله؟

وأما تفريطهم في حق الصحابة رضي الله عنهم فحالهم فيها كحال المرجئة من الظن الفاسد فيهم وعدم الاعتماد على قولهم واحتمال النسيان عليهم، ووقوع الكذب من أمثالهم، وحاشاهم أن يتصفوا بتلك الصفات الذميمة فهم خير خلق الله بعد الأنبياء والرسل[1].

وأما تفريطهم في ولي الأمر فحالهم كحال باقي الفرق الضالة حيث يعتقدون أنه لا يصح للحكم والإمارة والبيعة إلا من كان على شاكلتهم، وليس أدل على ذلك مما حصل من خروج الجهمية على ولاة الأمر ومحاولة انتزاع الحكم من السلاطين، مع إضافة القيام بترغيب الولاة باعتناق مذهبهم ومعتقداتهم الباطلة كما حصل في زمن المأمون ومن جاء بعده في الدولة العباسية.

وأما تفريطهم في الأمة فيكفيهم غلواً وتجبراً وابتعاداً عن الحق أنهم جعلوا العباد مجبورين لا يستطيعون اختيار الخير من الشر شأنهم كشأن باقي المخلوقات من البحار والأشجار والأحجار يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «قولهم بمذهب الجبر المحض حيث جعلوا العبد المأمور المنهي المكلف لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة ولا يفعل شيئاً على الصحة، وذهبوا إلى أن أي فعل ينسب إليه فإنما ينسب إليه على المجاز كما يقال في الموات مال الحائط وإنما يُراد أميل، وذهب البرد وإنما ذهب به»[2] ولم يتركوا العباد حتى في الآخرة فحكموا عليهم بالفناء، حيث قالوا: «إن الجنة والنار لم يخلقا[3] بعد وأنهما إذا خلقا يفنيان ويفنى من فيهما»[4] فلم يسلم العباد منهم في الدنيا ولا في الآخرة فهل يوجد غلو وإفراط وتفريط أكثر من ذلك مع أن المدقق لو حاول أن يجمع جميع وجوه الإفراط والتفريط عند الفرق الضالة لما استطاع، سواءاً كانت هذه الفرق في الماضي أم الحاضر فيجمعهم جميعاً الغلو والإفراط والتفريط، وهذا مظهر من مظاهر التناقض عندهم.

---

(١) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية، ص٢١٨.

(٢) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة، ص٢٠.

(٣) الصحيح أن الجنة والنار مخلوقتان أعدهما الله للصالحين وللطالحين.

(٤) البرهان، ص٣٤، ٣٥.

المبحث الرابع

أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع

إن منهج أهل السنة والجماعة واحد، والمبدأ واضح ثابت لا يتغير، فلذا يسلم أهلها من إتباع الهوى والتشتت أو التناقض والاضطراب بخلاف أهل الأهواء والبدع الذين تجدهم دائماً في اضطراب وتناقض مع اختلاف وعدم ثبات وذلك يرجع لأسباب عدة منها:

١ ـ عدم الفهم الصحيح للنصوص:

إن ضعف الفقه في الدين وقلة الحصيلة من العلم الشرعي مع التمسك بظواهر النصوص من أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع أهل الأهواء والبدع في التناقض، لأنهم لا يتعمقون في العلم الشرعي بل يتمسكون بظواهر من النصوص دون مراعاة قواعد الاستدلال كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فكانوا متمسكين بظاهر من القول لا بظاهر القول، وعمدتهم عدم العلم بالنصوص التي فيها قيد، وإلا فكل ما بينه القرآن وأظهره فهو حق، بخلاف ما يظهر للإنسان لمعنى آخر غير نفس القرآن، يسمى ظاهر القرآن كاستدلالات أهل البدع من المرجئة والجهمية والخوارج والشيعة»[١] ويقول في موضع آخر موضحاً عدم فهم أهل البدع للنصوص «وهذا بخلاف بدعة الخوارج، فإن أصلها ما فهموه من القرآن فغلطوا في فهمه، ومقصودهم إتباع القرآن باطناً وظاهراً ليسوا زنادقة، وكذلك القدرية أصل مقصودهم تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد الذي جاءت به الرسل، ويتبعون من القرآن ما دل على ذلك فعمرو بن عبيد وأمثاله لم يكن أصل مقصودهم معاندة الرسول ﷺ كالذي ابتدع الرفض، وكذلك الإرجاء إنما أحدثه قوم قصدهم جعل أهل القبلة كلهم مؤمنين ليسوا كفاراً»[٢] ويتضح قول شيخ

---

(١) الفتاوى، ٧/٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) الفتاوى، ١٧/٤٤٦.

الإسلام من عدم فهم أهل البدع للنصوص أن الخوارج والمعتزلة أخذوا نصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، والمرجئة أخذوا بنصوص الوعد وتركوا الوعيد، والجهمية أخذت بنصوص النفي وتركت الإثبات، وأما الشيعة فجعلت القرآن قسمين فالمدح لهم والذم لغيرهم، يقول الإمام البخاري يرحمه الله: «إن كلام جهم صنعه بلا معنى وبناءٌ بلا أساس ولم يعد قط من أهل العلم»(١) ولقد سئل جهم عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عليها العدة فخالف كتاب الله بجهله، قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] ويقول الإمام الذهبي(٢) عن ابن كرام(٣): «وكان ناشفاً عابداً قليل العلم»(٤) ومع ذلك تجد هؤلاء قد يهتمون بالمنطق والفلسفة والتعمق فيها أكثر مما يتعمقون في كلام الله سبحانه وتعالى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونها هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن إتباعه من هؤلاء، وهذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره، وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول ﷺ وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه وحديث مكذوب موضوع عليه.. حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل لربما ذكرت عنده آية فقال لا

---

(١) خلق أفعال العباد، ص٩.

(٢) الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي التركماني، حافظ، مؤرخ، علامة، محقق، من تصانيفه: سير أعلام النبلاء، تذكرة الحفاظ، العبر في خبر من غبر، تهذيب الكمال وغيرها توفي سنة ٧٤٨هـ. انظر الوافي بالوفيات، ٢/ ٣٧٠، ٣٧١، شذرات الذهب، ٦/ ١٥٣.

(٣) محمد بن كرام السجستاني الزاهد، ويختلف العلماء في ضبط كرام والأكثرون على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء، كان قليل العلم زاهداً، أخذ من كل مذهب شيئاً ووضعه في معتقده، دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وكان يُسمي الإله جسماً ويقول: له حد واحد من الجانب الذي ينتهي إليه العرش ولا نهاية له من الجوانب الأخرى، وزعم أن الله محل للحوادث، فأقواله وإرادته وإدركاته للمرئيات والمسموعات أعراض حادثة، وله كتاب معروف بعذاب القبر، توفي سنة ٢٥٥هـ. انظر المقالات ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٦١، البرهان، ص٣٤، لسان الميزان، ٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، ١١/ ٥٢٤.

نسلم صحة الحديث، وربما قال لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله، وقد بلغنا من ذلك عجائب وما لم يبلغنا أكثر»[1].

٢ ـ ضعف الإيمان:

إن ضعف الإيمان في النفوس كان سبباً في تناقض أهل الأهواء والبدع فقل تعظيمهم لكلام الله وكلام الرسول عليه الصلاة والسلام، وسهل عليهم معارضتهما بالحجج العقلية والشبهات الإلحادية فردوا النصوص الثابتة[2] وحرفوا معاني الآيات والأحاديث وتسلحوا بكلام الزنادقة والفلاسفة، فكثر الجدال عندهم والمناظرة بالباطل، لا لأجل الوصول للحق، بل لهدف الانتصار على الخصم فضعف الإيمان عندهم وصدَّهم عن اتباع الحق، وزين لهم الشيطان الأهواء والشهوات والأراء الباطلة وسموا ما وضعوه عقليات وبراهين[2]، وأطلقوا على أنفسهم أهل التحقيق والنظر والاستدلال واليقين، فهذا حال أهل الأهواء والبدع في السابق واللاحق، وفي المقابل يتطاولون على السلف الصالح بل وعلى صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، فالشيعة كفروا معظم الصحابة، والخوارج كفروا كل من رضي بالتحكيم، والمعتزلة كالنظام يرمي أبا بكر رضي الله عنه بالتناقض ويطعن في علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أجمعين بالظن والشبهة والكذب، وشدد كبراء المعتزلة الحملة على الصحابي الجليل أبي هريرة[3] رضي الله عنه مما فتح الباب على مصراعيه أمام تشكيك الحاقدين الكارهين أمثال المستشرقين ومن شايعهم[4]، وقد ولغ بعض ضالي المعتزلة في أعراض الصحابة

---

(١) الفتاوى، ٤/ ٩٥، ٩٦، ١٣/ ١٧٥.

(٢) الفتاوى، ٧/ ٢٨٨، ١٠/ ١٦٩ ـ ١٧٢، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، الاستقامة، ١/ ٢٥١.

(٣) أبو هريرة: اختلف في اسمه اختلافاً كبيراً وأرجح الأسماء عبد الرحمٰن أو عبد الله بن صخر الدوسي وكني بأبي هريرة لهرة كان يحملها في كمه فرآه الرسول عليه الصلاة والسلام فقال له: يا أبا هريرة، أسلم عام خيبر، ولزم رسول الله ﷺ رغبة في العلم وكان من المكثرين للحديث وحفظه، توفي بالمدينة وقيل بالبصرة سنة ٥٧ أو ٥٨، وهو ابن ثمان وسبعين. انظر الإصابة، ٤/ ٢٠٢ ـ ٢١١، الاستيعاب ٤/ ٢٠٢ ـ ٢١٠.

(٤) إن من المشككين في السنة في العصر الحاضر يتجرأ الواحد منهم بأقوال تجانب الحق والصواب، مثال محمد رشيد رضا يقول: «ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى، لا يسهل على أحد إثباتها، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة=

خلال فتنة الجمل وصفين، إذ زعم كل من واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد أن إحدى الطائفتين يوم الجمل فاسقة ولا تقبل شهاتهم، وأما المرجئة كالرازي والغزالي[1] فقاموا بحملة التشكيك في أحاديث الصحابة رضي الله عنهم وما الجهمية بأقل منهم في ذلك، فهم لضعف الوازع الديني عندهم لم يعطوا للقرآن ولا السنة ولا الآثار حقها من التكريم والتبجيل وقدموا شهاداتهم وأهواءهم فأدى ذلك بهم إلى التناقض والاختلاف.

٣ ـ عدم التسليم للنصوص الشرعية والانقياد لها:

إن من الأسباب التي أدت إلى تناقض واختلاف أهل الأهواء والبدع عدم اعتمادهم وانقيادهم لنصوص الوحي من القرآن والسنة، فهم يردون الوحي من القرآن والسنة إذا خالف أهواءهم أو عارض أصولهم الفاسدة وقواعدهم الباطلة، وتبعاً لذلك فهم يردون أقوال ومفهوم الصحابة[2] رضي الله عنهم وآثار السلف وفقههم للنصوص مع كونهم بالضرورة أعلم من أهل الأهواء بمراد الله وأفقه بدين الله، يوضح شيخ الإسلام يرحمه الله بأنهم يردون الأحاديث التي تعارض معقولاتهم وإن كانت صحيحة كما فعل الجبائي في رد حديث احتجاج آدم وموسى[3][4] فهم يقعون في تناقضات وبدع وكفريات لبعدهم عن الكتاب والسنة، فهذا ديدن أهل الأهواء لا يقفون موقفاً ثابتاً، حتى من زعم منهم الاستلال بالأحاديث المتواترة وأنها تفيد اليقين، فإنهم يأخذون منها ما يوافق بدعهم

= في متونها نظر، وقد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامات الوضع، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليس من أصول الدين ولا فروعه، فإذا تأملتم هذا وذاك، علمتم أنه ليست من أصول الإيمان، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما كان موضوعه، فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأً ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام» انظر مجلة المنار، محمد رشيد رضا، المجلد ٢٩، ٤، ٥، ١٠٥، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، الدكتور: فهد بن عبد الرحمٰن الرومي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ، ص٨١ ـ ٨٥.

(١) الاقتصاد للغزالي، ص١٢٠.

(٢) انظر تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٢/١٧٦، ١٧٨.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٤.

(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/٧٨، ٧٩.

ويضربون بالمخالف عرض الحائط إما بالتأويل أو المجاز أو التضعيف ولكل منهم طريقة، ولذلك استحقوا وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه بوصفه إياهم «بأعداء السنن»[(١)] وصحت فيهم أوصاف أهل السنة لهم بأنهم أهل الأهواء، أهل الكلام، أهل القياس الفاسد، أهل الابتداع، أصحاب الرأي المذموم وغير ذلك من الأوصاف التي تدل أول ما تدل على ترك هؤلاء للنصوص الشرعية، وهذا ما يوضحه الواقع من خلال ردهم للآيات عن طريق التأويل والتحريف، وردهم للأحاديث التي لا توافق معتقداتهم الضالة بالقدح في الرواة والثقات العدول، أو بنفي حجية الآحاد، أو بتحريف الأدلة عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بتأويلات فاسدة[(٢)]، أو الاحتجاج بأن النصوص تفيد الظن وقواعدهم قطعية يقينية، مع اتباعهم المتشابه من الأدلة وذلك بحمل النصوص المحكمة على المتشابهة كما فعلت الجهمية في الصفات وزعمهم أن ما ابتدعوه هو المحكم وما جاءت به الأنبياء هو المتشابه[(٣)] ثم يعارضون النصوص الشرعية بالأهواء وهي ما يسمونها على حد زعمهم قواعد قطعية.

٤ ـ الزيادة في الدين والنقص منه:

إن الأسباب التي تؤدي إلى تناقض أهل الأهواء والبدع هو الزيادة في الدين أو النقص منه، حيث إن الدين كامل شامل فإذا جاء آت وزاد عليه فإن هذه الزيادة تؤدي إلى الخلل والاضطراب، وكذلك النقص منه فالله عز وجل هو الذي ارتضى هذا الدين لخلقه لعلمه بصلاحية الدين لهم قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك] فلذلك عندما قام أهل الأهواء والبدع بإثبات ما لم

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٢٣.

(٢) يعتقد أهل البدع التعارض بين القرآن والسنة، والصحيح أن السنة لا تعارض القرآن فقد أجمعت الأمة على إن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً، لأنه بيان للقرآن وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة. يقول الإمام الشافعي رحمه الله: إن سنة رسول الله ﷺ لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامة وخاصة. انظر الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة البابي، مصر، ص٢٢٨، السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام، الدكتور، محمد لقمان السلفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٨٠.

(٣) إعلام الموقعين، ط مكتبة ابن تيمية، ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦، الاعتصام، ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

يذكره الله تعالى ورسله عليهم السلام من مهمات الدين الواجبة، أو بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله عن طريق التأويل الباطل، حيث غلوا في تعظيم العقل وإقحامه فيما لا يدركه، ولا يحيط به، وجعلوا عقول الناس هي الحاكمة القاضية فيما يؤخذ وما لا يؤخذ من العقائد حتى أصلوا أصولاً عقلية، وكفروا أو فسقوا أو خطئوا من خالفها[1]، فخاضوا فيما لا تدركه العقول من الخفيات التي أعرض عنها السلف، فحكموا بإيجاب[2] أمورٍ سكت الشرع عن بعضها ونهى عن بعضها، واستقبحوا[3] أموراً ورد الشرع بتحسينها فكان لازم قولهم أن رسل الله عليهم السلام قصروا عن البيان عمداً إمتحاناً للمكلفين مع أن الحق في خلاف هذا، فقد نص الله على أن الرسل، إنما أرسلت لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وأنزل علينا في كتابه المبين على لسان رسوله الأمين ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وصح التحذير من البدع سواءاً كانت بالزيادة أم النقصان فلذلك يجب الوقوف عند هذا الحد يقول ابن الوزير[4] يرحمه الله: «ونعلم أن للبصائر أوهاماً في الخفيات من الأحكام مثل ما ثبت للأبصار في الخفيات من الأوهام، فلا نتبع في الخفيات وهم البصائر ولا وهم الأبصار فنكون كمن قدم ضوء النجوم على ضوء النهار، بل نتبع الجلي من المعقول والمنقول، ونرد إليه الخفيات على العقول، وننتفع بالجلي ونقف فيما دق وخفي ونصنع في الانتفاع بالبصائر كما صنعنا في الانتفاع بالأبصار، ولا نقف الجلي على الخفي، ولا نرجع الخفي على الجلي فهذا ما لا يخفى ترجيحه عقلاً ولا سمعاً»[5] فإن الدين قد كمل ولم يمت رسول الله ﷺ إلا وقد وضح كل شيء

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٧٧.

(٢) كما فعلت المعتزلة بمسألة الوجوب على الله بإثابة الطائع وعقاب العاصي.

(٣) كما فعلت القدرية في مسألة خلق أفعال العباد.

(٤) ابن الوزير، هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي أبو عبد الله من آل الوزير ولد سنة ٧٧٥هـ، كان من كبار حفاظ الحديث والعلماء المجتهدين اليمانيين، ومن أعيان اليمن، ولد سنة ٧٧٥هـ، وله كتب كثيرة أهمها إيثار الحق على الخلق، تنقيح الأنظار في علوم الآثار، قبول البشرى بالتيسير لليسرى، العواصم والقواصم، توفي بصنعاء سنة ٨٤٠هـ. انظر البدر الطالع ٢/ ٨١، الضوء اللامع، ٦/ ٢٧٢.

(٥) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، أبو=

بشهادة الله سبحانه وتعالى، أما النوازل الحادثة والوقائع المتجددة فأنها تدخل تحت كليات الشريعة وقواعدها، يقول الشاطبي يرحمه الله: «فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجيات أو التكمليات إلا وقد بُيِّنت غاية البيان»[(١)] فأي أمر يجد يدخل تحت هذه القواعد الشرعية، أما أهل الأهواء والبدع فقد نظروا إلى الشرع بعين الإزدراء وتقدموا بين يدي الله ورسوله بأشياء اخترعوها واستدركوا بأقوالهم وأفعالهم على الشرع الكريم فاتهموه بواقع حالهم أو بمقالهم بالنقص، ومن خلال هذه الاستدركات حصل التناقض والاختلاف في قواعدهم وأصولهم بمخالفتهم قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤] ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦] فالشياطين تمدهم في الضلال والخسران، فلا يوفقوا إلى الرشاد والسداد، بل إلى التفرق والاختلاف والتضاد ولو تمسكوا بما أمرهم به الرسول عليه الصلاة والسلام لنالوا الاتفاق والوفاق قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «وإني قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله وسنتي»[(٢)] يقول الإمام اللالكائي[(٣)] يرحمه الله: «ومن أعرض عنها وابتغى في غيرها مما يهواه أو يروم سواها مما تعداه أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة، وأرداه في مهاوي الهلكة فيما يعترض على كتاب الله وسنة رسوله بضرب الأمثال ودفعها بأنواع المحال والحيدة عنها بالقيل والقال مما لم ينزل الله به من سلطان، ولا عرفه أهل التأويل[(٤)]

= عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٨٦، الأربعين في أصول الدين، لفخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ص٢٠٦.

(١) الاعتصام، ٢/ ٣٠٥.

(٢) مسلم كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، ٨/ ١٧٠.

(٣) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الشافعي اللالكائي، أفاد أهل بغداد في وقته، درس الفقه الشافعي وبرع فيه، له مصنفات من أشهرها شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي من أفضل الكتب التي ألفت في مجال العقيدة من حيث عرض أصول أهل السنة والجماعة، وقد حقق الكتاب الدكتور أحمد سعد حمدان، توفي سنة ٤١٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ١٧/ ٤١٩، شذرات الذهب ٣/ ٢١١، تاريخ بغداد، ١٤/ ٧٠، تذكرة الحفاظ، ٣/ ١٠٨٣ - ١٠٨٥، البداية والنهاية، ٢/ ٢٤.

(٤) يقصد بأهل التأويل هنا أهل السنة والجماعة، الذين يفسرون النصوص على حسب مراد الشارع الحكيم.

واللسان، ولا خطر على قلب عاقل بما يقتضيه من برهان ولا انشرح له صدر موحد عن فكر أو عيان، فقد استحوذ عليه الشيطان وأحاط به الخذلان وأغواه بعصيان الرحمن حتى كابر نفسه بالزور والبهتان»(١) وقد وضح ابن قتيبة يرحمه الله مدى جرأة أهل الأهواء على التغيير حتى وصل بهم الحال إلى تغيير كلام الله عز وجل فيقول: «وحاول بعضهم إبدال بعض حروفه بغيرها فقرأ: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] بالسين غير المعجمة والنصب، وقرأ جميع ما في القرآن من المخلصين بكسر اللام وإن كان قرأ بذلك بعض القراء يريد أن يجعل الإخلاص لهم ولا يكون لله في ذلك صنع... وقد حمل بعضهم نفسه على أن قرأ «ليزدادوا إيماناً» وألحقها في بعض المصاحف طمعاً في أن تبقى على الدهر ويجعلها الناس وجهاً وكيف له ما قدّر والله يقول إلى جنبها ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [آل عمران: ١٧٨](٢)(٣).

٥ ـ هيمنة الفلسفة وعلم الكلام على عقيدة أهل البدع:

إن تعريب كتب الفلسفة اليونانية وغيرها من كتب العقائد الوثنية كانت من أكبر الأسباب لتناقض أهل الأهواء والبدع، حيث انخدعوا بمقرراتها وبمناهجها في البحث، فاتخذوا منها ميزاناً للحقائق الشرعية، وما بلغهم من نصوص الكتاب والسنة أولوه ليوافق تلك المقررات الفلسفية مما نتج عنه بلاء كبير وانحراف خطير، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ثم إنه لما عربت الكتب اليونانية في حدود المئة الثانية(٤) وقبل ذلك وبعد ذلك وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم وصار الناس فيها أشتاتاً، قوم يقبلونها وقوم يجلون ما فيها وقوم يعرضونها على ما جاءت به الرسل من الكتاب

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ١٠.

(٢) الاختلاف في اللفظ ص٤٠.

(٣) الآية: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم إنما نُملي لهم ليزدادو إثماً ولهم عذابٌ مهين﴾ [آل عمران: ١٧٨].

(٤) يعتبر الخليفة العباسي المأمون المتوفي سنة ٢١٨هـ أول من أدخل الفلسفة اليونانية إلى المسلمين وفتح الباب على مصراعيه لدخول هذه الإنحرافات الفكرية إلى الأوساط العلمية في الأمة الإسلامية. انظر لوامع الأنوار وسواطع الأسرار، ١/ ٩ ـ ١٣، الإسلام والمذاهب الفلسفية، الدكتور، مصطفى حلمي، دار الدعوة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٩٧.

والحكمة، وحصل بسبب تعريبها، أنواع من الفساد والاضطراب مضموماً إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة»[1] وبعد التوسع في حركة الترجمة زادت الخلافات والفتن وانفتح باب الجدل واحتاج كل واحد إلى ترجيح معتقده وقوله بحجة عقلية أو نقلية أو مركبة منهما، وأخذ أصحاب الأهواء ومخالفوا السنة مقدمات عقلية من الفلاسفة فأدخلوها في مباحثهم وخرجوا بها عن مضايق جدالهم وبنوا عليها قواعد بدعهم فاتسع الخرق على الراقع، وبسبب ذلك حدثت الفتن بين المسلمين والبغي على أئمة الدين، وظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء وكثرت الوقائع والاختلافات، واشتغلوا بالنظر والاستدلال، والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول، وترتيب الأبواب والفصول، وتكثير المسائل بأدلتها، وإيراد الشبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات، وتبين المذاهب والاختلافات فسموا ما يفيد معرفة الأحكام بأصول الفقه، ومعرفة العقائد عن أدلتها بالكلام المشتق من الكلم وهو الجرح[2][3] فأهل البدع عموماً أصولهم وقواعدهم مستمدة من الفلاسفة والمتكلمين السابقين، يقول الأشعري يرحمه الله: «إن أبا الهذيل أخذ قوله في الصفات من ارسطاليس[4]، قال في بعض كتبه إن الباري علم كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، فحسّن اللفظ من عند نفسه وقال: علمه هو هو وقدرته هي هو»[5] ويقول الشهرستاني[6] «وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر» يعني

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، تصحيح: محمد بن عبد الرحمٰن بن القاسم، مكة المكرمة، ١٣٩٢هـ، ١/ ٣٢٤.

(٢) دل ذلك على أن اسم علم التوحيد بمسمى علم الكلام اسم مبتدع لا يأخذ به أهل السنة والجماعة.

(٣) لوامع الأنوار، ١/ ١١، ١٢.

(٤) أرسطاليس: فيلسوف يوناني ولد سنة ٣٨٤، قبل الميلاد، تتلمذ على أفلاطون، وعلّم الإسكندر الأكبر، كان يحاضر ماشياً فسمى هو وأتباعه المشائين، وله مؤلفات منها السماع الطبيعي، السماء، الكون والفساد، النفس، هلك سنة ٢٢ قبل الميلاد. انظر الموسوعة العربية الميسرة، ص٩٢ ـ ١١٧، موسوعة العلوم السياسية/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

(٥) المقالات ٢/ ١٧٨.

(٦) الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، أحد أئمة الأشاعرة، ويميل إلى التشيع بعض الشيء، ذكر شيخ الإسلام يرحمه الله عنه أنه لا خبرة له بأقوال الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة والحديث، له مؤلفات منها الملل والنحل، ونهاية الإقدام توفي سنة=

المعتزلة «وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته وكذلك قادر بقدرة وقدرته ذاته وأبدع بدعاً في الكلام»[1] ويقول: «ثم إن إبراهيم بن سيار النظام في أيام المعتصم[2] كان قد غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض»[1] وهذا الوقت نفسه الذي اشتدت فيه حركة الترجمة، يقول الغزالي: «إن المعتزلة وافقوا الفلاسفة على قولهم في الصفات»[3] فأهل الأهواء والبدع والفرق الضالة والمذاهب المخالفة للدين الإسلامي تجدهم جميعاً يتأثرون بالآراء والأفكار الغريبة القادمة من الثقافات المختلفة هنا وهناك، فلذلك يقعون في التناقض والاختلاف.

٦ ـ الغلو في الدين والرد على البدعة ببدعة مثلها أو أشد منها[4]:

إن من أهم ما يميز أهل الأهواء والبدع هو تشددهم وخروجهم عن حدود الاعتدال، فيصلون إلى درجة جفاء المغالين وتفريط الجافين، فالخوارج غلو في آيات الوعيد وأعرضوا عن آيات الرجاء والوعد، وغلوا في أصولهم كلها، وأما الشيعة فقد كان الغلو هو أحد أسباب ظهورها على يد عبد الله بن سبأ حيث ادعى الإسلام وزعم محبة آل البيت وغالى في علي رضي الله عنه وادعى له الوصية بالخلافة ثم رفعه إلى مرتبة الألوهية، يقول البغدادي: «والسبئية: أتباع عبد الله بن سبأ الذي غلا في علي رضي الله عنه وزعم أنه كان نبياً ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله»[5]، وأما القدرية فغلت في باب القضاء والقدر حتى نفت علم الله السابق وجعلت العبد هو الخالق لفعله، وغلت المرجئة في الإرجاء والقدر حتى أخرجت العمل عن مسمى الإيمان، وأما الجهمية فغلت حتى نفت الأسماء والصفات،

= ٥٤٩هـ. انظر وفيات الأعيان، ٤/ ٢٧٣، ٢٧٥، منهاج السنة، ٦/ ٣٠٤، السير، ٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨، لسان الميزان، ٥/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(١) الملل والنحل، تحقيق الوكيل، ١/ ٢٩، ٣٠.

(٢) المعتصم: هو الخليفة أبو إسحاق محمد بن الرشيد هارون الرشيد، امتحن الناس بخلق القرآن وكتب بذلك إلى الأمصار وأخذ بذلك المؤذنين وفقهاء المكاتب، يقول الإمام الذهبي يرحمه الله: «وفي رمضان كانت محنة الإمام أحمد في القرآن وضُرب بالسياط حتى زال عقله ولم يجب فأطلقوه»، توفي سنة ٢٢٧هـ. انظر تاريخ بغداد، ٣/ ٣٤٢، السير، ١٠/ ٢٩٠، البداية والنهاية، ١٠/ ٢٩٥.

(٣) المنقذ من الضلال، ص١٠٧.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ٣٨.

(٥) الفرق بين الفرق، ٢٣٥.

ومما زاد من التناقض بين الفرق فيما بعضها البعض وفي الفرقة نفسها أن البدعة ترد ببدعة أخرى فالمرجئة أول ما ظهرت كانت رد فعل لتكفير الخوارج ثم ظهرت المعتزلة ببدعة المنزلة بين المنزلتين كخط وسط بين الخوارج والمرجئة، وأما المشبهة فقد كانت رد فعل للمعطلة الجهمية التي كانت تنفي صفات الله عز وجل فقامت المشبهة وبالغت في الإثبات حتى شبهت الخالق بالمخلوق، يقول الإمام الذهبي يرحمه الله: «وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن وظهر بخراسان في قبالته مقاتل بن سليمان[1] المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم»[2] وقد ردت الجهمية أيضاً على بدعة القدرية ببدعة أخرى وهو القول بالجبر حيث كانت القدرية تزعم أن العبد هو الخالق لفعل نفسه وليس الله عز وجل، فجاء الجهم ليرد على تلك البدعة فعكس القضية تماماً فقال: الله هو الخالق الموجد والعبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار، بل هو كالسعفة في مهب الريح، فرد على البدعة ببدعة أخرى مثلها وأشد منها لأنها تنتهي إلى إبطال التكليف والجزاء، يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «ولما رأى قوم من أهل الإثبات إفراط هؤلاء في القدر وكثر بينهم التنازع حملهم البغض لهم واللجاج على أن قابلوا غلوهم بغلو، وعارضوا إفراطهم بإفراط فقالوا بمذهب جهم في الجبر المحض وجعلوا العبد المأمور المنهي المكلف لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة ولا يفعل شيئاً على الصحة. . وكلا الفريقين غالط وعن سواء الحق حائد»[3] وكلما ابتعدوا عن الحق زاد التناقض والاختلاف، يقول أيوب السختياني[4]: «ما ازداد صاحب بدعة

---

(١) مقاتل بن سليمان البلخي، المفسر أبو الحسن، أصله من بلخ، ويقال له الخرساني المروزي، وهو أزدي بالولاء، اتهمه كثير من الأئمة بالكذب والضعف في الرواية والنكارة في الحديث والجسارة على الكذب، اشتهر بتفسير القرآن وكان يقول بتشبيه الرب بالمخلوقات وكان يأخذ من اليهود والنصارى، يقول ابن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»، توفي سنة ١٥٠هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٤/١٧٣، ١٧٥، لسان الميزان، ١٠/٢٨١، المجروحين، لابن حبان، ٣/١٤، الكامل، ٦/٢٤٢٧، السير، ٧/٢٠١.

(٢) تذكرة الحفاظ، نشر دار إحياء التراث العربي، ص١٥٩، ١٦٠، الفتاوى، ٥/٤٣٥.

(٣) الاختلاف في اللفظ، ص٢٠.

(٤) أيوب السختياني: هو الإمام الحجة أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، الإمام، الحافظ، تابعي، ثبت من كبار الفقهاء والعباد العاملين العالمين توفي سنة ١٣١هـ. انظر حلية الأولياء، ٣/٢ ـ ٤، تهذيب التهذيب، ١/٢٩٧ ـ ٢٩٩. تاريخ=

اجتهاداً إلا إزداد من الله بعداً»[1] وكلما ازداد أهل الأهواء بعداً عن الله كانوا إلى الشيطان والاختلاف والتفرق أقرب فيؤدي ذلك إلى القتال والنفار، يقول أبو قلابة[2]: «وما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف»[3] فيقتل بعضهم بعضاً ويكفر بعضهم بعضاً فيزداد التناقض بينهم.

٧ ـ المؤثرات الأجنبية:

احتك المسلمون بالأمم المجاورة إبان الفتوحات الإسلامية العظيمة فأدى ذلك إلى التأثر بالثقافات والأفكار الدينية ودخل كثير من أصحاب الديانات الأخرى في الإسلام، ولم يتخلصوا من أفكارهم ومعتقداتهم السابقة فأثاروا الشبهات في الإسلام، فتلقفها أهل الأهواء والبدع وساعد على ذلك دخول بعض المغرضين من الأمم السابقة في الإسلام بقصد الدس والكيد للإسلام كعبد الله بن سبأ اليهودي الذي تظاهر بالإسلام وفرق الإمة بما بثه من أفكار الغلو في علي رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة، يقول البغدادي: «وقال المحققون من أهل السنة: إن ابن السوداء أي ابن سبأ كان على هوى دين اليهود وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقده النصارى في عيسى عليه السلام»[4] وهذا الأمر ليس مقتصراً على الشيعة، بل نجد معظم رؤوس البدع على صلة بالأمم السابقة، فمعبد الجهني أخذ القول بالقدر من رجل نصراني يسمى سوسن أو سنسويه[5]، والجعد بن درهم وكان أول من قال بخلق القرآن، وأنكر أن يكون الله قد تكلم على الحقيقة، وأنكر أن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلاً، قد أخذ مقالته عن الصابئة والفلاسفة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإن الجعد بن درهم قيل إنه من أهل حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك

= بغداد، ص١٣١ ـ ١٦٤، الميزان، ٤/ ١٧٥.

(١) حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت ط٣، ١٤٠٠هـ، ٣/ ٩، المقالات، ١/ ٣٨، الفرق بين الفرق، ص٣٨.

(٢) أبو قلابة، هو أبو عبد الله بن زيد بن عمرو ويقال عامر أبو قلابة الجرمي البصري، أحد الأعلام، ثقة كثير الحديث توفي عام ١٠٤هـ. انظر تقريب التهذيب، ١/ ٤١٧، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦، البداية والنهاية، ٩/ ٢٣١.

(٣) حلية الأولياء، ٢/ ٢٨٧.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٢٣٥.

(٥) الفتاوى، ١٢/ ٣٠١، ٤٢٠، ٥٠٤، البداية والنهاية، ٥/ ٢٠.

على الشرك وعلماؤهم الفلاسفة... ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: إنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما.. فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة»[1] ويروي ابن كثير يرحمه الله: «أن الجعد أخذ مقالته عن بيان بن سمعان[2] وأخذها بيان عن طالوت[3] ابن أخت لبيد بن أعصم[4] زوج ابنته وأخذها لبيد بن أعصم الذي سحر رسول الله ﷺ عن يهودي باليمن»[5] وكذلك الجهم بن صفوان أخذ عن الجعد بن درهم، وقد روى الإمام أحمد رحمه الله مناظرة وقعت بين الجهم والسمنية في إثبات الله عز وجل انتهى فيها الجهم إلى أن شبه الله فيها بالروح التي لا ترى ولا تحس ولا تسمع»[6] ويقول ابن حبان[7] رحمه الله عن مقاتل بن سليمان: «كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم وكان شبيهياً يشبه الرب بالمخلوقين، وكان يكذب في الحديث»[8].

---

(١) الفتاوى، ٥/ ٢١، ٢٢، ٥٥.

(٢) بيان وقيل بنان بن سمعان النهدي من بني تميم، قال بإلهية علي ومحمد بن الحنفية ثم في أبي هاشم ولد ابن الحنفية، ثم ادعى النبوة والإلهية لنفسه فقتله خالد بن عبد الله القسري بالنار عام ١٢٦هـ، وقيل قبل ذلك. انظر الملل والنحل، ١/ ٢٠٣، التبصير في الدين، ص١٢٤، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٥٧.

(٣) هو طالوت ابن أخت اليهودي لبيد بن الأعصم الذي سحر النبي ﷺ، كان زنديقاً يظهر زندقته ويفشيها بين الناس، أخذ عن خاله القول بخلق التوراة فصنف في ذلك، وزعم أن القرآن مخلوق، وتلقى عنه بيان بن سمعان ذلك، فعلّمه الجعد بن درهم شيخ جهم بن صفوان، وأخذ بشر المريسي عن جهم ذلك. انظر الكامل، ٥/ ٢٩٤، البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠.

(٤) هو اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ وبقي على ذلك ستة أشهر، حتى أنزل الله سورتي المعوذتين رقيه له، وكان لبيد يقول بخلق التوراة، فألقى ذلك على ابن أخته طالوت، فألف في ذلك وأفشاه. انظر الفتاوى، ٥/ ٢٠، ٢١، الكامل، ٥/ ٢٩٤، البداية والنهاية، ٦/ ٣٩، ٩/ ٣٥٠.

(٥) البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠.

(٦) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبقة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ، ص٢٧، ٢٨.

(٧) ابن حبان: هو الإمام المؤرخ المحدث محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد أبو حاتم البستي، علامة من كبار المحدثين والمتكلمين، من الرجال، له مصنفات من أشهرها الصحيح الذي سماه التقاسيم والأنواع، تنقل في بلدان عدة لتلقي العلم ونشره، توفي سنة ٣٥٤هـ. انظر السير، ١٦/ ٩٢، شذرات الذهب، ٣/ ١٦.

(٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: =

وهكذا فمعظم البدع التي وجدت في المجتمع المسلم تجد لها بذوراً من المؤثرات الأجنبية بل إن أصولها الأساسية مصدرها الثقافة الأجنبية فالصوفية أخذت فلسفة الإشراق من الهند، والمعتزلة أخذت فلسفتها العقلية من المنطق اليوناني، والشيعة والباطنية أخذت فلسفة الإمامية والعصمة والحلول والتناسخ من فلسفات الفرس كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فعُرب بعض كتب الأعاجم الفلاسفة من الروم والفرس والهند في أثناء الدولة العباسية ثم طلُبت كتبهم في دولة المأمون من بلاد الروم فعُربت ودرسها الناس وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر»[١] ثم تداخلت البدع في بعضها البعض فالمعتزلة[٢] أخذت من القدرية والجهمية والخوارج، والشيعة[٣] أخذت من المجسمة، والمرجئة[٤] أخذت من الجبرية، والصوفية[٥] أخذت من التشيع وهكذا، وبهذا يظهر كذب وزعم أهل الأهواء وانتسابهم لأهل السنة والجماعة فمصدرهم وأساسهم ومعتقدهم من المؤثرات الأجنبية التي لا صلة لها بالكتاب والسنة، ولذلك وقعوا في المتناقضات.

٨ ـ الاعتماد على آراء الرجال:

إن من الأسباب التي أدت إلى تناقض أهل الأهواء والبدع اعتمادهم على عقول وآراء الرجال وغلوهم في ذلك فطرحوا الشريعة السماوية جانباً، وسنوا لأنفسهم الأنظمة وشرعوا لحياتهم القوانين[٦] وأحلُّوا ما اشتهته أنفسهم، وحرّموا ما اشمأزت منه نفوسهم استناداً على ما تمليه عقولهم القاصرة وخيالاتهم المريضة، فحاربوا الدين السماوي بحجة تحرير العقل والأراء من القيود وإفساح المجال للقيام بوضع الأنظمة وسن القوانين، يقول الأشعري يرحمه الله: «وخطأ أهل البدع

= محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة، ٣/ ١٤.

(١) الفتاوى، ٣/ ٨٤.

(٢) المعتزلة أخذت من القدرية والجهمية القول بنفي الصفات، فالقدرية الأوائل نفت صفة العلم والجهمية نفت الأسماء والصفات، وأخذت من الخوارج تكفير الفاسق وتخليده في النار.

(٣) الشيعة تشبه الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق كالمجسمة.

(٤) المرجئة أخذت عن الجهمية القول بالإيمان.

(٥) الصوفية أخذت من الشيعة مسألة الولادية، العصمة، المحبة والغلو فيها.

(٦) العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون، علي بن حسن بن عبد الحميد الأثري، مكتبة الغرباء، المدينة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ص٢٢.

فيما صاروا إليه من مخالفتهم وخروجهم عن الحق الذي كانوا عليه قبل هذه البدع منهم ومفارقتهم بذلك الأدلة الشرعية، وما أتى به الرسول عليه الصلاة والسلام منها، ونبه عليها، وموافقتهم بذلك لطرق الفلاسفة الصادين عنها والجاحدين لما أتت به الرسل عليهم الصلاة والسلام»[1] فعندما جحدوا ما جاء من عند الله نسوا الله فأنساهم أنفسهم فوقعوا في الاختلاف والتناقض والاضطراب، يقول ابن القيم يرحمه الله: «لما أعرض الناس عن تحكيم الكتاب والسنة والمحاكمة إليها اعتقدوا عدم الاكتفاء بها وعدلوا إلى الآراء والقياس والاستحسان وأقوال الشيوخ، عرض لهم من ذلك فساد في نظرهم وظلمة في قلوبهم، وكدر في أفهامهم ومحق في عقولهم، وعمتهم هذه الأمور، حتى ربُي فيها الصغير، وهرم عليها الكبير، فلم يروها منكراً، فجاءتهم دولة أخرى، قامت فيها البدع مقام السنن، والنفس مقام العقل، والهوى مقام الرشد، والضلال مقام الهدى، والمنكر مقام المعروف، والجهل مقام العلم»[2] فلذا نجد شيوخ الضلال من الجهمية والمعتزلة وغيرهم اعتمدوا على كثرة الجدل وضروب الأقيسة وأنواع الخيال فضلوا واضلوا، وناقضوا أنفسهم مع مناقضتهم لغيرهم يقول ابن القيم يرحمه الله: «أين العلم الذي سنده محمد بن عبد الله عن جبريل عن رب العالمين سبحانه، من الخوض الذي سنده شيوخ الضلالة من الجهمية والمعتزلة، وأين الأقوال والآراء التي مات أنصارها والقائمون عليها.. من النصوص التي لا تزول إلا إذا زالت الأرض والسماء»[3].

فالاعتماد على آراء الرجال مع عدم قبول الحق إلا من طائفتهم هو ديدن أصحاب البدع فلذلك دائماً تراهم يعتمدون على أقوال أصحابهم ومشايخهم أكثر من اعتمادهم على النصوص الشرعية، ويزعمون فوق ذلك أنهم أصحاب الحق وحدهم، وأن من عداهم فهم أصحاب الضلال، ويدّعون أنهم هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية دون سواهم، وأنهم أهل السنة والجماعة وأن غيرهم أهل البدعة[4]،

---

(١) رسالة الثغر، الأشعري، تحقيق: محمد السيد الجليند، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٣٣.

(٢) الفوائد، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ك. ص٤٨.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ص٤٣، ٤٤.

(٤) شرح جوهرة التوحيد، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص٢٥ ـ ٤٩، الفتاوى، ٣/ ٣٤٦.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها... وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم أو الدين من المتفقهه أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين غير النبي ﷺ، فإنهم لا يقبلون من الدين رأياً ورواية إلا ما جاءت به طائفتهم»[1]، وظاهرة الاعتماد على آراء الرجال وتقديسها ما زالت موجودة إلى الآن حيث تغلب العقل على النقل وقول الرجال على قول الله وقول الرسول عليه الصلاة والسلام، وأدى ذلك إلى إنكار حجية السنة النبوية وجعل أحكام النبي ﷺ خاصة لعصره ولمن خاطبهم، وهذه الأمور جميعها مصدرها آراء المستشرقين من أعداء الإسلام ومن جاراهم[2].

٩ ـ زعمهم الإجماع على أمور لم تقع وجعلهم لها أصولاً يعتمد عليها:

إن من أسباب وقوع أهل الأهواء والبدع في التناقض زعمهم إجماعات لم تقع أصلاً وجعلها أموراً معتمدة وأصولاً للدين كنفي الصفات والقدر، والاستدلال على حدوث[3] العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها، مع أن أصول الدين حقاً ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، أما أصول أهل البدع فما هي إلا تخرصات وأوهام وخيالات ليست من الدين في شيء، لأن ما يقصدونه هم فيه مختلفون مضطربون متناقضون، فكيف يكون كلامهم وتراهاتهم أصولاً للدين؟ يقول الذهبي يرحمه الله: «والمتأخرون من أهل النظر لهم مقالة مولده ما علمت أحداً سبقهم بها. قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد»[4] فهم قد أصلوا القاعدة بقولهم بعدم التأويل مع اعتقاد أن الظاهر غير مراد فأدى ذلك إلى التناقض فكيف تكون صفات مع كونها غير مراده[4]، وبذلك يتضح أن أصول الدين ما كان عليه سلف الأمة الأئمة المهتدون وهو ما ثبت في الكتاب والسنة، لا القول بالإجماع على أمور لم يجمع عليها ثم الاعتماد عليها والتسليم المطلق لها، فهذا الأمر هو سمة أهل الأهواء

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ط مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ١/ ٧٤.
(٢) أثر الفكر الغربي في انحراف المجتمع المسلم، خادم حسين إلهي بخش، دار حراء، ط١، ص٣٥٩.
(٣) درء التعارض ط دار الكنوز، ١/ ٣٨. (٤) العلو للعلي الغفار ص١٨٣.

والبدع، لذا نجد أن بعضهم يقر بأنها طريقة مخالفة للحق وللصواب، يقول ابن القيم يرحمه الله: «فهذه الطريقة مما يُعلم بالإضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها... ولهذا اعترف حُذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وآئمتها وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقاً»[1] ويقول الأشعري: «وأجمعوا على أن العالم بما فيه من أجناسه وأعراضه محدث لم يكن ثم كان وأن لجميعه محدثاً واحداً اخترع إيمانه»[2] ثم يهاجم طريقة الأعراض والجواهر ويصرح بأن الرسل لم يدعو الناس بها وأنها لو كانت سليمة صحيحة في ذاتها لكان الرسل أسبق الناس في الأخذ بها والدعوة إليها، ولما لم يأخذوا بها ولم يدعوا الناس خلالها، دل ذلك على أنها ليست السبيل الأقوم ولا المنهج الأسلم[2]، فدل قوله على عدم حصول الإجماع من المسلمين وإنما يقصدون إجماع طائفتهم وهذا ما قرره أيضاً البغدادي حيث زعم الإجماع على مسائل وفي الحقيقة لم يكن فيها إجماع فقال: «واتفق أهل السنة على اختلاف الأجناس والأعراض»[3] «واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام»[3] «واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل»[3] «وأجمعوا على إحالة وصفه بالصورة والأعضاء»[4] مع أن الصحيح أن أهل السنة والجماعة يبدعون كل من تكلم في المسائل الثلاث الأولى، وأما المسألة الرابعة فالصحيح أن أهل السنة والجماعة لم يثبتوا الأعضاء ونهوا عن الخوض فيها، أما الصورة فإنهم يثبتونها كما جاءت عن طريق النقل[5] ومن الإجماعات المزعومة ما نقله شيخ الإسلام يرحمه الله عن إمام الحرمين قوله: «من اتفاق المسلمين على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً، فكل جزء لا يتجزأ وليس له طرف واحد

---

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٣٩.

(٢) أصول أهل السنة والجماعة، للأشعري، ص٢٥، ٢٦.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٢٥٣، ٢٥٤.   (٤) الفرق بين الفرق، ص٢٥٦.

(٥) جاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري في العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، ٥/١٣٢، ومسلم في البر والصلة، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، ١٦/١٦٥، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته».

ومقصده بذلك نفي الصفات عن الله سبحانه وتعالى، لأن الصفات في زعمه لا تكون إلا في جسم مبعض مع أن قوله لم يقله سوى طائفة من أهل الكلام، ولم يقله أحد من السلف مطلقاً[1]، فلذلك يتمسكون بإجماعهم المزعوم ويخالفون إجماع أهل السنة والجماعة فيقعون في التناقض والاختلاف.

١٠ ـ تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز:

ومن الأسباب التي أدت إلى تناقض أهل الأهواء والبدع تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز، فالحقيقة عندهم هي اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة، فهم يصرفون اللفظ عن ظاهره من غير دليل صحيح فأدى ذلك إلى هدم نصوص الشريعة والتلاعب بها واتخاذها غرضاً لهم، ولتحقيق رغباتهم وأهوائهم، وهذا هو السبب في تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز حتى يصلوا بهذا التقسيم إلى نفي صفات الكمال عن الله عز وجل، وإلا فالأئمة رحمهم الله والسلف الصالح والقرون الثلاثة المفضلة لم يتكلموا بهذا الاصطلاح بالمعنى الذي يقصده المبتدعة وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري[2] والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل[3]

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ٥/٣٩١، ٣٩٢.

(٢) الثوري: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، من بني ثور بن عبد مناة من مضر، أمير المؤمنين في الحديث، ومن أئمة المسلمين، وأعلام الدين، متقناً، حافظاً، عارفاً، عالماً، ضابطاً، ورعاً، زاهداً، له مصنفات منها الجامع الكبير، الجامع الصغير، الفرائض، توفي سنة ١٩٧هـ. انظر التاريخ الكبير، ٤/٩٢، ٩٣، الجرح والتعديل، ١/٥٥ ـ ١٢٦، تذكرة الحفاظ، ١/٢٠٣ ـ ٢٠٧، ميزان الاعتدال، ٣/٢٧٠، الأعلام، ٣/١٠٤، ١٠٥.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن الإمام صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، كان رأساً في لسان العرب، تقياً، ورعاً، كبير الشأن، مفرط الذكاء، له عدة مؤلفات في اللغة العربية، توفي سنة ١٧٠هـ. انظر التاريخ الكبير ٣/١٩٩، ٢٠٠، الجرح والتعديل، ٣/٣٨٠، السير ٧/٤٢٩ ـ ٤٣١.

وسيبويه[1] وأبي عمرو بن العلاء[2] ونحوهم»[3] وقد فند شيخ الإسلام هذا القول ورد على القائلين بالمجاز، وله في ذلك رسالة مستقلة[4] وأيده تلميذه ابن القيم يرحمه الله وبين أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً وسماه طاغوتاً وأبطله من خمسين وجهاً، وقد أنكر أن يكون في اللغة مجاز طائفة لا في القرآن ولا غيره كأبي إسحاق الإسفرائيني[5][6] وبذلك يتضح خطأ استدلال أهل الأهواء[7] والبدع بالأدلة من القرآن والسنة على تقسيم الكلام

---

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، أي رائحة التفاح، إمام النحو، حجة العرب، بدأ علمه بطلب الفقه والحديث، فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث وكان يستملي الحديث على حماد بن سلمة إلى أن لحن مرة فقال له حماد بن سلمة: لحنت يا سيبويه، فلزم الخليل بعد ذلك لتعلم النحو فصار أعلم المتقدمين والمتأخرين فيه، توفي سنة ١٨٠هـ. انظر تاريخ بغداد، ١٢/ ١٩٥، السير، ٨/ ٣٥١، ٣٥٢، البداية والنهاية، ١٠/ ١٧٦، ١٧٧، شذرات الذهب، ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني القاري النحوي، أحد القراء المعروف بفضله وعلمه، ثقة، كان من أعلم الناس بالقرآن والعربية وفنونها، توفي سنة ١٥٤هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ١٣٦ ـ ١٤٠، فوات الوفيات، ٢/ ٢٨، ٢٩، السير، ٦/ ٤٠٧ ـ ٤١٠.

(٣) الفتاوى، ١٢/ ٢٧٧.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٧/ ٧٧٩.

(٥) الإسفرائيني: الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني الشافعي، المتكلم، الأصولي، الملقب بركن الدين لكثرة كلامه فيه، أحد المجتهدين في عصره، كان ينكر كرامات الأولياء ولا يجوزها، له مصنفات عديدة منها: الجامع في أصول الدين، الرد على الملحدين، مات سنة ٤١٩هـ. انظر وفيات الأعيان، ١/ ٨، ٩، السير، ١٧/ ٣٥٣، ٣٥٦، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٤، شذرات الذهب، ٣/ ٢٠٩، ٢١٠.

(٦) الإحكام، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة الإمام، مصر، ط٢، ص٤١٣، ٤١٤، الفتاوى، ٧/ ٨٩، ٢٠/ ٤٠٠.

(٧) إن العلماء قد انقسموا بصدد قضية المجاز إلى طرفين ووسط:

١ ـ فريق قال بوجود المجاز في اللغة والقرآن معاً كأبي حسن الآمدي، وجار الله الزمخشري، والفخر الرازي، ابن حجر، الشوكاني، ابن جنى وشيخه أبي علي الفارسي.

٢ ـ فريق أنكر وجود المجاز في القرآن الكريم ولغة العرب بالكلية، وممن أنكره أبو إسحاق الإسفرائيني، شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

٣ـ الفريق الوسط: ذهب إلى أن المجاز موجود في اللغة، إلا أن وجوده في القرآن مردود، وممن قال بذلك محمد بن خويز منداد البصري المالكي، داود بن علي الأصبهاني، ومنذر بن سعيد البلوطي، ومحمد بن الأمين الشنقيطي. انظر مقدمة أساس=

إلى حقيقة ومجاز كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٢٠ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت: ٢٠] ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٤٤] ﴿وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠] وكقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً»[1] ونسوا هؤلاء أن هذه المخلوقات جميعها خاضعة لأمر الله عز وجل الذي إذا أراد شيئاً أن يقول له: ﴿كُن فَيَكُونُۚ﴾.

❁ ❁ ❁

= البلاغة، بقلم أيمن الخولي، جار الله الزمخشري، تحقيق: عبد الرحمٰن محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ، إرشاد الفحول، للشوكاني، دار الفكر، بيروت، ص٢٢، ٢٣، مختصر الصواعق المرسلة، ٢/١ ـ ٣٣١، رسالة منع جواز المجاز، المطبوعة في نهاية المجلد العاشر من كتاب أضواء البيان، ط/١٤٠٦هـ، ص٧، ٨.

(١) البخاري كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، ٤/٨٩.

الفصل الثاني

تناقض أهل الأهواء والبدع في الأصول

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم.

المبحث الثاني: بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أسماء الله وصفاته ـ الرؤية ـ عصاة المسلمين ـ الصحابة ـ التعامل مع المخالف.

المبحث الأول

اتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم

إن أصول الدين، أو أصول العقيدة الإسلامية تشمل أركان الإيمان الستة وتدور حول قضايا:

١ ـ ما يتعلق بذات الله سبحانه وتعالى من حيث الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

٢ ـ ما يتعلق بالرسل الكرام من حيث ما يتصفون به وما يتنزهون عنه وما يجب عليهم، وما يجب لهم وما يُمنع عنهم ويلحق بذلك الكتب المنزلة.

٣ ـ الغيبيات، وتشمل: الملائكة، الجن، الموت وما وراءه، والقضاء والقدر.

ومن هنا يتضح خطأ من قال أو قصر الدين على القضايا العلمية الخبرية، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العلمية وإن سميت تلك «مسائل أصول» وهذه «مسائل فروع» فإن هذه تسمية محدثة قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة»[1]، فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس وتحريم المحرمات الظاهرة والمتواترة كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر[1]. ومن هنا يتضح أن أصول الدين وفروعه تظهر من حيث عظمة الأمر وشأنه.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين «مسائل أصول» والدقيق «مسائل فروع»، فالأصول كل جليل مثل وجود الله

---

(١) الفتاوي، ٦/٥٦، ٥٧.

وألوهيته واتصافه بالصفات الواردة في الكتاب والسنة ووجود الملائكة والجن والبعث والحشر والصراط والميزان والجنة والنار ونحو ذلك من القضايا الواضحة، والفروع كل دقيق من الخبريات مثل رؤية النبي ﷺ لربه سبحانه وتعالى وسماع الموتى في قبورهم لكلام الأحياء، ورؤية الكفار لربهم يوم القيامة ونحو ذلك»[1].

ومن هنا يظهر اختلاف أئمة السلف في تعدادهم للأصول، فبعضهم[2] جعلها أكثر من بعض وذلك لأنهم جعلوا الفروع من الأصول، فلذلك كثُر العدد عندهم[3]، وبعضهم جعل الأصول منفردة عن الفروع فبذلك قلّت عندهم الأصول[3]، فلذلك لا يسمى ذلك تعارضاً بينهم، بل هو في النهاية يؤدي إلى العدد نفسه وإلى الأصول نفسها.

فإن أهل السنة والجماعة قد تلقبوا بهذا اللقب لتمسكهم بالسنة، والسنة هي الإسلام[4]، ولعدم مفارقتهم الجماعة، فلهذا فإن كل من لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار[5]، فإن لفظ أهل السنة والجماعة يتحقق على من اتبع السلف الصالح من الاعتقاد والتحليل والتحريم، فمن فعل ذلك لزم الجماعة ومن خالف في شيء من ذلك فقد نقص من لزومه للجماعة بقدر هذه المخالفة. فلذا اتفق أهل السنة والجماعة على الأصول التي ذكرها الله ورسوله عليه الصلاة والسلام وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره. قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾

---

(١) الفتاوى، ٦/ ٥٦.

(٢) المنتقى من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسين الطبري اللالكائي، اختصار وتعليق: أبو معاذ محمود بن إمام بن منصور آل موافي، مكتبة الصحابة، ص٥٥ ـ ٥٨.

(٣) إن مجمل الاعتقاد عند الثوري يختلف عنه عند الأوزاعي وابن عيينة وأحمد بن حنبل وابن المديني والبخاري والرازي والطبري. انظر المنتقى، ص٥٥ ـ ٥٨.

(٤) شرح السنة، للبربهاري، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص٦٧.

(٥) النسائي كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة ٣/ ١٨٨، والبيهقي في الأسماء والصفات، ١/ ١٤٥، والفتاوى الكبرى، ٣/ ١٦٣، وصححه شيخ الإسلام يرحمه الله.

[النساء: ١٣٦]. وأجاب الرسول عليه الصلاة جبريل حين سأله عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»[١].

يقول ابن عبد البر رحمه الله: «ونهى السلف رحمهم الله عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأصول للحاجة إلى ذلك، وليس الاعتقادات كذلك، لأن الله عز وجل لا يوصف عند الجماعة أهل السنة إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ، أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء، فيدرك بقياس، أو بإنعام نظر، وقد نهينا عن التفكر في الله وأمرنا بالتفكر في خلقه الدال عليه»[٢]. وهذا نفسه ما وضحه الإمام مالك يرحمه الله بقوله: «إياكم والبدع قيل: يا أبا عبد الله وما البدع؟ قال: أهل البدع يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان»[٣].

الأصول التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة:

١ ـ الإيمان بالله:

تعريف الإيمان لغة:

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن وهو مشتق من الأمن، والأمن ضد الخوف، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب، فالإيمان في اللغة عند العرب له استعمالان[٤]:

١ ـ تارة يتعدى بنفسه فيكون معناه التأمين أي إعطاء الأمان. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤﴾ [قريش] فالأمن ضد الخوف، والإيمان بمعنى الحفظ.

---

(١) البخاري في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، ١/ ٩٤ ـ ١٠٢، ومسلم: الإيمان، باب تعريف الإسلام والإيمان، ١/١٥٧ ـ ١٦٠.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، المطبعة المنيرية، ٢/ ٩٢.

(٣) البربهاري في شرح السنة، ١/ ٢١٧، والصابوني في عقيدة السلف، ص٥٤، مناقب مالك، ص١٤٧.

(٤) الصحاح، ٥/ ٢٠٧١، لسان العرب، ١٣/ ١٢، المفردات، ص٢٦.

٢ ـ تارة يتعدى بالباء أو اللام فيكون معناه التصديق. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] فآمن تأتي على وجهين: أحدهما: متعدياً بنفسه. يقال: آمنت أي جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن، والثاني: غير متعد ومعناه صار ذا أمن، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] أي بمصدق لنا، إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن وليس مجرد التصديق(١).

الإيمان شرعاً:

عرف أهل السنة والجماعة الإيمان على أنه اعتقاد وقول وعمل. يقول الإمام الشافعي يرحمه الله: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركنا أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزى واحد من الثلاثة عن الآخر(٢)»(٣). فالسلف متفقون على قول واحد في الإيمان. يقول ابن أبي العز الحنفي يرحمه الله: «مذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه(٤) وسائر أهل الحديث وأهل المدينة يرحمهم الله وأهل الظاهر(٥) وجماعة من المتكلمين: إلى

(١) النهاية في غريب الحديث، ١/ ٦٩، ٧١.

(٢) مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، ط١١، ١٣٩١هـ ـ ١/ ٣٨٥.

(٣) قال بقول الشافعي أيضاً الإمام مالك، وأحمد، والثوري، والأوزاعي، والحسن البصري، وسفيان بن عيينة، وطاووس، ومجاهد، وابن المبارك، والفضيل بن عياض. انظر السنة للإمام عبد الله ١/ ٣١٠، ٣١١، ٣٤٧، الإيمان، لابن أبي شيبة، ص٤٦، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥/ ٨٨٦، شرح السنة للبغوي، ١/ ٣٨، ٣٩.

(٤) إسحاق بن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه، ثقة، حافظ، مجتهد، قرين الإمام أحمد بن حنبل، أحد الأئمة طاف البلاد، ولد سنة ١٦١هـ، توفي سنة ٢٢٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ١١/ ٣٥٨، التقريب، ص٩٩، طبقات الشافعية، ٢/ ٨٣ ـ ٨٩، البداية والنهاية، ١٠/ ٣١٧.

(٥) أهل الظاهر: أتباع داود علي بن خلف، الإمام البحر الحافظ، العلامة، عالم الوقت، أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي، رئيس أهل الظاهر، قال: إن القرآن محدث فقام عليه خلق من أئمة الحديث، وأنكروا قوله وبدعوه، قال الذهبي: «فداود بن علي بصير بالفقه، عالم بالقرآن، حافظ للأثر، رأس في معرفة الخلاف، من أوعية العلم، له ذكاء خارق وله دين متين، مات سنة ٢٧١هـ. انظر طبقات الشافعية، ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٩٣، سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٩٧ ـ ١٠٨، تذكرة الحفاظ، ٣/ ١١٤٦.

أنه تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان»[1].

فأهل السنة في أصل الإيمان بالله على أنه تصديق بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان، فيدخل تحت هذا الأصل الإيمان بربوبيته سبحانه وتعالى وبألوهيته وأسمائه وصفاته، فهم يؤمنون بأن الله هو الخالق، المالك، المتصرف في أمور الكون، بالإحياء والإماتة وغيرها من الأمور القدرية والسنن الكونية[2]، ويفردون الله بالعبادة والطاعة، ويثبتون ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ من غير تعطيل[3] ولا تحريف[4] ولا تكييف[5] ولا تمثيل[6] على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/٤٥٩.

(٢) المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٨٧ ـ ٩١.

(٣) التعطيل في اللغة هو الخلو والفراغ، ومنه قولهم جيد معطلة أي: خالية من الحُلي، ومنه قوله تعالى ﴿وبئر معطلة﴾ أي هجرها أهلها، وشرعاً نفي دلالة نصوص الكتاب والسنة عن المراد بهما. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥١٧، شرح العقيدة الواسطية، ص١٣، المدخل لدراسة العقيدة، ص٣٣.

(٤) التحريف: تفعيل من الحرف بمعنى الطرف ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ أي على طرف من الدين، وشرعاً: تغيير معاني الكتاب والسنة إلى معان أخرى لا يدلان عليها وهو قسمان: تحريف لفظي، وهو تبديل اللفظ بلفظ آخر، كقول بني إسرائيل بدل حطة حنطة، تحريف معنوي كالقول بأن معنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرحمٰن على العرش استوى﴾ أي استولى. انظر المفردات ص١١٤، شرح العقيدة الواسطية، ص١٣، المدخل لدراسة العقيدة، ص٣٤، ٣٥.

(٥) التكييف تفعيل من الفعل كيف يكيف تكييفاً إذا حكى الكيفية، والكيفية هي كنه الشيء وحقيقته، وشرعاً: هو حكاية كنه وحقيقة ما لا يعلمه إلا الله من المعاني، وذلك كأن يحكي حقيقة الذات الإلهية أو حقيقة صفاتها أو حقيقة ما هي، وهذا لا يمكن للبشر لأنه مما استأثر الله تعالى بعلمه. انظر المفردات، ص٤٤٤، ٤٤٥، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، ص٣١، شرح العقيدة الواسطية، ص١٤، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٣٦.

(٦) التمثيل: تفعيل من المثل وهو الند والنظير، وشرعاً: هو مساواة غير الله بالله ذاتاً وصفاتاً أو العكس، وهو نوعان: قياس كلي، وهو قياس الذات على الذات، كأن يقال ذات الله كذات المخلوق أو العكس، قياس جزئي: كقياس بعض صفات الخالق على المخلوق أو العكس. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٦٣٦، قطف الثمر، ص٣١، شرح العقيدة الواسطية، ص١٤، المدخل لدراسة العقيدة، ص٣٤.

٢ ـ الإيمان بالملائكة:

تعريف الملائكة في اللغة:

الملك[١] أصله ألك، والمالكة والمألكة والمألك تحمل الرسالة، ومنه اشتق الملائك لأنهم رسل الله، وقيل: اشتق من لأك والملأكة الرسالة، والملأك: الملك لأنه يبلغ عن الله تعالى، يقول ابن حجر يرحمه الله: «الملائكة جمع ملك بفتح اللام فقيل: مخفف من مالك، وقيل؛ مشتق من الألوكة وهي الرسالة وهذا قول سيبويه والجمهور، وأصله لاك، وقيل: أصله الملك بفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة، وحينئذ لا مدخل للميم فيه»[٢].

الملائكة اصطلاحاً:

إنهم خلق من خلق الله مربوبون مسخرون، عباد مكرمون، لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة، لا يأكلون ولا يشربون ولا يملون ولا يتعبون ولا يتناكحون ولا يعلم عددهم إلا الله[٣].

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون إيماناً جازماً بالملائكة وبوجودهم وأنهم من مخلوقات الله تعالى ليسوا بنات الله ولا أولاده ولا هم شركاء معه في ملكه، موصوفون بالقوة، لهم وظائف عدة، وهم خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الذي خلقهم، وأنهم يموتون كما يموت بنو آدم، ويؤمنون بمن سمى الله منهم في كتابه، ويؤمنون بأن لله ملائكة سواهم لا يعرف أسماءهم وعددهم إلا الذي خلقهم[٤]، فهذا قول السلف في هذه المسألة لا اختلاف لهم فيها، وقد اختلفوا في مسألة تفضيل الملائكة على الأنبياء، أو الأنبياء على الملائكة؛ فجمهور أهل السنة فضلوا الأنبياء على الملائكة، والمعتزلة وبعض الأشاعرة فضلوا الملائكة على الأنبياء، وقد حسم شيخ الإسلام يرحمه الله هذا الخلاف بقوله: «وهو أن الأنبياء وصالحي

---

(١) معجم المقاييس في اللغة، ٨٨، ٩٩٦. (٢) فتح الباري، ٦/٣٥٣.
(٣) أعلام السنة المنشورة، ص٧٧.
(٤) رد الإمام الدارمي على بشر المريسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، ص١٩، الحجة في بيان المحجة، تحقيق: المدخلي، ١/٢٤٨، الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم الجوزية، تحقيق: تيسير زعيتر، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ، ١/٣٩٣، مختصر الصواعق المرسلة، نشر دار الندوة الجديدة، ١٤٠٥هـ، ص٣٨٠.

البشر أفضل من الملائكة باعتبار كمال النهاية، وذلك إنما يكون إذا دخلوا دار القرار، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلا، فلا يظهر فضلهم وهم في ابتداء أحوالهم، وإنما يظهر فضلهم عند كمال أحوالهم، بخلاف الملك الذي تشابه أول أمره وآخره»[(١)].

٣ ـ الإيمان بالكتب:

تعريف الكتاب في اللغة:

مصدر كتب يكتب كتاباً وكتابة وكتباً، ومدار المادة على الجمع، ومنه تكتب بنو فلان: إذا اجتمعوا، والكتيبة لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف، وسمي الكتاب كتاباً لجمعه ما وضُع له، ويُعبر بالكتاب عن الإثبات والتقدير والإيجاب والفرض والعزم[(٢)].

الكتاب اصطلاحاً:

١ ـ يعبر بالكتاب عن الحجة الثابتة من جهة الله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] أي في اللوح المحفوظ[(٣)].

٢ ـ الكتاب عند الفقهاء: ما يتضمن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكم متعاطفين في عامة القرآن[(٣)]. الكتاب ما يكتب فيه وقد غلب في العرف العام على جمع من الكلمات المنفردة بالتدوين.

٣ ـ الكتاب أو الكتب المراد بها الكتب المنزلة من الله سبحانه وتعالى على

---

(١) الفتاوى، ١١/ ٩٥، لوامع الأنوار البهية، مطبعة المدني، القاهرة ١١٨٨هـ، ٢/ ٤٠٠، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: جماعة من العلماء، ط٤، ١٣٩١هـ، ص٣٣٨، شرح الفقه الأكبر، للملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ص١٧٧.

(٢) المفردات، ص٤٢٣ ـ ٤٢٥، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٩٩، ٦٦٠، الكليات، ص٥٩٩، ٦٦٠.

(٣) المفردات، ص٤٢٣ ـ ٤٢٥، التوقيف على مهمات التعاريف ص٥٩٩، ٦٦٠، الكليات، ص٥٩٩، ٦٦٠، أعلام السنة المنشورة، ص٧٩، ٨٠، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن آل شيخ، مراجعة وتصحيح: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفيحاء، دمشق، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٥.

الرسل والأنبياء. قال تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾[1] [آل عمران: ١١٩].

- إن أهل السنة والجماعة يؤمنون ويصدقون بالكتب وأنها كلام الله تكلم بها على الحقيقة، فمنها المسموع منه تعالى من وراء حجاب بدون واسطة الرسول الملكي، ومنها ما بلغه الرسول الملكي إلى الرسول البشري، ومنها ما كتبه الله تعالى بيده، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] وأنزلها على من اصطفى من أنبيائه ورسوله، لإبلاغ العباد رسالة رب العباد، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وأن هذه الكتب جميعها هدى ونور وشفاء لما في الصدور، مع الإيمان بما سمى الله عز وجل من كتبه كالقرآن الذي أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين، والتوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام، والإنجيل الذي أنزله على عيسى عليه السلام، والزبور الذي أتاه داود عليه السلام، والصحف التي أنزلها على إبراهيم وموسى عليهما السلام، فهم يؤمنون بهذه الكتب التي سماها الله سبحانه وتعالى ويؤمنون بما لم يسم إجمالاً، وأنها حق[2] يصدق بعضها بعضاً[3]، وأن القرآن الكريم أفضلها وأعظمها وشاهداً على الكتب السابقة كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو الميهمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب، ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة، ومن أسماء الله المهيمن ويسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم المهيمن. . . . وهكذا القرآن فإنه قرر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن الله وعن اليوم الآخر، وزاد بياناً وتفصيلاً، وبين الأدلة والبراهين على ذلك، وقرر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين وبين عقوبات الله لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها وبين ما حرّف منها وبدّل، وما فعله أهل

(١) المفردات، ص٤٢٥، وهو المراد من التعريف في الاصطلاح.
(٢) الفتاوى، ص٧/٤٣، ٤٤، الرد على من يقول القرآن مخلوق، محمد بن سلمان النجار، تحقيق: رضا الله محمد أدريس، مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت.
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٢/٢١٦ - ٣٦٢، أعلام السنة المنشورة، ٨٠ - ٨٤.

الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضاً ما كتموه مما أمر الله ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حرِّف منها، وهو حاكم بإقرار ما أقرّ الله ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات، حاكم في الأمريات»[1].

وبذلك يتضح قولهم ومعتقدهم في الكتب قولاً واحداً لا خلاف فيه.

٤ ـ الإيمان بالرسل:

النبي لغة:

مشتق من النبأ فهو ينبئ عن الله عز وجل أي مخبر، وقيل: مشتق من النبوة وهو ما ارتفع من الأرض[2].

الرسول لغة:

مشتق من رسل، وأصل الرسل الانبعاث على التؤدة، يقال: ناقة رسلة، سهلة السير وإبل مراسيل منبعثة انبعاثاً سهلاً ومنه الرسول المنبعث[3].

تعريف النبي والرسول في الشرع[4]:

كل منهما أوحي إليه بخبر من السماء وأمر بتبليغه للناس إلا أن النبي أوحي إليه بشريعة من قبله بخلاف الرسول فإنه يوحي إليه بشريعة جديدة ليبلغها إلى قوم كفار، كنوح عليه السلام، وهذا أحسن ما قيل في تعريف النبي والرسول والفرق بينهما، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «النبي هو الذي ينبئه الله وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فأن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه من الله

---

(١) الفتاوى، ٧/ ٤٣، ٤٤، ١٢/ ٣٩، ٤٠ ـ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) الصحاح، ١/ ٧٤، معجم مقاييس اللغة، ٥/ ٢٨٥، لسان العرب، ١/ ١٦٢، المفردات، ص٤٨٢.

(٣) الصحاح، ٤/ ١٢٠٨، معجم مقاييس اللغة، ٢/ ٣٩٢، المفردات، ص١٩٥.

(٤) شرح الفقه الأكبر، للقاري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ، ص٢٠، الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ ص٣٥٥، شرح العقيدة الطحاوية، ط دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ ص١٢١.

رسالة فهو نبي وليس برسول. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥١] فقوله: ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ فذكر إرسالاً يعم النوعين، وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره الله بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح....

فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره وهم ينبئون المؤمنين ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ولا بد أن يكذب الرسل قوم. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢﴾ [الذاريات] فإن الرسل ترسل إلى مخالفين فيكذبهم بعضهم، فقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفون أنه حق وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف عليه السلام كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم عليه السلام. قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾[1] [غافر: ٣٤]، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بالأنبياء والرسل المذكور منهم، أو غير المذكور، ولا يفرقون بين أحد منهم، ويؤمنون بأن محمداً ﷺ خاتمهم وأفضلهم، وأن رسالته نسخت باقي الرسائل السابقة.

٥ ـ الإيمان باليوم الآخر:

معنى اليوم في اللغة:

اليوم يعبر به عن وقت طلوع الشمس إلى غروبها، وقد يعبر به عن مدة من الزمان أي مدة كانت[2].

معنى الآخر في اللغة:

يقابل به الأول، وآخر يقابل به الواحد[2].

---

(١) النبوات ط دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٢٥٥ ـ ٢٥٧.

(٢) المفردات، ص١٣، ١٤، ٥٥٣.

معنى اليوم الآخر اصطلاحاً:

المراد باليوم الآخر فناء هذه العوالم كلها وانتهاء هذه الحياة بكاملها وإقبال الحياة الآخرة وابتدائها، وسمي ذلك اليوم باليوم الآخر لأنه اليوم الذي لا يوم بعده[١].

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون إيماناً جازماً ويصدقون بكل ما أخبر به عز وجل في كتابه، وأخبر به رسوله ﷺ في سنته مما يكون بعد الموت، من الأمور الآتية[٢]:

أ ـ عذاب القبر ونعيمه:

إن أهل السنّة والجماعة يؤمنون ويصدقون بعذاب القبر ونعيمه وكونه حفرة من حفر النار، أو روضة من رياض الجنة كما جاءت الأخبار بذلك كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الواقعة] ومن السنّة أن النبي ﷺ مر بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر، فكان يمشي بالنميمة» فدعا بجريدة رطبة فشقها نصفين وقال: «لعله يخفف عنها ما لم ييبسا»[٣].

ب ـ النفخ في الصور:

إن أهل السنّة والجماعة يؤمنون بالنفخ في الصور كما ورد في الكتاب والسنّة، وبعضهم قال ثلاث نفخات، ومنهم شيخ الإسلام، وابن كثير وابن جرير والسفاريني[٤]

---

(١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي، المكتبة السلفية، ٢٣٣، النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير، تحقيق: طه زيني، دار النصر، مصر، ١/ ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، فتح الباري، تذكرة القرطبي، المطبعة السلفية، المدينة المنورة، ص١٢٥، شطحات مصطفى محمود، ص٦٣، أحوال الموتى، الدكتور السيد الجميلي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٨ ـ ٧١.

(٣) مسلم كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل، ١٨/ ١٤٤، ١٤٥.

(٤) السفاريني: أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني عالم بالحديث والأصول والأدب، محقق، من تصانيفه كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، ولوامع=

والحسن وغيرهم، وبعضهم قال نفختان، ومنهم القرطبي[1]. فمن قال ثلاث نفخات قال الأولى للفزع والثانية للصعق والثالثة للبعث، ومن قال إنها نفختان قال: إن نفخة الصعق والفزع واحدة والثانية البعث، وكل فريق منهما له أدلة استدل بها، وهذا يعتبر من خلاف التنوع ولا يدخل تحت التفرق، بل تحت الاجتهاد المأجور[2].

ج ـ خروج الخلق من القبور:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون ببعث الله الموتى من القبور بأجسادهم ويعيد أرواحهم إليهم كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ۝٧﴾ [الحج].

د ـ الأهوال والأفزاع يوم القيامة:

إن أهل السنّة والجماعة يؤمنون بالحشر ونشر الصحف، فالحشر عبارة عن جمع الخلائق بعد بعثهم أحياءً في ساعة واحدة، لفصل القضاء والحكم فيما بينهم من أجل مجازاتهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝١٩﴾ [فصلت: ١٩] ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ۝٣٤﴾ [الفرقان] فهؤلاء الكفار، أما المسلمون والمؤمنين فمقرهم الجنة. يقول تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٢﴾ [الحديد].

هـ ـ الموازين:

إن أهل السنّة والجماعة يؤمنون بالموازين، وأن أعمال العباد توزن خيرها وشرها، إظهاراً لعدل الله تعالى، ويؤمنون بإثبات النصوص التي أخبرت بوزن

= الأنوار البهية. انظر السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ط١، ١٤٠٦هـ، الأعلام، ٦/ ١٤، معجم المؤلفين، ٨/ ٢٦٢.

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، الإمام، المفسر محدثاً، مصنفاً، عابداً، زاهداً، صابراً في طلب العلم، مشهوراً بحسن التصنيف مات سنة ٦٧١هـ. انظر الوافي بالوفيات، ٢/ ١٢٢، ١٢٣، الديباج المذهب، ص٣١٧، ٣١٨، شذرات الذهب، ٥/ ٣٣٥، الأعلام، ٦/ ٢١٧، ٢١٨.

(٢) تذكرة القرطبي، ص١٨٢ ـ ١٨٥، لوامع الأنوار، ٢/ ٥، ٢٣، فتح الباري، ١١/ ٣٦٧، ٣٦٨، فتح القدير، ٤/ ٣٧٤.

الأعمال والعامل والصحائف، مع الإيمان بأن الميزان له كفتان مع عدم التعرض للكيفية[1]، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

و ـ الصراط[2]:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة إثبات الصراط على ظاهره[3] بغير تأويل كما وردت به الأخبار الصحيحة فهو أحدّ من السيف وأدقّ من الشعرة وأحرّ من الجمر.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «الصراط: جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة والنار يمر الناس عليه على قدر أعمالهم؛ فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدواً، ومنهم من يمشي مشياً، ومنهم من يزحف زحفاً، ومنهم من يخطف ويلقي في جهنم، فإن الجسر عليه كلاليب[4] تخطف الناس بأعمالهم فمن مر على الصراط دخل الجنة»[5]. يقول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا ۝٧١ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا ۝٧٢﴾ [مريم].

ز ـ الحوض:

من مذهب أهل السنّة والجماعة الإيمان بالحوض على حقيقته كما جاءت به النصوص، وماؤه أبيض من اللبن، وأحلى من العسل، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه[6] كنجوم السماء. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «حوضي مسيرة

---

(١) الشريعة للآجري، ص٣٨٢، شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/٦٠٨ ـ ٦١٤، لوامع الأنوار، ٢/١٨٩، الفتاوى، ٤/٣٠٢.

(٢) أصول أهل السنة والجماعة، الأشعري، تحقيق: الجليند، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٨٩، ٩٠.

(٣) الصراط في اللغة الطريق الواضح، وشرعاً: جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون فهو قنطرة بين الجنة والنار. انظر لوامع الأنوار البهية، ٢/١٨٩.

(٤) الكلاليب، الكلوب بالتشديد حديدة معوجة الرأس. انظر النهاية، ٤/١٩٥.

(٥) شرح العقيدة الواسطية، ص١٥٣، لوامع الأنوار، ٢/١٩٢ ـ ١٩٤.

(٦) الكوز: الكاف والواو والزاء أصل صحيح يدل على تجمع، يقال تكوز القوم: تجمعوا، والكوز: هو ما يجتمع فيه الماء واكتاز الماء: اغترفه. انظر معجم المقاييس، ص٩١٣، النهاية، ٤/٢٠٩.

شهر وزواياه سواء[1]، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من يشرب منها فلا يظمأ أبداً»[2].

يقول الطحاوي[3] يرحمه الله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والحوض والميزان، والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»[4]. ويقول في موضع آخر: «والحوض الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمته حق»[4].

ح ـ الشفاعة:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة يثبتون الشفاعة بأنواعها الثمانية بعد إذن الله تعالى ورضاه عن المشفوع، ومنها الشفاعة لأهل الكبائر. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنّة والجماعة أنه ﷺ يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد، بل يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال ذرة من إيمان»[5]. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «وإذا كان يوم القيامة شفعت فقلت: يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة، فيدخلون، ثم أقول أدخِلِ الجنة من كان في قلبه أدنى شيء»[6].

ط ـ الجنة ونعيمها والنار وعذابها:

من مذهب أهل السنّة والجماعة الإيمان بالجنة ونعيمها، والنار وعذابها.

---

(١) سواء أي مربع لا يزيد طوله عن عرضه شيئاً.

(٢) البخاري في الرقاق، باب في الحوض، ١١/ ٣٩٢، ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا محمد ﷺ، ١٥/ ٥٣ ـ ٦٢.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي الحنفي، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، زاد شيوخه على الثلاثمائة، أثنى عليه غير واحد من أهل العلم ووصفوه بأنه ثقة، ثبت، فقيه، عاقل، حافظ دين الله، قال ابن كثير: هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة له مؤلفات منها معاني الآثار، مشكل الآثار، اختلاف العلماء، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر الأنساب، ٩/ ٥٣، السير، ١٥/ ٢٧، الأعلام، ١/ ٢٠٦.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٧٧.

(٥) الفتاوى، ١/ ٣١٨.

(٦) البخاري في التوحيد، باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ١٣/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦، مسلم الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ٣/ ٣٩.

يقول الإمام الطحاوي يرحمه الله: «والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان[1]، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق وخلق لها أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة تفضلاً[2] منه، ومن شاء إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما فرغ له وصائر إلى ما خلق له»[3]. ويقول الصابوني[4] يرحمه الله: «ويشهد أهل السنة ويعتقدون أن الجنة والنار مخلوقتان وأنهما باقيتان لا تفنيان أبداً، وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً، وكذلك أهل النار الذين هم أهلها خلقوا لها لا يخرجون منها أبداً، ويؤمر بالموت فيذبح على سور بين الجنة والنار، وينادي المنادي يومئذ: يا أهل الجنة خلود ولا موت ويا أهل النار خلود ولا موت[5] على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ»[6].

وأما ما نسب من القول بفناء النار إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله فهو من باب الكذب والافتراء، فإن شيخ الإسلام يرحمه الله أنكر أشد الإنكار على من قال بفناء النار، وقد تكلم عن إجماع سلف الأمة وجماهير المسلمين على تضليل صاحب هذا[7] القول، وبذلك يتضح نسبة كتاب الرد على

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٧٧.

(٢) إشارة إلى أن دخول الجنة يكون بفضل الله ورحمته، لا بمجرد العمل كما تقول المعتزلة. انظر الكشاف، للزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٢/ ١٠٦.

(٣) الشريعة، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩، شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ٢/ ٦١٤، ٦١٥، الفتاوى، ١٨/ ٣٠٧.

(٤) أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل بن عابد الصابوني، تولى الوعظ وهو في العاشرة من عمره، كان بالغاً في العفاف والسداد وصيانة النفس، معروفاً بحسن الصلاة وطول القنوت واستشعار الهيبة، كان سيف السنة وأفعى على أهل البدعة، من مصنفاته الفصول في الأصول، الانتصار، عقيدة السلف، توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر الأنساب، ٨/ ٢٤٧، ٢٤٨، طبقات الشافعية، ٤/ ٢٧١ ـ ٢٩٢، البداية والنهاية، ١٢/ ٧٦، شذرات الذهب، ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٥) يقصد به حديث: «يدخل الله أهل الجنة الجنة ويدخل أهل النار النار ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار لا موت، كل خالد فيما هو فيه»، أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ١١/ ٣٥٠، ومسلم كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، ١٧/ ١٨٠.

(٦) عقيدة السلف، ص٨١.

(٧) الفتاوى، ٣/ ٣٠٤، ١٢/ ٤٥، ١٨/ ٣٨٠، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، دار=

من قال بفناء الجنة والنار لشيخ الإسلام يرحمه الله[1]. وأما ما نسب إلى ابن القيم يرحمه الله فهو غير صحيح فقد جاء في عدة كتب له تصريحه بعدم فناء النار والجنة. فجاء مثلاً في كتابه الوابل الصيب: «وهاتان الداران لا تفنيان»[2]. وجاء في كتاب حادي الأرواح: «وخلق الخلق لهما، ولا يفنيان ولا يفنى ما فيهما أبداً»[2] فدل ذلك على إجماع السلف في هذا القول، وما نسب إلى الإمامين فهو باطل وزور[3].

ي ـ أشراط[4] وعلامات الساعة[4]:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة الإيمان بكل ما ورد من العلامات الصغرى

= الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(١) ذكر ابن عبد الهادي في كتابه العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية أن من مؤلفات شيخ الإسلام قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار، ص٤٩، وذكر الذهبي في السير أن من مؤلفات شيخ الإسلام هذا الكتاب أيضاً في ج١ ص٧٦.

(٢) الوابل الصيب، لابن القيم، تحقيق: مصطفى بن العدوي، دار الصحابة، ط١، ١٤١٠هـ ص٣٢، حادي الأرواح، تحقيق: يوسف علي بديوي ومحي الدين مستو، دار التراث، المدينة المنورة، ط١، ١٤١١هـ، ص٧٩.

(٣) قد حقق عدد من الباحثين في هذه المسألة وأثبتوا بالأدلة اتفاق الشيخين على القول بأبدية النار، منها كشف الستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، للدكتور: علي بن علي جابر الحربي، وكتاب الرد على من قال بفناء النار وبيان الأقوال في ذلك، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق الدكتور: محمد بن عبد الله السمهري، ومقدمة الصواعق المنزلة لابن القيم، الدكتور: علي بن محمد ناصر الفقيهي والدكتور: أحمد عطية الغامدي.

(٤) الأشراط لغة: هي العلامات وأحدها شرط بالتحريك ومنه شرط السلطان لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها، وشرعاً: هي الإمارات والعلامات التي تعقبها قيام الساعة.

والساعة في اللغة: تطلق في الأصل على معنيين أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم والليلة، والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من الليل أو النهار، يقال جلست عندك ساعة من النهار أي وقتاً قليلاً منه، ثم أستعير الاسم ليوم القيامة، وشرعاً، الوقت الذي تقوم فيه القيامة وسميت بذلك لسرعة الحساب فيها أو لأنها تفجأ الناس في ساعة. انظر لسان العرب، ٧/ ٣٢٩، ٣٣٠، ٨/ ١٦٩، النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٢٢، ٤٦٠، المفردات، ص٢٤٨، فتح الباري، تحقيق: الشيخ ابن باز، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١١/ ٣٦٤، الفتاوى، ٤/ ٢٣٦.

والكبرى التي وردت في الكتاب والسنّة الصحيحة. يقول الإمام الطحاوي يرحمه الله: «ونؤمن بأشراط الساعة»[1]. ومن العلامات الصغرى مثل: بعثة النبي ﷺ وموته عليه الصلاة والسلام، فتح بيت المقدس، طاعون عمواس واستفاضة المال، الاستغناء عن الصدقة، ظهور الفتن، ظهور مدعي النبوة، انتشار الأمن، ظهور نار الحجاز، وغير ذلك كثير من العلامات والأشراط الصغرى.

ومن الأدلة على أشراط الصغرى قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي ثم فتح بيت المقدس ثم موتان[2] يأخذ فيكم كعقاص[3] الغنم، ثم استفاضة المال حتى يُعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا تبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر فيغدرون فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً». وفي رواية: «راية» بدل «غاية»[4]. ويوضح ابن حجر يرحمه الله كثرة الموت في طاعون عمواس. فيقول: «إن هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافة عمر، وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس»[5]، وطاعون عمواس قد أجمع عليه الجمهور أنه قد وقع في سنة ثمان عشرة للهجرة، في عمواس وهي بلدة في فلسطين على ستة أميال من الرملة على طريق بيت المقدس في كورة عمواس، ثم انتشر في أرض الشام فمات فيه خلق كثير من الصحابة رضي الله عنهم، ومن غيرهم، قيل: قد بلغ عدد من مات منه خمسة وعشرين ألفاً من المسلمين[6] ومات من المشهورين فيه أبو عبيدة عامر بن الجراح[7] أمين هذه الأمة، رضي الله عنه.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٧٥٤.

(٢) موتان: بضم الميم وسكون الواو وهو الموت الكثير الوقوع. انظر غريب الحديث، لأبي عبيد، ٤/ ٨٦، فتح الباري، ٦/ ٢٧٨.

(٣) قعاص: بالضم، ويقال فيه عقاص بضم العين المهملة وتخفيف القاف وآخره مهملة، داء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء فتموت فجأة. انظر النهاية، ٤/ ٨٨، فتح الباري، ٦/ ٤٧٨.

(٤) البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب ما يحذر من الغدر، ٦/ ٢٧٨.

(٥) فتح الباري، ٦/ ٢٧٨.

(٦) معجم البلدان، ٤/ ١٥٧، ١٥٨، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م، ٧/ ٩٤.

(٧) أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري، اشتهر بكنيته ونسبته=

ومنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً يبيع دينه بعرض من الدنيا»[1] «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى[2]»[3]. يقول ابن كثير يرحمه الله: «إن غير واحد من الأعراب ممن كان بحاضرة بصرى شاهدوا أعناق الإبل في ضوء هذه النار التي ظهرت من أرض الحجاز، وقد ذكرها ابن حجر والنووي والقرطبي وتواتر العلم بها عند جميع أهل الشام وسائر البلدان»[4].

ويؤمن السلف ويعتقدون اعتقاداً جازماً بأشراط الساعة الكبرى التي جاء ذكرها في القرآن الكريم والسنّة النبوية الصحيحة. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنها لن تقوم حتى تُرى عشر: آيات الدخان[5]، والدجال[6]،

= إلى جده، كان من السابقين الأولين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، قال عنه رسول الله ﷺ، إنه أمين هذه الأمة، شهد بدراً وما بعدها من المواقع، وهو الذي انتزع حلقتي المغفر من وجه رسول الله ﷺ في غزوة أحد فسقطت ثنيتاه، مات في طاعون عمواس بالشام سنة ١٨هـ. انظر الإصابة ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥، أسد الغابة، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ٣/ ٨٤، ٨٥.

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن، ٢/ ١٣٣.

(٢) بصرى: بضم الباء آخرها ألف مقصورة مدينة معروفة بالشام ويقال لها حوران، بينها وبين دمشق ثلاث مراحل. انظر معجم البلدان، ١/ ٤٤١، شرح النووي لمسلم، ١٨/ ٣٠، فتح الباري، ١٣/ ٨٠.

(٣) البخاري كتاب الفتن، باب خروج النار، ١٣/ ٧٨، ومسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ١٨/ ٣٠.

(٤) النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير، ط١، ١/ ١٤، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت ط٢، ١٩٧٤م، ١٣/ ١٩٣، التذكرة، للقرطبي، ٦٣٦، فتح الباري، تحقيق: الشيخ ابن باز ١٣/ ٧٩.

(٥) يقول الله تعالى: **﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين، يغشى الناس هذا عذاب أليم﴾** [الدخان: ١٠، ١١] والمعنى انتظر يا محمد بهؤلاء الكفار يوم تأتي السماء بدخان واضح يغشى الناس ويعمهم، وعند ذلك يقال لهم: «وهذا عذاب أليم» تقريعاً لهم وتوبيخاً، أو قد يقول بعضهم لبعض ذلك القول. انظر تفسير القرطبي، ١٦/ ١٣٠، تفسير ابن كثير، ٧/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٦) الدجال رجل من بني آدم له صفات كثيرة جاءت بها الأحاديث لتعريف الناس به، وتحذيرهم من شره، حتى إذا خرج عرفه المؤمنون فلا يفتنون به، بل يكونون على=

والدابة(١)، وطلوع الشمس من مغربها(٢)، ونزول عيسى ابن مريم(٣)، ويأجوج ومأجوج(٤)، وثلاثة خسوف(٥): خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن(٦) تطرد الناس إلى

= علم بصفاته التي أخبر بها الرسول عليه الصلاة والسلام فهو رجل شاب أحمر قصير، جعد الرأس، أجلى الجبهة، عريض النحر ممسوح العين اليمنى كأنها عنبة طافئة ومكتوب بين عينيه كافر يقرؤها كل مسلم كاتب وغير كاتب. انظر النهاية في الفتن، ١/ ١٣٠.

(١) يقول الله تعالى ﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾ [النمل: ٨٢] قال المفسرون أي وجب الوعيد عليهم لتماديهم في العصيان والفسوق والطغيان، وإعراضهم عن آيات الله، وتركهم تدبرها والنزول على حكمها وانتهائهم في المعاصي إلى ما لا ينجح معه فيه موعظة، ولا يصرفهم عن غيهم تذكرة، فإذا صاروا كذلك تخرج الدابة تكلمهم أي دابة تعقل وتنطق لتعلم الناس أن ذلك آية من عند الله تعالى. انظر التذكرة، ص٦٩٧، تفسير ابن كثير، ط دار السلام، ٣/ ٤١٢ - ٤١٤.

(٢) يقول الله تعالى ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً﴾ [الأنعام: ١٥٨]، يقول الطبري يرحمه الله: وأولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: ﴿ذلك حين تطلع الشمس من مغربها﴾. انظر تفسير الطبري، ٨/ ٩٦ - ١٠٢، ١٠٣، تفسير ابن كثير، ط دار السلام، ٢/ ٢١٦ - ٢١٩.

(٣) يقول الله تعالى: ﴿وإنه لعلمٌ للساعة فلا تمترن﴾ [الزخرف: ٦١] أي نزول عيسى عليه السلام قبل يوم القيامة علامة على قرب الساعة، ويدل على ذلك القراءة الأخرى وإنه لعلم للساعة بفتح العين واللام أي علامة وإمارة على قيام الساعة، وهذه القراءة مروية عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما. انظر تفسير القرطبي، ٦/ ١٠٥، تفسير الطبري، ٢٥/ ٩٠، ٩١.

(٤) يقول الله تعالى: ﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض﴾ [الكهف: ٩٩] وذلك عند خروجهم من السد، ويأجوج ومأجوج إسمان عربيان، على هذا يكون اشتقاقهما من أجت النار أجيجاً إذا التهبت، أو من الأجاج وهو الماء الشديد الملوحة المحرق من ملوحته، وقيل من الأج وهو سرعة العدو، وأصلهما من البشر من ذرية آدم وحواء. انظر لسان العرب، ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧، ترتيب القاموس المحيط، ١/ ١٥٥ - ١٦٦، فتح الباري، ١٣/ ١٠٦، النهاية في الفتن، ١/ ١٥٢.

(٥) معنى الخسف: يقال خسف المكان خسوفاً إذا ذهب في الأرض وغاب فيها، ومنه قوله تعالى ﴿فخسفنا به وبداره الأرض﴾ [القصص: ٨١]. انظر لسان العرب، ٩/ ٦٧، ترتيب القاموس المحيط، ٢/ ٥٥.

(٦) جاءت الروايات بأن خروج هذه النار تكون من اليمن من مقر عدن وهي المدينة=

محشرهم»[1]. ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون، فذاك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً»[2]. وهذا نفسه ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومن هنا يتضح أن أهل السنّة والجماعة يصدقون تصديقاً جازماً بكل ما أخبر الله به في كتابه، وأخبر به رسوله عليه الصلاة والسلام في سنته مما يكون بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه، وما يكون من النفخ في الصور، وخروج الخلق من القبور، وما يكون يوم القيامة من الأحوال والأفزاع وتفاصيل الحشر ونشر الصحف ووضع الموازين، والصراط والحوض، والشفاعة لمن أذن الله له، والجنة ونعيمها والنار وعذابها، وما يكون قبل ذلك كله من علامات وأشراط وغير ذلك من الأمور التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، والصحيح من سنّة النبي ﷺ[3][4].

٦ ـ الإيمان بالقضاء والقدر:

القضاء في اللغة:

يأتي بمعنى الأمر، الأداء والإنهاء، الحكم، الفراغ، الإعلام، الموت، ويعود جميعها إلى انقطاع الشيء وتمامه[5].

القدر في اللغة:

يأتي بمعنى الحكم، القضاء، الطاقة، التقدير، القياس، اليسار، الغنى،

= المعروفة في اليمن جنوب الجزيرة العربية وهي واقعة على بحر حضرموت ويسمى اليوم البحر العربي. انظر النهاية في غريب الحديث، ٣/ ١٩٢، وصحيح مسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ١٨/ ٢٧ ـ ٢٩.

(١) مسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ٢٧ ـ ٢٩.

(٢) البخاري، كتاب الرقاق، باب قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ١٦/ ٣٠٣، ومسلم كتاب الإيمان، باب الزمن الذي لا يقبل فيه إيمان، ٢/ ٩٤.

(٣) إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص١٥ ـ ١٧.

(٤) الفتاوى، ٤/ ٢٨٣.

(٥) الصحاح، ٦/ ٢٤٦٣، لسان العرب، ١٥/ ١٨٦، النهاية في غريب الحديث، ٤/ ٧٨.

القوة، التضييق. فالقضاء في اللغة يأتي بمعنى القدر، والقدر يأتي بمعنى القضاء[1].

معنى القضاء والقدر شرعاً:

هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم وعلمه سبحانه وتعالى أنها ستقع في أوقات معلومة عنده وعلى صفات مخصوصة وكتابته لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب ما قدرها وخلقه لها[2].

فإن أهل السنّة والجماعة يعتقدون اعتقاداً جازماً ويؤمنون إيماناً يقينياً بأن القضاء والقدر خيره وشره، حلوه ومره من الله سبحانه وتعالى. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر].

٧ ـ ومن الأصول التي اتفق عليها أهل السنّة والجماعة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، والتصديق بما ثبت عن النبي ﷺ أن الله تكلم بصوت وينادي آدم عليه السلام بصوت. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دلّ عليه الكتاب والسنّة وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة أن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود»[3].

٨ ـ ومن الأصول التي اتفق عليها أهل السنّة والجماعة الإيمان برؤية الله بالأبصار للمؤمنين في الجنة وفي عرصات يوم القيامة[4] كما تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وقد دلّ القرآن والسنّة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام، وأهل الحديث عصابة الإسلام ونزل الإيمان، وخاصة رسول الله ﷺ على أن الله سبحانه وتعالى يُرى يوم القيامة بالأبصار عياناً كما يُرى

---

(١) الصحاح، ٢/٧٨٦، معجم قياس اللغة، ٥/٦٢، النهاية في غريب الحديث، ٤/٢٣.

(٢) شفاء العليل، ط١٣٢٣هـ، ص٢٩.

(٣) الفتاوى، ١٢/٣٧، شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص١٧٩.

(٤) رؤية الله تبارك وتعالى، لابن النحاس، ص٢٥ ـ ٥٠، الشريعة، الآجري، ص٢٥٠ ـ ٢٧٠، المسائل والرسائل، ١/١٨٧ ـ ٣٧٠، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، عبد الله بن يوسف الجديع، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٧٧ ـ ٩٣.

القمر ليلة البدر وكما تُرى الشمس في الظهيرة»[1].

٩ ـ ومن الأصول عند أهل السنة والجماعة التي اتفقوا عليها أن الدين والإيمان قول وعمل وتصديق قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وإن كان السلف قد عرفوا الإيمان بتعريفات عديدة ولكنها جميعاً تؤدي إلى معنى واحد[2].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنّة في تفسير الإيمان، فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية واتباع السنّة، وتارة يقولون قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح، فإذا قالوا قول وعمل، فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعاً. . . والمقصود هنا من قال من السلف الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خالف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال قول وعمل ونية، قال القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنّة فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنّة»[3].

١٠ ـ ومن الأصول التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفّرون أحداً من أهل القبلة بكل ذنب. يقول الإمام الصابوني يرحمه الله: «ويعتقد أهل السنّة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها، وإن

---

(١) حادي الأرواح، ص٢٤٥، مختصر الصواعق، ص٣١٩.

(٢) ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله على أن الإيمان هو الإقرار والتصديق فقال: «الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، والإقرار وحده لا يكون إيماناً»، «والإيمان لا يزيد ولا ينقص» وقوله رحمه الله فيه نظر حيث أنه اجتهد وهو مأجور على اجتهاده، ولكن الراجح عند السلف ضعف استدلالهم وتهافت تأويلاتهم، والقول الحق في هذه المسألة هو ما دل عليه الكتاب والسنة وما عليه سلف الأئمة من أن الإيمان قول وعمل وتصديق وأنه يزيد وينقص. انظر الفقه الأكبر لأبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ ص٣٠٤، شرح الوصية، ملا حسين بن الإسكندر، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ص٢، ٣، شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٨١.

(٣) الإيمان، المكتب الإسلامي، ص١٦٢، الفتاوى، ٣/ ١٥١، ٤/ ٥٠٥، ٥٠٦، ١٢/ ٤٧١، الشريعة، ١١٩.

خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص فإن أمره إلى الله عز وجل إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً غير مبتلى بالنار ولا يعاقب على ما ارتكبه من الذنوب. . وإن شاء عاقبه وعذبه مرة بعذاب النار، وإن عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار»[(١)].

وهكذا نجد أن أهل السنّة والجماعة متفقون في كل الأصول ولا يختلفون فيها، فقولهم في صفات الله تعالى وأسمائه وأفعاله واحد، وقولهم في الاستواء والعلو لا يختلف، وفي محبة الصحابة رضوان الله عنهم، وقولهم في التصديق بكرامات الأولياء واحد، وهكذا في جميع الأصول التي ذكرها السلف؛ كالإمام أحمد يرحمه الله كالتمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين، والسنّة عندهم تفسير القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس عندهم في السنّة قياس ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى، ولا يتركوا أي خصلة من خصال السنّة، ويؤمنون بالقضاء والقدر خيره وشره مع التصديق بالأحاديث فيه والإيمان بها، لا يقال لِمَ؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها، وإن من لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك وأحكم له فعليه الإيمان به والتسليم له مثل أحاديث القدر، والرؤية، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات، ولا يخاصم أحداً ولا يناظره ولا يتعلم الجدل، فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه منهي عنه، ولا يكون صاحبه إن أصاب بكلامه السنّة من أهل السنّة حتى يدع الجدل ويُسلِّم، مع الإيمان بالآثار، والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، فإن كلام الله منه وليس فيه شيء مخلوق، والإيمان بالميزان، يوزن العبد وتوزن أعمال العباد، والإيمان والتصديق به والإعراض عن من رد ذلك وترك مجادلته، وأن الله تبارك وتعالى يُكلم العباد يوم القيامة ليس بينهم وبينه ترجمان[(٢)].

---

(١) عقيدة السلف، ص٨٦، المسائل والرسائل، ٢/٣٥٢، شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ٢/٥٢٤.

(٢) يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان». أخرجه البخاري في التوحيد، باب كلام الرب عز وجل، ١٣/٤٠٤ ـ ٤٠٧، ومسلم كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، ٧/١٠١.

والإيمان بالحوض وعذاب القبر، وأن هذه الأمة تفتن في قبورها، وتسأل عن الإيمان والإسلام والرب والنبي، والإيمان بشفاعة النبي ﷺ وبقوم يخرجون من النار بعدما أحرقوا وصاروا فحماً، والإيمان بالمسيح الدجال ونزوله، وأن عيسى بن مريم ينزل فيقتله، مع الإيمان بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وأن من ترك الصلاة فقد كفر، وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة، ثم أهل بدر من المهاجرين ثم أهل بدر من الأنصار، والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة، وقسمة الفيء[(١)] وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم مباشرة ونافذة، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولي، ومن أعادها فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنّة، ومن يخرج على إمام المسلمين فقد شق عصا المسلمين وإن مات مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع، وقتال اللصوص والخوارج جائز إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله فله أن يقاتل عن نفسه وماله، ولا يشهد على أهل القبلة بجنة ولا نار[(٢)]، وعند التحقيق نجد أن أهل السنّة أقوالهم ومعتقداتهم في جميع الأصول واحدة لا يختلفون ولا يفترقون. وأما ما حصل من اختلاف بينهم إنما يكون في الاجتهاديات من أمور الأحكام أو فرعيات المسائل الملحقة بالعقيدة مما لم يقطع به بنص قاطع، وذلك كمسألة اللفظ بالقرآن ومسألة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج[(٣)].

---

(١) الفيء: الرجوع إلى حال محمودة، والمقصود بها هنا الغنيمة التي لا يلحق فيها مشقة ولا قتال. انظر المفردات، ص٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/١٥٦ ـ ١٦٥.

(٣) مسألة رؤية النبي ﷺ لربه عز وجل في الدنيا من المسائل الخلافية بين أهل السنة والجماعة فطائفة أثبتت الرؤية البصرية، وطائفة نفت البصرية وأثبتت القلبية، وطائفة توقفت، وبالعودة إلى الأدلة يتضح أن أدلة الإثبات جاءت عن صحابيين فقط، وأدلة الرؤية القلبية جاءت من أربعة من الصحابة، وقطعت عائشة رضي الله عنها الخلاف بإثباتها السؤال للرسول عليه الصلاة والسلام والرد عليها بعدم الرؤية. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٣/٥١٢.

وهذه الأمور ونحوها ليست من أصول الاعتقاد، والخلاف[1] فيها دائر مع النصوص ولم يقل فيها السلف برأيهم. يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ومما يوجب الوحشة، لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو القرآن كلام الله غير مخلوق في كل موضع وبكل جهة وعلى كل حال وإنما اختلفوا في فرع ليفهموه لغموضه ولطف معناه، فتعلق كل فريق منهم بشعبة منه.. فإذا فكر أحدهم في القراءة وجدها قد تكون قرآناً، لأن السامع يسمع القراءة وسامع القراءة سامع القرآن. وقال الله عز وجل: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].. فيعتقد من هذه الجهات أن القراءة هي القرآن غير مخلوق، ويفكر آخر في القراءة فيجدها عملاً، لأن الثواب يقع على عمل لا على أن قرآناً في الأرض... فيعتقد من هذه الجهة أن القراءة عمل وأنها القرآن، وأن من قال: القراءة غير مخلوقة فقد قال: إن أعمال العباد غير مخلوقة»[2].

ولهذا فإن ما حصل بينهم من وجهات يغاير بعضها البعض فهو ما لا يكون فيه أحد الأقوال مناقضاً ولا مخالفاً للأقوال الأخرى، بل كل الأقوال لها مستند صحيح وذلك مثل وجوه القراءات والأذكار، فمن قرأ في الفاتحة ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ وهو يعلم صحة قراءة من قرأ ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ فلا يكون هذا مناقضاً، لهذا فالكل يعلم أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كما ثبت في الحديث المتفق عليه، وبهذا يتضح أن السلف قد اتفقوا في جميع أصولهم ولم يختلفوا فيها.

وأما السبب في اتفاقهم وعدم اختلافهم لصحة منهجهم، ووحدة مصدرهم الخالي من الشك والظنون والأوهام.

❁ ❁ ❁

---

(١) مقدمات في الأهواء والافتراق ص٩١.

(٢) الاختلاف في اللفظ، تحقيق: عمر محمود أبي عمر، دار الراية، الرياض ط١، ١٤١٢هـ ص٥٧، ٥٨.

المبحث الثاني

بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنّة والجماعة

إن المتأمل المدقق لحال الفرق يدرك أن كل فرقة تميزت واختصت بأصل أو بأكثر من أصول الضلالة والبدعة، ولولا ذلك لما سميت فرقة. ولهذا قال الإمام أحمد يرحمه الله عنهم واصفاً حالهم: «الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين»[١]. فإن من مميزات أهل الأهواء والبدع الكلام بالمتشابه الذي له وجهان أو أكثر لخداع الجهال من الناس ولكن مع ذلك تتضح مخالفتهم وتناقضهم لكل ذي عقل لبيب، فأصل الدين عند أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية والمشبهة هو علم المنطق لكونه معيار العلم وقانون الإسلام، وأصل دين المسلمين، وقاعدة المعرفة، وأساس الإيمان، وأس اليقين، فلا يحصل إيمان ولا دين ولا علم، ولا يمكن معرفة الله وتصديق رسوله ﷺ إلا بسلوك هذه الطريقة، طريقة الاستدلال بحدوث العالم على حدوث الأجسام والأعراض، ويعتقدون أن من خالفها فقد خالف دين الإسلام وصار من الملحدين[٢]، والصحيح أن من يطلبها ويسعى إليها يقع في الإلحاد، ولذلك وقع أهل الأهواء والبدع في مخالفة أصول العقيدة.

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، ص٨٥.

(٢) معيار العلم في فن المنطق، للغزالي، تحقيق الدكتور: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٦.

بعض الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة:

إن أول أصل من أصول الدين الإسلامي وهو التوحيد الذي جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب وخُلقت من أجله الجنة والنار، والملك والشيطان، اصطلح أهل الباطل على وصفه بالتعطيل، ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم؛ وظن أن ذلك هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل، فالفلاسفة الذين فسروا أو حرّفوا معنى قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] إلى إنكار صفات الكمال وأنه لا سمع له ولا بصر، ولا قدرة، ولا حياة ولا إرادة، ولا كلام ولا وجه، ولا يدين وليس فيه معنيان، متميزاً أحدهما عن الآخر ألبتة، وقالوا لأنه لو كان كذلك لكان مركباً وكان جسماً مؤلفاً ولم يكن واحداً من كل وجه فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد وكسوه ثوبه.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب ونعوت كماله بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف، فتولد من بين هذه التسمية المنكرة للمعنى الصحيح وتلك التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته، بل وجحد ماهيته[1] وذاته وتكذيب رسله»[2]. ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والتوحيد عندهم نفي التشبيه والتجسيم ويقولون: إن الأول يعنون به عدم النظير، والثاني يعنون به أنه لا ينقسم، وهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنّة رسوله، وليس هو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله، وهذا أصل عظيم تجب معرفته، فقال نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم: الواحد هو الذي لا صفة له ولا قدر»[3]. ولو طبقنا هذا الأصل الأصيل والركن الوتيد على الفرق لوجدنا بوناً شاسعاً بينه وبينهم.

---

(١) الماهية مشتقة من (ما هو) وهي ما به يجاب عن السؤال بـ(ما هو)، تطلق غالباً على الأمر المنفعل من الإنسان وهي أعم من الحقيقة لأن الحقيقة لا تستعمل إلا في الموجودات. يقال: للموجودات حقائق ومفهومات، والماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات، يقال للمعدومات مفهومات لا حقائق، وتطلق الماهية والحقيقة على الصورة المعقولة وكذا على الوجود العيني. انظر التوقيف ص٦٣٢، الكليات، ص٧٥٢، ٨٦٣، ٩٦١.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ١٩٩، ٣/ ٩٣٠، ٩٣١.

(٣) بيان تلبيس الجهمية، ١/ ٢٣٧.

التوحيد عند الخوارج:

إن التوحيد عند الخوارج قد دخله بعض الخلل، فالموحد عند السلف هو الذي أفرد الله بأنواع التوحيد الثلاثة: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وأما الخوارج فيجعلون مرتكب الذنب مشركاً في الدنيا وخالداً مخلداً في النار في الآخرة، فاختل عندهم هذا الأصل الأول ضمناً، مع ما وقعوا فيه من التعطيل ومشابهة المعتزلة والجهمية، من نفي الصفات عن الله عز وجل.

التوحيد عند الشيعة:

إن الشيعة قد أخذوا نصوص التوحيد وجعلوها في ولاية الأئمة حيث يعتقدون أن صفات الله سبحانه وتعالى هي صفات الأئمة، فهم يعلمون ما كان وما يكون، ويزعمون كذباً على الأئمة فيقولون: إنهم هم الذين قالوا بتلك الأقوال، فينسبون إلى الإمام جعفر الصادق قوله: «ورب الكعبة ورب البنية لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة»[١]. فعلى حسب معتقداتهم الفاسدة يجعلون الأئمة بيدهم النفع والضرر والإحياء والإماتة[٢]، فلذلك يتوجه الشيعة[٣] بالذبح والسجود والدعاء وبأنواع العبادات لهم، فصرفوا حق الله لغيره.

التوحيد عند القدرية:

إن التوحيد عند القدرية (المعتزلة) هو نفي صفات الله سبحانه وتعالى ونفي حقائق أسمائه، وهذا ما قرره القاضي عبد الجبار بالتوحيد: «هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به»[٤]. وهذا التوحيد نفسه هو توحيد الجهمية، وهو مشتق من

---

(١) الكافي، للكليني، ١/ ٢٦٠. ٢٦١.

(٢) هذا نفسه ما تعتقده الصوفية الذين يقدسون الأئمة والأولياء.

(٣) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٧٧م، ٢/ ٢٩٧، الحكومة الإسلامية، روح الله الخميني، ص٥٢، الفكر الصوفي، عبد الرحمن عبد الخالق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط٢، ١٤٠٤هـ، ص٣٨، ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨.

توحيد الفلاسفة، وهو نفي صفات الرب، فقطب رحى هذا التوحيد جحد حقائق أسماء الله وصفاته[1]، وبالإضافة إلى جحدهم الصفات فأنهم قد وقعوا في خلل آخر، ألا وهو أنهم ساووا بين من عبد الله تعالى بيد أنه أقدم على فعل كبيرة من كبائر الذنوب بمن لم يؤمن بربه ولا معبوده أصلاً، وهذا نفسه ما فعلته الخوارج.

التوحيد عند المرجئة:

إن المرجئة قد وقعت في الخلل أيضاً في هذا الأصل المهم، فإن الكرامية منهم قد وقعت في خلل لم يقع فيه غيرهم، حيث زعموا أن الإيمان هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب، فمن نطق بلسانه ولم يعترف بقلبه فهو مؤمن، ومع ذلك يقولون بخلوده في النار، فكيف يكون موحداً لله وهو لم يصدق ولم يعمل وهل التوحيد إلا بالتصديق والعمل. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكذلك الكرامية باينوا سائر الطوائف في قولهم: إن الإيمان هو القول باللسان، فمن أقر بلسانه كان مؤمناً، وإن جحد بقلبه، قالوا: وهو مؤمن مُخلد في النار، فإن هذا لم يقله غيرهم»[2]. وهذا عين التناقض، فكيف يكون عندهم مؤمناً ثم يُخلد في النار؟

وأما التوحيد عند الأشاعرة من المرجئة فهو توحيد الربوبية، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] فيقولون: إن الله عز وجل لم يقل ألست بإلهكم؟ واكتفى منهم بتوحيد الربوبية، فهم يزعمون أن أول واجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعاً، القصد إلى النظر الصحيح[3]، فزعموا أن التوحيد هو المعرفة مع النظر والقصد إلى النظر.

واعتمدوا بذلك على مقدمتين باطلتين هما: إن العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، فأنكروا بذلك الصفات الفعلية الاختيارية فوقعوا في التناقض، لأن الصفات الفعلية إذا كانت تستلزم التشبيه على حد زعمهم فكذلك الصفات الذاتية، فوقعوا في خلل كبير حيث جعلوا توحيد الألوهية هو توحيد

(١) الصواعق المرسلة، ١/١٩٩، ٣/٩٣٠، ٩٣١.
(٢) منهاج السنة، طبعة جامعة الإمام، ٣/٤٦٢.
(٣) الإرشاد للجويني، ص٢٥، ٤٠، لمع الأدلة، ص٧٦، تحفة المريد، إبراهيم محمد الباجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٨٨.

الربوبية[1] وشتان بين الاثنين! مع نفيهم لصفات الله عز وجل وإثباتهم لبعضها وهذا عين التناقض عندهم.

وأما التوحيد عند الماتريدية فيعني أنه تعالى واحد في ذاته لا قسم له ولا جزء له، واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له[2]، فيعتقدون أن معنى الواحد هو ما ليس بجسم، إذ أن الجسم أقله أن يكون مركباً من جوهريين وذلك ينافي الوحدة. يقول الماتريدي: «والله واحد لا شبيه له دائم قائم لا ضد له ولا ندّ وهذا تأويل قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]... وواحد بالتوحد عن الأشباه والأضداد، ولذلك بطل القول فيه بالجسم والعرض إذ هما تأويلا الأشياء، وإذ ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق ويوصف به من الصفات بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ووصف به وفي ذلك ظهور تعنت المشبهة، وذلك سبب إلحاد من ألحد»[3]. فيؤدي قولهم في النهاية إلى تعطيل الله عز وجل، فقطب رحى التوحيد عندهم جحد حقائق أسماء الله وصفاته.

التوحيد عند الجهمية:

إن التوحيد وحقيقته عند الجهمية أنه لا إله ولا معبود ولا خالق ولا رازق ولا محيي ولا مميت، حيث يعطلون الله عز وجل من أسمائه وصفاته، وبذلك يبطلون النبوات والرسالات[4] لأن الإنسان عندهم لا كسب له ولا اختيار وإنما هو ريشة في مهب الرياح، فهم ينكرون أفعال العباد أن تكون فعلاً لهم وأن تكون واقعة بكسبهم وإرادتهم بل هي نفس فعل الله، فهو الفاعل لها دونهم ونسبتها إليهم مجازاً. يقول ابن القيم يرحمه الله: «والتوحيد عند متأخريهم تعطيله عن صفات كماله ونعوت جلاله وأنه لا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة تقوم به... وليس فوق العرش إله يُعبد ولا رب يُصلّ له ويُسجد، ما فوقه إلا العدمُ

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، شرح الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، جمع وتخريج الدكتور: سليمان بن عبد الله أبا الخيل والدكتور، خالد بن علي المشيقح، دار ابن الجوزي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١/ ٢٠-٢٤.

(٢) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص١١٩ - ١٢١.

(٣) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٣.

(٤) الرد على الجهمية، لابن منده، ص٩.

المحض والنفي الصرف، فهذا توحيدهم»[1].

وأما توحيد القائلين بوحدة الوجود فيقولون إن التوحيد هو شيء واحد حيث إن الوجود في زعمهم واحد ليس عندهم قديم وحادث وخالق ومخلوق، واجب وممكن، بل الوجود عندهم واحد بالعين، وإرادة الله ومشيئته ومحبته شيء واحد، فمحبته هي نفس مشيئته وكل ما في الكون فقد أراده الله وشاءه وكل ما شاءه فقد أحبه، فالموحد والمشرك، والبر والفاجر، والعدل والظلم، والسجود للرحمن والسجود للشيطان، والثناء على الخالق ومسبته جميع هذه الأمور لا فرق بينها بل الجميع شيء واحد[2]، ويعتقدون أن الإنسان متى عرف الصورة الدينية فقد عرف حكم الكتاب، ورفع عنه الحساب، وسقط عنه التكليف وسائر الأسباب[3]. يقول الغزالي: «موحد بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد فلا يرى الكل من حيث إنه كثير بل من حيث إنه واحد»[4].

فالتوحيد الذي هو أهم الأصول خالفوا فيه أهل السنّة والجماعة، واستسلموا لأهوائهم وشهواتهم فخالفوا توحيد السلف الذي هو كلمة لا إله إلا الله وهي الكلمة التي فطر الناس عليها وبعث بها الرسل إلى أقوامهم لتحقيق معناه والعمل بمقتضاها، فعبادة الله سبحانه وإقراره بالطاعة وحده دون سواه هي حقيقة دين الإسلام، كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهي أن يستسلم العبد لله رب العالمين، لا يستسلم لغيره، فمن استسلم لغيره كان مشركاً ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] ومن لم يستسلم لله بل استكبر عن عبادته كان ممن قال الله فيهم: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر]»[5]. والفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة لم يستسلموا لله رب العالمين، بل لما أملته عليهم عقولهم الفاسدة وأهواؤهم الباطلة فضلوا في هذا الأصل الذي تقوم عليه الدنيا والآخرة، ومن أجله خلق الله الإنس

(١) شفاء العليل، ط١ مكتبة السوادي، جدة، ١/ ١٩.
(٢) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٣١، ٩٣٢.
(٣) الهفت الشريف، المفضل بن عمر الجعفي، تحقيق: غالب الإسماعيلي، دار الأندلس ١٩٦٤م، ص٤٢.
(٤) الأحياء، دار المعرفة، بيروت، ٤/ ٢٤٥، ٢٤٦.
(٥) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤١١هـ ص٦٧.

والجن، وله أنزلت الكتب وأرسلت الرسل وخلقت الجنة والنار، فمن باب أولى وأحرى أن يضلوا في الأصول الأخرى، لأن الأساس هو التوحيد؛ فإذا ذهب ذهب ما يتبعه ويتصل به من أركان الإيمان الستة وغيرها فالأصل الأول من أركان الإيمان قد حصل فيه الخلل عند الفرق المخالفة للسلف، كما حصل الخلل في مسألة التوحيد.

المخالفون لأهل السنة في الركن الأول من أركان الإيمان:

اختلف الناس في مسمى الإيمان على أقوال:

١ - إنه مجرد معرفة القلب وهو قول الجهمية[١].

٢ - إنه قول اللسان وهو قول الكرامية[١].

٣ - إنه التصديق وهو قول الأشاعرة والماتريدية.

٤ - إنه التصديق والإقرار وهو قول أبي حنيفة يرحمه الله ومن تبعه من مرجئة الفقهاء.

٥ - إنه العمل والنطق والاعتقاد وهو قول الخوارج[١] والمعتزلة، فالإيمان عندهم يشمل جميع الواجبات من الأقوال والأفعال والاعتقادات، فجعلوه شيئاً واحداً إذا ذهب بعضهم ذهب كله[٢].

الإيمان عند الخوارج:

إن الإيمان عند الخوارج فعل الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، وهذا الأمر متفق عليه بين أهل السنة والخوارج والمعتزلة إلا أن الخوارج يرون أن الإيمان مركب من هذه الأمور الثلاثة، إذا أخلّ المكلف بواحد منها ذهب إيمانه بالكلية، فعلى مذهبهم لا يمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، فإذا ذهب بعضه ذهب كله فهم ينكرون الزيادة والنقصان في الإيمان، فيجعلون المؤمن

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/٢١٣، ٢١٤، التبصير في الدين ص١٠٧ - ١٠٩، الملل والنحل، ١/١٠٨ - ١١٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٧ - ٩٤، مشارق أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ٢/١٩٧.

(٢) المسائل والرسائل للإمام أحمد، ١/٨٠، المقالات، ١/٢٠٣.

العاصي كالكافر الذي لا حرمة له وهذا من أكبر الأمور التي أدت إلى الخلل عندهم في مسألة الإيمان[1].

الإيمان عند الشيعة:

إن الإيمان بالله عز وجل وتوحيده بالعبادة هو أصل قبول الأعمال والنجاة في الدنيا والآخرة، ولكن الشيعة جعلوا ذلك للأئمة، فالمغفرة والرحمة والرضوان والجنان، لمن اعتقد بالأئمة والإمامة، وإن جاء بقراب الأرض خطايا وآثاماً، فقالوا: «إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه[2] كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته ومحبته دخل الجنة»[3]. فانظر إلى تناقضهم حيث جعلوا التوحيد يتحقق بتنصيب علي الولاية على أن تكون بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، فيلزمهم من قولهم أنهم يشهدون ويقرون على أنفسهم بالجهل حيث إنهم لم يعرفوا علياً على الحقيقة فكانوا جاهلين به فيلزمهم وصف أنفسهم بالجهل. وأما قولهم: «ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً» ولقد تولى الخلافة قبل علي: أبو بكر وعمر رضي الله عنهم وبذلك يحكمون على تكفير أنفسهم أيضاً وعدم دخولهم الجنة حيث إنهم لم يأتوا بولايته!!

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله ناقلاً عن ابن المطهر[4] قوله: «أما بعد فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة، اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، اشتملت على أهم المطالب في أحكام

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص٢٠٤، أصول الدين للبغدادي. ص٢٤٩.

(٢) الإيمان عند الشيعة هو معرفة الإمام والأئمة.

(٣) أصول الكافي، ١/ ٤٣٧.

(٤) ابن المطهر: هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي ولد عام٦٤٨هـ، أحد صناديد التشيع، كان شيخه الطوسي المناصر للكفر والكافرين، المعين للملاحدة، فنشأ ابن المطهر على ما شحنوا به قلبه من الغل للصحابة والتابعين لهم بإحسان، فكان ينظر إليهم بعين السخط إلى كل ما صدر عنهم من حسنات، وكتابه منهاج الكرامة أكبر دليل على ما يحمله من حقد وغل على الصحابة رضي الله عنهم، فهتك ستره شيخ الإسلام بكتابه منهاج السنة، مات ابن المطهر سنة ٧٢٦هـ. انظر البداية والنهاية، ١٤/ ١٢٥، لسان الميزان، ٢/ ٣١٧، ٣١٨، الأعلام، ٢/ ٢٤٤.

الدين وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في الجنان، والتخلص من غضب الرحمن»[١].

الإيمان عند القدرية (المعتزلة):

إن المعتزلة ذهبت في تعريف الإيمان إلى ما ذهب إليه الخوارج، فهم يرون أن الإيمان مركب من التصديق والقول والعمل، فإذا أخلّ المكلف بواحد منها ذهب إيمانه، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فلذا فهم يطلقون على مرتكب الكبيرة القول بأنه في منزلة بين المنزلتين وفي الآخرة خالد مخلد في النار[٢]، فحصل عندهم الخلل في تعريف الإيمان، وفي الأسماء والأحكام فجعلوا المؤمن كالكافر، والكافر كالمسلم وشتان بين الاثنين.

الإيمان عند المرجئة:

إن المشهور عن الإمام أبي حنيفة يرحمه الله أنه ذهب إلى أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، وأنكر أن يكون العمل ركناً في الإيمان ومن أجل هذا نُسب إلى الإرجاء، حيث إن الإمام أحمد يرحمه الله يطلق هذه الصفة على كل من أخرج العمل عن الإيمان وعلى من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص[٣]، ولكن قول الإمام أبي حنيفة ليس من جنس قول غلاة المرجئة الذين يقولون: «لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة». يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً فإنها لازمة لها، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم»[٤]. فوضح شيخ الإسلام يرحمه الله أن السبب في قول الإمام أبي

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٣، ٧٤.
(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٧، الفتاوى، ٧/ ٢٢٣.
(٣) المسائل والرسائل، ١/ ٧٧.
(٤) الإيمان، المكتب الإسلامي، ص١٨٣.

حنيفة الاعتماد على حجج شرعية مع اشتباه الأمر عليه بخلاف قول غلاة المرجئة الذين اعتمدوا على عقولهم وأهوائهم، ومع ذلك لم يقره أئمة السلف يرحمهم الله على قوله، ولكن هذا لا يقلّل من شأن هذا الإمام الجليل، ففضائله معروفة للقاصي والداني، إلا أن شأنه شأن بقية العلماء عرضة في جميع أقوالهم للصواب والخطأ، ومن هنا يتضح خطأ قول من قال: «إن الاختلاف بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنّة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزء من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد»[1]. بل الصحيح أن الخلاف الذي بين أبي حنيفة وباقي الأئمة خلاف معنوي.

يقول الشيخ عبد العزيز[2] بن باز رحمه الله: «وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنّة فيه لفظياً بل هو لفظي معنوي ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنّة وكلام المرجئة والله المستعان»[3]. ويعقب رحمه الله على قول أبي حنيفة: «بأن الإيمان واحد وأهله في أصله سواء». فيقول: «هذا فيه نظر بل هو

(١) شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص٢٣٣.

(٢) الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن باز، ولد في الرياض، ١٣٣٠هـ، أخذ العلم على مشايخ آل الشيخ وغيرهم من علماء نجد، وحفظ القرآن ودرس السنة صغيراً، تبحر في كثير من العلوم أهلته لتولي القضاء فتولاه في الخرج لمدة ١٤ عاماً، ثم انتقل للرياض ليدرس في معاهدها وكلياتها منذ افتتاحها حتى عام ١٣٨٠هـ، ثم انتقل إلى المدينة ليعمل نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية، وبقي فيها حتى عام ١٣٩٥هـ، ثم انتقل إلى الرياض بعد أن أدى دوراً فعالاً في تأسيس ونشأة واستقرار نظام الجامعة الإسلامية حيث شغل منصب رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد وحتى وفاته والشيخ ابن باز من أشهر علماء العصر، وهو مرجع المستفتين من مختلف أرجاء العالم، معروف بجرأته في الحق ومحاربة البدعة أينما وجدت، ومن مؤلفاته الفوائد الجلية في المباحث الفرضية، نقد القومية على ضوء الإسلام والواقع، الجواب المفيد في حكم التصديق وغير ذلك من الكتب والرسائل، توفي سنة ١٤٢٠هـ. انظر علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الاعتصام، ط١، ١/ ٧٧ ـ ١٠٦، الشنقيطي ومنهجه في التفسير، ص٩٨، ٩٩.

(٣) العقيدة الطحاوية، تعليق سماحة: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مكتبة الصديق، ص٢٢، ٢٣.

باطل فليس أهل الإيمان فيه سواء بل هم متفاوتون تفاوتاً عظيماً، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده وهو قول أهل السنة والجماعة خلافاً للمرجئة ومن قال بقولهم والله المستعان»(١).

وأما قول الكرامية من المرجئة: فالإيمان عندهم عبارة عن أمر واحد لا تعدد فيه وهو الإقرار باللسان دون تصديق القلب وعمل الجوارح، والمنافق عندهم مؤمن في الدنيا وفي الآخرة من الخالدين في النار، ولذا فقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله: «خطأ من قال عنهم بأنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة(٢) وهو غلط منهم»(٣). ومن هنا يظهر التناقض البيّن عندهم فكيف يكون المنافق مؤمناً كامل الإيمان ثم يخلد في النار، ومذهب الكرامية في الإيمان معلوم فساده من دين الإسلام، ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية ولا بعدها. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولاً عظيماً، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام!! ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية»(٤).

وأما الإيمان عند الأشاعرة والماتريدية فهو التصديق، وأن الأعمال من شرائع الإيمان لا من نفس الإيمان، فأدى قولهم إلى التهاون بالأعمال والأقوال، بل إلى إهمال النطق بالشهادتين، وبذلك حصل الخلل عندهم في الإيمان، حيث أن مرجئة الفقهاء(٥) الذين أدخلوا الإقرار مع التصديق لم يقبل قولهم، فمن باب أولى ألا يؤخذ بقول الأشاعرة والماتريدية الذين أخرجوا الإقرار والعمل معاً(٦) فلو كان العبد مصدقاً لانقادت الجوارح للأعمال التي أمر الله عز وجل بها ورسوله عليه الصلاة والسلام فقولهم مردود كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما قول

---

(١) العقيدة الطحاوية، تعليق سماحة: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مكتبة الصديق، ص٢٢، ٢٣.

(٢) قال بهذا القول ابن حزم. انظر الفصل في الملل، ٣/ ١٨٨.

(٣) الفتاوى، ٧/ ١٤١.

(٤) المسائل والرسائل، ١/ ٧٠.

(٥) الفتاوى، ٧/ ١٤٣، الإيمان، المكتب الإسلامي، ص١٨٣.

(٦) التمهيد للباقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص٣٨٨، ٣٩٨.

القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت منه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء... وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر، ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه»[1].

الإيمان عند الجهمية:

إن الإيمان عند الجهمية عبارة عن شيء واحد وهو المعرفة وأنه لا يزيد ولا ينقص، والناس فيه سواء ويرون أن من عرف ربه بقلبه ثم جحد بلسانه لم يكن كافراً بجحده هذا، لأن المعرفة لا تزول وتذهب بالجحد، فعلى مذهبهم الفاسد أن العبد إذا عرف ربه وعرف أنه هو الخالق لهذا الكون فهو في غاية من الإيمان، وهذا مبني على قاعدتهم المعروفة: «الإيمان هو المعرفة بالله والكفر هو الجهل به»[2]. وقولهم من أفسد المذاهب وأقبحها وأشدها خطراً على عقيدة المسلم، إذ تساوي بين اليهودي والنصراني والمسلم، حيث إن الجميع يعرفون الله سبحانه وتعالى ويقرون بأنه الخالق بل على قولهم يصبح فرعون مؤمناً، فيلزمهم بقولهم هذا شهادة أنفسهم بالكفر حيث إنهم لم يعرفوا الله سبحانه وتعالى فوصفوه بالعدم، فمذهبهم في غاية الجهالة والحمق. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقول جهم في الإيمان خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان»[3]. فمن خلال هذا العرض يتضح افتراق هذه الفرق عن السلف في أصل التوحيد وأصل الإيمان بالله عز وجل وهما من أهم الأصول فما بالك بالأصول الأخرى؟

الإيمان بالملائكة:

إن أهل الأهواء والبدع قد خالفوا أهل السنّة والجماعة في هذا الركن المهم من أركان الإيمان، فوافقوا بذلك الأمم السابقة الذين وقفوا موقف التناقض من

---

(١) الفتاوى، ٧/ ٢٢٣.

(٢) المقالات، ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، المسائل والرسائل، ١/ ٧٤.

(٣) الفتاوى، ٧/ ١٤١.

الغلو والمجافاة، فالغالي منهم عبدهم من دون الله والجافي وصفهم بما لا يليق. فمن النوع الأول: ما أخبر الله عز وجل به في كتابه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ۝٤١﴾ [سبأ]. والثاني: زعم المشركين أن الملائكة إناث[1] كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكذلك كان موقف اليهود التقليل من شأن الملائكة والعداء لجبريل عليه السلام. قال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾ [البقرة] مع زعمهم بأن الملائكة يتمثلون بصورة الشياطين[2] ويغوون البشر، فالغلو والمجافاة حصل من أهل البدع من الفلاسفة وغيرهم الذين قالوا إنها قوى معنوية لا أجسام، فيجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة والشياطين قوى النفس الخبيثة، وسجود الملائكة طاعة القوى الصالحة للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل ونحو ذلك من المقالات[3] التي يتفوه بها أصحاب رسائل إخوان الصفا[4] وفرق الباطنية، وبذلك يبطل قول من قال إنها الكواكب، أو أنها الأنفس الخيرة التي فارقت أجسادها، وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الأدلة السمعية[3] شيء منها، كقول الدهريين والملحدين

---

(١) إن إطلاق لفظ الملائكة على الإناث ما زال موجوداً حيث إن كثيراً من الناس يسمون الممرضات في المستشفيات بملائكة الرحمة.

(٢) التوراة، الدكتور، مصطفى محمود، دار المعارف، ط٥، ص٦٠، ٦١، شطحات مصطفى محمود، الدكتور، عبد المتعال الجبري، دار الاعتصام، القاهرة، ص١٣١ ـ ١٣٤.

(٣) الفتاوى، ٤/ ٣٤٦.

(٤) إخوان الصفا: جماعة من الشيعة الباطنية عامة، من الإسماعيلية خاصة، وجدت في القرن الرابع الهجري، نشأت في البصرة ولزمت التكتم والسرية حتى سنة ٣٣٤هـ، ثم ألفوا كتاباً في أنواع شتى، ورتبوه على مقالات بلغ عددها ٥٢ رسالة على أقسام أربعة، «رياضية، تعليمية، جسمانية، طبيعية، نفسانية، عقلية، ناموسية، إلهية»، واستمدوا معلوماتهم من كلام الفلاسفة وأضافوا إليه النصوص الشرعية وخلطوها بالعلوم الطبيعية والتنجيم والفلسفة، وصاغوا ذلك بأسلوب لطيف فانخدع الناس بهم. انظر الفكر العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين، ص٣٧٧ ـ ٤٠٠، الإسماعيلية تاريخ وعقائد، إحسان إلهي ظهير، الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا، محمد فريد حجاب، القاهرة، ١٩٨٤، إخوان الصفا، عمر الدسوقي، القاهرة، ١٩٧٣م.

من الماديين الذين ينكرون الخالق وكل الأمور الغيبية[1]، أو كقول المؤولين الذين يؤولون الملائكة بأمور غير صحيحة كقول الغزالي بأن المراد من نفوس الملائكة اللوح المحفوظ[2]، وهذا ما أكده شيخ الإسلام يرحمه الله بأن الغزالي يطلق في الإحياء وغيره من الكتب كالمضنون بها على غير أهلها ألفاظ الملك والملكوت والجبروت ومقصوده الجسم والعقل الذي أثبتته الفلاسفة، ويذكر اللوح المحفوظ، ومراده النفس الفلكية. وهو إنما أخذها من الفلاسفة كابن سينا وغيره ممن سمعوا كلام الأنبياء وأرادوا الجمع بينه وبين أقوالهم، فصاروا يأخذون ألفاظ الأنبياء فيضعونها على معانيهم ويسمون تلك المعاني بتلك الألفاظ المنقولة عن الأنبياء[3].

أما العقلانيون الآن فيزعمون أن الملائكة قوى طبيعية، أو ناموس طبيعي توجد في المخلوقات أوجدها الله فيها منذ الأزل، أو الفكر الموجود في الإنسان والحيوان والنبات، وينكرون مجيء الملك إلى الأنبياء، أو وجودهم في الأرض أو في السماء مع إنكارهم للوظائف التي يقومون بها، وقولهم هو نفسه قول الفلاسفة القدماء، كما يقول ابن القيم يرحمه الله ذاكراً رأي الفلاسفة القدامى: «وأما الإيمان بالملائكة فهم لا يعرفون الملائكة، ولا يؤمنون بهم، وإنما الملائكة عندهم ما يتصوره النبي بزعمهم في نفسه أشكالاً نورانية هي العقول عندهم، وهي مجردات ليست داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق السموات ولا تحتها، ولا هي أشخاص تتحرك، ولا تصعد ولا تنزل، ولا تدبر شيئاً ولا تتكلم، ولا تكتب أعمال العباد ولا لها إحساس ولا حركة ألبتة، ولا تنتقل من مكان إلى مكان، ولا تصف عند ربها، ولا تصلي ولا لها تصرف في أمر العالم ألبتة، فلا تقبض نفس العبد ولا تكتب رزقه وأجله وعمله، ولا عن اليمين ولا عن الشمال قعيد، كل هذا لا حقيقة عندهم ألبتة، وربما تقرب بعضهم إلى الإسلام، فقال الملائكة هي القوى الخيرة الفاضلة التي في العبد، والشياطين هي القوى الشريرة الرديئة، هذا إذا تقربوا إلى

---

(١) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، الشيخ: عبد الرحمٰن بن سعدي، تحقيق: محمد زهري النجار، الرياض ١٤٠١هـ، ص٢٩.

(٢) مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالي، مكتبة الجندي، مصر، ص٣١.

(٣) النبوات، دار الفكر، بيروت، ص١٦٨، ١٦٩.

الإسلام»[1][2]. وبذلك يتضح أن الفرق التي خالفت أهل السنة والجماعة قد سلكت مسلك أهل البدع السابقين، فالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية موقفهم من هذا الركن المهم فيه خلل وافتراق عن السلف الصالح وسيتضح فيما يلي.

موقف الخوارج من الملائكة:

إن الخوارج يؤمنون بهم وبوجودهم وعملهم، إلا أنهم قد ضلوا في هذا الركن عن طريق قولهم بخلق القرآن، فعطلوا بذلك جبريل عن أعظم أفعاله ألا وهو إنزال كلام الله عز وجل، وكذلك يقولون بنفي صفة الرؤية والنزول لله عز وجل وذلك يؤدي إلى تعطيل حملة العرش عن أعمالهم يقول الله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة] فيتضح بذلك الخلل عند الخوارج في هذا الركن.

موقف الشيعة من الملائكة:

إن الشيعة تشبه اليهود في هذه الناحية حيث يقولون: إن الله تبارك وتعالى بعث جبريل إلى علي فغلط جبريل وصار إلى محمد عليه السلام، فاستحيا الرب وترك النبوة في محمد ﷺ وجعل علياً وزيره والخليفة بعده، وهذه الفرقة من الشيعة تسمى بالغرابية[3] حيث يقولون: إن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي رضي الله

---

(١) إغاثة اللهفان، ط دار الحديث، القاهرة، ٢/٦١٨.

(٢) إن أكثر من حاول التقريب بين مذهب الفلاسفة بمذهب الشريعة الإسلامية ابن سينا، ولكنه لم يفلح في ذلك يقول ابن القيم يرحمه الله، «فالرجل معطل مشرك جاحد للنبوات والمعاد لا مبدأ عنه ولا معاد ولا رسول ولا كتاب». انظر إغاثة اللهفان، دار الحديث، القاهرة، ٢/ ٦٢٠.

(٣) الغرابية: هم القائلون بأن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي رضي الله عنه من الغراب بالغراب وإلى هذا القول نسبوا، وهذه الفرقة تقول لأتباعها: العنوا صاحب الريش يعنون جبريل عليه السلام، ويقولون بوجوب النبوة بعد النبي ﷺ، وبكفر جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذ جحدوا إمامة علي، وكفروا علياً إذا سلم الأمر لأبي بكر رضي الله عنهم، ثم رجع إلى الإسلام لما تولى الخلافة ولهم أقوال كثيرة وأباطيل يناقض بعضها بعضاً. انظر الملل والنحل، ٤/١٨٣، التنبيه والرد، ص٣٤، التبصير في الدين ص١٢٨، البرهان، ص٧٣، ٧٤.

عنه من الغراب بالغراب، وقد افترقت هذه الفرقة إلى فرقتين، فرقة قالت: جبريل عاص بذلك ويسمونه قبحهم الله أبا الريش، وفرقة قالت: لا ملامة عليه لأنه لم يتعمد ذلك، وعلى العموم فإن شيخ الإسلام يرحمه الله قد قرر في كتابة منهاج السنة بأن الشيعة يتصفون بتلك الصفة، فقال: «واليهود تبغض جبريل ويقولون: هو عدونا من الملائكة، وكذلك الرافضة يقولون: غلط جبريل بالوحي على محمد ﷺ»[1]. فدل ذلك أن هذا القول ليس فقط لطائفة منهم بل هو قول الرافضة، وبذلك خالفوا السلف في هذا الركن حيث وصفوا جبريل بالمعصية أو بعدم الدراية، وكلاهما مناف لركن الإيمان بالملائكة.

القدرية المعتزلة وموقفهم من الملائكة:

إن المعتزلة أنكروا عذاب القبر ونعيمه، فعطلوا بعض الملائكة من أعمالهم، ويقولون بخلق القرآن فعطلوا جبريل عن أفضل أعماله، وكذلك قالوا بنفي الرؤية فعطلوا أيضاً بعض أعمال الملائكة، وقالوا بتخليد مرتكب الكبيرة في النار فجعلوا الزبانية يعذبون المؤمن الذي لا يستحق العذاب كالكافر، وفي هذا مخالفة لأمر الله عز وجل فيتبع ذلك على معتقدهم الفاسد مخالفة الملائكة لأوامر الله عز وجل، وبذلك يظهر الخلل في هذا الركن عند القدرية، وهذا أيضاً ما تقوله الخوارج[2].

موقف المرجئة من الملائكة:

إن المرجئة تقول بالإلهام والأخذ مباشرة من الملائكة، فلازم قولهم وصف الملائكة بالمعاصي والآثام والتقليل من شأنهم، والصحيح أنهم عباد مأمنون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن المعروف أن الملائكة لا يوحون بأمر من الأمور إلا بإذن الله كما قال تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] والمرجئة تزعم بالأخذ من الملائكة مباشرة، ومن الخلل في عقيدة المرجئة في ركن الإيمان بالملائكة أنهم يزعمون أنه ليس لله كلام مسموع[3]

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١٠/ ١٧.

(٢) إن المعتزلة تقول بالعدل وهو أصل من أصولها، وبقولها هذا أخرجت أفعال الملائكة والإنس والجن وحركاتهم وأقوالهم وإراداتهم من قدرته ومشيئته وخلقه، وهذا من الخلل أيضاً في موقفهم من الإيمان بالملائكة. انظر شفاء العليل، ط مكتبة السوادي، ١/ ١٩.

(٣) الفتاوى، ١٢/ ١٦٥.

وأن جبريل لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله عليهم السلام، فيكون على حد زعمهم أن جبريل ادّعى كذباً أن ما في المصحف هو كلام الله سبحانه وتعالى، وهذا وصف لجبريل بالتنقيص وعدم الأمانة مع أنه موصوف بها كما قال تعالى: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير] ويؤدي قولهم إلى تعطيل جبريل من أفضل أعماله ألا وهي الوحي.

موقف الجهمية من الملائكة:

إن الجبرية الجهمية تعطل الله عز وجل عن صفات الكمال ونعوت الجلال، فلا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا كلام ولا أمر ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل الأمر والوحي من عنده، وليس فوق العرش إله يُعبد ولا يُصلى له ويسجد، فإذا كانوا يقولون بعدم الرب سبحانه وتعالى فيلزمهم عدم وجود الملائكة، وهذا من الخلل الواضح في معتقدهم في الملائكة وإن لم يصرحوا بالنفي أو بالعدم صراحة، وهم يصرحون صراحة بعدم كلام الله سبحانه وتعالى فيلزمهم بقولهم هذا عدم إرسال الملائكة، حيث إنهم لا يقومون بالوحي إلا بعد كلام الله سبحانه وتعالى لهم.

الإيمان بالكتب:

إن أهل الأهواء والبدع قد وقعوا في مخالفة هذا الركن من أركان الإيمان، ففي السابق قد قام اليهود بالتحريف كما قال الله تعالى عنهم: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة] فخالفوا هذا الركن، وهذا ما نجده في كل الفرق المنتسبة إلى الإسلام كالشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية، فكل طائفة منهم قد ضربت بسهم وافر من التحريف والتبديل، وبذلك خالفوا هذا الركن المهم من أركان الإيمان، لأن الإيمان بالكتب يتضمن أربعة[1] أمور: الإيمان بأن نزولها من عند الله حقاً، والإيمان بما علمنا من

---

(١) رسائل في العقيدة، الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٢٣.

اسمه منها باسمه كالقرآن والتوراة والإنجيل والزبور، وأما ما لم نعلم اسمه فنؤمن به إجمالاً، والتصديق بما صح من أخبارها كأخبار القرآن وأخبار ما لم يبدل أو يحرف من الكتب السابقة، والعمل بأحكام ما لم ينسخ منها، والرضا والتسليم به سواء فهمنا حكمته أم لم نفهمها، وجميع الكتب السابقة منسوخة بالقرآن العظيم. قــال الله تــعــالــى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] أي حاكماً عليه، وعلى هذا فلا يجوز العمل بأي حكم من أحكام الكتب السابقة إلا ما صح منها وأقره القرآن[١]، وأما أهل الأهواء والبدع فقد وقعوا في مخالفة هذه الأمور والتكذيب وعدم العلم بما جاء في القرآن، مع عدم التسليم لما جاء فيه.

موقف الخوارج من الإيمان بالكتب:

من المعلوم أن القرآن قد نسخ الكتب السابقة قبله، فالذي يهمنا هو موقف الخوارج من القرآن الكريم، فهو موقف مخالف للسلف حيث يزعمون أنه مخلوق، وحتى من قال منهم بعدم خلقه فإنهم يحرفون النصوص عن معانيها كما قال ابن القيم يرحمه الله: «وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأوّلوه وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه»[٢][٣]. وعن طريق تأويلهم الفاسد ينسبون ما هم عليه من الضلال لكلام الله سبحانه وتعالى زاعمين تطبيق قول الله عز وجل، وفي ذلك أكبر الإساءة لكلام الله ولدينه سبحانه وتعالى.

موقف الشيعة من الإيمان بالكتب:

إن الشيعة يقولون بتحريف[٤] القرآن ونقصانه، وإن الصحابة رضي الله عنهم قد غيّروا وبدّلوا فيه وبذلك أصبح القرآن عندهم لا قيمة له، ومع ذلك فهم

---

(١) رسائل في العقيدة، ص٢٣. (٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣٠.

(٣) إن الإباضية الآن تنقسم إلى قسمين: فريق يقول بعدم خلق القرآن وهم أهل المشرق، وفريق يقول بخلق القرآن وهم أهل المغرب. انظر الكشف والبيان، أبو عبد الله محمد سعيد الأسدي القلهاني، وزارة التراث القومي، عمان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ١/ ٨٩.

(٤) أصول الكافي، ١/ ١٨٨.

متناقضون في هذا المعتقد فمع قولهم بتحريف القرآن ونقصه فهم يزعمون بخلق القرآن، ثم يقولون: إن القرآن له ظاهر وباطن، فإذا كان القرآن عندهم محرفاً فكيف يزعمون أن له ظاهراً وباطناً، فإذا كان المصدر الأول للدين الإسلامي قد أصابه الخلل عندهم فكيف يقومون بالدين وبأصوله؟

القدرية (المعتزلة) وموقفهم من الإيمان بالكتب:

إن المعتزلة يقولون إن الله تعالى لا يقوم به شيء من الصفات؛ لا حياة ولا قدرة ولا علم ولا كلام[(١)]، فلذا فإن كلامه مخلوق، خلقه في بعض الأجسام، وابتداؤه من ذلك الجسم لا من الله، فلا يقوم بنفسه كلام لا معنى ولا حروف، وفسروا المتكلم بأنه: من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه، ويظهر هنا عندهم التناقض الواضح البين، إذ كيف يحصل الكلام من الكلام نفسه، مع زعمهم العقل والتعقل، فأين العقل من هذه المسألة وهذا ما خصم به السلف بشر المريسي فانقطع، ولذا فإن شيخ الإسلام وضح تهافتهم في تلك المسألة فقال: «ففسروا المتكلم في اللغة بمعنى لا يعرف في لغة العرب ولا غيرهم لا حقيقة ولا مجازاً»[(٢)].

فالمعتزلة بقولهم بخلق القرآن يلزمهم القول بخلق التوراة والإنجيل والكتب السماوية السابقة إذ كلها من كلام الله عز وجل، فظهر موقفهم المخالف للسلف في هذا الركن، بالإضافة إلى موقفهم من تأويل النصوص القرآنية بما يوافق أهواءهم وأصولهم.

موقف المرجئة من الإيمان بالكتب:

إن الكلابية[(٣)] من المرجئة تقول: لم يزل الله تعالى متكلماً، وكلامه صفة

---

(١) خلق أفعال العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، ط٣، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص٧ - ٢٥، شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٨ - ١٨٦.

(٢) الفتاوى، ١٢/٢٩، ٣٠.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٨، ١٦٩، حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة، الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص١٧ - ٢٠، الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال، لابن تيمية، مقابلة وتقديم: أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٤.

قائمة به وهو الكلام النفسي، وهو قديم بقدمه تعالى، غير متعلق بمشيئته وقدرته، وليس هو بحروف ولا يكون صوتاً، ولا يتجزأ ولا يتبعض، ولا يتغاير ولا يتفاضل، وهو معنى واحد، يصير أمراً ونهياً عند وجود المأمور المنهي، فالأمر والنهي والخبر عندهم معاني محدثة ويقولون: الحروف المنظومة قراءة القرآن، وهي عبارة عن كلام الله وهي مخلوقة، والعبارات عن كلام الله تتغاير وتختلف، فيُعبر عنه بالعربية كالقرآن، والعبرية كالتوراة، والسريانية كالإنجيل، وكله كلام واحد لا يتغاير، وإنما تغايرت العبارة، فنفوا أن يكون القرآن المنزل كلام الله، وإنما هو عبارة عنه مخلوقة، وأنكروا أن الرب تعالى لم يزل آمراً ناهياً مُخبراً، وإنما هذه معانٍ محدثة، وقالوا: إن صفة الكلام الثابتة لله تعالى، إنما هي الكلام النفسي، وهو قائم غير متعلق بمشيئته وقدرته وهو معنى واحد، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات في مسألة واحدة فهم يقولون في بداية القول إن الله يتكلم باستمرار وهو كلام نفسي لا يسمع وهو غير متعلق بالمشيئة، ثم يجعلون كلامه محدثاً فدل ذلك على أنه كان بعد أن لم يكن، وهم يتناقضون ويقولون إن كلام الله مستمر، ومن التناقض عندهم في تلك المسألة قولهم إن كلام الله نفسي لا يسمع وهو ليس بحروف ولا يكون صوتاً ولا يتجزأ وهو معنى واحد، ثم يقولون بالأمر والنهي. فكيف يكون الأمر والنهي معنى واحداً؟ وكيف يُسمع الأمر والنهي وهم يقولون إن كلام الله نفسي، ومن التناقض الظاهر قولهم إن كلام الله ليس بحروف ثم يقولون: إن الحروف المنظومة هي عبارة عن كلام الله، وبعد أن أثبتوا الأمر والنهي ناقضوا أنفسهم فأنكروا أن يكون الرب تعالى آمراً ناهياً.

وأما الأشاعرة[1] والماتريدية فقد وافقوا الكلابية في معتقدهم، إلا أنهم خالفوهم في أن كلام الله في الأزل أمر ونهي وخبر واستخبار والله تعالى لم يزل آمراً ناهياً مخبراً، وأن هذه صفات للكلام لا أنواع له، وكلام الله القائم بذاته الكلام النفسي هو الأمر بكل مأمور والنهي عن كل منهي والخبر عن كل مخبر عنه، وقولهم يجمع بين المتناقضات فكيف يكون الأمر والنهي والخبر والاستخبار نوعاً واحداً؟ وكيف يُسمع الأمر والنهي والخبر إلا بالصوت وهم يجعلون كلام الله نفسي لا ينفك عنه تعالى؟ ويزيد التناقض عندهم عندما قالوا إن الكلام ليس

---

(١) حكاية المناظرة، ص١٧ ـ ٣١.

بحروف وأصوات، فماذا يكون الأمر والنهي والخبر إذن؟ فهم في النهاية شابهوا الجهمية والمعتزلة في معتقدهم المتناقض.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لكن الأصل العقلي الذي بنى عليه ابن كلاب قوله في كلام الله وصفاته هو أصل الجهمية والمعتزلة بعينه»[1]. والأشاعرة والماتريدية قد وافقوا ابن كلاب تقريباً في معتقده، والكرامية[2] من المرجئة يقولون كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك حادث، وهو حروف وأصوات قائمة بذات الله تعالى، متعلق بمشيئته وقدرته بعد أن كان الكلام ممتنعاً عليه، وإنه ليس لله كلام في الأزل، أي لم يكن متصفاً به لعدم وجود الحادث، فجمعوا بين التناقض في القول، فكيف يكون كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك حادث؟ فالحادث هو ما كان بعد أن لم يكن فيكون مخلوقاً، فإما أن يكون غير مخلوق وغير حادث وإمّا أن يكون مخلوقاً وحادثاً، وفرقة الكرامية الآن لا وجود لها تقريباً.

موقف الجهمية من الإيمان والكتب:

إن الجهمية يقولون بقول المعتزلة؛ أي أن القرآن مخلوق. قال الإمام البخاري عنهم: «ليس هؤلاء من أهل التوحيد هؤلاء الزنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق، يقول الله: بسم الله الرحمن الرحيم، فالله لا يكون مخلوقاً والرحمن لا يكون مخلوقاً، والرحيم لا يكون مخلوقاً وهذا أصل الزنادقة»[3]. فالزنادقة والمتفلسفة وبعض غلاة الصوفية يقولون كلام الله لا وجود له خارج نفس الرسول عليه الصلاة والسلام، وإنما هو ما يفيض على النفوس من المعاني، أو ما يفيض من العقل الفعال أو غيره، والعقل الفعال عندهم جبريل في بعض الأحيان، ويقولون: إن كلام الله محدث في نفس النبي وبذلك يعطلون الله عن كلامه وصفاته ودينه الذي ارتضاه للخلق أجمعين فحصلت الموافقة بين هؤلاء والجهمية في كون كلام الله مخلوقاً، فالفلاسفة الغلاة يجعلون ألفاظ القرآن من إنشاء جبريل أو من إنشاء الرسول عندما فاض عليه العقل الفعال[4] في حالة قولهم

---

(١) حديث النزول، لابن تيمية، القاهرة، ص١٧٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ص١/ ٢٧٥.

(٣) خلق أفعال العباد، ص٨.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٨، ١٦٩، إغاثة اللهفان، ط دار=

بأن العقل الفعال غير جبريل[1]. فيتضح بذلك أن الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية قد خالفوا السلف الصالح في ركن الإيمان بالكتب.

الإيمان بالرسل:

إن موقف أهل الأهواء والبدع من ركن الإيمان بالرسل موقف متناقض، فمنهم المغالي ومنهم الجافي، فأما الغلاة الذين أنزلوهم فوق منازلهم التي أنزلهم الله إياها فعبدوهم من دون الله كاليهود الذين جعلوا عزيراً ابن الله، والنصارى جعلوا عيسى ابن الله، وحذا حذوهم الفرق الضالة كالشيعة والصوفية وبعض الأشاعرة، وقلما تجد فرقة إلا وتجد فيها هذه الصفة من عبادة الأنبياء والرسل، وخاصة الرسول عليه الصلاة والسلام وما يوجه له من الدعاء والاستعانة والاستغاثة[2] أكبر دليل على ذلك، وأما الجفاة فهم الذين ينكرون الرسالات السماوية كالملاحدة والفلاسفة والعقلانيين كما يقول ابن القيم يرحمه الله: «وأما الرسل والأنبياء، فللنبوة عندهم ثلاث خصائص من استكملها فهو نبي: أحدها: قوة الحدس، بحيث يدرك الحد الأوسط بسرعة، الثانية: قوة التخيل والتخييل، بحيث يتخيل في نفسه أشكالاً نورانية تخاطبه ويسمع الخطاب منها ويخيلها إلى غيره، الثالثة: قوة التأثير بالتصرف في هيولي[3] العالم، وهذا يكون عندهم بتجرد

= الحديث، ٢/٦١٨، ٦١٩.

(١) نجد المستشرقين الآن يزعمون أن القرآن ليس من كلام الله تعالى وإنما هو ما جاءت به عبقرية محمد ﷺ، أو من الكتب قبله، أو من القوانين الرومانية. وقد نهج نهجهم تلميذهم طه حسين فيقول: إنه قد يكون ما في الإخبار من قصص استقاها النبي ﷺ من البيئة التي عاش فيها أو استقاها نتيجة لاتصاله بأهل الكتاب. انظر آراء المستشرقين حول القرآن الكريم، الدكتور: عمر رضوان، دار طيبة، الرياض، ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ ١/٣٢٩ ـ ٤٠٤، أضواء على الاستشراق والمستشرقين، الدكتور: محمد أحمد دياب، دار المنار، القاهرة، ط/ ١٤١٠هـ، ص١٧٨، ١٧٩، في الأدب الجاهلي، الدكتور: طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ط ١٦، ص١٤٤، ١٤٥.

(٢) الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، دار المدينة المنورة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، الرسائل السلفية، للإمام الشوكاني، تعليق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ص١٩ ـ ٤٠، رياض الجنة في الرد على أعداء السنة، الشيخ: مقبل بن هادي الوادعي، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

(٣) الهيولي: كل جسم يعمل منه الصانع وفيه صنعة كالخشب للنجارين والحديد للحدادين=

النفس من العلائق، واتصالها بالمفارقات، من العقول والنفوس المجردة، وهذه الخصائص تحصل بالاكتساب، ولهذا طلب النبوة من تصوف على مذهب هؤلاء»[1].

ومن الجفاة في حق الرسل والأنبياء الفلاسفة وأهل التخييل والتأويل والتجهيل الذين يزعمون أن الرسل ومنهم محمد ﷺ لم يبلغوا البلاغ المبين، ولم يفصحوا فيما جاءوا به مما يتعلق بالله تعالى وأسمائه وصفاته العلى[2]، ومن مظاهر الجفاء عند أهل الأهواء والبدع تكذيب الرسول ﷺ أو بعض ما جاء به، أو بغضه أو بغض ما جاء به والمسرة بانخفاض دين الرسول عليه الصلاة والسلام، أو الكراهية لانتصار دين الرسول عليه الصلاة والسلام وسبه وشتمه عليه الصلاة والسلام، كما هو موجود عند المرجئة والجهمية الذين يقولون: إن الإيمان هو تصديق الرسول عليه الصلاة والسلام فيما أخبر به، والسب والشتم لا ينافي التصديق، لأن الإنسان قد يهين من يعتقد وجوب إكرامه، فالساب لا يكون كافراً وهي شبهة أوهى من خيط العنكبوت لأنه لو كان مصدقاً بالرسول عليه الصلاة والسلام لصدق بأقواله وأفعاله التي تحرم إهانته عليه الصلاة والسلام، ولقد ظهر في هذا الزمان أمور هي من قواصم الظهر، بل وأشد وأعظم مما كان في تلك العصور الساحقة حيث ظهر متبجحون[3] بلغت الوقاحة بهم إلى أن يسطروا في

= ونحو ذلك، فذلك الجسم هو الهيولى، ويطلق أيضاً على الشيء المصنوع، والهيولي في اصطلاح أهل الأهواء؛ يقول الكفوي: وهو في اصطلاحهم موصوف بما وصف أهل توحيد الله بأنه موجود بلا كمية ولا كيفية ولم يقترن به شيء من سمات الحدوث، ثم حلت به الصفة واعترضت به الأعراض فحدث منه العالم. انظر الكليات، ص٨٦٥، ٩٥١، ٩٥٥، ٩٦٢.

(١) إغاثة اللهفان، ط دار الحديث، ٢/ ٦١٩.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى، لابن تيمية، تقديم: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، مصر، القاهرة ص٣٦ ـ ٤٠.

(٣) من هؤلاء المستهزئين سلمان رشدي الذي ألف كتاب آيات شيطانية وهو بريطاني الجنسية من أصل هندي، وقد مكنته بريطانيا من نشر كتابه ودفعت له مكافأة مالية كبيرة جداً، كما فرضت أوروبا وأمريكا حماية أمنية على الكتاب حتى ينتشر في ربوع العالم، وقد نال الكاتب من شخصية الأنبياء عليهم السلام وبالذات محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام.

كتبهم وجرائدهم، ما يشيب منه الشباب ويجعل الحليم حيران؛ ومن أعظم أهل البدع حالياً الحداثيون الذين يعيشون بين أظهرنا ويتسمون بأسمائنا ويتكلمون بألسنتنا وينفثون سموم الحداثة بيننا، باعوا أنفسهم للشياطين من الشرق والغرب، فموقف الفرق عموماً من هذا الركن قد حصل فيه خلل من قريب أو بعيد.

موقف الخوارج من الإيمان بالرسل:

إن المذهب الحق الإيمان بالرسل وأنهم بلغوا الرسالة وأدوا الأمانة ونصحوا الأمة وأن الله عصمهم ونزههم عن الكذب والخيانة وكتمان الوحي والتقصير، وأما الإيمان بالرسول عليه الصلاة والسلام تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وأن لا نعبد الله إلا بما شرع، حتى يكون المسلم مطبقاً لشهادة أن محمداً رسول الله. فالخوارج لم يطبقوا هذه الشهادة حيث ردوا السنّة التي لا توافق القرآن، وزاد الغلو عندهم فكفروا كثيراً من الصحابة، وبالتالي أدى ذلك إلى ردّ سنّة الرسول عليه الصلاة والسلام وإلى عدم تحقيق الشهادة، لأنهم كذبوا بالسنّة ولم يطيعوه فيما أمر ولم ينتهوا عما نهى عنه ولم يعبدوا الله بما شرعه عن طريق سنته القولية أو الفعلية، وهذا ما فعلوه في الرجم والسرقة حيث لم يطبقوا الحدود التي جاءت في السنّة، وبذلك وقعوا في الخلل في الإيمان بركن الرسل عليهم السلام، وقد بلغت الجرأة بهم إلى أن فرقة الفضيلية[1] منهم يقولون: من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً، أو غير ذلك فهو مسلم، وكذا إن قال بلسانه: محمد رسول الله ونوى بقلبه إنساناً غيره حياً أو ميتاً أنه مسلم لا يضره ما قاله بلسانه واعتقد بقلبه خلافه، فانظر إلى مدى الخلل عندهم في هذا الركن، ولم يقف الحال عندهم عند ذلك بل اشتطوا في ذلك، فقالت فرقة اليزيدية منهم إن

---

(١) الفضيلية أو المفضلة أو المفضلية أصحاب الفضل أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم، انفردوا بالقول بأن قالوا إن من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً أو المسيح أو غير ذلك فهو مسلم، وكذلك من قال بلسانه محمد رسول الله ﷺ وهو ينوي بقلبه غيره حياً أو ميتاً فإنه مسلم عندهم لا يضره ذلك، وإن الإيمان جميع الطاعات، والمعاصي كلها ما غفر منها وما لم يغفر كفر وشرك، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات في الأقوال والمعتقدات، فقولهم ظاهر الفساد والبطلان. انظر المقالات، ١/١٩٧، البرهان، ص٢٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٤١، ٤٢.

شريعة الإسلام ينسخها نبي من العجم[1] يأتي بدين الصابئين وبقرآن غير هذا القرآن، ومع ذلك يزعمون تحكيمهم لكتاب الله القائل فيه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فأين التطبيق المزعوم؟ فهم في الواقع قد خالفوا المنهج الحق في مسألة الإيمان بالرسل.

موقف الشيعة من الإيمان بالرسل:

إن المدقق في عقيدة الشيعة بالنسبة لهذا الركن يجده مملوءاً بالمخالفات فهم يجعلون الولي أفضل من النبي عليه الصلاة والسلام، بل بلغ بهم الغلو إلى أن جعلوا الأئمة كالإله؛ يعلمون الغيب وبيدهم النفع والضر، فيتصفون بالصفات التي يتصف بها الإله لأنه على حسب زعمهم أنّ روح الإله تحل فيهم[2] كما حلت في علي[3] رضي الله عنه، فالإمام والأئمة عندهم أفضل من الشهادتين وهي الشغل الشاغل عندهم، حيث يعتقدون أنها منصب مثبت من عند الله تعالى وأنه هو الذي يختار الإمام كما يختار الأنبياء والمرسلين، فصرفوا آيات القرآن الكريم ونصوص التوحيد لهذا المعتقد لديهم، ومن تحريفهم لآيات الله عز وجل قولهم في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[4] [الزمر: ٦٥] يعني إن أشركت في الولاية غير علي من بعدك ليحبطن عملك، وكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[5] [الأنبياء] فيقولون: ما بعث الله نبياً

(١) الفرق بين الفرق، ص٢١٠، ٢١١، البرهان، ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٠.

(٢) التنبيه والرد، ص٢٩، الفرق بين الفرق، ٢٠١ ـ ٢٠٤، الملل والنحل، ١/ ١٧٤، التبصير، ص١٢٣، ١٢٤، البرهان، ص٦٧.

(٣) تتبرأ الشيعة من مقالة تأليه الأولياء والحقيقة أن ذلك من باب التقية والكذب، فإن المعاصرين منهم يثبتون القول بتفضيل الأئمة على غيرهم. يقول الخميني: «فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات هذا الكون وأن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل» فما هو الذي فوق النبوة والملائكة إلا الألوهية والربوبية؟ فهنا يصرح الخميني بأن الولي أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا نفسه ما تقوله الصوفية. يقول أبو يزيد البسطامي: «تالله إن لوائي أعظم من لواء محمد ﷺ، لوائي من نور تحته الجان والجن والإنس كلهم من النبيين». انظر لطائف المنن والأخلاق للشعراني وما فيه من الطامات بتفضيل الأولياء على الرسل والأنبياء، الحكومة الإسلامية، ص٥٢، ٥٣.

(٤) أصول الكافي، ١/ ٤٢٧. (٥) البرهان، ٢/ ٣٦٧.

قط إلا بولايتنا والبراءة من أعدائنا.. فرفعوا الولاة فوق الرسل والأنبياء وجعلوهم آلهة تعبد من دون الله، وفي المقابل يصفون محمداً عليه الصلاة والسلام بالغراب، فالغرابية[1] منهم تقول إن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي رضي الله عنه من الغراب بالغراب، وفي الوقت نفسه يردون كل السنّة النبوية لزعمهم بكفر الصحابة رضي[2] الله عنهم، وبذلك لا يأخذون بها ولا يطبقونها، وفي المقابل يضعون الحديث كذباً وزوراً على الرسول عليه الصلاة والسلام فانظر إلى مدى مخالفة الشيعة للرسل والرسول عليه الصلاة والسلام!؟

موقف القدرية من الإيمان بالرسل:

إن المعتزلة وقفت موقفاً متناقضاً من الإيمان بالرسول عليه الصلاة والسلام، فبعض الأحيان تأخذ بالسنة وفي البعض الآخر تردها زاعمة وجوب الأخذ بالأحاديث المتواترة دون الآحاد، وعند التطبيق نجدهم يردون كثيراً من أحاديث المتواتر ويأخذون بأحاديث الآحاد، وما ذلك إلا وقوع في نقيض المعتقد، ومع ذلك يقولون: إن الصحابة أو معظمهم لا يوثق بقولهم والأخذ منهم بعد حصول الفتنة، فلذلك يردون الرواية التي لا تروق لهم بهذه الحجة الفاسدة الواهية، فمرة يقولون بالتأويل ومرة بالمجاز ومرة بمخالفة المنقول لصريح المنقول.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم»[3]. وبذلك جعلوا سنّة الرسول عليه الصلاة والسلام خاضعة لهم ولمعتقداتهم، ومن الخلل عندهم في هذا الركن، أن المعتزلة والجهمية ينفون كرامات الأولياء بحجة أنه لو جاز ظهور الخوارق على أيديهم لالتبس النبي بغيره، إذ الفرق بين النبي وغيره هو المعجزة التي هي الخارق للعادة، والصحيح أن قولهم مردود حيث إن الولي لا يأتي

---

(١) التنبيه والرد، ص٣٤، التبصير في الدين، ص١٢٨، البرهان، ص٧٣، ٧٤.

(٢) يقول الكشي وهو أحد صناديد الشيعة راوياً عن أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل الردة بعد النبي إلا ثلاثة: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي» فيلزمهم من قولهم أن علياً مرتد أيضاً. انظر رجال الكشي، ١٢، ١٣، ١٥، الشيعة وآل البيت، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط٧، ١٤٠٤هـ، ص١٨٨.

(٣) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣١.

بالخارق لادعاء النبوة[1]، ولو ادّعى النبوة لم يكن ولياً بل كاذباً مبتدعاً، فانظر إلى مدى التقليل من الأنبياء، فالميزة الوحيدة لهم الإتيان بالمعجزات حتى يتضح أنهم أنبياء، مع أن الله عز وجل أعطاهم مميزات لم يعطها لغيرهم، فهم أكمل الخلق علماً وعملاً، وأصدقهم وأكملهم خلقاً، وأن الله جل وعلا خصهم بفضائل لا يلحقهم فيها أحد، وأن الله عصمهم[2] ونزههم عن الكذب والخيانة وكتمان الوحي والتقصير. فأين المعتزلة من هذه المميزات[2]؟ ولم يقف المعتزلة عند ذلك، بل أنكروا معجزات الرسول عليه الصلاة والسلام التي تؤدي إلى إنكار نبوته، وإلى إنكار نبوة رسالة باقي الرسل والأنبياء[3].

موقف المرجئة من الإيمان بالرسل:

إن موقف المرجئة من هذا الركن موقف المتناقض المتذبذب، فما وافق أصولها تمسكت به وعضت عليه بالنواجذ، وما ناقضها ضربت به عرض الحائط. يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم، ولما أصلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل»[4]. وفي المقابل يزعمون محبة الرسول عليه الصلاة والسلام ويفسرون هذه المحبة بالشرك، وقلّما تجد فرقة من الفرق إلا وفيها هذه البلوى يكثر من يكثر ويقلل من يقلل، وعندما يمر المار بقبور الأنبياء كما يزعمون في بعض الدول الإسلامية تجد الزائرين يتوضؤون وضوءاً سابغاً ويصلون بخشوع واستحضار ثم يتوجهون إلى الأنبياء على حد زعمهم ويسلمون عليهم ثم يتفوهون بعبارات لا يستطيع العاقل الحق أن يتفوه بها مثال: يا صاحب الثقلين أغثني وأمدني بقضاء حاجتي وتفريج كربتي! أغثني يا محيي الدين، أغثني يا سلطان!

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ط٥، ١٣٩٩هـ ص٥٦٣.

(٢) الفتاوى، ٤/٣١٩، النبوات، دار الكتب العلمية، ص٢٥٥، ٢٥٦، الصفدية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ٢/٣١١، الفرق بين الفرق، ص٩٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٧، ٥٦٨، مختصر أصول الدين «ضمن رسائل العدل والتوحيد»، تحقيق الدكتور: محمد عمارة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٣٥.

(٤) الصواعق المرسلة، ١/٢٣١.

وغير ذلك من العبارات المخرجة من الدين[(١)] ويتفوهون بها في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام وأمام قبره، زاعمين أن هذه التصرفات تدل على محبته وتكريمه، وفي المقابل يسبون الرسول عليه الصلاة والسلام ويشتمونه زاعمين أن ذلك لا يضر مع التصديق، فماذا بعد الهدى إلا الضلال والتمسك بالمتناقضات؟

موقف الجهمية من الإيمان بالرسل:

إن موقف الجهمية من هذا الركن كباقي الفرق يظهر فيه التذبذب، فمرة يأخذون بسنة الرسول ومرة أخرى يضربون بها عرض الحائط على حسب أصولهم ومعتقداتهم. يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولما أصلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار، أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك، فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها»[(٢)]. وعن طريق قولهم: إن العبد مجبور[(٣)] وإنه كالريشة في مهب الريح.. ردوا السنّة القولية والفعلية بتلك الحجة حيث إن الفاعل الحقيقي هو الله، ففي حالة عدم قيامهم بالمأمورات وانتهائهم عن المنهيات يزعمون أن السبب الأول والأخير أن العبد مجبور وليس بيده الاختيار، وفي المقابل يذهبون إلى قبور الأنبياء والأولياء والصالحين طالبين منهم المدد والعون، فكيف يجمع بين المتناقضين؟ فإذا كان العبد مجبوراً لا يستطيع القيام بأي عمل من الأعمال فكيف يُستغاث به ويُستعان به؟

فالموضوع واضح كما أعلنه ابن القيم يرحمه الله: «إن الكتاب والسنّة والدين عندهم خاضع لأصولهم ومعتقداتهم، فما وافقها أخذوا به وما ناقضها ردوه»[(٢)]، وهذا الموقف الحائر المتردد من الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته منتشرٌ سائدٌ بين أهل الأهواء، فمرة يأخذون بالسنّة ومرة يردونها، ومرة يعتقدون بصحتها ومرة بسقمها، ويسمون أنفسهم بالعقلانيين. ويعني هذا المفهوم التفسير العقلاني لكل

---

(١) انظر تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٤، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص١٧٢، ١٧٣، الصواعق الشهابية على الشبه الداحضة الشامية، لسليمان بن سحمان، تحقيق: عبد السلام العبد الكريم، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٧٤.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/٢٣٢. (٣) الرد على الجهمية لابن منده، ص٩.

شيء في الوجود، أو تمرير كل شيء في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه، فالعقلانية في حقيقتها إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد الذي يستقبح اليوم ما كان حسناً بالأمس، ويستقبح في وقت ما كان حسناً في وقت سابق، ومن الذين يقفون من الرسل عليه الصلاة والسلام موقف الإنكار المجددون والعصرانيون[١]. والصحيح أنهم ليسوا بمجددين، وإنما ابتدعوا أموراً جديدة فأطلقوا على أنفسهم هذا اللقب وهو في الحقيقة تجديد بدعي حيث أن المراد عندهم هو التلفيق بين ما جاء به الإسلام وبين الأفكار البشرية المنحرفة المتمثلة عند قدماء المبتدعة المتكليمن «الجهمية، المعتزلة، الأشاعرة» في الفلسفة والمنطق اليوناني والروماني ونحوهما، وأما العصرانيون فحقيقة أمرهم التلفيق بين الدين وبين الحضارة المادية الحديثة أو التوفيق بين الدين والعصر الحديث، بإعادة تأويل الدين وتفسير تعاليمه في ضوء متطلبات العصر[٢].

الإيمان باليوم الآخر:

إن أهل الأهواء[٣] والبدع قد وقفوا من هذا الركن موقف الأركان السابقة، وقد ذكر لنا الله ما حصل من التكذيب بهذا الركن، فقال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى

(١) العصرانية: حركة تجديد واسعة نشطت في داخل الأديان الكبرى داخل اليهودية، وداخل النصرانية وداخل الإسلام أيضاً، عرفت هذه الحركة في الفكر العربي باسم العصرانية، وكلمة عصرانية هنا لا تعني مجرد الانتماء إلى هذا العصر ولكنها مصطلح خاص، فالعصرانية في الدين هي وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة، يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة. انظر العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٥، ٦، العصرانية في حياتنا الاجتماعية، الدكتور، عبد الرحمٰن بن فريد الزنيدي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص٩، ١٥.

(٢) العقلانية هداية أم غواية، عبد السلام البسيوني، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٩، ١٠، مذاهب فكرية معاصرة، ط٧، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٥٠٠ - ٥٥٤، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ص٧٥ - ٩١.

(٣) الفتاوى، ١٣/٢٣٨، الصواعق المرسلة، ٢/٤٧٣ - ٤٨٠.

خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس]. وقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله افتراق الناس في اليوم الآخر فقال: «ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فِرَق: فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه ومن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة وأن مباينة الله لخلقه أعظم، والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات، مثل طوائف من أهل الكلام المعتزلة ومن وافقهم، والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة[1] الباطنية والفلاسفة أتباع المشائين[2] ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر به عن نفسه وعن اليوم الآخر»[3].

ومن المذاهب الباطلة الموجودة حالياً: البوذية[4]، ومن الفِرَق التي تنتسب إلى الإسلام كذباً: الإسماعيلية الذين ينكرون الجنة والنار وغيرها من الأمور

(١) القرامطة: نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له قرمط بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم وبعدها طاء مهملة، ولهم مذهب مذموم، كانوا قد ظهروا في سنة ٢٨١هـ في خلافة المعتضد بالله وطالت أيامهم وعظمت شوكتهم وأخافوا السبيل واستولوا على بلاد كثيرة وأخبارهم مستقصاة في التواريخ، يزعمون أن النبي ﷺ، نص على علي بن أبي طالب وأن علياً نص على إمامة ابنه الحسن، والحسن لأخيه الحسين والحسين على ابنه علي بن الحسين، وعلي بن الحسين، على ابنه محمد بن علي، ومحمد بن علي على ابنه جعفر، وجعفر على ابنه محمد بن إسماعيل وزعموا أن محمداً بن إسماعيل حي إلى اليوم ولم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض وأنه هو المهدي الذي يظهر في آخر الزمان. انظر المقالات، ١/ ١٠٠ ـ ١٠١، الفرق بين الفرق، ص١٦، ١٧، ٢١٣، البرهان، ٨٠، ٨١.

(٢) المشاؤون: هم أتباع أرسطو الفيلسوف، وسموا بذلك لأن أرسطو كان يعلم تلاميذه ماشياً وهم يمشون خلفه. انظر المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ٢/ ٣٧٣، موسوعة العلوم السياسية، ص٣١٨ ـ ٣٢٠، الموسوعة العربية، ١/ ١١٧.

(٣) التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص٤٧ ـ ٤٨.

(٤) البوذية: هم أتباع بوذا لها انتشار بين عدد من الشعوب الآسيوية، وتتباين عقائد الأتباع حول هذه النحلة، فتجعل البوذية اليابانية بوذاً جوهراً إلهاً حالاً في الكون، وبوذية الهند هي الأصل لا إله لها، وبوذية الصين مالت إلى الاعتقاد بفكرة كائن مطلق يتمثل في شخصيات مختلفة بوذا واحد منها. انظر مقارنات الأديان، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٤٥، ٤٦، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص١٠٥ ـ ١١٣.

الأخروية ويؤولون النصوص المختصة باليوم الآخر بأن المراد بها تناسخ الأرواح، وكذلك الدروز[1] الذين يزعمون أن يوم الحساب هو اليوم الذي يبلغ فيه التوحيد غايته بالانتصار على العقائد الشركية، أما البعث فباطل لا أساس له، وهذا الموقف من التأويل والتحريف يقول به العصرانيون، فهم قد وقفوا من هذا الركن موقفاً غريباً، إذ سلطوا على آيات القرآن وأخبار السنّة الصحيحة التأويل والإنكار إرضاءً لعقولهم، فحملوا النصوص الثابتة اليقينية حول أحوال يوم القيامة على أنها تمثيل وتصوير، لا حقيقة واقعة، فحملُ عرش الرب سبحانه تمثيل لكمال عزته، وأخذ الكتب باليمين يراد به الاستبشار والابتهاج، والتناول بالشمال يراد به العبوس، وكذلك النفخ في الصور هو تمثيل وتصوير لما سيجري. وهذا التأويل عندهم كثير جداً وهم لا يقصرونه على أخبار المستقبل بل عمموا به الأخبار القرآنية في الماضي أيضاً وهو القصص القرآنية[2]، فما من فرقة من الفِرَق الضالة إلا ونجد لها موقفاً مخالفاً من الإيمان باليوم الآخر، سواء كان من عند الموت إلى دخول الجنة والنار من التحريف والتأويل والإنكار.

موقف الخوارج من الإيمان باليوم الآخر:

إن موقف الخوارج من هذا الركن قد أصابه الخلل والاضطراب، فهم يكفرون مرتكب الكبيرة ويجعلونه خالداً مخلداً في النار، وهذا مناقض لما ثبت شرعاً، وينكرون شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام لأهل الكبائر من الأمة مع

(١) الدروز: فرقة من فرق الشيعة سموا بذلك نسبة إلى رجل يقال له نوشتكين الدرزي وهم طائفة من الإسماعيلية قالوا بإلوهية الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي ويلقبونه أحياناً بالحاكمية، والطائفة الدرزية فرقة باطنية تعتبر نفسها منذ ما يقرب من ألف سنة في دور الستر فلا يكشفون أمر عقائدهم بما يلقي الضوء على مذهبهم، يقوم مذهبهم على ألوهية الحاكم بأمر الله، ويعتقدون أنهم الموحدون، ويزعمون أن الحاكم بأمر الله قد نسخ شريعة الإسلام وأسقط التكاليف، يأخذون صفات الله عز وجل ويطبقونها على الحاكم بأمر الله، فالإله عندهم هو الحاكم بأمر الله. انظر عقيدة الدروز، الدكتور: محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص١٢، مذاهب الإسلاميين، الدكتور: عبد الرحمٰن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٣م، ٢/٥٠٩، الموسوعة الميسرة، ص٢٢١ - ٢٢٩.

(٢) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، ص٥٣٢، شطحات مصطفى محمود في تفسيراته، ص١٤٢ - ١٩٥.

تواتر النصوص الشرعية واجتماع السلف على ذلك، وينكرون الرؤية لله سبحانه وتعالى، وحتى الأباضية الآن اختلفوا في إثبات عذاب القبر، فذهب قسم منهم إلى إنكاره موافقين بذلك سائر فرق الخوارج، وذهب قسم آخر إلى إثباته، ويثبت الأباضية وجود الجنة والنار الآن ويثبتون الحوض[١]. وأما الشفاعة فإنهم يثبتونها لغير العصاة بل للمتقين وهذا عين التناقض، وأنكرت الأباضية الميزان الذي جاءت به النصوص ويثبتون وزن الله للنيات والأعمال بمعنى تمييزه بين الحسن منها والسيئ، وإن الله يفصل بين الناس في أمورهم، وهذا عين التأويل والتحريف مع زعمهم بالهروب منه، فالأباضية وافقت باقي الخوارج في إنكار الميزان، وكذلك أنكروا الصراط، وإن كان بعض الأباضية يثبتونه على أنه جسر ممدود[٢] على متن جهنم، لا على أنه جسر جهنم كما يقول السلف، ولم يقف الحد عند ذلك بل أنكر الخوارج الحياة البرزخية من النعيم والعذاب مع تواتر الأدلة العديدة، وهذا ما فعله أيضاً الشيعة والمعتزلة[٣].

موقف الشيعة من الإيمان باليوم الآخر:

إن موقف الشيعة من هذا الركن قد ناله خللٌ عظيمٌ، فهم يقولون بالرجعة والمهدي، والصحيح أن الشيعة ليس لهم مهدي واحد ينتظرون عودته، بل لهم مهديون كثيرون على حسب معتقداتهم، ومن الغريب والمتناقض عندهم أنهم يزعمون أن المهدي عندما يخرج سوف يملأ الأرض عدلاً ورحمةً وإحساناً، وفي المقابل فإنهم يقيمون على سرداب بسامراء[٤] ينادون عليه بصوت مرتفع: يا مولانا اخرج! ويشهرون السلاح لحمايته ومعونته، وفي نفس الوقت يقولون ويعتقدون أن المهدي شوهد عدة مرات حول الكعبة وهو يدعو: «اللهم انجز لي اللهم انتقم لي

---

(١) مسند الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح، الإمام الربيع بن حبيب، سلطنة عمان، ٤/ ٣١، ٣٢.

(٢) الأباضية عقيدة ومذهباً، صابر طعيمة، ص١٢٦.

(٣) المقالات، ١/١٦٧، ١٦٨، شرح الأصول الخمسة، ص٧٣٠ - ٧٣٣، فتح الباري، ٣/ ٢٣٣، رسالة في كتب الأباضية، ص١٠.

(٤) سامراء: مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خُربت ودُمرت. انظر تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، لابن بطوطة، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ ١/ ١٦٤.

من أعدائك»[1]. ويزعمون أنه يظهر في كل سنة لخواصه يوماً واحداً فيحدثهم ويحدثونه ويقلب لهم الحصى ذهباً[2]. ومن هنا ظهرت بدعة ولاية الفقيه، حيث يزعم[3] الشيعة أن المهدي يوقع لنوابه ويأذن لهم في التحليل والتحريم في حال غيبته[4]، فإذا كان المهدي يخرج ويتكلم ويقلب الحصا ذهباً فما الداعي لجلوسهم بجانب السرداب وانتظاره؟ فما ذاك إلا لجمعهم بين المتناقضات.

وفي الحقيقة أن عقيدة المهدي والرجعة أمور لا يقبلها العقل السليم، فالمهدي المنتظر عندهم يقوم بعملية هدم وتخريب للحرمين الشريفين حيث تنص أخبارهم[5] على أن القائم يهدم[5] المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام حتى يردّهما إلى أساسهما، مع أن الصحيح أن الذي يهدم الكعبة هو ذو السويقتين[6]، كما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام بذلك، فلا يستطيع أحد هدمها ولا التجرؤ عليها حتى المسيح الدجال لا يستطيع دخول مكة والمدينة، ثم يأتي هؤلاء الفسقة فيزعمون هدمها عن طريق مهديهم، ولا يكتفون بذلك بل ينسجون الخرافات والأباطيل حول هذا المعتقد، فالمهدي عند قيامه يقتل ويصلب الناس أحياءً وأمواتاً، ويقطع أيدي بني شيبة ويعلقها في الكعبة لأنهم أخذوا مفاتيح الكعبة، مع أن الصحيح هو أن الرسول عليه الصلاة والسلام سلمها لهم، وينكل بالخلفاء ويعذب قريشاً بالقتل والتنكيل، ويحكم بشريعة داود وسليمان ولا يحتاج إلى بيّنة[7]، فانظر إلى التجرؤ على الدين الإسلامي وحقدهم عليه ومحاولة القضاء

---

(١) الكافي، ٢/ ٤٣١ - ٤٤١.
(٢) الكافي، ١/ ١٥٢.
(٣) يا شيعة اليوم استيقظوا، الدكتور: موسى الموسوي، ص١٦.
(٤) الغيبة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مطبعة النعمان، النجف، ط٢، ١٣٨٥هـ ص٢٥٧.
(٥) الغيبة، ص٢٦٠ - ٢٨٦.
(٦) يقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه: «يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ويسلبها حليتها ويجردها من كسوتها ولكأني أنظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته وموله» والسويقتين تصغير الساق وهي مؤنثة، وصغر الساق لأن الغالب على سوق الحبشة الدقة، وأصيلع: الذي انحسر الشعر عن رأسه، وأفيدع زوال المفاصل عن أماكنها. انظر النهاية، ٣/ ٤٧، ٤٢٠، غريب الحديث والأثر، ٢/ ٤٢٣، أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب هدم الكعبة، ٣/ ٣٦١، ومسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ١٨/ ٣٥، ٣٦.
(٧) الإرشاد، محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣، =

على حكمه، ولم يكتفوا بذلك بل نسبوا القتل والتنكيل والتعذيب إلى نبيين من أنبياء الله عز وجل، وهما داود وسليمان، فما هذا إلا للجمع بين المخالفات والتناقضات في القول والفعل والمعتقد.

ولم يقف التجرؤ عندهم عند ذلك الحد، بل زعم فريق منهم أن كل ما ذكر الله عز وجل في كتابه من جنة ونار وحساب ونيران وعذاب ونعيم فإنما هو في الحياة الدنيا فقط، من الأبدان الصحيحة، والألوان الحسنة، والطعوم اللذيذة، والروائح الطيبة، والأشياء المبهجة التي تنعم فيها النفوس، والعذاب هو الأمراض، والفقر والآلام، والأوصاب وما تتأذى به النفوس. هذا عندهم هو الثواب[1] والعقاب على الأعمال، ومع ذلك يقولون: إن علياً قد مات ولكن يبعث قبل يوم القيامة ويبعث مع أهل القبور، حتى يقاتل الدجال ويقيم العدل والقسط في العباد والبلاد[1]، وإن الجنة محصورة عليهم ولا يدخل الجنة إلا الشيعة، فانظر إلى هذا الجمع بين المتناقضات؛ فمرة يقولون: لا عذاب ولا نار، ولا نعيم ولا جنة، ثم يجعلون الجنة لهم والنار لأهل السنة والجماعة، ويقولون: إن كل ما ذكر من الجنة والناس والحساب والميزان إنما هو في الدنيا، ثم يقولون: إن علياً هو الذي يعود إلى الدنيا ويقوم بحساب الخلائق وتعذيبهم وتنكيلهم، ولعل من أكبر الخلل والخلط عندهم في هذه المسألة هو قول بعضهم بالتناسخ، فيقولون بنقل الروح من جسد إلى جسد آخر رديء فتُعذب فيه مدة بما عمل من الشر والفساد ثم تنقل إلى جسد إنسان متنعم فتنعم فيه طول ما بقيت في الجسد[2] الأول، وفرقة[2] منهم تقول: إن الله عز وجل نور على الأبدان والأماكن، ولذا

= ١٣٩٩هـ، ص٤١٣، المنتقى من منهاج الاعتدال، محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ ص٣١، ٩٧، ١٨٤، ١٨٧.

(١) التنبيه والرد، ص٣٠ ـ ٣٢.

(٢) الفرقة التي تقول بهذا القول هي الجارودية من الشيعة أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي الهمذاني الخراساني، يقولون بإن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على إمامة علي رضي الله عنه بصفته لا باسمه، ويسوقون الإمامة إلى الحسين رضي الله عنه ثم بعد ذلك شورى بينهم، كفروا الصحابة لتركهم بيعة علي رضي الله عنهم، اختلفوا في الإمام المنتظر. انظر التنبيه والرد، ص٣٤، الفرق بين الفرق، ص٢٢، ٢٣، البرهان، ص٦٦، ٦٧، اعتقادات فرق المسلمين، ص٦١، ٦٢.

فإن البدن لباس لا روح فيه ولا ألم عليه ولا لذة له، وإن الإنسان إذا فعل الخير ومات صار روحه إلى حيوان ناعم مثل فرس وطير وثور فيتنعم فيه، ثم يرجع إلى بدن الإنسان بعد مدة، وإن كانت نفساً خبيثة شريرة ومات صارت روحه في بدن حمار أو كلب جرب يعذب فيه بمقدار أيام عصيانه ثم تُرد إلى بدن الإنسان[1].

وأما القيامة عند الإسماعيلية فهي عبارة عن عودة الروح إلى مبدئها وهي النفس الكلية، وهذا يعني إبطال العقاب والثواب في الجنة والنار، لأن العقاب عندهم هو الآلام التي تراها الروح في تقلبها في الأجسام المختلفة، وأما الثواب فهو اللذات التي يأخذها المؤمن من مراتب العلوم[2]، وما من فرقة جاءت عن طريق الشيعة إلا ولديها انحراف في هذا الركن المهم كالدروز، والبهائية، والنصيرية[3] وغيرها، فهم يتخيلون ويعتقدون أن تلك النصوص هي من باب التخييل فهم تابعون لأهل التخييل الذين قال فيهم شيخ الإسلام يرحمه الله: «فأهل التخييل هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه فإنهم

---

(١) التنبيه والرد، ص٣٤.

(٢) العقائد الباطنية، صابر طعيمة، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص١٢٧.

(٣) النصيرية: وهي فرقة من فرق الشيعة وهي حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث للهجرة، أصحابها يعدون من غلاة الشيعة الذين زعموا وجود جزء إلاهي في علي رضي الله عنه وألهوه به، قصدوا بذلك هدم الإسلام ونقض عراه، ومع تأليههم لعلي فأنهم يسبون فاطمة بنت رسول الله ﷺ بكل فعل قبيح وكذلك الحسن والحسين رضي الله عنهم فأين المحبة المزعومة لآل البيت؟ ويقولون إن خير الناس عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنهم، لأنه خلص روح اللاهوت من الجسد التراب. وكانوا في بداية أمرهم في الأردن وطبرية والآن يعيشون في سوريا، وقد أطلق عليهم الاستعمار الفرنسي اسم العلويين تمويهاً وتغطية لحقيقة الرافضة، ومؤسس هذه الفرقة هو أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري المتوفي سنة ٢٧٠هـ وليس كما تزعم النصيرية أن مؤسسها هو نصير غلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وهم يقولون بتحليل نكاح الرجال بعضهم من بعض، ويستبيحون المحارم. انظر البرهان، ص٦٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٧٥، ٧٦، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أبو العباس، أحمد بن علي القلقشندي، المؤسسة المصرية لعامة، ٢٤٩/١٣، الموسوعة الميسرة، ص٥٠٩ ـ ٥١٩، طائفة النصيرية تاريخها وعقائدها، الدكتور: سليمان الحلبي، ص٧١، العلويون، عبد المحسن مهدي العسكري، ص١٠٤ ـ ١٠٩، دراسات في الفرق، صابر طعيمة، مكتبة المعارف، ص٣٧ ـ ٧٢.

يقولون: إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بين به الحق ولا هدى الخلق ولا أوضح الحقائق»[١].

موقف القدرية (المعتزلة) من الإيمان باليوم الآخر:

إن القدرية يردون النصوص الخاصة بالمعاد عن طريق التحريف الباطل، فلذلك ينفون نعيم القبر وعذابه وكذلك الحوض والميزان والصراط والشفاعة والرؤية، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل أوجبوا على الله عز وجل إدخال المؤمن الجنة عن طريق الاستحقاق والمعاوضة، وأن يدخل العاصي النار ويخلدوه فيها، فلازم قولهم وصف الله تعالى بالظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وكذلك الجبائية[٢] منهم تقول باستحالة بعث الأجسام بعد تفرقها بالموت ولذلك فإنهم يتأولون الآيات الخاصة بالبعث كقوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧] على أنه تعالى يحيي أرواح الموتى، ويبعث أرواح[٣] من في القبور. وأما النظامية فتقول: إن الله عز وجل لا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأن نعيمها صلاح لهم، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عندهم، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا أن ينقص من عذابهم شيئاً، وإن الله لا يقدر أن يخرج أحداً من الجنة ولا يقدر أن يلقي في النار من ليس من أهل النار، وهنا يظهر التناقض عندهم: يوجبون على الله عدم إدخال العاصي الجنة وهم هنا ينفون عنه أهم صفاته[٤] وهي القدرة والمشيئة على فعل ما يشاءه سبحانه.

---

(١) الفتاوى، ٥/ ٣١.

(٢) الجبائية: هم أصحاب أبي هاشم الجبائي أعظم رؤسائهم في زمانه، يعتقدون بمعتقدات باطلة، منها أنه يجب على الله راحة عباده، وأن المعدوم شيء في حالة عدمه، وأنه لا يحل لأحد أن يتمنى الشهادة ولا أن يريدها ولا يرضاها لأنها تغليب كافر على مسلم، وأن الله تعالى لم يمت نبياً قط ولا صاحب نبي ولا أمهات المؤمنين وهو يعلم أنهم لو عاشوا لعملوا خيراً بل أمات كل واحد منهم حين علم أنه لو عاش ولو طرفة عين كفر أو فسق، وأن الحمل في النساء، يكون من غير شيء، وأن الله مطيع لعباده إذا فعل ما أرادوه. انظر الفرق بين الفرق، ص١٣٥ ـ ١٣٧، التبصير في الدين، ص٨٦ ـ ٨٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٥، البرهان، ص٥١، ٥٢، ذكر مذاهب الفرق، ٥٠، ٥١.

(٣) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٧٥ ـ ٤٨٠.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٩٥.

ومن طامات النظام قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على كل شيء وأنها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السموات والعرش، إلا أن يكون من جنسها ما تتصل به فلا تفارقه، فجعل النار أقوى وأقدر من الله سبحانه وتعالى، وقوله بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجعلان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحشر إلى الجنة، وزعم أن كل من تفضل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل، وزعم أنه ليس لأولاد الرسول عليه الصلاة والسلام في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس، فليلزمه أنه يُحشر مع الخنافس والخنازير والعقارب، فانظر إلى مدى وقاحته وتجرؤه في رد النصوص من الكتاب والسنّة التي تثبت وتوضح للعيان تفاوت الدرجات[1] والمنازل في الجنة، وله أقوال أخرى تخالف ركن الإيمان باليوم الآخر[1]، وبذلك يتضح مدى اختلاف المعتزلة عن السلف[2] في هذا الركن المهم. ومن الأمور التي خالف المعتزلة فيها السلف في هذا الركن قولهم بأن الله ينشئ الجنة والنار يوم القيامة وغير ذلك من المعتقدات الباطلة، التي تجعلهم مخالفين عن السلف في هذا الركن.

موقف المرجئة من الإيمان باليوم الآخر:

إن الأشاعرة والماتريدية في مسألة الإيمان باليوم الآخر قد وافقوا أهل السنّة والجماعة بما فيه من الحشر والنشر وأحوال البرزخ والجنة والنار والميزان والصراط والشفاعة وقالوا: إنها من الأمور الممكنة التي أخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب والسنّة، فتحمل هذه النصوص على ظاهرها[3]، ومع ذلك فقد وقعوا في الخلل والاضطراب والتناقض، فيزعمون أن المؤمن الطائع كالفاسق، وأن الجميع يدخلون الجنة، فلا فرق بين نبي ولا غيره حيث إن الإيمان عندهم درجة واحدة،

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٠٥ ـ ١٤٦.
(٢) الشريعة للآجري، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩، الفتاوى، ١٨/ ٣٠٧.
(٣) رسالة أهل الثغر للأشعري، ص٦٢ ـ ٨٨، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٢٧، الفتاوى، ١٠/ ٤١٣، ٤١٤.

والأشاعرة وإن كانت تثبت الرؤية في الآخرة إلا أنهم يقولون بإثبات الرؤية من غير جهة فدل ذلك على نفيها[(١)] حيث إن الإثبات يستلزم الجهة وهم ينفونها[(٢)(٣)]، فظهر بذلك مخالفتهم للسلف في هذا الأصل العظيم والركن المهم.

موقف الجهمية من الإيمان باليوم الآخر:

إن الجهمية تقف من نصوص الميعاد والحساب والعقاب موقف التحريف، فلذا فهم ينكرون عذاب القبر ونعيمه والميزان والصراط ورؤية الله تعالى، ويقولون بفناء الجنة والنار[(٤)]. ومن الخلل في معتقدهم في هذا الركن أنهم يجعلون العاصي الفاسق يدخل الجنة لقولهم بأن الإنسان مجبور على فعله، فبالتالي فإن العبد لا بد أن يدخل الجنة وإن فعل ما فعل من المعاصي والآثام والذنوب.

الإيمان بالقضاء والقدر:

إن أهل الأهواء والبدع قد ضلوا في هذا الأصل العظيم كضلالهم في باقي الأركان، وهذا ما وضحه الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم من زعم بعضهم بأن الله لا يقدر الأمور، وإنما تسير على حسب جريان الدهر. فقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]. ومن الضلال السابق في القضاء والقدر أن بعضهم احتج على الله به، وهذه الحجة أول من احتج بها إبليس حيث قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩] فنسب الغواية إلى الله تعالى، وأخذها أهل البدع، عنه فأخبرنا سبحانه وتعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [النساء: ١٥٥] ﴿وَقَالُوا لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠] فكانت هذه الأقوال السابقة بذرة لزرع القول والخوض في القضاء والقدر على حسب الأهواء والآراء. ولا زالت هذه الأقوال تقال على ألسنة طوائف من أهل الأهواء والبدع كالقدرية

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٩٥.

(٢) ألزم المعتزلة الأشاعرة بنفي الرؤية لنفيهم صفة العلو وقالت لهم كيف تعقل رؤية بلا مقابلة أي بلا جهة، فوافق الأشاعرة المعتزلة بنفي العلو وخالفوهم في إثبات الرؤية ولكن من غير جهة. انظر شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٩٥.

(٣) الماتريدية أيضاً تثبت الرؤية وتنفي الجهة.

(٤) المقالات، ١/٢١٣.

والمرجئة والجبرية وإن كانوا يتسمون بأسماء مخالفة لأسماء الفرق السابقة، فبدعة القدر ظهرت قديماً وما زالت موجودة إلى الآن.

موقف الخوارج من الإيمان بالقضاء والقدر:

إن الخوارج وافقوا أهل السنة[1] والجماعة، فأثبتوا القدر خيره وشره من الله عز وجل، وأن الله خالق كل شيء، وأن الإنسان فاعل لأفعاله الاختيارية مكتسب لها محاسب عليها[2]، وهذا ما يعتقده الأباضية الآن، ولكن قد نالهم الاختلاف في هذا الركن عن طريق قولهم: بأن مرتكب الكبيرة كافر خالد مخلد في النار، فهم عندما يجعلونه كافراً وقد كتبه الله عنده من المؤمنين فقد خالفوا كتابته ومشيئته، وعندما يجعلونه من أهل النار وقد جعله الله من أهل الجنة فيؤدي قولهم إلى رد المشيئة والكتابة ضمناً وتلويحاً لا تصريحاً. وبذلك يقع الخلل عندهم في القضاء والقدر والله أعلم.

موقف الشيعة من القضاء والقدر:

إن الشيعة قد وقعت في خلل كبير ضمن هذا المعتقد حيث يقولون بعقيدة البداء على الله عز وجل، وهذه العقيدة تعارض القضاء والقدر فإن مراتب القضاء والقدر هي: العلم ـ الكتابة ـ الإرداة والمشيئة ـ الخلق، فهم بقولهم بعقيدة البداء خالفوا مراتب القضاء الثابتة في الكتاب والسنّة، فإن وصفهم الله عز وجل بالبداء يستلزم منه وصفه سبحانه وتعالى بالجهل، وعلى ذلك فلا علم ولا كتابة ولا إرادة ولا خلق. فعن طريق قولهم بالبداء يلزمهم نفي القضاء والقدر ومحو ما كتبه سبحانه وتعالى مع أنهم يقولون: «اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنه لم يزل عالماً بمقاديرها»[3].

فأفعال العباد في ضوء هذا النص مخلوقة لله تعالى خلق تقدير، بمعنى أن الله منذ الأزل يعلم مقادير هذه الأفعال وهذا هو معنى خلق التقدير، وهو يقابل خلق

---

(١) رسالة في كتب الأباضية، ١٠، ١١.

(٢) إن فرقة من الأباضية وهم أصحاب حارثة الإباضي قالت بالقدر بقول المعتزلة وخالفت سائر الأباضية. انظر المقالات، ١/ ١٨٤.

(٣) رسالة الاعتقادات، أبو جعفر محمد بن بابويه القمي، المعروف بالصدوق، دار الكتب المصرية، ص٧٥.

التكوين، أي إيجاد الأفعال وإحداثها وبناءً على ذلك تقرر الشيعة القول في مسألة أفعال العباد ودورانها بين الجبر والتفويض، فيقولون: لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين ويمثلون بذلك مثل: رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية، وحقيقة قولهم فيه الخلط وعدم التوفيق والجمع بين المتناقضات، فكيف يقولون بالبداء والتغير والتبديل ثم يقولون بعلم الله السابق؟ فإما أن يقولوا بعلم الله السابق، وإما بمعتقد البداء. أما الجمع بين الاثنين فهو من باب الجمع بين المتناقضات. وإن كان السابقون من الشيعة يقولون بالإيمان بالقضاء والقدر فقد جاء متأخرو الشيعة فقالوا بقول المعتزلة، فبذلك زاد الخلل عندهم في هذا الركن. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما عمدتهم في النظر والعقليات فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر»[1] فدل ذلك على عدم ثباتهم على الموقف الأول.

موقف القدرية (المعتزلة) من القضاء والقدر:

إن المعتزلة قد وقعت في خلل كبير في هذا الركن من أركان الإيمان حيث أنهم قالوا: إن الله يفعل المفعولات ويخلق المخلوقات لحكمة مخلوقة منفصلة عنه. يقول القاضي عبد الجبار: «إن الله سبحانه ابتدأ الخلق لعلة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسُن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعلة»[2]. فهم أثبتوا الحكمة في أفعال الله تعالى كما أثبتها أهل السنّة والجماعة، ولكنهم انحرفوا عن السلف حين أثبتوا لأفعال الله حكمة منفصلة عنه سبحانه وتعالى لا ترجع إليه، وحصروا هذه الحكمة في المخلوق ثم زعموا أن هذه الحكمة لا تتم إلا بأن يكون العبد خالقاً لأفعاله، والله ليس خالقاً لها حتى لا تنتفي صفة العدل عنه، ثم تمادوا وقالوا بوجوب فعل الصلاح والأصلح وما تحته من مسائل تعارض وتخالف هذا الركن الجليل من أركان الإيمان، وهم قد

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٠، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، هاشم الحسيني، دار العلم، الكويت، ط١، ص٢٤٠.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تحقيق: محمد علي النجار، عبد الحليم النجار، ط القاهرة، ١٣٨٥هـ ١١/ ٩٢، ٩٣.

شابهوا الخوارج في تخليدهم لمرتكب الكبيرة في النار فلازم قولهم رد قضاء وقدر الله سبحانه وتعالى في هذا العاصي، حيث إن الله قد يكون كتبه في أهل الجنة وهم يجعلونه في أهل النار، وهم يوجبون على الله إدخال الطائع الجنة وقد يكون الله عز وجل قد كتبه في أهل النار فيلزمهم رد القضاء والقدر السابق، ولهم مخالفات أخرى في هذا الركن جاءت عن طريق تماديهم وغلوهم[١] في هذا الباب.

موقف المرجئة من القضاء والقدر:

إن الأشاعرة قالوا: إن الله تعالى خلق المخلوقات وأمر المأمورات لا لعلة ولا لحكمة بل إنه تعالى فعل ذلك لمحض المشيئة والإرادة، وعندما قالوا ذلك كان يلزمهم القول بسلب العبد المشيئة وإلى الزعم بأنه مجبور على أفعاله وليس هو الفاعل لها، وهذا ما قامت به الأشاعرة والجهمية. يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه وقوله كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله»[٢].

فالأشاعرة يثبتون للعبد قدرة محدثة وكسباً، ويقصدون بذلك أن الأفعال مستندة إلى الله تعالى خلقاً وإلى العبد كسباً بإثبات قدرة مقارنة للفعل، ولكن قدرة العبد غير مؤثرة، والمقدور والقدرة كلاهما واقع بقدرة الله[٣]، لكن الشيء الذي حصل بخلق الله وكونه متعلق القدرة الحادثة هو الكسب[٤]. ولكن يقولون قدرته لا تأثير لها في المقدور، وما أثبتوه من الكسب لا يتحقق الفرق بينه وبين الفعل فكأن حقيقة قولهم في أفعال العباد هو معنى قول جهم، يقول الجويني[٥][٦]:

---

(١) انظر كتاب شفاء العليل لابن القيم.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى، ١/٣٢٦، ٣٢٧.

(٣) أصول الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ، ص١٣٣، ١٣٤.

(٤) الكليات، ص١٦١، ١٦٢.

(٥) إن الجويني كان يقول بقول الأشاعرة، وفي آخر حياته صار يقول في القدر بقول أهل السنة والجماعة. انظر الإرشاد، ص١٨٧، العقيدة النظامية، الجويني، تقديم وتحقيق الدكتور: حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص٤٣ - ٥٦.

(٦) الجويني: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، من أعظم أئمة=

«اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين، ولا خالق سواه، ولا مخترع إلا هو، فهذا هو مذهب أهل الحق، فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه، ويخرج من مضمون هذا الأصل أن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه»[(١)].

أما الماتريدية:

إن الماتريدية تقول: إن الله خالق أفعال العباد، ولا خالق إلا هو سبحانه وتعالى، ويثبتون المراتب الأربع للقضاء والقدر، ولكن عند كلامهم عن القضاء والقدر يذكرون العلم والخلق. أما المشيئة فيذكرونها في مواضع أخرى، وأما الكتابة فموقفهم متناقض فيه، يقول الماتريدي: «الأصل عندنا أن هذه المسألة ومسألة الإرادة كلها في خلق الأفعال، إن ثبت ذلك تثبت هذه، إذ خلق الأفعال يُثبت القضاء بكونها والقدر لها على ما عليها من حسن وقبح، ويوجب أن يكون مريداً لها إن تكون خلقاً له»[(٢)] فربط الإرادة والخلق ولعله يريد أن يوضح أن الله لا يريد الذنوب والمعاصي والآثام، فهم يثبتون للعباد إرادة[(٣)] جزئية وهي غير مخلوقة وأمرها بأيديهم، فالعبد عند الماتريدية له قدرة يخلقها الله تعالى فيه عند قصده الفعل قصداً مؤكداً، بمعنى أن العبد هو المتسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه، وبذلك يكون العبد هو الذي يوجه إرادة نفسه مختاراً، ولذا تقاربت الماتريدية من المعتزلة.

أما الكلابية فقد وقعوا في خلل كبير في هذا الركن فهم يثبتون الحكمة لله عز وجل ولكنهم يجعلونها قديمة، فيزعمون أن الله تعالى لم يزل راضياً عمن علم أنه سيموت مؤمناً وإن كان أكثر عمره كافراً، ولم يزل ساخطاً على من علم أنه

= الأشاعرة وأول من أفسد في مذهبهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، تتلمذ عليه الغزالي وأخذ عنه، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر تبيين كذب المفتري، ص٢٧٨ ـ ٢٨٥، طبقات الشافعية، ٥/ ١٦٥ ـ ٢٢٢، السير ١٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٧.

(١) الإرشاد، ص١٨٧.

(٢) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٣٠٥.

(٣) شرح العقائد النسفية، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: كلود سلامة، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٤م، ص٨٦ ـ ٨٨.

سيموت كافراً، وإن كان أكثر عمره مؤمناً. وإرادة الله سبحانه وتعالى لكون الشيء هي الكراهة ألا يكون، ويزعمون أن محبته[1] ورضاه وسخطه وإرادته كل ذلك قديم، وقولهم واضح البطلان حيث يؤدي إلى رد الصفات الاختيارية ورد النصوص من الكتاب والسنّة فظهر خلل المرجئة في هذا الموضع، وإن كان المشهور حالياً هو قول الأشاعرة والماتريدية على أنه قول أهل السنّة والجماعة[2] والصحيح أنه يناقض ما عليه السلف.

موقف الجهمية من القضاء والقدر:

إن الجهمية نفت حكمة الله سبحانه وتعالى فدفعهم هذا النفي إلى سلب العباد إرادتهم ومشيئتهم وإلى القول بأن العبد مجبور على فعله، ولا قدرة له ولا اختيار، والله وحده هو الخالق لأفعال العباد وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً كما تنسب إلى[3] الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة وطلعت الشمس وغربت واهتزت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً جبر، وبذلك يتضح ضلال الجهمية في باب القضاء والقدر[4]، وما زال هذا الاتجاه موجوداً الآن بين طائفة من أهل الأهواء الذين يزعمون أن الإنسان ليس بيديه الفعل ولا الإرادة والاختيار كالغلاة من الصوفية[5] فيقومون بما يقومون من الأفعال والذنوب والمعاصي زاعمين أن[6] ذلك بإرادة الله ومشيئته وأنه هو الخالق لهذا الفعل، وقد بلغ التجرؤ أقصاه عندما تبجح من تبجح بالمدافعة عن إبليس زاعمين أن الله تعالى ظلمه[7]، وأنه أجبره على الحال التي هو فيها، وأنه منعه التوبة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) المقالات، ٢/٢٦٦.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١٥٨، البرهان، ص٣٤، ٣٥، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦.

(٣) انظر كتاب رفع الشبهة والغرر عمن يحتج بالقدر، مرعي يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: أسعد محمد المغربي، دار حراء، مكة المكرمة.

(٤) بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف، الدكتور، محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ص٨٨.

(٥) الاستغاثة في الرد على البكري، لابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٦٧م، ١/٢٢٧، ٢٢٨.

(٦) مدارج السالكين، تحقيق الفقي، ٢/٢٠٣.

(٧) صراع الملاحدة، عبد الرحمٰن حبنكة الميداني، دار القلم، ط٤، ١٤٠٥هـ، ص٣٥٤ ـ ٣٥٨.

فالخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية قد خالفوا أهل السنّة والجماعة في أهم الأصول ألا وهي أركان الإيمان الستة، ومع ذلك لم يكتفوا بذلك بل نجد أن لهم مخالفات في أمور عديدة كنسبة الباطل إلى الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، فنجد أن جميع الفِرَق ينسبون ما هم عليه من الضلال للكتاب والسنّة[1]، وينسبون إلى الله عز وجل النقص وعدم الكمال. فالخوارج[2] والشيعة[2] والمعتزلة[3] لا يثبتون إلا الأسماء، وهو إثبات مقارب للنفي حيث سلبوا عنها معانيها وجعلوها مجرد أعلام فقط، أما الصفات فينفونها، والجهمية[4] ينفون الأسماء الحسنى والصفات العلى ولا يثبتون إلا ذاتاً مجردة لا وجود لها في الحقيقة، والأشاعرة والماتريدية من المرجئة لا يثبتون إلا سبع صفات وتزيد الماتريدية ما أسموه بصفة التكوين.

وأما الصوفية فإنهم يسمونه بما لم يسم به نفسه ولم يسمه به رسوله عليه الصلاة والسلام كتسميته سبحانه هو، وإطلاق المتكلمين لفظ الجسم والجوهر والعرض، وقد وصل الأمر إلى منتهاه مع غلاة الصوفية حيث يصفون الرب سبحانه بكل قبيح ومذموم لقولهم بوحدة الوجود، وهذا مقارب لما تقوله القاديانية[5] وما تزعمه من اتصاف الله عز وجل بصفات يخجل الملحد أن يصف بها الله، فما بالك بمن يزعم أنه مسلم، فيقولون عنه سبحانه وتعالى: إنه يجامع ويباشر ويولد له، وأنه يخطئ ويصيب ويشبهونه بالأخطبوط، ومن أوضح صور التنقيص لله عز وجل ما نجده حالياً من بعض الحداثين الذين لا يتورعون عن وصف الله تعالى بأي وصف، ولا عن تسميته بأي اسم، ولا وصفه بأي صفة من

---

(١) الحق المبين في الرد على صاحب الفرقان، محمد السالمي، وزارة التراث القومي، عمان، ص٥٨، ٥٩، أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف، تقديم: مرتضى العسكري، مؤسسة الأعلمي، ط٤، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص١٠٩، التشيع والإسلام، محمد باقر الصدر، مكتبة الثقافة الإسلامية، ١٣٩٣هـ ص١٤، ١٥.

(٢) اعتقادات الصدوق، عبد الله بن النعمان، المطبعة الحيدرية، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ص١٨٦ ـ ١٩٧، الأباضية عقيدة ومذهباً، دار الجيل، بيروت، ص٩٠ ـ ١٠٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٩ ـ ٢٩١.

(٤) أصول الدين، ط١، ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م، ص٨٩ ـ ١١٢، الرسالة التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص١٨.

(٥) القاديانية، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ط١٦، ١٤٠٤هـ، ص١٠٠.

الصفات، فهم لا يستحون أن يصفوا الله بأنه تبيعه اليهود وأنه سبحانه وتعالى مشرّد طريد، أجيرٌ شاعر. مصاب بالجنون يخدع العباد كقولهم[1]: الله في مدينتي يبيعه اليهود، الله في مدينتي مشرد طريد أراده الغزاة أن يكون لهم أجيراً شاعراً قواداً، يخدع في قيثاره المُذهب العباد، لكنه أصيب بالجنون[2]، فهل يوجد تطاول أكثر من هذا التطاول على ذات الله العليا؟!

ومن الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أصول السلف قدحهم في حكمة الله تعالى ونفيهم حكمته سبحانه وتعالى أو القدح فيها. فالخوارج ساووا بين المؤمن الراكع الساجد الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ولكنه أقدم على كبيرة، بالكافر الخالص وكذلك المعتزلة. وأما المرجئة والجهمية فنفوا حكمة الله تعالى بالكلية وزعموا أن الله عز وجل يفعل بمحض المشيئة، والمعتزلة أوجبت[3] على الله أموراً لم يوجبها سبحانه وتعالى على نفسه وقلدتها الشيعة[3].

ومن الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع: مسألة الولاء والبراء مع أنها من أهم أصول الدين الإسلامي، فكل فرقة من الفِرَق توالي وتعادي على أصولها ومعتقداتها لا على أحكام الله عز وجل وأحكام رسوله عليه الصلاة والسلام. فالخوارج كفرت من خالفها، والشيعة كانت شراً ووبالاً على الأمة الإسلامية وأدخلتها في حروب عديدة، والمعتزلة حاربت من خالفها عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهمية عادت العلماء والأفاضل من أجل معتقداتها، ولا أدلّ على ذلك، ما قامت به مع الإمام أحمد يرحمه الله، وهذا ما

---

(١) الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة، ص١٥٢.

(٢) القائل هو عبد الوهاب البياتي شاعر عراقي ساقط، وصف بأنه ذو ألف وجه ولسان، متهافت ومتطاول جاحد ومتلون، والأمر الغريب أن بعض الجهات الثقافية في بلادنا كانت قد اهتمت بهذا الأفاك إهتماماً ورفعته إلى مصاف كبار الشعراء وواحد من أبرز رموز الثقافة في العالم العربي، والصحيح أنه شيوعي مارق حيث ظهرت حقيقته للعيان. وتنكر للمملكة العربية السعودية، بعد أن خدعها بكلامه وقصائده، فأعلنت عند ذلك موقفها منه وأنها لم تدرك لؤمه السابق. انظر الحداثة مناقشة هادئة، ص١٥٠ ـ ١٦٨.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/١٢٨، زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ط١٥، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ٣/٢٣١، توضيح الشافية الكافية، لابن سعدي، مكتبة ابن الجوزي، الإحساء، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ١١٩ ـ ١٢٠.

نجده الآن أيضاً من أصحاب المذاهب والطوائف المنحرفة، فجميعهم يحب ويكره ويوالي ويبغض لا لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، وإنما لما يعتقده ويؤمن به.

ومن الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع موقفهم من ولاة الأمر، فهو موقف متناقض بين الغلو والإجحاف؛ فالشيعة جعلوا الإمام هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة بيده ملكوت السموات والأرض. وأما الخوارج والمعتزلة والجهمية فهم يخرجون على ولاة الأمر ويكفرونهم ويقومون بتفريق الكلمة وتشتيت الأمة. وأما المرجئة فمنهم بعض الماتريدية والأشاعرة يجمعون القبوري والصوفي والمبتدع وغيره[1] بحجة جمع شمل الأمة وتوحيدها وتأسيس حكومة إسلامية وتعيين حاكم مسلم. وفي الحقيقة هم يحتاجون إلى تصحيح عقيدة أنفسهم أولاً قبل تعيين حاكم مسلم ودولة إسلامية، وفي المقابل يحمسون الشباب والرعاع على بغض الحكام والسلاطين حتى يتسنى لهم تغيير جميع الحكام على حسب زعمهم، أو في المقابل يتهاونون عن الحكام يفعلون ما يفعلون وكأن الأمر لا يعنيهم.

ولو حاول القارئ أن يعدد المخالفات التي وقع فيها أهل الأهواء والبدع لما وسعه الوقت، ومنها التقليد للفاسقين والاغترار بالكثرة، والاحتجاج بالمتقدمين والاستدلال بالقياس والاحتجاج الفاسد، والغلو في العلماء والصالحين، وعدم التمييز بين كرامات الصالحين وشعوذة المشعوذين وتحريف كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وادعاء كل فرقة وطائفة ومذهب النجاة لأنفسهم دون غيرهم من الأمة، والعبادة بتحريم الحلال وتحليل الحرام، والإلحاد في الأسماء والصفات، والكفر بآيات الله عز وجل، وافتراء الكذب والبهتان على الله عز وجل، والتكذيب بالقرآن والسنّة، ودعوة الناس إلى ما هم فيه من الضلال والبدع والاجتهاد في ذلك، مع التعصب للمعتقدات التي يعتقدون بها دون عرضها على الكتاب والسنّة وغير ذلك كثير وكثير[2]، ولو حاولنا عرض المخالفات عند الفِرَق الخمس لوجدنا كل فرقة قد خالفت في أصول عديدة.

---

(١) انظر القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ، ص٢٢ ـ ٣٠، ٥٧، قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال، سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مراجعة الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله الفوزان، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٩، ٢٠ ـ ٤٦ ـ ٥٦.

(٢) انظر كتاب المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية.

فالخوارج ويمثلها الآن فرقة الأباضية يزعمون أنهم أهل السنّة والجماعة وأنهم الطائفة المنصورة، وأن ما هم عليه هو الحق الذي جاء به الله عز وجل ورسوله عليه الصلاة والسلام وعند التحقيق نجدهم قد خالفوا أصول القرآن والسنّة في أمور عديدة منها:

١ ـ التوحيد عند الأباضية: «هو تجريد الذات الإلهية عن كل ما يتضور في الأفهام ويتخيل في الأوهام والأذهان، ويقصدون بذلك نفي الصفات عن الله عز وجل»(١).

٢ ـ في الأسماء والصفات يوافقون الأشاعرة والماتريدية والفلاسفة والصوفية(٢) حيث يؤولون الصفات كالاستواء والعلو والفوقية والنزول، والمجيء، اليد، الوجه، العين، النفس ونحوها. ويقولون: إن صفات الله هي عين ذاته وإن الاسم والصفة بمعنى واحد، وبذلك يخالفون أهل السنة والجماعة ويوافقون المعتزلة والشيعة الإمامية.

٣ ـ موقفهم من الأمة الإسلامية موقف العداء، فيقولون عن كل ما يخالفهم في الاعتقاد: «إنهم ليسوا بمؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار»(٣).

٤ ـ ذهب الأباضية في باب رؤية الله تعالى إلى إنكار وقوعها، لأن العقل كما يزعمون يحيل ذلك ويستبعده وشابهوا بذلك المعتزلة(٤).

٥ ـ إنهم قالوا بخلق القرآن وإن كان فريق منهم لا يقول بذلك(٣).

٦ ـ وفي مسألة إثبات عذاب القبر والشفاعة للرسول عليه الصلاة والسلام فقد قاموا بنفيها، وكذلك الميزان والصراط قد قاموا بإنكاره لاستحالة العقل قبول ذلك(٣).

---

(١) مشارق أنوار العقول، نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي، تعليق: المفتي لسلطنة عمان: أحمد الخليلي، تحقيق: عبد المنعم العاني، دار الحكمة، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٢٠٥.

(٢) مختصر تاريخ الإباضية، أبو الربيع سليمان الباروني، مكتبة الاستقامة، تونس، ط٢، ص٦٥، مشارق أنوار العقول، ص١٧٧ ـ ١٨١، منهج الطالبين، خميس بن سعيد الرستاقي، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، عمان، ١/٢٦٨، ٢٩٨، ٤٠٨، ٥٠٣، ٥٠٤.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٧٠ ـ ٧٥، الملل والنحل، ١/١٣٤، الإباضية بين الفرق الإسلامية، ٣/١١٧، ١١٨، ١١٩.

(٤) مسند الربيع، ٣/٣٥، الحق الدامغ، الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، سلطنة عمان، ١٤٠٩هـ، ص٦٧ ـ ٩٥.

٧ ـ قالوا بتكفير مرتكب الكبيرة ويطلقون عليه كافراً كفر نعمة ومنافقاً، وفي الآخرة مخلد في النار إذا مات من غير توبة[(١)].

٨ ـ يقولون: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، فخالفوا السلف أيضاً في هذه المسألة.

٩ ـ يجوزون الخروج على الإمام والحاكم، حتى إن صدر منه ذنب بسيط، فإما أن يتوب ويعلن التوبة وإلا فالسيف جزاؤه[(٢)].

١٠ ـ يجوزون التقية وبذلك يتشابهون مع الشيعة[(٣)].

١١ ـ عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد وبذلك يوافقون المعتزلة.

١٢ ـ الطعن في الصحابة رضي الله عنهم وهم خير الأمة بعد الرسل والأنبياء[(٢)].

١٣ ـ لا يعتدون بإمامة عثمان وعلي رضي الله عنهما وكذلك بخلافة بني أمية وبني العباس، ويجعلون الإمامة والإمارة لشيوخهم وعلمائهم ورجالهم[(٢)].

١٤ ـ يطعنون في أصح الكتب بعد كتاب الله، كتاب البخاري ومسلم ويعتمدون على كتب شيوخهم[(٤)].

وأما الشيعة فقد كانوا أكثر مخالفة من الخوارج لأصول أهل السنّة والجماعة. ومن الأمور التي خالفت فيها أصول السلف منها:

١ ـ قصر استحقاق الخلافة في آل البيت، علي وذريته رضي الله عنهم وأنها كانت بنص من النبي ﷺ فيهم، وبذلك فهم لا يقرون بالخلفاء والأمراء المسلمين[(٥)].

٢ ـ دعواهم عصمة الأئمة والأوصياء وتنزيههم عن الأخطاء والهفوات[(٦)]، ورفع

---

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ١٤٠.

(٢) الموجز، لأبي عمار عبد الكافي الأباضي، ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٢.

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ١١٥، ١١٦.

(٤) لا يعني ذلك أن الخوارج لم تخالف في أمور غيرها ولكن هذه أهم الأمور الواضحة، وكذلك الأمر بالنسبة للشيعة، القدرية، المرجئة، الجهمية.

(٥) الإمام الصادق، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ص١٠٣.

(٦) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ٤/ ٣٧ ـ ٤١.

درجتهم إلى درجة الربوبية والألوهية، مع التنقيص من حق الأنبياء والرسل في المقابل.

٣ ـ الطعن في الصحابة رضي الله عنهم وزعمهم بردتهم وكفرهم بعد موت الرسول عليه الصلاة والسلام[١].

٤ ـ عدم الاعتماد على القرآن حيث يزعمون تحريفه وتغييره وتبديله من الصحابة رضي الله عنهم[١].

٥ ـ عدم الثقة بالسنّة المحمدية لعدم ثقتهم بالصحابة الناقلين لها.

٦ ـ تدينهم بالتقية وجعلها من أهم مراتب الدين، وفي الحقيقة ما هي إلا كذب ونفاق[٢].

٧ ـ دعواهم بالمهدية وما يرتبط بها من إنكار وتكذيب للنصوص الشرعية، مع ما يتعلق بها من أكاذيب وأوهام لا يقبلها صاحب الفطرة السوية ولا العقل السليم[٣].

٨ ـ دعواهم الرجعة وتعذيب الصحابة والخلفاء الراشدين عدا علي، وكل ذلك مخالف لأصول الدين الإسلامي[٣].

٩ ـ القول بالبداء على الله عز وجل وما يلزمهم من جرّاء ذلك من وصف الله عز وجل بالجهل وعدم المعرفة[٤].

١٠ ـ دعوى النبوة في بعض من يتشيعون لهم[٥].

١١ ـ قول بعضهم بالتناسخ والحلول[٤].

١٢ ـ تحريفهم لآيات القرآن الكريم حتى تتفق مع مبادئهم وأقوالهم[٤].

١٣ ـ نفيهم الرؤية لله عز وجل، وغير ذلك كثير من المعتقدات التي تبعدهم جداً عن السلف.

---

(١) الكافي، ١/ ٢٣٩، الأصول في الكافي، ١/ ٢٤، الأنوار النعمانية، ١/ ٨٠ ـ ١١٠.

(٢) فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم، علي بن عبيد الله بن بابويه الرازي، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٧٠.

(٣) أوائل المقالات، ط جامعة الإمام، ص٥٢ ـ ٩٠، بحار الأنوار، ١٣/ ٢٢٥، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢١ ـ ٤٦، ١٠٣ ـ ١٢٠.

(٤) الأصول من الكافي، ١/ ٣٢٧، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٥) وسائل الشيعة، للحر العاملي، ط٦، إيران، ٢٠/ ٣٩، ٣٢٣.

وأما القدرية (المعتزلة)، فقد خالفوا أهل السنّة والجماعة في أصول عديدة فابتعدوا عنهم. ومن تلك المخالفات:

١ - إن التوحيد عند المعتزلة ينتهي بالتعطيل، فهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنّة رسوله، بل التوحيد عندهم جحد ماهية الله وذاته وتكذيب رسله[١].

٢ - نفيهم لصفات الله عز وجل، وحتى الإثبات للأسماء يؤدي إلى النفي أيضاً عندهم[٢].

٣ - وصف الله عز وجل بالعجز وعدم القدرة حيث إن مشيئة العبد عندهم تتقدم على مشيئة الرب[٢].

٤ - إيجابهم أموراً على الله عز وجل، وليس من حق العبد أن يوجب شيئاً على الله سبحانه وتعالى[٣].

٥ - تحكمهم في الأمور الغيبية كقولهم بإدخال العاصي النار وإدخال الطائع الجنة.

٦ - تشبيه الخالق بالمخلوق في مسألة الوجوب والصلاح والأصلح، فهم مشبهة الأفعال.

٧ - قولهم بخلق القرآن[٤].

٨ - نفيهم لعذاب القبر ونعيمه - الصراط - الميزان - الشفاعة - الرؤية[٥].

٩ - قولهم بتكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار.

١٠ - تكفيرهم لغيرهم ممن يخالفهم في الاعتقاد.

١١ - قولهم بخلق العبد أفعاله وإنكارهم المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر[٤].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/ ٢٣٧، الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٣٠، ٩٣١.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨، اعتقادات فرق المسلمين، ص٣٣، ٣٤، الفرق بين الفرق، ص٧٨، ٧٩.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص١٣١، ٤٣١.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨، ١٢١، ٤٣١، اعتقادات فرق السملمين، ص٣٣، ٣٤.

(٥) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٢.

١٢ ـ تحريفهم للنصوص الشرعية من القرآن والسنّة.

١٣ ـ ردهم للأحاديث الأحادية، وعند التحقيق فهم يردون حتى الأحاديث المتواترة إذا لم توافق أصولهم.

١٤ ـ الطعن في كبار الصحابة رضي الله عنهم.

١٥ ـ قولهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص[١].

١٦ ـ تقديمهم العقل على النقل، وتقديسهم لآرائهم.

وأما المرجئة: فقد خالفت السلف الصالح في عدة أصول جعلتها تبتعد عنهم ومنها:

١ ـ إن الأشاعرة والماتريدية «حينما يقررون الكلام في التوحيد يقسمونه إلى ثلاثة أقسام فيقولون هو واحد[٢] في ذاته لا قسم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك». وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث وهو توحيد الأفعال، وهو أن خالق العالم واحد وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع[٣] وغيرها. ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب وأن هذا هو معنى قولنا: لا إله إلا الله، حتى جعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع، فيجعلون توحيد الربوبية الذي لم يوجد فيه نزاع بين الأنبياء وأممهم يجعلونه هم أهم أقسام التوحيد وأوجبها معرفته، مع أن الله تعالى أخبر في كتابه الكريم أن الكفار كانوا يعرفون أن معنى لا إله إلا الله نفي الألوهية عن أي كائن كان لا أصنامهم ولا غيرها.

٢ ـ قولهم في الإيمان إنه التصديق فقط[٤].

٣ ـ عدم زيادة الإيمان ونقصانه عندهم[٤].

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٧٩.

(٢) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، عبد الملك الجويني، تحقيق الدكتور: فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية، ط١، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م، ص٣٠٨، ٣٠٩، تحفة المريد، ص٦٠.

(٣) إن المتكلمين يستدلون بقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فيقولون إما أن يتفقا وإذا اتفقا كان لا بد من وجود إلهين وهذا محال، وإذا اختلفا فإما أن ينفذ مرادهما أو أن لا ينفذ مرادهما، أو أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر، فالذي نفذت إرادته هو الإله الحق. انظر لمع الأدلة، ص٨٦، ٨٧.

(٤) الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٦١.

٤ ـ عدم الاستثناء في مسألة الإيمان.

٥ ـ القول بخلق القرآن، عن طريق قولهم بأن كلام الله أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت، ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء.

٦ ـ النيل والطعن في الصحابة رضي الله عنهم(١).

٧ ـ رد أحاديث الآحاد، وفي الصحيح هم يردون بعض الأحيان الأحاديث المتواترة(١).

٨ ـ نفي الصفات الفعلية لله عز وجل(١).

٩ ـ التحريف لنصوص الكتاب والسنة.

١٠ ـ الميل إلى الجبرية في مسألة أفعال العباد عند الأشاعرة وإلى المعتزلة عند الماتريدية(٢).

١١ ـ تقديس الأولياء والصالحين(٣).

١٢ ـ القول بالتشبيه والتجسيم عند الكرامية منهم(٤).

١٣ ـ القول بالحلول والاتحاد عند المتصوفة منهم(٥).

١٤ ـ تقديمهم للعقل على النقل في بعض الأمور العقدية.

وأما الجهمية: فقد خالفوا السلف في عدة أصول أساسية فابتعدوا عنهم. ومن تلك الأصول:

١ ـ إن مذهبهم في التوحيد هو إنكار جميع الأسماء والصفات لله عز وجل ويجعلونها من باب المجاز، ففي النهاية يصفونه بالعدم(٦).

---

(١) نقض التأسيس لابن تيمية، تصحيح وتعليق: محمد بن عبد الرحيم بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ١٣٩١هـ ـ ١/٤٥٩، الفتاوى، ١٦/٣٩٠.

(٢) أصول الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، ص١٣٣، ١٣٤، شرح العقائد النسفية، ص٨٦ـ٨٨.

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية، أحمد زيني دحلان، مطبعة البابي الحلبي، ط٥ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١٤ ـ ١٧.

(٤) الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٦١.

(٥) التعرف لمذهب أهل التصوف، ضبط وتخريج: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ ص٩.

(٦) الرد على الجهمية، لابن منده، ص١٣.

٢ - إن التوحيد عند الجهمية هو إخراج أفعال العباد من أن تكون فعلاً لهم، وأن تكون واقعة بكسبهم وإرادتهم، بل هي نفس فعل الله، فهو الفاعل لها دونهم، ونسبتها إليهم وأنهم فعلوها مناف للتوحيد عندهم(١).

٣ - القول بالجبر والإرجاء(٢).

٤ - إنكار الصراط - الميزان - الرؤية(١).

٥ - إنكار عذاب القبر - وإنكار كون الله في السماء(١).

٦ - القول بفناء الجنة والنار.

٧ - القول بأن القرآن مخلوق(١).

٨ - الإيمان عندهم هو المعرفة، وبذلك يكون اليهود والنصارى والمشركون مؤمنين عندهم.

٩ - قولهم بالحلول والاتحاد.

١٠ - نفي صفة العلو لله سبحانه وتعالى.

١١ - الطعن في الصحابة وسلف الأمة.

١٢ - ردهم لأحاديث الآحاد مع بعض المتواتر إذا لم يوافق أصولهم.

١٣ - تقديم العقل على النقل، مع تحريف النصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

١٤ - تقديس الأولياء والصالحين(٣).

١٥ - تأويل بعض الصفات(١).

ومن خلال هذا العرض يتضح مدى ضلال هذه الفرق وبعدها عن الحق وعن أهل السنة والجماعة، وليس كما يزعم الآن بعض أهل الضلال من وصف المرجئة والعقلانيين والأباضية بأنهم متفقين مع أهل السنة والجماعة والخلاف بينهم في مسائل فرعية. والصحيح خلاف ذلك، فإن الاختلاف والافتراق وقع في

---

(١) شفاء العليل، ط مكتبة السوادي، جدة، ١/ ١٩.

(٢) المقالات ١/ ٢١٣، ٢١٤، التبصير في الدين، ص١٠٧ - ١٠٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩ - ٩٣، البرهان، ص٣٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦ - ١٣٩.

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري، ١/ ٢٤٥، ٢٧٦، بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف، ص٤٣ - ٤٦.

الأصول كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالأصول كل جليل مثل وجود الله وألوهيته واتصافه بالصفات الواردة في الكتاب والسنّة ووجود الملائكة والجن والبعث والحشر والصراط والميزان والجنة والنار، ونحو ذلك من القضايا الواضحة»[1]. ويقول أيضاً: «إن المخالفين للحق البيّن من الكتاب والسنّة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود لهم بالضلالة ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام كالخوارج والرافضة والقدرية ونحوهم»[2]. فدلّ كلامه يرحمه الله على أن من خالف الكتاب والسنّة فهو من أهل البدع، والفِرَق الأولى كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية جميعهم قد خالفوا الكتاب والسنّة فهم لا محالة من أهل البدع والضلالات لمخالفتهم السلف الصالح في أصول كبرى، بل من أهم الأصول المتفق عليها عند أهل السنّة والجماعة ومن تلك الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء:

١ ـ إنكار ذات الله تعالى وعلوه سبحانه على خلقه، وفوقيته، واستوائه على عرشه أو تأويل ذلك.

٢ ـ إنكار أسماء الله تعالى أو بعضها، أو تأويلها، والزيادة فيها والنقص.

٣ ـ إنكار صفات الله تعالى أو بعضها، أو تأويلها، والزيادة فيها والنقص.

٤ ـ إنكار أفعال الله تعالى «كالمجيء والنزول والإتيان» أو تأويلها، مع إنكار الرؤية أو تأويلها.

٥ ـ تشبيه الله بخلقه، أو تشبيه الخلق بالله تعالى، ومنه قياس الغائب بالشاهد كما يفعل أهل الكلام.

٦ ـ إنكار الشفاعة الثابتة، أو إثبات شفاعات لم تثبت بالشرع.

٧ ـ إنكار السمعيات أو بعضها، أو تأويلها كالصراط، الميزان، والحوض وعذاب القبر ونعيمه، والملائكة وأشراط الساعة، ونحو ذلك.

٨ ـ إنكار كلام الله تعالى أو تأويله، والقول بأن القرآن مخلوق.

٩ ـ تعريف الإيمان بالتصديق أو قول اللسان فقط، وإنكار دخول العمل في مسمى الإيمان.

---

(١) الفتاوى، ٦/٥٧، ٥٨.

(٢) الفتاوى، ٢٠/٢٤ ـ ٣٦.

١٠ ـ إنكار زيادة الإيمان ونقصانه، مع إنكار الاستثناء في الإيمان.

١١ ـ الخوض في القدر وعدم التسليم به، بالإنكار أو التشكيك، أو الجدال والمراء فيه وفي نصوصه.

١٢ ـ الإخلال بالتوحيد أو بعضه، كصرف نوع أو أكثر من أنواع العبادة لغير الله.

١٣ ـ القول على الله بغير علم، مع المراء في القرآن والكلام فيه بغير علم مع اتباع ما تشابه منه ابتغاء الفتنة.

١٤ ـ إنكار السنة أو بعضها.

١٥ ـ تفسير نصوص الشرع على غير أصولها الشرعية.

١٦ ـ التشدد والغلو في الدين، مع الغلو في الأشخاص وتقديسهم والقول بعصمتهم.

١٧ ـ التلقي عن غير الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح.

١٨ ـ سب الصحابة أو بعضهم ولمزهم.

١٩ ـ سب أهل السنّة والجماعة ولمزهم واحتقارهم.

٢٠ ـ الاعتراض على دين الله وشرعه.

٢١ ـ رفع الشعارات المنافية للكتاب والسنّة.

٢٢ ـ الخلل في عقيدة الولاء والبراء.

٢٣ ـ الخروج على الأئمة وترك مناصحتهم وعدم الدعاء لهم.

٢٤ ـ تغليب الهوى على الشرع، وغير ذلك[١].

فهل يعقل بعد ذلك أن يتبجح متبجح ويقول: إن الخلاف الذي بين السلف وباقي الفِرَق خلاف لفظي؟

❁ ❁ ❁

(١) مقدمات في الأهواء والافتراق ص١١٥ ـ ١١٧.

المبحث الثالث

منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية ونقده في ضوء عقيدة أهل السنّة والجماعة

أولاً: أسماء الله وصفاته:

إن[1] مبحث الأسماء والصفات قد شغل حيّزاً كبيراً من كتب أهل السنّة والجماعة، حيث تعددت المدارس فيه وتشعبت الآراء والمعتقدات، ولم يكن الأمر كذلك في إبان عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ولكن بعد ذلك تداخلت المعتقدات وأفرزت اتجاهات عدة في أسماء الله وصفاته، وضحها شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «وجماع الأمر أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة قسمان يقولان: تجري على ظواهرها، وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها، وقسمان يسكتون، أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة ومذهبهم باطل أنكره السلف.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله كما يجري ظاهر اسم العليم، والقدير، والرب، والإله والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق، إما جوهر محدث، أو عرض قائم به كالعلم والقدرة، والكلام، والمشيئة، والرحمة، والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض، والوجه واليد والعين، في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة وكلاماً ومشيئة، وإن لم يكن

(١) التحف في مذاهب السلف، للشوكاني، تحقيق وتعليق: شريف محمد فؤاد هزاع، دار فجر للتراث، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ص٦.

ذلك عرضاً، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين، جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً، يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وإن الله لا صفة له ثبوتية بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منها، أو يثبتون بعض الصفات السبع أو الثمان أو الخمس عشرة، أو يثبتون الأحوال دون الصفات ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين، فهؤلاء قسمان: قسم يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين، وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه، وأما القسمان الواقفان[1]: فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم، وقوم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات. فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها»[2].

ومن خلال قول شيخ الإسلام يرحمه الله يتضح موقف الناس حيال نصوص الأسماء والصفات وهو كالآتي: التمثيل[3]، والنفي، والتعطيل، والتحريف، والتوقف والسكوت، والتفويض، والإثبات[4].

---

(١) إن الواقفة كفرقة مستقلة لا توجد إلا في الرافضة الغالية الذين يزعمون أن الله عز وجل وكل الأمور إلى محمد ﷺ، وأنه أقدره على خلق الدنيا فخلقها ودبرها، وإن الله سبحانه وتعالى لم يخلق من ذلك شيئاً، والمراد بالواقفة في قول شيخ الإسلام هم الذين يتوقفون عند ظاهر النصوص ولا يثبتون صفاتاً لله عز وجل. انظر المقالات، ١/٨٨، الفرق بين الفرق، ص١٩٠، ١٩١.

(٢) الفتاوى، ٥/ ١١٣ ـ ١١٧.

(٣) إن السلف يستخدمون بعض الأحيان كلمة التشبيه ويريدون به التمثيل، أما لفظ التجسيم فلا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفياً ولا إثباتاً ومن الأفضل استخدام كلمة التمثيل لورودها في الآية ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]. انظر الفتاوى، ٤/ ١٥٢، ١٥٣.

(٤) الفتوى الحموية، ص١١٠ ـ ١١٥، الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٢٢.

أولاً: التمثيل:

إن التمثيل نوعان:

١ - تمثيل المخلوق بالخالق: معناه: إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال والحقوق والصفات.

٢ - تمثيل الخالق بالمخلوق: ومعناه: أن يثبت لله في ذاته أو صفاته مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك.

ومن الصنف الأول الذين شبهوا المخلوق بالخالق السبئية الذين شبهوا علياً بذات الله، والبيانية[1] الذين زعموا أن الرب إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه وأنه يفنى كله إلا وجهه، والمغيرية[2] الذين زعموا أن المعبود ذو أعضاء على صور حروف الهجاء، والمنصورية[3] الذين يشبهون أنفسهم بربهم،

---

(١) البيانية: اتباع بيان بن سمعان الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه وأنه يفنى كله إلا وجهه، وزعم أنه نبي وأنه المشار إليه بقوله تعالى: ﴿**هذا بيان للناس وهدى**﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ثم ادعى الألوهية، وكانوا يقولون بحلول اللاهوت في الناسوت، ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على إمامة بيان بن سمعان، ونصبه إماماً. انظر المقالات، ١/٦٦، ٦٧، الفرق بين الفرق، ص١٧٠، ١٩٤، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٧١، ٧٢، البرهان، ص٧٥، ٧٦، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٤٦٣.

(٢) المغيرية: أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضاءه على صورة حروف الهجاء، كان يقول إنه نبي وأنه يعلم اسم الله الأكبر، ويقولون إن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة وإن حروف أبي جاد على عدد أعضائه، فالألف موضع قدمه لاعوجاجها، وذكر المغيرة بن سعيد أنه رأى الله عز وجل وزعم أنه يحيي الموتى، وأنه يشارك الله عز وجل في أمور عديدة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر المقالات، ١/ ٦٩ - ٧٤، الفرق بين الفرق، ص١٨١ - ١٨٥، اعتقادات فرق المسلمين، ٧٢، ٧٣، البرهان، ص٧٧، ذكر مذاهب الفرق، ٨٤ - ٨٦.

(٣) المنصورية: أتباع أبي منصور العجلي، كان يزعم أنه صعد إلى السماء ومسح الربُّ تعالى بيده على رأسه وقال له يا بني اذهب فبلغ عني، فصارت فرقته إلى اليوم على ما يُحكى إذا حلفت قالت: لا والكلمة، يعنون ما ذكر أنه قال له الله، وقالوا من قتل أحداً من أهل القبلة دخل الجنة، ويبيحون الزنا واللواط. انظر المقالات، ١/ ٧٥، الفرق بين الفرق، ص١٨٥، ١٨٦، اعتقادات فرق المسلمين، ص٧٣، البرهان، ص٧٦، ٧٧، ذكر مذاهب الفرق، ص٨٦، ٨٧.

والخطابية[(١)] الذين قالوا بإلهية الأئمة، ومنهم الحلولية[(٢)] الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة، لذلك ومنهم المقنعية[(٣)] الذين قالوا بألوهية المقنع[(٤)] وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة. وهذه الفِرَق من المشبهة

---

(١) الخطابية: أصحاب أبي الخطاب بن أبي زينب وهم خمس فرق كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ورسل الله وحججه على خلقه، لا يزال منهم رسولان واحد ناطق والآخر صامت، فالناطق محمد ﷺ والصامت علي بن أبي طالب، فهم في الأرض طاعتهم مفترضة على جميع الخلق، يعلمون ما كان وما هو كائن، وزعموا أن أبا الخطاب نبي وأن أولئك الرسل فرضوا عليهم طاعة أبي الخطاب، وقالوا الأئمة آلهة وقالوا في أنفسهم مثل ذلك، وقالوا ولد الحسين أبناء الله وأحباؤه، ويتأولون قوله تعالى: **﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين﴾** آدم وولده وهم المقصودون بالولد، ولهم مخازي عظيمة. انظر المقالات، ١/ ٧٧، ٧٨، الفرق بين الفرق، ص١٨٨ ـ ١٩٠، اعتقادات فرق المسلمين، ص٧٢، البرهان، ص٦٩، ٧٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٨٠، ٨١.

(٢) الحلولية: في الجملة عشر فرق كلها كانت في دولة الإسلام، وغرض جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الله، ويرجعون إلى غلاة الروافض، وذلك أن السبئية والبيانية والجناحية والخطابية والنميرية حلولية، وظهر بعدهم المقنعية والرزّامية والحلمانية والحلاجية والعذافرة والخرمية يشتركون في استباحة المحرمات وإسقاط المفروضات، والقول بحلول اللاهوت في الناسوت وغير ذلك من المخازي. انظر المقالات، ١/ ٨٢ ـ ١٠٥، الفرق بين الفرق، ص١٩٣ ـ ٢٠١، التبصير في الدين، ص١٢٨ ـ ١٤٠، البرهان، ٨٠ ـ ٨٥.

(٣) المقنعية: أو المبيضة زعيمهم المعروف بالمقنع، يدعون فيه الألوهية وأنه إله وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة، فقد يتصور في صورة نوح، وإبراهيم ومحمد عليهم الصلاة والسلام، وكانوا يستبيحون المحرمات ويسقطون عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات، وكان رئيسهم المقنع يحتجب عن الناس ببرقع من حرير وقد خدع المسلمين مدة أربع عشرة سنة، أحرق المقنع نفسه في تنور في حصن له قد أذاب فيه النحاس مع القطران حتى ذاب فيه وافتتن الناس به بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً، وزعموا أنه صعد إلى السماء. انظر الفرق بين الفرق، ص١٧٥ ـ ١٩٥، التبصير في الدين، ص١٣٠ ـ ١٣٣.

(٤) المقنع: زعيم فرقة المقنعية يُعرف بالمقنع، رجلاً أعور قصّاراً بمرو، كان قد عرف شيئاً من الهندسة والحيل وكان على دين الرزامية، ادعى لنفسه الإلهية واحتجب عن الناس، دامت فتنته على المسلمين أربعة عشر عاماً، وعاونه كفرة الأتراك على المسلمين للغارة عليهم، زعم أنه يتصور كل يوم في صورة نبي من الأنبياء، وكان يقول: أتنقل في الصور لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها. انظر الفرق بين الفرق، ص١٩٥، ١٩٦، التبصير في الدين، ١٣٠ ـ ١٣٢، الأعلام، ٤/ ٢٣٥، وفيات الأعيان، ١/ ٣١٩.

الذين قال عنهم البغدادي: إنهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا إليه في الظاهر[1]، وهناك من فِرَق المشبهة الذين شبهوا المخلوق بالخالق عدهم المتكلمون من الأمة الإسلامية، ومنهم الهشامية، اليونسية[2]، والخابطية[3] من القدرية، والكرامية الذين يقولون بحلول الحوادث على الله عز وجل[4].

الممثلة الذين مثلوا صفات الخالق بالمخلوق:

ومن الذين شبهوا صفات الله عز وجل بالمخلوق الزرارية[5] من الشيعة، والمعتزلة الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه، والروافض الذين قالوا

(١) الفرق بين الفرق، ص١٧٥، وهناك بعض الفرق الأخرى كالحلمانية والعذافرة وغيرهم.

(٢) اليونسية: هم أتباع يونس بن عبد الرحمٰن القُمي وكان في الإمامة على مذهب القطعية وكان مفرطاً في التشبيه حتى كان يقول: إن حملة العرش يحملون إله العرش وهو أقوى منهم، كما أن الكركي تحمله أرجله وهو أقوى من أرجله، واستدل على أن الله محمول بقوله تعالى: ﴿**ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية**﴾ [الحاقة: ١٧] وهم من أتباع هشام بن سالم الجواليقي الرافضي ويزعمون أنه تعالى من الأعلى مجوف وأن النصف الأدنى مصمت. انظر التبصير في الدين، ص٤٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٣.

(٣) الخابطية: والحدثية أتباع أحمد بن خابط وفضل الحدثي، وهما فرقة واحدة تطرفت في أقوالها، لذا تبرأ منها المعتزلة، كانوا يقولون إن للخلق ربين وخالقين قديم وهو الله، وحديث وهو المسيح عليه السلام، ومن ضلالاتهم القول بالتناسخ، وزعموا بأن جميع أنواع الحيوان أمم وأن لها رسل لأنها منسوخة عن الإنسان العاصي في دار النعيم التي خلق فيها، ويقولون بنفي قدرة الله على زيادة نعيم أهل الجنة أو عذاب القبر، ولهم أمور خالفوا فيها الأمة فلذا عدهم أهل الفرق من الخارجين عن الملة الإسلامية. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٠٨، ٢٠٩، الملل والنحل، ١/ ٦١ ـ ٦٣، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص١٤٩.

(٤) المقالات، ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٩، التبصير في الدين، ص١١١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩، ٩٠، البرهان، ص٣٥.

(٥) الزرارية: أتباع زرارة بن أعين وقد كان على مذهب القطعية الذين كانوا يقولون بإمامة عبد الله بن جعفر ثم انتقل عنه فكان يقول بمذهب الموسوية، وكان يقول إن الله تعالى لم يكن عالماً ولا قادراً ثم خلق لنفسه علماً وحياة وقدرة وإرادة وسمعاً وبصراً وجرى على قياس قولهم قوم من بصرية القدرية فقالوا: كلام الله مخلوق له وإرادته مخلوقة له، وزاد عليه الكرامية فقالوا: إن إرادته وإدراكاته حادثة. انظر المقالات، ١/ ١٠٢، الفرق بين الفرق، ص٤٧، ٤٨، التبصير في الدين، ص٤٠.

بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم من البشر، وقول كلا الفريقين: أي من شبه الخالق بالمخلوق، أو المخلوق بالخالق، باطل بالنقل والعقل اللذين قد دلاَّ دلالة واضحة على مباينة الخالق للمخلوق في جميع الأفعال والأقوال والأسماء والصفات، فصفات الخالق تليق به وصفات المخلوق تليق به قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل]. وأما العقل فكيف يماثل الناقص الكامل وهذا مستحيل، فالعقل يوافق النقل، فكل موجود في خارج الذهن لا بد أن يكون متصفاً بصفة، وهذه الصفة إما أن تكون صفة كمال أو صفة نقص، وصفة النقص ممتنعة في حق الإله المعبود واللائق به الكمال، ومن جهة أخرى فإن المشاهدة والحس تدل على ثبوت صفات كمالية للمخلوق والله خالق المخلوق وصفاته، فواهب الكمال أولى بالكمال، ومن ثم فلا يشبه الخالق المخلوق أو الكامل الناقص[(١)].

وبذلك يتضح براءة أهل السنّة والجماعة من تلقيبهم بالمشبهة وخاصة الحنابلة، فهذا الاتهام من باب الكذب والافتراء. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم»[(٢)]. وقال: «وفي الحنبلية أيضاً مبتدعة وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر وبدعهم غالباً في زيادة الإثبات في حق الله، وفي زيادة الإنكار على مخالفيهم بالتكفير»[(٣)]. فهنا يشهد عليهم شيخ الإسلام بقوة الإثبات لا التشبيه، وشتان بين الأمرين!! فيظهر كذب وافتراء أهل الأهواء من نسبة التشبيه إلى الحنابلة.

ثانياً: التعطيل:

إن التعطيل عند أهل الأهواء والبدع ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **تعطيل كلي محض**: وهو ما عليه نفاة الصفات من الفلاسفة والقرامطة والجهمية ويسمون بأهل التخييل[(٤)]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم، هو الذين فارقهم به جميع المثبتة للصفات»[(٥)].

---

(١) الفتاوى، ٦/ ٧٦، ٧٧.
(٢) الفتاوى، ٣/ ١٨٥.
(٣) الفتاوى، ٢٠/ ١٨٦.
(٤) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤١٩.
(٥) الفتاوى، ١٧/ ١٤٨، ١٤٩.

٢ ـ **تعطيل جزئي**: وهو ما تعلق بنوع معين من الصفات وإن كان الأصل لديهم الإثبات جملة، كالكلابية والأشعرية والماتريدية. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات، وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري... ومن تبعهم أثبتوا الصفات لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية»[١]. فلذلك أصبحت مراتب التعطيل كالآتي:

١ ـ نفي النقيضين: وهو مذهب غلاة الفلاسفة والقرامطة والباطنية الخارجون عن الدين الإسلامي حيث يقولون: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات ويسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود[٢] ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل، لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين[٣]. فوقعوا في شر ما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات إذ سلب النقيضين كليهما من الممتنعات، وقد علم بالاضطرار إن الوجود لا بد له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم أزلي لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم. فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو العدم[٣]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «حقيقة قول الفلاسفة في الصفات: إن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لأجل ما رأوه من مصلحة الجمهور في الدنيا»[٣].

٢٢ ـ نفي الأسماء والصفات واعتباره الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وهو مذهب الجهمية المحضة والفلاسفة الدهرية وهم الغلاة، فوصفوه بالسلوب أي يجعلون الصفات الثبوتية لله عز وجل من قبيل السلوب والإضافات دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، فجعلوا العلم عين العالم[٣]. يقول الإمام أحمد يرحمه الله عند كلامه عن جهم بن صفوان: «وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة فأضل بكلامه بشراً كثيراً.. ووضع دين الجهمية، فإذا سألهم الناس عن قول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء، وهو تحت الأرضين السبع كما هو على العرش، ولا يخلو منه مكان ولا

(١) الفتاوى، ١٣/ ١٣١. (٢) المقالات، ١/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٧، ٨، ١٣، ١٦٥، ١٦٦، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١٠٩.

يكون في مكان دون مكان، ولم يتكلم ولا يتكلم، ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف ولا يعرف بصفة ولا بفعل ولا له غاية ولا منتهى[1][2]».

والسبب في قولهم هذا، أنهم يزعمون أنهم إذا سموا الله عز وجل بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره والله منزّه عن مشابهة غيره، والصحيح أن الاتفاق في الاسم العام بين الخالق والمخلوق لا يقتضي المماثلة عند الإضافة والتخصيص، ولا وجود لهذا الاتفاق في الخارج وإنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «قد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات... فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلون بالممتنعات والمعدومات والجمادات ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات»[3].

٣ ـ إثبات أسماء معطلة من الصفات وهو مذهب المعتزلة والمقتصدين من الفلاسفة الذين أثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، ومنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم قال: عليم بلا علم قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع وبصر، فأثبتوا الاسم[4] دون ما تضمنه من الصفات. يقول القاضي عبد الجبار: «أما ما يستحقه من الصفات فهو الصفة التي بها يخالف مخالفةً ويوافق موافقةً ولو كان له موافق تعالى عن ذلك، وكونه قادراً، عالماً، حياً، سميعاً، بصيراً، مدركاً للمدركات موجوداً مريداً كارهاً... فأما كيفية استحقاقه لهذه الصفات فاعلم: أن تلك الصفة التي يقع بها الخلاف والوفاق يستحقها لذاته»[5].

فالمعتزلة زعمت أن العرض لو بقي لم يمكن عدمه، لأن عدمه إما أن يكون بإحداث ضد، أو بفوات شرط أو اختيار الفاعل، وكل ذلك ممتنع، والتزمت

---

(١) الرد على الجهمية، ص١٠٤، ١٠٥، الفتاوى، ٦/ ٣٥.

(٢) هنا يظهر التناقض؛ فكيف يكون عندهم تحت الأرضين السبع وعلى العرش وفي كل مكان، فإما أن يكون سبحانه على العرش، أو في أحد هذه الأماكن، والصحيح أن الله عز وجل في العلو مستو على عرشه، ولكنه ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل، وينزل يوم القيامة لفصل القضاء بين العباد.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٧، ٨.

(٤) الفتاوى، ٣/ ٨.

(٥) الأصول الخمسة، ص١٢٩.

المعتزلة لأجل ذلك نفي الصفات عن الله مطلقاً لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وقولهم مخالف للمعلوم. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «هذه مخالفة للمعلوم بالحس وهو أيضاً في غاية الفساد والضلال»[1]. فالمعتزلة يثبتون الأسماء الحسنى ولكنهم يفرغونها من معانيها، فيجعلونها أعلاماً محضة لذات الباري جل وعلا بمنزلة الأسماء المترادفة، وقولهم في غاية التناقض حيث يلزمهم الإقرار بالصفات كما أقروا بالأسماء إذ لا فرق بينهما، فالقول في الصفات كالقول في الأسماء والتفريق بينهما تناقض، والتناقض علامة فساد المنهج. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإذا كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء، فإذا كان يثبت حياً عالماً قادراً، وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسماً كان إثبات أن له علماً وقدرة كما نطق به الكتاب والسنة كذلك»[2].

يقول الطحاوي يرحمه الله مبيناً مذهبهم الباطل: «فإنهم بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجسم وتكلموا بالتوحيد على هذا الأصل، فنفوا عن الله كل صفة، تشبيهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام»[3]. فهم مع زعمهم باستخدام العقل، ففي الصحيح والواقع أنهم خالفوا بداهة العقول، فالعقول لا تقبل وجود ذات عالمة بغير علم، وذات سامعة بغير قدرة. فدل ذلك على التناقض والاضطراب عندهم، ومع ذلك يزعمون أن نفيهم للصفات هو التوحيد[4].

التعطيل الجزئي:

ويقصد به أنهم في الأصل يثبتون الصفات في الجملة. يقول شيخ الإسلام

---

(١) درء التعارض، دار الكتب ١٩٧١م، ١/ ٤٠، ٤١.

(٢) الفتاوى، ١٣/ ١٦٥.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٠٣.

(٤) خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على الأديان، محمد صديق خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص١٥، دعوة التوحيد، الدكتور: محمد خليل هراس، مكتبة طنطا، مصر ص٢٧٠.

يرحمه الله: «والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري... ومن تبعهم أثبتوا الصفات، لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية»[1].

فالكلابية والأشاعرة والماتريدية حرفوا النصوص عن معانيها، فلذلك هم قد عطلوا وزادوا على ذلك، فالتحريف هو تعطيل وزيادة، فالمحرف نفى المعنى الصحيح للنص أولاً ثم استبدله بمعنى جزئي فصار كل محرف معطلاً ولا عكس[2].

فِرَق التحريف:

١ ـ الكلابية:

يثبتون الأسماء والصفات ويعتقدون بما تدل عليه ولكنهم لا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، فيزعمون أن الصفات كلها أزلية. فالكلابية تنفي الصفات الفعلية عن الله تعالى وتؤولها بزعم أنها لا تليق بالله تعالى لإشعارها بالأعراض التي لا تقوم إلا بالجسم، ومع هذا يثبتون له تعالى الصفات الذاتية اللازمة له، ويقولون: إن أسماء الله وصفاته لا يقال هي غيره، ولا يقال: أن علمه هو هو كما قال بعض المعتزلة وكذلك قولهم في سائر الصفات[3].. وبذلك خالفوا أهل السنّة والجماعة[4][5]، حيث إنهم أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها وكان يلزمهم الإثبات للجميع أو النفي للجميع.

٢ ـ الأشاعرة:

ذهب الأشاعرة إلى تقسيم الصفات الإلهية إلى صفات نفسية راجعة إلى الذات أي إلى وجود الله تعالى ذاته، وإلى صفات سلبية، واختاروا له خمسة أقسام: وحدانية الله تعالى والبقاء والقدم، ومخالفته عز وجل للحوادث وقيامه

---

(١) الفتاوى، ١٣/ ٢٣١. (٢) الفتاوى، ٥/ ٢٦.

(٣) إذا لم تكن الصفات هي هو ولا غيره فماذا تكون عندهم؟

(٤) المقالات ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، ٢/ ٢٢٥، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٢/ ٧٧ ـ ٨٥.

(٥) إن أهل الأهواء والبدع يزعمون أن التحريف الذي يقومون به ما هو إلا من باب التأويل الصحيح للنصوص وذلك من باب التلبيس والتمويه، حتى أن بعض المؤلفين يعتبرونه من طريقة أهل السنة والجماعة، وقد يطلقون أسماء أخرى عليه مثل العلم والحكمة، ومن هنا يظهر أن التأويل المذموم والباطل هو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولون النص على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك. انظر الفتاوى، ٣/ ٦٦، الصواعق المرسلة، ١/ ١٨١ ـ ٢٠١.

عز وجل بنفسه، وسموها سلبية لأن كل صفة منها تسلب في إثباتها كل ما يضادها أو كل ما لا يليق بالله تعالى، كما يقسمون الصفات كذلك إلى سبعة أقسام يسمونها (صفات المعاني) وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، وهذه الصفات يثبتونها لله تعالى صفات ذاتية لا تنفك عن الذات، يؤمنون بها كما يليق بالله تعالى ويسمونها أحياناً الصفات الذاتية والوجودية[(١)]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية»[(٢)].

فالأشاعرة[(٣)] والكلابية يجمعون بين المتناقضات في صفات الله تعالى، فهم يقرون أنه لا يقال: إن صفات الله تعالى عين ذاته، ولا يقال: إنها غير ذاته. والسبب في وقوعهم في هذا التناقض والحيرة هو أن الصفة للشيء ليست هي ذاته وليست هي غيره لأنها لا تنفك، والسلف الصالح كانوا يكرهون الكلام في هذه المسألة، ومنهم الإمام أحمد يرحمه الله كان يشق عليه الكلام في الاسم والمسمى. ويقول يرحمه الله: «هذا كلام محدث ولا يقول إن الاسم غير المسمى، ولا هو هو ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠][(٤)]، فإن الكلابية والأشاعرة والسالمية[(٥)]

---

(١) الفتاوى، ١٦/ ٤٧١. (٢) الفتاوى، ١٦/ ٣٥٩.

(٣) إن الأشاعرة يتسمون بذلك الاسم نسبة إلى أبي الحسن الأشعري، والأشعري نفسه ومن معه من المتقدمين كالباقلاني والطبري والباهلي يثبتون الصفات الخبرية على ظاهرها ولا يؤولونها، وهنا يظهر التناقض من النسبة إليه والاعتقاد بضده، حيث إن المتأخرين من الأشاعرة كالغزالي والجويني والرازي والتفتازاني والجرجاني ذهبوا إلى تأويل الصفات الخبرية ونفي معانيها الحقيقية وأنها مجازات، فالاستواء يعني الاستيلاء، واليد القدرة أو النعمة، والنزول نزول الملائكة، والوجه الذات، والعين الحفظ، وتركوا ما قرره الأشعري في وجوب إثبات هذه الصفات كما يليق بجلال الله وعظمته، وهو أمر ينافي انتسابهم إليه وإلى أصحابه المتقدمين الذين ساروا على طريقة شيخهم.

(٤) مقدمة في عقيدة الإمام أحمد وأصول مذهبه، الإمام رزق الله التميمي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ٢/ ٢٧٠.

(٥) ترجمة السالمية: أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم المتوفي سنة ٢٩٧هـ، تتلمذ على سهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي وأبي الحكم بن برجان من أشهر رجال السالمية، يجمعون في معتقداتهم بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة، يقولون بالتشبيه والتصوف، ويميلون إلى الاتحاد والحلول، يعتقدون أن القرآن حروف وأصوات قديمة لا تتعلق بالمشيئة والقدرة. انظر شذرات الذهب، ٣/ ٣٦، الفرق بين الفرق، ط القاهرة، ص١٥٧ ـ ٢٠٢، الطبقات الكبرى للشعراني، ط مصر، ص٩٩، ١٠٠.

لم يثبتوا الصفات الاختيارية التي تكون بمشيئته وقدرته مثل كونه يتكلم بمشيئته عندما يشاء بكلام معين إذ أنهم قالوا: إن ما يقوم بقدرته ومشيئته لا يكون إلا مخلوقاً حادثاً منفصلاً عنه، فلو اتصف الرب به لقامت به الحوادث، ولو قامت به لم يخل عنها، وعلى ذلك فيجب أن نقول: إن الله يتكلم بكلام قديم لازم للذات أزلاً وأبداً ليس شيءٌ منه متعلقاً بمشيئته تعالى واختياره، وكذلك سائر الصفات الاختيارية مثل كونه تعالى يحب ويرضى ويسمع ويرى وهو إذا رأى الشيء بعد حدوثه فهو إنما يرى موجوداً في علمه لا موجوداً بائناً عنه[1].

٣ ـ الماتريدية:

إن الماتريدية تقول بوجوب إثبات أسماء الله تعالى وإن إثباتها لا يستلزم التشبيه. يقول الماتريدي: «الأصل عندنا إن لله أسماء ذاتية يسمى بها قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١] ثم الدليل على ما قلنا مجيء الرسل والكتب السماوية بها، ولو كان في التسمية بما جاءت به الرسل تشبيه لكانوا سبب نقض التوحيد»[٢]. ولكنهم لم يفرقوا بين باب الإخبار عن الله تعالى، وباب التسمية، فأدخلوا في أسماء الله تعالى ما ليس من أسمائه كالصانع والقديم والذات والشيء ونحو ذلك، وهذا ما نوّه به الماتريدي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢] بأن لفظ هو من أسماء الله تعالى[٢]، والصحيح أنه يجب التفريق بين باب التسمية وباب الإخبار، إذ أن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، فما يطلق عليه تعالى في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً[٣]، وهم يثبتون الاسم على حقيقته إن دل على ما أثبتوه من الصفات، وإن خالف صرفوه عن حقيقته بالتأويل، وذلك لاعتقادهم أن ما دل عليه الاسم من المعاني والحقائق قد يعارض الدليل العقلي[٤]، مثال موقفهم من اسم الأعلى والظاهر؛

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٨.

(٢) التوحيد، دار المشرق، بيروت، ص٤٢ ـ ٦٥.

(٣) الجواب الصحيح، لابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ٣/٢٠٣، الفتاوى، ٦/١٤٢ ـ ١٤٣، ٨/٩٤، بدائع الفوائد ١/١٦١، ١٦٢.

(٤) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٦٥، ٦٦، ٦٩.

فالأعلى عندهم هو أعلى من أن يمسه حاجة أو يلحقه آفة، والظاهر هو الغالب الذي لا يغلبه شيء[١].

ومن تناقضهم أنهم يثبتون المعاني للأسماء، بل يستحيل عندهم عليم بلا علم وقدير بلا قدرة، ومع ذلك يقولون: إن اسم الله يدل على الذات من غير اعتبار للمعنى أي لا يدل على صفة، وهذا تناقض وخلط في المنهج واضح، فجميع أسماء الله حسنى لدلالتها على صفات الكمال والجلال، ولو كان اسم الله تعالى لا معنى له لم يكن فيه مدح ولا ثناء له، فكيف وهو أعظم أسماء الله تعالى[٢]؟. ومن الخلط عندهم أنهم يقولون: إن الاسم هو المسمى[٣] ويقولون أيضاً: إن الصفات لا هي هو ولا غيره، فجمعوا بين المتناقضات إذا أنهم بقولهم هذا نفوا مسمى اللفظ مطلقاً.

وأما موقف الماتريدية من الصفات فقد أثبتوا ثمان صفات وهي: القدرة ـ العلم ـ الحياة ـ الإرادة ـ السمع ـ البصر ـ الكلام ـ التكوين[٤] لأن العقل قد دلّ عليها دون غيرها. وأما الصفات الخبرية السمعية الأخرى فقد نفوها لزعمهم أن العقل لا يدل عليها وأن إثباتها على حقيقتها يستلزم التشبيه والتجسيم مع معارضة النصوص للعقل. يقول الماتريدي: «وفي حمل هذه الآيات على ظواهرها إثبات المناقضة بين الكتاب والدلائل المعقولة، وهي كلها حجج الله تعالى، ومن تناقضت حججه فهو سفيه جاهل[٥] بمأخذ الحجج ومقاديرها، والله تعالى حكيم لا يجوز عليه السفه، عالم لا يجهل، ولو حملت هذه الآيات على ما يوافق حجج المعقول لكان فيه إثبات الموافقة بين الحجج، وذلك مما تقتضيه الحكمة البالغة، فحمل تلك الدلائل السمعية على ظواهرها كان محالاً ممتنعاً»[٦]. وقولهم يناقض بعضه بعضاً فإن

---

(١) تفسير النسفي، لأبي البركات النسفي، مطبعة الحلبي، القاهرة، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٣، ٤٣٩.
(٢) مدارج السالكين، تحقيق: الفقي، السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ ـ ١/ ٣٢، ٣٣.
(٣) مناهج الأدلة في عقائد الملة، لابن رشد الحفيد، تحقيق الدكتور: محمود قاسم، القاهرة، ص١٢٠.
(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ٥٥٤، الفتاوى، ١٧/ ١٥٨ ـ ١٦١، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٨٢.
(٥) إن موقف الماتريدية يظهر فيه التناقض واضحاً حيث يشهد الماتريدي على نفسه بالسفاهة والجهل.
(٦) التوحيد، ط دار الجامعات المصرية، ٧٤، ٧٥.

الأسماء والصفات التي أثبتوها يتسمى بها العباد ويتصفون بها فكيف يزعمون التشبيه والتمثيل في الصفات التي نفوها وينفونه عن التي أثبتوها، مع أن جميعها أسماء وصفات لله سبحانه وتعالى وهذا من الأقيسة الفاسدة التي يستخدمونها.

ثالثاً: التفويض:

والمقصود به هنا كما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها[1] المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم، وقوم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات»[2]، وهم الذين سماهم ابن القيم يرحمه الله: «اللاأدرية الذين يقولون لا ندري معاني هذه الألفاظ، ولا ما أريد منها، ولا ما دلت عليه[3]».

التفويض: لغة:

هو الرد، جعل الأمر إلى الغير. قال تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [غافر: ٤٤] أي أسلم أمري إلى الله وأجعله إليه وأتوكل عليه، وأرد الأمر إليه، ومن معانيه التساوي، الاختلاط، المساواة، المجاراة، التفرق[4].

التفويض: اصطلاحاً:

التوقف في معاني الصفات والأسماء[5].

فالمفوضة هم الذين يفوضون معاني النصوص الشرعية، فإذا عارض قواعدهم وعقائدهم نص شرعي ولم يقدروا على رده فوّضوا معناه إلى الله تعالى، وقالوا: إن معناه لا يعلمه إلا الله مع اعتقاد أن ما يفهم من ظاهر النص غير مراد، فعطلوا النصوص التي تخالف أصولهم عن المعاني التي جاءت لأجلها وزعموا أنه لا يفهم من ظاهر هذه النصوص شيء، بل هي عندهم بمنزلة حروف الهجاء التي يقرؤها القارئ دون أن تدله على معنى معين، والقارئ لها بمنزلة من يقرأ كلاماً

---

(١) أي ظاهر النصوص.
(٢) الفتاوى، ٥/١١٣ ـ ١١٧.
(٣) الصواعق المرسلة، ٣/٩٢٠، ٩٢١.
(٤) المفردات، ص٣٨٧، ٣٨٨، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٦٧، ٥٦٨، الكليات، ص٦٩١.
(٥) الفتاوى، ٥/٤٦،
(٦) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٩.

أعجمياً لا يفهم معناه، أو كلاماً عربياً لا يفهم منه شيئاً، ولذا يظهر أن التأويل والتحريف هما شيء واحد في المآل، فالمؤولة والمفوضة متفقون على إنكار ونفي معاني النصوص عن ظاهرها، إلا أن المؤولة اجتهدوا في صرفها إلى معان أُخَر، وأما المفوضة فاكتفوا بنفي إرادة الظاهر دون أن يشغلوا أنفسهم ويتعبوا أذهانهم بالبحث عن معان أخرى، وهذا ما نوه عنه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «وأما مخالفة هؤلاء لنصوص الكتاب والسنّة وما استفاض عن سلف الأمة، فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على عالم، ولهذا أسسوا دينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يتبع فيه ما دلّ عليه الكتاب والسنّة والإجماع، وإنما يتبع فيه ما رأوه بقياس عقولهم، وأما نصوص الكتاب والسنّة، فإما أن يتأولوها، وإما أن يفوضوها، وإما أن يقولوا مقصود الرسول أن يُخَيِّل إلى الجمهور اعتقاداً ينتفعون به في الدنيا، وإن كان كذباً وباطلاً، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة وأتباعهم، وحقيقة قولهم أن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، لأجل ما رأوه من مصلحة الجمهور في الدنيا»[(١)]. وبذلك يتضح براءة أهل السنّة من التفويض والتأويل[(٢)] فنجوا من تحريفات المؤولة وتشبيهات المشبهة، أما من اعتمد على وجوب الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧] من المفوضة والمؤولة فيزعمون على أن القرآن يشتمل على ما لا يعلم لمجرد التعبد بتلاوة الحروف، فيصبح المؤولة والمفوضة متفقين على نفي ما دلت عليه النصوص من المعاني، بل قد يكون منهج التفويض أخطر من منهج التأويل. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإن قول أهل التفويض

---

(١) قال بعض العلماء إن كلاً من مذهبي التفويض والتأويل حق، منهم ابن حجر، العز بن عبد السلام، الجويني، البيهقي، القرطبي، الغزالي، الخطابي، الرازي، وأقوالهم مجانبة للصواب ولا يؤخذ بها فإن التأويل الحق هو الذي يوافق الكتاب والسنة، وأما التفويض فشر محض، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». انظر العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ط ١٣٨١هـ ص٣٢ ـ ٣٤، درء التعارض، دار الكنوز، ١/ ٢٠٥، تفسير روح المعاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، إيران، ١٥/ ١٦، ٢٤/ ٢٣، المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، الدكتور: محمد عبد الستار أحمد نصار، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٥٤٠.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٠٥.

الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»[1].

فالوقف أو التفويض منهج باطل لا يقبله النقل ولا العقل حيث أن الله عز وجل أمرنا بالتدبر والتفكر والاعتبار بالنصوص الشرعية.

وأما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران] فاستدلال غير صحيح حيث إن المراد بالتأويل المعنى والتفسير، فتأويل المتشابه بهذا المعنى مما يعلمه الراسخون في العلم، لكون جميع القرآن محكمه ومتشابهه معلوم المعنى، ولم يقل أحد من السلف إن في القرآن آيات لا يعرف أحد معناها، بل هذا القول[2]، يجب القطع بأنه خطأ، كيف والله تعالى قد أمرنا بتدبر القرآن مطلقاً، ولم يستثن منه شيئاً لا يتدبر، ولا قال: لا تدبروا المتشابه، والتدبر بدون الفهم ممتنع، وأيضاً فما في القرآن آية إلا وقد تكلم الصحابة والتابعون لهم بإحسان في معناها وبينوا ذلك، وهذا أيضاً مما يدل على أن الراسخين في العلم يقولون ويعلمون بتفسير المتشابه. وأما إن أُريد بالتأويل الحقيقة والمآل، فالتأويل بهذا المعنى مما لا يعلمه إلا الله تعالى، وذلك مثل أشراط الساعة وحقائق اليوم الآخر من الجنة والنار وما فيهما، وكذلك الصراط والميزان والحشر، وكذلك كيفية صفات الله تعالى وذاته فهذا كله من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله[3]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك: «والكيف مجهول» فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله»[3]. «وأما الساعة وأشراطها فهي من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ۝٦٣﴾ [الأحزاب] فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به»[3][4].

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٢٠٥.
(٢) الفتاوى، ٤/٧٠، ٥/١٥٧، ١٥٨.
(٣) الفتاوى، ١٣/١٤٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ١٧/٢٨٣ ـ ٢٨٦.
(٤) الفتاوى، ١٧/٣٩٦.

وبهذا يتضح أن قول المفوضة أو أهل التجهيل مردود لأنه يؤدي إلى تعطيل النصوص عن حقائقها ومعانيها التي أنزلت لأجلها ويصرف الناس عن الاهتداء بهدي الشرع ونوره وشفائه ورحمته، مع أن الله تعالى وصف القرآن الكريم بأنه ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧] ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥] فأخبرنا سبحانه وتعالى بأنه شفاء وهدى ورحمة ونور مبين، فلو كان القرآن مما لا يفهم معناه لم يتحقق فيه هذه الصفات[1]، فعدم إدراك المؤمن لمعاني القرآن أو النصوص يجعله كالأنعام التي لا تدرك ولا تعقل وحاشا أن يكون الصحابة والتابعون لهم بإحسان غير عالمين[2] بمعانيها، فالتفويض فاسد في البداية والنهاية لأنه يؤدي إلى القدح في حكمة الله عز وجل لأنه على حسب زعمهم الباطل يكون الله تعالى أنزل كلاماً لا يتمكن المخاطبون من فهمه ومعرفة معناه، وإلى التعطيل المحض للأسماء والصفات ومع ما يترتب عليها، لزعمهم بأن المعنى لا يعلمه إلا الله، وإلى الطعن في القرآن وفي الأوصاف التي وصفها الله بها كالبرهان والنور والهدى والشفاء والموعظة، فمن زعم أن في القرآن ما لا سبيل إلى فهمه فقد طعن في القرآن، وإلى القول بعدم التدبر والتفكر في آيات الكتاب، لزعمهم بعدم وصول العقل إلى المعاني التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، وإلى تجهيل النبي ﷺ، وقد نفى سبحانه وتعالى ذلك عنه فقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وإلى تجهيل ومخالفة السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حيث يزعم المفوضة أن الصحابة رضي الله عنهم لم يدركوا المعنى الحق للنصوص مع زعمهم بفهمهم لها، فبالتالي يعتقد المتأخرون أن طريق الخلف أعلم وأحكم وما هذا إلا بهتان عظيم، فهم مختلفون متناقضون، فكيف تكون طريقتهم أفضل وأحكم؟ يقول ابن القيم يرحمه الله: «ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجري على ظواهرها وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها غير مراد والرب متفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا»[3]. ومن

---

(١) الفتاوى، ١٥/١٥٨، ١٥٩.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) الصواعق المرسلة، ٢/٤٢٤.

خلال هذا السرد يتضح موقف الفِرَق الخمس من الأسماء والصفات:

الخوارج:

إن الخوارج تقول بقول المعتزلة حيث ينفون الصفات ويقولون بخلق القرآن ونفي رؤية الله عز وجل في الآخرة. يقول الأشعري يرحمه الله: «فأما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة»[(١)]. وأما الأباضية التي تمثل منهج الخوارج حالياً فإنهم انقسموا إلى قسمين: قسم نفى الصفات نفياً تاماً خوفاً من التشبيه بزعمهم، وقسم يرجعون الصفات إلى الذات فيقولون: إن الله عالم بذاته، وقادر بذاته وسميع بذاته[(٢)]. فالصفات عندهم عين الذات وهذا في الحقيقة نفي للصفات فهم قد وافقوا المعتزلة والأشاعرة في باب الصفات معتمدين على عقولهم[(٣)] وعلى شبهات وتأويلات باطلة فيقولون: «ووافقنا على كونها صفات اعتبارية الحكماء والمعتزلة وأنها لا وجود لها في الخارج من اعتبار العقل»[(٤)].

وفي الحقيقة فالأباضية أنفسهم مختلفون في إثبات صفات الله تعالى، فأباضية المشرق تقول بقول المعتزلة والشيعة الإمامية فهم قد جردوا الذات الإلهية من الصفات التي وصف الله سبحانه بها نفسه، وذلك حين اعتبروا أن الصفات عين الذات غير مغايرة لها، وليست هذه الصفات عندهم حقائق مستقلة وإنما هي اعتبارات ذهنية ليس لها وجود في الخارج، فالله تعالى عندهم عليم بذاته لا بعلم هو غيره، وسميع بذاته لا بسمع هو غيره، ويبررون موقفهم هذا حتى لا يشتبه الخالق[(٥)] بالمخلوق وحتى لا تتعدد الآلهة، فهم مع بعدهم عن تشبيه الخالق بالمخلوق يقولون: إن صفات الله تعالى حادثة، فما هذا إلا عين التناقض، وأما أباضية المغرب فيعتقدون أنها قديمة وبين الفريقين من التباعد في هذا ما لا يخفى

(١) المقالات، ١/ ٢٠٣.

(٢) الحجة في بيان المحجة، ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٣.

(٣) هنا يظهر التناقض عندهم حيث يزعمون أن الأسماء والصفات توقيفية ولا يعتمد فيها إلا على النصوص الثابتة، وفي المقابل يعتمدون فيها على العقل والشبهة والتأويل. انظر مشارق أنوار العقول، السالمي عمان، ط٢ ص٤٢.

(٤) مثار الجوهر في علم الشرع الأزهر، ناصر بن سالم الرواحي، عمان، ط١، ١٤٠٠هـ، ١/ ٣١.

(٥) مشارق أنوار العقول، ط سوريا، ص٢٠٤، ٢٠٥.

فيظهر الاختلاف والتناقض في القول الواحد وفي الفرقة الواحدة، ومن أعجب التناقض عندهم في هذه المسألة أنهم يزعمون أن الأسماء والصفات توقيفية ولا يعتمد فيها إلا على النصوص الثابتة، وفي المقابل يعتمدون فيها على العقل والآراء[(١)] والأهواء.

الشيعة:

إن الشيعة قد غالت في التمثيل فهم أول من ابتدع ذلك في الإسلام. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأول من عرف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن[(٢)] الحكم»[(٣)]. ويقول القاضي عبد الجبار: «وتكلمت هذه الرافضة وجعلت له صورة وجسداً، وكفرت من قال بالرؤية على غير التجسيم والتصوير»[(٤)]. ومن التناقض في موقف الشيعة في مسألة الأسماء والصفات أنهم يقولون بالتشبيه والتمثيل، وجاء ذلك على ألسنة رؤسائهم كهشام بن الحكم ويونس بن عبد الرحمن القمي[(٥)] وهشام بن سالم الجواليقي[(٦)] ثم يأتي منهم من

---

(١) مشارق أنوار العقول، ط سوريا، ص٢٠٢، ٢٠٣، الموجز في تحصيل السؤال وتخليص المقال في الرد على أهل الخلاف، أبو عمار عبد الكافي الأباضي، تحقيق: عمار الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ط٢، ١٣٩٨هـ ـ ٢/١٣٩.

(٢) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي أبو محمد، متكلم مناظر، كان شيخ الإمامية في وقته، وُلد بالكوفة ونشأ بواسط وسكن بغداد، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي، صنف كتباً منها: الإمامة، القدر، الدلالات على حدوث الأشياء، الرد على المعتزلة في طلحة والزبير، وإليه تنسب فرقة الهشامية التي اشتهرت بالتشبيه، توفي بعد نكبة البرامكة بمدة، وقيل عاش إلى خلافة المأمون. انظر الأعلام، ١٩/١٨٢، لسان الميزان، ٦/ ١٩٤، المقالات، ١/١١٧.

(٣) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض، ١/٢٠.

(٤) تثبيت دلائل النبوة، عبد الجبار الهمداني، تحقيق: عبد الكريم عثمان، دار العربية، بيروت ١/٣٢٥.

(٥) يونس بن عبد الرحمٰن القمي مولى علي بن يقطين، فقيه إمامي عراقي، زعم أن الله جسم وأنه جثة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم، من أصحاب موسى بن جعفر، له ثلاثين كتاباً توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر الأعلام، ٨/٢٦١، الفهرست، ص٢٢٠.

(٦) هشام بن سالم الجواليقي يدين بالتشبيه والتجسيم وإثبات الحد والنهاية، رافضي على مذهب الإمامية، زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دم بل هو نور ساطع بياضاً، وزعم أنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان وله يد ورجل وعين=

ينفي هذه التهمة عنهم ويزعمون أن ما نقل عن شيوخهم فهو من نقل خصوم الشيعة وأنه لا حجة لهم فيه، وفي نفس الوقت تتدرج في قولها بالتمثيل إلى التعطيل أي من النقيض إلى النقيض، وهذا ما ذكره الأشعري يرحمه الله بقوله: «بأنه عدل عنه قوم من متأخريهم إلى التعطيل»[1]. ويقول عنهم شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن التشبيه والتجسيم المخالف للعقل والنقل لا يعرف في أحد من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشيعة وهذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإمامية ومتأخروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التشبيه والتجسيم، ومتأخروهم غلوا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة دون سائر طوائف الأمة»[2].

القدرية (المعتزلة):

إن المعتزلة تنفي الصفات وتثبت الأسماء، حيث إنهم اتصلوا بالجهمية وأخذوا القول عنهم بنفي الصفات وزعموا أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك. ولذا يقول واصل بن عطاء: «إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين»[3]. وهم قد وقعوا في التناقض أيضاً حيث أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات مع أن من أثبت الأسماء يجب عليه إثبات الصفات، لأن المصدر لهما واحد والكلام في الأسماء كالكلام في الصفات، فكيف يثبت شيئاً وينفي مثله؟

المرجئة:

ويمثلهم الآن الأشاعرة والماتريدية:

إن الأشاعرة متفقون على إثبات بعض الصفات التي يسمونها صفات

= وأذن وأنف وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وكذلك سائر حواسه متغايرة، وأن نصفه الأعلى مجوف ونصفه الأسفل مصمّت، وكان يقول في أفعال العبادة أنها أجسام لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام. انظر الخطط للمقريزي، ٢/ ٣٤٨، الفرق بين الفرق، ص٤٣ ـ ٤٧، التبصير في الدين، ص٣٩، ٤٠، البرهان، ص٧٢.

(١) المقالات ص١/١٠٦ ـ ١٠٩.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٣.

(٣) الملل والنحل، ١/٥١، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٦٠.

المعاني، أو الصفات الذاتية، أو الصفات الذاتية والوجودية وهي: الحياة ـ العلم ـ القدرة ـ الإرادة ـ الكلام ـ السمع ـ البصر، فصفات المعاني عندهم هي: «كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكماً»[1]. وهم يقسمون صفات المعاني إلى قسمين: عقلية وسمعية. فالعقلية ما تتوقف عليه المعجزة من الصفات، وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة، فهذه الصفات لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل العقلي، ولا يستدل بالسمعي إلا من باب التعضيد والتأكيد.

وأما السمعية فهي لا تتوقف[2] عليه المعجزة من الصفات وهي السمع والبصر والكلام، فهذه لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل السمعي، وقولهم هذا عين التناقض حيث يجعلون صفات المعاني مختلفة، فإما أن يقولوا فيها بقول واحد، وإما أن يعلنوا إفلاسهم أمام الجميع حيث يجب عليهم الإتيان بالأدلة على أن بعض صفات المعاني عقلية وبعضها نقلية. والصحيح أن الأسماء والصفات توقيفية ليس للعقل فيها أي مجال، ومن التناقض الواضح عندهم في هذه المسألة أنهم[3] متفقون على أن أصول الأحكام طريقها النقل لا العقل!! وهنا الأسماء والصفات من أهم الأصول فكيف يتدخل العقل فيها؟ فهم لم يكتفوا في التناقض في إثبات الصفات، بل وقعوا في التناقض أيضاً في مسألة الأسماء فهم يثبتون الأسماء لله عز وجل ويقرون بأن أسماء الله حسنى لأنها دالة على معان حسنى وهي الصفات. يقول الجويني: «جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات أو يدل على الصفات القديمة وإلى ما يدل على الأفعال[4]»[5].

ثم يأتون ويقولون: إن بعض الأسماء غير مشتقة كاسم الله سبحانه وتعالى، فنقضوا قولهم ومعتقدهم في نفس المسألة مع أن الصحيح أن أسماء الله تعالى كلها

---

(١) تحفة المريد، ص٦٣.

(٢) شرح إضاءة الدجنة، للشيخ: أحمد المقري المغربي المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص٣٦.

(٣) الصواعق المرسلة، ص٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٧.

(٤) الإرشاد، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٣٨.

(٥) هنا يقرر الجويني أن الأسماء تدل على الذات وعلى الصفات وعلى الأفعال، وعند التحقيق هم ينكرون قيام الأفعال الاختيارية بالله سبحانه، وهذا تناقض في القول والمعتقد.

حسنى ولا تكون حسنى إلا إذا تضمنت معنى تتميز به عن غيرها تحقيقاً لاسم التفضيل، أما الأسماء الجامدة التي لا تدل على معان لا توصف بأنها حسنة، ومن التناقض عندهم أيضاً في مسألة الأسماء أنهم مع قولهم بأن الأسماء لها معان جاءوا في بعض الأسماء فعطلوها عن معانيها كاسم العلي، فنفوا الاسم والصفة كما قال الرازي: «ولما تقدس الحق عن الجسمية، تقدس علوه عن أن يكون بهذا المعنى»[(١)].

فالأشاعرة وافقوا المعتزلة في قولهم: إن الاسم هو عين المسمى وخالفوا السلف، فهم وإن قالوا: إن أسماء الله غير مخلوقة وأعلنوا محاربتهم لمن يقول بذلك فوافقوا السلف في اللفظ فقط[(٢)]، وخالفوهم في المعنى. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق وأسماؤه غير مخلوقة يقولون: الكلام والأسماء من صفات ذاته لكن هل يتكلم بمشيئته وقدرته، ويسمى نفسه بمشيئته وقدرته؟ هذا فيه قولان: النفي هو قول ابن كلاب ومن وافقه[(٣)]، والإثبات قول أئمة الحديث والسنة»[(٤)]. فهم في الحقيقة قد عطلوا ونفوا ما تتضمنه بعض الأسماء من الصفات كاسم الله[(٥)] والعلي والظاهر والباطن وغيرها، فظهر بعدهم عن أهل السنة والجماعة في تلك المسألة مع تناقضهم فيها.

أما الماتريدية:

إن الماتريدية وافقت المعتزلة أكثر من الأشاعرة، حيث إن الماتريدية وافقت المعتزلة في دليل الأعراض وحدوث الأجسام فأصبح الدليل المعتمد عندهم دون سواه، فلم يفرقوا بين صفات الذات والصفات الفعلية المتعدية كالخلق والرزق والإحياء والإماتة والإحسان ونحو ذلك. وقالوا بأزلية الجميع؛ فالصفات الفعلية عندهم أزلية كصفات الذات سواء بسواء[(٦)] فأصبحت أفعال الله تعالى عندهم قديمة

(١) شرح أسماء الله الحسنى، للرازي، ص٢٦٥، ٢٦٦.
(٢) الفتاوى، ٦/ ١٩١ ـ ١٩٦، ٨/ ٨٢٥. (٣) الأشاعرة وافقوا الكلابية في هذا الباب.
(٤) الفتاوى، ٦/ ١٨٦.
(٥) النقض على بشر المريسي، الإمام: الدارمي، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٣.
(٦) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم اللقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٨٩.

ومندرجة تحت صفة التكوين القديمة، ويقولون: إن الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول والتكوين غير المكون مع قولهم بأزلية الصفات الفعلية المتعدية. يقول الماتريدي: «والأصل أن الله إذا أطلق الوصف له وصف بما يوصف من الفعل والعلم ونحوه ويلزم الوصف به في الأزل، وإذا ذُكر معه الذي هو تحت وصفه من المعلوم والمقدور عليه والمراد والمكوَّن، يُذكر فيه أوقات تلك الأشياء لئلا يتوهم قدم تلك الأشياء»[1] وهذا الأمر أي التكوين غير المكون محل إجماع عند الماتريدية[2].

أما الصفات الفعلية اللازمة كالاستواء والمجيء والنزول ونحوها فقد نفاها الماتريدية فراراً بزعمهم من حلول الحوادث بذات الله تعالى، إذ الصفات الفعلية اللازمة كالمتعدية من الصفات الاختيارية، وقيام الصفة الاختيارية بالله تعالى قيام للحوادث بذات الرب تبارك وتعالى وهم يقولون بامتناع قيام الحوادث بذات الله تعالى، فهم نفوا الجهة لقولهم لو كان الله تعالى في جهة فلا بد أن يكون بينه وبين الجهة مسافة مقدرة، ويتصور أن يكون أزيد من ذلك أو أنقص منه أو مساويه، فلو ساواه أو نقص عنه لكان متناهياً، ولو زاد عليه لكان متحيزاً[3]، ولو كان سبحانه في جهة للزم قدم المكان والجهة والحيز، ولزم كونه تعالى جوهراً وجسماً محيزاً ومركباً ومحلاً للحوادث.

وأما صفة النزول فقد نفاها الماتريدية لاحتمال تغيُّر وزوال من اتصف بها، لأن الخلق قد عُرفوا بالتغيُّر والزوال. يقول الماتريدي: «ومن يكون على حال ثم على أخرى، فهو من الآفلين بالتحقيق»[4]. فمثله في حقيقة الفعل والكلام على ما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. وأما نفي المجيء والإتيان فإن الماتريدي قد نفى أن يتصف الله بهما لأن إثباتهما يستلزم التجسيم وقيام الحوادث بذات الله تعالى. يقول الماتريدي: «تحقيق ذلك: نحو ما يقال جاء

(١) التوحيد للماتريدي، دار المشرق، بيروت ـ لبنان، ص٤٧.
(٢) شرح العقائد النسفية، ديوبند، الهند، ص٤٠.
(٣) الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد، وعند الحكماء هو السطح الباطن المماس للسطح الظاهر. انظر، التعريفات، ط مكتبة لبنان، ص٩٩.
(٤) التوحيد، ط دار المشرق، بيروت ـ لبنان، ص٥٣.

إلى أمرٌ فظيع و﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ﴾ [الإسراء: ٨١]، وجاء فلان بأمر كذا وجاءكم رسول، فذكر المجيء والإتيان لا على تحقيق وجود ذلك منه، فعلى ذلك يخرج ما أضاف الله عز وجل إلى نفسه من المجيء والإتيان والاستواء منه على تحقيق ما يكون من الأجسام... ثم الأصل أن الإتيان والانتقال والزوال في الشاهد إنما يكون لخلتين: إما لحاجة بدت، فيحتاج إلى الانتقال من حال إلى حال، والزوال من مكان إلى مكان ليقضيها أو لسآمة ووحشة تأخذه فينتقل من مكان إلى مكان لينفي عن نفسه تلك، وهذان الوجهان في ذي المكان، والله تعالى يتعالى عن المكان، كان ولا مكان فهو على ما كان، فالله تعالى يتعالى عن أن يمسه حاجة أو تأخذه سآمة، فبطل الوصف بالإتيان والمجيء والانتقال»[(١)].

ولم يتوقف الماتريدية عند النفي لهذه الصفات بل تعدوا إلى نفي أفعال الله الأخرى لأن التغيُّر من لوازمها والتغير من خصائص الأجسام المحدثة، فأولوا صفة الضحك والمحبة، الرضا، والرحمة، والغضب وغيرها لزعمهم أنها تغيرات نفسية من خصائص المخلوق فيجب تنزيه الله عن الاتصاف بها، فوقعوا في التشبيه والتمثيل الذي كانوا يفرون منه فوقعوا في نقيض ما هربوا منه، فهم في الحقيقة لم يقولوا بالتأويل والمجاز في صفات الله تعالى إلا بعد أن شبهوه سبحانه بصفات المخلوق، فعندما اعتقدوا أن ذلك يؤدي إلى وصف الخالق بالمخلوق نفوا هذه الصفات[(٢)] ولو توقفوا عند ما توقف عنده السلف من إثبات الاستواء والمجيء والنزول والضحك، والمحبة، والرضا، والرحمة، والغيرة، والغضب بصفات تليق بجلاله وعظمته مع عدم مشابهتها لصفات المخلوق امتثالاً لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لسلموا من التناقض والاختلاف والاضطراب. فموقفهم من الأسماء والصفات موقف متناقض فإما أن يثبتوا الجميع بدون عملية المشابهة، وإما أن ينفوا الجميع، إذ لا فرق بين ما أثبتوه وبين ما نفوه من الصفات ولا دليل عندهم يثبت ما قالوا به إلا الدليل الذي يعتمدون عليه ويجعلونه أصلاً من أصولهم. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «دليل الأعراض

---

(١) تأويلات أهل السنة للماتريدي، ط دار المشرق ص٤٣٥، ٤٣٦.

(٢) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٥٣، تأويلات أهل السنة، ص٤٣٥، ٤٣٦، الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات، شمس الدين الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ٢/ ٤٥٢ ـ ٤٥٥.

وحدوث الأجسام الذي هو أشهر دليل عند المبتدعة أصل أصول المبتدعة في نفي الصفات»[1]. ولذلك كان من أثبت بعض الصفات وأنكر بعضها من أشد الناس اضطراباً. يقول ابن القيم يرحمه الله: «أصحاب التأويل وهم أشد الأصناف اضطراباً إذ لم يثبت لهم قدم في الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول ولا ضابط مطرد منعكس تجب مراعاته وتمنع مخالفته بخلاف سائر الفِرَق، فإنهم جروا على ضابط واحد وإن كان فيهم من هو أشد خطأ من أصحاب التأويل»[2].

الجهمية:

إن الجهمية ينكرون الأسماء والصفات جميعها لاعتمادهم على دليل الأعراض وحدوث الأجسام، حيث إن الجهم بن صفوان وشيخه الجعد بن درهم المصدر الأول لدليل حدوث الأعراض، فهما صاحبا الأصل القائل: «ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث»[3]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لم يكن في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام، ويثبت حدوث الأجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون، والأجسام مستلزمة لذلك لا تنفك عنه، وما لا يسبق الحوادث فهو حادث، ويبني ذلك على حوادث لا أول لها بل أول ما ظهر هذا الكلام في الإسلام بعد المائة الأولى، من جهة الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ثم صار إلى أصحاب عمرو بن عبيد»[4]. فالجهمية نفوا الصفات جميعاً لكونها عندهم تسمى أعراضاً والعرض لا يقوم إلا بجسم والجسم حادث، فلو قامت الأعراض أي الصفات عندهم بالله تعالى لكان جسماً ولكان مُحدثاً لذلك. قالوا: إن إثبات صفات الله وأفعاله يوجب أن يكون جسماً، والله ليس بجسم لأن الأجسام محدثة، فلا تقوم به الصفات ولا الأفعال، لأن المعقول

---

(١) الفتاوى المصرية، لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٦/ ٧٤٥.

(٢) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤١٨.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص١٨٥.

(٤) النبوات، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٢٠١، منهاج السنة، ط/جامعة الإمام، ١/ ١٥٧، ٨/ ٥، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٨/ ٩٨، ٩٩، الصفدية، ٢/ ٥٤، ٥٥.

من الصفات والأفعال أعراض قائمة بجسم، فهم قد نفوا الأسماء والصفات. يقول الأشعري عن الجهم بن صفوان أنه كان يقول: «لا أقول إن الله سبحانه شيء، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء»[1]. ومع ذلك فقد وقعوا في التناقض في هذه المسألة. يقول عنهم شيخ الإسلام يرحمه الله ـ أي عن الجهمية ـ: «فلا يقال: له علم ولا قدرة ولا حياة لأن العبد موصوف بهذه الصفات، فلزمه أن لا يقال له حي عليم قدير لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، كذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك وهم يوافقون أهل السنّة على أن الله موجود حي عليم قادر والمخلوق يقال له: موجود حيٌّ عليم قدير ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه»[2] فدل ذلك على أقبح التناقض عندهم.

وفي الحقيقة فإنهم ينفون الأسماء أيضاً وحقيقتها، فيقعون في التناقض مرة أخرى. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وزاد الجهم في ذلك هو والغلاة من القرامطة والفلاسفة نحو ذلك فقالوا: وليس له اسم كالشيء والحي والعليم ونحو ذلك، لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء لزم أن يكون متصفاً بمعنى الاسم كالحياة والعلم، فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه، وذلك يقتضي قيام الصفات به وذلك محال، ولأنه إذا سُمي بهذه الأسماء، فهي مما يُسمى بها غيره والله منزّه عن مشابهة الغير»[3] ومع ذلك يقول: إن الله هو الفاعل على الحقيقة لأفعال العباد وإن العبد لا فعل له على الحقيقة فانظر إلى ذلك الجمع من المتناقضات في مسألة واحدة، فما بالك بمسائل عدة؟

موقف أهل السنّة والجماعة من الأسماء والصفات:

إن موقف السلف الصالح في مسألة الأسماء والصفات موقف ثابت ثبات الجبال لا يتغير ولا يتبدل ولا يختلف في وقت دون وقت، حيث إنهم اعتمدوا على كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، ومن تمسك بهما فلن يضل أبداً، فأهل السنّة والجماعة من أصولهم التي يدينون بها إثبات ما ورد في كتاب الله وفي سنّة رسول الله ﷺ من أسماء الله وصفاته لا يفرقون بين أسماء الله وصفاته،

---

(١) المقالات، ١/ ٣٣٨.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١١١، ١١٢.

(٣) الفتاوى، ٦/ ٣٥.

ولا بين بعض صفاته وبعض، بل قولهم في الجميع واحد، لا ينفون ولا يؤولون شيئاً منها، ولا يكيفون أو يشبهون منها بصفات المخلوقين. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصف به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون لله ما أثبته لنفسه من الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، يثبتون له صفات الكمال، وينفون عنه ضروب الأمثال، ينزهونه عن النقص والتعطيل، ومن التشبيه، والتمثيل، إثباتاً بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على الممثلة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على المعطلة»[(١)]. ويقول ابن القيم يرحمه الله: «نصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تشبيه ولا تمثيل، بل طريقتنا إثبات حقائق الأسماء والصفات، ونفي مشابهة المخلوقات، فلا نعطل ولا نؤول ولا نمثل ولا نجهل[(٢)]»[(٣)].

ثانياً: الرؤية:

إن موقف الناس من رؤية الله تعالى ثلاثة أقسام[(٤)]:

١ ـ قسم نفاها مطلقاً في الدنيا والآخرة.

٢ ـ قسم أثبتها في الدنيا والآخرة.

٣ ـ قسم نفاها في الدنيا وأثبتها في الآخرة.

فالقسم الأول والثاني مجانب للحق، وأما القسم الثالث فهم أهل السنّة والجماعة الذين يثبتون الرؤية لله في الآخرة، وجاء إجماع السلف على إثبات الرؤية، وحكى ذلك الإجماع عدد كبير[(٥)] من علماء الإسلام ومنهم شيخ الإسلام

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١١١، منهج الدراسات لآيات الأسمات والصفات، ص٣٠ ـ ٤٠.

(٢) الصواعق المرسلة، ٢/٤٢٦، الحق الواضح المبين، عبد الرحمٰن بن سعدي، المكتبة السلفية، مصر ص١٢.

(٣) التحف في مذاهب السلف، للشوكاني، ص٣ ـ ٢٦.

(٤) حادي الأرواح، لابن القيم، مكتبة المدني، جدة ص٣٢.

(٥) من الذين حكوا الإجماع عثمان بن سعيد الدارمي، أبي الحسن الأشعري، البغدادي، النووي، ابن تيمية، ابن القيم، السفاريني، ابن أبي العز. انظر الرد على الجهمية، للدارمي، الدار السلفية، ص١٠٣، الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، =

فقال يرحمه الله: «وخالفوا بذلك ما تواترت به السنة عن النبي ﷺ وما اتفق عليه الصحابة وأئمة الإسلام من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة»[1]. ويقول أيضاً: «إن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى ويقولون إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، ويقولون: إن الله يُرى في الآخرة»[1]. ويقول ابن القيم يرحمه الله عن القسمين اللذين نفيا الرؤية: «والمنحرفون في باب الرؤية نوعان: أحدهما: من يزعم أنه يُرى في الدنيا ويحاضر ويسافر، والثاني: من يزعم أنه لا يرى في الآخرة ألبتة ولا يُكلم عباده، وما أخبر الله به ورسوله وأجمع عليه الصحابة والأئمة يكذب الفريقين»[2].

القسم الأول: النفاة في الدنيا والآخرة:

يقول الإمام النحاس[3] يرحمه الله: «وخالفوا في ذلك المعتزلة والجهمية، ومن تبعهم من الخوارج والإمامية وطوائف من المرجئة، وطوائف من الزيدية الذين ذهبوا إلى القول بأن الله تعالى لا يرى بالأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة ولا يجوز عليه ذلك»[4]. ويقول ابن القيم يرحمه الله: «وأنكرها أهل البدع المارقون والجهمية المتهوكون والباطنية الذين هم من جميع الأديان منسلخون والرافضة الذين هم بحبائل الشيطان متمسكون»[5] فهؤلاء النفاة يستدلون بأدلة من القرآن والسنة. فمن القرآن كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ

= تقديم الشيخ: حماد بن محمد الأنصاري، مطابع الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٤٠٠هـ، ص٧٦، الفرق بين الفرق، ص٢٥٩، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ٣/ ١٥، الفتاوى، ٦/ ٤٦٩، منهاج السنة، ط بيروت، ٢/ ٧٦، حادي الأرواح، ص٢٤٥.

(١) الفتاوى، ٦/ ٤٦٩، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١٠٦.

(٢) صحيح حادي الأرواح، لابن القيم، تخريج واختصار، عبد الحميد أحمد الدخاخني، دار الطباعة والنشر، القاهرة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد بن سعيد التُّجيبي المصري المالكي البزار المعروف بابن النحاس، ولد سنة ٣٢٣هـ، سعى إلى طلب العلم وسماعه، وعمره لم يتجاوز الثمان سنوات، ثقة، محدث، فقيه، مات سنة ٤١٦هـ. انظر العبر للذهبي، ٣/ ١٢٢، النجوم الزاهرة، ٤/ ٣٦٣، شذرات الذهب، ٣/ ٢٠٤.

(٤) رؤية الله تبارك وتعالى، لابن النحاس ص٢٥.

(٥) صحيح حادي الأرواح، ص٢٥٨، ٢٥٩.

﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ۝١٠٣﴾ [الأنعام] فيقولون: إن عموم النفي في كل وقت من غير تخصيص، لأن لفظ الأبصار صيغة جمع دخل عليها الألف واللام فهي تفيد العموم والاستغراق، وأنه تعالى تمدح بكونه لا يرى وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله عنه، وإن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية ولذلك يجريان في النفي والإثبات على حد واحد، وقد نفي الإدراك فتنتفي الرؤية[1].

والصحيح أن الآية لا تفيد عموم النفي بل تفيد نفي العموم، ونفي العموم يوجب ثبوت الخصوص ومعناه: أنه لا تدركه جميع الأبصار فوجب أن يفيد أن تدركه بعض الأبصار وهي أبصار المؤمنين لا شك، وقد يكون المراد أن الأبصار المعهودة في الدنيا لا تدركه وهو قول أهل السنّة والجماعة، فإن هذه الأبصار وهذه الأحداق ما دامت تبقى على هذه الصفات التي هي موصوفة بها في الدنيا فإنها لا تدرك الله تعالى، وإنما تدرك الله تعالى إذا تبدلت صفاتها وتغيرت أحوالها، ومن الأقوال التي ردّ بها أهل السنّة والجماعة عليهم هو أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] مطلق، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ۝٢٣﴾ [القيامة] مقيدة بالنظر يوم القيامة، والمطلق[2] يحمل على المقيد، والخاص مقدم على العام كما هو مقرر في علم الأصول.

ومن الردود التي يُرد بها على النفاة القول: بأن المراد بالنفي عدم الرؤية في الدنيا أو أن النفي في الآية هو الإدراك والإحاطة، وهو أمر زائد على مجرد الرؤية كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ۝٦٢﴾ [الشعراء]، وأما قولهم: إن الله تعالى تمدح بكونه لا يُرى وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله عنه، فالرد عليهم من السلف الصالح: إن التمدح الذي تفيده الآية يدل على أنه جائز الرؤية، فالله عز وجل ذكرها في سياق التمدح ومعلوم أن التمدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب بالنفي إذا تضمن أمراً

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٣، ٢٣٤، متشابه القرآن، ١/ ٢٥٥.

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية، الإمام أحمد، ص٩٥، تأويل مختلف الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٣٩ ـ ١٤٦، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٨٧هـ، ٧/ ٥٤، تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ، ٣/ ٧٣ ـ ٧٥.

وجودياً، كمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة. ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى المراد من الآية أنه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء] فلم ينفِ موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية كما ذُكرت أقوالهم في تفسير الآية[1].

ويقول ابن القيم يرحمه الله راداً على من استدل بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣] على نفي الرؤية بقوله: «والاستدلال بهذا أعجب فإنها من أدلة النفاة وقد قرر شيخنا ـ يقصد ابن تيمية ـ وجه الاستدلال به أحسن تقرير وألطفه وقال لي: أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله، فمنها هذه الآية وهي على جواز الرؤية أدل منها على امتناعها، فإن الله سبحانه وتعالى إنما ذكرها في سياق التمدح ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال ولا يمدح الرب تبارك وتعالى بالعدم إلا إذا تضمن أمراً وجودياً كمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمن كمال القيومية... فقوله: «﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء وأنه لعظمته لا يُدرك بحيث يُحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية»[2]. وبذلك ينتفي قولهم: إن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية. يقول ابن القيم يرحمه الله: «والرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك كما يُعلم ولا يحاط به، وهذا الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية.... فالمؤمنون يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم عياناً ولا تدركه أبصارهم

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢١٥، الملل والنحل، ٣/ ٨، حادي الأرواح، ص٣٧٤.

(٢) حادي الأرواح، ص٢١٧، صحيح حادي الأرواح، ص٢٦٥.

بمعنى أنها لا تحيط به إذ كان غير جائز أن يوصف الله عز وجل بأن شيئاً يحيط به وهو بكل شيء محيط»[1].

ومن الأدلة التي يستدلون بها قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. يقول الزمخشري[2]: «فإن قلت ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي يعطيه «لا» وذلك أن «لا» تنفي المستقبل، تقول لا أفعل غداً، فإذا أكد نفيها قلت لن أفعل غداً، فقوله لن تراني نفي الرؤية فيما يستقبل»[3]. والصحيح أن القول بأن «لن» تفيد التأبيد دعوى باطلة لا يشهد بصحتها مصدر معتبر ولا نقل صحيح بل كتب اللغة وأئمتها تشهد بخلاف ما زعموه.

يقول ابن هشام[4] في معنى «لن»: «ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري فالمنفي في الآية هو الرؤية في الدنيا لأن أبصار الخلق لا تقدر على ذلك»[5]. والنفاة يستدلون بهذه الآية من وجه آخر فيقولون: إن الله عز وجل علق الرؤية على محال وهو استقرار الجبل. يقول الزمخشري: «إن النظر إليه محال فلا تطلبه، ولكن عليك بنظر آخر هو أن تنظر إلى الجبل الذي يرجف بك وبمن طلبت الرؤية لأجلهم كيف أفعل به[6]؟ وكيف أجعله دكاً بسبب طلبك الرؤية لتستعظم ما

---

(١) حادي الأرواح، ص٣٧٤.

(٢) هو أبو القاسم، محمود بن محمد الخوارزمي، كان نحوياً، مفسراً، داعية إلى الاعتزال، كان رأساً في اللغة العربية والبلاغة، وله شعر جيد، له مصنفات كثيرة منها كتاب الكشاف في التفسير، والفائق في الحديث، أساس البلاغة في اللغة، والمفصل في النحو، ويلقب الزمخشري بجار الله لأنه سافر إلى مكة وجاور بها زماناً، توفي سنة ٥٣٨هـ. انظر وفيات الأعيان ١٦٨/٥ ـ ١٧٤، السير، ١٥١/٢٠ ـ ١٥٦، البداية والنهاية ٢١٩/١٢، شذرات الذهب، ١١٨/٤ ـ ١٢١.

(٣) الكشاف، دار الفكر ١١٣/٢، المواقف للإيجي، دار الكتب، بيروت، ٣١٠.

(٤) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف المشهور بابن هشام النحوي الفاضل، كان متواضعاً، حسن الخلق، رقيق القلب، حسن التعبير، من أعلم أهل زمانه باللغة العربية وأحكامها، توفي سنة ٧٦١هـ. انظر الدرر الكامنة، ٤١٥/٢ ـ ٤١٧، النجوم الزاهرة، ٣٣٦/١٠، بغية الوعاة، ٦٨/٢ ـ ٧٠، شذرات الذهب، ١٩١/٦، ١٩٢.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين يوسف المشهور بابن هشام، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ ـ ١٤٨/٤، ١٤٩.

(٦) مما يدل على التناقض عندهم أن القاضي عبد الجبار يزعم أن (لن) قد تستعمل مجازاً=

أقدمت عليه بما أريك من علم، كأنه عز وجل حقق عقد طلب الرؤية ما مثله عند نسبه الولد إليه في قوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا ﴿٩١﴾﴾ [مريم]»(١).

والصحيح أن الله عز وجل علق الرؤية على أمر ممكن وهو استقرار الجبل وهو أمر مقدور لله سبحانه وتعالى، فدل ذلك على جواز الرؤية لله، فالمقصود منه تعظيم أمر الرؤية، وأن أحداً لا يقوى على رؤية الله تعالى إلا إذا قواه الله تعالى بمعونته وتأييده، فكذلك لما ظهر أثر التجلي والرؤية للجبل اندك وتفرق فهذا يدل على تعظيم أمر الرؤية، فدل ذلك على خطأ قولهم بأن الله علق الرؤية على محال، فلو كانت الرؤية مستحيلة لعلقها الله بأمر ممتنع كما قال عز وجل مخبراً عن الكفار في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الأعراف]. ومن الأدلة على أن الرؤية غير مستحيلة أن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من الصحابة قد صرحوا بأن محمداً ﷺ رأى ربه ليلة الإسراء بعيني رأسه، ولو كان ذلك مستحيلاً لم يقع الخلاف فيه بين الصحابة، كما لم يقع بينهم الخلاف في ما هو مستحيل على الله تعالى من الولد والزوجة والشريك ونحو ذلك(٢).

= فيقول: «فإن قيل أليس الله تعالى قال حاكياً عن اليهود في سورة البقرة ﴿ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم﴾ [البقرة: ٩٥] أي لا يتمنون الموت، ثم قال حاكياً عنهم في سورة الزخرف ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون﴾ [الزخرف: ٧٧] فكيف يقال إن (لن) موضوعة للتأكيد؟ قلنا إن (لن) موضوعه للتأبيد، ثم ليس يجب أن لا يصح استعمالها إلا حقيقة، بل لا يمتنع أن تستعمل مجازاً وصار الحال فيها كالحال في قولهم أسد وخنزير وحمار، فكما أن موضوعها وحقيقتها مخصوصة ثم تستعمل في غيرها على سبيل المجاز والتوسع، واستعمالها في غيرها لا يقدح في حقيقتها كذلك ها هنا» فدل ذلك على تناقضهم حيث إن دعوى المجاز في قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾ مردودة حيث إن المجاز خلاف الأصل، فإن الأصل في الكلام الحقيقة، وأن اللفظ لا يُحمل على المجاز إلا إذا قامت القرينة الدالة على أن المراد خلاف الحقيقة ولا قرينة هنا، فتبقى الآية على حقيقتها، فإما أن يقولوا إن كلا الأمرين حقيقة أو على باب المجاز، وإلا يظهر التناقض الواضح عندهم. انظر شرح الأصول الخمسة، ص٢٦٤.

(١) الكشاف، ٢/ ١١٣.

(٢) الإنصاف، للباقلاني، دار الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص٢٥٣.

ومن الأدلة التي يستدل بها النفاة قوله تعالى: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى] فيقولون: إن الآية دلت على أن كل من يكلم الله تعالى فإنه لا يراه وإذا ثبت عدم الرؤية في وقت الكلام ثبت عدمها في غير وقت الكلام ضرورة لأنه لا قائل بالفرق، فالآية لا تتحدث عن الرؤية وإنما تدل على كلام الله لأنبيائه ورسله في الدنيا، فالآية حجة عليهم لا لهم، فهم ينكرون كلام الله عز وجل ثم يحتجون ويقولون: «إن كل من كلم الله تعالى يراه» وهم ينكرون الكلام أصلاً فهذا عين التناقض في مسألة واحدة ومعتقد واحد!! وهنا يظهر صحة قول شيخ الإسلام الذي نقله عنه تلميذه ابن القيم يرحمهما الله: «أنا ألزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله»[(١)] فالآية بمفهومها تشير أن من جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يسمع مخاطبة كلامه[(٢)] ـ بواسطة فرؤيته أولى ـ.

ومن الأدلة التي استدل بها النفاة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [البقرة] ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣] ﴿۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الفرقان] فيقولون: إن هذا الاستعظام في الآيات يدل على أن الرؤية ممتنعة، والصحيح أن الاستعظام إنما كان لطلبهم الرؤية تعنتاً وتشكيكاً، فلذلك أنكر الله سبحانه وتعالى قولهم وفعلهم[(٣)]. وأما آية الفرقان فهي حجة عليهم لا لهم، لأن الله عز وجل يخبر أن القائلين هذا القول هم الذين لا يرجون لقاء الله ورؤيته، فمفهوم المخالفة يدل على أن الذين يرجون لقاءه ورؤيته لا يتفوهون بهذا القول فصارت الآية دليلاً على إثبات الرؤية.

ومن أدلة السنة التي استدل به النفاة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نور

(١) حادي الأرواح، ص٢١٧.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية،ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢١٤،
(٣) الإنصاف، ص٢٤٣، ٢٤٤ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

أنّى أراه»[1] فالحديث لم يرد على نفي الرؤية في الآخرة، وإنما كان السؤال عن الرؤية في الدنيا، وأهل السنّة والجماعة متفقون على رؤية الله لا تقع في الدنيا. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأئمة السنّة والجماعة متفقون على أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا ولم يتنازعوا إلا في نبينا محمد ﷺ»[2][3].

ومن الأدلة التي يستدلون بها أيضاً قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[4] فيقولون: إن هذا الحديث يوضح انتفاء الرؤية بصيغة التشبيه. والصحيح أنه لو كانت مستحيلة لما شبه الرسول عليه الصلاة والسلام العبد حال قيامه بالعبادة برؤية الله سبحانه وتعالى، فدل ذلك على جوازها لا منعها، فالنافون للرؤية يستدلون بأدلة هي حجة عليهم لا لهم ويزعمون كذباً أن من جوز الرؤية أو جعلها ممكنة فقد كفر، فعلى ذلك يلزمهم تكفير موسى عليه السلام وكفر كل من قال بجواز الرؤية ويكفي بتكفير نبي ورسول كفراً وجهلاً بالدين. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وشهدت الجهمية والفرعونية والرافضة والقرامطة والباطنية وفروخ الصابئة والمجوس... بكفر من اعتقد ذلك، وأنه من أهل التشبيه والتجسيم»[5]. وفي الحقيقة أن النفاة هم أهل التشبيه والتجسيم لا موسى عليه السلام وأهل السنة والجماعة.. يقول ابن القيم يرحمه الله: «أنه لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال، فيا للّه العجب كيف صار أتباع الصابئة والمجوس والمشركين عباد الأصنام وفروخ الجهمية والفرعونية أعلم بالله تعالى من موسى بن عمران وبما يستحيل عليه ويجب له»[6].

---

(١) مسلم في كتاب الإيمان، باب ما جاء في رؤية الله عز وجل، ٣/ ١٢، ١٣.

(٢) الفتاوى ٥/ ٤٨٩، منهاج السنة، ط بيروت، ١/ ٢١٨، حادي الأرواح، ص٢٧٥، الرد على الجهمية، الدارمي، ص٦٨، أضواء البيان، ١/ ١٢١.

(٣) المستصفى، المطبعة الأميرية، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ، ٢/ ١٩١، إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ، ص١٧٩.

(٤) البخاري كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، ١/ ٩٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب تعريف الإسلام والإيمان، ١/ ١٥٧، ١٥٨.

(٥) صحيح حادي الأرواح، ص٢٧٨.

(٦) صحيح حادي الأرواح، ص٢٥٩، ٢٦٠.

القسم الثاني أثبتها في الدنيا والآخرة:

إن الصوفية يقولون بالاتصال(١) والكشف والمحاضرة(٢) والمشاهدة(٣)، فهم يصرحون بإمكان إدراك صور العوالم العلوية والسفلية عياناً، كرؤية الملائكة، والاطلاع على اللوح المحفوظ ورؤية الأنبياء يقظة بعد موتهم وغير ذلك من الأمور التي يدعون رؤيتها عياناً، ومن ثم دعواهم بأنهم يتلقون من الله بلا واسطة، فلذا يجعلون الولي(٤) أفضل من النبي، لأن النبيّ قد يتلقى بواسطة أو بغير واسطة، أما الولي فيتلقى دائماً من غير واسطة، فهم يعرفون الولي بتعريفات عدة

---

(١) الاتصال أن الوصل هو الانقطاع عما سوى الحق، وليس المراد به اتصال الذات بالذات، لأن ذلك إنما يكون بين جسمين، وهذا التوهم في حقه تعالى كفر، فهم يقولون من لم ينفصل لم يتصل، أي من لم ينفصل عن الكونين لم يتصل بمكون الكونين، وأدنى الوصال عندهم مشاهدة العبد ربه تعالى بالقلب، فإذا رفع الحجاب عن قلب السالك يتجلى له الخالق، فيقال إن السالك الآن وصل. انظر عوارف المعارف، ١٤٠٣هـ، ٥/٢٤٨، إصطلاحات الصوفية، كمال الدين عبد الرزاق القاشاني، الهيئة المصرية العامة، مصر ص١٥٦.

(٢) المحاضرة: حضور القلب مع الحق في الاستعاضة من أسمائه تعالى، وقيل الرؤية قبل رفع الحجاب، فيزعمون أن المحاضرة أولاً ثم المكاشفة ثم المشاهدة، فالمحاضرة أول مراتب رفع الحجاب وتنتهي بالمشاهدة وهي أقصى مراتب الكشف وهو المعرفة بالله وصفاته وأفعاله وأسرار ملكوته في أكمل رتب المعرفة. انظر إيقاظ الهمم، لابن عجيبة الحسني، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص٣٠٨، عوارف المعارف، ٥/٢٥٤، الرسالة القشيرية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤م، ١/٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) المشاهدة تعني المداناة والقرب وهي رؤية الحق ببصر القلب من غير شبهة كأنه رآه بالعين، وأهل المشاهدة على ثلاثة أحوال: فالأولى منها الأصاغر وهم المريدون يشاهدون الأشياء بعين العبر ويشاهدونها بأعين الفكر، والثاني: الأوساط وهؤلاء قال فيهم الخراز: الخلق في قبضة الحق وفي ملكه فإذا وقعت المشاهدة فيما بين الله وبين العبد لا يبقى في سره ولا همه غير الله تعالى، والثالث: مشاهدة العارفين يشاهدون الله مشاهدة تثبيت، فيشاهدون كل شيء وكل الكائنات، فيصيرون غائبين حاضرين، وحاضرين غائبين، على انفراد الحق في الغيبة والحضور، وبذلك يشاهدون الله ظاهراً وباطناً وباطناً وظاهراً وآخراً وأولاً وأولاً وآخراً، فانظر إلى الجمع بين التناقضات في قولهم كيف يجتمع الحضور والغياب في شخص واحد وفي نفس الوقت مع مدى الوقاحة والتجرؤ على الله عز وجل. انظر إقاظ الهمم ص٢٧، روضة التعريف، لسان الدين بن الخطيب، دار الفكر العربي، ص٤٦٤.

(٤) ابن تيمية والتصوف، الدكتور: مصطفى حلمي، الاسكندرية، ط٢ ص٢٨١، ٢٨٢.

منها على سبيل المثال: حقيقة الولي أنه يسلب من جميع الصفات البشرية ويتحلى بالأخلاق الإلهية[١] ظاهراً وباطناً، فالولي عندهم يتجرد من جميع الصفات البشرية ويتصف بالصفات الإلهية تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. يقول الشيخ التجاني[٢] عن الولي: «فإن حقيقة العارف الإحاطة بجميع الملائكة وبجميع الموجودات من العرش إلى العرش، يراها في ذاته كلها فرداً فرداً، حتى إنه إذا أراد أن يطالع غيباً في اللوح المحفوظ ينظر إليه في ذاته ويفتش فيه لأن أوصافه من أوصاف إلهه ونعوته من نعوته، لأنه ينسلخ من جميع الأوصاف البشرية كما تنسلخ الشاة من جلدها»[٣]... ومن كلامه أيضاً: «كذلك صاحب اليقين سلبه الله صورة الغير والغيرية ولم يبق في حسه وشهوده وإدراكاته وذوقه إلا الحق محضاً سبحانه وتعالى من كل وجه وبكل اعتبار»[٣].

والشيعة أيضاً تقول بقول الصوفية وذلك بسبب التبادل للأفكار لنشر الدعوة، فإن صوفية الفلاسفة قد استخدموا أفكار الشيعة الباطنية بمهارة تحت ستار الأسماء المختلفة كالولاية أو المهدية أو ختم الولاية أو الرسالة، فالصوفية والشيعة يزعمون أنهم يتلقون من الله بلا واسطة، ومن ثم يمكنهم رؤية الله عز وجل[٤] في الدنيا، ويستدلون على هذه الرؤية والاتصال بالله عز وجل بحديث قدسي صحيح عن الرسول عليه الصلاة والسلام يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي

---

(١) جواهر المعاني في فيض أبي العباس التجاني، علي حرزام برادة، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣، ٢/ ٧٦.

(٢) التجاني: أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف التجاني، شيخ الطريقة التيجانية ومؤسسها، ولد سنة ١١٥٠هـ، درس العلوم الشرعية وارتحل متنقلاً بين فاس والقاهرة ومكة والمدينة وغيرها، أنشأ طريقته في فاس ثم انتشرت دعوته في أفريقيا، له مؤلفات منها: السر الأبهر في أوراد القطب الأكبر، جوهرة الحقائق في الصلاة على خير الخلائق، جوهرة الكمال، وجميعها كتب مبنية على الضلال والبدع، توفي سنة ١٢٣٠هـ. انظر الأعلام، ١/ ١٤٥، معجم المؤلفين، ٢/ ١٤٣.

(٣) جواهر المعاني، ١/ ٢٦٣، ٢/ ٨.

(٤) بغية المرتاد، لابن تيمية، ص١٢٠، نشأة الفكر الفلسفي، ٢/ ٤٠٠.

يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه»[1] فيزعمون الاتصال بالله والأخذ منه مباشرة عن طريق الحلول والاتحاد[2]. وقولهم مردود بالكتاب والسنّة والإجماع. فالله عز وجل لا يراه أحد في الدنيا والدليل من الكتاب قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي لن تراني في الدنيا لعدم قدرتك وطاقتك، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالمراد من الآية نفي الرؤية في الدنيا.

ومن السنّة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نور أنّى أراه»[3]. وقد جزم ابن أبي العز يرحمه الله بأن المعنى بأن النور هو الحجاب يمنع من رؤيته فأنّى أراه؟ أي فكيف أراه؟ وهذا حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ ثم قال: «فهذا صريح في نفي الرؤية والله أعلم»[4].

ومن أدلة السنة قول عائشة رضي الله عنها: «ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم الفرية: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم الفرية...»[5]. فدل الحديث على أن الرؤية لا تكون في الدنيا، وبالذات أن عائشة رضي الله عنها وضحت أن المراد بآيتي النجم رؤية الرسول عليه الصلاة والسلام لجبريل على صورته الحقيقة[6].

ومن الإجماع قول شيخ الإسلام يرحمه الله: «أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن المؤمنين يرون الله بأبصارهم في الآخرة، وأجمعوا على أنهم لا يرونه في

(١) سبق تخريجه صفحة رقم ١١٧.

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، ص٣٣٩، ٣٤٠، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٣٩٧هـ ص٣٩.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم ٤١٠.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٢٤.

(٥) البخاري كتاب تفسير سورة المائدة، باب «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» ٨/ ٢٠٦، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل، «ولقد رآه نزلة أخرى» ٣/ ٤.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٢٢.

الدنيا بأبصارهم، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ. . . ومن قال من الناس أن الأولياء وغيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضال مخالف لكتاب الله والسنّة وإجماع سلف الأمة، ولا سيما إذا ادعوا أنهم أفضل من موسى عليه السلام»[١].

موقف الفِرَق الخمس من الرؤية:

إن الخوارج تنفي رؤية[٢] الله في الدنيا والآخرة، والأباضية الآن تقول بنفس القول، فتنكر وقوعها لأن العقل كما يزعمون يحيل ذلك ويستبعده ويستدلون بأدلة المعتزلة على نفيها، ومن التناقض البين عندهم أنهم يقررون أن أمور العقيدة لا دخل للعقل فيها ولا بد من الاعتماد فيها على السمع فقط، وهنا يقررون بإنكار الرؤية لإحالة العقل لها[٣] وما ذلك إلا للجمع بين المتناقضات، بل ويشتد التناقض عندهم فيستدلون على نفي الرؤية بالأدلة العقلية فيقولون: «أما العقلية: فتتلخص في أن الله سبحانه كان قبل خلق الوجود كله، ولم تتحول ذاته، أو تتبدل صفاته بعد الخلق عما كان عليه قبله، فلا تتصل ذاته سبحانه بشيء من مخلوقاته كما أنها لا تنفصل عنها، لأن كل ذلك من صفات الحوادث، ومن ثم كان إدراك كنهها مستحيلاً عقلاً ونقلاً، وإنما غاية المعرفة بها هو الشعور بالعجز عن إدراك كنهها، كما قيل: العجز عن الإدراك هو الإدراك»[٣]. ويستدلون بأدلة عقلية أخرى[٤] فيقيسون الغائب على الشاهد وهو قياس مرفوض، إذ أن الله عز وجل ليس كمثله شيء، وهم في دليلهم العقلي لم يفرقوا بين الإدراك والرؤية، فالرؤية شيء والإدراك شيء آخر.

الشيعة:

إن الشيعة يظهر عندهم التناقض الواضح في مسألة الرؤية حيث إنهم لم يثبتوا على قول واحد كالخوارج والمعتزلة والجهمية ولكن تذبذبوا في أقوالهم فيها، ففي الدنيا يزعمون أن الأئمة عندهم قدرة تمكنهم من الاتصال بالله ومكالمته ورؤيته، فمن أقوالهم: «إن الأئمة هم الحجة البالغة على من دون السماء وفوق

---

(١) الفتاوى، ٦/٥١٢، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٩١، ٩٢.

(٢) دراسة في تاريخ الإباضية، ص١٠، الكشف والبيان، ١/١٥٢، منهج الطالبين، ١/٤٠٩ ـ ٤١٣.

(٣) مسند الربيع ٣/٣٥.

(٤) الحق الدامغ ص٦٧.

الأرض»[1]، «وإن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام»[1]: «ونحن حجج الله في عباده»[1]، «لولانا ما عبد الله»[1]. والقرآن الكريم يخالف أقوالهم المكذوبة، فالله سبحانه وتعالى يأمر نبيه أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] وهم يزعمون أن الأئمة تملك هذه الأمور، فتعالى الله عن زعمهم وكذبهم، وأما زعمهم بأنهم هم حجج الله في عباده فيكذبه ويخالفه كلام الله عز وجل الذي وضح أن الحجة قد قامت بالرسل. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ويتمادون في الوقاحة والجرأة فيزعمون أن آل البيت قد قرروا ذلك، ومن زعمهم المكذوب أن علياً رضي الله عنه قال: «لقد أعطيت خصالاً ما سبقني إليها أحد قبلي، علمت المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني ولم يعزب عني ما غاب عني، أُبشّر بإذن الله، وأودي عنه كل ذلك»[2] فهم يزعمون أن علياً قد جعل نفسه عالماً لا يخفى عليه خافية ولا يتصف بذلك إلا الله عز وجل، فيؤدي قوله إلى وصف نفسه بما اتصف الله سبحانه وتعالى به، فكفى بذلك افتراءاً وكذباً على خير الرجال بعد الرسل والأنبياء!!

وأما الرؤية في الآخرة فينفونها وهذا ما نوّهت به كتب الفِرَق والمقالات، وجاءت آثار عنهم تؤيد النفي، مثال قولهم عن أبي عبد الله جعفر الصادق بأنه سئل عن الله تبارك وتعالى: هل يرى في المعاد؟ فقال: «سبحان الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية[3]»[4]. وقوله يؤدي إلى نفي وجود الله سبحانه وتعالى، وحاشا أن يُنسب هذا القول إلى إمام فاضل من أئمة التابعين مع منزلته المرموقة في الدين والمعرفة!!، ويروون رواية أخرى عنه أنه سئل: «هل يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة؟ قال: نعم»[5] فإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على مدى اختلافهم

(١) أصول الكافي، ١/ ٧٧، ١٩٢، ١٩٣. (٢) أصول الكافي، ١/ ٩٦ - ١٩٧.

(٣) بحار الأنوار، ٤/ ٣١.

(٤) التناقض البين عندهم أنهم يروون عن الإمام نفسه أنه قال: «لا بد من إثبات أن له كيفية لا يستحقها غيره ولا يشارك فيها ولا يحاط بها ولا يعلمها غيره» انظر أصول الكافي، ١/ ٨٥.

(٥) بحار الأنوار، ٤/ ٤٤، رجال الكشي، ص٤٥٠.

واضطرابهم كما نوّه بذلك شيخ الإسلام يرحمه الله: «لزم ضرورة أن شيوخ الإمامية ضلوا في التوحيد إما متقدموهم وإما متأخروهم»[١] ولعل اضطرابهم في موقفهم من الرؤية تابع لاضطراب موقفهم من صفة النزول لله عز وجل، فهناك روايات عنهم تثبت النزول وروايات أخرى تنفيها[٢]، ولكن شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم يرحمهما الله قالا بإنكار الشيعة الرافضة للرؤية في الآخرة[٣] وهو الراجح. يقول المفيد: «أقول إنه لا يصح رؤية الباري سبحانه بالأبصار وبذلك شهد العقل ونطق القرآن وتواتر الخبر عن أئمة الهدى من آل محمد وعليه جمهور أهل الإمامة إلا من شذ»[٤].

القدرية (المعتزلة):

إن من أسس عقيدة المعتزلة وجوب نفي رؤية الله تعالى، بل عندهم من لم يعتقد ذلك فهو كافر مشبه. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والجهمية والمعتزلة يقولون: من أثبت لله الصفات وقال إن الله يُرى في الآخرة وكلام الله ليس بمخلوق فإنه مجسم مشبه والتجسيم باطل»[٥]. ويقول القاضي عبد الجبار: «الرؤية بالأبصار على الله مستحيل»[٦] «ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية»[٦]. ويقول الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]: «فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي تريد معنى التوقع والرجاء»[٧] فحاولوا تأويل هذه الآيات بعدة تأويلات فقالوا: إن النظر في اللغة العربية له عدة استعمالات وليس خاصاً

---

(١) منهاج السنة، مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ٢٧٥.
(٢) بحار الأنوار، ٣/ ٣١٥ ـ ٣٣١.
(٣) صحيح حادي الأرواح، ص٢٦٥، حادي الأرواح ص٢١٧.
(٤) أوائل المقالات، طبعة جامعة الإمام، ص٢٤.
(٥) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١٠٧.
(٦) المختصر في أصول الدين، القاضي عبد الجبار، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ١/ ٢٢٠، شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٢.
(٧) تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار الهمداني، دار النهضة، بيروت ـ لبنان، ص٢٤٢، الكشاف، طبعة إيران، ٤/ ١٩٢.

برؤية العين، ولما كانت رؤية الله بالعين مستحيلة عندهم أولوا النظر على أحد المعاني التالية: منتظرة ثواب الله وكرامته ورحمته، أو أن النظر هو تقليب الحدقة طلباً للرؤية، ومعلوم أنهم يقولون نظرت إلى الهلال فلم أره، أو النظر هو التفكر بالقلب طلباً للمعرفة. وأما قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ فقالوا: إن إلى واحدة آلاء التي هي النعم فكأنه قال تعالى: «وجوه يومئذ ناظرة آلاء ربها منتظرة، ونعمه مترقبة»[1] وأقوالهم كلها مردودة فإن النظر له عدة استعمالات على حسب تعديته فتعديته بأل تعني المعانية بالأبصار كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وأما قولهم: إن المراد التفكر والاعتبار والانتظار فالآخرة ليست بدار استدلال ولا اعتبار ولا انتظار وتنغيص، وأما قولهم: تقليب الحدقة طلباً للرؤية دون رؤية فليس فيها نعمة ونضارة بل حسرة وندامة[2]، فدل ذلك على تحريفهم المرفوض الذي لا يقبله الشرع، ولا العقل ولا اللغة.

المرجئة:

ويمثلهم الآن الأشاعرة والماتريدية:

إنهم يثبتون الرؤية من غير جهة[3] لشبهة عندهم حيث يزعمون أن إثبات الجهة والمكان والحيز مستحيل في حق الله سبحانه وتعالى، فلذلك ينفون علو الله تعالى واستواءه على عرشه حتى لا يثبتون المكان له، فهم يعتقدون أن كل ما كان له مكان فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو مساوياً له فيكون جسماً، مع زعمهم بأن المستوي على الشيء يكون محتاجاً إليه، ورتبوا على ذلك منع الإشارة إليه في جهة معينة أو رؤيته في جهة معينة، أو نزوله وانتقاله وحركته حيث إن الحركة عندهم كما وضحها شيخ الإسلام يرحمه الله: «هي انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني كحركة أجسادنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء والتراب والسحاب من حيز إلى حيز»[4]. وقولهم

---

(١) متشابه القرآن، ص٦٧٣، ٦٧٤، المختصر في أصول الدين، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ص٣٣٧، شرح الأصول الخمسة، ص٢٤٢ - ٢٤٧.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٧هـ، ص١٣.

(٣) إن الكلابية والسالمية يثبتون الرؤية بلا مواجهة. انظر منهاج السنة، ط جامعة الإمام ٢/١٠٩.

(٤) الفتاوى ٥/٥٦٦.

مردود لأن الألفاظ التي جاءوا بها مثل الجسم والمكان والحيز ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنّة، والواجب علينا كما وضح شيخ الإسلام يرحمه الله عدم المسارعة بنفيها أو إثباتها إذ أكثر من يقول بنفيها عن الله يريد بأنه ليس مستوياً على العرش وليس له علو ذات على الخلق، هذا إن أريد بالمكان العلو واستواؤه على العرش فهذا النفي باطل، ولا نسمي ذلك مكاناً، وإن أريد بالمكان غير ذلك فنتبرأ إلى الله تعالى من إثباته له، وكذلك يقال في لفظ الجسم؛ فإن أُريد به ما يصح أن يُرى وأنه متصف بصفات الذات والفعل فلا يجوز نفيه عن الله، إلا أن الأولى والواجب مراعاة الألفاظ الشرعية وإن أُريد أنه مركب من أجزاء، والمركب مفتقر إلى جزئه كالأبدان وغير ذلك من المعاني الدالة على النقص، فلا يجوز إثباته لله تعالى لا معنى ولا لفظاً[(1)].

وأما قولهم إن كل ما كان له مكان فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو مساوياً له، وإن المستوي إلى الشيء يكون محتاجاً إليه فهو مردود، لأنهم قاسوا الخالق بالمخلوق فاستواء الله وجلوسه سبحانه وتعالى ليس كاستواء المخلوق كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فالاستواء عند السلف معلوم والكيفية مجهولة لا يعلمها إلا الله عز وجل، فلا يقتضي إثبات الاستواء تشبيه الخالق بالمخلوق أو أنه يكون جسماً، وأما منعهم نزول الله حتى لا تحصل الحركة حيث إن الحركة لا تكون إلا للجسم، فقولهم أيضاً باطل حيث إن لفظ الحركة يطلق على أربعة أنواع وهي:

حركة في الكيف وهو تحول الشيء من صفة إلى صفة مثل اسوداده واحمراره، ومثل تغير رائحته أو طعمه وكذلك في النفوس كعلم الإنسان بعد جهله، وحبه بعد بغضه، وإيمانه بعد كفره.

والنوع الثاني الحركة في الكم: مثل امتداد الشيء مثل كبر الحيوان بعد صغره وطوله بعد قصره، ومثل امتداد الشجر والنبات، فهذه حركة في المقدار والكمية، كما أن الأول حركة في الصفات والكيفية.

---

(١) تفسير سورة الإخلاص، ابن تيمية، تحقق الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٢٧، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص٣٥.

وأما الحركة الثالثة فهي الحركة بالوضع مثل دوران الشيء في موضع واحد كحركة الرَّحى وغير ذلك، لا ينتقل من حيز إلى حيز بل حيزه واحد ولكن يختلف في أضلاعه.

والحركة الرابعة الحركة في الأين: وهي الحركة المكانية؛ وهو انتقاله من حيز إلى حيز وبذلك يتضح أن الحركة ليست خاصة بحركة الأجسام، بل توصف بها الأجسام والأعراض[(١)]، وإذا كانت الأعراض توصف بذلك عُلم أن ليس من خصائص الأجسام، فيجوز أن يوصف بها ما ليس بجسم فلا تلازم بين الحركة والجسمية، كما أنه لا يلزم من إثبات الحركة الانتقال من حيز إلى حيز فبطل دليلهم[(٢)].

وأما منعهم الإشارة إليه سبحانه وتعالى فقد أشار إليه من هو أفضل منهم عليه الصلاة والسلام لما وعظ الناس في حجة الوداع فقال لهم: فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: اللهم اشهد ثلاث مرات[(٣)]. فموقف الأشاعرة من الرؤية متناقض، فهم يثبتون الرؤية لأن شيخهم أبا الحسن الأشعري أثبتها بقوله: «وندين بأن الله تعالى يُرى في الآخرة بالأبصار كما يُرى القمر ليلة البدر يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ، ونقول إن الكافرين محجوبون عنه إذا رآه المؤمنون في الجنة كما قال الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين] وأن موسى عليه السلام سأل الله عز وجل الرؤية في الدنيا وأن الله سبحانه وتعالى تجلى للجبل فجعله دكاً فأعلم بذلك موسى أنه لا يراه في الدنيا»[(٤)] فهم يحتجون بقول الأشعري على إثبات الرؤية. وبقوله أيضاً: «من أن كل موجود يصح أن يُرى»[(٤)] فقالوا: ليس من شرط الرؤية المقابلة والجهة[(٥)]، فقول الأشاعرة والماتريدية بالرؤية بلا جهة قول مردود بالكتاب والسنة المتواترة التي أثبتت الجهة، مع أن إجماع السلف الصالح بأن الله يُرى في جهة فقولهم متناقض، لأنهم أثبتوا الرؤية ونفوا العلو، فيلزمهم نفي الرؤية لنفيهم علو الله، أو

---

(١) الفتاوى، ٥/٤٥٨، ٥٦٧، ٥٦٨. (٢) المواقف، للإيجي، ص١٦٨ ـ ١٧٠.
(٣) مسلم كتاب الحج، باب حج النبي ﷺ، ٢/ ١٧٠.
(٤) الإبانة عن أصول الديانة، ص١٠٣. (٥) الإرشاد للجويني، ص١٨٠، ١٨١.

إثباتهم العلو مع إثبات الرؤية وهذا ما نوّه به الرازي مع كونه منهم فوضح تناقضهم في المسألة، فقال: «وأما قولهم أو احتجاجهم بأن كل موجود يصح أن يُرى فهو دليل ضدهم لا لهم لأنه يلزمهم أن تُرى الأصوات والروائح والهواء وغير ذلك كثير لأنها موجودة»[1] فإذا بطل قول الأشاعرة فبالتالي يبطل قول الماتريدية[2]. يقول النسفي: «في العقل دليل على جواز رؤية الله تعالى، وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في الدار الآخرة فيُرى لا في مكان، ولا على جهة من مقابلة»[3] وبذلك يتضح مجانبة الأشاعرة والماتريدية للحق في مسألة الرؤية ومخالفتهما لأهل السنّة والجماعة.

الجهمية:

إن موقف الجهمية من الرؤية كموقف المعتزلة من النفي التام ومن إنكارها في الدنيا والآخرة، ويستدلون بنفس أدلة المعتزلة، وأقوالهم مردودة بالكتاب والسنّة والإجماع.

موقف أهل السنّة والجماعة من الرؤية:

إن أهل السنّة والجماعة وأئمة السلف ذهبوا إلى إثبات الرؤية وأنها ممكنة غير مستحيلة عقلاً وأجمعوا على وقوعها في الآخرة للمؤمنين، وأن أهل الجنة سيرون ربهم رؤية بصرية من غير تشبيه ولا تمثيل، فهم يعتقدون بذلك اعتقاداً جازماً لا يخالفه أدنى شك بأن الله يتجلى لعباده المؤمنين يوم القيامة فيرونه ويراهم لا يضامون في ذلك ولا يرتابون ولا يشكون. يقول ابن بطة[4] يرحمه الله: «فمن كذب بهذا أو رده أو شك فيه أو طعن على راويه، فقد أعظم الفرية على الله

---

(١) نقض التأسيس، ١/ ٣٦٠، ٢/ ٣٩٦، الفتاوى، ٦/ ٣٢ ـ ٤١.

(٢) نقض التأسيس، ١/ ٣٥٧ ـ ٣٦٨، ٢/ ١٠١.

(٣) التمهيد ص٣٨.

(٤) هو الإمام أبو عبد الله بن محمد عيسى بن إبراهيم بن عتبة بن فرقد، وعتبة بن فرقد صاحب رسول الله ﷺ، اهتم بالعلم منذ الصغر وتنقل من مصر لآخر في طلبه، كان عابداً، صالحاً، مستجاب الدعوة، قواماً. قال عنه الذهبي: «كان صاحب أحوال وإجابة دعوة رضي الله عنه» له عدة مؤلفات منها: كتاب الشرح والإبانة، رسالة في إبطال الحيل، توفي سنة ٣٨٧هـ. انظر البداية والنهاية، ١١/ ٣٢١، تاريخ دمشق، ١٠/ ٣٦٨، ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٢، لسان الميزان، ٤/ ١١٢.

عز وجل وقد برئ من الله ورسوله، والله ورسوله منه بريئان، كذلك قالت العلماء وحلف عليه بعضهم»(١) فالسلف قد كفروا من ينكر الرؤية. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «من قال إن الله عز وجل لا يُرى في الآخرة فقد كفر، عليه لعنة الله وغضبه»(٢)، وبذلك يتضح كذب من قال: إن الإمام أحمد قد أوّل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي أمره ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي قدرته، فيقولون: إن الإمام أحمد قال عن قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] إنما يأتي أمره، والصحيح أنها رواية شاذة وغير صحيحة، وقيل: إن الإمام أحمد ذكر ذلك على سبيل المعارضة للمخالفين له، وقيل: إنه أراد أن يوضح لهم أن ليس كل من اتصف بالمجيء يكون مخلوقاً. والدليل حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: «تجيء البقرة وآل عمران تحاجان(٣) عن صاحبهما»(٤) فلذا فإن موقف السلف الصالح موقف ثابت(٥) لا يتزحزح، فإن الصحابة ومن بعدهم أجمعوا على أن الله تعالى يُرى في الجنة يراه المؤمنون بلا خلاف في ذلك. واختلف الصحابة رضي الله عنهم في الرسول عليه الصلاة والسلام هل رآه ليلة الإسراء والمعراج بالقلب أو بعيني الرأس على قولين: فعائشة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم يقولون: رآه بقلبه دون عيني رأسه واعتمدت

---

(١) الشرح والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، الإمام: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطه العكبري الحنبلي، تحقيق؛ رضا بن نعسان معطي، دار التوفيق، مصر، ص١٩٢، ١٩٣.

(٢) المسائل والرسائل، ١/ ٣٥٢، الشريعة للآجري، ص٢٥٢، الفتاوى، ٦/ ٤٨٥.

(٣) تحاجان: تجادلان بالحجة. انظر المفردات، ص١٠٨.

(٤) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ٦/ ٨٩ ـ ٩١.

(٥) ورد عن مجاهد رحمه الله أنه فسر قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ناظرة تنظر الثواب، ولكن تفسيره مردود بالسنة الصحيحة عن الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين وجمهور السلف الصالح، وبيّن أهل السنة والجماعة بطلان هذا التفسير لأنه صرف للنص عن ظاهره، ولمخالفته النصوص، فمجاهد يرحمه الله من أهل السنة والجماعة وقد أثبت الرؤية كباقي السلف، ولكنه اجتهد في تفسير هذه الآية ولم يوفق فيها وليس من أحد إلا يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ. انظر تفسير ابن جرير، ط٣، ١٣٨٨هـ ـ ٢٩/ ١٩٢، ١٩٣، تفسير ابن كثير. ط٢، ١٣٨٩هـ، ٧/ ١٧١، ١٧٢، تفسير القرطبي، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩/ ٩٦ ـ ١٠٠، فتح القدير، ط عالم الكتب، ٥/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠، حادي الأرواح ط ٣١، ١٣٩٢هـ ـ ٢٤٠.

على الحديث الصحيح أنها قالت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم] «أنا أول من سأل رسول الله ﷺ عن هذا فقال: إنما هو جبريل لم أراه على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض»[(١)]. وكان ابن عباس وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم يقولون: رآه ليلة المعراج[(٢)] بعيني رأسه، اعتماداً على قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۝١١﴾ [النجم] ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم] وعندما علم ابن عباس بقول عائشة رضي الله عنهم رجع إلى قولها لأن المرفوع إلى الرسول ﷺ يُقدم على التفسير بالاجتهاد[(٣)] وبالذات مع إثبات آخر عن الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: «نور أنّى أراه»[(٤)(٥)] فكان موقفهم سليماً سديداً لوقوفهم عند الكتاب والسنّة دون الاعتماد على الآراء والشهوات.

موقف أهل الأهواء والبدع من عصاة المسلمين:

ذهب جمهور أهل السنّة والجماعة إلى انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر استدلالاً بأدلة من القرآن والسنّة، منها قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾[(٦)] [النجم: ٣٢] ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر]. ومن السنّة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن ما لم تغشى الكبائر»[(٧)]. وذكر الرسول عليه الصلاة

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٤١٣.

(٢) إن الإمام ابن خزيمة يرحمه الله يُرجح رؤية الرسول عليه الصلاة لربه ليلة الإسراء والمعراج، فقد عقد باباً «إن الله تعالى خص محمداً ﷺ بالرؤية. انظر التوحيد، لابن خزيمة، تحقيق الدكتور: عبد العزيز إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ٢/ ٥٦٣.

(٣) شرح الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، زاد المعاد، ٣/ ٣٩.

(٤) سبق تخريجه صفحة رقم٤١٠.

(٥) الدليل القويم، للحافظ العبدري، بيروت، ١٣٩٧هـ، ص١٨٩، ١٩٠.

(٦) اللمم عند الجمهور هو ما دون الكبائر، وروي عن جماعة من السلف أنه الإلمام بالذنب مرة ثم عدم العودة إليه وإن كان كبيراً. انظر مدارج السالكين، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ ـ ١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥.

(٧) مسلم في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، ٣/ ١١٧، ١١٨.

والسلام الكبائر فقال: «الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين»[1]. فدلت النصوص الصريحة على أن المعاصي تنقسم إلى كبائر وصغائر[2] وبذلك قال الخوارج والمعتزلة، فهم يقسمون الذنوب إلى كبائر وصغائر. يقول الرستاقي[3] وهو أحد علماء الأباضية: «والكبائر ما جاء فيه وعيد في الآخرة أوحد في الدنيا، وقيل: ما قاد أهله إلى النار فهو كبير، وأما الصغير من الذنب فليس هو بشيء محدد إلا أنه قيل ما دون الكبائر»[4] فهم يقولون: إن صغائر الذنوب هي التي لم يثبت لفاعلها حدٌّ في الدنيا، أو الذنوب التي قلّ فيها الإثم[5][6]، ويقول القاضي عبد الجبار: «فإذا قال فما الفسق؟ قيل له: كل معصية وجب فيها حد وعقوبة، نحو القذف، ونحو السرقة والزنا، أو صح عن الرسول[7] أو بالإجماع[8] أنه من الكبائر وما عدا ذلك يجوز فيه أنه صغير من المعاصي»[9].

---

(١) البخاري في كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، ١٠/ ٤٠٥، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها، ٢/ ٢٨٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الريان، مصر، ١/ ٤٦٠، ٤/ ٢١٢، تهذيب الفروق والقواعد السنية، الشيخ محمد علي حسين، ط دار إحياء الكتب العربية، ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٣) خميس بن سعيد الرستاقي: هو خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الثقفي الرستاقي، عاش في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر في زمان سلطان بن سيف ثاني إمام اليعاربة، وكان عضداً ومساعداً له، له مصنفات أهمها: منهاج الطالبين في عشرين جزءاً. انظر مقدمة منهاج الطالبين.

(٤) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، خميس بن سعيد الرستاقي، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٧٩م، ٢/ ٢٠٦.

(٥) مشارق أنوار العقول، ص٣٧٨.

(٦) هنا يظهر عليهم التناقض حيث يقولون بالحدود فيلزمهم أن مرتكب الكبيرة ليس كافراً كما يزعمون.

(٧) يظهر التناقض عندهم فهم يقولون إن الكبيرة ما صح فيها القول عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو الذي وضح أن مرتكب الكبيرة غير خالد مخلد في النار، فلماذا يأخذون ببعض السنة ويتركون بعضها؟؟.

(٨) يقولون هنا بالإجماع وفي الحقيقة هم لا يقولون بالإجماع إلا إذا كان لديهم، فهنا يبدو التناقض.

(٩) رسائل العدل والتوحيد، ١/ ٢٦١.

ولكن هناك من قال بعدم تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر، يقول ابن حجر الهيتمي[1]: «وقال جمهور العلماء إن المعاصي تنقسم إلى صغائر وكبائر»[2] ثم يقول: «اعلم أن جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة، وقالوا: بل سائر المعاصي كبائر منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني والقاضي أبو بكر الباقلاني[3]، وإمام الحرمين في الإرشاد، وابن القشيري[4] في المرشد، بل حكاه ابن فورك[5]

---

(١) ابن حجر الهيتمي: هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر بن شهاب الدين أبو العباس الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي، له مصنفات عدة منها: تحفة المحتاج لشرح المنهاج في الفقه الشافعي، والزواجر عن ارتكاب الكبائر، الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، شرح مشكاة المصابيح، مات سنة ٩٧٤هـ. انظر الأعلام، ١/ ٢٣٤، شذرات الذهب، ٨/ ٣٧٠.

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأبي العباس أحمد بن محمد بن حجر الشافعي الهيتمي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ، ١/ ٥.

(٣) الباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر الباقلاني البصري المالكي، الأشعري الأصولي، المتكلم صاحب المصنفات الكثيرة في الكلام وغيره، يضرب المثل بفهمه وذكائه، قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشاعرة ليس فيهم مثله قبله ولا بعده» مات سنة ٤٠٣هـ. انظر السير ١٧/ ١٩٠ ـ ١٩٣، شذرات الذهب ٣/ ١٦٨.

(٤) القشيري: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، الشيخ، المفسر، الفقيه، المتكلم، الأصولي، الأديب، أبو نصر ابن الإمام، شيخ الصوفية، كان أحد الأذكياء، لازم إمام الحرمين، ساد وعظم قدره في التصوف والصوفية، كان في الأصول على مذهب الأشعري وفي الفروع على مذهب الشافعي له عدة مؤلفات منها: الرسالة القشيرية، لطائف الإشارات، الفتوى، حياة الأرواح، المعراج وغيرها، مات سنة ٤٦٥هـ. انظر طبقات الشافعية ٧/ ١٥٩ ـ ١٦٦، السير، ١٩/ ٤٢٤ ـ ٤٥٦.

(٥) ابن فورك: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني من فقهاء الشافعية، وأعظم عالم بأصول الدين والكلام على طريقة الأشاعرة، كان أشعرياً أخذ عن أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري، كان واعظاً زاهداً، ذكر شيخ الإسلام أنه توهم صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ولم يكن لديه خبرة ومعرفة وتمييز بين صحيح الأحاديث والآثار وسقيمها، لذا ادعى وقوع التعارض بين العقل والنقل، فاختار طريقة أهل التأويل، لكنه مع ذلك كان يثبت العلو لله، ويثبت صفة السمع والبصر والاستواء، بلغت تصانيفه قرب المئة، ومن أشهرها مشكل الآثار وبيانه، أول فيه أكثر أحاديث الصفات، توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر الفتاوى ١٦/ ٩٠ ـ ٩٢، تبيين كذب المفتري، ص٢٣٢، ٢٣٣، وفيات الأعيان، ٣/ ٤٠٢، السير، ١٧/ ٢١٤ ـ ٢١٦، شذرات الذهب، ٣/ ١٨١، ١٨٢.

عن الأشاعرة واختاره في تفسيره فقال: معاصي الله تعالى عندنا كلها كبائر، وإنما يُقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها»[1]. وقولهم مردود لأن القرآن والسنّة قسما الذنوب إلى كبائر وصغائر ويلزمهم من هذا القول أن الأنبياء والرسل عندما قاموا بالهفوات أو الصغائر فإنهم يكونون قد قاموا بالكبائر وهم معصومون عنها، فالصحيح الذي عليه جمهور الأمة أن المعاصي قسمان: كبائر وصغائر، والصغائر تكفر بالحسنات والطاعات، أما الكبائر فالعبد فيها تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه ثم يدخله الجنة إذا مات موحداً.

موقف الناس من مرتكب الكبيرة:

إن هذه المسألة تتعلق بحقيقة الإيمان عند الفرق وموقفهم منه وبناءً على تعريفهم يحكمون على المعاصي، فأقسام الناس في حقيقة الإيمان كالتالي:

١ ـ إنه التصديق بالقلب والعمل بالجوارح والإقرار باللسان، وهو قول أهل السنّة ـ الخوارج، المعتزلة[2].

٢ ـ بالقلب واللسان فقط وهو قول مرجئة الفقهاء[3] وابن كلاب وقد انقرض مذهبه.

٣ ـ إنه باللسان والجوارح فقط وهو قول الغسانية[4].

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر، ١٤٠٢هـ ـ ١/٥.

(٢) أصول الدين، ص٢٤٩، المسائل والرسائل، ١/١٠٢.

(٣) الفقه الأكبر مع شرحه، للقاري، دار الكتب العلمية، ص٣٠٤.

(٤) الغسانية: أتباع غسان المرجئ الذي كان يقول الإيمان إقرار بالله ومحبة لله تعالى وتعظيم له، وهو يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان، على خلاف ما قاله أبو حنيفة حيث قال: لا يزيد ولا ينقص، وكان يقول: كل خصلة من خصال الإيمان بعض الإيمان بخلاف اليونسية، فجمعوا بين المتناقضات، فكيف يجعلون الإيمان هو الإقرار باللسان والجوارح مع محبة الله وتعظيمه دون التصديق، وهل تحصل المحبة والتعظيم لله إلا بالتصديق؟ ومن التناقض الواضح أنهم يقولون بالزيادة دون النقصان، ثم يقولون: إن كل خصلة من خصال الإيمان بعض الإيمان، فدل قولهم على أن الإيمان يكون ناقصاً أيضاً. انظر المقالات، ١/٢٢١، الفرق بين الفرق، ص١٥٢، التبصير ص٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٣، ٩٤.

٤ - إنه بالقلب فقط وهو قول الجهمية والمريسية[١] - الصالحية[٢] - الأشعرية - الماتريدية.

٥ - إنه باللسان فقط وهو قول الكرامية وقد انقرض قولهم[٣].

أولاً: موقف الخوارج والمعتزلة من عصاة المسلمين:

إن الخوارج تقف من مرتكب الكبيرة موقفاً يخالف السلف وذلك بناءً على تعريفهم للإيمان، فالإيمان عندهم فعل الطاعات المفروضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح. يقول البغدادي: «وقالت القدرية والخوارج برجوع الإيمان إلى جميع الفرائض مع ترك الكبائر»[٤]. وهذا القدر متفق عليه بين أهل السنّة والخوارج والمعتزلة، إلا أن الخوارج يرون أن الإيمان مركب من هذه الأمور الثلاثة إذا أخلّ المكلف بواحد منها ذهب إيمانه بالكلية، وحتى الأباضية الآن تُعرف الإيمان بأنه طاعة الله تعالى وتطبيق قواعد الإسلام تطبيقاً عملياً على حسب أوامر الله عز وجل، فالأباضية تقول: «إن من أتى بالقول وضيع العمل فهو كافر منافق ضال فاسق عاص ليس بمؤمن ولا بمسلم ولا بمشرك[٥] وأحكامه أحكام الملة الإسلامية، والملة كل شريعة وطريقة شرعها قوم لأنفسهم واتخذوها ديناً»[٦]. فهم ينكرون الزيادة

---

(١) المريسية: أصحاب بشر المريسي وهم مرجئة بغداد، كان يتكلم على مذهب أبي يوسف القاضي، ولكنه خالفه بقوله إن القرآن مخلوق، وكان مهجوراً من الفريقين وهو الذي ناظر الشافعي يرحمه الله في أيامه، والمريسية من المرجئة المحضة يتبرؤون عن القول بالجبر والقدر، كانوا يزعمون أن السجود للصنم ليس بكفر ولكنه دلالة على الكفر. انظر المقالات، ١/ ٢٢٢، الفرق بين الفرق، ص١٥٣، التبصير، ص٩٩، البرهان ص٣٦.

(٢) الصالحية: يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به، ولا كفر إلا الجهل به، وأن قول القائل إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر، يزعمون أن الصلاة ليست بعبادة لله، وأنه لا عبادة إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص. انظر المقالات، ١/ ٢١٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٤٧، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢٣١.

(٣) الإيمان لابن تيمية، ٧/ ١٤١ (ضمن الفتاوى).

(٤) أصول الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ ص٢٤٩.

(٥) يظهر التناقض عندهم؛ فالناس ينقسمون إلى مؤمن، كافر، مشرك، منافق، مسلم، محسن، وهم يقولون إنه ليس بمسلم ولا مشرك فمن باب أولى أن لا يكون محسناً ولا مؤمناً، فيكون على حد زعمهم كافر منافق عاص، فكيف تكون أحكامه أحكام الملة الإسلامية؟

(٦) مقدمة التوحيد، لأبي حفص عمر بن جميع، المطبعة العربية، ط٢، ١٩٧٣م، ص٥٠.

والنقصان في الإيمان فترتب على قولهم تكفير مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب، وحكموا عليه بالخلود في النار[١].

فالخوارج والمعتزلة يقرون بالزيادة والنقصان من جهة زيادة التكاليف على بعض الناس دون بعض ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] فيقولون: إن المؤمنين يزدادون تصديقاً وإيماناً بما أنزل، وأما الإيمان فلا يزداد، فالمؤمن هو الذي يزداد، والإيمان ثابت لا زيادة فيه ولا نقصان. فالناس متفاوتون من حيث التكليف، وقد يُقام التكليف على أحدهم ويسقط عن الآخر، فالفقير مثلاً يسقط عنه تكليف الزكاة لأنه لا يجد حد النصاب حتى يزكي بعكس الغني، لذا يرون أن الغنى أكمل إيماناً بالنظر إلى زيادة التكاليف في حقه على الفقير، فالزيادة[٢] والنقصان التي أقروها من هذا الجانب، ولا يدخلون العمل والتصديق فيها، لأنهم يعتقدون أن تصديق القلب يجب أن يكون على جميع المكلفين بمستوى واحد لا يزيد ولا ينقص، وإنما الزيادة والنقص تكون بالنسبة لفوارق التكليف، وكذلك العمل؛ فإنهم ينظرون إلى ناحية التكليف فقط، أما أن يكون العمل وسيلة للزيادة والنقصان للإيمان فهذا ينكرونه بالجملة»[٣].

يقول الرازي: «ساير فرقهم متفقون على أن العبد يصير كافراً بالذنب»[٤] فهم يقولون: إن من أذنب كبيرة فهو كافر إلا النجدات فقد نقل عنهم في المسألة قولان: إن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة، والثاني: أن من فعل الذنب وأصرَّ عليه فهو مشرك، وإن كان غير مصر فهو مسلم إن كان من موافقيهم[٥]، والصفرية[٦]

(١) المقالات ١/ ٢٠٤، أصول الدين للبغدادي، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ، ص٢٤٩.
(٢) متشابه القرآن، دار النصر، القاهرة، ١/ ١٣٢، ١٣٣.
(٣) متشابه القرآن، ١٣٢، ١٣٣. (٤) اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩.
(٥) المقالات، ١/ ١٧٤، الفرق بين الفرق، ص٥٨ ـ ٦١، التبصير في الدين، ص٤٩ ـ ٥٤.
(٦) الصفرية: اتباع زياد بن الأصفر وقولهم كقول الأزارقة في فساق هذه الأمة في الجملة، ولكنهم لا يبيحون قتل نساء مخالفيهم ولا أطفالهم، يقولون بإمامة رجل كان اسمه أبو بلال مرداس الخارجي، وبعده بإمامة عمران بن حطان السدوسي وهو الذي رثى عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فلذلك كفره السلف، يقولون إن من عرف الله وكفر بما سواه من كتاب أو نبي أو جنة أو نار، أو غير ذلك وعمل سائر المعاصي من قتل أو زنا أو غيره فهو بريء من الشرك، ومن جهل الله تعالى وأنكره فهو مشرك، ويزعمون أن علياً رضي الله عنه هو الحيران الذي ذكره الله في=

انقسموا ثلاث فِرَق: ففرقة تقول بأن مرتكب الكبيرة كافر مشرك، وأخرى تقول: لا يكفر إلى أن يحده الوالي ويحكم بكفره، وثالثة تقول: بل كل ذنب له حد في الشريعة لا يسمَّى مرتكبه مشركاً ولا كافراً، بل يدعى باسمه بأن يقول: سارق وقاتل وقاذف وكل ذنب ليس له حدّ فمرتكبه كافر. أما الأزارقة فكفروا مرتكب الكبيرة والصغيرة، وأما الأباضية الآن تقول: إن مرتكب الكبيرة كافر ويفسرونه بكفر النعمة وأنه مثل كفر النفاق، وهذا[1] في الدنيا[2]، أما الآخرة فهو خالد مخلد في النار[3] لأنهم يرون أن كل كبيرة كفر، ويقولون في الصغائر أن لها حكمين أحدهما أنها مغفورة بفعل الحسنات بشرط اجتناب الكبائر لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤].

والحكم الثاني: إن الإصرار عليها كبيرة، ولذلك يكفر المصر[4] على الصغيرة عندهم كفر نعمة[2]، فالخوارج والمعتزلة متفقون مع أهل السنّة والجماعة على تقسيم المعاصي إلى كبائر وصغائر، ولكنهم يختلفون عنهم في الحكم على مرتكب الكبائر، فالحكم عندهم على مرتكب الصغيرة أنه لا يكفر وأنه يغفر له إذا اجتنب الكبائر[5]. يقول القاضي عبد الجبار: «إن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعاته، وما يستحقه على الصغيرة مكفَّر في جنب ماله من الثواب»[6]. أما مرتكب الكبيرة عند الخوارج فهو على

= كتابه، وكذبت فيما زعمت وافترت عظيماً من البهتان. انظر المقالات، ١/ ١٨٢، الفرق بين الفرق، ص٦١ ـ ٦٣، التبصير، ص٥٣، ٥٤، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٧، ٥٨، البرهان، ص٢٤، ٢٥.

(١) مشارق أنوار العقول، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٢٠٣، التبصير، ٥٣، ٥٤، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٠ ـ ٥٧.

(٢) إن كفر النعمة لا يعرف في كلام العرب ولغاتها إلا بالجحود لأنعام الله وآلائه، والدليل على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه البخاري في كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، ١/ ٨٧، ومسلم في كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان، ٢/ ٦٥، ٦٦، «إنكن تكثرن من اللعن وتكفرن العشير» يعني الزوج «وذلك أن تغضب إحداكن فتقول ما رأيت منك خيراً قط» انظر الإيمان، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة العمومية، دمشق، ص٨٤ ـ ٨٨.

(٣) الموجز، ٢/ ١٨.

(٤) مشارق أنوار العقول، ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٨.

(٥) الأزارقة والصفرية والأباضية يقولون بتكفير مرتكب الصغيرة.

(٦) شرح الأصول الخمسة، ص٦٣٢.

كفره في الدنيا يكون حلال الدم والمال، وحكمه في الآخرة خالد في النار لا يخرج منها. يقول الأشعري: «وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً إلا النجدات»(١).

وأما المعتزلة فجعلوه بين المنزلتين، فحكمه في الدنيا حكم باقي المسلمين في حرمة الدم والعرض والمال والتوارث، ولكن يكون عذابه في الآخرة دون عذاب الكفار فيها. يقول القاضي عبد الجبار: «صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن بل يُفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين»(٢). فالخوارج والمعتزلة يخلدون صاحب الكبيرة في النار وهو ما يسمى عند المعتزلة بالوعد والوعيد وهو أحد أصولهم الخمسة، ويتفق الخوارج معهم في هذا الأصل. تقول الأباضية: «من زعم أن الله تعالى أوعد قوماً النار ثم لم يدخلهم إياها فقد كذب على الله تعالى والله تعالى يقول: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق]»(٣). إلا أن الأباضية يقولون: إن التعذيب بعدل الله والثواب بفضله، والمعتزلة يقولون بوجوب ذلك عليه، تعالى الله عن ذلك، بناءً على أصلهم الفاسد في التحسين والتقبيح، ويستدلون على قولهم بتخليد صاحب الكبيرة في النار بأدلة من القرآن والسنة، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾﴾ [طه: ٧٤]، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١] ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ

---

(١) المقالات، ص١/١٦٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٦٩٧.

(٣) منهج الطالبين، ١/١٤٢.

فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان] ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة]. يقول القاضي عبد الجبار: «دلت الآية على أن من غلبت كبائره على طاعته لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا، إذ أن ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام مستحيل فيها هو من أهل النار مخلد فيها»(١).

ويقول معلقاً على آيات الوعيد التي استدلوا بها: «فإنها تدل على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة تدل على أنه يُخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت إلا وفيها ذكر الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراها»(٢). ويقول الشيخ أحمد الخليلي(٣): «إن غالب آيات الوعيد نصت على الخلود في النار ولم تفرق بين المشرك وغيره، ولا تجد بجانب ذلك في القرآن ما يشير إلى خلود أحد ولو من بعيد»(٤). ويقول أيضاً: «وقد علمت أن هؤلاء طائفتان، طائفة تقول بانقطاع عذاب كل من في النار من موحد ومشرك وهم جهم وأصحابه ومن سار في ركابهم كابن القيم(٥)، وطائفة تقول بانقطاع عذاب الموحدين دون عذاب المشركين. . . وأما الطائفة الثانية وهم الذين يفرقون بين عصاة الموحدين وغيرهم من أهل النار في مدة العذاب، فهم يستدلون كذلك بآيات من الكتاب وروايات من السنّة، واستدلال عقلي لما ذهبوا إليه. أما الآيات فقد تعلقوا منها بما تعلقت به الطائفة الأولى»(٦). ويقول أيضاً: «ولا متعلق لهم في قوله تعالى: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ

---

(١) متشابه القرآن، ط دار التراث، القاهرة، ١/١٧٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٦٦٦.

(٣) أحمد بن حمد الخليلي، ولد عام ١٩٤٢م في زنجبار وفيها كانت نشأته الأولى، لم يدرس بأي مدرسة كانت، حيث كان يعتمد على نفسه في تلقي العلم، قوي الذاكرة، مدرك لأحوال عصره، ويتجلى هذا في درس التفسير الذي يلقيه أسبوعياً في جامع قابوس، له كتاب جواهر التفسير وأنوار التنزيل، شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الإسلامية في سائر أقطار العالم. انظر مجلة النور، العدد ص١٠٩، جمادى الآخرة، ١٤١٤هـ، نوفمبر ١٩٩٣م، ١٦ ـ ٢١.

(٤) مشارق الأنوار، ٢/١٣٨، الحق الدامغ ص١٩٩، ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

(٥) يحاول الربط بين الجهم وابن القيم وشتان بين الثرى والثريا، مع أن ابن القيم لم يقل بانقطاع عذاب المشرك!!

(٦) مشارق الأنوار، ٢/١٣٨، الحق الدامغ ص١٩٩، ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١] وإن زعموا أن مرتكب الكبيرة إن كان موحداً لم تحط به خطيئته لأن له حسنات لا يحرم ثوابها، ذلك لأنا نقول إن عدم التخلص من المعصية بالتوبة النصوح يجعلها محيطة بصاحبها مستولية عليه كالآخذ بناصيته الممسك بتلابيبه، بخلاف ما إذا تخلص منها باللجوء إلى التوبة النصوح، وهذا معنى ما روي عن السلف، ودونكم بعض النصوص المروية في ذلك»(١). ثم يقول: «والروايات كما قلت في ذلك كثيرة، تارة تدل على الخلود بالنص عليه، وتارة بالجمع بينه وبين التأبيد، وأخرى بالتوعد بحرمان الجنة أو حرمان شم ريحها، ومحصلها واحد وإن اختلفت ألفاظها، فإن حرمان الجنة ينافي دخولها في أي وقت من الأوقات، كما أن نفي دخولها يعم جميع الأزمنة»(١). فدل قوله وهو المفتي العام لسلطنة عمان التي تعتقد بالمذهب الأباضي على أن الأباضية يكفرون مرتكب الكبيرة بخلاف من يقول: إنهم بخلاف ذلك، ولعل من يقول منهم بعدم التكفير هو من باب مسلك الكتمان أو العزابة(٢).

وأما الأدلة من السنة التي يستدلون بها على معتقدهم فمنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»(٣). ويلزمهم بشهادة أنفسهم أن يكونوا كفرة لأنهم قد كفروا معظم الأمة، والذنوب لا يسلم منها، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»(٤) «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»(٥) وكقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»(٦). ويلزمهم أيضاً هنا تكفير أنفسهم لأنهم يستحلون دماء المسلمين وقتالهم وضرب رقابهم، وهنا تتضح عظمة شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله الذي نقله عنه تلميذه ابن القيم: «أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله»(٦).

---

(١) الحق الدامغ، ص١٢٥.
(٢) دراسة في تاريخ الإباضية، ص٨، ٩ - ١٣.
(٣) البخاري كتاب الأدب، باب من كفَّر أخاه من غير تأويل، ١٠/ ٤٢٣، ومسلم كتاب الإيمان، باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، ٢/ ٥٤.
(٤) سبق تخريجه صفحة رقم٢٣١. (٥) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨.
(٦) حادي الأرواح، ص٢١٧، صحيح حادي الأرواح، ص٢٦٥.

والصحيح أن الخوارج والمعتزلة قد وقفوا من النصوص موقفاً خاطئاً. يقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام[1] يرحمه الله: «وإن الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً ولا توجب كفراً ولكنها تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله واشترطه عليه في مواضع من كتابه فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ۚ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۚ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة] فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها، قيل ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين ولا الأمانات التي يعرف بها أنه من الإيمان، فنفت عنهم حينئذ حقيقته ولم يزل عنهم اسمه»[2]. ثم وضح رحمه الله أنه جائز في لغة العرب نفي الشيء لا على معنى نفي أصله وصفته بل على معنى نفي جودته وإتقانه وغير ذلك، فقال: «ومنه قول العرب للصانع إذا كان غير محكم لعمله: ما صنعت شيئاً ولا عملت عملاً على المعنى السابق، . . . كقوله ﷺ للأعرابي الذي خفف صلاته: «ارجع فصل فإنك لم تصل»[3] فهذا الأعرابي مصل بالاسم، ولكنه غير مصل بالحقيقة»[4].

ومما يدل على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بكبيرته من الإيمان، أن الله تبارك وتعالى جعل مرتكب الكبيرة من المؤمنين فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ١٧٨] فلم يخرج القاتل

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، محدثاً، فقيهاً، مؤدباً، كان ذا دين وسيرة طيبة، له مصنفات عديدة في القراءات والفقه والشعر واللغة، من أشهر كتبه غريب الحديث، توفي سنة ٢٢٤هـ. انظر وفيات الأعيان، ١٠/٤٩٠ ـ ٥٠٩، السير، ١٠/٤٩٠ ـ ٥٠٩، طبقات الشافعية، ٢/١٥٣ ـ ١٥٦.

(٢) الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص٨٤ ـ ٨٨.

(٣) البخاري في الصلاة، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ٢/٢٢٩.

(٤) الإيمان لأبي عبيد، ٨٨ ـ ٩٢.

من الذين آمنوا وجعله أخاً لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب. وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات] فلم يُخرج المقاتلين من المسلمين عن الإيمان، بل نص على أنهم من المؤمنين، مع أن الاقتتال كبيرة من كبائر الذنوب.

ومن الأدلة أيضاً قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثمّ دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أُخذ من سيئات أخيه فطُرحت عليه»[(١)] فثبت أن الظالم تكون له حسنات يستوفي المظلوم حقه منها وعلى أن ظُلم الناس كبيرة من كبائر الذنوب إلا أن هذه الكبيرة لم تحبط العمل، ولم تُخرج الظالم من أن يكون أخاً للمظلوم، وبذلك ثبت أن مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم[(٢)].

ثانياً: موقف المرجئة من عصاة المسلمين:

إن موقف المرجئة من عصاة المسلمين له علاقة وثيقة بتعريفهم للإيمان حيث انقسموا على أنفسهم عدة أقسام وإن كانوا جميعاً قد أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، فالكرامية منهم قالت إنه باللسان فقط وقد انقرض مذهبهم، وهو قول باطل، فهم يقولون: المنافق مؤمن وهو مخلد في النار لأنه آمن ظاهراً لا باطناً وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهراً[(٣)] وباطناً[(٤)]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فعلم أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعاً لم يسبقهم إليه أحد،

(١) البخاري كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، ١١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٧.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٤٢.
(٣) الفتاوى ٧/ ١٤٠، ١٤١.
(٤) مسائل الإيمان، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، تحقيق: سعود الخلف، دار العاصمة، الرياض ط١، ١٤١٠هـ ص١٥٩.

فقول الجهمية أبطل منه»[1]. فالقرآن الكريم يرد قولهم حيث إن من قال أنا مؤمن بلسانه ولم يصدق بقلبه لا يكون مؤمناً إطلاقاً. قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١] ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة] ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [المنافقون]. يقول شيخ الإسلام: «فنقول: هذا حق فإن المنافق ليس بمؤمن وقد ضل من سماه مؤمناً»[1] وبالتالي يظهر خطأ قول الغسانية الذين قالوا: إن الإيمان قول باللسان والجوارح فقط، لأن الله عز وجل ذكر المنافقين وأخبر بأنهم قاموا بعمل الجوارح من المجيء إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ومن النطق باللسان فاستخدموا جارحة المشي وجارحة الكلام، ومع ذلك لو صلحت قلوبهم لما شهد الله عليهم بالكذب والنفاق، فدل بذلك على أن قولهم باطل مردود لأنهم لو صلحت قلوبهم لصلحت جوارحهم[2]، والقلب لا يصلح إلا بالتصديق الذي هو أهم ركن من أركان تعريف الإيمان عند السلف.

وأما الجهمية فقولهم باطل مردود لأنه يؤدي إلى تضييع الدين والشريعة والرسل والجنة والنار، فالخلق جميعهم مفطورون على معرفة الله عز وجل، فاليهود والنصارى وغيرهم مقرُّون معترفون بالله، ولكن تلك المعرفة لا تدخلهم في الإيمان ولا تخرجهم من الكفر، فإبليس وهو الذي استحق اللعنة من رب الأرباب رب الأرض والسمٰوات، كان مقراً بالرب عز وجل، فلذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن قول الجهمية: «وهو قول لم يقله أحد من أئمة السلف، بل كفر أحمد بن حنبل من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شر من قول المرجئة»[3] وقال أيضاً: «فعلم أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعاً... فقول الجهمية أبطل منه»[4].

---

(١) الفتاوى ٧/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) يقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه: «ألا وإن في الجسد مُضغة إذا صلُحت صلح الجسد كله إلا وهي القلب» البخاري الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ١/ ٥٥، ومسلم كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ١/ ٢٧ ـ ٣٠.

(٣) الفتاوى، ٧/ ١٢٠. (٤) الفتاوى، ٧/ ١٤٠.

فبقي من المرجئة الذين يقولون هو التصديق والإقرار كمرجئة الفقهاء القدماء[(١)] وبعض محدثي الحنفية المتأخرين، والفريق الآخر الذي يقول هو التصديق فقط وهو قول الأشاعرة والماتريدية، فهؤلاء يقولون: إن الخلق كلهم بعد النبيين والمرسلين فمن دونهم في ذلك سواء، والله عز وجل جعل الناس سواسية في الإيمان، وبذلك فهو لا يزيد ولا ينقص. فأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، فلذلك يكون العاصي عندهم مؤمناً كامل الإيمان وفي الآخرة هو من أهل الجنة، فأخذوا نصوص الوعد من القرآن والسنة وأولوها وتلمسوا في الاستدلال لمذهبهم نصوصاً وشبهات أولوا النصوص بها ونصروا الشبهات بتكلفات غير صحيحة.

فمن الأدلة التي يستدلون بها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]. ومن السنة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان»[(٢)]، «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»[(٣)] «لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»[(٤)] «التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات»[(٥)] «هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه»[(٦)] فيقولون: إذا لم يكن لهم عمل خير قط، فما الذي بقي معهم؟ والجواب كما يزعمون بقي معهم التصديق فقط، وغير ذلك من الأدلة، وأدلتهم منقوضة بالكتاب والسنة؛ فالقرآن الكريم فيه العام والخاص، والمجمل والمفصل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، فآية النساء[(٧)] وضحت أن الله يغفر لمن يشاء دون الشرك وقيدها بالمشيئة، وآية الزمر[(٨)] مقيدة

(١) الفقه الأكبر، ط دار الكتب العلمية، ص٣٠٤.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ١/ ٨٥، ومسلم كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، ٣/ ٣١.

(٣) مسلم كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالشهادتين دخل الجنة، ١/ ٢٢٤.

(٤) مسلم كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه ٢/ ٨٩ ـ ٩١.

(٥) سبق تخريجه صفحة ٤٣٤.

(٦) مسلم كتاب الإيمان، باب إخراج عصاة المؤمنين من النار، ٣/ ٣٢.

(٧) قوله تعالى: **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [النساء: ٤٨].

(٨) قوله تعالى: **﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله=**

بآيات أخرى مثل آية النساء وبآيات توضح وجوب التوبة على العباد، بل أن الآية نفسها تحث العباد على الرجوع إلى الله عز وجل والإنابة والتوبة، فمن تاب وأناب وعمل أعمالاً صالحة قد يكفر الله عز وجل له جميع ذنوبه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان] ونجد أيضاً أن كلام الله وضح لنا أن بعض الذنوب كفر كسبّ الله وسبّ الرسول عليه الصلاة والسلام، أو كأذى الرسول عليه الصلاة والسلام أو عيبه أو لمزه، أو التولي والإعراض عن حكم الله وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام، أو مظاهرة الكافرين ومعاونتهم على المؤمنين، أو المسرة بانخفاض دين الرسول ﷺ أو الكراهية لانتصار دينه، أو استحلال أمر محرم في الدين.

يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾﴾ [التوبة] ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [النور] وبما أنهم غير مؤمنين فبالتالي هم كافرون أو منافقون ومصيرهم إلى النار. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لا فرق في ذلك بين من سبّ النبي ﷺ وبين من قذف المؤمنين والكذب عليهم والغيبة لهم إلى غير ذلك من الأقوال التي علم أن العلة حرمتها، فإنه من فعل شيئاً من ذلك مستحلاً كفر»(١).

فاستدلالهم بالأدلة من القرآن والسنة على إخراج العمل من حقيقة الإيمان كقوله تعالى: ﴿مَّنْ خَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾﴾ [ق] ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج] ففي الحقيقة أن هذه الآيات لا تدل على نفي دخول الأعمال في حقيقة الإيمان بل غاية ما فيها التركيز على أهمية الإيمان القلبي الذي بدوره صلاح الجسد كله كما قال عليه الصلاة والسلام: «إذا صلحت صلح الجسد كله ألا وهي القلب»(٢).

= يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم﴾ [الزمر: ٥٣].

(١) الصارم المسلول، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ص٥١٨.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم ص٤٣٤.

وأما استدلالهم بحديث: «التقوى هاهنا»[1] بأن الإيمان والكفر محلهما القلب ولا عبرة بعمل الجوارح فهو فهم غير صحيح، والحق أن التقوى محلها القلب ولكن تلك التقوى إذا لم تثمر عن القيام بالأعمال الصالحة فهي ليست تقوى صادقة، فالتقوى الصادقة تجعل الجوارح تنقاد وتخضع للقلب، فإن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه قام بأعمال الإسلام، كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»[2] فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في الطاعات والطيبات[3].

وأما استدلالهم بحديث: «أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه»[4] فأول الحديث حجة عليهم لا لهم وفيه: «فيقول الله عز وجل شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط، قد عادوا حمماً، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة...»[4]. فدل الحديث بمنطوقه على أن الله عز وجل أدخلهم النار حتى صاروا حمماً ثم أخرجهم منها برحمته وعفوه ومشيئته لا لتصديقهم كما يزعم المرجئة، ولو حتى استدلوا بجزء من الحديث فقط فيكون المراد لم يقوموا بالعمل على وجهه الصحيح المقبول فهذا لا ينافي العمل مطلقاً، بل قد يكون لهم عمل ولكنه غير كامل كما جاء في حديث المسيء صلاته، فهو قد قام بالصلاة ومع ذلك قال له عليه الصلاة والسلام: «صل فإنك لم تصل»[5] وقد يكون المراد بالعبد في الحديث هو من أسلم وصدق إسلامه ومات قبل أن يقوم بأي عمل من أعمال الخير فيدخل الجنة بإسلامه كحديث قاتل المائة[6].

وأما استدلالهم بأدلة السنّة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»[7] «أو يخرج من النار»[7]. فهذه الأدلة وأمثالها حجة عليهم

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم ص٤٣٤. (٢) سبق تخريجه صفحة رقم ص٤٣٤.

(٣) جامع العلوم والحكم، دار المعرفة، بيروت ص٢٧.

(٤) سبق تخريجه صفحة رقم، ٤٣٥. (٥) سبق تخريجه صفحة رقم ٤٣٢.

(٦) البخاري في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٦/ ٣٨٥، ومسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ١٧/ ٨٢ ـ ٨٤.

(٧) سبق تخريجه صفحة رقم ٤٣٥.

لا لهم حيث يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال»، والقول نفسه فعل يتحرك اللسان به عند القول. يقول الحافظ ابن حجر يرحمه الله: «وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد»[1]. وجمهور الأشاعرة والماتريدية لا يقولون بالإقرار باللسان، فظهر المراد من الحديث بأن مجرد النطق لا يفيد شيئاً، بل التصديق بمعناها وإخلاص العبادة لله والإقرار ظاهراً وباطناً، فهذه الشهادة التي تنفع صاحبها عند الله عز وجل، ولذلك ثبت في الأحاديث الصحيحة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ومن قال لا إله إلا الله صدقاً من قلبه»[2]. وفي رواية: غير شاك[3]، وفي رواية: مستيقناً[4]. فمن زعم أن اللفظ بالشهادتين كاف في الإيمان لزمه تسويغ النفاق والحكم للمنافق بالإيمان الصحيح وهو باطل قطعاً. فظهر فساد استدلالهم بالأدلة من القرآن والسنة حيث أنهم لم يأخذوا بأدلة الوعيد وإنما اكتفوا بالوعد فحصل الخلل في الاستدلال عندهم.

وأما الأدلة العقلية التي استدلوا بها فمنها:

١ - الإيمان في اللغة هو التصديق وهو باق على معناه اللغوي ولم ينقل عنه فوجب أن يكون كذلك في الشرع.

٢ - إن الكفر ضد الإيمان، والكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان في القلب فكذلك ما يضادهما.

٣ - إن الله تعالى خاطب المؤمنين باسم الإيمان ثم أوجب الأعمال على العباد فدل ذلك على التغاير.

٤ - إن الله فرّق بين الإيمان والأعمال الصالحة في كثير من الآيات مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [يونس: ٩].

٥ - إن فرائض الإيمان لا تسمى إيماناً كما لا تسمى الذنوب كفراً، ولما لم تكن المعصية كفراً لم تكن الطاعة إيماناً.

---

(١) الفتح، ١/ ١٠٤.

(٢) البخاري كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم، ١/ ١٨٢.

(٣) مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، ١/ ٢٢٤.

(٤) مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، ١/ ٢٢٤ - ٢٢٧.

وغيرها من الأدلة وجميعها منافية للحق والصواب، فأما قولهم: إن الإيمان هو التصديق وهو باق على معناه اللغوي، فالرد عليهم أن يقال لهم: أنه ينبغي أن يُعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والسنّة إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة السنّة لم يحتج بعد ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، والرسول عليه الصلاة والسلام قد بيّن المراد بهذه الألفاظ بياناً شافياً كافياً[1]. ومنها على سبيل المثال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[2] «الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تعطوا من الغنائم الخمس»[3]. وعلى فرض أنه مرادف للتصديق فلا حجة فيه لأن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص وهو ما أخبر به الرسول عليه الصلاة والسلام، وحينئذ يكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة.

ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام، فذل ذلك[4] على أن الإيمان ليس مرادفاً للفظ التصديق في المعنى حيث إن لفظ الإيمان لا يستعمل إلا في الخبر عن غائب، فلم يوجد في كلام العرب أن من أخبر عن مشاهدة، كالقول: طلعت الشمس وغربت أن يقال أمناه كما يقال صدقناه، فإن الإيمان مشتق من الأمن، فإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر، ولهذا لم يوجد في القرآن والسنة لفظ آمن له إلا في هذا النوع.

وأما قولهم: إن الكفر ضد الإيمان، والكفر هو التكذيب والجحود فالصحيح أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق، فالمعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط، فلما كان الكفر المقابل

---

(١) الإيمان الأوسط لابن تيمية، مكتبة الفرقان، ص٧١ - ٧٦، الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ص٢٧١، ٢٧٢.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة»، ١/ ٤٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان وأفضلها، ٢/ ٣ - ٧.

(٣) البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، ١/ ١٠٦، ومسلم كتاب الإيمان، باب ذكر وفد عبد القيس، ١/ ١٨١.

(٤) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ص١٢١.

للإيمان ليس هو التكذيب فقط، عُلم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط[(١)].

وأما استدلالهم بالآيات التي فيها عطف الأعمال الصالحة على الإيمان وأن العطف يقتضي المغايرة فقد رد عليهم علماء السلف بردود عديدة. ومنها ما قاله شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما قولهم إن الله فرق بين الإيمان والعمل الصالح في مواضع فهذا صحيح، وقد بيّنا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع الأعمال، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عطفت عليه الأعمال فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة»[(٢)]. وقال أيضاً: «ويذكر الإيمان أولاً، لأنه الأصل الذي لا بد منه، ثم يذكر العمل الصالح، فإنه أيضاً من تمام الدين الذي لا بد منه، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح»[(٢)]. وقال: «الأعمال الصالحة المعطوفة على الإيمان دخلت فيه، وعطفت عليه عطف الخاص على العام، إما لذكره خصوصاً بعد عموم، وإما لكونه إذا عُطف كان دليلاً على أنه لم يدخل في العام»[(٣)]. وقد جاء هذا في القرآن[(٤)] الكريم: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وأما قولهم بأن الله خاطب المؤمنين باسم الإيمان قبل وجوب الأعمال فدل ذلك على عدم دخولها فيه، فالرد عليهم أنهم خوطبوا به قبل أن تجب تلك الأعمال، فقبل وجوبها لم تكن من الإيمان، وكانوا مؤمنين الإيمان الواجب عليهم قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا به، فلما نزل، إن لم يقروا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين[(٥)] وبذلك بطلت أدلتهم جميعاً فلم يبق لهم مستنداً إلا الهوى والشهوة.

---

(١) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ص٢٧٥ ـ ٢٧٧.
(٢) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٦٣ ـ ١٦٨.
(٣) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٨٦ ـ ١٩٠.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩.
(٥) الفتاوى، ٧/١٩٧.

موقف الفرق الخمس من عصاة المسلمين:

الخوارج:

يقولون بتكفير مرتكب الكبيرة فيكون مخلداً في النار، وفي الدنيا مستباح المال والدم والعرض، والأباضية وإن اختلفت في الأسماء وفي الكبائر، لكنهم اجتمعوا على ثبوت الوعيد لهم[(١)] ونفي التسمية عنهم بالإيمان، وهذا ما تقول به الآن فرقة التكفير والهجرة حيث يكفرون مرتكب الكبيرة ويستحلون دمه وماله وعرضه ويجعلونه في الآخرة مخلداً في النار.

الشيعة:

إن كتب الفِرق والمقالات[(٢)] ذكرت أن الشيعة تقول بقول المعتزلة؛ أي أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين وأنه في الآخرة خالد مخلد في النار، فهم يقولون: إن مرتكب الكبيرة والصغيرة يخرج من الإيمان ولكن لا يدخل في الكفر لأنه لا يزال مسلماً، فإن تاب رجع إلى الإيمان، فالإيمان عندهم إقرار باللسان وعقد بالقلب وعمل بالأركان، فإذا بطل العمل فلا شك أن يبطل معه وصف الإيمان، فاتفقوا مع المعتزلة بزوال وصف الإيمان عند مرتكب الكبيرة واختلفوا عنهم بزوال الإيمان عند مرتكب الصغيرة أيضاً، وقد صدر عنهم قول آخر، هو: إن المعاصي لا تحبط الأعمال. يقول المفيد: «أنه لا تحابط بين المعاصي والطاعات ولا الثواب ولا العقاب، وهو مذهب جماعة من الإمامية والمرجئة»[(٣)]. ويقول أيضاً: «إن الإمامية قد اتفقت على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة، ووافقهم على هذا القول كافة المرجئة»[(٣)]. ويقرر شيخ الإسلام يرحمه الله أن لهم رأيين فيقول: «وخروج أهل الذنوب من النار وعفو الله عز وجل

---

(١) الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف ضمن كتاب آراء الخوارج الكلامية، الدكتور: عمار الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ط١٣٩٠هـ ـ ٢/١١٦.

(٢) الملل والنحل، تحقيق: محمد فتح الله بدران، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص١٣٧ ـ ١٤٠، المقالات ١/١٢٩ ـ ١٣٢، المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، وزارة التربية، القاهرة، ص٧٢ ـ ٧٨، الشيعة في التاريخ، محمد حسين الزين، دار الآثار، بيروت ١٩٧٩م، ص٧٠ ـ ٧٦، نشأة الفكر الفلسفي، دار المعارف ١٩٧٨م، ٢/١٢١ ـ ١٣٧.

(٣) أوائل المقالات، طبعة جامعة الإمام، ص١٤، الشيعة في التاريخ، ٧٠ ـ ٧٦.

عن أهل الكبائر لهم فيه قولان، ومتأخروهم يوافقون فيه الواقفية الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من الأشعرية، وإن قالوا: إنا نجزم بأن كثيراً من أهل الكبائر يدخل النار فهذا قول الجمهور من أهل السنة»[١]. وهنا يظهر مدى التناقض عندهم والحيرة وعدم الثبات على موقف واحد، ومع ذلك يصرون على أن المخالفين لهم من أهل السنّة والجماعة كفار مخلدون في النار.

القدرية:

إن موقف المعتزلة من مرتكب الكبيرة معتمد على تعريفهم للإيمان وعلى موقفهم من القضاء والقدر[٢]، حيث يزعمون أن الله قد فوّض إلى خلقه الأمر فهم يفعلون ما شاءوا، فعندهم العبد خالق لأفعاله ومن ثم يجازى عليها بمثل ما فعل إن خيراً فخير وإن شراً فشر، فلذلك يقولون عن مرتكب الكبيرة إنه في الدنيا في منزلة بين المنزلتين وفي الآخرة خالد مخلد في النار.

المرجئة:

المرجئة الخالصة[٣] لا وجود لها اليوم، ولكن اعتقاداتها الأساسية أخذت بها الأشاعرة والماتريدية، فالأشعري نقل عنه قولان في الإيمان أحدهما: انتصار لمذهب السلف، والثاني: وهو المشهور عنه انتصاره لقول الجهم في الإيمان، وعليه أكثر أصحابه من الأشاعرة كالباقلاني والجويني وهو الذي استقر عليه المذهب، وهم يعرفون الإيمان بأنه التصديق بدل المعرفة، أما الماتريدية، نقل عنهم قولان: الأول: إن الإيمان هو التصديق والإقرار كما هو المنقول عن الإمام أبي حنيفة يرحمه الله، والثاني: ما ذهب إليه أبو منصور الماتريدي الذي نصر قول جهم في الإيمان وإلى هذا القول ذهب عامة الأحناف من بعده، فالأشاعرة

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦٢، ٤٦٣.

(٢) التبصير في معالم الدين، الإمام: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص١٧١ - ١٧٤.

(٣) المرجئة الخالصة كانت تقول لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فالعاصي عندهم كالمؤمن لا يعذب في النار أبداً.

والماتريدية جعلوا الإيمان مجرد التصديق، فهم قد وافقوا، أو بالأصح نصروا قول الجهم في تعريف الإيمان واختلفوا في موقف العصاة من المسلمين، فظهر عندهم التناقض والخلل[١].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن كان موافقاً لقول جهم في الإيمان بسبب انتصار أبي الحسن لقوله في الإيمان، يبقى تارة يقول بقول السلف والأئمة، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم حتى في مسألة سبّ الله ورسوله، إذا تكلموا بكلام الأئمة قالوا: إن هذا كفر باطناً وظاهراً، وإذا تكلموا بكلام أولئك قالوا هذا كفر في الظاهر، وهو في الباطن يجوز أن يكون مؤمناً تام الإيمان»[٢] فيتضح من كلام شيخ الإسلام يرحمه الله مدى تناقضهم واختلافهم وعدم استقرارهم، وهذا أيضاً ما نوّه به الرازي بقوله: «وأما مذهب أهل السنّة[٣] والجماعة في هذا الباب فهو أنا نقطع بأن الله تعالى سيعفو عن بعض الفساق، لكنا لا نقطع على شخص معين من الفساق بأن الله لا بد وأن يعفو عنه، ونعلم أنه لا يعاقب أحداً من الفساق دائماً»[٤] فيظهر الشك في القول عندهم حيث يزعمون القطع بأن الله سيعفو عن بعض الفساق فشابهوا بذلك المعتزلة بمسألة الوجوب على الله عز وجل، ثم يقولون: لكنّا لا نقطع على شخص معين بأن الله لا بد وأن يعفو عنه وهنا يظهر عندهم عدم اليقين في المسألة.

فهم لم يثبتوا على قول معين أو رأي موحد فأحياناً يقولون بتعذيب مرتكب الكبيرة[٥]، ومرة يقولون إنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته وأمره في الآخرة إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ومرة يقولون بعدم دخول أحد من المسلمين النار، ومرة يقولون بالتوقف كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «الواقفة الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من

---

(١) المقالات، ١/٢١٣، الملل والنحل، ١/١٣٩، الفرق بين الفرق، ٢٠٢، التبصير للإسفرائيني، ص٩٧.

(٢) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ، ص٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٣) يقصد بأهل السنة والجماعة الأشاعرة.

(٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٥.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٣٢.

الأشعرية»[1] فهم متناقضون في موقفهم من عصاة المسلمين وفي موقفهم من تعريف الإيمان، وفي موقفهم من الاستثناء في الإيمان، وهي مسائل مرتبطة مع بعضها البعض فإذا حصل التناقض في إحداها، حصل فيما يرتبط بها من المسائل، وهذا ما نوّه عنه شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان مع أنه نصر المشهور عن أهل السنّة من أنه يستثني في الإيمان، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، لأنه نصر مذهب أهل السنّة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة ولا يخلدون في النار، وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك... فيقع في ذلك من التناقض... كما فعل في مسألة الإيمان، ونصر فيها قول جهم مع نصره للاستثناء، ولهذا خالفه كثير من أصحابه في الاستثناء»[2] فكيف يقول: بأن العمل غير داخل في مسمى الإيمان وإنه لا يزيد ولا ينقص ثم يقول: أنا مؤمن إن شاء الله! فهذا عين التناقض.

يقول الإمام أبو الحسن الملطي[3] عنهم موضحاً مدى التناقض عندهم فقال: «إن منهم من يقول: من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وحرم ما حرم الله، وأحل ما أحل الله، دخل الجنة إذا مات، وإن زنى وإن سرق، وقتل، وشرب الخمر، وقذف المحصنات، وترك الصلاة، والزكاة والصيام، إذا كان مقراً بها، يسوف التوبة، لم يضره وقوعه على الكبائر وتركه للفرائض وركوبه الفواحش، وإن فعل ذلك استحلالاً، كان كافراً لله مشركاً، وخرج من إيمانه، وصار من أهل النار، وإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وإيمان الملائكة والأنبياء والأمم وعلماء الناس وجهالهم واحد لا يزيد منه شيء على شيء أصلاً»[4].

فجمعوا التناقض في معتقد واحد، فما بالك بالمعتقدات الأخرى؟ يقول

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.
(٢) الفتاوى، ٧/ ١٢.
(٣) الملطي: هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن، أبو الحسن الملطي، الفقيه المقري، حدث عن عدي بن عبد الباقي، وخيثمة بن سليمان، وأحمد بن مسعود الوزان وجماعة، وروى عنه إسماعيل بن رجا، وعمر بن أحمد الواسطي وغيرهما، وأخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن مجاهد، وأبي بكر بن الأنباري وجماعة، له قصيدة في نعت القراءة، مات سنة ٣٧٧هـ، من أهم مؤلفاته التنبيه والرد. انظر طبقات الشافعية، ٢/ ١١٢، الأعلام، ٥/ ٣١١، أوائل التنبيه، ص٧.
(٤) التنبيه والرد، ص٥٧.

الملطي عنهم: «من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله وحرّم ما حرم الله وأحل ما أحل الله دخل الجنة إذا مات»[1] فهم قد قرروا بأنفسهم أن الذي يدخل الجنة هو من كان محللاً ما أحل الله ومحرماً ما حرم الله، فمفهوم المخالفة أن من قام بخلاف ذلك هو في النار، ثم يأتون وينقضون كلامهم ويجعلون من يقوم بأمهات الكبائر كالزنا والسرقة وقذف المحصنات يدخل الجنة، بل والأدهى والأمر يجعلون من هذا حاله من السوء كالمَلك والنبي، فأين هؤلاء من هؤلاء؟

الجهمية:

إن مرتكب الذنوب عندهم لا يخلد في النار وإنه مهما فعل لا يخرجه ذلك من الإسلام، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمناً تام الإيمان ليس معه بعض الإيمان، لأن الإيمان عندهم لا يتبعض ولا يتجزأ وقولهم واضح البطلان[2].

موقف أهل السنّة والجماعة من عصاة المسلمين:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة في مرتكب الكبيرة أنه من أهل التوحيد لا يكفر ولا يُخلد في النار، بل هو مؤمن بإيمانه، عاص لله، فاسق في الدنيا بكبيرته، وفي الآخرة تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وإن عذبه فلا يخلدُ في النار. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بها مؤمناً حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته»[3]. فهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل يعتمدون على الكتاب والسنّة، فلذلك لم يرد عنهم تكفير المسلم بالمعاصي لاعتمادهم على قاعدتين أساسيتين

١ ـ قد يجتمع في الشخص شعب إيمان وشعب كفر.

٢ ـ إن التكفير مزلق خطير، والتحكم فيه خاص بالله ورسوله عليه الصلاة والسلام.

---

(١) التنبيه والرد، ص٥٧.

(٢) الفتاوى، ٣/ ٣٥٥، ١٣/ ٥٠.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الدكتور: ناصر عبد الكريم العقل، ط١، ١٤٠٤هـ، ١/ ٢٠٨.

فإذا[١] دل الكتاب والسنّة على أن القول أو الفعل الصادر من المحكوم عليه موجب للكفر كفروه[٢] وإلا فلا، وعند تطبيق الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين يتم تحت شروط التكفير في حقه مع انتفاء الموانع[٣]، فكان موقفهم في مرتكب الكبيرة ثابتاً كموقفهم التابع له وهو تعريف الإيمان، وقد حكى الإجماع[٤] عنهم غير واحد من السلف. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الدين قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح، وإن الإيمان يزيد وينقص»[٥]. ويقول أيضاً: «ومن مذهب أهل السنّة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسنات وسيئات يستحقوا بهذا العقاب، وبهذا الثواب»[٦]. فالسلف اعتمدوا على القرآن والسنّة في تأصيل أصولهم وقواعدهم، فلذا لم يحيدوا عن الحق، فكلام الله عز وجل وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام هما الفيصل في الأمر، وقد تقرر في الكتاب والسنّة أن مرتكب الكبيرة لا يكفر ولا يُخلد في النار، بل هو مؤمن بإيمانه، فاسق بفسقه تحت المشيئة، إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه.

موقف أهل الأهواء والبدع من الصحابة:

تعريف الصحابي لغة:

الصحابة بالفتح اسم جمع صاحب، ولم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا، والصاحب: الملازم إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً، ولا يفرق بين أن تكون مصاحبة بالبدن وهو الأصل والأكثر، أو بالعناية والهمة، فالصاحب يعني الملازم المنقاد لصاحبه[٧].

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري، ١/ ٣٨١، ٣٨٢، الفتاوى، ٣/ ١٥١.

(٢) الفتاوى ١٢/ ٤٨٧، ٤٨٨. (٣) الفتاوى ١٢/ ٤٨٧، ٤٨٨.

(٤) من الذين نقلوا الإجماع في هذه المسألة الإمام الشافعي، أبو عبيد، الإمام أحمد، البخاري، اللالكائي، ابن عبد البر، البغوي. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ٤/ ٨٣٢، ٦/ ٨٨٦، ٨٨٧، فتح الباري، ١/ ٦١، التمهيد، ٩/ ٢٣٨، شرح السنة، البغوي، تحقيق: الأرناؤوط والشاويش، المكتب الإسلامي، ١/ ٣٨، مناقب الشافعي، ١/ ٣٨٧.

(٥) العقيدة الواسطية، ص٢٥. (٦) الفتاوى، ٧/ ٦٧٩.

(٧) المفردات، ص٢٧٥، الكليات، ص٥٥٧، ٥٥٨، القاموس الفقهي، ص٢٠٧، ٢٠٨.

الصحابي اصطلاحاً:

إن العبارة المشهورة في تعريف الصحابي: هو من رأى النبي ﷺ مؤمناً ومات على ذلك ولو تخلله ردّه، أو رآه النبي ﷺ. ولكنه تعريف غير مقبول لأن الردة تنفي ما كان قبلها.

وعرف ابن حجر يرحمه الله الصحابي بقوله: «هو من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً ومات على الإيمان[1]، ثم قال: وهو أصح ما وقف عليه من التعاريف»[1] حيث إن هذا التعريف جامع مانع، فالصحابي هو من لقي النبي ﷺ سواءاً طالت مجالسته له «أم قصرت»، من روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج في تعريفه بقوله (مؤمناً به) من لقيه مؤمناً بغيره من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة ولم يؤمن به، ويخرج في قوله: «ومات على الإسلام» من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردّته والعياذ بالله، ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت[2] سواءً اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا. ويقول ابن حجر يرحمه الله: «وهذا تعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة»[1].

منزلة الصحابة:

إن الله عز وجل اصطفى لهذه الأمة خير الرسل وأنزل عليه خير الكتب وجعل هذه الأمة خير الأمم، وذلك يؤكد أن الله عز وجل اختار لحمل هذا الدين وصحبة رسوله ﷺ خير البشر بعد الأنبياء والرسل، فإن هذا الدين يحتاج إلى من يحمله ويبلغه إلى الناس بالحجة والبيان والسيف والسنان، وإذا لم يكن الجيل الأول من الأمة الإسلامية أهلاً لحمل هذا الدين وتبليغه فإن ذلك يعني وأد الدين

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ومعه الاستيعاب لابن عبد البر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٩٦هـ - ١/٦، ٨، ١١/١٢٤.

(٢) جزم ابن حجر يرحمه الله بعدم صحبة الشاعر خويلد بن خالد الهذلي المشهور بأبي ذؤيب وهو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، حضر سقيفة بني ساعدة وصلى على النبي ﷺ ولم يره حياً. انظر الإصابة، ١/٦، ١١/١٢٤، تجريد الصحابة، الحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ٢/١٦٤.

في مهده أو ضياعه واندثاره، فلذا اختار الله عز وجل تلك الفئة الطاهرة الخيرة الصادقة لتكون بداية لانطلاق هذا الدين وحفظ كتابه وسنّة رسوله ﷺ، ولذا يجد المتأمل في كتاب الله وسنّة رسوله عليه الصلاة والسلام المنزلة السامية والمكانة الرفيعة التي يتبوؤها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

فأخبر الباري سبحانه وتعالى عن فضلهم ومدحهم وأثنى عليهم بطرق شتى؛ منها التصريح برضوانه عنهم وإثابته إياهم فقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح] وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة] فالآية بمنطوقها صرحت بالخلود لهم في الجنة وفي ذلك دلالة على موتهم على الإيمان والرضوان بخلاف قول أهل الأهواء والضلال، وثناؤه عليهم فقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠] ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح] ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذُكر من الرضوان والجنة... فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس وأولئك خير أمة محمد... ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله؛ كالتفسير وأصول

الدين وفروعه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك، فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دلّ عليه الكتاب والسنّة؛ فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم»[1]. وقال الإمام مالك يرحمه الله: «من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية»[2] أي آية سورة الفتح: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

وأما الأدلة من السنّة على بيان مكانة الصحابة فمنها قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مُد أحدهم ولا نصيفه»[3] «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»[4] وقوله عليه الصلاة والسلام عن الأنصار[5]: «لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله»[6] «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار»[7] «اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار»[7].

وتقول عائشة رضي الله عنها: «أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم»[8]. ويقول الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصف الصحابة: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه لرسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ،

---

(١) الفتاوى، ١٣/٢٣، ٢٤.

(٢) الحلية، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٦/٣٢٧.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٠. (٤) سبق تخريجه صفحة رقم١٤٧.

(٥) الأنصار جمع ناصر كأصحاب وصحاب، أو جمع نصير كشريف وأشراف، والمراد بهم الأوس والخزرج وحلفاؤهم ومن والاهم وكانوا قبل ذلك يعرفون بابني قيلة بقاف مفتوحة وتحتانية وهي الأم التي تجمع القبيلتين، فسماهم الرسول عليه الصلاة والسلام الأنصار وصار ذلك علماً لهم. انظر فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، ط٢، ١٤٠٠هـ، ٧/٢٦١.

(٦) البخاري كتاب فضائل الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان، ٧/١٤١، ومسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار من الإيمان، ٢/٦٣.

(٧) البخاري كتاب التفسير، باب تفسير سورة المنافقين، ٨/١٨.

(٨) مسلم، كتاب التفسير، باب في قوله عز وجل، ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾، ١٨/١٥٨.

فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه»[1].

موقف الناس[2] من الصحابة رضي الله عنهم:

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عند عرضه للفرق المخالفة لأهل السنّة والجماعة في هذه المسألة فقال: «وخالف الرافضة والخوارج والنواصب أهل السنّة والجماعة في هذا الباب، ولم يحفظوا وصية رسول الله ﷺ في حق صحابته»[3].

١ ـ الرافضة:

يقول عنهم شيخ الإسلام مبيناً السبب في موقفهم المجانب للحق: «فجاءوا ببدعة النص وزعموا أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، نصاً قاطعاً للعذر وأنه معصوم ومن خالفه كفر، ورتبوا على ذلك تكفير كل الصحابة إلا نفراً قليلاً منهم لزعمهم أنهم كتموا النص وبدلوا الدين وأصبحوا يتقربون إلى الله في زعمهم بسب الصحابة رضوان الله عليهم ولعنهم، ونال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما النصيب الأوفر من ظلمهم وبهتانهم»[3]. وهذا ما أيّده ابن حزم بقوله عنهم: «وهم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص وقالوا: إن علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقهم بالإمامة وولده من بعده وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية[4]، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليس الإمامة قضية مصلحة، تناط باختيار العامة وبتنصيب الإمام بتنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهو ركن الدين لا يجوز للرسول عليه السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة... ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر والقول بالتولي والتبرئ قولاً وفعلاً وعقداً، إلا في حالة

---

(١) أحمد في المسند، ١/٣٧٩، الطيالسي في المسند، ص٢٣، الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، ٢/١٠٠ والبيهقي في الاعتقاد ص٢٠٨.

(٢) المقصود بهم بعد الرسالة المحمدية. (٣) الفتاوى، ٣/٣٥٦.

(٤) إن أول من قال بالوصايا لعلي هو عبد الله بن سبأ حيث استدل عليها بقوله: «إنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً وإن علياً وصي محمد عليه الصلاة والسلام، وإنه خير الأوصياء، كما أن محمداً ﷺ خير الأنبياء». انظر المقالات، ١/٨٦ ـ ٩٠، الفتاوى، ٣/١٥٤ ـ ١٨٦، ٤/٤٣٥.

التقية، ويخالفهم بعض الزيدية»[1]. ويقول هشام بن الحكم: «وإن الأمة بأسرها من الطبقة الأولى بايعوا أبا بكر، فارتدوا وزاغوا عن الدين، وأن القرآن نسخ وصعد به إلى السماء[2]، وأن السنّة لا تثبت بنقلهم إذ هم كفار»[3]. وفي الحقيقة أنه هو الكافر حيث يقول عنه الملطي: «كان ملحداً دهرياً ثم انتقل إلى الثنوية المانوية[4] ثم غلب عليه الإسلام فدخل في الإسلام كارهاً»[5][6].

فالشيعة لم يكتفوا بالطعن في خلافة أبي بكر الصديق وعمر وعثمان، بل رواياتهم في ذلك لا تعد ولا تحصى، فهم يحرّفون الأدلة الثابتة حتى تتمشى مع معتقدهم الفاسد، فيقولون عن قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران] بأن المراد بالكفار المسودة وجوههم هم صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام[7]، ويزعمون

---

(١) الملل والأهواء، ٢/ ١١٣، الملل والنحل، ١/ ١٤٦.

(٢) الفتاوى، ٣/ ١٥٤.

(٣) الكافي، ٥/ ٣٣٢، ٣٣٣، الفتاوى، ٣/ ١٥٤ ـ ١٨٦، ٤/ ٤٣٥، ١٣/ ٣٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١٠.

(٤) المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الحكيم، إليه تنسب المانوية، كان رجلاً نقاشاً خفيف اليد، ظهر في زمن سابور بن أزدشير، كان في الأصل مجوسياً ثم أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية وقد خالفه المجوس وسعوا في قتله بعد عيسى عليه السلام، وبقي مذهبه بين أتباعه وهم يقولون بالأصليين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وأن النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود، ويقولون بالتناسخ، وقد تأثروا كثيراً بالأناجيل النصرانية. انظر الملل والنحل، ١/ ٢٤٤، المنية والأمل، طبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٣٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢١، ١٢٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ٢/ ٧٣٩.

(٥) التنبيه والرد، ١٨، ٢٤، ٣٥.

(٦) إن موقف هشام بن الحكم في قوله عن القرآن يجمع بين المتناقضات، فمرة يقول إن القرآن نسخ وصعد به إلى السماء، ومرة يقول: إن القرآن مخلوق محدث لم يكن ثم كان، ومرة يقول: إن القرآن لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال غير مخلوق لأنه صفة والصفة لا توصف عنده، ثم يقول إنه ناقص وإن الصحابة حرفوه وحذفوا منه ما يدل على ولاية علي، فأي الأقوال عنده صحيحة وهو في كل مرة يتنقل من رأي إلى آخر مخالف لما سبق. انظر التنبيه والرد، ص١٨ ـ ٢٥، الكافي، ٥/ ٣٣٢، ٣٣٣، الفتاوى، ٣/ ٥٤ ـ ١٨٦.

(٧) تفسير القمي، ١/ ١٠٩.

أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ۝٢٧﴾ [الفرقان] إن المراد بالظالم أبو بكر يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول علياً ولياً، يا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً يعني الثاني عمر(١)، فهم على معتقدهم الضال يزعمون أن أبا بكر رضي الله عنه ظلم علياً من الخلافة حقه وأخذها منه غصباً، وما بايعه إلا اتقاءً منه على نفسه خوفاً منهم وهو أحق بها ولكنه قُهر على ذلك، ويستدلون بقول أبي بكر رضي الله عنه في خطبته يوم البيعة «وليتكم وليس بخيركم»(٢). فيقولون: إن هذا دليلٌ على أنه دونهم وأن علياً رضي الله عنهم خير منه، لأن أبا بكر أقرّ بذلك على نفسه وما بايعه إلا مكرهاً تقية منه، ويستدلون أيضاً بقول عمر عمر رضي الله عنه: «كانت بيعة أبي بكر فلتة قد وقانا الله شرها». أي كانت خديعة، وإنّ عمر رضي الله عنه حين حضرته الوفاة قال: «أتوب إلى الله من ثلاث: اغتصابي هذا الأمر أنا وأبو بكر من دون الناس، واستخلافه عليهم، وتفضيل المسلمين بعضهم على بعض»(١) وأقوالهم مردودة وباطلة فتأويلهم للنصوص تأويلات محرفة لا يوافق عليها النقل ولا العقل.

وأما زعمهم باغتصاب الخلافة من علي فالصحيح أن الحق بخلافه، وهذا ما يؤيده شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «والتحقيق في خلافة أبي بكر وهو الذي يدل عليه قول أحمد أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والترضي بها وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه وأنه دلّ الأمة وأرشدهم إلى بيعته فهذه الأوجه الثلاثة: الخبر والأمر والإرشاد ثابت من النبي ﷺ»(٣) ثم سرد بعض الأدلة التي تلقم الشيعة الحجر، ولو كان عندهم ردوداً لردوا على ذلك.

وأما زعمهم أن أبا بكر رضي الله عنه اعترف(٤) يوم البيعة أنه دونهم وأن علياً رضي الله عنه خير(٢) منه؟ فلماذا لم يقولوا هذا القول نفسه عن علي رضي الله عنه

---

(١) تفسير القمي، مطبعة النجف، العراق، ١٣٨٦هـ - ٢/ ١١٣.
(٢) البداية والنهاية، ٥/ ٢٤٨، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٨/ ٢٨٨.
(٣) الفتاوى، ٣٥/ ٤٧ - ٤٩.
(٤) يقول الشيعة إن أبا بكر قال أقيلوني فلست بخيركم، ولو كان إماماً لم يجز له طلب الإقالة، وهنا يظهر التناقض عندهم حيث يزعمون أن أبا بكر قد اغتصب الخلافة. انظر منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٨/ ٢٨٨.

عندما خطب في الخوارج قائلاً: «هذا يوم من فلح فيه فلح يوم القيامة، أنشدكم الله تعالى هل علمتم أن أحداً كان أكره مني للحكومة؟ فقالوا: اللهم لا، فقال: هل علمتم أنكم أكرهتموني عليها حتى قبلتها؟ قالوا: اللهم نعم[1] فهنا علي رضي الله عنه يقرر أنه كان كارهاً لها، فلماذا لم يقولوا عنه أنه ليس كفؤاً لها، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التناقض عندهم، فإن أبا بكر رضي الله عنه عندما قال: «وليتكم ولست بخيركم» قالها متواضعاً لا تقليلاً واحتقاراً لنفسه بل تزلفاً وتقرباً لربه سبحانه وتعالى ومقتدياً بسنّة الرسل والأنبياء، فإبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو من أفضل الأنبياء يقول: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الشعراء] مع كونه من أفضل البشر وأحسنهم.

وأما زعمهم أن عمر قال رضي الله عنه: «أن بيعة أبي بكر فلتة قد وقانا الله شرها» أي قد كانت خديعة، فقد فنّد شيخ الإسلام يرحمه الله زعمهم ورد قولهم بالحجة والبرهان[2]. وأما زعمهم بأن عمر رضي الله عنه تاب عند موته من اغتصاب الخلافة[3] فهذا القول من بنات أفكارهم وعقولهم الفاسدة، فإن الصحابة رضي الله عنهم قد بايعوا جميعاً أبا بكر ولم يتخلف عن ذلك أحد، فلم يغتصبها أحد دون أحد، ولعل من أكبر الأدلة على ذلك أنه بعد موت عثمان رضي الله عنه جاء الناس يهرعون إلى علي فقالوا له: مد يدك فلا بد للناس من أمير، فقال علي: ليس ذلك إليكم إنما ذلك إلى أهل بدر، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة، فلم يبق أحد من أهل بدر إلا أتى علياً فقالوا: ما نرى أحداً أحق بها منك، مدّ يدك نبايعك فبايعوه»[4] وهذا ما فعله أهل بدر يوم خلافة أبي بكر الصديق فدلّ ذلك على كذب الشيعة وافترائهم[5].

---

(١) تاريخ الطبري، ٥/ ٧٢، ٧٣.
(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٨/ ٢٧٧، ٢٧٨.
(٣) تفسير القمي، مطبعة النجف، العراق، ١٣٨٦هـ ـ ٢/ ١١٣.
(٤) أسد الغابة، ٤/ ١١٣.
(٥) بلغ من افتراء الشيعة على الصحابة أن محمد بن السائب الكلبي صنف كتاباً في مثالب الصحابة، والمطاعن التي ذكرها نوعان: أحدهما ما هو كذب يرويها الكذّابون بالكذب، والنوع الثاني ما هو صدق وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوباً، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن أخطأ فله أجر، وعامة المنقول عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب. انظر منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٨٢، ٨٣.

ومن أغرب الغرائب أنهم مع تكفيرهم للصحابة غلوا في الأئمة وجعلوا مرتبتهم فوق الأنبياء والرسل وجميع البشر، بل جعلوهم آلهة يعلمون أعمار الناس وآجالهم وأرزاقهم ولا يخفى عليهم خافية ويملكون الدنيا ويغلبون جميع الخلق، ويرتعد الكون من هيبتهم وشدة بأسهم، يدين لهم الملائكة كما دان لهم الأنبياء والرسل[1]، ولا يضاهيهم أحد، فهم أكذب الخلق وأهونهم عند الله حيث وضعوا الأكاذيب والافتراءات على الأئمة. ومن ذلك كذبهم على الإمام جعفر أنه قال: «ورب الكعبة ثلاث مرات لو كنت بين موسى والخضر عليهما السلام لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبئهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة»[2] فلو كان القول صحيحاً بأن الأئمة لا يخفى عليهم خافية فلماذا لم يخبروا الأمة والصحابة عن اغتصاب أبي بكر وعمر وعثمان الخلافة قبل وقوعه، وكيف يكون الإمام يغلب جميع الخلق ومع ذلك لم يفعل علي أي أمر عند خلافة هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم، وكيف يرتعد الكون من هيبة وشدة الأئمة ولم يرتعد الخلفاء الثلاثة منهم؟ وإذا دان للأئمة الملائكة والرسل فهل يعقل ألا يدين أبو بكر وعمر وعثمان لهم؟ وأما زعمهم على جعفر رضي الله عنه أنه قال باطلاعه على علم الغيب والمستقبل بخلاف موسى والخضر فإن كلام الله عز وجل يوضح كذبهم في سورة الكهف من خلال الحوار الذي دار بينهما، فقد أطلع الله الخضر على أمور مستقبلية منها أن الغلام لو عاش لأدى ذلك إلى ضلال والديه.

٢ - الخوارج:

إن الخوارج كانوا مع علي رضي الله عنه ثم خرجوا عن طاعته وقالوا: كفر علي لعدم استمرار مقاتلته لمعاوية، فخرجوا عليه يوم الحكمين حيث كرهوا الحكم والتحكيم وقالوا: لا حكم إلا لله[3] وخرجوا عن قبضته وحوزته وقالوا: شككت[4] في أمرك وحكمت عدوك في نفسك، ومضوا عنه ونزلوا بأرض يقال

---

(١) الكافي، ط إيران، ١/ ١٦٩، ١٩٧، ٢٥٨.

(٢) الكافي، ط إيران، ١/ ٢٦١.

(٣) تاريخ الطبري، ٥/ ٧٢، ٧٣، الكامل في التاريخ ٣/ ٣٣٤، ٣٣٥، البداية والنهاية، ٧/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) من التناقض عندهم أنهم أجبروا علياً على تولي الخلافة ثم نابذوه العداء وتركوه، فلماذا=

لها حروراء[1]، فلما استقروا فيها مضى إليهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخطبهم قائلاً: «هذا يوم فمن فلح فيه فلح يوم القيامة، أنشدكم الله تعالى هل علمتم أن أحداً كان أكره مني للحكومة؟ فقالوا: اللهم لا، فقال: هل علمتم أنكم أكرهتموني عليها حتى قبلتها؟ قالوا: اللهم نعم[2]، قال: فلِمَ خالفتموني ونابذتموني؟ قالوا: إنا أتينا ذنباً عظيماً[3] فتبنا منه، فتب أنت إلى الله منه واستغفره نعد إليك، فقال رضي الله عنه: فإني أستغفر الله من كل ذنب، فرجعوا معه، فلما رجعوا إلى الكوفة، أشاعوا أن علياً رجع عن التحكيم وتاب منه ورآه ضلالاً فناقشوه وقالوا له: إن الناس قد تحدثوا عنك أنك رأيت الحكومة ضلالاً والاستقامة عليها كفراً وإنك قد تبت عنها، فخطب الناس وقال: من زعم أني رجعت عن الحكومة فقد كذب، ومن رآها ضلالاً فهو أضل منها، فلما سمع الخوارج منه هذا خرجوا من المسجد، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ليحاورهم فتاب بعضهم واستمر بعضهم على الخروج وأجمعوا رأيهم على البيعة لعبد الله بن وهب الراسبي[4] فبايعوه وخرج بهم إلى النهروان فاتبعهم علي رضي الله عنه فتقاتلوا هناك، وهم الذين قال فيهم الرسول عليه الصلاة والسلام:

= لم يكفروا أنفسهم ولم يطلقوا عليها لقب الشكاكة، كما فعلوا مع علي رضي الله عنه عندما قبل التحكيم؟

(١) حروراء: بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة مشتقة من الريح الحرور وهي الحارة، وهي بالليل كالسموم بالنهار، كأنه أنث نظراً إلى أنها بقعة، قيل قرية بظاهر الكوفة وقيل: موضع على ميلين منها أنزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر معجم البلدان. ٧/ ٢٨٩.

(٢) هنا يظهر كذب وافتراء الشيعة الذين يزعمون النص على إمامة علي رضي الله عنه، فهنا الخوارج وهم أعداؤه يشهدون بصدقه، والشيعة الذين يزعمون محبته يضعون الأكاذيب له وعليه، فدل ذلك على مدى ضلال الشيعة وبهتانهم.

(٣) هم يقولون عن أنفسهم أنهم قد ارتكبوا ذنباً عظيماً، فلماذا لم يكفروا أنفسهم مع أن مرتكب الكبيرة عندهم كافر؟

(٤) عبد الله بن وهب الراسبي من الأزد من أئمة الأباضية، كان ذا علم ورأي وفصاحة وشجاعة أدرك النبي ﷺ، وشهد فتوح العراق مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ثم كان مع علي في حروبه، ثم أنكر التحكيم وكان ممن اجتمع بالنهروان، وأمروه عليهم، قال الذهبي: «كان من رؤوس الحرورية، زائغ مبتدع» قتل في النهروان سنة ٣٨هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٢٤، الأعلام، ٤/ ٢٨٨.

«تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين فتقتلها أولى الطائفتين إلى الحق»[1] ولذلك فرح علي رضي الله بقتاله لهم. يقول الإمام السفاريني يرحمه الله: «فقتلهم علي رضي الله عنه وفرح بقتلهم بخلاف وقعة الجمل وغيرها، فإنه كان يظهر عليه الحزن والأسف والكآبة»[2].

فالخوارج كان موقفهم من الصحابة رضي الله عنهم في البداية سليماً حيث قالوا بإمامة أبي بكر ابتداءً وعمر بعده وعثمان إلى وقت الحدث، وعلي إلى وقت التحكيم وتولوهم وأثنوا عليهم خيراً وقبلوا أقوالهم وأعمالهم بأحسن قبول وذكروهم بأحسن ذكر وأمسكوا عن عثمان من وقت الحدث ورفضوا إمامة علي من وقت التحكيم وقالوا: حكمتم الرجال في دين الله تعالى، وتبرّؤوا منه وذكروه بأقبح ذكر وقالوا: شك في دينه وهو الحيران الذي ذكره الله تعالى في كتابه بقوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] وحملوا قوله وحكمه على البطلان، ومن بعدها تمادى الخوارج في موقفهم من الصحابة من الإيذاء والشتم والتكفير والتفسيق، فالخوارج يتأولون النصوص ولا شك أنه تأويل باطل، فينبغي أن يعلم أن الخوارج عموماً أهل تأويل وتحريف للنصوص الشرعية، حيث استعملوا هذا السلاح لطعن المسلمين وقد تنبه العلماء إلى هذا، فقال الإمام الجليل ابن القيم يرحمه الله مبيناً تناقضهم وذمهم للتحريف ثم الأخذ به.

هذا واصل بلية الإسلام من ... تأويل ذي التحريف والبطلان
وهو الذي قد فرق السبعين بل ... زادت ثلاثاً قول ذي البرهان
وهو الذي قتل الخليفة جامع القرآن ... ذا النورين والإحسان[3]

---

(١) مسلم كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ٢/ ١٦٩ ـ ١٧٤، فدل ذلك على أن طائفة علي رضي الله عنه أقرب إلى الحق من طائفة معاوية، ويدلل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»، وهو حديث متفق عليه، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو في بعض نسخ البخاري»، الفتاوى، ٣٥/ ٧٤.

(٢) لوائح الأنوار السنية، الإمام محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري، مكتبة الرشد، الرياض ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، الفتاوى، ٢/ ٤٠، ٣/ ٣٥٥.

(٣) شرح القصيدة النونية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ١/ ٢٨٥.

فهم يقعون بين التأويل الباطل والغلو المجحف البعيد عن الحق، فقد قالوا عن علي إنه الشكاك. والصحيح أن المتشككين من الصحابة رضي الله عنهم في تلك الفترة، هم الذين لم يتبين لهم رأياً ولم يرجحوا طرفاً فيوالوه فآثروا مسالمة الطرفين المتقاتلين والركون إلى الحياد ولا حيلة لهم في قبوله، فهؤلاء كانوا يسمون الشكاك من أهل الحيرة والتردد، وكانوا يقولون: كلهم عندنا ثقة ونحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما[١][٢]، وأما كذبهم بوصف علي بالحيرة فهو مخالف لشهادة الرسول عليه الصلاة والسلام بالخير والفضائل، وشهادته له بالجنة فالمقصود بالآية أنه مثل ضربه الله للآلهة المعبودة من دونه ومن يدعو إليها والدعاة الذين يدعون إلى هدى الله عز وجل[٣].

وموقف الخوارج سابقاً يمثله الآن فرقة الأباضية، فهم متفقون على الترضي التام والولاء والاحترام للخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أما عثمان وعلي رضوان الله عنهما فقد ذموهما مما برأهما الله منه، وقد بلغ من جرأتهم أنهم حكموا على عثمان بالردة والكفر، وعلى علي رضي الله عنهم بالكفر، ويتبجحون بتسمية قتلة عثمان بأنهم أهل الاستقامة، فموقفهم في عدد من أجلاء الصحابة الطعن والسب والشتم كعثمان وعلي وعمرو بن العاص ومعاوية وطلحة والزبير وأصحاب الجمل، ويقولون: نترضى عنهم إلا من أحدث ثم يعدون جملة من خيار الصحابة على أنهم أحدثوا وحاشاهم ذلك، ولا غرابة في ذلك، فهذا هو رأي رئيسهم وزعيمهم عبد الله بن أباض[٤] عندما كتب: «فإنا نشهد الله وملائكته أنا براء منهم وأعداء لهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا نعيش على ذلك

---

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، ص١٦٣ ـ ٢٥٥.

(٢) إن التردد والحيرة التي اتصف بها هؤلاء الصحابة كانت من باب الاجتهاد المأجور.

(٣) انظر تفسير ابن كثير، ط دار السلام ودار الفيحاء، ٢/ ١٦٢، ١٦٣.

(٤) عبد الله بن أباض: هو أحد بني مُرة بن عبيد من بني تميم رهط الأحنف بن قيس، أجمع هو وفرقته على إمامته، وأن مخالفهم كفار، ومع ذلك أجازوا شهادتهم وحرموا دمائهم في السر واستحلوها في العلانية وهنا يظهر التناقض عندهم، وهو رئيس الأباضية وإليه نسبتهم، اختلف المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته. انظر مروج الذهب ٣/ ٢٥٨، الأعلام، ٤/ ١٨٤، ١٨٥، المقالات، ١/ ١٨٣ ـ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٧٠.

وكفى بهذا خروجاً»[1] ومع ذلك يحاول الأباضيون أن ينفون عن أنفسهم، تهمة التقليل والازدراء للصحابة عن أنفسهم ولكن الثابت هو عكس ذلك[1]، ولعل موقفهم من الخلفاء مرتبط باعتقادهم حيث إنهم لا يوجبون الخلافة أو الإمامة اكتفاءً بمقولتهم (لا حكم إلا لله) وإذا وُجد الإمام فلا يشترطون فيه إلا العلم بالدين والزهد عن الدنيا، ولا يجعلون الإمامة في فئة معينة كما قال بذلك السلف[2] ويجوّز[3] بعضهم إمامة المرأة[4].

٣ ـ النواصب:

إن الشيعة تسمي من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة ناصبياً بناءً على أنهم لما اعتقدوا أنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة من هؤلاء جعلوا كل من لم يتبرأ منهم ناصباً، أما الناصبي عند أهل السنّة والجماعة فهو بخلاف الشيعة[5]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما النواصب فقد حملهم معتقدهم الفاسد على بغض علي بن أبي طالب وتنقصوه، وبالغوا في ذلك حتى رموه بالفسق والظلم وإرادة الدنيا، ثم تعدى بهم الحال إلى تنقص بقية آل البيت وبغضهم وعداوتهم ولا سيما الحسين بن علي رضي الله عنهم»[6] ثم استخدم شيخ الإسلام يرحمه الله لفظ النواصب على كل من يؤذي أهل البيت وكل من ناصب الصحابة العداء، فالناصبي في نظر أهل السنّة الخارجي، الشيعي، المعتزلي، الجهمي، المرجئ، وكل من عادى الصحابة رضي الله عنهم فهو ناصبي بخلاف المراد به عند الشيعة، فهو عندهم كل من لم يبغض أبا بكر وعمر رضي الله عنهما[7].

قد اتضح موقف الشيعة والخوارج من الصحابة رضي الله عنهم، ولا بد من توضيح موقف المعتزلة ـ المرجئة ـ الجهمية.

---

(١) الأباضية في موكب التاريخ، علي يحيى بن معمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م، ص٣٧، المقالات ١/ ١٨٣ ـ ١٨٩، التبصير في الدين، ص٥٨، الأباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ٣٩ ـ ٥٢.

(٢)(٣) الملل والنحل، ١/ ١١٦، نهاية الإقدام للشهرستاني، ص٤٨١، تلبيس إبليس، ص١٥، الفرق بين الفرق، ص٧٨، التبصير في الدين، ص٦٢.

(٤) التبصير في الدين، ٦٠ ـ ٦٢.

(٥) منهاج السنة، الرياض ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١/ ٣٤٥ـ ٣٤٦.

(٦) الفتاوى، ٣/ ٣٥٥.

(٧) الأنوار النعمانية، ١/ ٣٨ ـ ١٦٠.

موقف المعتزلة من الصحابة رضي الله عنهم:

إن جمهور المعتزلة يقولون بإمامة وخلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ويفسقون عثمان رضي الله عنه وقاتليه وخاذليه[(١)] وجملة من خيار الصحابة وفضلائهم، منهم طلحةُ بن عبيد الله، والزُبير بن العوام، وعائشةُ أم المؤمنين، وعمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري. وقد قال أستاذهم عمرو بن عبيد: إن الله قد حرم على إمام المسلمين أن يقبل شهادة علي رضي الله عنه على درهم ولو كان معه شاهد غيره، وخالفه أستاذهم الآخر واصل بن عطاء وأصحابه فقالوا: بل تجوز شهادته مع شاهد إلا طلحة والزبير لأنه ابن عمهم شاك في إيمانه، لا ندري لعله انسلخ من إيمانه وصار فاجراً فاسقاً مستحقاً للتخليد في النار، فواصل يشك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد الجمل من الفريقين ويقول: «لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل[(٢)] لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه»[(٣)] وأما عمرو بن عبيد يقطع بفسق كل فرقة من الفرقتين فيقول: «لو أن علياً وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته»[(٣)].

ومن رؤوس المعتزلة النظام الذي جعل الأمة تجتمع على خطأ فقال: إن أبا بكر وعمر قد أخطئا في الأحكام، واتهم ابن مسعود بالكذب وشتم زيد بن ثابت[(٤)] وعاب عثمان بن عفان وطعن بأبي هريرة رضي الله عنهم، فموقف المعتزلة ورؤسائهم من الصحابة معروف مشهور لا يستطيع أحد إنكاره، فالنظام وهو من أهم شيوخهم، الصحابة عنده إما جهال وإما منافقون. والجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر أو فاسق فاجر، وكلاهما من

---

(١) كيف يفسقون قاتليه وخاذليه فهذا جمع بين المتناقضات، فهم قد فسقوا الخاذل والقاتل والقاعد، وهل كان الناس إلا هؤلاء؟

(٢) البقل: ما يخرج من الأرض من النبات الذي ليس له أصل ثابت في الأرض. انظر ترتيب القاموس، ١/٢٤٨.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٨٣، الملل والنحل، ١/٤٩، تاريخ بغداد، ١٢/١٧٨.

(٤) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، استصغر يوم بدر، وشهد أحداً، من بني النجار وكانت معه رايتهم يوم تبوك، من كتاب الوحي للرسول عليه الصلاة والسلام، من كبار الصحابة وعلمائهم، جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وفضائله كثيرة، مات سنة ٤٥هـ. انظر الإصابة، ١/٥٤٣، ٥٤٤.

أهل النار والخلود فيها، فأوجب بزعمه على أفضل الصحابة الخلود في النار[١] فهو الذي يقول عنهم: «إنه ليس في جلّة أصحاب رسول الله ﷺ إلا من قد أخطأ في الفتية وقال في الدين برأيه فأحل ما حرّم الله وحرّم ما أحلّ الله»[٢] وفاعل ذلك منسلخ من الإيمان عنده، فهؤلاء المعتزلة هذه بعض مواقفهم من الصحابة الكرام الذين رضي الله عنهم وزكاهم، فهو موقف الغمز والسب والشتم والتفسيق.

ومن المعلوم أن الفاسق عندهم مخلد في النار، فيكون الصحابة الذين هم أفضل الخلق بعد الرسل والأنبياء عندهم مخلدون في النار، فالمعتزلة وموقفهم من الصحابة رضي الله عنهم ما بين شاك بين عدالة الصحابة ومفسق لهم وطاعن في أعلامهم ومتهم لهم بالكذب والجهل والنفاق، وما زال منهج وموقف المعتزلة تجاه الصحابة موجوداً بمسميات أخرى يستخدمها بعض الكتّاب والمؤلفين بأسماء أخرى برّاقة جذّابة ولكنها نفسها هي منهج المعتزلة[٣].

موقف المرجئة من الصحابة رضي الله عنه:

إن المرجئة يمثلهم الآن في هذه المسألة الأشاعرة والماتريدية.

موقف الأشاعرة من الصحابة رضي الله عنهم:

إن رؤوس الأشاعرة يقفون من الحديث الآحادي موقف الظن وعلى رأسهم الرازي حيث وضع القانون الذي جعل به دلالة الكتاب والسنّة ظنية، وتبعه في ذلك الإيجي والشاطبي والجرجاني[٤]، ويقررون ذلك بقولهم: «إن هذا هو مذهب

(١) تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ٢٠ - ٤٦، الفرق بين الفرق، ص١٠٧، ١٠٨.

(٢) الانتصار والرد، دار الندوة الإسلامية، بيروت - لبنان، ١٩٨٧م، ١٩٨٨م ص١٠٩، الفرق بين الفرق، ص١٠٧ - ١٠٩.

(٣) الإسلام وأصول الحكم، علي عبد الرزاق، القاهرة ص ٥٢ - ٩٩، تجديد الفكر الإسلامي، حسن الترابي، الدار السعودية، ط٢، ١٩٨٧م، مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي، الأمين الحاج محمد أحمد، ط١، ١٤١٥هـ.

(٤) الجرجاني: علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، متكلم، ماتريدي، صوفي، نقشبندي من أهل وحدة الوجود والغارقين فيها، جمع بين الفلسفة وعلم الكلام على طريقة من سبقه كالرازي، والآمدي، والإيجي والتفتازاني، كان يقول بالتأويل والتفويض، ويزعم أن الأدلة النقلية ظنية والعقلية قطعية، من أهم كتبه: المواقف، توفي=

المعتزلة وجمهور الأشاعرة»[1].

ويقول الرازي: «إن أخبار الآحاد مظنونة فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته وإنما قلنا: إنها مظنونة وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين، وكيف والروافض لما اتفقوا على عصمة علي رضي الله عنه وحده هؤلاء المحدثون كفروهم، وإذا كان القول بعصمة علي كرّم الله وجهه يوجب عليهم تكفير القائلين بعصمة علي فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً والكذب عليهم جائزاً، وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنونا فثبت أن خبر الواحد مظنون، فوجب أن لا يجوز التمسك به»[2] ثم يقول: «إن أجلّ طبقات الرواة قدراً وأعلاهم منصباً الصحابة رضي الله عنهم، ثم إنا نعلم أن رواياتهم لا تفيد القطع واليقين، والدليل عليه: أن هؤلاء المحدثين رووا عنهم: أن كل واحد منهم طعن في الآخر ونسبه إلى ما لا ينبغي»[3] ثم ذكر أجلاّء الصحابة رضي الله عنهم وزعم كذباً وزوراً أن بعضهم طعن في بعض ثم يتجرأ الحال به فيقول: «إنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة، وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها»[4].

فقولهم بأن خبر الآحاد يفيد الظن ليس هو قول كل الأشاعرة بل أن أكثر الأشاعرة في بداية أمرهم كانوا يقولون بقول أهل السنّة والجماعة كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فورك والغزالي، وأما الباقلاني والجويني والآمدي[5] فيقولون

= سنة ٨١٦هـ. انظر الضوء اللامع ٥/ ٣٢٨، الفوائد البهية، ١/ ١٦٧، الأعلام، ٥/ ٧.

(١) المواقف في علم الكلام، عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت، ص٤٠، الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم موسى الشاطبي، تعليق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١/ ٣٥، ٣٦.

(٢) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية ص٢١٥، ٢١٦.

(٣) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية، ص٢١٥، ٢١٦.

(٤) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية، ص٢١٨.

(٥) الآمدي: هو علي بن أبي محمد بن سالم، سيف الدين الآمدي، رأس من رؤوس الأشاعرة كان يستدل على نفي الصفات الاختيارية بالأدلة السمعية، ثم أدخل معه الكلام المخلوط بالفلسفة، كان متابعاً للفلاسفة وخصوصاً ابن سينا، ولذلك فسد معتقده بكثرة كلام الفلاسفة مات سنة ٦٣١هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ٢٩٣، الفتاوى، ٩/ ٧، السير، ٢٢/ ٣٦٤، طبقات الشافعية ٨/ ٢٦٠.

بعدم حجية خبر الآحاد فقلما نجد مسألة من مسائل ويتفق فيها أهل الفرقة الواحدة، وما ذاك إلا لأن القول بأن خبر الآحاد لا يُفيد العلم قول ابتدعته القدرية وكان غرضهم منه رد الأحاديث ورفضها لأنها حجة عليهم[(١)]. وبذلك اتضح موقف الأشاعرة من الصحابة موقف يعلوه الشك والظن، مع عدم الثقة بهم وبأقوالهم وآثارهم، وبالتالي عدم اعتبارهم حجة.

موقف الماتريدية من الصحابة رضي الله عنهم:

إن موقف الماتريدية لا يختلف عن موقف الأشاعرة فهم يقولون: إن أفضل البشر بعد نبينا محمد ﷺ الخلفاء الأربعة بالترتيب، وإن ما وقع بين الصحابة من حروب كان خطأً عن اجتهاد فيجب الكف عن الطعن فيهم، وجعلوا الطعن فيهم كفر أو بدعة أو فسق[(٢)]. يقول النسفي: «وأفضل البشر بعد نبينا: أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذو النورين ثم علي رضي الله عنهم، وخلافتهم ثابتة على هذا الترتيب»[(٣)] ولكنهم يقفون من حديث الآحاد نفس موقف الأشاعرة، فقالوا بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن دون العلم اليقيني لعدم الأمن من وضع الأحاديث على الرسول عليه الصلاة والسلام. وذكر الماتريدي: «إن خبر الآحاد لا يوجب العلم لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة ولكنه يجب العمل به»[(٤)].

واستدل على وجوب العمل بخبر الآحاد بأمر الله لمن يصلح للتفقه في الدين بالتخلف عن الجهاد لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم»[(٤)]. ومن التناقض البيّن الواضح عندهم في تلك المسألة أنهم يزعمون الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة في الأحكام العملية مطلقاً، وعند التحقيق والتنقيب فإنهم لا يحتجون به حتى يكون مقبولاً موافقاً لأصولهم وقواعدهم ولو حتى كان الحديث متواتراً، ثم يتشددون في انتسابهم وعلاقتهم لأبي حنيفة رحمه الله، وأبو حنيفة لم يقدم الأدلة العقلية على

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي، ١/ ٢١١، ٢١٢، ٤٠٩، صون المنطق، ص١٦١.

(٢) شرح العقائد النسفية، كتنجانة إمدادية، الهند ص٩٩ - ١٠١، ١٤٨، ١٦٣، أصول الدين، القاضي أبو اليسر البزدوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي، القاهرة، ١٣٨٨هـ، ص٥٧ - ١٧٨.

(٣) العقائد النسفية، ص١٩٦.

(٤) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية ص٨، ٩.

النقلية ولم يقل إنها قاطعة لا تقبل التأويل ولا أن نصوص الشرع ظنية غير قطعية، كما أنه لم يقل إن أخبار الآحاد الصحيحة لا تثبت بها العقيدة، بل ما ثبت عنه عكس ذلك فهو القائل يرحمه الله: «إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ لم نحد عنه إلى غيره وأخذنا به»[1]. فمصادر التلقي عنده يرحمه الله الكتاب والسنة والفطرة، وكان يستدل بأخبار الآحاد على الأمور العقدية ومن ذلك استدلاله بحديث الجارية[2].

والماتريدية أنفسهم يتمسكون به تمسكاً قوياً في مسألة إثبات أن الإيمان هو التصديق، فكيف يحتجون بأحاديث الآحاد في بعض الأمور العقدية ويتركونها في أمور أخرى، وما هذا إلا دليلٌ على تناقض مذهبهم وموقفهم مع انتسابهم إلى أبي حنيفة، فهم قد عارضوه في أساس المنهج، ألا وهو منهج التلقي ومصدره، والتلقي ومصدره الأول عند الماتريدية في أبواب العقيدة هو العقل دون النقل، لأن الأدلة العقلية عندهم قطعية أما السمعية فهي ظنية[3]، وعند التعارض بين الأدلة العقلية والسمعية يقدمون العقلية لكونها قطعية عندهم. يقول الماتريدي: «فثبت أن التقليد[4] ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعلم بها صدقه فيما يدعي، وبرهان يقهر المنصفين على إصابة الحق، فمن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو المحق، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو به»[5] فهم بعكس الإمام الذين يزعمون النسبة إليه، فهو لا يعتمد إلا على الكتاب والسنّة، وبعكسه في موقفه من الصحابة رضي الله عنهم فهو يقف منهم

---

(١) مناقب أبي حنيفة، للمكي، ص٧١.

(٢) عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله إن جارية كانت لي ترعى غنماً فجئتها، وقد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها؟ فقالت: أكلها الذئب، فأسفتُ عليها وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعليّ رقبة، أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ وسلم: أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله، فقال رسول الله ﷺ أعتقها فإنها مؤمنة، أخرجه مسلم في المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، ٥٠/٢٣، ٢٤.

(٣) شرح العقائد النسفية، ٥ ـ ٩٨.

(٤) يقول إن التقليد لا يعذر صاحبه، وهو يُقلد الأشاعرة في كثير من الأمور، فهذا يدل على التناقض عندهم.

(٥) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٧.

موقف المحب المُقتدي بهم، أما هم فيقفون منهم موقف المتشكك الظان، والظن لا يغني من الحق شيئاً.

موقف الجهمية من الصحابة رضي الله عنهم:

إن موقف الجهمية هو نفسه موقف الأشاعرة والماتريدية من عدم الاعتماد على خبر الآحاد ويتعللون بما يتعلل به المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، بل ويتجرأ بعضهم ويزعمون أن الإجماع قد حصل على أن أحاديث الآحاد تفيد الظن وأن العقائد لا تؤخذ بالظن، ومنهم الباقلاني والبغدادي[1][2]. وهذه الأقاويل غير صحيحة حيث إن جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم وهذا ما ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة»[3].

فموقف الجهمية هو عينه موقف الأشاعرة والماتريدية ألا وهو عدم التيقن من مرويات الصحابة رضي الله عنهم لاحتمال الخطأ والكذب عليهم وهذا فيه تقليل لشأنهم وفضلهم رضي الله عنهم ولا غرابة في ذلك، فإن الجهم مؤسس فرقة الجهمية لا يأبه ولا يصدق بكلام الله عز وجل، فمن باب أولى أن يظن بكلام الصحابة رضي الله عنهم، فقد جاء عنه كما قال الإمام البخاري يرحمه الله في آية سورة طه ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] قال: «أما والله لوجدتُ إلى حكها سبيلاً لحككتها من المصحف، وقال عن سورة القصص وذكرها عن قصة موسى: ما هذا؟ ذكر قصة موسى في موضع فلم يتمها، ثم ذكر ههنا فلم يتمها!! ثم رمى

---

(١) التمهيد للباقلاني، ص٣٨١ ـ ٣٨٦، أصول الدين البغدادي، ص١٢ ـ ١٨، الإرشاد للجويني، ص١٦١، ٣٥٩، ٤١٦.

(٢) الفتاوى ١٣/ ٣٥١، ٣٥٢.

(٣) إن شيخ الإسلام يطلق على الأشاعرة والماتريدية لفظ الجهمية وذلك لأخذهم ببعض أصولهم.

بالمصحف من حجره برجليه فوثب عليه»[1]. فالجهمية لا يوجد في قلوبهم حرمة لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، فمن باب أولى ألا يكون لديهم أدنى حرمة لمن بعدهما من الصحابة والتابعين، فلذلك كان قول المعتزلة والأشاعرة والماتريدية والجهمية بأن خبر الآحاد يفيد الظن قول مبتدع.

فالصحيح أن خبر الآحاد يفيد القطع واليقين إذا ثبت عن الرسول عليه الصلاة والسلام. يقول ابن القيم يرحمه الله: «والعلم بمخبر الخبر لا يكون بمجرد سماع حروفه بل يفهم معناه مع سماع لفظه، فإذا اجتمع في قلب المستمع لهذه الأخبار: العلم بطريقها ومعرفة حال رواتها وفهم معناه، حصل له العلم الضروري الذي لا يمكنه رفعه، ولهذه كان جميع أئمة الحديث الذين لهم لسان صدق في الأمة قاطعين بمضمون هذه الأحاديث، شاهدين بها على رسول الله ﷺ جازمين بأن من كذب بها أو أنكر مضمونها فهو كافر، مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وديانة وأوفرهم عقولاً وأشدهم تحفظاً[2] وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب، وأن أحداً منهم لا يحابي في ذلك أباه ولا ابنه، ولا شيخه ولا صديقه، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله ﷺ تحريراً لم يبلغه أحد سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء، وهم شاهدوا شيوخهم على هذه الحال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ، حتى انتهى الأمر إلى من أثنى الله عليهم أحسن الثناء، وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة، ومن تأمل ذلك أفاده علماً ضرورياً بما ينقلونه عن نبيهم أعظم من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه، وهذا أمر وجداني عندهم لا يمكنكم جحده بل هو بمنزلة ما تحسونه من الألم واللذة والحب والبغض، حتى أنهم يشهدون بذلك ويحلفون عليه ويباهلون من خالفهم عليه، وقول هؤلاء القادحين في أخباره وسنته يُجوز أن يكون رواة هذه الأخبار كاذبين أو غالطين، بمنزلة قول أعدائه يجوز أن يكون الذي جاء به شيطان كاذب،

---

(١) رواها البخاري في خلق أفعال العباد، تحقيق الدكتور، علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، الإسكندرية، ص١٢٨، ١٢٩، والإمام عبد الله بن أحمد في السنة، ١/١٦٧، وصحح إسناده الألباني في مختصر العلو، ص١٦٣.

(٢) يظهر من كلامه مدى حرص الصحابة في الرواية وبذلك يتضح كذب وافتراء من اتهم أهل السنة والجماعة بالحشوية، والنوابت، والجمهور، والعامة.

وكل أحد يعلم أن أهل الحديث أصدق الطوائف»[1].

وبذلك يتضح كذب وافتراء الذين كذبوا على الصحابة رضي الله عنهم وزعموا أنهم قد يقع عليهم الكذب والخطأ، فإذا كان الله عز وجل قد قبل شهادتهم فمن باب أولى وأحرى أن تقبل الأمة المحمدية شهادتهم وقولهم في الأحاديث التي يروونها عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

موقف الفرق الخمس من الصحابة رضي الله عنهم:

موقف الخوارج:

جعلوا الصحابة رضي الله عنهم تحت مجهرهم الضال ففسقوا بعضهم وضللوا البعض الآخر، وشككوا في عدالتهم وصدقهم وأمانتهم.

موقف الشيعة:

إنهم كفروا الصحابة جميعاً وجعلوهم أهل ردة ونفاق فجافوا وابتعدوا بذلك عن مذهب أهل السنة والجماعة، وفي المقابل جعلوا إجماع عترتهم معصوم.

موقف المعتزلة:

إن موقف المعتزلة من الصحابة أشد وأنكى من غيرهم حيث لا يتركون حتى أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ويظهر مدى حقدهم على أفضل خلق الله بعد الرسل والأنبياء، وليس أدل من ذلك أن النظام يزعم كذباً وافتراءً على الفاروق الذي وافق كلامه كلام الله عز وجل من أكثر من موضع فيقول: «حكم في قضية واحدة بمائة حكم»[2]. ويصل من تجرؤ واصل أن يقول: «إنه لا يعرف هل عثمان كان هو المخطئ أم قاتلوه وخاذلوه»[2] وأبو الهذيل يقول: «لا ندري قُتل عثمان ظالماً أو مظلوماً»[2] وهل يُوجد ممن نظر بإمعان في مخالفة إجماع الأمة أكثر من ذلك[3].

موقف المرجئة والجهمية:

إن موقف المرجئة والجهمية موقف المتذبذب المتناقض الذي يحير السامع

(١) مختصر الصواعق المرسلة، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ٢/ ٥٢٥، ٥٢٦.
(٢) تأويل مختلف الحديث، تحقيق الأصفر، ص٢٠ - ٤٦.
(٣) الفرق بين الفرق، ص١٠٧ - ١٠٩.

والقارئ، فمرة يترضون عنهم ويمدحونهم ومرة يكيلون لهم المعايب والأخطاء جزافاً في السابق واللاحق، ولعل من الأمثلة[1] المعاصرة لهم الكوثري[2] ومقالاته ضد الصحابة والتابعين والسلف الصالح، فقد طعن في أنس بن مالك[3] وأبي هريرة وغيرهما، وأما رميه لأهل السنّة والجماعة فحدث ولا حرج كوصفهم بالوثنية، الحشوية، المجسمة[1]، الجهال وغيرها كثير[1]، وذلك يدل على التناقض وعدم الانتساب إلى أهل السنّة والجماعة، فكيف يدّعون طريقة السلف وغاية ما عند السلف أن يكونوا متابعين لرسول الله ﷺ؟ لا أن يردوا أحاديثه وسنته؟

موقف أهل السنّة والجماعة من الصحابة رضي الله عنهم:

إن جميع أهل السنّة والجماعة متفقون على معرفة حقهم وفضلهم، وتوقيرهم والترضي عنهم بلا خلاف بينهم، وأن الحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول ﷺ ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع، فإنما يخالف رسول الله ﷺ»[4].

---

(١) مقالات الكوثري، ص٣١٥، ٣١٦.

(٢) الكوثري، محمد بن زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، حنفي متعصب للأحناف، ماتريدي المعتقد، كان سبّاباً لعلماء السلف الصالح، لعاناً لهم، ينال من معتقداتهم وأعراضهم، حارب العقيدة السلفية، كان يوالي الآراء والمعتقدات الجهمية، يدافع عنها بكل ولاء، قال الشيخ بكر أبو زيد عنه: تراه واقفاً بالمرصاد لأي نص يخالف داعية تعصبه الذميم، فكلما أوجس من نص خيفةً على مشاربه في التجهم، والتمشعر والتصوف المنحرف، والقبورية، والعصبية للمذهبية الحنفية جمع له نفسه وأقبل عليه بسطو عظيم من التحريف والتبديل والميل.. وهذا غاية في ضياع الأمانة. انظر الأعلام، ٦/١٢٩، تبديد الظلام المخيم عن نونية ابن القيم، محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة، القاهرة، ص٢٨، الردود، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ص١٥٨.

(٣) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجي، أبو حمزة، خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الرواية عنه، آخر من مات من الصحابة رضي الله عنهم بالبصرة، فضائله ومناقبه كثيرة رضي الله عنه، توفي سنة ٩٣هـ. انظر الإصابة، ١/ ٨٤، أسد الغابة، ١/١٢٧ ـ ١٢٩.

(٤) شرح العقيدة الواسطية، ص١٤٢ ـ ١٥١.

موقف أهل الأهواء والبدع من التعامل مع المخالف:

إن لأهل الأهواء والبدع علامات جامعة لهم تظهر عليهم ويعرفون بها، وقد أخبر الله تعالى في كتابه الكريم، ورسوله ﷺ في سنته عن بعض علاماتهم تحذيراً للأمة منهم والنهي عن سلوك مسالكهم، فمن علاماتهم: الفرقة واتباع الهوى والمتشابه، مع معارضة السنة بالقرآن، وبغض أهل الأثر مع إطلاق الألفاظ والألقاب القبيحة عليهم والتفسيق والتبديع والتضليل لمن يخالفهم، وهذا أمر ملحوظ عند الفرق وأهل الأهواء والبدع قديماً وحديثاً، حيث إنهم لا يقبلون من الحق إلا الذي مع طائفتهم، كما أخبرنا سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١] فهنا يخبر الله تعالى عن اليهود الذين كانوا في زمن النبي ﷺ أنهم أبوا الإيمان بما جاء من عنده لرسوله عليه الصلاة والسلام وأعلنوا عدم إيمانهم بغير ما عندهم[١] وهو التوراة[٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [البقرة] فقد بين الله عز وجل أن اليهود أنكروا أن يكون في دين النصرانية شيء من الحق، وقابلهم النصارى بمثل ذلك، مع أن كلتيهما تتلو كتاب الله وتعلم ما عند الأخرى من الحق ولكنه الجحود[٣] والنكران[٤]، كما وضح جل وعلا أن الذين لا يعلمون وهم مشركو العرب لهم مسلك مثل مسلك اليهود والنصارى في عدم اتباع[٣] الحق إذا جاء من غير طائفتهم أو معتقدهم لتمسكهم وتعصبهم لأبائهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٤].

فأهل الأهواء والبدع عموماً الغرض الأول عندهم التعصب لأصولهم وقواعدهم دون التجرد وتحري القصد الصحيح بخلاف أهل السنة والجماعة، فمن أهم صفاتهم التجرد من كل ميل وهوى وتعصب وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمُّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/١٦٦.
(٢) تفسير ابن جرير، ١/٤١٨، ٤١٩. (٣) تفسير ابن جرير، ١/٤٩٥ ـ ٤٩٧.
(٤) الجامع لأحكام القرآن، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ٢/٣١ ـ ٣٢، ٧٤.

في ذلك ولا يطلبه ولا يرضى لله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون معه على ذلك شبهة دين؛ إنّ الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وأنه الحق وهو الدين، فإذا قدر أنّ الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحميّة لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظّم هو ويثني عليه، أو لغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهداً في سبيل الله»[1].

فأهل الأهواء عامة في كل حين وزمان ومكان يدّعون أنهم على الحق، ولذلك نجد أهل الافتراق يسمون أنفسهم بأسماء وصفات وألقاب توهم أنهم على الحق وأنهم الناجون، فالخوارج يسمون أنفسهم أهل الحق والمؤمنين وأهل الإسلام وأهل الاستقامة وأهل الدعوة، والمعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل وأهل التوحيد[2]، والصوفية يسمون أنفسهم الأولياء، والمتكلمون يسمون أنفسهم أهل الاستقامة والسنة والنظر، فلذا يقول ابن القيم يرحمه الله: «وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل ولا تغتر باللفظ كما قيل. . . . فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى، هل هو حق أو باطل؟ فجرّده من لباس العبارة وجرد قلبك عن النفرة والميل ثم اعط النظر حقّه ناظراً بعين الإنصاف ولا يمكن ممن ينظر في مقالة أصحابه، ومن يحسن ظنه، نظراً تاماً بكل قلبه، ثم ينظر في مقالة خصومه، وممن يسيء ظنه به كنظر الشزر والملاحظة، فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق»[3].

فالولاء والبراء عند أهل الأهواء عموماً قائمٌ على البغي والتعصب وعلى أساس الانتماء للطائفة أو الجماعة أو للسائرين على منهجهم[4]، ومع بغض الفرق

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٥٦.
(٢) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩، ٩٥٠.
(٣) مفتاح دار السعادة، ١/ ١٤١. (٤) الفتاوى، ٣/ ٣٥٦.

الضالة لأهل السنة والجماعة إلا أنك تجدهم لا يقفون موقفاً ثابتاً. فمرة يثنون عليهم ويمدحون طريقتهم ويقرونها ويدّعون اعتقادها ثم ما يلبثون أن ينعطفوا عليهم وينقلبوا بالأعراض عن منهجهم وسبهم ولمزهم، أو تقرير ما يخالف عقيدتهم مثال كبار الأشاعرة كالرازي والجويني والغزالي والبغدادي[١].

فأهل الأهواء والبدع يصفون من خالفهم بأقبح الصفات والألقاب، يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة، يريدون بذلك الطعن عليهم والازدراء بهم عند السفهاء والجهال»[٢]. ويقول أبو حاتم الرازي[٣]: «وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة[٤] وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة[٥] وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة[٦] ونقصانية[٦]، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة[٧] ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء»[٨] ويقول أيضاً: «وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية، يريدون إبطال الآثار»[٨] ويقول البربهاري:

---

(١) الصفدية، ١/ ٩٩، الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩، ٩٥٠.

(٢) السنة، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ص٤٠.

(٣) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ الكبار، من أئمة الجرح والتعديل، ومعرفة علل الحديث، توفي سنة ٢٧٧هـ. انظر تقريب التهذيب، ٢/ ١٤٣.

(٤) هذا اللقب من أشنع الألقاب التي نبذهم بها مخالفوهم في باب الأسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وذلك لأن أهل السنة يصفون الله عز وجل بكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تمثيل، وعند هذه الفرق أنه لا بد من التأويل لذا عدوا السلف الصالح مشبهة، والجهمية أول من أطلق على السلف لفظ المشبهة. انظر شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، ١/ ١٧٩، الانتصار والرد، بيروت، ١٩٥٧م، ص٤٣ ـ ٥٥.

(٥) مجبرة: هذا اللقب ينبذ به المعتزلة أهل السنة والجماعة لأنهم يقولون كل شيء بقدر الله؛ ما شاء كان وما لم يشاء لم يكن. انظر الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩ ـ ٩٥٠.

(٦) المرجئة تطلق على السلف هذا اللقب لقولهم بزيادة الإيمان ونقصانه، فخالفوا بذلك المرجئة فسموهم بالمخالفة، وبالنقصانية لقولهم بنقص الإيمان. انظر شرح أصول أهل السنة، للالكائي، ١/ ١٧٩، الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩، ٩٥٠.

(٧) الرافضة يسمون من والى الصحابة ناصبياً، ومن عاداهم موالياً لأهل البيت. انظر شرح السنة، للبربهاري، ص٥٢.

(٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٧٩.

«إذا سمعت الرجل يقول فلان ناصبي فاعلم أنه رافضي، وإذا سمعت الرجل يقول فلان مشبه أو فلان يتكلم بالتشبيه فاعلم أنه جهمي، وإذا سمعت الرجل يقول: تكلم بالتوحيد واشرح لي التوحيد فاعلم أنه خارجي معتزلي، أو يقول فلان مجبر أو يتكلم بالإجبار، أو تكلم بالعدل فاعلم أنه قدري»[(١)] ويقول الشيخ الصابوني: «وعلامات أهل البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ واحتقارهم لهم وتسميتهم إياهم حشوية، وجهلة، وظاهرية، ومشبهة، اعتقاداً منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة ووساوس صدورهم المظلمة»[(٢)].

فكل فرقة أو طائفة تذكر أهل السنة بلقب أو أكثر، وربما اتفق طائفتان أو أكثر على نبز أهل السنة ببعض الألقاب حتى أصبح من أبرز علامات أهل البدع وأظهر ما يميزهم هو الوقيعة في أهل السنة والجماعة ونبذهم بالألقاب المنفّرة المستكرهة، وهذه علامة أهل الباطل، إذا أعيتهم الحجة لجأوا إلى وصم أهل الحق ودعاته بأقبح الألقاب وأحط الأسماء، وهذا ما فعله مشركو الأزمان السابقة مع رسلهم وأنبيائهم.

فموقف الفرق الضالة من أهل الأهواء والبدع تسمية أهل السنة والجماعة بأقبح الألفاظ كالمشبهة، المجبرة أو الجبرية، النقصانية، المخالفة، الشكاكة، الناصبة، العامة، الحشوية، النوابت، الغثاء[(٣)].

أولاً: المشبهة:

إن المعتزلة والجهمية والأشاعرة يلمزون السلف به، وأول من أطلق هذا اللقب عليهم الجهمية، يقول الإمام أحمد يرحمه الله عن الجهم: «أنه زعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسول الله ﷺ كان كافراً، وكان من المشبهة»[(٤)] ويقول القاضي عبد الجبار عند تأويله للاستواء: «وإذا

(١) شرح السنة للبربهاري، ص٥٢.
(٢) عقيدة السلف ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، ١/ ١٣١، ١٣٢.
(٣) إن أهل الأهواء والبدع يعتبرون أهل السنة والجماعة من أكثر الناس مخالفة لهم.
(٤) الرد على الجهمية ص١٠٤.

كانت اللفظة تستعمل على هذه الجهات فكيف يصح للمشبهة التعليق بها»[١]. . .
ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً كذباً منهم وافتراءً حتى إن منهم غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثمامة بن الأشرس[٢] من رؤساء الجهمية ثلاثة من الأنبياء مشبهة، موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾، وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ ومحمد ﷺ حيث قال: «ينزل ربُنا»[٣] وحتى أن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم في قسم المشبهة»[٤] ويقول الجويني: «وذهب المشبهة إلى أنه تعالى عن قولهم مختص بجهة فوق»[٥].

ثانياً: الجبرية والمجبرة:

وهو لفظ أطلقه القدرية المعتزلة على أهل السنة والجماعة[٦] لإثباتهم القضاء والقدر، بعكس المعتزلة الذين يجعلون العبد هو الخالق لأفعاله فلذلك المعتزلة تسمي السلف بالقدرية، يقول القاضي عبد الجبار: «اعلم أن القدرية عندنا إنما هي المجبرة والمشبهة، وعندهم المعتزلة، فنحن نرميهم بهذا اللقب، وهم يرموننا به، وقد حكى عن بعضهم أنه قال: إن المعتزلة كانت تلقبنا بالقدرية، فقلبناها عليهم،

(١) متشابه القرآن، تحقيق: محمد زرزور، ص٧٤.
(٢) ثمامة بن الأشرس النميري كاتب بليغ، بلغ من المأمون منزلة جليلة، فأراده على الوزارة فامتنع، يزعم أن الفعل يصح من غير الفاعل، له من الكتب كتاب الحجة، الخصوص والعموم في الوعيد، المعرفة. انظر الفهرست، ص٢٠٧، ٢٠٨، لسان الميزان، ٢/ ٨٣، مروج الذهب، ٣/ ٤٢٠، ٤٢١، تاريخ بغداد، ٧/ ١٤٥ ـ ١٤٨، الأعلام، ٢/ ٨٦.
(٣) حديث النزول حديث صحيح قاله الرسول عليه الصلاة والسلام: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر» أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ٣/ ٢٢ ـ ٢٤، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في صلاة التراويح ٦/ ٣٩، ٤٠.
(٤) الفتاوى، ٥/ ١١٠.
(٥) الشامل في أصول الدين، الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير مختار، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٦٩م، ص٥١١.
(٦) السنة للإمام أحمد ص٤٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ١/ ١٧٩.

وقد أعاننا السلطان على ذلك»[1] وقد بلغ التجرؤ بهم إلى وصفهم بالملاحدة والمجوس، فيقول القاضي عبد الجبار عند كلامه عن القضاء والقدر: «فقولكم نرضى بجملته ولا نرضى بتفصيله مناقضة كمناقضة الملحدة»[1] ويقول: «وأحدها، هو أن المجوس يقولون: إن مزاج العالم وهو شيء واحد حسن من النور قبيح من الظلمة، ولا يشاركهم في القول بذلك إلا المجبرة لأنهم هم الذين يقولون: إن الكفر وهو شيء واحد يحسن من الله تعالى ويقبح من الواحد منا، يحسن من حيث خلقه الله تعالى ويقبح من حيث كسبه»[1][2].

ثالثاً: النقصانية ـ المخالفة ـ الشكاكة:

إن المرجئة تسمي أهل السنة بهذه الأسماء. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «فأما المرجئة فيسمون أهل السنة شكاكاً»[3] ولقبوهم بذلك لقول السلف الصالح بأنا لا نشهد لأحد معين بأنه من أهل الجنة. يقول الإمام الطحاوي يرحمه الله: «ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً»[4] أما المرجئة فيثبتون على من شهد الشهادتين أنه مؤمن مثل إيمان محمد ﷺ، وإيمان جبريل، وأنه في الآخرة من أهل الجنة، وأما لفظ المخالفة لمخالفتهم لذلك الأمر، وأما تلقيبهم بالنقصانية لقول السلف بزيادة الإيمان ونقصانه، والمرجئة لا تقول بذلك.

رابعاً: الناصبة[5]:

إن الشيعة يطلقون على كل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالروافض تسميهم نواصب[6] كقول الرافضي؛ من لم يبغض أبا بكر وعمر فقد أبغض علياً، لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً، بناءً على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدها صحيحة أو عاند فيها وهو الغالب»[6].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ٧٧٢، ٧٧٣.

(٢) الصحيح أن السلف لم يقولوا إن الكفر يحسن من الله تعالى.

(٣) السنة، للإمام أحمد، ص٤٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي ١/ ١٧٩.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص٣٧٨.

(٥) السلف يستخدمون كلمة ناصبي لكل من عادى الصحابة رضي الله عنهم.

(٦) الفتاوى، ٥/ ١١١، ١١٢.

فعلى قول الشيعة يصير علي عندهم ناصبياً لأنه تواتر عنه محبتهما[1] وموالاتهما وتعظيمهما وتقديمهما على سائر الأمة، ولم يعرف عنه قط كلمة سوء في حقهما ولا أنه كان أحق بالأمر منهما. هذا هو المعروف عند من عرف الأخبار الثابتة المتواترة عند الخاصة والعامة، فهو القائل على منبر الكوفة وأسمع من حضر «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»[2].

خامساً: العامة والجمهور:

إن الشيعة تطلق على أهل السنة والجماعة لفظ العامة والجمهور، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «كما تسميهم الرافضة الجمهور»[3] ومعظم كل شيء جمهور[4]، فجمهور الناس جلُهم، والمراد به عند الرافضة عامة الناس وهم غير الأعيان والمتميزين والخواص، ويعنون بذلك حُثالة المجتمع الذين لا شأن لهم ولا قيمة.

سادساً: الحشوية:

إن الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية يطلقون على أهل السنة والجماعة هذا الاسم ويقصدون به أسافل الناس كما يقصد به الزائد من الكلام أي اللغو، وذلك على حسب زعمهم أن أهل السنة أخذوا بظواهر القرآن والسنة دون تبصر حتى وقعوا في الاعتقاد بالتجسيم[5]، فهذا اللفظ من الألفاظ التي أطلقها أعداء أهل السنة والجماعة عليهم حين رأوا أن منهجهم التمسك بالكتاب والسنة في جميع مسائل الاعتقاد، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة فقيههم وعابدهم فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله، فقال: كان ابن عمر حشوياً نسبة إلى الحشو وهم العامة والجمهور، وكذلك تسميتهم الفلاسفة، كما سماهم بذلك صاحب هذا الكتاب، يعني الرازي في كتاب أساس التقديس[6]، والمعتزلة

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/١١، ١٢.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٨١. (٣) الفتاوى، ٣/١٨٦.

(٤) الكليات، ص٣٣١.

(٥) الموجز، لأبي عمار الأباضي، تحقيق عميرة، ١/١١٧، ١١٨.

(٦) انظر أساس التقديس ص٢١٦، عصمة الأنبياء، محمد بن عمر بن الحسن الرازي، دار=

ونحوهم يسمونهم الحشوية، والمعتزلة تعني بذلك من قال بالصفات وأثبت القدر، وأخذ ذلك عنها متأخرو الرافضة فسموا الجمهور بهذا الاسم، وأخذ ذلك عنهم القرامطة الباطنية فسموا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة، فمن قال عندهم بوجوب الصلوات الخمس والزكاة المفروضة وصوم رمضان وحج البيت وتحريم الفواحش والمظالم والشرك ونحو ذلك سموه حشوياً، والفلاسفة تسمي من أقر بالمعاد الجسمي والنعيم الحسي حشوياً، وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية فسموا من أقرّ بما ينكرونه من الصفات، ومن يذم ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء حشوياً»[1].

فالخوارج يسمون أهل السنة والجماعة الحشوية، فتقول الأباضية عنهم: «وهذا الصنف هم الذين يسمون الحشوية»[2]، والشيعة تطلق على كل من لم يقل بإمامة علي رضي الله عنه بعد الرسول عليه الصلاة والسلام حشوي[3]، والمعتزلة هم أول من قال هذا اللفظ عنهم كما اتضح من كلام شيخ الإسلام يرحمه الله، والمرجئة يسمون السلف بالحشوية لإثباتهم النصوص الواردة عن الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك قول الرازي: «والعجيب من الحشوية أنهم يقولون: الاشتغال بتأويل الآيات المشابهة غير جائز»[4]، ويقول الجويني: «. . . وذهبت بعض الحشوية إلى أن الباري تعالى عن قولهم - متحيز مختص بجهة. . .»[5]، ويقول محمد زاهد الكوثري الأشعري الجهمي المتعصب ناقداً شيخ الإسلام يرحمه الله: «نبغ في أواخر القرن السابع بدمشق تجرد للدعوة إلى مذهب هؤلاء الحشوية»[5].

والماتريدية أيضاً أطلقت هذا اللفظ على أهل السنة، ومن ذلك الماتريدي

= الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص٢٥، بيان تلبيس الجهمية، ط١، ص٢٤٢ - ٢٤٥، الفتاوى، ٣/ ١٨٦.

(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ط١، ص٢٤٢ - ٢٤٥، الفتاوى، ٣/ ١٨٦.

(٢) الموجز للأباضي، ١/ ١١٧، ١١٨. (٣) فرق الشيعة ط١، استانبول، ص٦.

(٤) أساس التقديس ص٢١٦.

(٥) الإرشاد، ص٣٩، السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، علي بن عبد الكافي السبكي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ص٥، المقالات للكوثري، ٣١٥، ٣١٦.

يستخدم هذه الكلمة في كتابه التوحيد بكثرة، فمثلاً عند كلامه عن موقف الفرق من مرتكب الكبيرة يقول: «لم يوجد معتزلي ولا خارجي ولا حشوي»[(١)]. ويقصد بالحشوية أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فيمثلهم الآن الكوثري وهو يستخدم هذه الكلمة وقت ما يحلو له، وكتابه المقالات يفيض بالحقد والضغينة على أهل السنة والجماعة ووصفه لهم بالجهل، الوثنية، النحلة الوثنية، الغفلة، الجهمية، وغيرها كثير[(٢)].

ولم يقنع أهل الضلال بتسمية أهل السنة والجماعة بتلك الأسماء بل غيرها كثير، ومنها كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت[(٣)]، وغثاء[(٤)] وغثراً[(٤)] إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمى النبي ﷺ تارة مجنوناً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مفترياً»[(٥)]، ولم يقف الحال عند أهل الأهواء والبدع من تضليل وتفسيق وتكفير السلف بل وصل الغلو بهم إلى تضليل بعضهم البعض، وتكفير كل فريق منهم للآخر.

موقف الفرق الخمس من المخالف:

الخوارج:

إن موقف الخوارج من المخالفين واضح ولا يحتاج إلى أي دليل، فهم من بداية ظهورهم وقفوا موقف المعاند المتشدد ضد الأمة بأكملها، فالمحكمة الذين كانوا يخرجون بسيوفهم في الأسواق، حتى ينتظرون تجمع الناس على حين غفلة،

---

(١) التوحيد للماتريدي، ط الجامعات المصرية، ص١٦، ١٧.

(٢) المقالات، ص٣١٥، ٣١٦، ٤٢٤، ٣٣٣، ٣٤٧.

(٣) نوابت لغة من النبت والنابت من كل شيء الطري الصغير، والنوابت من الأحداث الأغمار، واصطلاحاً لقب أطلقه أهل الكلام على السلف يقصدون به أنهم أحداث أغمار لا خبرة لهم، وأنهم نابتة شر نبتوا في الإسلام بأقوال بدعية لقولهم بما دلت عليه الأحاديث والآثار، التي يزعمون أنها تفضي للتشبيه. انظر لسان العرب، دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ، ١٤/ ١٢، ١٣، شرح النونية، ١/ ٣٩٩، ٣٤٠.

(٤) الغثاء لغة: الزبد والقذر والسفلة من الناس، واصطلاحاً يقصد به أهل البدع أن أهل السنة هم سفلة الناس وأردؤهم، وهو نفس معنى الغثر. انظر المفردات، ص٣٥٨، لسان العرب، ١٠/ ١٨، ١٩.

(٥) الفتاوى: ٥/ ١١١، شرح النونية، ١/ ٣٩٩، ٣٤٠.

فينادون: لا حكم إلا لله، ويضعون سيوفهم فيمن يلحقون من الناس فلا يزالون يقتلون حتى يقتُلوا، وكان الواحد منهم إذا خرج للتحكيم لا يرجع أو يقتل، فكان الناس منهم على وجل وفتنة ولم يبق اليوم على وجه الأرض أحد منهم ولله الحمد، وقد سموا بالمحكمة[1] لزعمهم أنه لا حكم إلا لله، وهم في الحقيقة لا يحكمون حكم الله بل حكم أهوائهم وشهواتهم حيث يقتلون الناس ويذبحونهم عند المساجد وفي الطرقات، وهذا من أكبر الأدلة على التناقض عندهم.

والشبيبة[2] من فرقة الخوارج تكفر السلف والخلف وتتبرأ من عثمان وعلي، ويلعنون من خالفهم، والغريب في شأنهم أنهم كانوا لا يقتلون أحداً ولا يسبونه ولا يستحلون شيئاً مما حرم الله، لزعمهم بأنه لا يوجد موضع للتوبة من الذنوب، ومع ذلك عندما دخلوا الكوفة قتلوا حراس المسجد والمعتكفين فيه، مع اعتقادهم بتحريم السب والقتل والسرقة والنهبة، ثم قاموا بعد ذلك بضد معتقدهم، وهذا من أكبر الأدلة على التناقض وعلى غلوهم المجحف مع من يخالفهم في الرأي والمعتقد.

والحرورية[3] منهم يقولون بتكفير الأمة ويتبرؤون من عثمان وعلي رضي الله

---

(١) المحكمة: هم الذين قالوا لعلي رضي الله عنه لما حكَّم الحكمين: إن كنت تعلم أنك الإمام حقاً فلما أمرتنا بالمحاربة، ثم انفصلوا عنه بهذا السبب وكفروا علياً ومعاوية رضي الله عنهما، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة ورأسهم عبد الله بن الكواء وعتاب بن الأعور وعبد الله بن وهب الراسبي، وهو أول من بويع منهم بالإمامة، وكانت بدعتهم تتلخص في أمرين: جواز كون الإمامة في غير قريش، تخطئة علي في كونه حكم الرجال ولا حكم إلا لله. انظر الفرق بين الفرق، ص٥٠ ـ ٥٦، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٥٢، اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩، ٥٠، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ١٢.

(٢) الشبيبة: فرقة من فرق الخوارج تنتسب إلى شبيب بن يزيد الشيباني المكنى بأبي الصحاري ويعرفون أيضاً بالصالحية لانتسابهم إلى صالح بن مسرح الخارجي، وهذه الفرقة تقول بإمامة المرأة، قد تبرأت الخوارج منها وسموهم مرجئة الخوارج، أي يرجئون بمعنى يؤخر من الفرقة، وقيل يرجئون أمرهم فلا يكفرونهم ولا يثبتون لهم إيماناً، وكانوا يقولون إنه لا يوجد موضع للتوبة من الذنوب ويعتقدون أن الإيمان الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء، والإقرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن رسول الله ﷺ، ويزعمون أن إبليس قد عرف الله سبحانه وأقرّ به. انظر المقالات ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥، الفرق بين الفرق، ص٧٥ ـ ٧٨، التبصير في الدين، ص٦٠ ـ ٦٢.

(٣) إن فرقة الحرورية تأخذ بالقرآن ولا تقول بالسنة أصلاً، ويزعمون أن العبد إذا تطهر=

عنهما ويستحلون الأموال والفروج وما فعلوا ذلك مع غيرهم إلا لاعتقادهم بأنهم كفرة، والحمزية من الخوارج تقول بنفس قول الحرورية غير أنهم لا يستحلون أخذ مال أحد حتى يقتلوه، فإن لم يجدوا صاحب المال لم يتناولوا من ذلك المال شيئاً دون أن يظهر صاحبه فيقتلوه، فإذا قتلوه حينئذ استحلوا ماله، وقد جعلوا هذا شريعة لهم، فانظر إلى مدى سخافة العقول والأفهام، مع التناقض الواضح البين عندهم، فهم يحرمون أخذ المال فقط ثم بعد ذلك يستحلون أخذه مع قتل صاحبه وما ذاك إلا كما قال فيهم الله عز وجل: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم: ٧٥] وفرقة الصليدية[١] منهم تقول بقول الحرورية والحمزية ويقتلون ويستحلون الأموال على الأحوال كلها مع مخالفيهم ولو كانوا من أتقى الأتقياء.

والأباضية[٢] حالها كحال باقي الخوارج، فقد كفروا الأمة وأفسدوا في العباد

= للصلاة لا يبرح ولا يمشي حتى يصلي في المكان الذي تطهر فيه، ويزعمون أنه إذا مشى تحرك شرجه وانتقضت طهارته فيجب عليه الوضوء، وفي المقابل لا يعدون خروج الريح ناقضاً للوضوء فلا يتطهروا بعده خلافاً للأمة فجمعوا بين المتناقضات فهم يقولون نأخذ بالقرآن، والقرآن نفسه لم يأمر المتطهر ألا يتحرك بعد طهارته لأنه لو فعل كما يزعمون للزمهم أن يصلي في الخلاء، وهي من الأماكن المحرمة الصلاة فيها، فأين زعمهم بالتمسك بالقرآن الذي أمرهم بالاجتماع مع الأمة وهم قد خالفوها في مسألة خروج الريح وعدم الطهارة منه. انظر التنبيه والرد، ص٦٨، المقالات، ١/ ٢٠٦، ٢٠٧، البداية والنهاية، ٧/ ٢٨٩.

(١) الصليدية أو الصَّليتة: أتباع عثمان بن أبي الصلت، وقيل صلت بن أبي الصلت، وعندهم أن من دخل في مذهبهم فهو مسلم وهي فرقة من العجاردة، ولا يحكمون بإسلام الأطفال إلا عند البلوغ، ويقولون بقول الحرورية والحمزية، ويقتلون ويستحلون الأموال على الأحوال كلها، وهم أشر الخوارج وأقذرهم وأكثرهم فساداً. انظر التنبيه والرد ص٦٨، المقالات، ١/ ٧٩، الملل والنحل، ١/ ١٢٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥٢.

(٢) الأباضية افترقت فيما بينها فرقاً، ولكن يجمعهم القول بأن كفار هذه الأمة يعنون مخالفيهم من هذه الأمة براء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار ومع ذلك أجازوا شهادتهم وحرموا دماءهم في السر والعلانية وصححوا مناكحتهم والتوارث منهم، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله ولا يدينون دين الحق، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون البعض، والذي استحلوه الخيل والسلاح، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة، فانظر إلى هذه المتناقضات العجيبة، الفرق بين الفرق، ص٧٠، التبصير في الدين، ص٥٨.

والبلاد، وإن زعمت خلاف ذلك، وأكبر دليل على ذلك أن الأشعري يقول: «وأما السيف فإن الخوارج جميعاً تقول به وتراه إلا أن الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف، ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور، ومنعهم أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف»[1] ويقول أيضاً: «وجمهور الإباضية يتولى المحكمة كلها، إلا من خرج، ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار وليسوا بمشركين، حلال مناكحتهم وموارثتهم، حلال غنيمة أموالهم في السلاح والكراع عند الحرب، حرام ما وراء ذلك، وحرام قتلهم في سبيهم في السر، إلا من دعا إلى الشرك في دار التقية ودان به، وزعموا أن الدار ـ يعنون دار مخالفيهم ـ دار توحيد، إلا عسكر السلطان فإنه دار كفر، يعني عندهم»[2] ويظهر التناقض البين في موقفهم من المخالف منهم وإن كانوا يرون عدم اعتراض الناس بالسيف، لكنهم في النهاية يخرجون به وعلى الأمة لإزالة الإمام الجائر، فيعتقدون معتقداً ثم ينقضونه بالفعل، ثم يقولون إن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار، حلال مناكحتهم وموارثتهم، فكيف يجمع بين المعتقدين؟ فإذا كانوا كفاراً لا يجوز مناكحتهم وموارثتهم، ثم يزعمون إباحة أموالهم في الحرب وتحريمها في السلم، ومال المسلم ودمه وعرضه محرم في السلم والحرب، فما ذاك إلا جمعٌ بين المتناقضات.

فالأباضية تكفر كل المخالفين لها وقد يكون موقفها مع أهل السنة والجماعة أشد وأقوى وذلك لقوة حجتهم وصلابة منهجهم وسلامة عقيدتهم، ويمثل منهج الإباضية حالياً: القاضي أحمد بن حمد الخليلي الذي يجعل الحق مقتصراً عليه وعلى فرقته فيقول: «ولست أبالغ إن قلت إن الإباضية أهل الحق والاستقامة تمتاز عقيدتهم وتتسم طريقتهم في فهم أصول الدين بثلاثة أمور سلامة المنزع، عدم التعصب، المرونة والتسامح»[3] ثم يبدأ في القذف والتجريح في أئمة السلف الصالح ومنهم شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم فيقول: «ولا أريد أن أطيل في ضرب الأمثلة وتعديد الشواهد في هذا، فإنني لم أرد بما ذكرته التشهير بأحد، وإنما هو أمر اقتضته المقارنة بين احتياط الإباضية في الحكم وحذرهم من

---

(١) المقالات، ١/ ٢٠٤. (٢) المقالات، ١/ ١٨٤، ١٨٥.

(٣) الحق الدامغ، ص١٠٧.

الاندفاع، وبين تسرع بعض علماء الأمة الآخرين في إصدار مثل هذه الأحكام التي لا تؤول إلا إلى صدع جدار الأمة وتمزيق شملها»(١) ومن لمزه لأئمة السلف قوله: «ولا أدل على ذلك الأدب الهابط الذي يصور أنواع الفحشاء، ويجليها للقراء والسامعين في أقبح صورها وأبشع مظاهرها، وقد انتشر هذا الأدب في أوساط القائلين بالعفو عن أهل الكبائر، أو انتهاء عذابهم إلى أمد، انتشاراً يزري بقدر أمة القرآن»(٢) فهذا هو موقف أئمة الأباضية من المخالفين لهم، وبذلك يظهر زعم الإباضية وكذبهم بأنهم يتسمون باللين والمسامحة مع المخالف، ويتهمون كتاب وعلماء الفرق بأنهم حاطبو ليل بدون تمحيص وتدقيق فيقولون: «والحقيقة أن بعض الأقلام كانت مولعة بتكفير أصحاب المقالات فما تسمع بنقاش جرى بين اثنين حتى تسارع فتجعل لكل واحد منها فرقة وتجعله إماماً ورئيساً لتلك الفرقة... والباحث اليوم عندما يعود إلى التنقيب عن هذا الموضوع يرى عجباً، فرق كاملة بأئمتها وأقوالهم ومواقفها الحاسمة لا يعتبر لها أثر أبداً، إلا ما يقصه عنها خصومها في كثير من المبالغات... في كتب المقالات ما يتصل بالإباضية.. عجائب في العقائد والآراء والأقوال تنسب إليها إما بعبارات واضحة صريحة أو بأساليب ملتوية ولكنها معبرة،... فإذا كانت هذه الحال مع فرقة ينتشر أتباعها في كثير من البلاد الإسلامية ولا يخلو قطر من أقطارها من كتبهم(٣) فكيف الحال مع من انقرض فلم يبق له أتباع، ولم يترك كتباً مصنفة فيما يختص به، وإنما عاش إن صح هذا يطفح على ميدان الحياة حتى طواه موج الزمن في ذكرى التاريخ المجردة»(٤) فانظر إلى تناقضهم، فهم يقولون إنهم يتصفون بالمرونة والتسامح وعدم التعصب ثم يكيلون أنواعاً من الاتهامات الباطلة لمن خالفهم في الأفكار والمعتقدات(٥).

---

(١) الحق الدامغ، ص١٣. (٢) الحق الدامغ، ٢٢٦.

(٣) هنا يظهر الغلو منهم حيث إن كثيراً من الدول الإسلامية لا تعرف معنى الإباضية، ومن باب أولى كتبهم ومعتقداتهم.

(٤) الأباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، طبعة وزارة التراث القومي، عمان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص٩، ١٠.

(٥) انظر كتاب الأباضية بين الفرق الإسلامية واتهام المؤلف علي يحيى معمر للأشعري، البغدادي، ابن حزم، الإسفرائيني، الشهرستاني، بالجهل وعدم المعرفة والكذب والافتراء، فأين اللين والتسامح والعدل الذين يزعمون أنهم يتصفون به؟

ويشارك فرقة الأباضية في منهجها ومعتقدها جماعة التكفير والهجرة، فهم يكفرون كل من ارتكب معصية وأصر عليها ولم يتب منها، ويكفرون الحكام لأنهم لم يحكموا بما أنزل الله، ويكفرون المحكومين لأنهم رضوا بهم وتابعوهم على الحكم بغير ما أنزل الله، وهم يكفرون علماء المسلمين وغيرهم وكل من عرضوا عليه فكرهم فلم يقبله فهو كافر عندهم، ومن بايع إمامهم ودخل في جماعتهم ثم تراءى له لسبب أو لآخر تركها فهو مرتد حلال الدم عندهم، وكل الجماعات الإسلامية الأخرى إذا بلغتها دعوتهم ولم تحلّ نفسها لتبايع إمامهم فهي كافرة مارقة، بل والعصور الإسلامية بعد القرن الرابع الهجري كلها عصور كفر وجاهلية. وهكذا أسرف هؤلاء في التكفير فكفروا الناس أحياءً وأمواتاً وبالجملة، مع أن تكفير المسلم أمر خطير يترتب عليه حل دمه وماله والتفريق بينه وبين زوجته وولده وقطع ما بينه وبين المسلمين؛ لا يرث ولا يورث ولا يوالى، وإذا مات لا يُغسل ولا يُكفَّن ولا يُصلى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين، وما هذه المعتقدات إلا نفسها معتقدات الخوارج[١]، وهي نفسها تقول بها فرقة القاديانية الآن[٢].

الشيعة:

إن موقف الشيعة من المخالف لهم يبدو واضحاً وصريحاً جداً، فهم قد كفروا الأمة بأكملها لمخالفتها لهم في أصولهم ولم يستثنوا إلا أفراداً قلائل من آل البيت وبعض الصحابة، فيظهر مدى غلوهم وإجحافهم لحقوق الآخرين، فهم قد جعلوا كل من لم يبغض أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ناصبياً، لزعمهم بأنهم بذلك لم يوالوا علياً، والموالاة لعلي لا تحصل إلا بالبراءة منهما، فبذلك يكون أهل السنة والجماعة والخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية عندهم نواصباً حيث أن جميع الفرق تقول بإمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ما عدا الشيعة، فإذا كان اعتقادهم في أصحاب رسول الله ﷺ بما فيهم آل بيته بهذا القدر من العداوة فالأولى والأحرى والأعقل أن يتسموا هم بالناصبة لا أهل السنة والجماعة، فأهل

---

(١) ظاهرة الغلو في التكفير، الدكتور: شاهين، ص١٦، ١٧، ظاهرة التكفير، الدكتور: شاهين، ص٨ ـ ١٠، الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، الشيخ: يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص٥٤، ٥٥.

(٢) القاديانية، دراسات وتحليل، ص٣٤ ـ ٤٨.

السنة والجماعة يعطون الصحابة حقهم من التفضيل والتكريم، وكذلك آل الرسول عليه الصلاة والسلام الذي قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] فالخطاب لأزواج الرسول عليه الصلاة والسلام، وختم الله الآية بتطهيره لأهل البيت ومنهم زوجاته عليه الصلاة والسلام، والشيعة تجعل من عائشة رضي الله عنها شخصية مليئة بالحقد والغدر والضلال، ولا يكتفون بذلك بل يجعلون كل من كان من آل الرسول عليه الصلاة والسلام ويحبّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فليس بمطهر[1]، ثم يتجرؤون بعد ذلك ويطلقون لفظ العامة والجمهور على أهل السنة والجماعة، أي لا خلاق لهم ولا حرمة، بل هم عندهم كفار لا تحل ذبائحهم وتستباح دماؤهم وأموالهم، ويطلقون على أنفسهم لفظ الخاصة[2]، فلو كانوا كما يزعمون لتمسكوا بلزوم الجماعة الذي يقتضي تطهير القلب من الحقد والضغائن.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولزوم جماعتهم هذا أيضاً مما يطهر القلب من الغل والغش، فإن صاحبه للزومه جماعة المسلمين يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لها، ويسوؤه ما يسوؤهم ويسره ما يسرهم، وهذا بخلاف من انحاز عنهم واشتغل بالطعن والعيب والذم لهم كفعل الرافضة والخوارج والمعتزلة وغيرهم، فإن قلوبهم ممتلئة غلاً وغشاً، ولهذا نجد الرافضة أبعد الناس من الإخلاص وأغشهم للأئمة والأمة وأشدهم بعداً عن جماعة المسلمين، فهؤلاء أشد الناس غلاً وغشاً بشهادة الرسول والأمة عليهم، وشهادتهم على أنفسهم بذلك، فإنهم لا يكونون قط إلا أعواناً وظهراً على أهل الإسلام، فأي عدو قام للمسلمين كانوا أعوان ذلك العدو وبطانته، وهذا أمر قد شاهدته الأمة منهم، ومن لم يشاهد، فقد سمع منهم ما يصم الآذان ويشجي القلوب»[3].

وما زال الحال يتفاقم معهم فكل وقت من الأوقات يفضحهم الله ويخزيهم، ومنها على سبيل المثال ما كشفه التلفزيون السعودي عن بعض هذه المؤامرات حيث أذاع بياناً قال فيه: «إن السلطات السعودية ضبطت في عام ١٩٨٦م في مطار

---

(١) منهاج السنة، مطبعة الرياض الحديثة ٢/٢١٩، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٧، كشف الأسرار، ص١٧١، ١٧٢.

(٢) منهاج السنة، طبعة جامعة الإمام، ١/٢٦.

(٣) مفتاح دار السعادة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ١/١٣٩.

جدة ٥١ كيلو جراماً من المتفجرات داخل جيوب سرية في ٩٥ حقيبة سفر يحملها حجاج إيرانيون، ومع هذا سمحت للحجاج بأداء فريضة الحج، ثم تطور الأمر في هذا العام تطوراً مثيراً حتى انتهى الأمر بسقوط مئات الحجاج قتلى تحت أقدام المتظاهرين الإيرانيين وإتلاف مئات السيارات في الشوارع، وإحداث ذعر بين الحجاج، والحيلولة بين بعضهم وبين استكمال الطواف والسعي، وقد اختاروا لإشعال أول شرارة للمؤمراة يوم الجمعة السادس من ذي الحجة، أي قبل وقفة عرفات بثلاثة أيام لأن الحجاج يكونون قد تجمعوا بمكة المكرمة، ولأن صلاة الجمعة في الحرم المكي تتسم بالزحام الشديد، وبدأ تنفيذ المؤامرة بعد صلاة الجمعة، فتجمع آلاف الحجاج الإيرانيين حول الحرم، وأعلنوا عن مخططهم الدنيء والوبيء، ولم يكتف الشعية بذلك، بل حاولوا إجبار حجاج الدول الأخرى على الانضمام إليهم وترديد شعاراتهم، فباءوا بالفشل الذريع، فاشتبك الإيرانيون مع هؤلاء الحجاج اشتباكاً عنيفاً نتج عنه سقوط ضحايا وإصابة كثيرين بجراح(١)، ثم بعد ذلك يزعمون أنهم مسلمون ومحافظون وخاصة الأمة، فهل المسلم الذي لديه جزءٌ من الإسلام يفعل بمقدسات الإسلام ما يفعله الشيعة؟؟ ولا غرو فيما يفعله الشيعة فإن من صميم معتقد الشيعة أنه إذا كان في مسألة ما خلاف لا يُعرف وجه الحق فيه فإن دينهم الذي يدينون به هو أخذ القول المخالف للقوم وهم أهل السنة والجماعة(٢)، فقلوبهم مشحونة بالغل والغيظ على السلف الصالح، لأنهم مخالفون لهم في الأصول والمعتقدات، وبالتالي فموقفهم مشابه لمن يخالفهم في قواعدهم وأصولهم.

المعتزلة:

إن أهل الأهواء والبدع يجمعهم القول بتفسيق وتضليل المخالف لهم والمعتزلة من ضمنهم، فهم يجعلون أنفسهم أهل العدل والتوحيد والإيمان، يقول

---

(١) أبرهة الجديد الرجل الذي استباح دماء المسلمين وأراد أن يحرق الكعبة، عبد المنعم قنديل، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ص٢٤ ـ ٤٢.

(٢) الأصول من الكافي، ١/ ٦٨، علل الشرائع لابن بابويه القُمي، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ ص٥٣١، من لا يحضره الفقيه، لأبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٥، ٣/ ٥، ٦، رسائل الشيعة، للحر العاملي، ١٨/ ٧٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٠ ـ ٢١.

ابن القيم يرحمه الله: «ومن ذلك لفظ العدل جعلته القدرية اسماً لإنكار قدرة الرب على أفعال عباده وخلقه لها ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل، وجعل سلفهم إخراجها عن تقدم علمه وكتابته من العدل، وسموا أنفسهم بالعدلية وعمدوا إلى إثبات عموم قدرته على كل شيء من الأعيان والأفعال وخلقه لكل شيء وشمول مشيئته له، فسموه حيزاً[1] ثم نفوا هذا المعنى الصحيح وعبروا عنه بهذا الاسم المنكر وأثبتوا ذلك المعنى الباطل، وعبروا عنه بالاسم المعروف ثم سموا أنفسهم أهل العدل والتوحيد، وسموا من أثبت صفات الرب وأثبت قدره وقضاءه أهل التشبيه والجبر»[2]. وبذلك لا يكون المخالف لهم فقط أهل السنة والجماعة بل الخوارج والشيعة والمرجئة والجهمية فيسمونهم مشبهة ومجبرة، يقول الخياط المعتزلي: «لسنا ندفع أن يكون بشر كثير يوافقوننا في العدل يقولون بالتشبيه وبشر كثير يوافقوننا في التوحيد ويقولون بالجبر، وبشر كثير يوافقوننا في التوحيد والعدل ويخالفوننا في الوعد والأسماء والأحكام. وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[3].

فالمعتزلة يجمعهم القول بالأصول الخمسة فلذا يجادلون عليها، وقد وضعوا في ذلك الكتب الكثيرة على من خالفهم ويتبرؤون ممن خالفهم فيها ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم، فهذه الأصول الخمسة ملجؤهم وأصل مذهبهم، وهم يوالون عليها ويعادون عليها، فأبو الهذيل مثلاً وضع من الكتب ألفاً ومائتي مصنفاً يرد فيها على المخالفين وينقض كتبهم إلا كتاب الحجة[4] فإنه وضعه في الأصول[5]، وتجد بين معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة اختلافاً كثيراً فاحشاً يكفر بعضهم بعضاً، وفي بعض ذلك الاختلاف أكثر من ألف مسألة[4]، يقول أبو

---

(١) المعتزلة تزعم أنهم إذا قالوا إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء فهذا يعني تحيزاً، وهذا ظلم من الله، فلذلك نفوا مشيئة الله، وأما العدل عندهم فالمراد به إن الله تعالى ليس خالقاً لأفعال العباد.

(٢) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٩، ٩٥٠.

(٣) الانتصار للخياط، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م، ص٩٣.

(٤) التنبيه والرد ص٥٢، ٥٣، ٥٤.

(٥) انظر الخلافات بين أبي الهذيل وضرار بن عمرو وأبي بكر الأصم وهشام الفوطي=

الحسين الملطي يرحمه الله: «واعلم أن معتزلة سوى من ذكرناهم جماعة كثيرة قد وضعوا من الكتب والهوس ما لا يحصى ولا يبلغ جمعه، وهي في كل بلد وقرية لا تخلو منهم الأرض»[1].

والبشرية[2] من المعتزلة وبأقوالهم المخالفة لهم كفرتها المعتزلة مع كونهم أصابوا الحق فيها خلافاً للمعتزلة، ولم تكفرهم في أمور يجب التكفير فيها، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على فساد المنهج والتناقض فيه، فالأقوال التي قالت بها فرقة البشرية وكفرتها المعتزلة بها، هي قولهم: إن الله تعالى قادر على لطف لو فعله بالكافر لآمن طوعاً، وإن الله تعالى لو خلق العقلاء ابتداءً في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان أصلح لهم، وإن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمن كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يميته كافراً، وإن الله تعالى لم يزل مريداً، وإن الله تعالى إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه، والحق في هذه المسائل التي كفرت المعتزلة فيها بشراً[3] مع أن الحق مع بشر فيها والمكفرون

= والجاحظ، ومن أشدهم هشام بن عبّاد بن سليمان وكان أحد المتكلمين فملأ الأرض كتباً وجدلاً وخلافاً، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة لحدة نظره وكثرة تفتيشه، ومن أغرب الخلافات بين المعتزلة مخالفة أبي هاشم لأبيه أبي الهذيل في تسع عشرة مسألة. انظر التنبيه والرد ص٥٣.

(١) التنبيه والرد ص٥٢، ٥٣، ٥٤.

(٢) البشرية: أتباع بشر بن معمر بن عباد السُلمي أحد شيوخ المعتزلة ومصنفي كتبهم، انفرد بالقول بأن الله لم يخلق لوناً ولا طعماً ولا رائحة ولا ضعفاً ولا زمناً ولا شجاعة ولا جبناً ولا صحة ولا مرضاً، بل الناس فاعلون لذلك، وهذا باطل لأن القرآن الكريم يرد أقوالهم كقوله تعالى: **﴿ونفضل بعضها على بعض في الأكل﴾** [الرعد: ٤] **﴿فأصمهم وأعمى أبصارهم﴾** [محمد: ٢٣] ويلزمهم من قولهم هذا أن القرآن غير مخلوق حيث أنهم يقولون إن الله لم يخلق شيئاً فينقضون أصلاً من أصول معتقداتهم، وهم يثبتون النفس الناطقة كما هو مذهب الفلاسفة، ويثبتون في الجسم معاني غير متناهية تسمى بالتولد، وعندهم أن اللطف غير واجب على الله تعالى. انظر الملل والنحل، تحقيق: كيلاني ١/ ٦٤، الفرق بين الفرق، ص١١٤ ـ ١١٧، البرهان، ص٥٣، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١٠/ ٣٢٩.

(٣) بشر بن المعتمر، هو أبو سهل الهلالي من أهل بغداد ويقال من أهل الكوفة، رئيس معتزلة بغداد، سجنه الخليفة هارون الرشيد فيها فترة طويلة، خالف المعتزلة في مسائل فكفرته، كان من رواة الأشعار والأخبار، له عدة مؤلفات منها الرد على من عاب الكلام، الرد على الخوارج، الكفر والإيمان يرد فيه على النظام، وغيرها، توفي سنة=

له فيها هم الكفرة، فكفروه في المسائل الصحيحة وتركوه في المسائل التي يستحق عليها التكفير كقوله: إن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه ولا عادى كافراً في حال كفره، وهذا يوجب التكفير بخلاف الأقوال السابقة[1].

وفرقة الهذيلية والبهشمية[2] والرعينية[3] والميسرية[4] تكفرهم المعتزلة مع كونهم من فرق المعتزلة نفسها، وبذلك يتضح موقف القدرية مع بعضها البعض عند المخالفة، فما بالك بالفرق المخالفة الأخرى من غير المعتزلة[5]، ولا أدل على ذلك من كتاب الانتصار للخياط الذي يطفح باختلاف المعتزلة مع بعضهم البعض ومع غيرهم، فلم يكتفوا بتكفير أنفسهم بل كفروا حتى أهل السنة

= ٢١٠هـ. انظر لسان الميزان، ٢/ ٣٣، الفرق بين الفرق، ص١١٤، التبصير في الدين، ص٧٤، معجم المؤلفين، ٣/ ٣٦.

(١) الفرق بين الفرق، ص١١٤، ١١٥، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٢٩.

(٢) البهشمية: أتباع أبي هاشم بن الجبائي ويطلق عليهم الذمية لقولهم: إن العبد مستحق للعقاب لا على فعل فعله، وإن من تاب عن ذنب مع إصراره على ذنب آخر لا تصح توبته، وإن التوبة عن الذنب بعد عجز المذنب لا تقبل، وهي الفرقة القائلة بالأحوال فيزعمون أن الحال لست بموجودة ولا معدومة، خالفوا الأمة في مسائل عديدة، كانوا يكفرون جميع المعتزلة، بل إن المتواتر عنهم أن أبا هاشم قد كفّر أباه وتبرأ منه ولم يأخذ ميراثه بعد موته. انظر الفرق بين الفرق، ص١٣٧، التبصير في الدين، ص٨٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٤٥، ٤٦، البرهان، ص٥١، ٥٢.

(٣) الرعينية: أصحاب إسماعيل بن عبد الله الرعيني، من أتباع محمد بن عبد الله بن مرة، أحد شيوخهم، انفردوا بالقول بأن الله تعالى لا يبعث الأجسام وإنما يبعث الأرواح وأن الروح هي التي تلقى الحساب أو النعيم هكذا أبداً بلا نهاية، وأن العالم لا يفنى، ويزعمون أن العرش هو المدبر للعالم وأن الله تعالى أجل من أن يوصف بفعل شيء أصلاً فعطلوا الله عن جميع أفعاله وهو قول الإسماعيلية، وكان أبو ميسرة صاحب فرقة الميسرية، يقول بنفس هذا القول فتبرأت منه الميسرية. انظر الفصل، ٤/ ١٩٩، البرهان، ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) الميسرية: أصحاب أبي ميسرة، وقيل ابن مرة فتسمى بذلك المريّة: - أي بالميم بعدها راء ثم ياء مشددة - قالوا: إن النبوة مكتسبة فمن بلغ إلى الغاية القصوى بالصلاح أدرك النبوة والرسالة وهذا باطل، وقالوا بنفس قول الرعينية بأن العرش هو المدبر للعالم. انظر الفصل، ٤/ ١٩٩، البرهان، ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٤٥.

(٥) الانتصار، تحقيق الدكتور: نيبرج، فالكتاب يوضح مدى اختلاف المعتزلة مع بعضها البعض وتكفير بعضهم لبعض.

والجماعة، يقول الخياط المعتزلي ناقلاً في كتابه عن أبي موسى المردار[١] قوله: «إن من وصف الله بأنه يقضي المعاصي على عباده ويقدرها فمسفّه الله في فعله، والمسفِّة لله كافر به، والشاك في قول المُشبِّه والمجبر فلا يدري أحق قوله أم باطل، كافر بالله أيضاً»[٢] ويقول البغدادي عنه أيضاً: «إن من أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كيف فهو كافر، والشاك في كفره كافر، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية، والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير من أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شُعاع بصر الرائي بالمرئي»[٣]. ومع أقواله هذه التي يزعم فيها تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن مشابهة المخلوق فإنه يقول: بأن الله قادر على أن يظلم، ويكذب فأين التنزيه المزعوم؟ ويلزمه بذلك تكفير نفسه حيث أنه يقول إن المسفِّه لله كافر به، وهل يوجد أشد تسفيهاً من وصف الله تعالى بالظلم والكذب؟ فهذا عين التناقض.

المرجئة:

إن المرجئة من أهم أصولها عدم إدخال العمل في مسمى الإيمان، فلذلك ينبذون كل من أدخل العلم فيه بألقاب قبيحة، وعابوهم بأخزى المعايب فلم يتوقفوا عند أهل السنة والجماعة، بل تنقصوا بالخوارج والمعتزلة والشيعة وغيرهم، ونظروا إلى أنفسهم نظرة المتعالي المنزه عن الأخطاء والمعايب، ولعل من أبرز من يمثل مواقف المرجئة من الأشاعرة ضد السلف وضد المعتزلة المخالفين لهم ما ظهر على أقوال الشيخ عبد الله بن أسعد اليمني[٤] في أئمة أهل

---

(١) أبا موسى المردار وقيل المزدار بالزاي، أخذ عن بشر بن المعتمر، كان يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، يقول بتكفير من جالس السلطان، وإن الله قادر على أن يظلم ويكذب، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، له من الكتب التوحيد، الرد على المجبرة، العدل، الرد على الجهمية. انظر الفهرست ص٢٠٦، ٢٠٧، لسان الميزان، ٣٩٨/٤، الملل والنحل، ٦٨/١، ٦٩، الفرق بين الفرق، ص١٢١ ـ ١٢٣.

(٢) الانتصار، تحقيق الدكتور: البير نصري نادر، ص٥٥.

(٣) الفرق بين الفرق، ص١٢٢.

(٤) هو عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي اليمني المكي ولد سنة ٦٩٨هـ، وقيل ٦٩٧هـ، طلب العلم في عدن ثم اختلى في الجبال وسلك طريق الصوفية، كان متعصباً للأشعري تعصباً مقيتاً، له من المؤلفات روض الرياحين في مناقب الصالحين وهو كتاب يفيض بأخبار كرامات الأشاعرة المزعومة، الإرشاد والتطريز، توفي=

السنة والجماعة ومنهم شيخ الإسلام يرحمه الله، فكان كتابه ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين كله هجوماً على المخالفين للأشاعرة سواءً كانوا من أهل السنة أو غيرهم، يقول اليافعي عن الأشاعرة ومخالفتهم للمعتزلة وغيرهم: «وإنما كانت محاربتنا[1] معهم أكثر من سائر الفرق لأنهم مع كونهم مبطلين أقوى الخصوم حجة على أهل الحق»[2] ويقصد بأهل الحق الأشاعرة، فالخصومة بينهم معلومة فقد تسلطت المعتزلة على الأشاعرة في مسائل كثيرة منها نفي علو الله، وإثبات رؤيته يوم القيامة، فقد وافقوا المعتزلة في نفي علو الله سبحانه وتعالى واستوائه على عرشه، وخالفوهم في إثبات رؤيته يوم القيامة فقالت لهم المعتزلة: أثبتوا لنا مرئياً من غير جهة، فوقعوا في حيرة واضطراب، ولو أثبتوا العلو والاستواء على العرش على ما يليق به سبحانه وتعالى لما وقعوا في الاضطراب والخلل، فانظر إلى كلام اليافعي وقوله: «أقوى الخصوم حجة» فدل ذلك على أن جميع من خالفهم في معتقداتهم يكون خصماً لدوداً لهم[2]، ولو وافقهم في بعض أصولهم وخالفهم في بعضها.

ومن أبرز الأشاعرة الذين يكفرون السلف؛ الرازي فهو يزعم أن من قال إن الله في جهة فهو كافر. فيقول: «إنه كافر وهو الأظهر وهذا الآن مذهبنا: أن كل شيء يكون مختصاً بجهة وحيز فإنه مخلوق محدث وله إله أحدثه وخلقه»[3] ويقول أيضاً: «وأما القائلون بالجسمية والجهة الذين أنكروا وجود موجود آخر سوى هذه الأشياء التي يمكن الإشارة إليها، فهم منكرون لذات الموجود، الذي يعتقد أنه هو الإله، وإذا كانوا منكرين لذاته كانوا كفاراً لا محالة»[3]. وقد بلغت به الجرأة إلى تكفير[3] الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة[4] لتأليفه كتاب التوحيد

= بمكة سنة ٧٦٨هـ. انظر شذرات الذهب، ٦/ ٢١٠، طبقات الشافعية، ٦/ ١٠٣، البدر الطالع، ١/ ٢٥٥، الأعلام، ٤/ ١٩٨.

(١) يقصد المعتزلة.

(٢) ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، ص٤٩.

(٣) أساس التقديس، ص٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٤) ابن خزيمة: أبو بكر بن محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام إمام الأئمة، صاحب التصانيف العديدة منها: التوحيد وإثبات صفات الرب، صحيح ابن خزيمة، توفي سنة ٣١١. انظر السير، ١٤/ ٣٦٥، طبقات الشافعية، ٣/ ١٠٩ ـ ١١٩، الأعلام، ٩/ ٢٩.

وسماه كتاب الشرك[1]، ويزعم أن شيخ الإسلام كان تلميذاً له، وأن من أراد أن يفهم كتب الرازي بسهولة ويسر، فليقرأ كتب ابن تيمية لأنه يأتي بالضد لكثير من آرائه، ولا يتيسر له[2] الإفحام، واتهم السلف بالتأويل وأنهم متفقون[3] على ذلك، وغير ذلك كثير وكثير من الترهات التي وزن لها ولا قيمة إلا التعصب المقيت للأشاعرة.

ومن الأمثلة المجانبة للحق من الأشاعرة ما حصل من عبد الله محمد بن تومرت[4] وتمسكه بالمذهب الأشعري[5] ومحاولة نشره في المغرب، فتمسك البربربة به وتسموا بالموحدين واستباحوا دماء من خالف عقيدة ابن تومرت، إذ هو عندهم الإمام المهدي المعصوم، ولذلك أراقوا دماء خلائق لا يحصيها إلا خالقها سبحانه وتعالى مع كونهم مسلمين موحدين لا ذنب لهم إلا مخالفتهم في المذهب الأشعري[6]، وكذلك ما حصل من أبي عبد الله محمد بن خليل السكوني[7]

---

(١) مفاتيح الغيب، ط٢، إيران، ٢٧/ ١٥٠.

(٢) أساس التقديس، ص٢٦٢. (٣) أساس التقديس، ص١٠٥.

(٤) محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري المتلقب بالمهدي ولد سنة ٤٨٥هـ، كان على مذهب المعتزلة في الصفات، رحل إلى المشرق طلباً للعلم سنة ٥٠٠هـ، انغمر في علم الكلام، وخاض في مزل الأقدام، وألف لأتباعه عقيدة لقبها بالمرشدة، مبنية على نفي الصفات جميعها وحمل أتباعه عليها وسماهم موحدين ورمى مثبته الصفات بالتجسيم والتشبيه، وكفّرهم وأباح دماءهم لعدم معرفتهم العرض والجوهر، زاعماً أن من لم يعرف ذلك، لم يعرف المخلوق من الخالق، ادعى أنه الإمام المهدي المعصوم، وأحل دم ومال وعرض من لم يهاجر إليه ويقاتل معه، انظر وفيات الأعيان، ٥/ ٤٥ ـ ٥٥، السير، ١٩/ ٥٣٩، طبقات الشافعية، ٦/ ١٠٩ ـ ١١٧، الفتاوى، ١١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٨٦.

(٥) التناقض الواضح عنده أنه يتمسك بالأشاعرة وبالأشعري، والأشاعرة أنفسهم يثبتون بعض الصفات وهو ينفي الصفات جميعها، فهذا يدل على الجمع بين المتناقضات عنده.

(٦) الفتاوى ١١/ ٤٧٥ ـ ٧٤٩، ٤٨٥، ٤٨٦، درء التعارض، ط جامعة الإمام ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ـ ١/ ٢٨٥ ـ ٣/ ٤٣٨.

(٧) السكوني: هو محمد بن خليل التونسي سراج الدين أبو علي السكوني، من المتعصبين المنافحين عن المذهب الأشعري، ساهم في علوم مختلفة كالفقه والأصول والعقائد، من أهم مؤلفاته شرح منظومة الضرير في التوحيد، الأربعين مسألة في أصول الدين، شرح مرشدة ابن تومرت، التمييز في بيان ما أودعه الزمخشري من الاعتزال، توفي سنة ٧١٦هـ. انظر أربعون مسألة في أصول الدين، لأبي عبد الله محمد بن خليل السكوني، دراسة وتحقيق: يوسف أحنانا، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٣م، ص١١ ـ ٢٤، معجم المؤلفين، ٩/ ٢٨٩.

وجعله المذهب الحق للأشاعرة فقط، حيث جعل كتابه «الأربعين مسألة في أصول الدين» مدافعة للأشاعرة ونصر مذهبهم.

ويمثلهم الآن الكوثري في شدة حقده وكراهيته لمن خالفه في المعتقد حتى يصفهم بأقبح الصفات؛ من الأمثلة قوله في أهل السنة والجماعة: «ولكن سرعان ما انكشف الستر عن وجود دعوتهم إلى الوثنية الملبسة بلباس السنة، فخربوا بيوتهم بأيديهم، وقضوا بأنفسهم على أنفسهم»، «ولا أعتقد أن عاقلاً يطلع على الكتب الثلاثة[١] وعلى ما فيها من المخازي المشروحة في مقالاتنا السابقة دون أن ينبذهم نبذاً بمرة واحدة» «ولأهل هذه النحلة السخيفة في جميع أدوار التاريخ ولا سيما في أيام ضعف الإسلام فتن كقطع الليل المظلم»[٢].

ويحاول أن يذكر كذباً وبهتاناً قصصاً وأقاويلاً ليس لها أي أساس من الصحة سوى التعصب والحقد للحق وأصحابه[٣][٤].

وأما الماتريدية فهم ليسوا بأوفر حظاً، فإنهم أيضاً يعتبرون أنفسهم الموحدين المؤمنين على الحق المبين، يقول الماتريدي موضحاً أن ما عليه غيره هو الباطل وإن

---

(١) يقصد كتاب نقض الدارمي، والسنة للإمام عبد الله، والتوحيد لابن خزيمة. انظر المقالات للكوثري، ص٣١٥.

(٢) المقالات للكوثري، ص٣١٥، ٣١٦.

(٣) المقالات للكوثري، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠.

(٤) يقول عبد العظيم الزرقاني وهو أحد شيوخ الأزهر الذي يُشار إليه بالبنان واصفاً السلف الصالح: «ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا، ومن المحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويخيلون للناس أنهم سلفيون، ومن ذلك قولهم: إن الله تعالى يُشار إليه بالإشارة الحسية، وله من الجهات الست جهة فوق، ويقولون: إنه استوى على عرشه بذاته استواءً حقيقياً بمعنى أنه استقر فوقه استقراراً حقيقياً، وقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها ليست رأياً لأحد من المسلمين، وءنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة، أما نحن معاشر المسلمين فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متحيزاً، ولا متجزئاً، ولا متركباً، فهو يناقض الحقيقة فيجعل طريقة أهل السنة والجماعة نابعة من اليهود والنصارى، وعند التحقيق فإن القول بالجسم والحيز والجزء والمركب نابع من اليهود والنصارى». انظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لمحمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، تحقيق: وهبي سليمان الألباني، دار السلام، ٦٤.

الحق هو ما يدينون هم به فيقول: «فإنا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين، متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة: إن الذي هو عليه حق، والذي عليه غيره باطل، على اتفاق جملتهم في أن كلاّ منهم له سلف يُقَلِّد، فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعلم بها صدقه فيما يدَّعي، وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق، فمن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو المحق، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو به»[1] يريد أن يصل إلى ما يريده من أن مذهب الماتريدية هو المذهب الحق لاعتماده على العقل دون التقليد وفي نفس الوقت هو يناقض نفسه، فهو قد وافق الأشاعرة في كثير من المسائل فكيف ينتقد التقليد[2] ثم يقوم هو به؟؟ وهذا عين التناقض.

الجهمية:

إن الجهمية قد بلغ بهم الغلو من موقفهم مع المخالف أنهم لم يتركوا حتى الأنبياء والرسل فوصفوهم بالتشبيه، قال ثمامة بن الأشرس وهو من رؤساء الجهمية: «إن ثلاثة من الأنبياء مشبهة موسى وعيسى ومحمد عليهم أفضل الصلاة والسلام»[3] ومع زعمه تنزيه الله عن النقائض فهو القائل إن الفعل يصح من غير الفاعل فيؤدي قوله إلى تعطيل الخالق من الخلق والإيجاد حيث يلزمه أن الموجودات توجد من غير إيجاد الله عز وجل لها، وهل يوجد تنقيص للخالق أكثر من ذلك؟ وبقوله إن الفعل يصح من غير الفاعل يجعل الله عز وجل ليس هو الخالق لأفعال العباد وبالتالي ينقض قولهم بالجبر وقولهم في الإيمان، وهذا هو عين التاقض[4]. ولو حاول القارئ أن يسجل موقف الجهمية من المخالف لما

(١) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٧.

(٢) من الأمور التي وافق الماتريدي فيها الأشاعرة الرؤية، العرش، نفي العلو والاستواء. انظر التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص١٠ ـ ٢٦.

(٣) الفتاوى، ٥/ ١١٠.

(٤) ومن التناقض الواضح عند ثمامة أنه ينتسب للمعتزلة ويدافع عنها، بل إن فرقة من فرق المعتزلة تسمى بالثمامية نسبة إليه وهو مع ذلك يقول إن الفعل يصح من غير الفاعل، وقوله يؤدي إلى هدم أصول المعتزلة كالوعد والوعيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، فهم يتعقدون أموراً ثم ينقضونها بأنفسهم.

استطاع حصر مواقفهم العدائية من المخالف وبالذات مع أهل السنة والجماعة، ومن أبرز المواقف موقفهم من المخالفين في مسألة القول بخلق القرآن التي بدأت في عهد الجعد بن درهم، ثم أخذها الجهم بن صفوان فنسبت إليه، وفي العهد العباسي وبالتحديد في بداية القرن الثالث أثار بشر المريسي وابن أبي دؤاد[١] الفتنة أو المحنة، حيث استخدم الجهمية السلطة وحاولوا بكل الطرق إيصال هذا المذهب إلى الناس وإجبارهم على اعتقاده، حتى أن الخليفة المأمون حين كان متشبثاً لهذه الآراء خاض معركة شرسة مع أئمة السنة لإجبارهم على القول بخلق القرآن وكان على رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، وقد استخدم معه بالذات كل السبل من حوار وتهديد وقهر وتنكيل واذلال، إلا أنه كان رحمه الله صامداً ثابتاً على الحق واستمر التنكيل والتعذيب لأئمة أهل السنة والجماعة[٢] فترة من الزمن، إلى أن تولى الخلافة الخليفة المتوكل[٣] وأنهى هذه الفتنة وقطع دابراها وأظهر السنة[٤].

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وضُرب أحمد بن حنبل وطيف به، وهو مصر على قوله الحق في أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود فاستحق بذلك منصب الإمامة، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

---

(١) أحمد بن أبي دؤاد الأبادي الجهمي ولي القضاء في عهد المعتصم والواثق، كان من رؤوس القائلين بخلق القرآن وأفتى بقتل الإمام أحمد، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر تاريخ بغداد ٤/ ١٤١، ميزان الاعتدال ص٩٧، السير، ١١/ ١٦٩، لسان الميزان، ١/ ١٧١.

(٢) استمرت الفتنة أو المحنة بالقول بخلق القرآن في مدة الخليفة المأمون والمعتصم والواثق.

(٣) المتوكل: هو الخليفة جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي بن المنصور القرشي العباسي، بويع بالخلافة عند موت أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ، فأظهر الله به السنة، فلذا زجر القول بخلق القرآن، والتمس المتوكل من أحمد بن حنبل أن يأتيه فذهب إلى سامراء ولم يجتمع به وطلب منه العفو فدعا له، قتل سنة ٢٤٧هـ. انظر تاريخ بغداد، ٧/ ١٦٥ ـ ١٧٢، وفيات الأعيان، ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٦، السير، ص١٢، ٣٠، ٤١، البداية والنهاية، ١٠/ ٣١٠.

(٤) لوائح الأنوار، ١/ ٢١٩، ٢٢٠، الفتاوى، ١٢/ ٣٧ ـ ٩٧، ٢٤٣، فتح الباري، ٦/ ٦١٩، ٧/ ١٦٤، ١٦٥، مناظرات أئمة السلف، ١/ ١٢٥.

ويقول يرحمه الله:

ولأجله ضرب الإمام بسوطهم صديق أهل السنة الشيباني[١]

ومن خلال العرض يتضح موقف أهل الأهواء والبدع من المخالفين لهم، فهو موقف متميز يتسم بالحقد والضغينة والكراهية، وهذا ما نلاحظه الآن عياناً بياناً من الابتزاز الصهيوني من الكتاب والمفكرين والمثقفين إذا كان فكرهم مخالفاً لآرائهم ومعتقدتهم، وهذا ما يتعرض له المفكر الفرنسي روجيه غارودي[٢] من عزلة ومحاكمة ومقاطعة بسبب كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» تشكل نموذجاً للابتزاز اليهودي تجاه كل من يلامس خطوط محرماته، وما ذنب غارودي إلا أنه أعاد قراءة التاريخ من جديد ليثبت بالبحث العلمي والبراهين والأدلة أن الكثير من ادعاءات إسرائيل التاريخية لا صحة له، ومنها على سبيل المثال أسطورة الستة ملايين الّذين تسببت النازية[٣] في موتهم، وهذا دأب وديدن

---

(١) شرح النونية، ١/ ٢٨٩.

(٢) رجاء جارودي، ولد في فرنسا عام ١٣٣١هـ ـ ١٩١٣م، نال درجة الدكتوراه في الأدب من جامعة السوربون وهو مؤسس ورئيس المعهد الدولي للحوار بين الحضارات في باريس، وعضو في أكاديمية المملكة المغربية، وفي المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن، في عام ١٩٤٥م، كتب رسالة الدور التاريخي للحضارة العربية، ثم ألف كتباً عديدة منها حوار بين الحضارات، إنذار إلى الأحياء، كيف صار الإنسان إنساناً وغيرها، وقد ترجمت إلى أكثر من عشر لغات، وفي تلك الكتب أبان مكانة الإسلام ومبادئه وصحة أصوله وقدرته على توفير الكرامة للإنسان على مر العصور، وتخليصه من الويلات التي تهدد العالم، أعلن إسلامه في رمضان عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في المؤسسة الثقافية بجنيف، والصحيح أنه لم يسلم، فاز بجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤٠٦هـ. انظر الفائزون بجائزة الملك فيصل العالمية ١٣٩٩ ـ ١٤١٦هـ ص٤٢، ٤٣.

(٣) يقول الدكتور أحمد بدوي بعدما شاهد خيانات اليهود لألمانيا: «أنا أعلم وأشهد الله على ما أعلم أن أدولف هتلر لم يكن متجنياً ولا ظالماً عندما وقف يدفع عدوان اليهود عن وطنه، بعد أن أكلوا أرزاق هذا الوطن وحاولوا إذلاله، فقد خرج الشعب الألماني من الحرب العالمية الأولى مغلوباً على أمره كسير الجناح، فانتهز اليهود فرصة تلك المحنة، وعملوا على تجويعه وإذلاله والعبث بكرامته وعرض أهله، فملأوا مدن البلاد بدور الفسق والدعارة، يتجرون فيها بأخلاق الشبان من الجنسين بغية الكسب والإثراء، ورموا هناك بذور الخلاف السياسي والاقتصادي حتى مزقوا الألمان أحزاباً مختلفة، يتعب العد من حصرها، ومع ذلك يزعم اليهود أن هتلر هو الجاني عليهم وما ذلك إلا لنيل الشفقة=

أهل الأهواء عموماً: قتل وتشريد وتعذيب ومحاربة من يخالفهم(١) في السابق واللاحق.

موقف أهل السنة والجماعة من المخالف:

إن موقف السلف الصالح يتسم بالعدل والتسامح حتى مع اليهود والنصارى، فكيف بالمخالف من أهل القبلة؛ فهم لا يحكمون على أحد من العلماء أو النظار والحكام بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة والجماعة إذا كان مجتهداً وأخطأ في اجتهاده سواءاً كان الاجتهاد في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد أم في مسائل الحرام والحلال، لأنه إنما قصد الحق وطلبه فهو معذور في ذلك مأجور على اجتهاده؛ وهذا ما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ [الأعراف: ٤٢] ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧] يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه، خلافاً للجهمية المجبرة، ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي خلافاً للقدرية والمعتزلة، وهذا فصل الخطاب في هذا الباب، فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله ألبتة خلافاً للجهمية المجبرة»(٢) فأهل السنة والجماعة لا يكفرون أهل الأهواء والبدع إلا اعتماداً على أصليين عظيمين:

الأصل الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن القول أو الفعل الصادر من المحكوم عليه موجب للكفر.

الأصل الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين، أو الفاعل المعين، بحيث يتم شروط التكفير في حقه وتنتفي الموانع(٣).

= والعطف من الشعوب الأخرى». انظر موكب الشمس، الدكتور أحمد بدوي، القاهرة، ٢/ ٨٨٧، ٨٨٨، الطابور الخامس في الشرق الإسلامي، أبو إسلام أحمد عبد الله، بيت الحكمة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ص٦٧ ـ ١١٧.

(١) مجلة اقرأ، العدد ١١٤٩، بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٤١٨هـ ـ ١٢/ ٢/ ١٩٩٨م، ص١١.

(٢) الفتاوى، ١٩/ ٢١٦، ٢١٧.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤، ١٢/ ٤٩٧، ٤٩٨.

وبذلك يظهر كذب وافتراء من يقول إن أهل السنة والجماعة يكفرون جميع المتأولين. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية»[(١)]. ويقول أيضاً: «الخوارج تكفر أهل الجماعة وكذلك المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك الرافضة، ومن لم يكفر فسّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ﷺ ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق»[(١)] والتاريخ الإسلامي أكبر شاهد على عدالة السلف الصالح وليس أدل على ذلك من موقف الإمام أحمد يرحمه الله الذي كان يرى كفر من يقول بخلق القرآن فقال: «من قال: القرآن مخلوق فهو عندنا كافر لأن القرآن من علم الله عز وجل وفيه أسماء الله عز وجل»[(٢)(٣)] ومع ذلك لم يكفر الخليفة المأمون، بل صبر واحتسب لعلمه بأن الخليفة كان مولعاً بعلم الكلام، فكان يرى يرحمه الله عدم التكفير والتفسيق والتبديع إلا بضوابط شرعية وقيود محددة لئلا يخرج على الإمام ويؤدي خروجه إلى فتنة أكبر، ولعلمه أن المأمون متأول لم يتحقق له الأمر اليقيني بعد، فأهل السنة والجماعة لا يوالون إلا لله، ولا يعادون إلا في الله، وعند الجدال والرد على أهل الأهواء والبدع لا يقصدون إلا بيان الحق من الباطل والسنة من البدعة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم إن لم يُقصد فيه بيان الحق وهدى الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحاً، وإذا غلّظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها، وقد يهجر الرجل

(١) منهاج السنة، جامعة الإمام، ٥/١٥٨، ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) السنة للإمام عبد الله رقم١.

(٣) القول بتكفير القائل بخلق القرآن هو رأي عدد كبير من الأئمة كالشافعي، ومالك، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، عبد الله بن المبارك، الليث بن سعد، الأوزاعي، إسحاق بن راهويه، البخاري، أبو زرعة، المروزي، الإسفرائيني، وهو قول شيخ الإسلام يرحمه الله القائل: «من قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين» لوائح الأنوار، ١/٢٢٦، ٢٢٧، ١٦٢، الفتاوى ٤/١٧٥، ١٢/١٦٠، درء تعارض العقل، ط دار الكنوز، ٢/٩٥، ٩٦.

عقوبة وتعزيراً، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام»[1] ويقول أيضاً: «إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفُر بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ وهذا مشهور عند الناس»[1].

* * *

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٣٩.